لا إله إلا الله محمد رسول الله

القنبلة النووية الإسلامية





تأليف:
ستيف ويسمان
هربرت كروسني

ترجمة:
محمد حمدي صاحب التميمي



دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

القنبلة النووية الإسلامية

الطَبعَة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.



دارالكتاب العربي / دمشق - القاهرة
دمشق: الحلبوني - تلكس ٤١١٥٤١ - هاتف ٢٢٣٥٤٠١
القاهرة: ٥٢ ش عبد الخالق ثروت، شقة ١١
ت + فاكس ٢٦٩٤٤٤٨ - ٣٩١٦١٢٢

القنبلة النووية الإسلامية

تأليف :
ستيف ويسمان
هربرت كروسني

ترجمة :
محمد حمدي صاحب التميمي



تقديم الترجمة العربية(•)

> إن ضخامة الجيش وزيادة القوة البوليسية ضروريتان لإتمام الخطط السابقة الذكر، وإنه لضروري لنا كي نبلغ ذلك، أن لا يكون إلى جوارنا في كل الأقطار شيء بعد إلا طبقة صعاليك ضخمة وكذلك جيش كثير وبوليس مخلص لأغراضنا.

(البروتوكول السابع من بروتوكولات حكماء صهيون)

هذا هو الغرض الحقيقي الذي تسعى إليه إسرائيل... أن تصبح هي القوة الوحيدة المهيمنة على المنطقة والمتحكمة في سلوك دولها شرقاً وغرباً وأن تصبح الدول من حولها ذيول لها... لا يحكمها إلا الصعاليك... ويكون الجيش والبوليس فيها مخلص لأغراض بني صهيون.

هذا هو الغرض ولذلك فلابد من تقييد جميع الدول العربية والإسلامية من أي قوة ومن أي سلاح يستطيعون به أن يرفعوا رؤوسهم ليعلنوا موقفهم تجاه من سلب أرضهم واغتصب دولتهم... ولتكن الغلبة والقوة لإسرائيل والضعف والذل للعرب والمسلمين... ولكن:

(ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين) ويخرج الله من بين عباده من يستطيع أن يقف ويرفع راية القوة في مواجهة القوة والسلاح النووي في مواجهة

(•) أعد هذا التقديم الباحث الاسلامي طارق الكركيت ـ والذي يعمل بالمركز العربي الاسلامي للدراسات ـ القاهرة.

السلاح النووي... إن التركيبة العقائدية اليهودية تجعل منهم دائماً جبناء ولا يحاربون إلا من وراء جدار وهذا الجدار في هذا العصر الحديث هو السلاح النووي الذي لا يمكنك أن تراه ولكنك تشعر بفداحة إصابته ويردعك ما تسمع عن نتائج استخدامه ولذلك ورغم أن كثير بل معظم الدول التي صنعته لم تجربه إلا قليلاً ومع ذلك ترتدع منه الدول التي لم تستطع أن تصنعه... ولقد حاولت إسرائيل في هذا الإطار أن تجعل من نفسها قوة لردع الشعوب العربية من حولها منذ أن تم زرعها من قبل الإستعمار الغربي قبل نصف قرن وفي جميع محاولاتها كانت تحاول احتكار السلاح الذي تحارب به العرب وقد ساعدها في ذلك قربها من الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة وصبقاً لتقدم العلم حاولت إسرائيل تبني نفس المبدأ عندما استطاعت صناعة السلاح النووي وحاولت سيطرة مبدأ (الاحتكار النووي الإقليمي) في منطقة الشرق الأوسط وهو مبدأ استراتيجي هام بالنسبة لها فحصولها على رادع نووي ومنع العرب من الوصول إلى هذا الهدف هو الحل المنطقي - من وجهة النظر الإسرائيلية- على مواجهة التفوق السكاني العربي... ولكن كلما تقدمت وحاولت التفوق على هذا العامل خرجت دولة عربية أو مسلمة لترد كيدها فها هي العراق تحاول وتنجح ولكنهم لم يعطوها الفرصة فدمروها، وها هي باكستان تحاول منذ زمن بعيد الحصول على هذا السلاح النووي، ولقد نجحت إلى حد بعيد في ذلك إن صراع بني صهيون ضد العرب والمسلمين طويل وهو صراع وجود وليس صراع حدود وهم يعلمون ذلك جيداً ولذلك يعدون العدة لإبادتنا ونحن غافلون فها هو السلاح النووي الذي نتحدث عنه الآن وعن أهمية إمتلاك العرب والمسلمين له، ها هو يمتلكه بني صهيون ويفكرون فيه منذ زمن فكيف بدأت الفكرة.

إنشاء السلاح النووي الإسرائيلي:

ترجع فكرة الكيان الصهيوني في صنع سلاح نووي إسرائيلي إلى ماقبل الحرب العالمية الثانية وأثنائها ولذلك عقب انتهاء الحرب وتمكن الصهاينة من

استصدار قرار التقسيم الظالم من عصبة الأمم ـ وقتئذ ـ وإنشاء دولتهم ومع تولي بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل الحكم اهتم بهذا السلاح وأنشأ لهذا الغرض عام ١٩٤٩ إدارة لأبحاث النظائر المشعة بمعهد وايزمان في تل أبيب وكلف فريقاً من العلماء بمسح مصادر الثروة المعدنية في صحراء النقب للتوصل إلى وجود طبقات من الفوسفات تحتوي على نسبة إقتصادية من خام اليورانيوم المستخدم في صنع السلاح النووي، ثم أنشأت إسرائيل عام ١٩٥٢ هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية التي ما لبثت أن وقّعت عام ١٩٥٣ اتفاقية للتعاون في مجال البحوث النووية مع فرنسا وذلك عن طريق العلماء الفرنسيون اليهود... وعندما بدأت الولايات المتحدة حملتها عام ١٩٥٣ تحت عنوان (الذرة من أجل السلاح) كانت إسرائيل من أولى الدول التي طلبت المساعدة الأمريكية لبناء مفاعل ذري للأبحاث، وتم بالفعل بناء مفاعل صغير قوة (٥٠٠٠ كيلو وات) في منطقة (ناحال سوريك) بالقرب من ساحل البحر المتوسط، ورغم أن المفاعل قدرته محدودة إلا أنه وفر قاعدة مناسبة للبحوث المعملية.

وفي عام ١٩٥٦ زاد التحالف الإسرائيلي ـ الفرنسي توثيقاً لعدوانهم بالإشتراك مع انجلترا على مصر فيما عرف بالعدوان الثلاثي الذي فشل... واستغلت إسرائيل هذا الوضع لدى فرنسا واستطاعت اقناع فرنسا بالتوقيع على إتفاق سري في مطلع عام ١٩٥٧ لبناء مفاعل نووي كبير قوته (٢٤٠٠٠ كيلو وات) وهو المفاعل الذي أنشيء في صحراء النقب وعرف باسم (مفاعل ديمونة) وهو يصلح لإنتاج الطاقة كما أنه قادر على تطوير سلاح نووي إلا أن حجم وتصميم المفاعل يوضحان بجلاء أنه صُمم لإنتاج قنبلة نووية، ولقد أحدثت هذه الإتفاقية دوياً هائلاً داخل هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية... وأدت إلى إستقالة ستة علماء من أعضاء مجلس إدارة الهيئة الذي يضم سبعة أعضاء، ولم يتبقى في هذه الهيئة إلا رئيسها الذي كان مشاركاً وحده لرئيس الوزراء بن جوريون في ترتيبات الصفقة التي أحيطت بأعلى درجات السرية.. ولم تكن واشنطن على علم بكل ما يجري بشأن مفاعل ديمونة رسمياً حتى عام ١٩٦٠ عندما رفعت وكالة المخابرات المركزية

الأمريكية تقريراً إلى الرئيس الأمريكي بأن ما يتم بناؤه في منطقة النقب ليس مصنعاً للتسليح أو محطة لضخ مياه البحر الميت كما يقول الإسرائيليون بل مفاعل نووي قادر على إنتاج مواد انشطارية تكفي لإنتاج ما معدله ١,٢ قنبلة ذرية في العام، وعندما اشتد الضغط الأمريكي لمعرفة الحقيقة وقف ديفيد بن جوريون وأعلن أمام الكنيست الإسرائيلي في ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ أن إسرائيل تقوم ببناء مفاعل نووي في النقب ولكنه للأغراض السلمية وهدفه توليد الطاقة وتحليه مياه البحر... وفي هذا الوقت كان الحصول على اليورانيوم بالنسبة لإسرائيل محدود للغاية ولذلك حاولت الحصول عليه عن طريق إحدى الشركات الأمريكية التي يمتلكها يهود لديهم ولاء لدولتهم الوليدة وكانت هذه الشركة تسمى (نوميك) واستطاعت هذه الشركة امداد إسرائيل بحاجتها من اليورانيوم المخصب.

وبينما كان البرنامج النووي الإسرائيلي قائماً على قدم وساق كان هناك نشاط آخر لتوفير وسائل إطلاق الرؤوس النووية (طائرات - صواريخ) وتطويرها فقد حصلت إسرائيل منذ عام ١٩٦١م على قاذفات القنابل طراز (أوراجان) ومقاتلات قاذفة متعددة الأغراض ميراج٣ وكلتاهما فرنسيتان وتصلحان لحمل سلاح نووي ثم حصلت بعد ذلك على طائرات سكاي هوك وفانتوم الأمريكية وطائرات ف١٥، ف١٦ وإشتركت مع فرنسا في بحوث لتطوير صاروخ شافيت وصواريخ أس.أس.أم الفرنسية، واستطاعت تطوير الصاروخ الفرنسي أم.دي إلى صاروخ إسرائيلي أرض - أرض باسم أريحا الذي أنتجت منه حتى الآن (أريحا-١) ومداه ٥٤٠ كم.. و(إريحا -٢) ومداه ٨٢٠ كم والمستهدف الوصول إلى صاروخ مداه ١٤٠٠ كم، ولكن في عام ١٩٦١ انتهى التعاون بين إسرائيل وفرنسا حيث أعلن الرئيس الفرنسي ديجول حظراً على توريد سلاح للجانب المسؤول عن بدء حرب ١٩٦٧.

وكانت إسرائيل قد بدأت إتصالات مع جنوب افريقيا على المستوى العلمي في مجال أبحاث الطبيعة النووية.. سرعان ما تنامى بسرعة وذلك لوجود تكامل بين الدولتين في هذا المجال.. فإسرائيل لديها خبرة في تصميم السلاح النووي وفي

أجهزة الإطلاق.. كما أن لديها قاعدة عريضة في التقنية النووية في حين أن جنوب افريقيا لديها اليورانيوم الخام... وصناعة صلب متطورة وأراض شاسعة للتجارب... وقد سجلت أقمار التجسس الأمريكية والسوفييتية في سبتمر ١٩٧٩ إنفجاراً نووياً فوق المحيط الهندي على إرتفاع ٢٦ ألف قدم... وقدرّت أجهزة المخابرات الغربية أن الإنفجار نتج عن إطلاق قذيفة نووية من مدفع عيار ١٥٥مم وأنه في إطار تجارب مشتركة بين إسرائيل وجنوب افريقيا.

ولم يكن امتلاك نووي وتوفير وسائل إطلاقه ليحققا الإحتكار الذي يعتبر هدفاً استراتيجياً.. إلا بحرمان الدول العربية من تحقيق أي تقدم في هذا المجال وإجهاض أي مشروعات عربية أو إسلامية في المجال النووي أو مجال الصواريخ... ولذلك قامت إسرائيل بالأساليب السياسية والدبلوماسية أحياناً.. وبعمليات المخابرات أحياناً أخرى... وبعمليات عسكرية أحياناً أخرى لتحقيق هذا الهدف ونذكر في هذا المجال الوقائع التالية:

١- بدأت مصر في أوائل الستينات بمشروع لتطوير صواريخ أرض - أرض (القاهر- الظاهر) عمل فيه عدد من العلماء الألمان... فشنت إسرائيل حملة سياسية على المستشار الألماني (اديناور) وبدأت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الصهيونية في إتهامه بمعاداة السامية في قرارة نفسه... وأنه يترك علماءه لمعاونة دولة عربية في مشروع يستهدف إبادة الشعب الإسرائيلي.. وفي نفس الوقت نفذت الموساد (المخابرات الإسرائيلية) خطة لإرهاب العلماء الألمان في مصر وكذلك أسرهم وذلك بإرسال خطابات ناسفة أصابت بعضهم بالفعل... كما إختفى في ظروف غامضة عالم ألماني هو الدكتور كروج أحد كبار العاملين في المشروع.

٢- وافق الرئيس نيكسون سنة ١٩٧٤ على بيع مفاعل نووي أمريكي لتوليد الطاقة الكهربائية لمصر.. فطلبت إسرائيل أيضاً امدادها بمفاعل مماثل ووافق الرئيس الأمريكي... واستمرت المفاوضات إلى أن تم في أغسطس سنة ١٩٦٧ التوقيع على الصفقتين بالأحرف الأولى... إلا أن إسرائيل بدأت في

إثارة المشاكل حول بعض المواصفات الفنية من ناحية وإجراءات التفتيش الأمريكية من ناحية أخرى إلى أن تم تجميد الصفقتين... وهذا ما تريده إسرائيل فالمفاعل موضوع الصفقة كان أقل بكثير من مفاعل ديمونة ولا يشكل إضافة لما وصلت إليه إسرائيل في برنامجها النووي ولكنه بالتأكيد كان يشكل إضافة لقدرات مصر في هذا المجال رغم أنه مصمم فقط لتوليد الطاقة ولا يمكن إستخدامه لأي هدف عسكري إلا بتعديلات وإضافات جوهرية.

٣- في نهاية عام ١٩٧٦ كان العراق قد وقع إتفاقاً من فرنسا لتزويده بمفاعلين نووين أحدهما بقوة (٧٠ ميجاوات) والآخر أصغر للأبحاث المعملية... فبدأت إسرائيل مساعيه السياسية لنسف الإتفاق فقدم السفير الإسرائيلي في باريس احتجاجاً وطلب إيضاحات من الحكومة الفرنسية التي لم تعره اهتماماً (لأن الإتفاق كان في إطار صفقات بالمليارات.. مع تسديد جزء منه بالبترول العراقي) وفي ديسمبر عام ١٩٧٦ دعا هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي إلى عقد مؤتمر في لندن لبحث ما أسماه استمرار الدول الغربية في تزويد دول لعالم الثالث بتسهيلات نووية مما يزيد في الانتشار النووي. واتفقت الدول المجتمعة وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وكندا واليابان والولايات المتحدة (وهي الدول الصناعية السبع الكبرى) على فرض قيود أكثر تشدداً على تصدير التقنية النووية لدول العالم الثالث... وبعدها ألغت فرنسا اتفاقاً مع باكستان لإمدادها بمصنع لإنتاج اليورانيوم المخصب ... ولكنها لم تشر إلى صفقتها مع العراق، واستمر تصنيع المفاعلين ولما لم تحقق الإجراءات السياسية هدف إسرائيل قامت الموساد بعملية أخرى في ٤ إبريل سنة ١٩٧٩ حيث نسفت قلبي المفاعلين في مخازن ميناء طولون الفرنسي بينما كانا جاهزين للشحن.

٤- في ١٥ يونيو عام ١٩٨٠ تم اغتيال العالم المصري الدكتور يحيى المشد في غرفته بأحد فنادق باريس... و كان العالم المصري من كبار العلماء النوويين

ومن أهم العلماء التنفيذيين العاملين في البرنامج النووي العراقي وكان في باريس في مهمة لفحص بعض المعدات الخاصة بالبرنامج قبل شحنها للعراق.

٥- في يناير عام ١٩٧٦ وقع العراق اتفاقاً مع ايطاليا لتزويد العراق بمعدات وخبرة فنية لمواجهة المشكلات النووية بما في ذلك إعادة دورة الوقود النووي... وهذا الإتفاق مكمل للإتفاق الفرنسي وحتى لا تكون دولة واحدة قد أمدت العراق بكل العناصر اللازمة لإنتاج سلاح نووي... وفي ٧ أغسطس عام ١٩٨٠ انفجرت قنبلتان في مكاتب الشركة المنفذة للمشروع أحدثت تدميراً كبيراً دون أن تحدث خسائر في الأرواح لعدم وجود موظفين حيث نفذت العملية أثناء الليل... وفي نفس الوقت انفجرت عبوة صغيرة واضح أنها للإزعاج فقط أمام مقر الشركة، واضح أن ذلك كان لإثناء الشركة عن التعامل مع العراق.

٦- قامت ست عشرة طائرة إسرائيلية يوم الأحد ٧ يونيو ١٩٨١ بقصف وتدمير المفاعل النووي العراقي في جنوب شرق بغداد في غارة أطلق عليها إسم (العملية بابل) وكانت هذه الغارة الإسرائيلية تعتبر من الناحية العسكرية الفنية علمية على أعلى مستوى لما إشتملت عليه من عناصر الامداد بالوقود في الجو.. والتشويش على أجهزة الرادار... والقصف على مراحل باستخدام الأشعة تحت الحمراء... والتنشين بالليزر... بعد فتح ثغرات بعبوات ذات انفجار متأخر.

٧- بدأت ليبيا سنة ١٩٨٤ في التفاوض مع بلجيكا لإنشاء مشروع ضخم لإقامة محطة نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر على خليج سرت... وهو مشروع ضخم كانت تكلفته حوالي مليار دولار... ورغم حاجة الاقتصاد البلجيكي إلى مثل هذا المشروع الضخم... فقد استطاعت العناصر الصهيونية عرقلة المشروع في بداياته الأولى. وهكذا حققت إسرائيل - حتى الآن على الأقل - احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط بعناصره الثلاثة:

١- امتلاك السلاح النووي

٢- تطوير وسائل الإطلاق.

٣- اجهاض كل محاولة عربية أو إسلامية للإقتراب من المجال النووي.

ولكن هذا الإحتكار تحاول الدول العربية والإسلامية أن تكسره ونجد ذلك في المشروع النووي العراقي والذي ديروا من أجله مذبحة العراق في الكويت بما عرف بأزمة الخليج الثانية... كما تحاول باكستان منذ فترة طويلة أن تكسر هذا الاحتكار في مواجهة إسرائيل بمحاولة صنع القنبلة النووية الإسلامية وهو ما جعل الدول الاستعمارية الغربية تقف منها موقف العداء والتوجس وهو ما جعل السفير الأمريكي روبرت أوكلي يوجه في أغسطس ١٩٩١ تحذيرات لباكستان قائلاً: إن إسلام أباد قد تجاوزت حدودها فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

وكأن البرنامج النووي باكستان لابد أن تكون له حدود ولكن البرنامج النووي لبني صهيون ليس له حدود، وفي هذا الصدد تحاول الولايات المتحدة دائماً المحافظة على جعل الكلمة العليا في المجال النووي في منطقة الشرق الأوسط في يد ربيبتها إسرائيل... وهذا ليس في استطاعة الولايات المتحدة ولا إسرائيل وليس أمام الولايات المتحدة إلا خيار صعب، في منع إنتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط فمن غير المعقول أن تدعم واشنطن دولاً مثل إسرائيل بكل الدعم في المجال النووي بينما لا تستحي من إرهاب دول أخرى مثل باكستان والعراق... ولا يمكن للولايات المتحدة منع انتشار الأسلحة النووية بالقوة وأمامها فقط الخيار الصعب... فإما أن تلجأ إلى منع انتشار لأسلحة النووية بالقوة وهذا مستحيل... وإنما أن تروض نفسها على العيش في عالم تغدو فيه الأسلحة النووية في متناول يد كل الدول التي تريدها تقريباً. وهذا أيضاً يصعب على دولة في مكانه الولايات المتحدة تخيلت من نفسها شرطي العالم في ظل النظام العالمي الجديد.

يقول (ريتشارد جارون) وهو عالم فيزيائي يعمل بمركز أبحاث تابع لشركة اي.بي.أم(I.B.M) الأمريكية وكان من قبل مصمماً للأسلحة النووية: (إن الأشياء التي كانت صعبة جداً حتى على أذكى الناس في سنة ١٩٤٠ أصبحت الآن سهلة

حتى على الناس العادين). وهذه الجملة تأثر بها الأمريكان وهو ما يجعلهم يقظين لكل المحاولات من دول العالم من أجل صناعة السلاح النووي وهو ما جعلهم يقفون موقف صلب كل من يحاول دخول النادي النووي فهم يقفون في مواجهة باكستان وايران والعراق وكوريا الشمالية وهم لا يخفون قلقهم هذا فهم يبدون تخوفهم من إمتلاك باكستان أو العراق أو إيران الأسلحة النووية حتى لا يتزحزح الأمان في الشرق وحتى تظل إسرائيل متمتعة بالتفوق العسكري الكمي والنوعي على شعوب المنطقة... كما يخشى المسؤولون الأمريكيون من وصول كوريا الشمالية إلى حيازة القنبلة النووية التي يمكن أن تزعزع إستقرار كل الدول في منطقة شمال شرق آسيا ولكنهم أيضاً يخشون من مواجهة مع كوريا الشمالية التي تملك جيش قوامه مليون جندي إلى جانب آلاف من قطع المدفعية ومئات من منصات إطلاق صواريخ (سكود).

وفي تصريح لريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي في إدارة الرئيس السابق بوش قال: إن ما يتراوح بين ١٥-٢٠ دولة من دول العالم الثالث يمكنها أن تكون قادرة على إطلاق صواريخ بالستية من الآن وحتى نهاية القرن العشرين وان نصف هذه الدول يمكنها أن تمتلك القنبلة النووية وأننا يجب أن نعمل انطلاقاً من مبدأ أنه ربما عشنا في عالم سيمتلك فيه عدد كبير من الدول أسلحة الإبادة ولذلك على الولايات المتحدة أن تمضي قدماً في مبادرة الدفاع الاستراتيجي وتوخيها الحذر في خفض الإنفاق العسكري وإن ما يطلق عليه (مردود السلام) والناجم عن تقليص الإنفاق العسكري يتضاءل أمام أهمية (المحافظة على أمن الولايات المتحدة) انتهى كلام ريتشارد تشيني وهو يوضح مدى الرعب الذي أصاب الولايات المتحدة بسبب سعي بعض الدول لامتلاك السلاح النووي وأنه لذلك ورغم انهيار الإتحاد السوفييتي فإن على الولايات المتحدة ألا تتنازل عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي وذلك للمحافظة على هيبتها في وسط دول قد تمتلك السلاح النووي يوماً ما... إلى هذا الحد بلغ الرعب من دول العالم الثالث التي سوف تمتلك سلاحاً نووياً؟!! ولكنه الرعب الناتج عن الظالم الذي قهر ويخاف من شوكه مظلومه أن تقوى... إن

الولايات المتحدة تتصرف في مجال الدفاع النووي من الوجهة الأمنية بالطريقة التي نشأت فيها (تاريخياً) فهي تستغل أهم ما تملكه وهو التفوق العسكري، ولا سيما في المجال النووي لنزع ما تعتبره سلاحاً خطراً على مصالحها من دول العالم أو لمنع أي دولة من تطوير وإقتناء أسلحة شبيهة بتلك التي تمتلكها.. وعندما تطمئن أمريكا إلى أن لا خطراً نووياً يتهددها فإن ما من مبدأ أخلاقي أو إنساني يمكن أن يردعها عن إستعمال سلاحها النووي ضد كل من لا يتجاوب معها أو تعجز الضغوط الإقتصادية والعمليات الحربية التقليدية عن كبح تحديه للهيمنة الأمريكية، وهل فعلت أمريكا غير ذلك عام ١٩٤٥؟، وقتذاك كانت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في العالم التي تمتلك قنبلة ذرية وقد قامت بتجريب هذا السلاح الفتاك ضد هيروشيما وناجازاكي في اليابان وذلك عندما تأكدت من أن إخضاع اليابان غاية لا تدرك بالوسائل العسكرية التقليدية،... ويكفي أن نشير إلى هذه الحادثة التاريخية ومدلولاتها حتى تدرك أهمية وضرورة قيام قوة دولية توازي القوة النووية الأمريكية فالبشرية لن تتخلص من الكابوس النووي إلا إذا تم التخلص نهائياً من كل سلاح نووي وعلى قاعدة المساواة والتكافؤ... أما أن تمتلك دول معينة سلاحاً نووياً وتجرد بقية الدول من نفس السلاح فهذا ليس عدل...بل هو في حقيقته استعباد وإستعمار من نوع جديد.... وما تفعله أي دولة للخروج من هذا الإستعمار الجديد لهو خير لها... وفي هذا الصدد للخروج من مظلة الهيمنة الأمريكية تسعى بعض الدول مثل باكستان لتطوير قدراتها النووية من أجل بناء القنبلة الذرية والنووية وهي مسألة ملحة وحيوية وضرورة للأمن القومي للدولة خاصة وأن الهند تمتلك أسلحة نووية... كما ينظر للبرنامج النووي الباكستاني وبناء القنبلة النووية الباكستانية كأداة في يد البلاد العربية والإسلامية والتي ساعدت باكستان بالأموال اللازمة لتنفيذ البرامج... وتمتلك باكستان القاعدة العملية والفنية اللازمة لإنجاز برنامجها النووي كما أن لديها القوة العسكرية القادرة على حماية مشاريعها ومحطاتها النووية ولقد ذكرت صحيفة (الواشنطن بوست) في نوفمبر ١٩٨٦م وأشارت هذه المصادر إلى أن باكستان قد تمكنت من الوصول بدرجة تخصيب اليورانيوم إلى

نسبة ٩٣,٥٪ في حين أن نسبة التخصيب اللازمة لصنع القنبلة الذرية والنووية هي ٩٠٪... وتشير الدلائل على عزم القيادة السياسية في باكستان على تطوير قدراتها النووية لبناء القنبلة النووية فلقد رفضت إخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش ورفضت التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية محتجة بموقف الهند من المعاهدة... ولقد تكررت محاولات باكستان الرامية إلى تدبير الخامات والمعدات اللازمة لتشغيل الأسلحة النووية من كافة الدول المتقدمة تقنياً وبكافة الوسائل... ونتيجة لذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على حلفائها الغربيين لوقف مساعداتهم الفنية في المجال النووي للباكستان، مما دفع باكستان لأن تبحث عن ممولين آخرين وقبلت الصين مساعدتها رسمياً ووقعت معها إتفاقاً نووياً في شهر سبتمبر ١٩٨٦م وأكد هذا الإتفاق رسمياً المساعدات التي قدمتها الصين للباكستان في هذا الصدد والتي رصدتها تقارير المخابرات المركزية الأمريكية وكذلك تقارير المسؤولين والمراقبين الصحفيين... وتركزت المساعدات الصينية في تطوير قدرات باكستان على استخدام اليورانيوم المخصب حيث أعطتها المعلومات اللازمة لتطويره واستخدامه، كما أنها ساعدتها في تصميم الأسلحة النووية وأعطتها معلومات حساسة كما أعطتها تصميم السلاح الذي استخدمته لإجراء الاختبار النووي... ولكن في ظل كل ذلك ينفي المتحدثون باسم الخارجية والرئاسة الباكستانية هذه المعلومات ويؤكدون حرص باكستان والمسؤولين فيها على علاقاتها الدبلوماسية مع العالم الخارجي والإبقاء على التوازنات القائمة في المنطقة... وهذا النفي من باكستان ضرورة دبلوماسية حيث أن الإعلان عن امتلاك أسلحة نووية يضر بعلاقات باكستان مع دول الغرب والولايات المتحدة... كما أنه يمثل تحدياً للتفوق النووي الهندي مما يدفعها إلى تعزيز قدراتها النووية واتخاذ خطوات أخرى لتصنيع ونشر المزيد من الأسلحة النووية وهو ما لا تريده باكستان.

ولكن محاولة باكستان صنع قنبلة نووية إسلامية ومحاولاتها الخروج من تحت السيطرة الصهيونية الأمريكية، هل يمر هكذا؟؟.. أم يلقى البرنامج النووي الباكستاني نفس مصير البرنامج النووي العراقي الذي دمرته مقاتلات العدو

الصهيوني في ١٩٨١؟... لقد ذكرت التقارير الصحفية عام ١٩٩١م أن سلطات الأمن الباكستانية قد كشفت عن خيوط مؤامرة صهيونية لمهاجمة مفاعل (كاهوتا) الباكستاني ومضمون هذه المؤامرة أن النظام الصهيوني بالتعاون مع دولة مجاورة وجهاز مخابرات غربي كبير قد قاموا بنشر أجهزة تنصت بالغة التعقيد حول المنشآت النووية الباكستانية .تستطيع هذه الأجهزة بث صور تفصيلية ورسائل صوتية عما يجري داخل المنشآت النووية ونقلها للنظام الصهيوني عبر القمر الصناعي الإسرائيلي الذي يركز نشاطاته فوق باكستان ومصر والعراق خصوصاً وقد أشارت السلطات الباكستانية في حينه أن الهدف من بث هذه الأجهزة المعقدة هو معاونة الطيران الإسرائيلي في تحديد الأهداف النووية الباكستانية بدقة تمهيداً للإغارة عليها وتدميرها مثلما حدث مع المفاعل النووي العراقي... ويجيء هذا التحرك الأخير في أعقاب الضغوط الأمريكية المتزايدة على باكستان في محاولة لمنعها من الإستمرار في برنامجها النووي بعدما تأكد للإدارة الأمريكية من خلال أجهزة مخابراتها أن إسلام أباد تستطيع إنتاج ١٠ قنابل نووية كل عام ورداً على ذلك قال الرئيس الباكستاني وقتئذ (غلام إسحق خان): إن القنابل النووية دمرت هيروشيما وناجازاكي أثناء الحرب العالمية الثانية لم تأت من العالم الثالث وعندما تصنع دول العالم الثالث السلاح النووي فهو لردع أي عدوان نووي محتمل وشدد غلام على أن بلاده لن تتراجع عن الاستمرار في برنامجها النووي الذي تعتبره جزءاً من سيادة البلاد واستقلالها .قال غلام في إشارة إلى الهند جارة باكستان التي تمتلك أكثر من ١٠٠ قنبلة نووية وهيدروجينية فضلاً عن قدرتها على صناعة قنبلة نووية كل يوم وفقاً لاحصاءات الخبير النووي الأمريكي المعروف (ليونارد سبكتر) هذا بالإضافة إلى النظام الصهيوني الذي يمتلك ٣٠٠ قنبلة نووية وفقاً لما ذكره (سيمور هرش) في كتابه الشهير (الخيار شمشون).

غير أن المخططات ضد البرنامج النووي الباكستاني ليست وليدة اللحظة وإنما تعود إلى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وذلك بفعل التقاء المصالح ضد عدو مشترك بما يمثله من قوة للإسلام، فما دام هناك طرق في أي صراع يمتلك المقدرات

النووية وحده، يستطيع أن يلوح بالضربة الأولى فبمقدوره أن يبتز الطرق الأخرى، ولهذا قامت إستراتيجية أعداءنا على حرمان الدول العربية والإسلامية من إمتلاك أي مقدرات نووية حتى ولو كانت للأغراض السلمية بحيث تظل إسرائيل والهند هما القوتان النوويتان الوحيدتان في المنطقة وتحويلهما لخدمة الأهداف الغربية في المنطقة... وفي هذا الصدد يقول البروفسور (برلموتر) وهو أستاذ بالجامعة الكاثوليكية بواشنطن وهو يهودي أمريكي متعصب ويرأس لجنة متابعة النشاط النووي في العالم الإسلامي: إن إسرائيل قلقة جداً على أمنها ولذا فهي تراقب عبر رجالها كل تحرك باكستاني نووي وتسعى لجمع كل المعلومات الممكنة وبأي وسيلة عن برنامج (كاهوتا) وهذا يؤكد ما ذكره صاحب كتاب (الخيار شمشون) من أن إسرائيل انفردت دون غيرها من دول العالم بالحصول على معلومات دقيقة من القمر الصناعي الأمريكي (KHLL) عن مصر والعراق وسوريا وباكستان ويؤكد هذه الحقيقة أيضاً ما ذكره أحد عملاء الموساد مؤخراً في كتاب صدر له من أن إسرائيل قد حصلت على معلومات تفصيلية عن البرنامج النووي الباكستاني من الجاسوس الأمريكي جوناثان بولارد الذي كان يعمل لحساب النظام الصهيوني داخل المخابرات الأمريكية... وهكذا نجد الحصار على باكستان من كل جانب وذلك من أجل أن تتخلى عن برنامجها النووي وها هي الولايات المتحدة تقطع عنها برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية منذ عام ١٩٨٩م، وذلك بسبب عدم تخليها عن البرنامج النووي رغم أن باكستان تعلق في كل وقت أنه للاستخدام السلمي فقط .

ولقد اهتم النظام الصهيوني كثيراً بالبرنامج النووي الباكستاني وسعى كثيراً لإفشاله وما التعاون الهندي ـ الصهيوني إلا وسيلة لإيقاف هذا البرنامج، وفي إحدى الكتب التي صدرت عن أحد عملاء الموساد السابقين يقول (لقد درسنا المفاعل النووي الباكستاني وكان أحد الخيارت المطروحة في عام ١٩٨٤م هو دعوة عدد من علماء الذرة الهنود الذين أبدوا قلقاً كبيراً إزاء القنبلة النووية الإسلامية وقد وصل هؤلاء العلماء الهنود بالفعل إلى إسرائيل وتبادلوا مع نظرائهم من اليهود وجهات النظر لمواجهة هذا الخطر).

ويشير الكتاب إلى أن العلاقات السرية بين الهند وإسرائيل استندت إلى المصالح المشتركة بين الدولتين في ضرب المفاعل النووي الباكستاني... ومثلما كان مناحم بيجن يتابع بصفة شخصية اغتيال علماء الذرة المسلمين أمثال د.يحيى المشد فإن حكام إسرائيل الآن يتابعون بأنفسهم مهمة القضاء على من تبقى من علماء الذرة الباكستانيين ولعل محاولة إغتيال عالم الذرة الباكستاني د.عبد القدير خان تدخل في هذا الإطار. ولكن من هو د.عبد القدير خان؟.

الدكتور عبد القدير خان... ولد بمدينة بوبال بالهند سنة ١٩٣٦م وهاجر هو وعائلته إلى مدينة كراتشي في باكستان عام ١٩٥٤م، كان د.عبد القدير خان يعمل في أحد مراكز الأبحاث النووية المتخصصة في تخصيب اليورانيوم بآلاميلو بأوروبا... والمركز كان عبارة عن مؤسسة مشتركة لعدد من الدول الأوروبية ومحاطاً بالسرية الشديدة، وكان من نصيب د.عبد القدير خان أن يعمل بهذا المركز كمهندس مواد، واستطاع أثناء عمله أن يظهر كفاءة منقطعة النظير مقارنة بغيره من المهندسين الأوروبيين، وحينما قررت باكستان الدخول في المجال النووي ترك د.عبد القدير خان عمله في أوروبا عام ١٩٧٦م مخلفاً وراءه الكثير من الامتيازات ليعود إلى باكستان مضحياً بكل شيء في سبيل وطنه، وليبدأ رحلة عمل شاقة في صمت وسرية بالغين، وحوله عدد قليل من المهندسين الباكستانيين الأكفاء، وفي خلال ٤ سنوات فقط فوجىء العالم - أصدقاء وأعداء باكستان - بنجاحها في إنتاج اليورانيوم المخصب وبأيد باكستانية ٦٠٪ رغم كل الضغوط والتحديات فكان ذلك معجزة حقيقية لدولة نامية فقيرة، ولقد بدأ البرنامج النووي الباكستاني الذي أذهل الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بمفاعل في منطقة (كاهوتا) ذلك المكان الهادىء البسيط الذي أصبح حديث العالم اليوم والذي قفز باسم باكستان إلى مصاف الدول النووية، وباكستان لم تكن في الماضي إلا دولة من دول العالم الثالث المستضعفة ولكنها الآن بعد تجربتها النووية أصبحت سادس أو سابع دولة في العالم، والأولى في العالم الثالث التي تنتج اليورانيوم المخصب وإذا كان اليورانيوم المخصب هو المادة الأساسية لصناعة القنبلة النووية، فإن باكستان بمقدورها الآن صناعة هذه

القنبلة، لقد وضع برنامج (كاهوتا) لإنتاج اليورانيوم المخصب باكستان على خريطة العالم النووي، وأرسى أسساً صلبة للإعتماد على الذات في المستقبل، وضمن للبلاد أستقلالها في هذا المجال، وتصدى لكل من يريد أن يمارس ضغطاً أو إبتزازاً لحرمانها من حقها الطبيعي في إنتاج اليورانيوم لتوظيفه في الأغراض السلمية أسوة بغيرها من دول العالم، ولقد كان شيئاً يبعث على الإعجاب لكل عربي ومسلم أن يرى برنامج (كاهوتا) وقد أصبح يصنع كل الأجهزة والمعدات الخاصة بتخصيب اليورانيوم دون الحاجة إلى أي مساعدة خارجية، وهذا في حد ذاته يجعل من باكستان رمزاً للتحدي بالنسبة للدولة النامية والفقيرة في كفاحها لمواجهة إبتزاز الدول الغنية المتقدمة، التي فرضت حصاراً علمياً واقتصادياً عليها وعلى باكستان منذ الوهلة الأولى التي أقدمت فيها الأخيرة على البدء في هذا المشروع. وفي حديث أجرته جريدة «الشعب» المصرية ـ لسان حال حزب العمل ـ مع الدكتور عبد القدير خان عام ١٩٩١م قال: لقد نجحنا في بناء محطة لتخصيب اليورانيوم للحد الأدنى وهو ٣,٥٪ وهذا اليورانيوم المخصب يعد المصدر الأساسي للحصول على الوقود النووي االذي تستخدمه المفاعلات النووية ذو الماء الخفيف، وهذا يعني أنك إذا اشتريت مفاعلاً نووياً صغيراً والذي يصل ثمنه إلى ٦٠٠ مليون دولار أو الكبير الذي لا يقل سعره عن ٢ مليار دولار واعتمدت في تشغيله على الوقود الذي تشتريه من الخارج، فمن الممكن في هذه الحالة أن يستخدم كأداة للابتزاز والضغط، إذ أن عدم وجود الوقود النووي يعني توقف هذه المفاعلات عن العمل، لأن الوقود النووي هو الوسيلة الوحيدة لتشغيل المفاعل، ومن هنا فإن إنتاجنا لليورانيوم المخصب الذي ينتج عنه الوقود النووي قد يمنحنا الإستقلالية... انتهى كلام د.خان.

ورغم أن نسبة تخصيب اليورانيوم التي يتحدث عنها د.عبد القدير خان هي ٣,٥٪ وهي نسبة لا تصلح لصنع الأسلحة النووية وذلك للدلالة على أن باكستان لديها القدرة ولكنها تتجه بأبحاثها النووية إلى السلم ورغم أن نسبة تخصيب اليورانيوم المطلوبة لإنتاج الأسلحة النووية تصل إلى ٩٠٪ إلا أن البرنامج النووي الباكستاني يستطيع الوصول إلى هذه النسبة كما ذكر د.عبد القدير خان في بقية

حديثه المشار إليه ولكنه يركز على المشروعات السلمية، ورغم ذلك فإن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة تقف ضد هذا المشروع النووي لماذا؟ لأن باكستان دولة مسلمة وحريصة على الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية ولذلك فهي دائماً استثناء في نظر العالم إليها، قد رحبت باكستان بفتح برنامجها النووي للتفتيش ووافقت على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولكن شريطة أن تلتزم الهند بذلك، ولكن الهند رفضت ذلك وهم يمارسون الضغوط على باكستان ولا يمارسون نفس الضغوط على الهند أو إسرائيل وهكذا يكيل الغرب وأمريكا دائماً الأمور بمكيالين فإذا كانت باكستان الإسلامية تمتلك أسلحة نووية فلابد من التصدي لها وإيقاف برنامجها النووي، إذا كانت الهند الوثنية أو إسرائيل اليهودية هي التي تمتلك هذا البرنامج فإن الغرب يغمض أعينه عن ذلك بل ويباركه ويمده بالخبرات والدعم المطلوبين.

ولكن في ظل هذا الاضطهاد الغربي للعرب والمسلمين ماذا عليهم أن يفعلوا؟ إن دول عربية وإسلامية كثيرة تمتلك القدرات البشرية مثل مصر وباكستان والعراق وإيران وهناك دول أخرى تمتلك رؤوس الأموال مثل دول الخليج وليبيا ولابد أن تكون هناك إمكانية للتعاون بين هذه الدول من أجل إنجاح برامج نووية عربية إسلامية لردع كل من يفكر في إيذاء العرب والمسلمين، واستثمار هذه القدرات يمكن أن يسهم في تنفيذ مشروعات ضخمة في هذا المجال ولكن للأسف فإن الدول الغربية والولايات المتحدة لا تريد لنا أن نعمل معاً وهي دائماً تضع العراقيل في طريقنا حتى تظل الأمة الإسلامية دون غيرها من الأمم في التقدم التكنولوجي، ودائماً ما تزرع هذه الدول الإستعمارية الخلاف بين الدول العربية والإسلامية بعضها ببعض لكن يظل الوضع الكائن على ما هو عليه، ولننظر إلى هذه الدول التي تزرع الفتن بين الدول الإسلامية وكيف أنها تتفق دائماً على المسلمين فقط فها هي روسيا والولايات المتحدة اللتان كانا ألد أعداء بعضهما البعض... ها هم الآن أصبحا حميمين بعد أن سلم جورباتشوف قيادة العالم إلى الولايات المتحدة وها هي روسيا والولايات المتحدة في يناير ١٩٩٤م وفي اجتماع بين كلينتون رئيس

الولايات المتحدة وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا (وريثة الاتحاد السوفييتي في الأسلحة النووية) ها هم يوقعان على اتفاقية لتوريد اليورانيوم المخصب من روسيا إلى الولايات المتحدة وطبقاً لهذا التعاقد الذي يسري لمدة عشرين عاماً ستقوم روسيا بتحويل خمسمائة طن من اليورانيوم المخصب لأمريكا في شكل وقود جاهز لمحطات الطاقة الذرية الأمريكية ويساوي هذا التعاقد ١٢ مليار دولار وفي نفس الوقت تم الاتفاق بين أوكرانيا والولايات المتحدة على توقيع مذكرة تؤكد فيها أوكرانيا التزامها بسحب الأسلحة النووية من أراضيها وإنضمامها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وسيتم فك العبوات النووية للصواريخ لكي يتم بيع جزء من يورانيوم تلك العبوات للولايات المتحدة وذلك مقابل وعداً بمنحها مليار دولار و١٧٥ مليون دولار لفك الرؤوس النووية، و١٥٥ مليون دولار لإعادة تحديث مجمع الطاقة النووية، كما ينص الاتفاق على التزام أوكرانيا بالتخلص من ١٧٦ من الصواريخ الباليستية فضلاً على ١٥٠٠ رأس نووية موجهة إلى الولايات المتحدة،... وهكذا نجد أن هذه الدول تفعل كل شيء وتتعاون فيما بينها لمصلحتها الذاتية فقط ومن أجل ضمان عدم انخراط المسلمين في البرامج النووية وهم فيما بينهم يتبادلون الوقود النووي أما إذا سمعوا عن دولة عربية أو إسلامية تنتج هذا الوقود فذلك يكون سبباً كافياً لمواجهة هذه الدولة وحثها على ترك برامجها النووية وعدم التفكير في ذلك، ولقد رأينا كيف كانت الحملة الإعلامية والسياسية شديدة على الجماهيرية الليبية عام ١٩٨٨م حينما تم اتهامها بإنشاء مصنع لصناعة الأسلحة الكيماوية في ليبيا ورغم إعلان الجماهيرية أن هذا المصنع خُصص لصناعة الدواء إلا أن الحملة استمرت وكانت هذه مقدمة لاتهام ليبيا بالإرهاب وبتفجير طائرة البان أمريكان المعروفة باسم (قضية لوكيربي) وهكذا نجد الغرب والولايات المتحدة دائماً يترصدون للدول العربية والإسلامية لكي تظل دائماً دول تابعة وليست مستقلة ولكن إرادة الشعوب الحرة دائماً تقفز لتحقق كل أمانيه،... إن تجريد العرب والمسلمين والعالم الثالث بأكمله من السلاح النووي بخاصة لا يندرج إلا في إطار الإستراتيجية التي تعتمدها واشنطن لفرض نفوذها كقوة عظمى وحيدة، ولذلك

عندما يتحدث (البنتاجون ـ وزارة الدفاع الأمريكية) عن العدو القادم بعد زوال الاتحاد السوفييتي فإن وثائقه السياسية والعسكرية لا تشير إلا إلى الدولة العربية والإسلامية وعدد من دول العالم الثالث وإذا نظرنا إلى هذه الدول نجد من بينها كوريا الشمالية وإذا دققنا النظر نجد أن سبب عداء الولايات المتحدة لكوريا الشمالية تصميمها على الاستقلال السياسي والاستقلال الحضاري والاستقلال العسكري وتبنيها لبرنامج نووي نرى الولايات المتحدة أنه موجه إليها، وفي تقرير لمعهد أبحاث السلام الدولية في استوكهولم قال أن كوريا الشمالية لديها كمية من البلوتيتيوم لعمل ٤ـ٧ أسلحة نووية مع نهاية عام ١٩٩٥م، ولذلك فإن الضغوط عليها من الولايات المتحدة شديدة ولكن لأن الكيل بمكيالين هو أساس سياسة الولايات المتحدة فهم ينظرون إلى هذه الدول ولا ينظرون إلى إسرائيل الذي يقول عنها نفس التقرير السابق أنها تمتلك من المواد النووية ما يكفي لصنع ١٠٠ قنبلة ذرية، في حين وزع السيناتور (جون غلين) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٩٣م تقريراً للمخابرات الروسية ـ رفعت عنه صفة السرية ـ يقول أن إسرائيل ربما أنتجت ما يتراوح بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ سلاح نووي وربما أنتجت ٢٠ رأساً نووياً خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠، ١٩٧٨. هكذا وفي مجلس الشيوخ الأمريكي ولكن غض البصر في هذا المجال مطلوب، ولكن ليحذر المسلمون من دخول هذا المجال وإلا تعرضوا للضغوط والمحاربة.. رغم أن الكيان الصهيوني لا يعترف رسمياً بامتلاكه هذه الأسلحة النووية فإن شامير (رئيس وزراء الكيان الصهيوني السابق) هدد أثناء حرب الخليج الثانية العراق من ضربها بالقنابل النووية إذا ضربت العراق إسرائيل بالأسلحة الكيميائية ولقد مر هذا التصريح مرور الكرام على الغرب والولايات المتحدة ولم يعلق أحد لأن الشرعية الدولية الأمريكية تبيح لهم ترك الأمر على الغارب لإسرائيل ومن في مستواها، وحصار وضرب كل العرب والمسلمين، ولنرجع إلى الوراء قليلاً حيثما صرح الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان أثناء حملته الانتخابية وقال (إن إسرائيل هي صاحبة الدور الرئيسي في استراتيجية الولايات المتحدة الشرق أوسطية) وهكذا نجد التحالف للكيان الصهيوني من الغرب

والولايات المتحدة والعداء للعرب والمسلمين، ولقد رأينا موجة العداء التي تجتاح الدول الأوروبية تجاه كل ما هو عربي ومسلم كما نلاحظ أهمية اليمين المتطرف الذي يستخدم وجود العمال العرب على الأراضي الأوروبية كوسيلة لتخويف الأوروبيين من هؤلاء، وما المجال النووي إلا جزء من هذا التخويف فالإعلام الغربي يبث سمومه على أن العرب والمسلمين إذا امتلكوا هذا النوع من السلاح فإنهم سيستخدموه في ذبح وقتل كل ما عداهم وهذه نظرة قاصرة حيث إن العرب والمسلمين يحاولون جمع أسباب القوة من أجل الدفاع عن أنفسهم ومحاولة ردع أعداءهم الذين يتكاثرون يوم بعد يوم، وهذا الحصار الذي يحاول أن يفرضه الغرب بكافة أشكاله يمكن للدول العربية أن تتحلل منه وأن تحاصر التمدد النووي الإسرائيلي ذاته، فالعرب قادرون على تحمل عبء الدخول للنادي النووي ولابد لهم أن يدخلوا فلديهم القدرة على التكلفة، ولديهم (مصر وباكستان بالذات) القاعدة الصناعية والتقنية اللازمة، وفي إمكانهم الحصول على المداخلات النووية اللازمة من الخارج من دول صديقة في آسيا وأفريقيا وعلى التقنيات اللازمة من الخبرة العالمية المطروحة في السوق الآن (خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفييتي) خاصة أنه لا توجد بين العرب معارضة جماهيرية للدخول في المجال النووي بل على العكس سيثير امتلاك القدرات النووية حماساً قومياً ويعزز الشعور بالثقة والتماسك، والعرب بالفعل قادرون على تخطي العقبات التي تمنع امتلاكهم للسلاح النووي، بينما إسرائيل التي تخطت هذه العقبات وامتلكت هذا السلاح غير قادرة على الاستمرار أي أنها لن تكون قادرة على الدخول في سباق مع العرب في هذا المجال عندما يقرر العرب دخول هذا السباق على الرغم مما حققته وتحققه إسرائيل الآن في هذا المجال، ولقد بدأ الحوار بين العرب متخصصين وغير متخصصين حول ما الذي يجب على العرب عمله في مواجهته حقيقة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وبشكل عام هناك أغلبية من أصحاب الرأي القائل بضرورة إمتلاك العرب للسلاح النووي، وتلك ضرورة لا يشعر بها العرب فقط، بل يقدرها العالم، ويتوقع منهم أن يفعلوا ذلك رغم ما يعلنه القادة الدوليون عن رفضهم لانتشار الأسلحة النووية، إن

إنتشار السلاح النووي حقيقة واقعة ولا ينفيها قيام إتفاقية لمنع الإنتشار، وإنما تحكمها عوامل عدة، ولقد بات معروفاً أن هناك أكثر من عشر دول تسعى لامتلاك السلاح النووي الآن إلى جانب الدول الست التي تمتلكها بالفعل وهي (أمريكا وجمهوريات الكومنولث وفرنسا والصين والهند وإسرائيل) وتأتي في مقدمة الدول الساعية لامتلاك الأسلحة النووية (وإن تفاوتت نسبة حماسها للامتلاك) باكستان وكوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل والأرجنتين ومصر وليبيا والعراق وإيران، ومن ملاحظة سعي الدول السابقة لامتلاك السلاح النووي نجد أن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والدول الإسلامية بشكل خاص قد دخلت جميعها مرحلة الخيار النووي وهذا متوقع، فمجرد امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يعني أن المنطقة كلها دخلت مرحلة الخيار النووي دفاعاً على الأقل، فليس من المتصور أبداً أن يستسلم العرب أمام الإرادة الإسرائيلية لمجرد إمتلاك الأخيرة للسلاح النووي، بل إنه قبل أن تعلن إسرائيل عن امتلاكها السلاح النووي فكرت الدول العربية والإسلامية في ذلك، ومنذ أول إعلان غير رسمي عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وقعت تغييرات كبيرة على ساحة التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل ولقد رأينا كيف أعلنت إسرائيل عن ذلك من خلال قضية (فانوتو) الخبير النووي الإسرائيلي الذي هرب كما أعلن بمجموعة من الصور من داخل مفاعل (ديمونه) النووي الإسرائيلي وأكد إمتلاك إسرائيل لمائة قنبلة نووية على الأقل وكان ذلك عام ١٩٨٦م، ولقد أصبح منذ ذلك التاريخ وجود الترسانة النووية الإسرائيلية حقيقة معروفة في الميزان الإستراتيجي في الشرق الأوسط، وفي إطار السعي نحو محاولة تحقيق التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط دعا الرئيس المصري حسني مبارك في مبادرته الخاصة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وكان ذلك عام ١٩٩٠م حاول من خلال هذه المبادرة إقامة توازن إستراتيجي بين العرب وإسرائيل ولقد تبلور الموقف المصري في هذه المبادرة في المبادىء الآتية:

١- ضرورة وجود تطابق كيفي وكمي للقدرات العسكرية لدول المنطقة حيث أن الخلل الحالي لا يمكن إستمراره في منطقة تسعى إلى السلام الشامل والعادل.

٢- زيادة مستويات الأمن ولكن بمستوى أدنى من التسلح فالأمن يتحقق عن طريق الحوار والترتيبات السياسية وليس إمتلاك السلاح المدمر.

٣- التوقيع على اتفاقات لتحديد التسلح ونزع السلاح تكون خلالها لدول المنطقة حقوق ومسؤوليات متساوية حيث يجب أن يسري مقياس واحد عليها.

وهذه المبادىء التي طرحت في المبادرة المصرية هي جوهر الموقف العربي الراهن من اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ولقد طرحت المبادرة آليات لإقرارها وتمثلت هذه الآليات في الآتي:

١- تقوم الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة وخاصة دائمة العضوية في مجلس الأمن وإسرائيل وإيران بإيداع اعلانات لدى مجلس الأمن تعكس تأييداً صريحاً وغير مشروط لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٢- تكثف الدول المصدرة للسلاح والموقعة على معاهدة انتشار الأسلحة النووية جهودها لضمان انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

٣- تتعهد دول الشرق الأوسط بالآتي:

أ ـ عدم استخدام أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية.

ب ـ عدم إنتاج أو الحصول على أسلحة نووية.

ج ـ عدم إنتاج أو الحصول على مواد نووية صالحة للإستخدام العسكري.

د ـ قبول تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية.

٤- تتعهد دول المنطقة في بيان مطلق بالانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢م في موعد أقصاه انتهاء المفاوضات الخاصة بحظر الأسلحة الكيماوية.

٥- تتعهد دول الشرق الأوسط جميعها بالتعامل بفاعلية وعلى أساس العدالة مع وسائل نقل أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها أي الصواريخ والقاذفات والقطع البحرية القادرة على نقل هذه الأسلحة.

٦- توافق جميع دول الشرق الأوسط على أن يتولى جهاز تابع للأمم المتحدة دوراً متفق عليه مستقلاً للتحقق من التزام هذه الدول باتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح بما في ذلك الأسلحة التقليدية عندما تقر جهود السلام في المنطقة على نتائج تسمح بذلك.

وهكذا نرى أن الجهود العربية والإسلامية طرحت أيضاً البعد السلمي من أجل البعد عن الخطر النووي ولكن لابد من إيجاد الردع الحقيقي من خلال إمتلاك السلاح النووي الذي أصبح اليوم هام من أجل الاستقرار والاستقلال، ولقد حاولت الدول العربية امتلاك السلاح النووي واستعاضت عنه بالسلاح الكيماوي الذي يسمونه (قنبلة الفقراء) وذلك سهولة صناعته وإنتشاره ولذات السبب وعندما أحس العالم بسهولة امتلاك السلاح الكيماوي سارعت الدول المتقدمة بعمل إتفاقية لخطر انتشار السلاح الكيماوي وجرى التوقيع عليها في باريس بتاريخ ١٤ يناير ١٩٩٣م ولكن الدول العربية فطنت إلى هذا ولم توقع على هذه الاتفاقية باستثناء ٧ دول عربية فقط هي التي وقعت ولم توقع بقية الدول العربية وعلقت توقيعها على انضمام إسرائيل على معاهدي خطر انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية وهذا موقف عربي وإن لم يكن إجماعي إلا أنه موقف يجب أن يتم وضعه في صف القوة العربية التي تسعى للتوحد في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية، وفي مواجهة هذا الموقف العربي حاولت إسرائيل الإلتفاف على هذا الإجماع بتوقيعها على معاهدة خطر إنتشار الأسلحة الكيماوية ودعت الدول العربية إلى التوقيع عليها وذلك لعلمها أن تصنيع هذه الأسلحة قد أصبح من السهولة بمكان... ولذلك كان دأب

إسرائيل على محاولة نزع ما في أيدي العرب من سلاح لتفرض عليهم هيمنتها وغطرستها، ولكنه كان موقف جماعي موفق حينما امتنعت بقية الدول العربية التوقيع.

وعلى جانب آخر فإن الدول الغربية حيثما تمتلك فرصة إبعاد الدول العربية والإسلامية عن تملك السلاح الكيماوي أو النووي فإنها تفعل ذلك بكل نشاط وحمية ولننظر إلى التجربة المصرية في ذلك... فحينما شرعت مصر في استيراد مفاعلات نووية للاستخدام السلمي من أجل توليد الكهرباء هاجت الدنيا وتدخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأرسل لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة مكونة من ١٢ خبيراً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالطبع عندما حضروا إلى مصر أوضحوا لها عدم حاجتها إلى المفاعلات النووية وأنها تستطيع توليد الكهرباء والطاقة عن طريق الأساليب المعتادة، من مصر إلى جمهورية إيران الإسلامية حيث تتعرض إيران بين فترة وأخرى لحرب إعلامية من الدول الغربية تتهمها تارة بالإرهاب وتارة بالنشاطات النووية وكل تلك الإتهامات من أجل وقف نشاطها النووي ففي عام ١٩٩٢م أسهبت الصحافة الغربية في نشر تقرير لجنة الكونجرس الأمريكي المعنية بشؤون (الإرهاب والحرب غير التقليدية) الذي تسرب للصحافة الأمريكية وعنوانه (النشاطات النووية الإيرانية) ويدعى هذا التقرير أن إيران قد حصلت على أربعة رؤوس حربية نووية من الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفييتي السابق وأن اثنين من هذه الرؤوس جاهزان للإطلاق وتزن كل منهما ٤٠ طن ويمكن تحميلها على صاروخ أرض ـ أرض من طراز سكود أو إطلاقها من طائرة ميج ٢٧ وتتراوح قوة انفجارها بين ٥٠ـ٥٠٠ طن، ويستطرد التقرير بأن الإيرانيين حصلوا على هذه الرؤوس النووية من جمهورية كازاخستان، وأنهم بدأوا في إقامة مصنع لإنتاج السلاح النووي بإشراف خبراء نوويين من الاتحاد السوفييتي السابق وكوريا الشمالية والصين، ومقر هذا المصنع حسب تقرير الكونجرس هو مدينة أصفهان الإيرانية، ويذكر التقرير أن تاريخ محاولة إيران تصنيع السلاح النووي يعود إلى أيام الشاه، ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، استمر

البرنامج الذي كانت تساهم فيه واشنطن ثم توقفت، كذلك كانت ألمانيا قد شرعت في بناء مفاعلين نوويين في (بوشهر) بطاقة ١٣٠٠ ميجاوات وقت إنطلاق الثورة في إيران، كما كانت فرنسا قد بدأت في بناء محطة نووية أخرى في الوقت نفسه، وظل العمل مستمراً حتى عام ١٩٨٤م حين تعرضت المنشآت للقصف العراقي أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ويؤكد التقرير أن محاولات إيران مع ألمانيا وفرنسا لإكمال المشروعين قد فشلت نتيجة الضغوط الأمريكية على البلدين الأوروبيين ليوقفا التعاون التكنولوجي مع إيران، ويتحدث التقرير بعد ذلك عن لجوء إيران للصين وكوريا الشمالية والهند بعد رفض الغرب التعاون معها بضغط أمريكي، ثم بدأت مفاوضات إيرانية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ويشير التقرير إلى دور الدكتور علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني في توثيق التعاون الإيراني مع جمهوريات آسيا الوسطى، التي قام بزيارتها والتفاوض معها، كذلك يشار إلى الدكتور مهدي شمران، الذي يقول التقرير الأمريكي إنه حاصل على الدكتوراه في الفيزياء النووية من جامعة كاليفورنيا ويصفه التقرير بأنه (ضابط مخابرات وإرهابي) كما يذكر التقرير شخصاً إيرانياً يدعى قمبيز يصفه التقرير بأنه (خبير في أسلحة الدمار الشامل)، ويقول التقرير أن إيران لديها حالياً ما يكفي من رؤوس حربية نووية (لتزويد سوريا بخطة نووية ضد أي هجوم إسرائيلي) ويؤكد التقرير أن إيران تسعى للحصول على الصواريخ متوسطة المدى القادرة على ضرب الأهداف الإسرائيلية من قواعد إطلاق داخل إيران نفسها وفي هذا السياق تسعى إيران للحصول على أو تطوير صواريخ مشتقة من الصاروخ الصيني إم ـ١١ الذي يصل مداه إلى ١٠٠كم فقط والمطلوب تطويره ليصل مداه ٨٠٠كم وإن حمل رؤوساً حربية أصغر.. كما تسعى إيران للحصول على مزيد من الصواريخ الروسية والأوكرانية القادرة على حمل رؤوس نووية أو جرثومية أو كيماوية بالإضافة إلى رغبتها في الحصول على أربعة وعشرين طائرة قاذفة بعيدة المدى وعدة أسراب من طائرات ميج ٣١ وميج ٢٩ بالإضافة إلى صواريخ سكود التي تحصل عليها إيران من كوريا الشمالية والصين ويذكر هنا الضجة التي أثارتها أمريكا وإسرائيل حول

السفينتين الكوريتين اللتين حاولت البحرية الأمريكية إعتراضهما بزعم حملها صواريخ كورية لإيران وسوريا في شهر مارس من عام ١٩٩٢م، وحول التدريب على قذف الرؤوس النووية من الجو يقول التقرير إن قوة جوية إيرانية من طائرات الميج ٢٧ شوهدت وهي تقوم بتدريبات على هذه العملية في قاعدة سيزر الجوية، كما يذكر التقرير أن الطيارين الإيرانيين تلقوا تدريبات على الهجمات النووية في قاعدة (وان سان) في كوريا الشمالية إنتهى تقرير الكونجرس والذي يتضح منه أنهم يستكثرون حتى على المسلمين أن يتسلحوا وكأن المطلوب منهم دائماً الاستضعاف ولكن أكثر ما يزعج أمريكا والغرب الآن ليس فقط احتمال حصول إيران على أسلحة متقدمة ولكن محاولات إيران تطوير برنامجها النووي الذاتي وتصنيع السلاح المتطور محلياً، في عام ١٩٩٢م وذلك للاتفاق على شراء مفاعل نووي جديد لإيران وكذلك زيارته لباكستان التي وعدت بتقديم المساعدة لإيران وفي شهادة روبرت جيتس - مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - أمام الكونجرس عام ١٩٩٢ قال: إن نظام الحكم في طهران ينفق ٢ مليار دولار سنوياً على مشروعات السلاح منذ عام ١٩٩٠م وتستغل إيران ضعف العراق لإعادة بناء القوات المسلحة وأن المشتريات العسكرية تضمنت غواصتين من روسيا وصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية من الصين وكوريا الشمالية.

وفي تقرير آخر مصدره جهاز المخابرات الإسرائيلي أعلن التقرير إلى أن إيران حصلت على كل ما تحتاجه من الاتحاد السوفييتي سابقاً لإنتاج قنبلة نووية، وادعى التقرير الإسرائيلي أن مدير البرنامج النووي الإيراني هو الدكتور مهدي شمران وأضاف أن إيران تعمل على تجنيد العلماء النووين من الإتحاد السوفييتي السابق.

ويحدد التقرير عدد الخبراء النووين العاملين في إيران (٣ آلاف صيني وعدد من خبراء كوريا الشمالية وعدد من الخبراء الكوبيين) ويتحدث التقرير عن الجولة التي قام بها مطلع عام ١٩٩٢م وزير الخارجية الإيراني الدكتور على أكبر ولايتي في الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى والتي تفاوض خلالها على التعاون بين هذه الجمهوريات وإيران، ويتطابق التقرير الإسرائيلي مع كل ما يصدر عن الإدارة

الأمريكية من معلومات حول إيران مما ينبىء بأن أمريكا تعتمد على المخابرات الإسرائيلية في الحصول على معلوماتها حول إيران.

وإذا كانت أمريكا تعتمد على إسرائيل كمصدر لمعلوماتها عن إيران فلذلك لا يستبعد أن يكون لإسرائيل دور في تأليب بعض الدول العربية على إيران، وربما كانت المعلومات المفاجئة التي حصلت عليها هذه الدول عن دعم إيران للعنف فيها من مصادر إسرائيلية.

ويجرنا الحديث عن القوة النووية الإيرانية والدور الإسرائيلي ومصلحة الولايات المتحدة فيه إلى الإقرار بأن الغرب والولايات المتحدة لن يكتفوا بمحاولات البحث عن مبرر أو ذريعة لفرض حظر دولي، أو إنتظار الشرعية الدولية، بل ربما تعرضت إيران لضربة إجهاضية مباشرة تقوم بها إسرائيل على غرار العدوان العسكري الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١م.

وقد نقلت نشرة إستر تيجيك اليرت في نوفمبر ١٩٩٢م عن مصادر رفيعة المستوى في المخابرات الغربية أن إيران ربما تكون هدفا لإعتداءات عسكرية مباشرة على منشآتها العسكرية ومنشآت التصنيع العسكري، وأكدت هذه المصادر أن العدوان العسكري المتوقع على إيران لن يكون مماثلاً لما تعرضت له العراق عام ١٩٩١م والأكثر احتمالاً ألا تشارك الولايات المتحدة مباشرة في العدوان على إيران ولكن ستقوم إسرائيل بتوجيه ضربات عسكرية ضد إيران وحسب تقديرات المخابرات الغربية فإن الأهداف المرجح تعرضها للقصف الإسرائيلي تشمل المنشآت التي حصلت عليها إيران من أطراف خارجية وتُستخدم في تطوير السلاح النووي، وتقدر المصادر العسكرية الإستخباراتية أن استخدام صواريخ تقليدية إسرائيلية أو تكرار الغارة الإسرائيلية على لمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م قد لا يكون مؤثراً بالقدر المطلوب ولا تستبعد هذه المصادر استخدام إسرائيل للسلاح النووي لضرب المنشآت النووية الإيرانية التي تبعد عنها نحو ٢٠٠٠كم تقريباً.

وهكذا نرى اشتداد العداء لإيران والتحفز للانقضاض عليها في أي لحظة وانتظار ظهور أي بادرة من أجل اتخاذ موقف رادع... كل ذلك من أجل أنها دولة

إسلامية أرادت إمتلاك أسباب القوة من السلاح النووي ولذلك كان لابد من ضربها أو محاولة ضربها وجميعنا يعلم كيف تم استدراج العراق لدخول الكويت حتى يمكن إصطياد العراق وتحطيمه وتحطيم الآلة العسكرية العراقية التي أصبحت متقدمة أكثر مما يجب طبقاً لنظرة الدول الغربية ولذلك تمت القضية على النحو الذي يريده الغرب وتم تدمير العراق وتم تدمير إنجازاته النووية والعسكرية في كافة مجالاته والله وحده الذي يعلم متى تستطيع العراق الوصول إلى ما كانت فيه قبل العدوان الثلاثيني.

إن العداء الأمريكي والغربي للإسلام وللمسلمين كبير ولذلك يحاولون تدمير أي قوة إسلامية تظهر إلى الساحة فكما حطموا العراق وتم تحييد مصر من قبل فهم الآن يسعون لضرب إيران وليبيا ويحاولون كسب ود سوريا حتى لو اضطروا للتنازل عن الجولان في سبيل تحييد سوريا وممارسة التطبيع.

إن حرب الغرب والولايات المتحدة للمسلمين في سلاحهم النووي سيبقى ما دامت الحضارات وصراعها قائم.

ولكن تبقى كلمة وهي أن تدمير قوة باكستان النووية أو قوة إيران النووية أو قوة أي دولة مسلمة... إن تدمير أي قوة مسلمة تعني تدمير ما تبقى للمسلمين من قدرات في هذا المجال وانفراد إسرائيل بالعرب نووياً في الشرق الأوسط، والهندوس بالمسلمين في آسيا... وعلينا نحن كعرب أولاً الإتحاد والتوحد في صف واحد في مواجهة أعداءنا ولنتسلح ولنأخذ بأسباب القوة فليس من المعقول أن يصدر قرار مؤتمر القمة العربي الثامن الذي عقد بالإسكندرية في سبتمبر ١٩٦٤م وينص على إنشاء (مجلس علمي عربي مشترك لاستخدام الطاقة الذرية) وللأسف لم يتمكن العرب حتى الآن من إقامة مشروع مشترك لهذا الغرض، بل وتناثرت جهودهم كل على حدة دون تعاون علمي، في حين أن التعاون لو تم بين العرب لأثمر الثمرات الطيبة التي نرجوها فبعض الدول لديها الكفاءات وبعض الدول لديها التمويل وإذا تم التعاون العلمي والتمويلي فسنصبح من غداً كعرب قوة نووية هائلة.

* * *

أما بالنسبة للكتاب الذي بين أيدينا، فهو يتحدث عن القضية من منظور زمني يقف عند نهاية الثمانينات، ونظراً لأهمية ما به من معلومات فقد رأينا، عدم التدخل بالحذف أو بالإضافة لما احتواه من معلومات ونتركها كما هي للقارىء العربي والإسلامي لكي يعرف حقيقة القضية، وأما البيانات الحديثة عن القنبلة النووية الإسلامية والقدرات انووية للدول الإسلامية فهي مرفقة من الإحصاءات التي تتبع هذه المقدمة. والله لموفق.

(طارق الكركيت) ـ القاهرة: ١٩٩٤م.



«اليوم الذي ولدت فيه القنبلة النووية»

إننا نعرف أن لدى إسرائيل وجنوب أفريقيا القدرة النووية الكاملة كما أن الشعوب المتحضرة المسيحية واليهودية والهندية لديها القدرة، وإن القوى الشيوعية تملكها أيضاً، فقط الشعوب الإسلامية هي التي لا تملكها، إلا أن هذا الوضع على وشك أن يتغير.

ـ ذو الفقار علي بوتو- رئيس الوزارة الباكستانية ١٩٧٩

إن الباكستان تقف في نقطة الإنطلاق. فقبل أشهر قليلة فقط، عندما حل منتصف ليلة الخامس والعشرين من شهر آذار، عام ١٩٧١م، هبت القوات المسلحة الباكستانية بوحشية مذهلة لسحق أصحاب العقليات الإنفصالية البنغالية فيما كان يدعى باكستان الشرقية، وكان الجنود كلهم من الأقاليم الغربية من القطر المقسم قد سحق المشاغبين في كافة أنحاء الريف البنغالي في عمليات من نشر الموت والدمار في كل مكان. قاموا بإحراق القرى البنغالية، واغتصبوا النساء البنغاليات، كما قتلوا ومثلوا بالرجال البنغاليين، والعلماء، والزعماء السياسيين ـ عملية تطهير ـ كما كان القادة العسكريون الباكستانيون يطلقون عليها. لقد أخذوا أسيراً في إنتظار الإعدام، ذلك الرجل الذي كان لتوه قد فاز في أول إنتخابات باكستانية حرة في السنوات الأخيرة، زعيم الحزب السياسي البنغالي، حزب عصبة عوامي، الشيخ مجيب الرحمن.

وقد وصف ضابط شاب بالضبط ماذا كان ذلك يعني بشرحه لصحفي باكستاني كان موجوداً هناك. كان قد ذهل لهول الصدمة يدعى أنطوني

ماسكارينهاس، حيث قال: «لقد كنا مصممين على تطهير باكستان الشرقية مرة وإلى الأبد من كافة أنواع التهديد بالانفصال وأخطاره» وقال الضابط «حتى ولو كان ذلك عن طريق قتل ملونين من الناس وان تحكم الأقليم كمستعمرة على مدى ثلاثين عاما.

لقد كان حمام الدماء جواب العصبة العسكرية الباكستانية على فوز الشيخ مجيب الرحمن في الانتخابات، كما كان جواباً على «خطر» برنامجه المؤلف من ست نقاط المعلن بصورة متهورة جامحة، والذي سيعطي البنغاليين والمجموعات الإقليمية الأخرى حكماً ذاتياً مستقلاً عن الحكومة المركزية التي يطغى عليها البنجابيون. وكما نظر العالم برعب، فقد قام حوالي (٨) ملايين من البنغاليين الذين أصابهم الذعر، من رجال ونساء وأطفال، بالفرار عبر الحدود إلى الهند، والكثيرون منهم أووا إلى مخيمات متداعية للاجئين في منطقة قرية من كلكتا.

إن البنغاليين الشرقيين الذين أصبحوا الآن يحازبون من أجل بقائهم على قيد الحياة، قاموا بإعلان إستقلالهم عن الحكومة التي أسست في باكستان الغربية. لقد بدأوا يشنون حرب عصابات ضارية انتقامية ضد أعدائهم وخاصة عن طريق شن هجمات وحشية همجية على الجماعات غير البنغالية داخل إقليمهم وقد أضافت الفيضانات والمجاعة إلى بؤسهم، كما أن وضعهم أصبح ميؤوساً منه. عندئذ توسلوا إلى الهنود طالبين مساعدتهم.

وقد استجابت الهند لندائهم.

فقام الجيش الهندي، وقد كان طوفان اللاجئين البنغاليين يضغط عليهم بشدة، بالإضافة إلى أنه كان يتوق إلى إعاقة خصومهم الباكستانيين منذ أمد طويل عن طريق الحركة والحد من نشاطهم، والذين كانوا لتوهم قد خاضوا حربا ضدهم عام ١٩٦٥م، قام الجيش الهندي بشن ما وصفه أحد المراقبين بأنه ضربة من الطراز النادر. فقد قاموا بضرب لقوات الباكستانية مباشرة في كل من البنغال الشرقية والباكستان الغربية نفسها. وبمنتهى السرعة تغلبوا عليهم بأعداد أكبر ونيران أشد وأقوى. إنها لم تكن صراعاً أو مبارزة بين ندين. ففي غضون شهر واحد في

السادس عشر من ديسمبر، وإذا بالجيش الباكستاني الذي كان يتيه مختالاً يوماً يستسلم بذلة للهنود في مضمار سباق خيل في عاصمة البنغال الشرقية داكا.

وكانت هذه النكبة بالنسبة لباكستان تكاد تكون كارثة كاملة.

وقد كتب المؤرخ البريطاني الشهير تريفور روبر بهذا الخصوص يقول: «إن باكستان في ديسمبر من عام ١٩٧١م كانت مقسمة، مهزومة، ضعيفة المعنويات مرتبكة، وقد لحقها الخزي والعار في نظر العالم.

«لقد أصبحت باكستان الآن ميتة ومدفونة تحت جبل من الجثث» هذا ما أعلنه تاج الدين أحمد أول رئيس وزارة لبانغلاديش المنفصلة.

فقد فقدت باكستان جناحها الشرقي، حوالي ٦٠ في المئة من عدد سكان البلاد. فهل سيتأتى الآن لبقية البلاد أن تبقى متماسكة أم أن الجماعات الإقليمية الأخرى ـ خاصة البلوخيين، ورجال قبائل الباثان ـ ستحاول الإنفصال وتشكيل دولهم الخاصة بهم.

ففيما كان يطلق عليه باكستان الشرقية، ويوجد الآن بانجلاديش المستقلة، دولة عملية للهند، بينما الهنود أنفسهم مازالوا يحتفظون بـ«٩٠٠,٠٠» أسير حرب باكستاني في الشرق، وحوالي (٥٠٠٠) ميل مربع من الأراضي الباكستانية في الغرب، ويبدو أن باكستان قد اصابها الضعف بصورة دائمة، وأصبحت الهند الآن السيد غير المنازع لشبه القارة الآسيوية الجنوبية.

فالحكام العسكريون الباكستانيون، الذين منوا بالذلة والمهانة لم يكن باستطاعتهم إلا أن يرجعوا إلى ثكناتهم العسكرية وأن يسلموا مقاليد الحكم للزعيم السياسي المدني الذي لديه الأمل في الاحتفاظ بتماسك ما تبقى من باكستان. وكان ذلك الزعيم هو زعيم حزب الشعب في البلاد، صانع المعجزات وذو الشخصية الفريدة البارزة، ذو الفقار علي بوتو.

وقد قام بوتو، الرجل الأنيق الملبس، المتوهج السلوك والطباع، والمتغطرس، الفصيح، البالغ الطموحات قام بفرض شخصية رائعة ـ على المسرح العالمي وكذلك على الباكستان ذاتها، وكان هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي في البيت

الأبيض، قد عمل بصورة وثيقة مع بوتو أثناء أزمة بانغلاديش ووجد فيه «رجلاً ألمعياً آسراً، ذا شخصية عالمية في مفاهيمه وأفكاره» كما أن البروفسور تريفور ريفور الذي كان يعرف بوتو منذ أن كان طالباً في اكسفورد، ومرة ثانية عندما كان رئيساً للوزارة الباكستانية وجد فيه: «أقوى رجل دول في آسيا، باحتمال استثناء تشوإينلاي» بينما رآه آخرون أقل ملاءمة ووصفوه بأنه ديماجوجي، ومصاب بجنون العظمة، وإنتهازي عفن وطاغية.

ولكن رئيس الوزراء بوتو كان ينظر إلى نفسه على أنه الرجل المصيري وأنه وليد أباطرة المغول الذين حكموا الهند كدولة إسلامية قبل مجيء البريطانيين لقد كان الزعيم الذي اختاره شعبه، بطموحات لا تحصى ولا تعد ليضع نفسه وشعبه البائس المحروم على قمة العالم الثالث برمته.

وقد كتب فيما بعد من سجنه، بعد أن قام أركان حربه الجنرال محمد ضياء الحق بقيادة انقلاب عسكري عام ١٩٧٧م، والذي أطاح في النهاية بذو الفقار علي بوتو، يقول «لقد ولدت لأصنع شعباً، لأخدم الشعب، وأن أتغلب على مصير محتوم لا مناص منه. إنني لم أولد لأذوي في زنزانة للموت وأعتلي المقصلة لأشبع شهوة الحقد والإنتقام لدى رجل ناكر للجميل وخائن، إنني لم أولد لأن أهان وأذل على يد عصابة بربرية حاقدة. لقد ولدت للإتيان بالخلاص للشعب وتشريف كافة أفراده بمصير يحترم نفسه».

إن بوتو، في كثير من النواحي، جاء بصورة طبيعية إلى تلك الرؤية التمجيدية لنفسه. وما كان هذا شيئاً كثيراً بالنسبة لمن ولد لأمير إقطاعي (أرستقراطي المولد) فقد كان أحد الأبناء لعائلة زامبندرار الغنية التابعة لأمراء الإقطاع الكبار من إقليم السند، بالقرب من كراتشي، وهذا العمل لوالده وليس له (إنما هنا نسب إليه هو) وعمل لدى الحاكم البريطاني، ومنح وسام الفروسية للجهود التي بذلها وكان تعليم بوتو الأصغر في أفضل المدارس في الغرب - جامعة كاليفورنيا في بيرمكي، وجامعة كرايست تشارتسن، واكسفورد. وتخصص في الظواهر الجوية والشهب والنيازك.

وفي عام ١٩٥٨ عندما كان في الثلاثين من عمره فقط، عين وزيراً في الحكومة العسكرية للفيلدمارشال محمد أيوب خان. وفي غضون خمس سنوات أصبح وزيراً للخارجية. وفي عام ١٩٦٦. على أثر الحرب مع الهند وعقد إتفاقية طاشقند، والتي كان ينظر إليها على أنها عملية بيع للهند وخيانة للوطن، ترك الحكومة ليعلن تشكيل حزب الشعب الباكستاني، أول حزب سياسي جماهيري في الباكستان، وبحلول عام ١٩٦٨، قد ألْقى به في غياهب السجن لقيادته الإهتياج الشعبي ضد المُحسن إليه السابق أيوب خان.

وقد استحق بوتو على ذلك لقب الشهيد. وبفضل تحريض «الهياج إلى حد ما» فإن عصبة عسكرية جديدة جاءت إلى السلطة، يتزعمها الجنرال المتشدد يحيى خان، الذي سرعان ما فتح الباب في البلاد على مصراعيه لإجراء انتخابات في شهر ديسمبر عام ١٩٧٠م. وقد اكتسح بوتو وحزبه، حزب الشعب، أقاليم الباكستان الغربية، وجاء في المرتبة الثانية بعد الشيخ مجيب، الذي كان قد سجل انتصاراً مماثلاً في الشرق الأكثر سكانا، وقد مكن هذا الأمر بوتو من عمل مصالحة مع الشيخ مجيب، الذي كان قد سجل انتصاراً مماثلا في الشرق الأكثر سكانا، وقد مكن هذا الأمر بوتو من عمل مصالحة مع الشيخ مجيب، الذي كان يعتبره «متبجحاً مدعياً» وعندما فشل بوتو ومجيب في العثور على طريقة يعملان بها معا، دعا الجنرال يحيى إلى سقوط حكم الإرهاب المفروض على البنغاليين والذي طال أمده.

ولقد كان بالإمكان بالنسبة لرجل أقل تمجيداً لنفسه أو لرجل أقل حماساً وتعصباً تجاه أحاسيسه ومشاعره، أن تعطي الأعمال المروعة لحمام الدماء في البنغال مرتبة ثانوية على الأقل لبعض الوقت، والذي كان يبدو أنه عمل سياسي وأعـد على نطاق واسع وأكثر واقعية. ولكن بوتو التزم بشدة جانب الجنرالات وكمسألة مبدأ فقد شارك في معارضة الجيش لحصول البنغاليين على الحكم الذاتي، الذي كان يرى فيه تهديداً لوحدة البلاد. وكرجل كان ينظر دائماً إلى الفرصة الرئيسية المناسبة، فقد

بقي على ولائه للجنرال يحيى، الذي أعلن بفخر في صباح اليوم التالي لقيام المذبحة «لقد تم إنقاذ الباكستان».

كذلك قام بوتو باستخدام فصاحته وبلاغته للدفاع عن عمل الجيش الوحشي في المناقشات التي دارت في هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم وبشعور من الإمتنان قبل منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة التي كانت تذبح البنغاليين. وعندما أجبر يحيى خان في النهاية على التنازل عن السلطة بعد الاستسلام المهين للهند في ديسمبر عام ١٩٧١م، بدأ بوتو أنه الزعيم المنتظر، فقد كان باستطاعته ألا يدعي فقط بأنه قد حاز على أكثرية الأصوات في الباكستان الغربية، والتي كانت هي كل ما تبقى من البلاد، بل أن يدعي أيضاً أنه قد حافظ على الصوت الوحيد الذي يعتمد عليه أكثر من أي شيء آخر ألا وهو القيادة العسكرية.

وعندما احتل بوتو مركزه، لم يضع وقتاً. فلم يعد ذلك الشخص الذي يقبل الحماقات عن طيب خاطر. وكشخص كان يحن من زمن طويل للفرصة السانحة لإظهار نفسه كأحد إشتراكيي العالم الثالث، وكان يئن مغتاظاً تحت وطأة ما كان يدعوه هنري كيسنجر «الخصى المتثاقلة للقادة العسكريين الباكستانيين» فإن بوتو الآن، وبسبب فشلهم والعار الذي لحق بهم، أصبح في النهاية يحتل القمة، وأنه أصبح لديه الآن «السلطة التي ستمهد الجبال وتسويها، والتي ستجعل الصحاري مزدهرة، والتي ستبني مجتمعاً لا يموت الشعب فيه من الجوع والقهر والإذلال.

لقد كان طموحه ـ بالنسبة لنفسه، وبلاده المسحوقة. قد امتد إلى ما وراء ما كان معظم المراقبين الغربيين يعتقدون بأنه ممكن التحقيق. فقد أخبر الصحفي البريطاني جورج هاتشينبسون قائلاً: «إن ما أراه وأسعى إلى تحقيقه هو باكستان التي تكون فيها المعايير والمقاييس الإجتماعية تضاهي تلك الموجودة في بعض أجزاء أوروبا، وهذا يعني شن الحرب على الأمية والجهل. إنه يعني مكافحة العنعنة والتعصب والظلامية، إنه يعني المساواة بين الرجل والمرأة. وهذا الأمر يتطلب حشد الطاقات الجماعية للشعب.. ولذلك فهو يواجه مئات من التحديات إنه لحمل باهظ على طريق طويلة، وقد عقدنا العزم على ضم صفوفنا من أجل تحقيقه».

لقد كان حماسه آسراً، وإلى حد ما إيمانه بنفسه وبنصف بلاده الذي لا يزال متماسكاً. وعلى مدى لحظة سحرية في تاريخهم الجماعي، فإن علي بوتو أمسك بكفه الشعب والسلطة، وبدا كل شيء ممكناً.

وعندما قام هو تريفور روبر بزيارة الباكستان في أوائل عام ١٩٧٢م، بعد ثلاثة أشهر من استلام بوتو زمام الحكم، كاد ألا يصدق ما رآه حيث كتب يقول: «لقد توقعت أن أجد شعباً ما يزال يعاني من وطأة الهزيمة، وفقد الروح المعنوية والرعب والفزع، ولكن بدلاً من ذلك وجدت حماساً وإثارة وتصميماً وإصراراً جديداً، فقد كان بوتو يهتف له ويقابل بحماس أينما ذهب. لقد كان الرجل الذي استرد الكرامة والعزة والإحساس بوجود هدف ومقصد يسعى إليه شعب كان قد تحطم وأصيب بالذهول».

ولكن أكثر طموحات بوتو آثاره ـ والذي كان المراقبون الغربيون يرون أنه أصعب شيء يمكن أن يكون ممكن التحقيق ـ كان في ميدان العلوم النووية المرعب، ففي أيامه الأولى كحاكم مدني للباكستان، انطلق بوتو في بناء القنبلة الذرية الأولى للعالم الإسلامي.

وقد بدأ بوتو في تحقيق مطلبه النووي وضالته المنشودة هذه بما تميز به من إحساس بالاستعجال والإلحاح، وكان قد تقلد مقاليد السلطة في منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٧١م، وفي يناير استدعى على عجل إلى الإجتماع بخمسين من كبار العلماء الباكستانيين والمسؤولين الحكوميين إلى ما وصف بأنه إجتماع في غاية السرية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة الجديدة لا تزال في حالة من الارتباك والغموض، كان أعوانه قد رتبوا أصلاً لعقد اجتماع في مدينة كويتا، عاصمة بلوخستان الإقليمية، وكما هو معروف لدينا من تجربتنا الشخصية، إن المدينة معزولة نائية، وأفضل ما تذكر به هو سوق الجمال الصباحي، لقد كان الوقت شهر يناير، بعواصف الشتاء المنحدرة بهديرها من أفغانستان إلى الشمال، ولم يكن في كويتا مرافق ذات تدفئة كافية مناسبة لعلماء منتقين وموظفين بيروقراطيين يأوون إليها، إنها

بقعة من الأرض لا تكاد تحرك أرواح الناس أو تدخل الدفء إلى دمائهم، الأمر البالغ العسر الذي يحمله المستر بوتو في دماغه بالضبط.

لم يتذمر أحد، وبعد ذلك وضعت الحكومة طائرات عسكرية لتطير بالعلماء المتجمدين برداً من الجنوب والشرق إلى مدينة مولتان البنجابية الصغيرة، القريبة من الحدود مع الهند. لقد كان يوماً صافياً يشع نوراً، وكان بوتو قد دعى لعقد الاجتماع في خيمة ذات ألوان صارخة أو ما يطلق عليه بالاوردو «شامايانا» نصبت على مرج تابع لقصر فخم أقيم زمن الاستعمار.

لقد كان العلماء ورجال الإدارة الموجودون هناك من أفضل وأعظم العقول في الباكستان، وبعضهم من أفضل العناصر التي قد توجد في أي مكان آخر من العالم. وبالرغم مما يعم قراهم من فقر مدقع، وأحياء فقيرة مزدحمة بصورة لا تطاق، فإن الباكستانيين وأجدادهم الإسلام كانوا قد رعوا على مر التاريخ تقاليد علمية وثقافية غنية، كما أن البلاد، بالرغم من تخلفها في كثير من النواحي استطاعت أن تعتمد على مؤسسة علمية قوية بصورة مذهلة. وهناك ثلاثة أسماء تستحق الذكر بصورة خاصة وأن نتذكرهم دائماً.

عبد السلام - (البروفسور) الذي كان بالنسبة لزميله الأصغر والذي كان يحبه إلى درجة عالية - هو الذي أسس المركز الدولي في العلوم الطبيعية النظرية في تربيستا في إيطاليا والموجه لعالم الثالث، والذي سيمنح جائزة نوبل في العلوم الطبيعية في عام ١٩٧٩م.

الدكتور إشراط عثمان الذي حصل على مركز بارز كرئيس لهيئة الطاقة الذرية الباكستانية والذي مضى في بناء سمعته كموظف مدني دولي متخصص في مسائل الطاقة لدى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك.

والرجل الذي كان بوتو سيعينه ليحل محل العثماني كرئيس للبرنامج النووي، منير أحمد خان، الذي كان لتوه قد جاء وله علاقات جيدة وتقدير كبير من موظفي نفس المنظمة التي كان من المفروض فيها أن توقف انتشار الأسلحة النووية، وكالة الطاقة الذرية الدولية في فينا.

لقد كان هؤلاء الرجال هم الذين كان بوتو قد رجع إليهم عندما افتتح ذلك الاجتماع الغريب السري في تلك الخيمة التي نصبت في مولتان.

وإلى أن علمنا عن ذلك بعد مضي عدة أشهر كنا قد بدأنا تحقيقاتنا، ولم يكن أي شيء تقريباً قد عُرف عن ذلك الاجتماع أو عما دار فيه، ولذلك فإن حصولنا على المعلومات كان بمحض الصدفة تقريباً عندما صدف وسألنا عنه، وقد حدث هذا في مقهى رويال الأنيق الغالي الأسعار أثناء جلسة شرب مع رجل يدعى خالد حسن.

وخالد الحسن هو أحد الصحفيين الباكستانيين المشهورين والذي كان يوماً سكرتيراً صحفياً لبوتو، وهو في الأربعينات من عمره قصير القامة نشيط أنيق، متمتع بطبيعته ببريق شرقي في عينيه بابتسامة شيطانية تنطلق بصورة متواصلة من تحت شواربه التي أحكم تهذيبها وتشذيبها. وفي الوقت الذي كان يعيش فيه في بريطانيا ويعمل كمدير تحرير لمجلة «نيرد وورلد ريفيو» إحدى الملاحق التي تمول تجارياً والتي كانت تظهر بانتظام مع صحيفة «الجارديان» وقد طلبنا مقابلته على أمل أن يكون قادراً على توجيهنا نحو بعض المهاجرين الباكستانيين الذين عملوا فعلاً في برنامج بلادهم النووي.

مما لاشك فيه أن هذا كان عبارة عن طلقة في الظلام ولكننا كنا في حاجة أشخاص لديهم معلومات جديدة من أجل أن تظهر في أحد أفلام «البانوراما» التي تبثها هيئة الإذاعة البريطانية، ولما لم يكن أي منا يعرف أي عالم نووي باكستاني، فقد كان باستطاعتنا فقط أن نبدأ الحديث مع صحفيين آخرين ـ وخاصة الصحفيين الباكستانيين ـ الذين قد يكونون قادرين على توجيهنا الوجهة الصحيحة.

ولقد حاول خالد أن يساعدنا، مستعيناً بالتنقيب من خلال دفتر اتصالاته ومعارفه، ومحاولاً امتاعنا عن طريق سرد قصص مدهشة عن بوتو، التي رواها لنا بإسلوب براق لامع مشرق، إلاّ أن قائمته الخاصة بعلماء الذرة قصرت عن بلوغ الهدف، وأخذنا نفكر أين نقوم بإعادة التجربة التالية، ثم نظر خالد إلينا متسائلاً،

وكان الأمر تم بعد تفكير، وقال: مما لاشك فيه أنكم على علم باجتماع مولتان، أليس كذلك؟ فسألناه متغابين «الاجتماع أين»؟.

«الاجتماع الذي عقد في مولتان عندما أخبرنا المستر بوتو لأول مرة أننا سنحصل على القنبلة».

عندها أصبحت لدينا خلفية عن الأمر، وقد أصبحنا الآن نبحث عن قائمة من الأسماء، وأمامنا مباشرة شخص كان هناك في اليوم الذي ولدت فيه القنبلة، فلماذا لا نجري مقابلة مع خالد على الكاميرا؟.

رفض خالد ذلك. وبالرغم من حبه الجم للمقابلة، إلا أنه لم يرد أن يظهر في فيلم لهيئة الإذاعة البريطانية. لأنه كان على خلاف مع حكام الباكستان الجدد بسبب علاقاته الوثيقة مع بوتو، وكان يخشى أنهم سيثيرون له المتاعب إذا ظهر على الكاميرا وتحدث علنا عن الطموحات النووية التي كانوا يحاولون جعلها سرية.

ولكننا لم نكن لنقبل بجواب الرفض، ولذلك وقد أثارنا ما سبق له وأن أبلغنا عنه، وأمتعنا بمهارته كراوية للقصة، وثقته العمياء بأنه لن يحدث له شيء حقيقة، فقد زدنا الضغط عليه، وتواطأنا معه، وتملقناه، وأخيراً أعطانا مقابلة على فيلم، ذلك القرار الذي سرعان ما ندم عليه والذي في النهاية كلفه فقد وظيفته.

وكان الداعم التجاري الرئيسي لصحيفة الـ«ثيرد وورلد ريفيو» ونشراتها الأخرى المرتبطة بها والتي كان يقوم بعملها، هو البنك المشهور «كريديت اند كوميرسي انترناشيونال» الذي يديره ماليون باكستانيون وعندما أذاعت هيئة الإذاعة البريطانية الفيلم ضغطت الحكومة الباكستانية على البنك، وقام البنك بدوره بالضغط على المجلة لطرد خالد حسن، في الوقت الذي لا ينفع فيه الندم.

ولدى قيام خالد بوصف اجتماع بوتو بالعلماء، استخدم أجمل التعابير الحية، بحيث أنه كان أقرب إلى الراوية منه إلى الصحفي. فقد تذكر ما حدث قائلاً: «لقد كان الاجتماع أشبه بمهرجان، كما تعلمون لقد كان هناك مقدار هائل من الحماس والابتهاج».

لقد بدأ بوتو بروية وأناه. فتحدث عن هزيمة الباكستان والمهانة التي لحقت بها في الحرب مع الهند، وأقسم بإنه سينتقم لشرف البلاد. وقال إنه كان دائماً يريد للباكستان أن تسلك السبيل النووي، ولكن لم يصغ إليه أحد. والآن فإن أصبح في مركز يمكنه من إتخاذ القرار، فالشعب الباكستاني يقف وراءه وهو يريد السير به قدما. سيكون للباكستان قنبلتها، والعلماء الجالسون في الشامييانا (الخيمة) في مولتان سيصنعون القنبلة له.

فبموجب ما ذكره خالد، وثلاثة آخرون غيره، من المشاركين الذين سبق لنا وأن تحدثنا معهم آنذاك فقد كان العلماء منهوكين «مصعوقين تماماً» كما ذكر ذلك أحدهم، فقد كانوا هناك، كفريق سيرك في خيمة، وبوتو يطلب منهم صنع قنبلة ذرية.

وعلى هذا فإن خالد، الذي كان لا يزال يحن إلى الأيام الأوَل من عهد بوتو تذكر الإثارة والابتهاج بابتسامة متأنية وقال: «ولذلك فقد جمع كل هؤلاء الأولاد، هؤلاء العلماء، وكان هناك بعض الأشخاص الكبار، أشخاص كبار جداً، ومتوسطون وشباب بشهاداتهم الحديثة في الدكتوراه في فيزياء النواة، حيث خاطبهم بوتو قائلاً: «انظروا سيكون لنا قنبلة. كذلك سيكون لنا حزب» وقال: «هل يمكنكم أن تقدموا لي هذه القنبلة؟» وعلى هذا، كما تعلمون انطلقوا يصيحون مثل طلاب المدارس «أو نعم، نعم، نعم، ان باستطاعتك الحصول عليها، ستحصل عليها».

ولكن بوتو كان لا يزال يريد المزيد، فدفعهم إلى ذلك بقوله «كم يستغرق إنتاجها؟».

لم تكن باستطاعة العلماء الاتفاق وقد استعاد خالد إلى الذهن الحماس البالغ الذي كان يطغى على الزعيم.

ثم قام أحد المشاركين الآخرين بإعطائنا صورة مختلفة قليلاً، وقال إنهم أكدوا على الشكوك، وخاصة تلك الشكوك التي عبر عنها بعض العلماء الأكبر سناً. وقال بعضهم سيكون الأمر في منتهى الصعوبة أن لم يكن مستحيلاً، التنبؤ

متى يمكن الانتهاء من هذا المشروع، بل تجرأ قليلون منهم على الإيماء بأن المهمة نفسها ستدفع بالباكستان إلى خارج نطاق قدرتها العلمية والتكنولوجية.

واستمر النقاش، وأخيراً تجاسر أحد العلماء ـ يبدو أنه لم يستطع أحد تذكر من هو ـ وقال: إن ذلك من الممكن أن يتم في غضون خمسة أعوام، عندها ابتسم بوتو، ورفع يده ودفع أصابعه الثلاثة إلى الأمام قائلاً: «ثلاث سنوات، إنني أريدها في غضون ثلاث سنوات».

وفي تلك اللحظة نهض أحد العلماء الصغار ـ أس.إيه. بوت، الذي سيكون له دور كبير يلعبه في جعل القنبلة أمراً ممكناً، وصاح بصورة لفتت انتباه الزعيم وقال بصورة كلها تأثر وحماس: «يمكن أن تصنع في غضون ثلاث سنوات».

بعدها قفز عالم آخر أكثر تجربة وقطع سحر اللحظة قائلا: «إنها ليست مثل صنع المفرقعات النارية، كما تعلم، إننا لا ندري كم ستستغرق من الوقت. ان هذا سخف وهراء إذ لا يمكن للقنبلة أن تصنع بهذه الطريقة».

اشترك آخرون، وسرعان ما تنامى الحماس وتصاعد مرة ثانية، كما تذكر خالد حسن حيث قال: «وعلى هذا فقد كان بوتو مسروراً ومستمتعاً وقال: «حسناً، إني مقدر لحماسكم، ولكن هذا قرار سياسي في منتهى الخطورة، الذي يجب على الباكستان اتخاذه، والذي قد تتخذه كافة دول العالم الثالث يوماً، لأنه يوم قادم لا محالة، ولذلك هل باستطاعتكم اتخاذ هذا القرار؟»».

ولقد كان جواب بوتو في منتهى البساطة «عندما قالوا، نعم، إن باستطاعتنا صنع القنبلة، إذا أعطينا المصدر والتسهيلات» حيث اجابهم قائلاً: «سأعطيكم الموارد والمصادر وسأحصل لكم على التسهيلات والتجهيزات».

ثم قال خالد، وقد رجع بذاكرته إلى الوقت الحاضر، قام بشرح ذلك قائلاً: «تلك كانت الأيام الباكرة الأولى، وكان باستطاعته الحصول على كل شيء. فسلطته لم تكن موضع شك أو تساؤل، كما أن الولاء والاخلاص له كان أمراً مفروغاً منه وليس موضوع بحث أو تفنيد.

إذن، لقد كان هذا اليوم الذي ولدت فيه القنبلة، لقد وضع اجتماع مولتان ختمه على المستقبل النووي الباكستاني ومنذ تلك اللحظة، كانت الباكستان ستبدأ في وضع برنامج وطني صارم من أجل الحصول على القنبلة، لقد كان إجراءً تاريخياً. إنه سيتمخض عن إجراء المغامرات في عالم النواة والتجسس الصناعي، وقد حصلنا على القصة من الخدمات الهائلة التي قدمها خالد حسن.

لقد أعد الاجتماع المسرح كما ساعد على انتقاء الممثلين وقد سار معظم العلماء على نفس الطريق. وقليل منهم الذين لم يؤمنوا بإمكانية نجاح المشروع. حتى أن علي بوتو، بكل ما أوتي من قوة إقناع، لم يستطع إقناع بعض العلماء الكبار، بما فيهم صديقه ومستشاره منذ أمد طويل، الذي منح فيما بعد جائزة نوبل وأكليل فخرها، عبد السلام.

وبموجب ما ذكره أحد المشاركين الأكثر تشككاً في اجتماع مولتان، وكان بوتو وكبار معاونيه يخشون غاية الخشية من أن أية إدانة علنية للمشروع من جانب عبدالسلام يمكن أن تحدث الانقسام بين العلماء النوويين الباكستانيين، والذين كان الكثيرون منهم يكنون له الإكبار والاحترام. كما أن معارضيه يمكن أن يدقوا نواقيس الخطر بين العلماء والدبلوماسيين في كافة أنحاء العالم، وعلى هذا فإنه بعد مرور بعض الوقت على الاجتماع أُرسلت بعثة خاصة إلى عبدالسلام، الذي كان قد عاد إلى بيته في بريطانيا، من أجل اطلاعه على البرنامج ليؤكدوا له أن الهدف المنوي للمشروع سلمي حقيقة.

وكانت البعثة مؤلفة من واحد من أكثر العلماء الشباب المبشرين بمستقبل زاهر، وهو رجل كان يعرف عبدالسلام على مدى سنين عديدة والذي كان محبوباً وموثوقاً لديه. وقد تحدث هذا العالم الشاب مع عبدالسلام بمنتهى التفصيل واستطاع في النهاية إقناعه بأن اجتماع مولتان كان مجرد سيرك. وأن البرنامج النووي مجرد مشروع سلمي ومدني.

ولقد كان هذا من أكثر الأمور خداعاً وغشاً وإيلاماً، مثل أن يقوم إبن بالكذب على أبيه.

وقد سألنا العالم الشاب قائلين: «هل تشعر بالألم فيما يتعلق بالكذب على عبدالسلام».

ولقد كان جوابه بعد حوالي ثماني سنوات من الحادثة ليس بكلمات منطوقة. فقد أكتفى بتغطية وجهه بكفيه لإخفاء تدفق مفاجىء لدموع تكاد تطفر من عينيه.

وكانت هناك عقبة ثانية أصغر ألا وهو رئيس هيئة الطاقة الذرية الباكستانية لمدة طويلة، الدكتور إشراط عثماني، الذي قص علينا ما يخصه من القصة أثناء جلسة في منتهى الصراحة ولكشف عن الحقائق في مكتبه التابع لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك.

وقد أسر إلينا العثماني قائلاً: «في الحقيقة، لقد كان بوتو قد طلب مني أن أوصل برنامجنا النووي إلى نهايته المنطقية. ولكنني رفضت. وذلك لأن الباكستان لم تكن قد توفر لها بعد البنية الأساسية لذلك النوع من البرامج النووية. إنني لا أتحدث عن القدرة على الحصول على عشرة كيلوغرامات من البلوتونيوم، إنني أتحدث عن البنية التحتية الأساسية الحقيقية.

«فالباكستان لا يوجد لديها إطلاقاً الصناعة الميتالوروجية (صناعة المعادن)» ثم أضاف شارحاً: «حيث لم يكن هناك مصنع واحد لصناعة الفولاذ في البلاد بأسرها ولكن، «عندها ابتسم قائلاً: «إذا كنت تلعب لعبة البوكر السياسية ولم يكن معك ورق، فإن عليك عندئذ أن تراهن».

عندها وقد أعطى بوتو هذا الموقف، قام بطرد العثماني من عمله، ورفعه إلى منصب سكرتير وزارة العلوم والصناعة التي كانت قد أوجدت حديثاً، وبذلك أصبح العثماني رئيساً صورياً وسرعان ما غادر الباكستان، محتلاً منصباً في هيئة الأمم المتحدة. وفي محله، كرئيس لهيئة الطاقة الذرية الباكستانية، والرجل الذي كان من المنتظر أن يحول الحلم النووي إلى حقيقة، عين بوتو أحد المتحمسين، منير أحمد خان.

وكشخص سبق أن تمرن وتدرب في مختبر الأرغون الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية، كما قضى مدة طويلة عضواً في هيئة الطاقة الذرية الدولية، فان منير خان، الذي عاش بعد راعيه علي بوتو، أصبح الروح ورمز الطموحات النووية للعالم الثالث في كل من الناحية المدنية أو ناحية انتشار الأسلحة النووية على حد سواء، ومع ذلك فقد بقي منير شخصية غامضة إلى حد بعيد.

وقد كان منير خان، بالنسبة للعثماني، الذي حل محله، مجرد دجال مشعوذ، ورجل كانت طموحاته شخصية محضة، كما أن مكائده في الحلبة الدولية استمرت في جلب العار للباكستان.

أما بالنسبة للآخرين، الذي تحدثنا معهم، فإن منير خان، رجل وطني، رجل على استعداد لأن يفعل شيئاً بل كل شيء في سبيل حصول بلاده على الطاقة الذرية والأسلحة الذرية، فهو بالنسبة لأولئك الذين يعرفونه شخصياً ويرغبون في التحدث عنه، فقد كان رجلاً فاتناً ولكنه يفتقد الصراحة، والصدق في ابداء الرأي، وغالباً ما يكون مخادعاً، وأحياناً متحجر القلب. ولكنه كعالم، فقد قيل عنه إنه كفؤ، ولكنه ليس لامعاً بأي حال من الأحوال وكان يرفض اجراء أي مقابلة تتعلق بالأسلحة النووية.

وقد وافق على مقابلتنا فقط عندما قلنا ـ وبشيء من عدم الصراحة، لا يمكن إنكارها ـ بأننا مهتمون بعمل سلسلة من برامج تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية عن أزمة الطاقة «كما تبدو لصانعي القرارات في العالم الثالث». وحتى بعد أن أوصلتنا هذا الذريعة إلى مكتبه الرحب في ضواحي إسلام أباد، فقد رفض بكل هدوء وبرود وبمقدار كبير من اللطف ان يدعنا نوجه أي سؤال يمس البرنامج النووي الباكستاني.

ومع هذا فقد خرجنا من مقابلة غير إعلامية، نوعاً ما، بانطباعين مهمين. أحدهما هو أن منير خان يفهم الغرب ـ وخاصة الولايات المتحدة، حيث عمل ودرس فيها ـ والطريقة التي نفكر بها بصورة أفضل بكثير جداً من فهمها للباكستانيين. والانطباع الثاني هو أنه بحسب معايير كل من الشرق والغرب، فان منير خان باق رغم تغير الظروف والأحوال من الطراز الأول، وقد أثبت ذلك بالبقاء

في مركزه حتى بعد أن أطاح الجنرال ضياء الحق بالمستر بوتو ومن ثم إعدامه، وبالرغم من أن منير خان رفض الإجابة على أسئلتنا، فقد أفضى بقليل من الأسرار التي كان ممتنعاً عن البوح بها لكثيرين من رؤسائه العسكريين الإسميين، ومع ذلك فقد احتفظ نوعاً ما بثقتهم وما زال هو الرجل الذي عهد اليه بأمر مشروع القنبلة.

كذلك فإن شخصاً آخر من المتحمسين في إجتماع مولتان. إس. إيه. بوت - الذي تنبأ بصورة خاطئة بان القنبلة يمكن أن يتم صنعها في غضون ثلاث سنوات - ذهب هو الآخر في سبيل عمل شهرة لنفسه في البرنامج النووي. فقد كان على بوتو بقيادة منير خان، أن يقوم بتنظيم المشتريات الباكستانية السرية من مكتب صغير في ضواحي باريس، حيث قاموا بإدارة أنجح الغزوات في عمليات التجسس النووي منذ أن انطلق الاتحاد السوفييتي في سعيه لاختراق الجهود النووية الانجلو- أمريكية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

وبخلاف منير خان، فان المستر بوت لم يسمح لنا إطلاقاً دخول مكتبه.

ذو الفقار علي بوتو يبلغ العالم

لقد كان ذو الفقار علي بوتو في طريقه إلى القنبلة الذرية، ولكن لم يكن لأحد أن يفاجأ بذلك. وليس ذلك لأنهم كانوا يتتبعون أعمال بوتو، أو أنهم سمعوا ما قاله وقرأوا ما كتب بل لأنه منذ أواخر ١٩٥٠م، عندما كان وزيراً للوقود والموارد الطبيعية لدى أيوب خان، كان قد تحدث علنا عن حاجة الباكستان إلى أسلحة نووية، كما أنه شدد بكل جلاء ووضوح على موقفه تجاه الحصول على القنبلة بحلول عام ١٩٦٤م أو ١٩٦٥م.

ولقد كان التوقيت في غاية الأهمية. ففي إبريل عام ١٩٦٤م، قام الصينيون باختبار أول أجهزتهم النووية في لوب نور، في سيكيانج، وفي نوفمبر اتخذت الهند قرارها للبدء في تطوير «جهازها النووي السلمي» الذي ستقوم في النهاية، بعد مضي عشر سنوات، بتجربته في مايو ١٩٧٤م، ولقد اتخذ الهنود قرارهم في منتهى السرية. ولكن يبدو أن بوتو كان قد شم رائحة ما كانوا يفعلون، ومن مركزه كوزير

للخارجية وفي وقت لاحق كزعيم للدولة، بدأ يدعو إلى ضرورة قيام الباكستان بتطوير «رادعها النووي».

ويمكن العثور على أوضح بيان يكشف عن نواياه في ثنايا كتابه البارع «اسطورة الاستقلال»، وكان بوتو قد فرغ من كتابة كتابه في عام ١٩٦٧م وتم نشره في لندن في عام ١٩٦٩م، إلا أن قليلاً من الغربيين كلفوا أنفسهم عناء قراءة التحذير، كما يبدو أن لا أحد منهم حمل الأمر محمل الجد.

وقد كتب بوتو في كتابه يقول: «إن كافة حروب عصرنا قد أصبحت حروباً شاملة، وكافة أنواع الاستراتيجية الأوروبية مبنية على فكرة الحرب الشاملة، وسيكون من المفروض بالنسبة لحرب تشن على باكستان قابلة لأن تتحول إلى حرب شاملة، لذلك فان من الخطورة بمكان أن نخطط لأقل من ذلك، كما إن مخططاتنا ينبغي أن تشمل الرادع النووي».

وقد واصل بوتو محاولاته بصورة مطولة وازدرائه الواضح البين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عقدت عام ١٩٦٨م.

«بالرغم من أنه من الصعب تطبيق هذا الأمر، فان من الحيوي للباكستان أن تمنح أكبر انتباه ممكن للتكنولوجيا النووية، بدلاً أن تسمح لنفسها بأن تخدع بمعاهدة دولية تحصر هذا النوع في الدول النووية الحالية. ليس من المحتمل أن تقوم الهند بالتنازل عن احتكارها النووي للآخرين كما يظهر - من الحكم على برنامجها النووي ونشاطاتها الدبلوماسية، وخاصة في جنيف - إنها مصممة على المضي قدما في خططها للقيام بتفجير قنبلة نووية. فإذا قلصت الباكستان أو علقت برنامجها النووي، فانها سوف لا تمكن الهند من ابتزاز الباكستان بالتهديد بتكنولوجيتها النووية، فقط، بل إنها ستفرض قيوداً تعيق تطور العلوم والتكنولوجيا الباكستانية».

«ان مشكلتنا، في جوهرها، هي كيفية الحصول على مثل هذا السلاح في الوقت المناسب قبل أن تبدأ هذه الأزمة»، هذا ما دافع عنه بوتو بكل إصرار.

ثم مضى يقول: «إن الهند، التي يعتبر تقدمها في التكنولوجيا النووية كافياً لجعلها قوة نووية في المستقبل القريب، بامكانها ان تثير هذه الأزمة في الوقت الذي

تختاره، فقد سبق لها وأن تسلمت مساعدة أجنبية لبرنامجها النووي وستستمر في تلقي هذه المساعدة. لذلك يبغي على الباكستان أن تنطلق للقيام ببرنامج مماثل.

هذا ما كتبه بوتو عام ١٩٦٧م ودعا فيه علنا وبكل صراحة إلى إقتناء الأسلحة النووية، كدفاع ضد الهنود. وفي أماكن أخرى، وخاصة في المحادثات الخاصة مع أعوانه، كان بوتو يرى في القنبلة شيئاً أوسع مدى بكثير من ذلك.

فقد أخبرنا سكرتيره لصحفي السابق خالد حسن أثناء إحدى حلقات برامجنا الإذاعية الطويلة لمقابلاتنا معه في لندن قائلاً: «كما تعرفون، لقد كان بوتو يريد القنبلة، لأنه يريد لباكستان أن تسير شامخة مرفوعة الرأس، وكان يعرف أن انتشار الأسلحة النووية قادم لا محالة. وسيصبح المزيد من الدول دولاً نووية، وإنه لا يوجد ما يوقفها. لذلك إذ كانت كل دولة سيكون لها قنبلة في مخازنها. لا بأس، فإذا كانت لدينا القدرة على ذلك، فدعونا نمتلكها».

ولقد أصبح هذا النوع من التفكير هو الذي سيفكر به بعض زعماء العالم الثالث في وقت لاحق، وإن لم يكن علناً، كما أنه لا يختلف كثيراً عن تفكير الزعماء الفرنسيين والبريطانيين الذي يحملون فكرة «روادعهم النووية المستقلة» وعلى هذا فقد كانت الباكستان فقط وبوتو هو الوحيد الذي كان يفكر في هذا الأمر فيما مضى في الستينات من عام ١٩٦٠م، قبل عقد كامل من وطنية النواة الحديثة التي نراها الآن في أقطار مثل العراق.

وقد أخبرنا خالد قائلاً: «إنني أعتقد ان علي بوتو كان يؤمن دائماً بأن دول العالم الثالث ينبغي أن يكون لها حق الخيار النووي. فكزعيم من زعماء العالم الثالث، وأحد المثقفين، وأحد الذين عرفوا الغرب معرفة جيدة لأنه كان قد تعلم وتدرب في الغرب، كان يتساءل حول الافتراض الأساسي القائل بأن القوى الغربية والاتحاد السوفييتي فقط هم لقادرون على امتلاك الأسلحة النووية واستخدامها بمسؤولية.

«أعني لماذا الدول الغربية والاتحاد السوفييتي فقط يمكن أن يمتلكوا الأسلحة النووية دون أن يكون ذلك موضعاً للتساؤل؟ ولماذا كل انسان يأخذ الأمر كقضية مسلم بها كجزء من العالم ويسلم بها كما هي؟».

وقد دافع بوتو عن قضيته بكل قوة، وخاصة بعد أن أصبح وزيراً للخارجية عام ١٩٦٣م. ولكن الفيلدمارشال أيوب خان، حاكم البلاد العسكري، رفض مطلبه، فهو كجندي من المدرسة القديمة، ويعتبر على العموم رجلاً منصفاً ومتواضعاً، فلم يكن باستطاعته فقط معرفة السبب في ضرورة حيازة دولة مثل باكستان على قنبلة ذرية.

فكما تذكر ذلك خالد حسن، فقد كان يتساءل قائلاً: «أيها الشباب الذين تقرأون كتباً كثيرة، هل نحن في حاجة إلى قنبلة؟». كما انه قد أبلغ بوتو قائلاً: «إن باكستان دولة فقيرة وليس باستطاعتنا تحمل هذه الأعباء، يجب أن نضع أموالنا في المدارس وربما في المستشفيات والصناعة».

فقد كان مجرد جنرال، لا يفهم التقدم.

ولكن الكلمة الأخيرة كانت كلمة بوتو، وليست كلمة أيوب.

فعندما تسلم بوتو، الاشتراكي الوطني المتقد حماساً. زمام السلطة في أعقاب الحرب البنجلاديشية، لم يكن شيئاً مفاجئاً أن يجعل من القنبلة النووية أحد أول البنود التي تشغل الدولة.

الأمريكيون والعرب

منذ خلق الباكستان في عام ١٩٤٧م، بقي زعماء الدولة سواء منهم المدنيون أو العسكريون، متمسكين بشدة بالغرب، فقد أطلقت الباكستان على نفسها انها: «أوثق حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية. فقد عقدت معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة في عام ١٩٥٩م. كما لعبت دوراً قيادياً في كل من تحالفات

واشنطن الإقليمية المعادية للشيوعية في آسيا ـ منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا ـ ومعاهدة حلف بغداد، أو ما عرف بمنظمة المعاهدة المركزية.

والشيء الأقل شيوعاً، هو أن الباكستان زودت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية بقاعدة بادابير الجوية في بيشاور، بالقرب من الحدود مع أفغانستان، وكانت من تلك القاعدة تقوم طائرات التجسس يو-٢ بصورة منتظمة بالطيران فوق الاتحاد السوفييتي، كما أنه كان من هنا أيضاً أقلعت الطائرة السيئة الحظ فرانسيس جري باورز التي أسقطها الاتحاد السوفييتي في مايو عام ١٩٦٠م.

وهذه الحادثة على وجه الخصوص كانت قد أعطت الباكستانيين أول دروسهم الحقيقية في معنى المواجهة النووية بتحذير موجه من رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي نيكتا خروشوف «إذا استمررتم في السماح للأمريكيين بالطيران من قواعدكم الجوية إلى داخل روسيا، فإننا عندئذ سوف لا نسقط الطائرات الأمريكية فقط، بل سيتحتم علينا أن نوجه صواريخنا إلى قواعدكم كذلك».

ولكن الباكستانيين في ذلك الوقت لم يرتدعوا، فكما أعلن الفيلدمارشال أيوب خان الرجل الباسل الشجاع بعد أشهر قليلة في خطاب ووجه بالتصفيق أمام كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية حيث خاطب المشرعين الأمريكيين: «إذا كان هناك مشاكل حقيقية فإنه لا يوجد أي دولة أخرى في آسيا يمكنكم الاعتماد عليها، وإن الشعب الوحيد الذي سيقف بجانبكم إنما هو الشعب الباكستاني».

وفي مقابل كل هذا الإخلاص والولاء، حصل الباكستانيون على أهم شيء يريدونه، وهو سلسلة من التعهدات السرية من كل من كندا وادارات جونسون، بأن الأمريكيين سيقومون بمساعدة وحماية الباكستان، وإنهم سوف لا يفعلون هذا بالنسبة «للعدوان الشيوعي» فقط بل أيضاً، وما هو أكثر أهمية للباكستانيين، ضد أي هجوم من الهند.

لقد كانت هذه هي الباكستان التي عرفتها وأحبتها واشنطن. والتي تحاول الإدارة الأمريكية الحالية أن تبعث بجهودها المكثفة «الضمانات الأمنية» والمعونة العسكرية والاقتصادية لم تكن هذه هي الباكستان التي كان يريدها بوتو.

فمنذ صميم بداية حياته العامة، كان بوتو يرى الأشياء من زاوية مختلفة جداً، هي التي شكلت التزامه بالأسلحة النووية. فهو كأحد وطنيي العالم الثالث لم يكن باستطاعته إطلاقاً قبول مثل هذا «التزلف» للغرب. والأهم من هذا بكثير هو انه لم يؤمن إطلاقاً بأن الأمريكيين سيوفرون الحماية التي وعدوا بها.

لذلك فقد حذر زملاءه الوزراء في أواخر الخمسينات من عام ١٩٥٠م، مباشرة بعد إشتراكه في حكومة أيوب خان قائلاً: «ليس من الضروري أن نوسع مدى إلتحاقنا بالولايات المتحدة الأمريكية. ففي حالة وجود حرب مع الهند، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تهب لنجدتنا».

وكوزير للخارجية أثناء الحرب مع الهند عام ١٩٦٥م، سرعان ما رأى أن الأمريكيين حظروا تصدير الأسلحة إلى كلا الطرفين، الأمر الذي شعر بأنه عمل «ضد مصلحة الباكستان بصورة مطلقة «وكشخصية رئيسية في الأزمة البنجلاديشية فانه رأى وقد أصابه الإحباط حدود القوة الأمريكية وإلتزاماتها.

وكان هو نفسه قد عمل بصورة وثيقة مع كيسنجر في عنفوان الحرب حيث عرف أن إدارة نيكسون قد «مالت» نحو الباكستان، حتى إلى مدى إرسال السفن الحربية التي ترسل بخارها في خليج البنغال كتهديد ضد الهنود وحلفاءهم السوفييت، وكان قد سمع من أشخاص ليسو أدنى مرتبة من رئيس الوزراء الصيني شواي لاين أن استعراض القوة الأمريكي هو الذي أوقف القوات الهندية عن احتلال المزيد من الأراضي الباكستانية.

وكان بوتو يفهم هذا الأمر أكثر من أي شخص آخر. ومع هذا، فانه بالرغم من كل ما ابدته إدارة نيكسون من شعور ودي، فإن الأمريكيين أثبتوا أنهم غير قادرين وغير راغبين في إيقاف الهند عن تمزيق الباكستان إلى نصفين. خاصة وأنهم وعدوا بحماية الباكستان ضد الهند ولم يفوا بوعدهم، ولذلك فان الأمر بالنسبة لرجل واقعي مثل بوتو. هو ما كان قد أدخله في حسابه في النهاية.

وقد عبر بوتو عن نفس الشكوك التي كانت تراوده إلى الحلفاء الآخرين المحتملين كذلك، بما في ذلك الصينيون، لقد كان المهندس الرئيسي لتحالف

باكستان مع بكين في السنينات من عام ١٩٦٠م، كما ساعد على التقارب والجمع بين بكين وواشنطن. لقد كان يعرف أكثر من غيره كيف أن الصينيين قد عملوا كل ما في وسعهم لمساعدة باكستان في حرب عام ١٩٧١م مع الهند حول بنجلاديش. فقد كانت الصين قد زودت الباكستانيين بالأسلحة، كما أنهم قاموا حتى بوضع قواتهم المسلحة على أهبة الاستعداد بالقرب من الحدود الهندية للضغط على نيودلهي.

ولكن، كما اكتشف بوتو ذلك منذ البداية، لقد كانت هناك حدود واقعية للقوة الصينية وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأسلحة النووية. ففي عنفوان الحرب، عندما كانت الحاجة ماسة للمساعدة الصينية، فان حلفاء الهند في الاتحاد السوفييتي هددوا بإرسال قذائفهم لتدمير الصواريخ الصينية وأجهزة الأسلحة النووية في لوب نور. عندها تراجع الصينيون. ولم تكن الباكستان تستأهل مواجهة نووية مع الاتحاد السوفييتي، أما بالنسبة لبوتو فقد كان ذلك درساً آخر في الردع النووي، والقيود المفروضة عندما تكون الأسلحة النووية يملكها شخص آخر. ففي الوقت الذي كان فيه صميم الوجود الباكستاني معرضاً للخطر، فقد غدت البلاد ممزقة ومنقسمة على نفسها وفشل الصينيون في حمايتهم وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، وكنتيجة لهذا الوضع فقد تفوق الهنود على الباكستانيين وكان الباكستانيون في حاجة ماسة إلى إستراتيجية جديدة ولمجموعة جديدة من الحلفاء. وكانت عبقرية بوتو قد رأت الحل قبل أن يراه معظم المراقبين للمشكلة. لقد كان الحل قريباً جداً وفي المتناول، وسرعان ما لبى طموحات بوتو النووية.

فباكستان، كدولة كانت قد خلقت كوطن لمسلمي الحكم البريطاني القديم، لقد كانت منذ ولادتها دولة إسلامية، والتي فصلت الباكستانيين من هندوسيي الهند المكروهين ومنحتهم التزاماً مشتركاً مع معظم جيرانهم الشرق أوسطيين - مع الأتراك، ومع الإيرانيين، وفوق الجميع مع العرب، إخوتهم في الإسلام، والذين كانت ثرواتهم البترولية قد بدأت تهز العالم من جذوره».

وقد هبت عدة دول عربية لنجدة الباكستان أثناء الحرب البنجلاديشية، كما أقرضهم الليبيون عدة طائرات أخرى والأردن الصغيرة، ساعدت الباكستان على الالتفاف حول الحظر الأمريكي الرسمي للأسلحة وذلك عن طريق تحويل عشر طائرات أمريكية طراز اف ـ١٠٤ .

وهذه المساعدات على ضخامتها كانت رمزية، وكان لها تأثير جزئي فقط على التعادل مع التفوق الهندي الساحق في الجو. ولكن الأمر بالنسبة لبوتو، فان الدعم الأخوي أوحى بامكانية وجود تعاون أكبر في المستقبل.

ولقد كان هذا المنطق مقنعاً. حتى قبل أن تجزء الحرب البنجلاديشية البلاد نفسها، فباكستان الغربية كانت تعتبر نفسها دائماً جزءاً من الشرق الأوسط، كما أن السياسة الخارجية وكذلك المتخصصين في الدفاع في لندن وواشنطن كانوا دائماً ينظرون إليها على أنها الجناح الواقي لمصالح واشنطن في الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت باكستان من السابق جزءاً لا يتجزأ من مجموعة عالم الشرق الأوسط. فالتجار الباكستانيون كانوا يقومون بالأعمال التجارية في الخليج، كما أن الحجاج الباكستانيين كانوا يؤدون فريضة الحج في مكة المكرمة. كذلك فان الضباط الباكستانيين والمجندين الالزاميين كانوا ينخرطون في جيوش دول الخليج الحديثة، وسرعان ما قاموا بتدريب البعثات العسكرية في كافة أنحاء العالم العربي، بل في الحقيقة وبكل ما تعنيه الكلمة من معنى فان عشرات الألوف من الحرفيين الباكستانيين الأطباء، والمدرسين، احتلوا مراكز حساسة من الدول العربية ومنها ليبيا.

وكان علي بوتو يبني على هذا الأساس، ففي التاريخ كان الباكستانيون بمجدون الامبراطورية المنغولية في جنوب آسيا كما أنها تحتل في تاريخهم مكانة عالية، ابتداءً من قوتها العسكرية المتوحشة إلى أن قامت ببناء التاج محل، والآن، تحت زعامته، فان أحفاد المغول سيستخدمون تفوقهم العلمي والتكنولوجي الذي لا مراء فيه لدعم وتقوية تحالف إسلامي مع الشرق الأوسط الحديث الغني والذي استعاد شبابه.

وقد أوضح خالد حسن ذلك فقال: «كما تعلمون، فإنه لا يوجد بترول في الباكستان. كما لا يوجد فيها أي من تلك الثروات المتوافرة في عدد من دول الشرق الأوسط في أواسط عام ١٩٧٠م».

«ولكن بوتو كان يريد التركيز والاعتماد على ما لدى باكستان من كمية كبيرة من المهارات، مجموعة هائلة من الحرفيين والعلماء والفنيين» وهم الأشخاص الذين جمعهم بوتو في مولتان.



قصف المفاعل النووي في الأزيرق

«إنني أضم صوتي - وليس صوتي فقط - إلى أصوات أولئك الذين طلبوا منكم ألا تفعلوها، وبكل تأكيد ليس في الوقت الحاضر، وفي الظروف الحالية».

شيمون بيريز زعيم المعارضة الإسرائيلي (حزب العمال) مايو ١٩٨١م

«لقد تم تدمير المفاعل النووي، وقد عادت كل طائراتنا سالمة إلى قواعدها»

بيان الحكومة الإسرائيلية (من مكتب رئيس الوزراء) ٨ يونيو ١٩٨١م

لقد كان الوقت ٣٠ ديسمبر ١٩٨٠م اليوم التاسع من الحرب الخليجية بين العراق وإيران، وكانت الطائرات الإيرانية من طراز فانتوم قد قصفت لتوها محطة طاقة كهربائية في ضواحي بغداد، عندما بدت في الأفق على مستوى منخفض طائرتا فانتوم قادمتان تجران وراءهما خطوط نفثهما فوق رمال الصحراء وهما تهاجمان مندفعتين هدفاً جديداً.

في نفس اليوم، في مكاتب الهيئات الادارية في لندن وباريس ونيويورك، كان رجال تبدو التعاسة على وجوههم ببذلاتهم الجيدة التفصيل يجمعون بقلق أرقام الدولارات والسنتات للتلف الذي أحدثته الفانتومات الإيرانية، وطائرات الميج العراقية لمصافي النفط وقصف محطات البصرة وعبدان. إن الزيت هو الذي يدير عجلة العالم كما أن مصائر وثروات العالم الغربي ترتكز على تلويات والتفافات وانعطافات تلك الحرب البعيدة الأثر والطويلة الأمد.

وكان القليلون منا ـ حفنة من الصحفيين ـ والعلماء ومجموعة صغيرة من الرجال في مكاتب حكومية مضحكة مسلية ـ قد أبقوا عيونهم وآذانهم بصورة عنيدة ومصرة، مركزة على مصير هدف من نوع مختلف تماماً، ذلك الهدف الذي أصبحت طائرات الفانتوم التي تطير على مستوى منخفض تتسابق مسرعة لتدميره.

فالمكان برمته، من الجو، لا يمكن أن يبدو شديد الشبه ـ حيث كان مجرد قليل المباني المنخفضة التي أنمى بها لتتجمع في رقعة الأرض الخضراء المروية على بعد حوالي إثني عشر ميلاً من بغداد ـ بقعة كبيرة مغبرة من الخرسانة البنية اللون، وهو النوع المستخدم لتغطية ضواء مفاعل نووي. ويطلق العراقيون على الموقع اسم «طويطة» وهو موقع «مركز أبحاثهم النووي، وهو المكان الذي كان العراقيون يعدونه لانتاج أول قنبلة نووية في العالم العربي.

وتوقع زعماء العراق شن هجوم، أو هكذا كانوا قد أعلنوا، إلا أنهم لم يقيموا اطلاقاً دفاعات قذائف مناسبة، كما أن بطارية المدفعية الصغيرة المضادة للطائرات قدمت حماية ضعيفة ضد هجمات طائرات الجت.

فعندما أصبحت طائرات الفانتوم في موضع نقطة الصفر للإطلاق، التمعت الصواريخ نحو المبنى إلى لأسفل، وفي خضم الدوي والضجيج والغموض والإرتباك، يبدو أنه لم يكن باستطاعة أحد أن يعرف مقدار التلف الذي حدث، وقد قالت الإعلانات الأولية إن الصواريخ قد أخطأت إصابة مفاعل (١) تموز الجديد، ولم تسجل إلا «أضراراً طفيفة» لبعض المباني المجاورة، ولكن تقريراً، في وقت لاحق، صدر في المجلة الفرنسية «اكسبريس» ادعت بأن الصواريخ أصابت قاعدة قبة المفاعل، ودمرت المنشأة تدميراً كاملاً، وهذا سيرجع برنامج العراق النووي على الأقل سنة إلى الوراء. هذا ما أوحت به «اكسبريس».

وفي الوقت الذي تم فيه الهجوم، كان الفنيون الفرنسيون يقومون بإتمام مفاعل (١) تموز الذي لم يكن مخططاً له أن يكون «جاهزاً» قبل ثلاثة أشهر على الأقل. ولكن مفاعل أبحاث أصغر من فرنسا وربما مفاعل أقدم من الاتحاد السوفييتي كانا في التشغيل عندما ضربت الصواريخ المكان.

لم يسبق إطلاقاً أن يصبح مفاعل نووي هدفاً عسكرياً في زمن الحرب، وربما كانت هذه البدعة الجديدة، وربما البريق الظاهر للهجوم، هو الذي دعا «اكسبريس» إلى اسقاط قذيفتها الخاصة بها. فطائرات الفانتوم لم تأت إطلاقاً من إيران هذا ما أصرت عليه المجلة. فقد كانت الطائرات إسرائيلية وقد استغلوا ظروف الحرب مع إيران لتحطيم المجمع النووي العراقي.

وقد كانت القصة، كما نشرتها مجلة «اكسبريس» ومقلدوها كلها تحوي بهارات مثيرة على أغلفتها الورقية، حيث قالت إن الإسرائيليين كانوا قد أخذوا طائرتين من طائراتهم الخاصة من طراز إف ـ ٤ إي، ونزعوا عنها العلامات الإسرائيلية، ومن ثم أرسلوها مسرعة نحو الشرق إلى العراق، وكلها كانت على ارتفاع دون ٢٥٠ قدماً للإفلات من رادارات العدو، وعند وصولها إلى «طويطة» صوب الملاحون ببراعة صواريخهم إلى قاعدة قبة المفاعل، الأقل حماية والجزء الأكثر تعرضاً للهجوم في المنشأة، ومن ثم طارت عائدة إلى إسرائيل دون أن يكتشف أمرها.

وقد أكد القصة وزير الدفاع العراقي آنذاك الجنرال عدنان خيرالله، عندما أعلن بأنه على «تمام الاقتناع» بأن «الكيان الصهيوني» أو إسرائيل، هي التي قامت بالعمل، وقبل شهرين، في شهر يوليو، كان العراقيون قد أدانوا «البيانات الإسرائيلية التحريضية» المتعلقة بالبرنامج النووي العراقي بأنها «تهديد بشن عدوان عسكري ضد العراق» وخاصة عندما أصبح العدو يمتلك طائرات أمريكية الصنع قادرة على ضرب عمق الأراضي العراقية.

كما أعلنت رسالة هذا المسؤول أن «الكيان الصهيوني... ربما كان يحضر لشن هجوم على المفاعل النووي العراقي في محاولة لإعاقة التطور العلمي والتكنولوجي في العراق ولمنع الأمة العربية من السير قدماً في هذا الميدان».

ولكن كان هناك أكثر من ذلك.

فقد ذكرت صحيفة «الصنداي تايمز» ذات المكانة، قراءها بأن الإسرائيليين قد سبق لهم وأن قاموا بتدريب سلاح الجو الإيراني في عهد رضا شاه بهلوي، وكان

من الطبيعي أن يكونوا قد شاركوا الشاه معلوماته الهادفة والموجهة ضد أعدائه العراقيين بما في ذلك مسح شامل لدفاعات بغداد الجوية، وأراضيها وأهدافها الرئيسية».

كذلك من باريس، قامت الصحيفة اليومية اليسارية المستقلة «ليبريشن» بكشف النقاب عن أن المسؤولين العسكريين الأمريكيين في البنتاجون كانوا يتوقعون هجوماً بالقنابل في هذه الحرب.

ومن تل أبيب، فإن الراديو الإسرائيلي ذكر بأن إذاعة طهران أنكرت الهجوم. وقد لوحظ من كافة النواحي أن رئيس استخبارات الجيش الإسرائيلي، الجنرال يوشع ساجوى، قد أعد المسرح للهجوم وذلك بحثه إيران علناً على قصف المفاعل العراقي عندما قال «لو كنت إيرانياً، فإني أيضاً سأنزعج، إذا علمت أن العراق ستصبح لا محالة قوة نووية في نهاية عام ١٩٨٠م». وبعد الهجوم فإن الجنرال ساجوى المهذار كان أسرع في تجاوز الحد عنده أصدر بياناً عن كمية التلف والأضرار الناجمة عن الغارة عندما أضاف معلنا: «أن هذا القصف سيرجع الخيار العراقي الذري سنتين أو ثلاث إلى الوراء».

وتبعاً لما قال شاهد عيان فإن طائرات الفانتوم أطلقت صاروخين فقط. أحدهما لم ينفجر والثاني أصاب غرفة المفاعل وأتلف القبة وأنظمة التبريد الحساسة». وأشياء قليلة أخرى لا قيمة لها. وقد استطاع الصاروخ قتل عاملين عراقيين وهما في طريقهما لتناول وجبة خفيفة في المجمع النووي، كما أصيب ثالث بجراح خطيرة، لقد كان من لصعب تصديق أن هذا هو النوع من الخبرة التي اشتهر بها الإسرائيليون، وخاصة إذا كانوا قد قرروا تدمير القدرة النووية العراقية تدميراً تاماً شاملاً عن طريق هجوم سريع مفاجىء على مفاعل (١) تموز.

لم يكن قصف «طويطة» في سبتمبر أول أعمال العنف في التاريخ المضطرب للبرنامج العراقي النووي، وسوف لا يكون الأخير، فلو عدنا إلى الوراء في عام ١٩٧٩م، كان بعض المخربين المجهولين قد اقتحموا هانجر (حظيرة) التخزين في شركة هندسية صغيرة بالقرب من طولون في الريفيرا الفرنسية ونسفوا الأزيرق. أو

تموز، قلب المفاعل النووي فقط قبل ساعات من الوقت الذي كان مقرراً لشحنه إلى العراق. وفي شهر يونيو ١٩٨٠م، في احدى غرف فندق في باريس، انهال أحد الدخلاء بالضرب بالهراوة حتى الموت على مهندس نووي مصري، كان يلعب دوراً قيادياً في مشروع الأزيرق. وفي شهر اغسطس اشعلت سلسلة من إلقاء القنابل والرسائل والتهديدات الهاتفية الموجهة ضد شركات هندسية وفرنسية وإيطالية، أُشعلت قبل حملة متواصلة من الأعمال الإرهابية.

ولكن الهجوم الكبير حدث في يوم الأحد ٧ يونيو عشية «شافوت» العيد اليهودي الديني، الذي يحيي ذكرى إعطاء الوصايا العشر إلى موسى على جبل الطور في سيناء، حيث كانت أفكار معظم الإسرائيليين بعيدة كل البعد عن ميدان المعركة، وكان الآلاف قد استغلوا عطلة نهاية الأسبوع الطويلة في الاستراحة في بيوتهم، والزيارات العائلية في المدن الأخرى، أو التوجه إلى البلاجات المكتظة.

وفي منتصف المساء على شاطىء المنتجع الإسرائيلي في مدينة إيلات على البحر الأحمر، جلست بيرثا ادوارد مع زوجها ستيف، وصديقتها ساندرا وطفلتيها حوى وجولديا، وفجأة ظهر في الأفق البعيد، مسرعاً يشق السماء رأت تشكيلة من الطائرات الحربية الإسرائيلية فمزحت مع زوجها قائلة: «لابد أنها نوع من الأحداث العرضية الدولية» وبعد ذلك لم تعر الطائرات أي اهتمام أو تفكير أخذت دشا، وبدأت تفكر في أمر إعداد طبق سباجيتي في بلاج إيلات.

أما في وقت مبكر من ذلك المساء، فان البريجادير جنرال ايفرام بوران، المستشار العسكري لرئيس الوزراء الإسرائيلي - مناحيم بيجن اتصل هاتفياً بأعضاء الوزارة الإسرائيلية في شاليهاتهم الواحد بعد الآخر، وقد أبلغ كل وزير بأنه يريد مقابلته في تمام الساعة الخامسة والنصف مساء، وكان بوران قد التقط هارون أبو جازيرا، وزير الشؤون الدينية مباشرة وهو على وشك مغادرة البلاد إلى منزله في مدينة اسدود، الميناء الإسرائيلي. ولقد كان أبو جازيرا الذي كان متورطاً في الآونة الأخيرة في فضيحة فساد وكانت قد أعلنت براءته في محاكمة مطولة مفعمة بالنقاش والجدال، كان على تمام اليقين بأن رئيس الوزراء كان يريده لتقديم استقالته

من الحكومة. أما ريفلون هامر، وزير التعليم الذي كان قد وصل لتوه إلى مسكنه في ضاحية تل أبيب في بني براك فقد أبلغ بدعوة رئيس الوزراء بالأمر، فاستدار بسيارته وعاد بها إلى أورشليم.

ولدى وصول السيارات إلى مسكن بيجن الذي تحيط به الأشجار في قطاع راحافيا في أورشليم، وجه عملاء الاستخبارات السرية الإسرائيلية سائقي السيارات الوقوف في مناطق متناثرة من المدينة من أجل ألا يلفتوا الإنتباه الذي لا ضرورة له. وعندما اجتمع الوزراء في غرفة جلوس بيجن، كان الجو أشبه بحفلة مفاجئة، عندها سأل الواحد منهم الآخر قائلاً: «ماذا نفعل هنا؟» حيث كان كل واحد منهم يظن أن رئيس الوزراء كان يريد أن يتحدث معه على إنفراد.

وفي غضون دقائق، دخل رئيس الوزراء نفسه إلى الغرفة لم يضع وقتاً في الحديث عما سيقوله، ولكن الأمر كان رسالة مفاجئة تسبق العيد، لذلك فقد أعلن بصوت متوتر قائلاً: «ان طائراتنا في طريقها إلى بغداد».

الطائرات الإسرائيلية قد أصبحت في طريقها، والهدف الذي تتجه إليه كان المجمع النووي العراقي في «طويثة» بالقرب من بغداد، وكانت لهذه الغارة أن تكون الضربة التي ليس لها أية سابقة، واسعة النطاق والتي تعطي لإسرائيل حق الشفعة وأن يكون لها الأولوية في ضرب أضخم المشتريات العراقية الأجنبية، ألا وهو مفاعل (١) تموز، الذي يمكن أن يعطي العراق القنبلة الذرية.

وقد استغرق الإعداد لإيصال هذا الهجوم إلى ذروته أشهراً طويلة من التخطيط العسكري الدقيق. ولقد كانت الصعوبات جمة، حيث كان الإسرائيليون قد أرسلوا طائراتهم إلى داخل العراق لقصف المنطقة التي تدعى الإتش ـ ٣ بالقرب من الحدود مع الأردن، وكان الاسرائيليون قد نجحوا في تدمير عدة طائرات عراقية، ولكنهم كانوا قد خسروا طائرتين من طراز فوتور وطائرة ميراج في ذلك الهجوم.

لذلك فان قصف تموز أو الأزيرق سيكون أشد وأصعب من ذلك. وعلى هذا كان على مخططي السلاح الجوي أن ينتقوا أولاً أفضل المسارات التي يجب على الطائرات اتخاذها في طيرانها، آخذين في الاعتبار سبعة مطارات عربية رئيسية قائمة

بين إسرائيل والهدف المنشود في العراق. وقد كانت هذه المطارات تشكل خطراً حقيقياً لاعتراض سبيل إسرائيل، وخاصة من قبل الاردنيين بطائراتهم من طراز اف - ٥- إي، أو من قبل العراقيين أنفسهم بطائرات الميراج -٤٠٠٠ والميج ٢٣ و ٢٥ . وعلى هذا فإن الطائرات الإسرائيلية ستواجه خطراً إضافياً في الموقع نفسه وذلك لأن العراقيين قد أقاموا من الآن قواعد للقذائف الفرنسية الصنع أرض جو من طراز رولاند وكروتيل ليضيفوا إلى مخزونهم من القذائف السوفييتية من طراز سام.

وكان على سلاح الجو الإسرائيلي أن يقرر أي نوع من طائراته عليه أن يستعمل. وكم طائرة، وكيفية إعادة التزويد بالوقود اللازم جواً، والشيء الأكثر أهمية هو كيفية اختراق القبة القوية البنيان من أجل تدمير المفاعل نفسه.

وقد استغرق كل ذلك الأسابيع والأشهر في إعداده. وفي نفس الوقت كانت الحكومة الإسرائيلية قد أصبحت أكثر قلقاً وانزعاجاً بشأن ما كان الفرنسيون والعراقيون يقومون بعمله. فلقد كان من المقرر أن يكون المفاعل جاهزاً «للتشغيل» في المستقبل القريب.- وقد ثار آنذاك جدال وخلاف حول تحديد الوقت بالضبط - وكان الإسرائيليون قد سبق لهم وأن قرروا بأنه يجب عليهم تدمير «الأزيرق» قبل أن يشغل فعلاً.

ولم يكن القرار السياسي بالعمل سهلاً. فقبل نصف سنة في ديسمبر عام ١٩٨٠م، كان رئيس الوزراء بيجن قد ناقش إمكانية قصف المفاعل العراقي مع زعيم المعارضة، رئيس حزب العمال، شيمون بيريز، الرجل الذي كان يبدو وكأنه سيفوز في الانتخابات الإسرائيلية، وكما كان بيجن قد توقع، فان بيريز عارض الفكرة، فبيريز ذلك الرجل الحذر ومهندس، «القدرة النووية» الإسرائيلية الخاصة بها، كان يخشى من أن عزلة أورشليم السياسية المتزايدة ستتعرض لخطر أكبر بكثير جداً في هذه اللحظة من أي خطر قد يسببه سلاح نووي عراقي في المستقبل، كما أنه كان منزعجاً من أن الضربة الأولى قد تثير الدول العربية وتحفزها على بذل جهود ومحاولات نووية أضخم وأكبر.

وكان بيريز قد كتب إلى بيجن في خطاب أقرب إلى أن يكون خطاباً سرياً ملغزاً في ١٠ مايو، اليوم الذي تعقد فيه الانتخابات الفرنسية كما أنه التأريخ الأول الذي كان قد عين لشن الغارة والقيام بعملية القصف، يقول فيه: «إنني أتكلم كرجل ذي خبرة وتجربة، إذ الموعد النهائي الذي حددناه (كما أنني سأتفهم قلق شعبنا) ليس هو الموعد النهائي الواقعي.

ومع هذا فان القرار النهائي فيما يتعلق بالغارة ما زال منوطاً بالحكومة، وخاصاً بلجنة الدفاع الوزارية، ولقد كان بيجن المدافع الرئيسي عن العمل والمؤيد لضرورة القيام به، هو ووزير الدفاع إسحق شامير، الذي قاد الهجوم السياسي على الفرنسيين، ووزير الزراعة أريل شارون. وكان من بين معارضيهم الرئيسيين اثنان من ممثلي الأحزاب الدينية ذات النفوذ الإسرائيليين، وزير التعليم زيفولوم هامر ووزير الداخلية المخضرم المحنك يوسف بورج اللذان اعتراهما الخوف عندما وصل الأمر إلى العمل الحربي، أما نائب وزير الدفاع، موردخاي زيبوري، بينما كان يحبذ القيام بالهجوم من الناحية المبدئية فقد جادل في توقيتها محتجاً بأن بإمكانها أن تعقد العلاقات الجيدة بصورة متزايدة في المجال العسكري مع إدارة ريجان في الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن بيجن فاز في التصويت النهائي. فإسرائيل ستمضي قدماً في الخطة وقصف مفاعل الأزيرق. كما أخبر شارون (من الصقور) في وقت لاحق الصحيفة الإسرائيلية «معاريف» قائلاً: «إن هذا ربما كان أصعب قرار واجهته حكومة أية طيلة السنين التي مرت على وجود إسرائيل».

وكل ما تبقى هو تحديد الوقت وقد ترك هذا لرجال ثلاثة - رئيس الوزراء بيجن، وزير الخارجية، شامير، ورئيس أركان الجيش رافائيل إيتان، وكان أول تاريخ تم انتقاؤه ١٠ مايو. ولما كان هذا اليوم هو أيضاً تاريخ أول جولة للانتخابات الرئاسية الفرنسية فقد تم تأجيل موعد الغارة. كذلك كانت بداية أو بدايتان أخريان خاطئتان، وأخيراً أعطى بيجن الأمر بالتنفيذ. فالهجوم سيتم يوم الأحد ٧ يونيو عشية عيد شافوت اليهودي.

وقد سار الهجوم بالضبط بحسب الخطة المرسومة. ففي وقت متأخر من المساء، حوالي الساعة الرابعة بالتوقيت الإسرائيلي، طارت ثمان طائرات من الأسطول الإسرائيلي الجديد بست من المقاتلات النفاثة إف ١٦ الأمريكية الصنع من قاعدة إترابون الجوية في سيناء. ولما كانت هذه الطائرات قد صممت أصلاً للطيران القتالي عالي السرعة، فقد تم تزويدها بخزانات وقود إضافية، لإطالة مداها وكذلك حوامل قنابل خاصة التي تحمل قنبلتين جديدتين ماركة ـ ٤٨ زنة (٢٠٠٠) رطل.

ولدى وصولها إلى الجو التقت بست طائرات حراسة إف ـ ١٥ المعترضة المقاتلة التي عهد إليها بصد أي هجوم عربي يمكن لطائرات هذه المهمة كذلك كان الإسرائيليون قد أعدوا عدداً غير معروف من الطائرات الأخرى بما في ذلك طائرات اف ـ١٥ المزودة بصورة خاصة بخزانات وقود بالغة الحجم للقيام باعادة التزويد بالوقود في الجو إذا لزم الأمر. ولقد كانت المسافة حوالي (١٨٠٠) كيلومتر للوصول إلى الهدف والرجوع، كما اتُخذ في الاعتبار الوقود الإضافي اللازم لإجراء عملية القصف، وقد مدَّد هذا مدى الطائرات إف ـ١٦ إلى أقصى حد ممكن فأي انحراف عن المخطط وأية معركة مع الطائرات العربية، وأية مرورات فوق الهدف، كانت ستتطلب وقوداً إضافياً، ولابد أن تتم إعادة التزويد بالوقود.

عندئذ قامت قوة الهجوم الرئيسية ـ ثمان طائرات إف ١٦ وست طائرات إف ـ١٥ بالتوجه شرقاً عبر خليج العقبة بالقرب من الحدود مع الأردن، وبحلول ذلك الوقت، كانت الاستخبارات العسكرية لدى الجنرال ساجوي قد اكتشفت البقع العمياء في أنظمة رادارات مختلف الدول العربية التي ستشير الطائرات إلى مسارها، كذلك فإن رجال الاستخبارات قاموا بتزويد صورة كاملة شاملة لكافة الطائرات التجارية، وإمكانية وجود مقاتلات عربية في دورات تدريبية في المنطقة.

طارت القوة الهجومية في تشكيلات من المجموعات المتراصة التي ستعطي أي رادار عربي انطباع طائرة تجارية ضخمة، وبعد أن قطعت الطائرات الحدود إلى داخل العراق زادت سرعتها مارة ببغداد إلى «طويطة» آخذة في الانخفاض لتجنب

أن تكتشف. وقد قامت على الأقل إحدى الطائرات. والأكثر إحتمالات أن تكون إف -١٥ بالأزيز بصورة مبدئية فوق الموقع. ومن المحتمل أن يكون ذلك لتحويل أية نيران مضادة للطائرات. وفي نفس الوقت انسابت طائرات الـ إف -١٦ صاعدة في الجو لتسمح للطيار بالتصويب الصحيح، ولما كانت الشمس وراءهم آخذة في المغيب فقد غاصوا فوق التلال الرملية إلى هدفهم مسقطين القنابل بصورة منهمرة على جانب القبة.

كان هذا هو التكتيك الذي أتقنه الطيارون الإسرائيليون قد اعتادوه أثناء شهور من التمرين والممارسة لفعلية على مجسمات في سيناء، كما حسب حساب الاستفادة مما كان الإسرائيليون قد تعلموه عن نقاط الضعف في بنية القبة، كذلك لمنع القنابل من الارتداد عن سطح القبة المستديرة.

وكانت القنابل التي من المقرر أن تصيب الجدران الرصاصية والخرسانية قد زودت بفتائل متأخرة الإنفجار (فيوزات) الأمر الذي أتاح لها اختراق القبة قبل أن تنفجر فاتحة فتحات فاغرة أفواهها في جانب القبة. أما القنابل التالية فقد ضربت بعد ثوان فقط، حيث وجدت طريقها من خلال الفتحات بكل دقة وقامت بتدمير المفاعل في الداخل.

ومنذ الهجوم المبكر في شهر سبتمبر كان العراقيون قد اهتموا بإقامة أعمال ترابية كثيفة حول ثلاثة جوانب من قبة المفاعل النووي. ولكن الجنود العراقيين على الأرض فشلوا في إطلاق نيران قذائفهم أرض جو من طراز كروتيل، وورولاند، وبطارية المدافع الصغيرة في الموقع قد أطلقت مدافعها المضادة للطائرات دون أن تحدث أي أثر في الجو عندما كانت ثمان طائرات إف ـ ١٦ تغوص خارجة من الشمس وتنقض على فريستها.

وقد تذكر جين فرانكوزيز ماسشولا أحد الكهربائيين الفرنسيين الذي كان يعمل في مفاعل الأزيرق قائلاً: «لقد رأيت الضربة التي سددتها الطائرات، لقد كانت في منتهى البراعة، وفي غاية الدقة.

وكان الفتى البالغ من العمر واحداً وثلاثين عاماً، وهو جالس مع زوجته وطفله في بنغالهم (بيت من طابق واحد عادة ريفي على شاطىء البحر) المؤلف من غرفتين في المجمع الفرنسي على بعد حوالي نصف ميل من المفاعل نفسه، قد سمع صوت الطائرات وكان قد أسرع لإجتلاء حقيقة الأمر فرأى أربع طائرات تسقط قنابلها! وقال بدا أن قبة المفاعل قد نسفت.

وبصورة غريزية، فإن ماسشولا الخائف أسرع عائداً إلى منزله، وضم طفله إلى صدره، وفر هو وزوجته إلى جدار واق من أكياس الرمل الذي كان قد أقيم قرب الدار فقط لمثل هذه الحالة الطارئة. وهناك وراء أكياس الرمل، انكمش ثلاثتهم مجتمعين منتظرين مصغين إلى أن ينتهي القصف.

وقد كان المدافعون العراقيون، من الأماكن الأقرب إلى الموقع، يقومون برش السماء الآخذة بالإظلام بنيرانهم المضادة للطائرات، ولكن في غضون أقل من دقيقة أو دقيقتين كانت الطائرات المهاجمة قد ذهبت، ابتسم ماسشولا قائلاً: «لقد كان العراقيون يطلقون النار على أي شيء، ولكن لم يكن هناك أي شيء».

انتهى القصف، وسرعان ما حزمت العائلة الصغيرة الخائفة أمتعتها القليلة وتوجهت إلى بغداد حيث بقيت في فيلا مدير ماسشولا. وفي صباح اليوم التالي انطلقوا في سيارة إلى الأردن المجاورة، حيث استقلوا الطائرة التالية إلى باريس. وقد أخبرنا ماسشولا بعد أيام قليلة قائلاً: «بالنسبة لي فان العراق قد انتهت. إنني لن أعود إليها، إلى أن يكون هناك نوع من السلام، إنني لست سياسياً. إنني لست غاضباً على الإيرانيين أو الإسرائيليين، إنني مجرد اختصاصي كهربائي، إنني أريد فقط أن أقوم بعملي».

وكان فني فرنسي آخر على وشك الدخول في سيارته على بعد (٢٠٠) ياردة فقط من موقع المفاعل عندما سمع الإنفجار الأول قد قال لنا، طالباً ألا نكشف النقاب عن اسمه: «عندما تذكر المشهد حيث كانت كتل كبيرة من الإسمنت تتطاير من القبة، بينما في مكان آخر فوق المفاعل نفسه كانت النيران قد

اندلعت فوراً حيث «مال مبنى المفاعل بثقله الهائل بعد سقوط أول القنابل، شيء أشبه ببرج بيزا، ولكن حتى أكبر من ذلك وأشد هولاً».

بينما فرنسي آخر كان قد احتجز في القصف نفسه، لقد كان مهندساً في الخامسة والعشرين من عمره، يدعى دامين تشوسيبيد، قد أرسل إلى العراق ليعمل في المشاكل البالغة الصعوبة المتعلقة بتبريد المفاعل، وقد عُثر بعد القصف على جثة تشوسيبيد مغمورة في الحمام، وقد أخبرنا أحد زملائه، بأن جمجمته كانت قد كسرت، وكان رأسه قد اصطدم بجدار فولاذي، أما جسده فلم تظهر عليه أية علامة.

وكان بيجن قد بقي على اتصال مستمر مباشر مع مقر القيادة التي كانت احتلت مكاناً ما داخل إسرايل طيلة مدة العملية، ومع ذلك فإن سلاح الجو كان قد أمر بالبقاء في عمله العادي، وتم تجاوز قنوات إعطاء الأوامر العادية من أجل الحد من عدد الأشخاص الذين كانوا يعرفون شيئاً عن الهجوم. وفي إحدى المراحل - يبدو إنه لا يوجد من يعرف بالضبط متى - هتف أحد من في مقر القيادة، إلى بيجن قائلاً: «إنها تسير مثل الساعة السويسرية، بل أفضل من الساعة السويسرية».

وأخيراً تناول رئيس أركان الجيش، رفائيل إيتان المشهور برافول، بتناول سماعة الهاتف وتكلم شخصياً مع رئيس الوزراء. وأخبر بيجن بأن العملية ناجحة مئة في المائة وأن الأولاد في طريق عودتهم إلى إسرائيل.

وفوراً قام رئيس الوزراء بإبلاغ أعضاء وزرائه قائلاً: «إن طائراتنا في طريق عودتها سالمة». ولكنه لم يحن الوقت بعد للاحتفال فكل شخص يعرف أنه سيكون للغارة عواقب خطيرة، كما أن الإسرائيليين كانوا على تمام المعرفة من أن النجاح العسكري لا يعني بالضرورة أنه سيتبعه نجاح سياسي.

وقد جاء الإعلان في المساء بعد الهجوم، في ٨ يونيو صادر من مكتب رئيس الوزراء مباشرة يقول: «في يوم الأحد ١٩٨١/٦/٧م، شن سلاح الجو الإسرائيلي هجوماً على المفاعل الذري في الأزريق بالقرب من بغداد». وأضاف هذا

البيان يقول: «وقد قام طيارونا بأداء مهمتهم على أكمل وجه. فقد دمر المفاعل، وعادت كل طائراتنا إلى قواعدها سالمة».

وعلى هذا فان المشهد كاد أن يكون مؤتمراً صحفياً احتفالياً في قاعة المحاضرات والاجتماعات في بيت أجرون، المركز الصحفي الحكومي في وسط مدينة أورشليم. لقد كان يوم الثلاثاء الذي تلا يوم الغارة، حيث كان يوم الإثنين يوم عيد شافوت، يوم الإحتفال بعيد الحصاد الربيعي. وكنجم للاستعراض، فإن رئيس الوزراء مناحيم بيجن على قمة تشكيلته للدفاع عن «الزيارة» الإسرائيلية لبغداد.

عندها سأل أحد المراسلين الصحفيين في المؤتمر الصحفي الذي عقب الغارة قائلاً: «وإذا أعاد العراقيون بناء مفاعلهم»؟.

فأجابه بيجن: «إذا حاول العراقيون مرة ثانية بناء المفاعل، يمكنهم بواسطته أن يكون باستطاعتهم إنتاج أسلحة ذرية، فإن إسرائيل ستستخدم كل الإمكانيات الموجودة تحت تصرفها لتدمير ذلك المفاعل».

عندئذ قال المستر بيجن بصورة مواربة ساخرة: «حسناً دعونا الآن نعالج أولاً ذلك «الشاب» صدام حسين.

وحتى الباكستانيين البعيدين جداً، ببرنامجهم النووي الذي يجري بثبات، حيث يشكل مصدر إزعاج جدي لإسرائيل فإن بيجن لم يذكرهم بصورة مجددة في مؤتمره الصحفي، ولكن قبل ذلك بأسبوعين فقط، في ٢٢ مايو كان السفير الإسرائيلي لدى هيئة الأمم المتحدة، قد أرسل مذكرة إلى السكرتير العام كورت فالدهايم يحذر من أن الباكستانيين قد أصبحوا على وشك إنتاج ما يكفي من البلوتونيوم لإنتاج أول أدواتهم النووية. وفي الوقت الذي لا يوجد فيه لدى الأمم المتحدة ما تستطيع عمله إزاء ذلك التحذير فإن الإسرائيليين كانوا قد عبروا عن قلقهم إزاء ذلك.

وفي حديث مع جماعة من أطفال المدارس في الاحتفال بتطور مدينة كريات أونوا، أضاف رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رافائيل إيتان، يقول: «إننا سنعرف ماذا

سنفعل في المرة القادمة كذلك. وليس بالتحديد أن ذلك سيكون في العراق بصورة خاصة، بل قد يكون في مكان آخر».

وبالتأثر الذي بدا على وجه بيجن في المؤتمر الصحفي الذي عقد في بيت أجرون، فقد كان من الواضح لكل شخص أن مشكلة القنابل النووية في الشرق الأوسط لم تنته بالغارة الإسرائيلية على الأزريق. بل كان من الواضح أيضاً أن الإسرائيليين لديهم طريقة تدول مباشرة مشهورة لا لبس فيها لحل هذه المشكلة.

والشيء الذي لم يكن واضحاً بصورة لا شك فيها ولا ريب هي فيما إذا لم تكن الغارة قد أضعفت بدلاً من أن تقوي الأمن القومي الإسرائيلي بتهديدها لعملية السلام المصرية الإسرائيلية وعزل إسرائيل في المجتمع الدولي، حيث أدان الكثيرون الغارة الإسرائيلية. كذلك فإن زعيم المعارضة في إسرائيل نفسها، شيمون بيريز عبر عن صميم هذه المخاوف.

وبالرغم من كافة الحقائق التي أشارت إلى أن الغارة قد زادت مخاوف العالم من قيام صراع نووي، فإن من المحير أن الغارة كان لها بعض النتائج التي رحب بها. فقد أضفت الصفة الدراماتكية على انعدام القلق أو الإهتمام - ولذلك أظهرت ناحية عدم الشعور بالمسؤولية - لدى الدول الغربية المزودة لهذه الأسلحة، والتي قدمت مساعدة جوهرية وساسية لكل دولة من دول العالم الثالث تريد صنع القنبلة، وقد تحدث المجتمع الدولي بل بصورة أكثر تحديداً، وكالة الطاقة الذرية الدولية ونظامها الخاص «بمنع» انتشار التكنولوجيا النووية وتأمين استخدامها السلمي، وزيادة على ذلك فقد اشترت سنوات قليلة ثمينة من أجل العثور على جواب لأهم سؤال يواجه الجنس البشري في الجزء الأخير من القرن العشرين: كيف يمكن لانتشار تكنولوجيا إنتاج القنبلة النووية لدى مجموعة كاملة من الدول الجديدة، وخاصة منطقة الشرق الأوسط المتفجرة، أن يتم إيقافه والتحكم به.



(القنبلة)

من يريدها؟ كيف تتم صناعتها؟

ليس من شأنك أن تبحث عن مواد نووية غير معلنة أو مصرح بها.
إن مهمتك هي فقط التأكد من رصد حسابات المواد المصرح بها صحيحة.

روجر ريشتر مراقب وكالة الطاقة الذرية الدولية . (استقال) يونيو ١٩٨١م

من تلال مدينة مراكش المتناثرة الجميلة في المغرب إلى حركة السير المزدحمة الصاخبة في القاهرة، من أسواق زيت صحاري المملكة العربية إلى الأسواق التي تعج بالحركة والزحام في مدينة كراتشي في الباكستان، تلك المنطقة المترامية الأطراف التي يطلق عليها العلماء والنقاد الشرق الأوسط، قد تكون أكثر مناطق العالم تعقيداً وأكثر إقليم منقسماً على نفسه، بصورة مريرة. فهي منطقة لا تضاهيها أية منطقة أخرى في تنوعها، وعدم منافستها في غنى تاريخها، والمتفرد بصورة تدعو للرثاء في احتمالات الصراعات العنيفة والتي غالباً ما تكون غير منطقية وغير معقولة.

حتى وبدون وجود الخطر النووي، فإن خطر العنف السياسي واندلاع نيران الحروب هي دائماً في المتناول، فسواء في لبنان أو سوريا أو في الضفة الغربية فإن الحروب الدامية بين الإسرائيليين والعرب يبدو أنها لن تنته. كما أن العداوات بين العراق وإيران قد استعرت: وربما لم تكن الحرب بينهم أمراً مفاجئاً للغرب غير المرتاب. كذلك من السهل جداً للباكستان أن تقف موقف الإستعداد للهجوم على

منافسيها الهنود إلى الجنوب كما فعلوا في عام ١٩٦٥ ومرة ثانية في عام ١٩٧١م، في تلك الحرب التي قسمت باكستان إلى نصفين وخلقت دولة بنجلاديش المستقلة. بالإضافة إلى أن أي من الحروب المحتملة العديدة آخذة في التأجج تحت الرماد السطحي في المنطقة، من النزاع الليبي مع السودان.

كذلك في داخل كل دولة، فان المنطقة تعج بأنواع عدم الاستقرار والقلاقل، فبعض الدول ـ مثل باكستان وحتى إسرائيل ـ نتيجة للتقسيم الذي لم يترك أياً من الأطراف راضياً، ودول أخرى ـ مثل العراق ـ كانت قد خلقت تباعاً لرغبة عابرة للقوى الكبرى، دون اعتبار لمختلف الشعوب الذين يسكنونها. فغالباً ما تكون شعوباً عديدة مختلفة، وعقائد وديانات وطوائف، لكل واحدة منها عقائدها الخاصة وتاريخها المعقد الخاص بها، غالباً ما تكون هذه الجماعات مشتركة في مجموعة واحدة من الحدود، تقوم بالحرب والقتال وأعمال القتل من أجل أن تبقى على نفسها في القمة، أو أن تبقى منفصلة، أو على الأقل أن تبقى على قيد الحياة. فالمنافسات تتقيح، وأعمال العنف تشتعل وتتأجج. والحرب قائمة على قدم وساق.

أما الدين الأكثر تأثيراً على أنحاء المنطقة فهو الإسلام. وأكثر من أية قوة أخرى، فإن الإسلام هو الذي وحد المنطقة من شمال إفريقيا إلى باكستان إسلامية بل حتى أجزاء من الهند. ومن الطبيعي أن الإسلام يمتد إلى أماكن أخرى بعيدة وراء هذه المنطقة مثل أندونيسيا والجزر الجنوبية في الفلبين إلى الشرق كما تمتد إلى أعماق افريقيا السوداء إلى الجنوب. ولكن بطريقة تجعل الفرد يكاد يلمس ويحس، بأنها أقطار إسلامية ـ وأنها استمرار لتأثير ونفوذ العرب المسلمين ـ الأمر الذي بث الحياة في ذلك التحديد الجغرافي المخالف الذي لا معنى له، ألا وهو الشرق الأوسط.

فالإسلام الرائع في فكره، الغني بتقاليده، العظيم في إنجازاته، كان ولا يزال إحدى القوى القوية حقيقة، المؤثرة في تشكيل تاريخ العالم كما نعرفه، فهو منذ أكثر من خمسة قرون، منذ اجتياح قبائل وجحافل المغوليين لبغداد عام ١٢٥٨م، وتفكك الحضارة العربية التي كانت سائدة آنذاك في وجه الأتراك العثمانيين، شعر

العالم الإسلامي برمته بأنه في مرحلة انحطاط، وأنه يعاني من الضعف المتزايد في الداخل كما يعاني أيضاً من الضعف وفقد الحول والطول ضد أنواع العدوان التي تصب عليه من العالم الخارجي.

والآن فإن كل ما يحدث من تغير. هو أن الحضارة الإسلامية قد عادت ثانية إلى الحياة، وليس ذلك على الإطلاق بسبب وجود كنز كان قد تشكل قبل وفت طويل جداً من انطلاق أتباع النبي صلى الله عليه وسلم من كل الأرض العربية. وذلك الكنز هو البترول ـ إنه بحر هائل من الزيت، يقع تحت تلك الرمال الصحراوية حيث أن المحللين الغربيين أوضحوا بأن المملكة العربية السعودية وحدها لديها احتياطيات محتملة من الزيت ما يقدر (٣٠٠) بليون برميل، أي ربع احتياطي العالم الذي ثبت وجوده، وقد تسببت الزيوت في حصول ثروات خيالية، فقد غير حياة ومصائر أولئك الذين يمتلكونه، لقد غير موازين القوى العالمية. وجعلت المسلمين يسايرون ركب الحضارة والتقدم.

وبمعنى من المعاني، فإن هذا هو الوجه الآخر «لأزمة الزيت» ولا يوجد هناك أي نقص في عدد الكتب والمقالات التي تهدف إلى إبلاغنا عنه، ولكن أحد جوانب القصة قد أهمل بكل أسف، وذلك هو الجانب النووي، فلأن الدول العربية والإسلامية في الشرق الأوسط قد وجدت نفسها فجأة، بكل ما لديها من ثروات وقوة في الوقت الحاضر، فإن باستطاعتهم شراء أي شيء يريدونه. بل ما يريده بصورة رئيسية بعض هذه الدول ـ مثل الليبيين والباكستانيين والعراقيين ـ ألا وهو القنبلة النووية، إن حيازتهم على الأسلحة النووية ستجعلهم يمشون شامخي الرؤوس، كما أخبرنا بذلك أحد المسؤولين الباكستانيين، بأن الأسلحة النووية ستضعهم على قدم المساواة مع القوى العظمى. إن الأسلحة النووية ستضعهم على قدم المساواة مع الدولتين في المنطقة واللتين كلتيهما لا عربية ولا إسلامية، واللتين لديهما منذ السابق أسلحة نووية أو القدرة على إنتاجها ـ الهنود والإسرائيليون ـ.

هذه هي النية، وهذا هو القصد، وينبغي أن يكون من الواضح الجلي لكل من يصغي بإهتمام لما يقوله الزعماء المسلمون والزعماء العرب. ولكن من أجل

حصولهم على ما يريدونه فإن الدول الإسلامية في حاجة إلى التكنولوجيا النووية، وهذا الذي تستطيع الدول الصناعية الغربية تزويدهم به.

ومنذ البدايات الأولى لمشروع منهاتن أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما أنتجت الولايات المتحدة الأمريكية أولى الأسحة الذرية في العالم، فإن أولئك الذين ينتظر منهم أن يكونوا صانعين للقنبلة، كان عليهم أن يستخدموا مادتين متفجرتين نوويتين إحداهما اليورانيوم المشبع، والثانية البلوتونيوم. وتبدأ كلتا الطريقتين المؤديتين إلى القنبلة باليورانيوم الطبيعي ، الذي يمكن استخراجه من مناجم في أنحاء مختلفة من العالم، ففي صناعة النوعين المختلفين من القنابل، فإنه على صانعي القنبلة أن يضعوا اليورانيوم عبر واحدة من طريقتين مختلفتين تماماً - وفي غاية التعقيد من التكنولوجيات النووية، وقد ثبتت صحة ذلك لدى الأمريكيين في حربهم مع اليابان، كما ينطبق هذا على الإتحاد السوفييتي وبقية أعضاء النادي النووي في الآونة الأخيرة. كما يصدق ذلك على أية دولة أخرى تحاول الآن أن تلتحق بصفوفهم سواء كانت العراق أو باكستان أو الهند أو إسرائيل.

ففي الطريقة الأولى، على صانعي القنبلة أن يدخلوا في حسابهم شكلين مختلفين من اليورانيوم، أو كما يطلق عليهما العلماء «النظائر المشعة». ويدعى النظير الأول يورانيوم ٢٣٨، الذي يشكل ٩٩,٣ في المائة تقريباً من اليورانيوم عند استخراجه من المناجم وهو في وضعه الحميد تماماً. والثاني هو اليورانيوم ٢٣٥ الذي يشغل الـ ٠,٧ في المئة الباقية. فذرات اليورانيوم ٢٣٥ الأخف نسبياً هي الأكثر استجابة للإنشطار أو «الإنفلاق» والذي يشكل الزناد لإطلاق سلسلة التفاعلات النووية التي تخلق الانفجار والدوي الهائل.

وهي من أصعب ما في حقل التكنولوجيا النووية برمتها - هو اكتشاف عملية لفصل النظيرين المختلفين بصورة طبيعية مادية ملموسة ومن ثم تكوين الجزء من اليورانيوم النادر والعالي الانفجار ٢٣٥ وغالباً ما يصل إلى ٩٣ في المائة. وهذا ما يطلق عليه إشباع اليورانيوم. وكما سنرى، فإن حفنة من أكثر دول العالم تقدماً

صناعياً قد استطاعت امتلاك ناصية التكنولوجيات البالغة التعقيد ذات العلاقة. أو على الأقل هذه هي القضية حتى الآن.

أما بالنسبة لمن ينتظر أن يكون صانعاً للقنبلة، فإن الصعوبة الكبرى هي الحصول على كمية كافية من اليورانيوم البالغ الإشباع وجمعه في وقت واحد لخلق «الكتلة الحرجة» ففي حالة القنبلة التي أسقطها الأمريكيون على مدينة هيروشيما اليابانية في اغسطس عام ١٩٤٥م. فقد وصل اليورانيوم العالي الإشباع إلى حوالي عشرين كيلوغراماً، أو أربعة وأربعين رطلاً. وفي وقت لاحق، في تصميمات أكثر تطوراً، كان صانعو القنبلة الأمريكيون قد استطاعوا القيام بالعملية بكمية قليلة جداً حوالي سبعة إلى ثمانية كيلوغرامات من اليورانيوم العالي.

بينما تبدأ الطريقة الثانية في إنتاج القنبلة فتبدأ بنفس اليورانيوم الطبيعي. ولكن بدلاً من إشباعه، فإن صانعي القنبلة يضعون ذلك النوع من اليورانيوم العادي في مفاعل نووي، إما كقضبان وقود في أي مفاعل طاقة معياري أو «كغطاء» حول قلب المفاعل في مفاعل نووي قوي نسبياً. عندها يُطلق مفاعل السلسلة النووية في القلب ملايين النيوترونات التي تغر بسرعة، والتي تقوم بقصف ذرات اليورانيوم الحميدة عموماً ٢٣٨، وتحوّل بعضها إلى عناصر جديدة من صنع الإنسان. وهذا هو البلوتونيوم الذي يمكن استعماله إما لإنتاج وقود نووي جديد أو لتزويد مادة متفجرة للأسلحة النووية.

ولكن بهذه الطريقة للقنبلة، فإن عمل البلوتونيوم هو نصف المعركة فقط. أما النصف الآخر فهو استخلاصه من الوقود المستهلك الذي يحرقه المفاعل، ويمكن للبلوتونيوم نفسه أن يكون سماً زعافاً كما أنه مع اليورانيوم وما يدعى منتجات الإنشطار أو (الإنفلاق) المنتج في المفاعل النووي، فينبثق من المفاعل في حالة إشعاع بالغة عندها تكون المشكلة هي كيف نستخلصه؟.

ويطلق العلماء على هذه العملية، عملية التطوير أو التوضيب وهم يقومون بها في «حجيرات ساخنة» بالغة الدقة والعناية في وقايتها وحجبها، أو في مصانع تطوير للبلوتونيوم ذات وقاية خاصة، وفي أبسط الحالات فإن عملية التطوير (التوضيب)

تستتبع أخذ المادة غير المشعة، والتي هي عادة على شكل قضبان وقود، ويتركوها تبرد، ثم يشكلونها ويحلونها في الحامض، ثم يستخدمون نوعاً من الكيماويات القاعدية لفصل اليورانيوم المتبقي والمنتجات المنشطرة من البلوتونيوم.

وبناء على درجة تصميم الأسلحة البالغ التطور، فإن صانع القنبلة قد يكون في حاجة إلى ما بين خمسة إلى ثمانية كيلوغرامات من البلوتونيوم لعمل قنبلة مثل تلك القنبلة التي استخدمتها الولايات المتحدة لتدمير الهدف الذري الثاني في مدينة ناجازاكي عام ١٩٤٥ .

وبالطبع، فإنه ما زال على صانع القنبلة النووية الناشىء أن يكتشف تصميم وبناء قنبلته، أو بعبارة أخرى، كيف تحول اليورانيوم البالغ الإشباع أو البلوتونيوم إلى وسائل نووية فعلية. وليس هذا الأمر بعبث أطفال. فبالرغم من التقارير العديدة التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية في الصحافة والتليفزيون، فإن تصميم وبناء قنبلة ذرية شيء يمكن عمله بواسطة عالم فيزياء شاب لامع أو أية عصابة من الإرهابيين الرعاع، حتى أن أية دولة ذات مواهب علمية قادرة على إدارة مفاعل نووي بالغ التطور ويمكن أن يكون من المتوقع أن يكون لديها أو أن تكون قادرة على الحصول على المهارات اللازمة، كما يمكنها أن تعثر على الحسابات الضرورية في الكتب العلمية المتوافرة والمتاحة.

إن اليورانيوم المشبع، والبلوتونيوم المعاد تطويره وتوضيبه ـ كلاهما جزء من برامج نووية مدنية عادية، إن أي شعب لديه الأموال يمكنه شراء التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها. وغالباً ما يكون باستطاعتهم عملها علناً وبمباركة كلب الحراسة النووي رقم واحد وهيئة التنظيم، وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا. ومع هذا فإن نفس البلوتونيوم أو اليورانيوم العالي الإشباع يمكن أن يُستخدم في بناء الأسلحة النووية، وذلك بالضبط هو ما تحاول القيام به حفنة من دول الشرق الأوسط. فكما سنبين فيما بعد، فإن الهند وإسرائيل والباكستان والعراق، أربع دول في المنطقة أو على أطرافها، يُبدون الآن خطراً نووياً محتملاً. كما أن دولة خامسة محتملة، ليبيا ما زالت تحاول شراء، أو استعارة، أو سرقة سلاحها النووي الخاص بها.

ولقد كان الهنود هم الأول، على الأقل بصورة علنية، في استخدام البلوتونيوم من مفاعل الأبحاث الذي زودتهم به كندا، لتفجير «وسيلتهم النووية السلمية» في مايو عام ١٩٧٤، وهذا يدل على الطريق ويقود الغير، مبيناً أنه حتى بإمكان دولة فقيرة وفي منتهى الظروف الصعبة إذا ما توافر لديها الإرادة السياسية، أن تصنع قنبلتها الذرية.

ومما لاشك فيه، بناء على ما سبق وإن علمناه من مصادر الاستخبارات الغربية، أن الهنود قصروا عن الوصول إلى صناعة الأسلحة النووية الفعلية، مقتنعين في الوقت الحاضر بترك العالم يعرف بأنهم قادرون على فعل ذلك متى شاءوا ولكن الآن، في وجه الباكستانيين وطموحاتهم النووية، فإن الهنود أعلنوا عن تشغيل محطتهم النووية لإعادة التطوير الجديد في ترابور، بالقرب من بومباي، وهذه المحطة لإنتاج الطاقة النووية، هي وسيلة رئيسية، كما أنها ستمكن الهنود من أخذ احتياطيهم من قضبان وقود المفاعل المستخدم وتحويلها إلى مخزن كبير جداً للأسلحة النووية.

وفي نفس الوقت، فإن الاستراتيجيين الهنود والقياديين - من أمثال كي. كي. سوبراهمانيان، رئيس المعهد البالغ النفوذ للدراسات الدفاعية والتحاليل في نيودلهي - يدعون الهند إلى أن تقطع الخط وتعلن علناً تطوير الأسلحة النووية.

وكذلك فإن الإسرائيليين لديهم «القدرة النووية» بالرغم من أن الناطقين الإسرائيليين يصرون بطريقة تكاد تكون رسمية شعائرية بأنهم قد تراجعوا عن الإنتاج الفعلي للأسلحة النووية.

فقد أعلن وزير الدفاع السابق ووزير الخارجية موشي دايان في بيان له على التليفزيون الإيطالي عقب القصف الإسرائيلي لمفاعل الأزيرق قائلاً: «إننا سوف لا نكون الأوائل في إنتاج الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولكن يوجد لدينا القدرة على إنتاج الأسلحة النووية» وأضاف «وإذا كان العرب يريدون إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط، عندها يجب ألا تتأخر إسرائيل في الحصول على الأسلحة النووية أيضاً.

وهذا التمييز بين «القدرة النووية» والأسلحة النووية الفعلية من ناحية الممارسة العملية ما هو في معظمه إلا أساليب تلمودية، مسألة تتعلق في متى تصبح القنبلة قنبلة، مسألة كم يستغرق من الوقت تجميع العناصر إلى بعضها، أو فيما إذا كان البرغي الأخير قد تم شده. وعلى أي حال. فإن مثل هذا الهراء قد ضاع لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والسلطات الفرنسية النووية.. الذين استنتجوا منذ وقت طويل أن الإسرائيليين مما لا شك فيه ولا مراء أن لديهم القنبلة النووية وأنهم تمكنوا من صنعها فعلاً.

ومثل ما فعل الهنود، فإن الإسرائيليين استطاعوا إنتاج البلوتونيوم، مستخدمين مفاعل أبحاث مزود من قبل الفرنسيين في «ديمونا» في صحراء النقب. وبناء على تقرير وكالة الاستخبارات المركزية في سبتمبر ١٩٧٤م، والذي أصدر خطأ في عام ١٩٧٨م بياناً يقول بأن إسرائيل أيضاً قد قامت بصنع أسلحة بيورانيوم عالي الإشباع أكثر احتمالاً أن يكون قد حول من منشأة نووية صغيرة في بنسلفانيا.

وكان الإسرائيليون قد فعلوا كل ذلك بدون أي إعلان عن إجراء تجارب نووية. كما أن مخزن أسلحتهم الذرية الحالي - أو «قدرتهم النووية» هي بكل تأكيد أكثر من اثني عشرة إلى عشرين مرة مما ذكر بصورة عامة في التقارير الصحفية. ففي الوقت الحالي، ما زال الإسرائيليون هم القوة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط.

أما العراقيون فهم آخر الذين دخلوا في الرهان النووي. ففي أوائل سبتمبر من عام ١٩٧٥م، قام الرئيس العراقي صدام حسين برفض الإفصاح عن خططه انتظاراً لسماع تفكير الآخرين، واصفاً محاولاته في فرنسا لشراء ما افترض أنه مفاعل نووي سلمي على أنه جزء من «أول محاولة عربية للتسلح النووي»

وعلى إثر الغارة الإسرائيلية على مفاعل الأزيرق دعا صدام حسين علناً إلى بناء أسلحة نووية. حيث صرح قائلاً: «يجب على الدول المحبة للسلام الآن أن تساعد العرب في الحصول على القنابل الذرية لموازنة تلك التي تمتلكها إسرائيل من السابق.

وفيما بدا كأنه إحدى نوباته الدورية الخدرة، فإن الزعيم العراقي كان قد نفى لنا أن تكون محاولاته تعني أن العراق كان يسعى فعلاً لإنتاج أسلحة نووية، ولكن من الصعب أن يكون ذلك تصريح رجل أدار ظهره للقنبلة، وأنها تظهر تفكيره فعلاً، فكما شرح هو نفسه، فإن العراقيين يريدون القنبلة، لأن لدى إسرائيل قنبلتها، فلماذا لا يكون للعرب قنبلتهم؟ وإذا كان باستطاعة الدول العظمى القيام باللعبة، فلماذا لا تفعل ذلك الدول التي ظهرت حديثاً في العالم الثالث؟.

وبالتتبع الدقيق لهذا المنطق النووي المفرط، فإن العراقيين كانوا على طريقهم نحو أن يكونوا قادرين على إنتاج الأسلحة النووية من كل من البلوتونيوم واليورانيوم البالغ الإشباع، وفي كلا الأسلوبين لصناعة القنبلة. كانوا يعتمدون على مفاعل الأبحاث في الأزيرق قوة سبعين ميغاواط حراري، الذي كانوا قد اشتروه من فرنسا والذي دمره الاسرائيليون.

ولقد كانت الطريقة الأولى هي اليورانيوم عالي الإشباع، والذي كان يأتي مباشرة من فرنسا على شكل وقود للأزيرق ولمفاعل ثان توأم له ـ نوع إزين قوة ٨٠٠ كيلو واط «تجميع حرج» والذي أطلق عليه العراقيون اسم (٢) تموز. وكان كل مّن هذين المفاعلين سيكون له حمل وقود مؤلف من ثلاثة عشر كيلوغرام من اليورانيوم عالي الإشباع ٩٣ في المئة، والذي سيعطي العراقيين ما يكفي لما لا يقل عن وربما لإنتاج قنبلتين نوويتين، بناء على مهارة مصممي أسلحتهم.

أما الطريقة الثانية، والتي هي أكثر احتمالاً أن تكون طريقة استخدام الأزيرق في إنتاج البلوتونيوم. ومن أجل إتخاذ طريق البلوتونيوم، كان على العراقيين إيجاد طريقة لتحويل اليورانيوم الطبيعي إلى قضبان وقود لتغطية قلب المحوِّل، كما إنها طريقة لتطوير وتوضيب قضبان اليورانيوم المشعشع من أجل استخلاص البلوتونيوم منه. وكان صدام حسين قد سبق له وأن حصل على تحويل الوقود الضروري و«الحجيرات الساخنة» التي تنتج القنابل ـ ليس من الفرنسيين، بل من الايطاليين المساوين لهم في الرغبة وصدق العزيمة.

وبتدمير الأزيرق، كان على العراقيين أن يبدأوا كل شيء من جديد، الشيء الذي أقسم صدام حسين أن يفعله.

لقد كان لدى الباكستانيين أكثر البرامج النووية تقدماً في العالم الإسلامي. وقد بدأ الباكستانيون تحت قيادة رئيس الوزراء السابق ذو الفقار علي بوتو، العمل في أبحاثهم النووية في منافسة منافسيهم التقليديين في شبه القارة الهندية جنوب آسيا. الهنود وفي السنوات الأخيرة كان الباكستانيون تحركوا نحو العالم العربي للمساعدة في إمداد باكستان بما يعينها على بناء قدرتها النووية.

وبهذه الموارد المُتَبَرَع بها والمُستعارة، انطلق الباكستانيون في طريقهم البالغ الطموحات ـ لإنتاج المتفجرات النووية اللازمة بواسطة عمليتين صناعيتين بالغتي التطور منفصلتين، ففي الحالة الأولى كانوا يحاولون إنتاج يورانيوم عالي الإشباع بواسطة شلال متدفق يدور بسرعة عالية من مضخات تعمل بالطرد المركزي، وهذا النوع شبيه بالعملية المستخدمة من قبل اتحاد اللورينكو للشركات البريطانية الهولندية ـ الألمانية في الميلو، في هولندا، كما أنه مبني على المخططات المأخوذة من محطة اليورنيكو التي كان قد أعدها العالم الخبير بالمعادن المهاجر الباكستاني، الدكتور عبد القادر خان، أما الأسلوب الثاني فهو استخلاص البلوتونيوم من وقود المفاعل المستخدم بواسطة تكنولوجيا عملية كيماوية اشتُريت بصورة رئيسية من فرنسا وبلجيكا. وكلا هذين الأسلوبين زبدة التكنولوجيا الغربية، كما أن مكونات بنائهما كانت قد اشتُريت من السوق الدولية. ولا يمكن لأيٍ منهما وحده أن تعطي الباكستان ـ وحلفاءها المسلمين ـ مخزناً كاملاً للأسلحة النووية. فكيف اذا كان المطلوب قنبلة واحدة بل قنبلتين أو ثلاثة وبالأحرى قنابل إسلامية عديدة.

وقد أبلغتنا مصادر الاستخبارات الأمريكية أن باستطاعة الباكستانيين الحصول على ما يكفي من بلوتونيومهم لإجراء التجارب على قنبلتهم النووية في وقت مبكر من عام ١٩٨٢م. كما أن أولئك الذين في الحكومة الأمريكية والذين كانوا قد تتبعوا البرنامج النووي الباكستاني بصورة أوثق قالوا بأنه ليس من الضروري توقع أن يقوم الباكستانيون بإجراء تجربة تفجير نووي. فالعلماء

الباكستانيون، مثل الإسرائيليين، قد يكون لديهم الثقة الكافية في قدرتهم على بناء الأسلحة النووية دون أن يشعروا بأن هناك حاجة لإجراء تفجير تجريبي. ويتجنب إجراء تجربة تفجير نووي، فإن الباكستانيين سيتجنبون خلق أية مشاكل سياسية صاخبة لإدارة ريجن في واشنطن الملزمة بإعطاء إسلام أباد حوالي (٣) بلايين دولار كدعم عسكري واقتصادي على مدى خمسة أعوام.

إن الهند وإسرائيل والعراق والباكستان ـ سباق في التسليح النووي آخذ في التبرعم الذي أصبح الآن يشكل تهديداً لا مثيل له لشعوب المنطقة برمتها وما يتعدى نطاقها. ففي المنطقة نفسها يحكم كل من العراق والباكستان الإسلامية أنظمة قمعية غير مستقرة. وكلاهما أيضاً عدو لدود لإسرائيل، وأي سلاح في أيديهم يمكن أن يشكل تهديداً لصميم وجود الدولة اليهودية، كما أن الإسرائيليين بدورهم، الذين سبق لهم وأن اعتمدوا على التهديد المقنّع فإن بإمكانهم إسقاط قنابل ذرية على الدول العربية. فإن الاستراتيجيين الإسرائيليين المهددين بفقد أحتكارهم للأسلحة الذرية قد يكونون تحت ضغط هائل من أجل السير قدماً في سياستهم المبنية على حق الأولوية والقيام بالضربة المسبقة مثل قصفهم لمفاعل الأزيرق. وإذا ما ووجهوا بهجوم على نطاق واسع فسيكون لديهم خيار الرد النووي.

وعلى أي حال، فإن الخطر، يذهب إلى ما وراء الصراع العربي الإسرائيلي. فالعراقيون ينظرون إلى «تسلحهم النووي» على إنه سلاح سياسي في سعيهم يصبحوا قوة اقليمية في منطقة بؤرة الاستراتيجية العالمية «ذروة الأزمة» برمتها من الهلال الخصيب عبر الخليج العربي الغني بالزيت إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي. وهذا الأمر يثيرهم ويحرضهم ضد أعدائهم التقليديين الايرانيين، وفي نفس الوقت، فإن لدى الباكستان حساباتهم الخاصة بالتعامل مع الهند التي أصبحت نووية. كذلك في الهند، يوجد هناك أصوات تدعو إلى تطوير مخزن قنابل نووية للرد على التهديد الباكستاني.

وكما أثبت ذلك القصف الإسرائيلي للأزيرق، فإن صميم إمكانية وجود سباق تسلح نووي والفكرة الدعية إليه قد سبق وأن رفع، مستوى العنف، كما رفع أيضاً مستوى التوتر داخل الدول نفسها. فالعراق في الوقت الحاضر عبارة عن برميل بارود. «إذن كيف سيقوم حكام العراق الحاليون باستخدام القنبلة، وخاصة إذا كانوا سيخسرون الحرب؟ وماذا سيحدث فيما إذا وقع السلاح في أيدي المعارضة.

أما الباكستان تحت حكم الجنرال محمد ضياء الحق فهي النموذج المثالي للدكتاتورية العسكرية القلقة غير المستقرة، والبرنامج النووي رمز في منتهى العاطفية داخل الدولة، كما أنه من المحتمل أن أية مجموعة تحاول الإطاحة بضياء الحق ستحاول أيضاً بصورة جاهدة وضع يدها على القنبلة الإسلامية، ويصدق هذا بصورة خاصة من حيث أن مجموعة المعارضة الرئيسية يقودها أولاد وزوجة إبنة أبي تلك القنبلة، الفقيد الراحل ذو الفقار علي بوتو رئيس وزراء الباكستان السابق.

ففي أي وقت يشعر فيه الاسرائيليون بأن بقاءهم في خطر، فإنهم بكل تأكيد سيهددون بإطلاق آخر أسلحتهم التدميرية التي لا قِبَل لهم إلا أن يلجأوا إليها في نهاية الأمر.

والنتيجة هي مواجهة نووية جديدة حتى أكثر خطراً للسلام العالمي من التوازن النووي للإرهاب بين العملاقين الذريين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. فالداخلون في هذا السباق والخارجون منه، وتغيير الحلفاء والحماس الديني المتأجج. وعدم الإستقرار الأساسي في المنطقة كل ذلك يخلق مزحة قاسية ونكتة تسخر من كافة التقديرات والحسابات العقلية المنطقية، أو من تلك اللعبة النظرية التي يستخدمها الاستراتيجيون الغربيون لتحليل الصراع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. فكلا الدولتين العظمين لها مصالح حيوية وأحلاف في المنطقة وأي صراع نووي يمكن أن يورطهما كذلك، كما أن إثارة الرؤية النووية ستوصل بطريق الخطأ وسوء التقدير إلى إشعال حرب عالمية ثالثة.

وقد شرح الدكتور ابراهام فريد مان، المدير السابق للبرامج الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، ووكالة الطاقة الذرية والآن الملحق العلمي لدى السفارة

الأمريكية في باريس، شرح الأمر قائلاً: «إن روسيا وأمريكا في غلّاية سمك واحدة، ولكن الأمر في الشرق الأوسط مختلف تماماً. فقواعد اللعبة هناك قد تم اختراعها للتو».



قنبلة العقيد معمر القذافي

قبل سنين قليلة، بالكاد ان كان باستطاعتنا إنتاج سرب من الطائرات المقاتلة، أما في الغد فسنكون قادرين على شراء قنبلة ذرية وكل الأجزاء المكونة لها. فاحتكار الذرة سيحطم الآن في أي يوم.

العقيد معمر القذافي ـ صحيفة لي بوينت . ١٩٧٥/١/٢٠م

من أين سيتأتى لدولة فقيرة في منتهى البؤس مثل باكستان أن تجد إطلاقاً الأموال الكافية لبناء أسلحة نووية؟ ولقد كان الجواب، بالنسبة لعلي بوتو في منتهى الجلاء والوضح. فبعد ساعات قليلة فقط من انتهاء اجتماعه مع كبار علمائه تحت الخيمة في مولتان، انطلق الزعيم الباكستاني في جولة دوامية في العواصم الإسلامية الكبرى في الشرق الأوسط.

فقد ذكر خالد حسن، سكرتير المستر بوتو الصحفي في ذلك الوقت: «أنه بعد بانجلاديش» كان اسم باكستان في الوحل. فالشعب كان ينظر إلينا كقتلة، مغتصبين للنساء، ومبيدين ولكن ما كان بوتو يحاول فعله هو أن يقول انظروا، أيها الأصدقاء لقد انتهى النظام الماضي القديم، ان هناك باكستان جديدة، لذلك، إن كل ما نطلبه منكم هو فقط إعطاءنا مهلة».

ولقد كتب الكثير في ذلك الوقت عن جولة بوتو العظيمة، وعن دبلوماسية طيرانه، والذين قابلهم في المطارات، ونجاحه المدهش في «إعادة الاعتبار» إلى الباكستان حيثما ذهب ـ في العواصم الإسلامية، وفي توقفاته الأخرى في دول

العالم الثالث، وأخيراً في جمهورية الصين الشعبية، حيث توج رحلته بلقاء مع الرئيس ماوتسي تونج.

ولقد كان البرنامج حافلاً، فقد شملت التوقفات إيران والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تركيا وسوريا والمغرب ومصر والجزائر وتونس وليبيا.

وفي الخُطب التي لقاها في رحلته هذه انتقد بوتو بمراراة حلفاء بلاده الغربيين، وخاصة الولايات لمتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، الدولتين اللتين كانتا في السابق أوثق شركاء الباكستان الدبلوماسيين والسياسيين وأفضل المزودين العسكريين. وقد اتهمهما بأنهما «خانتا» باكستان وكذلك كافة الدول في التحالفات الإقليمية المدعومة من الغرب التي تنتمي إليها الباكستان، ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا ومنظمة المعاهدة المركزية حيث قال: «إن الدول الأعضاء في السينتو كانت تغط في نوم عميق بينما كانت بلادنا تتفكك بكل عنف».

كذلك فإن بوتو تنبأ بأن الباكستان ستترك الكومنولث البريطاني، ذلك التهديد الذي نفذه فيما بعد في وقت لاحق. ومثل الكثيرين من زعماء المستعمرات الغربية السابقة، فان بوتو -خريج جامعة اكسفورد بدا غاضباً بصورة خاصة على «بلده الأم» السابقة وكانت العاطفة التي يحس بها هي عاطفة طفل قتلته أمه وخانته - يفتش وقد اعتراه ا شعور بالفشل وتحرر من الأوهام، عن بديل ذلك البديل الذي أصبح ينظر إليه بصورة متزايدة كامن في العالم الإسلامي.

لقد كان هذا هو الوجه الشائع للجولة العاصفة الدوامية الالتفاف الدراماتيكي حول النفس في محاولة لتوجيه دولة كانت يوماً إحدى أوثق حلفاء الغرب، ولكن في كل ما كان قد كتب عن جولة علي بوتو، لم يذكر أحد الشيء الواضح الجلي. وهو أن علي بوتو، في قيامه برحلته، وقيامه بحملته الإسلامية، كان يتخذ الخطوات الأولى نحو العثور على التمويل الذي كان قد وعد به علماءه في مولتان، الدعم المالي لأول قنبلة للعالم الإسلامي.

وفي إدراك متأخر لحقيقة الأمور، لم يكن هذا الأمر في أي مكان أكثر دراماتيكية من المكان الذي توقف فيه بوتو في ليبيا حيث عانقه بحرارة الزعيم الثوري الجديد لليبيا الكولونيل معمر القذافي.

وقد تذكر ذلك خالد حسن حيث قال؛ «لقد كان الجو في غاية الجمال. وكان الوقت مساء عندما حطت بنا الطائرة في طرابلس ولم يكن باستطاعتنا أن نرى شيئاً غير الناس. فقد كان هناك عدد كبير من الباكستانيين الموجودين في تلك البلاد ومما لا شك فيه أنهم كانوا جميعاً قد تجمعوا هناك. كذلك كانت هناك جماعات من الليبيين. وكانت الجماهير تهتف محيية ومغنية، وكان القذافي هناك، وجاء إلى أرض المطار وعانق بوتو وأعتقد أنه قبّل خديه».

وقد استغرقت الزيارة ليلة ونهاراً فقط، ولكنها كانت بداية لصداقة شخصية حميمة بين الرجلين، تلك الصداقة التي سيكون لها أعظم النتائج على مستقبل العالم الإسلامي برمته.

فقد بدأت بإيماءة بسيطة. حيث طلب القذافي من بوتو البقاء في منزله، حيث كلفت زوجة القذافي نفسها عناء ارتداء البلوز الباكستاني التقليدي والبنطلون الكيسي (منتفخ على شكل كيس) أو ما يدعى في الباكستان «السروال والقميص» ولقد كان بوتو في غاية السرور والبهجة وسمح للقذافي أن يحس بذلك، وقد اتخذت الزيارة - والصداقة - بداية برّاقة مشرقة.

ومن الناحية الظاهرية الخارجية، فان الرجلين - بوتو والقذافي - لم يكن باستطاعتهما أن يبديا إختلافاً في وجهات نظرهما. فأحدهما كان رجلاً مثقفاً عالي الثقافة، مادي النزعة (ساخراً شكاكاً) رجلاً عالمياً جاد الذهن. أرستقراطياً إقطاعياً متعلماً في الغرب لديه المعجبون على نطاق واسع لإتساع أفق نظرته العالمية. بينما الآخر فقد كان رجل الصحراء، بدوياً وجندياً مستقيماً، وبالغ الإيمان في عدم ثقته بالأساليب الغربية، ولم يثن من عزيمته أو تعيقها الصورة المعطاة عنه بصورة متزايدة بأنه متعصب.

تلك على الأقل، هي الكيفية التي كنا نرى بها الرجلين في البداية. كما أن بعض من يعرفون رجلاً منهما أو آخر كانوا قد ذهبوا إلى حد أبعد من ذلك، فقد وجدوا أنه من غير المعقول أن باستطاعتنا حتى التساؤل حول الرجلين دفعة واحدة.

وكان اهتمام بوتو بالقذافي يرجع إلى سبب واحد فقط ـ الأموال. ففي عام ١٩٧٢م جاء بوتو إلى القذافي فقط من أجل الحصول على المال.

وعلى هذا فقد أخبرنا الدكتور أشراط العثماني، ذلك الرجل الذي كان بوتو قد أزاحه كرئيس لهيئة الطاقة الذرية الباكستانية نفس الشيء عندما قابلنا في مكتبه التابع لهيئة الأمم المتحدة حيث أسرَّ إلينا بلهجة لا تخلو من التظاهر بعدم الرغبة قائلاً: «لقد كان بوتو مصاباً بجنون العظمة، ولكن جنون العظمة لدى بوتو كان له حدود، بخلاف القذافي. الذي كانت أحلامه بلا حدود.

ومع هذا فانه في مكان ما بين كافة هذه الاختلافات، فان بوتو والقذافي مما لا شك فيه كانا يضربان على وتر مشترك، وهو الوتر الذي من المنتظر أن يلعب دوراً رئيسياً في صنع القنبلة النووية الإسلامية.

وقد تذكر خالد حسن ذلك عندما قال: «لقد سارا في الحقيقة في اتجاه واحد إلى مدى بعيد، حيث كان لدى بوتو جانب رومانسي جامح، وكان باستطاعته التفاهم مع القذافي».

فالبرغم من اختلافاتهما البالغة، فإنهما كليهما كانا قويين وزعيمين آسرين من صانعي المعجزات لدى الدول الإسلامية الجديدة، وكان كل منهما ينظر إلى نفسه، وإلى الآخر كاشتراكيين، وطنيين وثوريين، وكان بوتو لتوه قد تسلم زمام السلطة من دكتاتورية عسكرية مخزية، وكان في طريقه لتحرير الباكستان من تحالفها التاريخي مع الغرب. وكان القذافي قد طرد لتوه الوجود العسكري البريطاني والأمريكي من قواعدهما الليبية، وكان رأس الرمح في صراع دول الأوبيك المنتجة للزيت لفتح ثغرة في شركات الزيت الغربية، ربما كان أكثر تحول تاريخي وثوري في الثروة والقوة في عصرنا.

وفوق كل شيء، فقد كانت لدى الرجلين رؤية شخصية ووطنية نحو المصير. وهذا المصير بالنسبة للاثنين - سواء بالنسبة للقذافي البدائي أو بوتو الدنيوي والخبير بشؤون الحياة- فيشمل القنبلة النووية.

وكما أبلغ القذافي نفسه صحيفة النهار اللبنانية عندما قال «يقول الناس الآن إن لدى هذه الدولة خمسين طائرة وتلك الدولة خمسماية. ولكن سيأتي ذلك اليوم عندما سيقولون فيه بأنه لدى هذه الدولة ثلاث قنابل نووية وتلك الدولة لديها عشر. وعندما يحل ذلك اليوم، فإن ليبيا سوف لا تكون غائبة».

وسعي القذافي الدائب على نطاق عالمي، وراء الحصول على الأسلحة النووية، هو الآن أحد أكثر القصص المكررة إلى درجة الابتذال في الصحافة العالمية، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن بين كافة ما كتب في هذا الخصوص، فإن أكثر رواية قابلة للتصديق حتى الآن تجيء من رجل عرف القذافي وأحبه هو المحرر السابق للصحيفة شبه الرسمية المصرية «الأهرام» السيد محمد هيكل. فقد نشر القصة بصورة مطولة في كتابه «الطريق إلى رمضان» الذي نشر في عام ١٩٧٦م.

وكانت أول مرة التقى فيها هيكل بالقذافي في شهر سبتمبر عام ١٩٦٩م، فقط بعد ساعات من قيام ما عرف آنذاك بمجموعة الضباط الليبيين الشباب الأحرار بالإطاحة بنظام الملك ادريس السنوسي المتداعي، وكان الضباط قد اتصلوا ببطلهم منذ أمد طويل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكان عبد الناصر قد أرسل هيكل كمبعوث شخصي لمقابلتهم والاجتماع بهم. وقد رجع متعاطفاً ولكن ممتلئاً رعباً. حيث كان الضباط «في منتهى البراءة وفي منتهى النقاء الصارخ».

وبعد أسابيع قليلة، رد القذافي الزيارة، وبناء على ما ذكره هيكل، أن إحدى المسائل الأولى التي أثارها مع جمال عبد الناصر كانت حول الأسلحة النووية، وقد حث القذافي الذي كان مبهوتاً في الاجتماع بعينيه المفتوحتين المعجبتين بمعبود طفولته، قد حث الرئيس عبد الناصر على مشاركته في حرب شاملة لإزالة إسرائيل من الوجود. وبناء على ما ذكره هيكل الصديق الحميم وموضع سر وثقة الزعيم

المصري، فان عبد الناصر أجاب القذافي بأن الوضع العالمي سوف لا يسمح لهم بذلك، لا الاتحاد السوفييتي ولا الولايات المتحدة الامريكية ستسمحان بوجود وضع يقود إلى قيام حرب نووية.

وبحسب الرواية الي سردها هيكل فإن القذافي تساءل «هل لدى الإسرائيليين قنابل نووية».

وكان هذا في عام ١٩٦٨م فقط، ولكن عبد الناصر يعتقد أنه من المحتمل أن يكون لدى الإسرائيليين قنا ل نووية. عندها تساءل القذافي في جوابه لعبد الناصر «هل حصلنا نحن على القابل النووية»؟.

وكان جواب عبد الن صر، بالطبع، كلا، لم يحصل العرب على قنابل نووية. واعتقد عبد الناصر آنذاك أز هذا هو آخر المطاف. ولكن بعد مضي شهرين أو ثلاثة في أوائل عام ١٩٧٠م أرسل القذافي صديقه الحميم ونائبه عبد السلام جلود في زيارة مفاجئة لمصر. وطلب جلود أن تبقى الزيارة طي الكتمان وفسّر ذلك بأن مهمته هي مرة ثانية التشاو مع الرئيس عبد الناصر.

فسأله عبد الناصر: «عن أي شيء»؟.

وكان جواب جلّود في منتهى البساطة «إننا سنشتري قنبلة ذرية».

وكما أخبرنا هيكل كان يفهم جيداً أن الروس والأمريكيين سوف لا يكونون راغبين في بيعهم القنبلة، ولكن ماذا عن الصينيين؟ ربما كانوا راغبين في بيع ليبيا سلاحاً نووياً، ولكن عبد الناصر كانت تراوده شكوك، فإلى حد ما وصل إلى علمه، فإن القنابل الذرية لم تكن إطلاقاً لتباع.

وكما ذكر هيكل، ان جلّود قال: «أوه، إننا لا نريد قنبلة ذرية كبيرة، بل مجرد قنبلة تكتيكية، لقد اتصلنا بالصينيين وقالوا إنهم يريدون شخصاً يذهب إلى هناك ويقوم بزيارتهم وقالوا إنهم سيرحبون بنا، ولذلك فإنني في طريقي إليهم».

وبناء على ما ذكره هيكل، فإن الرحلة إلى الصين بقيت في طي الكتمان بصورة تامة، وسافر جلّود بصفة غير رسمية وبإسم مستعار بجواز سفر مصري،

وذهب عن طريق الباكستان والهند. وكان الصينيون لا يزالون يجهلون سبب قدومه، ولكن جلّود سرعان ما أبلغهم بما فيه الكفاية.

وقد قال مخاطباً الصينيين: «إن الصين فخر كافة الدول الآسيوية، لقد فعلتم الكثير لمساعدة الدول المتخلفة، وأثبتّم للعالم أنكم في مثل قوة الغرب، ولذلك فقد جئنا إليكم من ليبيا من أجل المساعدة. إننا لا نريد أن نكون عبئاً عليكم، كما نعرف أن هذه الأشياء باهظة التكاليف ـ إننا نريد شراء قنبلة ذرية.

لم يكن هيكل حاضراً في بكين، وربما حصل على القصة من جلّود أو بصورة غير مباشرة من عبد الناصر. وعلى هذا كان باستطاعته فقط أن ينقل ما أجاب به رئيس وزراء الصين شوان لاي «بما عرف عن الصينيين من إتقان المجاملة» حسب ما ذكر ذلك عبد الناصر من أن شوان لاي شرح بأن القنابل الذرية عموماً ليست للبيع. وأن أفضل ما يمكن للصين أن تفعله هو مساعدة الليبيين في أبحاثهم النووية الخاصة بهم. ولكن أي تطوير للأسلحة النووية يجب أن يقوم به الليبيون أنفسهم.

مما لا شك فيه أن جلّود غادر الصين خاوي الوفاض بادي الأنقاض. ولم يعد الصين ثانية إلا في أغسطس عام ١٩٧٠م عندما طلب من الصينيين طلباً آخر، وكان في هذه المرة طلباً بتقديم المزيد من التكنولوجيا العامة وتكنولوجيا القذائف.

وقد كشفت رواية محمد هيكل النقاب عن أولى محاولات القذافي للحصول على الأسلحة النووية، منذ أول يوم تسلم فيه السلطة، وكان هذا بالنسبة لهيكل البالغ الثقافة والكوني التفكير المتحرر من التعصبات القومية والمحلية، برهاناً على «براءة وسذاجة القذافي إزاء كيفية سير الأمور في عالمنا الحديث». ولكن، كما سيثبت ذلك الزمان، فإن القذافي «البرىء» إنما كان يدل على الطريق لأولئك الذين في العالم العربي كانت تعوزهم براءته. وقد بدا هذا الأمر واضحاً جلياً على إثر الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٧٣م، عندما كتب هيكل نفسه في صحيفة الأهرام بأن العالم العربي «في حاجة إلى «بناء أو استعارة أسلحة نووية كرادع ضد مخزن الأسلحة النووية الإسرائيلية».

ولكن الليبيين واصلوا سعيهم في سبيل الحصول على الأسلحة النووية، متجهين بعد ذلك نحو فرنسا وإلى صانعي الأسلحة والألكترونيات، شركة سي.اس.اف. فمن جانب الليبيين، ترأس المفاوضات رئيس هيئة الطاقة الذرية الليبية، وهو رجل من أصل توسي يدعى «الطريقي» وكانوا في هذه المرة يبحثون عن التكنولوجيا النووية بدلاً من الأسلحة النووية نفسها.

فالذي كان يريده الليبيون حوالي عشرين وحدة أليكترومغناطيسية لإنتاج اليورانيوم المشبع. وقد طلبت شركة تومبسون موافقة حكومية من هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، الـ(سي.إي.أيه) وأن لفرنسيين رفضوا طلب القذافي لأن طلبه يمثل «خطر انتشار الأسلحة النووية» فبوتو العالي الثقافة والبالغ التطور وفريق علمائه القديرين مسألة، وابن الصحراء ورغبته الجامحة في الحصول على قنبلة مسألة أخرى تماماً.

فالطلب الليبي كان لافتاً للنظر ويدعو إلى الاهتمام بصورة خاصة لأن التكنولوجيا التي يريدونها- الاشباع الاليكترومغناطسي - أقرب إلى البدائية والبساطة، فقد كان الامريكيون قد استخدموه في مشروع منهاتن أثناء الحرب العالمية الثانية، وسرعان ما نبذوه وتركوه، ولذلك حتى ولو وافق الفرنسيون على البيع، فإن الليبيين سيكون أمامهم وقت طويل وشاق حتى يتمكنوا من الحصول فعلاً على أن يورانيوم فئة القنبلة النووية والسبب الذي دعا الليبيين إلى اتخاذ هذه الطريق ليس واضحاً. ولكن قد يوحى بأنهم ما زالوا أبرياء بسطاء بدائيين، وليس فقط فيما يتعلق بكيفية شراء التكنولوجيا النووية من الفرنسيين بل أيضاً فيما يتعلق بما سيشترونه.

ومع هذا فلقد استمر الليبيون في محاولاتهم بشراء مختلف أنواع التكنولوجيا النووية والخبرات، ووجِهوا بالرفض بصورة مماثلة من قبل سلسلة طويلة من المزودين لهذه الأشياء- كندا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، والولايات المتحدة، ومرة ثانية فرنسا. وفي عام ١٩٧٨م قام جلود الذي كان يجوب العالم، بمفاتحة حتى الهنود في نيودلهي مقدِماً دفع الأموال نقداً والأسعار المخفضة للزيت في سبيل الوصول إلى تكنولوجيتهم النووية. وقد رفض الهنود ذلك العرض أيضاً، ورد الليبيون على ذلك بقطع شحنات الزيت الخام.

ولكن القصص استمرت في التوارد، ومع هذا فإن كل ما في الأمر حقيقة وخيال، فقد استطاع الليبيون أنفسهم حتى الآن الحصول فقط على مفاعل أبحاث لا ضرر فيه صغير نسبياً مع المختبرات التابعة له، والذي حصلوا عليه من الإتحاد السوفييتي. ولما كان لدى الروس سياسة عامة فقد أصرّوا على أن أية مواد وقود تم استخدامها ينبغي إعادتها إلى الاتحاد السوفييتي. وأن يقوم الليبيون بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتي بموجبها يتعهدون ألا يسعوا للحصول على أسلحة نووية. وقد وقعت ليبيا المعاهدة عام ١٩٧٥م، ولكنها لم تصادق عليها إلا في عام ١٩٨١م، وكان التوقيع إشارة إلى فشل القذافي في شراء التكنولوجيا النووية في العلن، وحتى من السوق السوداء.

ومما رواه محمد هيكل وآخرون غيره، فقد كان من الواضح بما فيه الكفاية أنه بالرغم من أن القذافي كان يريد الحصول على القنبلة النووية، فإنه لم يستطع أن يكون في أية محاولة قريباً من الوصول إلى هذا الهدف. إلا في حالة واحدة، وقد جاءت من صداقته التي كانت قد بدأت في أوائل عام ١٩٧٢م مع رئيس وزراء الباكستان ذو الفقار علي بوتو. ففي السنوات التي تلت زيارة بوتو لليبيا، بدأ القذافي عقد اتفاقية مع البرنامج النووي الباكستاني. الذي سيجعل الليبيين على الأقل لمرة واحدة، واحدة من أكبر الدول التي تدعم البرنامج مالياً.

وهكذا، فإنه منذ بداية تحقيقنا، فإن هذه العلاقة الليبية كانت دائماً إحدى التحديات الكبرى التي كانت تواجهنا. فقد أزعجت الشائعات المتعلقة بها الاستخبارات الغربية زمناً طويلاً. وكانت إشارات عرضية إليها تظهر أحياناً في الصحف والمجلات، وغالباً ما كانت نتيجة دعاية رسمية موحى بها من قبل واحد أو آخر من أعداء ليبيا العديدين. ولكن في بداية عام ١٩٨٠م، لم يجد أحد أية بينة ملموسة لدعم إدعاءات تورط الليبيين ببرنامج الباكستان النووي، وبعض الأشخاص الأكثر مسؤولية- بما فيهم رئس هيئة منع انتشار الأسلحة النووية في عهد رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر، وهو الدكتور جوزيف اس ني الأصغر- الذي

أخبرنا بأنهم يميلون إلى الشك فيما إذا كانت للقذافي أية علاقة فيما أصبح يطلق عليها في ذلك الوقت القنبلة النووية الإسلامية.

وقد قمنا على مدى أشهر عديدة في البحث والتقصي، متتبعين الآثار القديمة نفسها عبر متاهة من الإشاعات والتلميحات، وما تسقطه الدعايات، متحدثين مع عشرات من المسؤولين الباكستانيين المطلعين، والذين أخبرنا عدة أشخاص منهم بأنه مما لاشك فيه أن الليبيين كانوا يدفعون. ومع ذلك فلم يكن باستطاعة أحد منهم أن يثبت إدعاءاتهم بصورة ملموسة. وبدت كلها عبارة عن ثرثرة ولم يكن لدى أحد منهم أي شيء مباشر ومن المصدر الأول. وقد كنا على وشك فقد الأمل، وعندما اقترح علينا شخص على نحو غير متوقع أن نقوم بالتحدث إلى زميل سابق له، قال إنه يعرف شيئاً أو شيئين. وكان الرجل يعيش في مكانٍ ناءٍ من العالم، وبعد فحص جداول الطيران، وما توفر لدينا من أموال قررنا استثمارها في تذكرة طائرة وقمنا بالإتصال به ومقابلته. وقد عثرا عليه، ووضعنا الترتيبات للاجتماع به في النسخة المحلية طبق الأصل لفندق «إنتربلاستيك» ذلك النوع من الفنادق الذي يمكن أن يكون في واشنطن أو باريس، أو كراتشي، ولا نستطيع الآن إعطاء التفاصيل لأسباب ستصبح واضحة فيما بعد.

من النادر جداً أنه سبق لنا أن رأينا شخصاً على هذه الدرجة من الخوف. سألناه، ظانين أنه كان سيفضل أن نتحدث معه في مكان عام قائلين «هل سنجلس في البار؟».

فقال «لا، دعونا نذهب في مكان خاص، وربما من الأفضل أن يكون غرفتكم».

وكان يجتمع بنا فقط بناءً على ثقته بصديقنا المشترك. وقد أخبرنا بذلك. ولكن الصديق كان يعرف جزءاً صغيراً من القصة. وعلى هذا فقد أبلغنا بأنه لا يمكنهم بصورة من الصور استخدام اسمه أو التنويه بمن هو أو لمن ينتمي.

عندئذ قال: «إن زعماء بلادي يمكن أن يكونوا قاسيين. إذ أن لديهم الوسائل التي تمكنهم من العثور عليكم ومعاقبتكم، اذا أرادوا ذلك». من الواضح أنه كان في

منتهى العصبية، ومع ذلك كان في حاجة إلى أن يتحدث ـ في حاجة إلى التنفيس عما كان يثقل صدره ومنطوياً عليه في داخل نفسه سنين عديدة. وقال، إنه لم يبلغ أحداً بالقصة إطلاقاً، وحتى صديقنا المشترك. حيث كان يعيش كابوسه وحيداً ممزقاً بصمت بين إحساسه بالذنب لتورطه فيما مضى فيما يراه الآن لبّ الشر ومحوره.

وعندما بدأنا نسأله عن البرنامج النووي الباكستاني، والعلاقة الليبية المحتملة، أجاب في أول الأمر بصورة غامضة وعلى مضض محاولاً تجنب الكثير جداً من التحديدات التي تجرّمه، مع أنه كان تواقاً إلى البوح بالقصة بحذافيرها، ثم استدار إلينا ونظر مباشرة في أعيننا.

وقال: «كم من المذهل قلة ما تعرفون، كلكم معشر الصحفيين. إنكم لا تعرفون شيئاً».

ضغطنا عليه لأن يكون أكثر تحديداً وسألناه ما الذي يجب أن نعرفه بالضبط؟.

عندها تساءل بلهجة لا تخلو من مسحة من العجرفة والغطرسة. «تعنون أنكم ستقولون بأن كل وكالات الاستخبارات هذه وكل هؤلاء الصحفيين، الذين كانوا يتتبعون برنامجنا على مدى سنين وكذلك أنتم لا تعرفون إلا القليل والقليل جداً، فقط مجرد الخطوط العريضة؟».

وتابع يقول: «ولذلك لماذا لم تتحدثوا مع أي من تلك الوكالات الاستخبارية الغربية؟ إن لديكم شيئاً تبلغونهم بها. وسيرحبون بكم بأذرع مفتوحة وسيستقبلونكم بالأحضان».

ثم قال: «إنني أريد الآن أن أستمر في حياتي الخاصة فقط. إنني لست مهتماً بوكالات الاستخبارات».

ولقد استمرت المقابلة ساعتين أُخريين، مع المزيد من التساؤلات التي بقيت معلقة إلى أن بدأت الإجابات في الإنهمار. أما بالنسبة لنا، فإن الذروة جاءت عندما دفعناه لإخبارنا عن العلاقة الليبية.

وقد أجاب الآن، والرطوبة تعلو جبهته «مما لاشك فيه أن الليبيين كانت لهم علاقة».

فسألناه «كيف تعرف، ذلك؟».

فقال: وأخبرنا قائلاً «إنني أعرف».

وروى هذا الباكستاني - الذي سندعوه من الآن فصاعداً المستر كي - لنا قصة بسيطة. قصة جاءت مباشرة من معرفته الخاصة. ولما كنا قد تأكدنا من صدقه ومدى الاعتماد على ما يذكره، كما كنا قد أكدنا الأجزاء الرئيسية عن طريق ما أبلغتنا به مصادر أخرى. فقد قمنا عن عمد بإخفاء بعض أجزاء القصة التي قد تكشف عن هويته.

فكما كشف لنا المستر كي - فإن الليبيين والباكستانيين كانوا قد عقدوا سلسلة من الاجتماعات على إثر رحلة المستر بوتو إلى ليبيا، وقد عقدت معظم الإجتماعات في عام ١٩٧٣م. وكانت تعقد في باريس. حيث اشترك فيها ممثلون رسميون من الحكومتين، وأشخاص من دول الخليج ومن المحتمل إيران كذلك. وكان هدف الإجتماعات عمل التفاصيل - التكنيكية والمالية- الخاصة بالاستمرار في التعاون النووي.

ولم يحدث اختيار باريس كمكان للاجتماع بالصدفة، ولكن إنها الأنسب والأكثر ملاءمة. فقد كان الفرنسيون مشغولين بصورة شديدة في محاولة بيع ما قيمته بلايين الفرنكات من الطائرات الحربية والدبابات، وطائرات الهليوكوبتر واي شيء آخر قد يأسر بريقه أعين الزعماء الإسلاميين وغيرهم من زعماء العالم الثالث. حيث كانت سمعة مقاتلات الجيت الميراج قد انتشرت بصورة تدعو إلى السخرية والتهكم، بسبب الإستخدام الإسرائيلي المحير المربك لهذه الطائرات ضد العرب في حرب الستة أيام عام ١٩٦٧م، كما جعلت من الفرنسيين منافسين للأمريكيين. وكان الفرنسيون يركزون بصورة متحمسة على كل طيارة ميج روسية كانت قد أسقطتها طائرات الميراج الاسرائيلية.

وعلى هذا فقد كانت الوفود العسكرية من كل من ليبيا والباكستان قد جعلت من فرنسا مكان التوقف المنتظم لها من أجل التزود بالحليب. وكان عبد السلام جلود الجوّاب الليبي العالمي، الذي رُفِع إلى مرتبة رئيس للوزراء في عام ١٩٧٢م، يقوم بسلسلة من الرحلات السريعة جداً من طرابلس إلى باريس في محاولات متواصلة لتأمين التجهيزات العسكرية الفرنسية. وكان سلاح الجو الليبي قد تعاقد على شراء عشرات من المقاتلات الميراج وكانت الاستعدادات جارية لزيارة رسمية يقوم بها العقيد القذافي في وقت مبكر من عام ١٩٧٤م.

كذلك كان بوتو مشغولاً في مشتروات فرنسية مماثلة، فقد كان يريد أن يخلص الباكستان من أية بقايا الاعتماد على البريطانيين، كما كان مصمماً على ألا يكون معتمداً بصورة كلية على الأمريكيين كمصدر للمعدات العسكرية. وقد قام برحلة واحدة إلى باريس في ٢٥ يوليو عام ١٩٧٣م، حيث استقبله الرئيس جورج بومبيدو في قصر الايليزيه. ومنذ ذلك الوقت أصبح للعسكرية الباكستانية بعثتهم الشرائية «بلوفلاش» في باريس وأصبحوا يقومون بتجميع طائرات الميراج في سلاحهم الجوي ذي المهارات العالية.

كل هذه الجيئات والروحات جعلت باريس مكان الاجتماعات الواضح الجلي، وتحت سمع وبصر مصلحة الاستخبارات الفرنسية التي يعتقد أنها من الطراز الأول، سواء منها مصلحة «دايركتشان دي لا سار فيللانس دوتير يثوبر (دي.إس.تي)، كان الليبيون والباكستانيون الآتون الغادون يعقدون أول اجتماعاتهم النووية.

وكانت الاجتماعات في غاية السرية. وقد أبقى على معظم الدبلوماسيين في السفارتين الليبية والباكستانية، عن قصد في الظلام، وكان معظم الضباط العسكريين في بعثات لعقد صفقات الشراء. وفي كل هذه الاجتماعات أقل من عشرة من الباكستانيين كانوا يعرفون أين تعقد هذه الاجتماعات.

فقد كان الممثلون الباكستانيون يعملون تحت أوامر مباشرة من بوتو ومن منير أحمد خان، الذي حل محل الدكتور العثماني كرئيس لهيئة الطاقة الذرية

الباكستانية، وقد قام السفير لدى فرنسا، يعقوب علي خان، أحد الدبلوماسيين الباكستانيين القياديين والذي أصبح فيما بعد سفيراً لبلاده في موسكو، بدور رئيسي في هذه الاجتماعات، كما فعل ذلك خلفه في باريس محمود شقفات.

وقد شرح المستر كي، بأن هذه الاجتماعات كانت بصفة رئيسية لتضع شروط المساعدة المالية الليبية. ولكنها أظهرت أيضاً ما الذي سيحصل عليه الليبيون في مقابل ذلك. وبناء على ما ذكره المستر كي، فإن القذافي كان يريد ويتوقع «حرية الوصول التامة» إلى لتكنولوجيا النووية التي كانت ليبيا ستساعد باكستان على شرائها.

وقد ذكر المستر كي مطالب محددة بأن يقوم الباكستانيون بتدريب علماء ليبيين على تشغيل «الحجيرت الساخنة» التي ستتيح لهم تطوير وقود المفاعلات المستعمل من أجل استخلاص البلوتونيوم لصناعة أسلحة نووية خاصة بهم. كذلك كان القذافي يريد المساعدة في النيوترونات ومعالجة الفضلات النووية.

وكان الليبيون، بالإضافة إلى هذه الطلبات المحددة، يتوقعون «حرية الوصول التامة» و«القدرة الكاملة». وبناء على ما ذكره المستر كي فإن هذا الأمر سيكون مصدر احتكاك دائم، كما أصبح القذافي يعتقد ـ ويصدق ـ كما ثبت ذلك فيما بعد بحيث أن الباكستانيين كانوا يخدعونه ويردون له أقل مما يستحق وأنهم لا يعطونه ما وعدوه به. وهناك عدة دول قدّمت أموالاً.

عندها سألنا المستر كي: «وهكذا كم دفع من الأموال»؟.

فأخبرنا أن «المبالغ كانت تتأرجح فوق ما يزيد على (٥٠٠) مليون دولار. دون توقعات الباكستانيين. ولكن المستر كي سرعان ما أضاف يقول: «لكن لا شيء مثل هذا المبلغ لازماً فعلاً أو تم تسليمه فعلاً.

تلك هي العلاقة الليبية، أو بصورة أكثر دقة العلاقة العربية كما كانت تبدو من الجانب الباكستاني، فهل استطعنا الحصول على تأكيد لذلك من الجانب الليبي؟.

لقد كان أفضل أمل متوافر لدينا في العدد المتزايد لرفاق القذافي الثوريين الأُوَل الذين انتقلوا الآن إلى معارضيه. وخاصة اثنين منهم، اللذان بدا من المحتمل أنهما كانا قد لعبا دوراً مع الباكستانيين أو على الأقل لديهم معرفة عما كان يحدث.

أحدهما كان عمر المحيشي، وهو عضو سابق في مجلس القيادة الثورية للقذافي، والذي أصبح وزيراً للعلم والتكنولوجيا في نوفمبر عام ١٩٧٤م، وكان المحيشي قد لعب دوراً كبيراً في المفاوضات النووية مع الاتحاد السوفييتي ولابد أن تكون له علاقة مع الباكستانيين كذلك، ومنذ ذلك الوقت كان يحاول كسب التأييد لحركة المعارضة في مصر وتونس.

أما الثاني فكان عبد المنعم الهوني، رئيساً سابقاً للاستخبارات، ووزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية، وقد اكتشفنا من أشخاص مقربين إليه، ربما هو الآن في مصر.

ومع هذا فقد استطعنا ترتيب اتصال بزمرة الهوني في القاهرة والحصول على تصريح غير قابل للنشر من أكبر الشخصيات وأهمها في المعارضة الليبية، وقد أكد ما كنا قد عرفناه من المستر كي ـ بأن الليبيين قد اجتمعوا بالباكستانيين ووافقوا على توفير الأموال للبرنامج النووي الباكستاني. ولكنه نفى أن يكون لأيٍ من زعماء المعارضة الحاليين ـ المحيشي أو الهوني ـ أي دور في ذلك.

وقد أخبرنا «أن القذافي قذف أموالاً طائلة لمساعدة الباكستانيين ولكن الشعب الليبي لم يعرف أي شيء إطلاقاً عن هذا التمويل، حتى ولا مجلس وزراء القذافي ووزراء حكومته لديهم علم بذلك، وإنني على يقين أن الأمر لم يتم عن طريق مجلس وزرائه.

كما وجه انتقاداً قاسياً للميجر جلود الذي بقي على صلة وثيقة بالقذافي وواصل لعب دور في معظم، إذا لم يكن كل القرارات الهامة الكبرى.

وقد وضعت اجتماعات باريس الأساس لما سيصبح واحداً من أهم التبادلات النووية في عام ١٩٧٠م ـ أي تبادل الأموال الليبية والدول العربية الأخرى في مقابل

الخبرة الباكستانية، ولكن لم يكن ذلك حتى السنة التالية، في فبراير عام ١٩٧٤م، حيث قام الزعيمان الباكستاني والليبي بمصافحة بعضهما في الاتفاقية النهائية.

ولقد كان للتوقيت أهميته الكبرى، فقط قبل أشهر قليلة، كانت الجيوش العربية قد أبدت قوة جديدة في حرب اكتوبر مع إسرائيل، كما فعل منتجو الزيت العرب نفس الشيء بقطعهم الزيت عن الدول الأوروبية، وهو الاستخدام الحقيقي الأول لما يدعى سلاح النفط، فعائدات زيت دول الأوبيك. بزعامة القذافي، كانت تحلّق عالياً إلى ما وراء أية توقعات سابقة. وفي هذا الجو البهيج النشوان، تجمع زعماء سبع وثلاثين دولة إسلامية مع بعضهم لعقد اجتماع قمة في باكستان، في العاصمة المغولية العريقة لاهور، وكان هدفهم المعلن. إيجاد طرق جديدة لمحاربة ما رأوا فيه كاحتلال إسرائيلي مستمر للضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس المقدسة.

ولقد أخبر الزعيم الباكستاني زملاءه الحكام والملوك والأمراء قائلاً: «إن إسرائيل قد نمت وترعرعت على التعاطف الغربي، وربَّت نفسها وغذتها على العنف والتوسع عن طريق العدوان». وأعلن قائلاً: «وسيكون هذا الأمر حداً فاصلاً في التاريخ. فالعالم العربي والعالم الإسلامي والعالم الثالث قد أصبحوا للمرة الأولى في مركز يمكنهم من تمويل تطورهم الاقتصادي الخاص بهم. وكل ما هو مطلوب هو جمع وربط أولئك الذين يحظون بهذه الثروات النفطية الجديدة مع أولئك الذين لا يوجد لديهم تلك الثروات.

وأضاف معلناً: «إننا اليوم ننطلق مما يقارب الخمسة قرون من الإنحطاط. لقد آن الأوان لنترجم مشاعر الوحدة الإسلامية إلى إجراءات ملموسة من التعاون والمصلحة المشتركة.

وفي سياق مؤتمر القمة الإسلامي، سمى بوتو ملعب كرة القدم الحديث الطراز على إسم الزعيم الليبي. كما أخذ القذافي في جولة إلى أبرز معالم التطور الباكستاني بما في ذلك صناعة الأسلحة في «واه» والقاعدة الجوية الأرضية في «سومنياني» كما عرض على القذافي الطلعات الجوية التي يمكن لطائرات سلاح

الجو الباكستاني أن تقوم بها- مثل طائرات الميراج الفرنسية والميج الصينية، بل حتى الأمريكية العتيقة إف ـ ٨٦ . وكان القذافي في كل مكان يذهب إليه بطل الساعة.

وقد أخبرنا رجل عسكري باكستاني سابق يعيش الآن في الولايات المتحدة الأمريكية، هو الجنرال أيه.دي. دجالاني عن التوقعات التي كانت منتظرة في ذلك الوقت ومن ناحية الأفضلية وقد كان دجالاني في ذلك الوقت تحت الاحتجاز الإداري، حيث وضع هناك بناء على أوامر بوتو. حيث كان رئيس الوزراء الباكستاني قلقاً ومنزعجاً فيما يتعلق بإمكانيات الإنشقاق والثورة في قواته المسلحة، وخاصة من ناحية البلوخيين من أمثال الجنرال دجالاني الذي كان زملاؤه يحتجون إزاء نقص قوتهم ونفوذهم في النظام الباكستاني.

وكان دجالاني قد وجد أن حرسه لا يشاركونه معارضته الشخصية لبوتو. وليس ذلك فقط، بل كانوا في منتهى النشوة والابتهاج والانجذاب نحو أصدقاء بوتو الإسلاميين الجديدين، من أمثال القذافي، الذي كانوا يعتقدون بأنه سيهب لنجدة بلادهم التي عمها الفقر والحصار من كل جانب.

وعلى هذا فقد أخبرنا الجنرال دجالاني، أن «إخوانه الذين كانوا يحرسونه، كانوا يقولون لقد جاء القذافي، وإنه هو الذي سينقذ باكستان».

وكانت البلاد قد ضربها الزلزال، وكانت في منتهى الإجهاد والتوتر، وقد جلبت لهم زيارة القذافي أملاً جديداً. وكما وصف ذلك دجالاني، فقد كانت هناك إشاعة قوية بل يقين منتشر بين ملايين الفقراء والباكستانيين البسطاء ان البترول المتدفق من آبار الزيت الليبية سرعان ما سيكون في خدمة الباكستان. فليبيا ستعطي بلا حدود من أجل إنقاذ أختها الدولة الإسلامية. إن الأموال الليبية ستنصب في باكستان. وعما قريب جداً سيكون لدى كل باكستاني، إذا لم يكن فرخة واحدة في كل قدر، فعلى الأقل بعض الأرز في كل صحن.

ولقد قدم القذافي بعض الأموال لفقراء الباكستان، ولكن بوتو كان يريد أكثر من الفراخ والأرز، فلقد كان طموحه الحصول على الطاقة النووية، وبالنسبة له، كما هو الأمر بالنسبة للقذافي، فإن ذروة ما كان يشغلهما بصورة عامة، رحلة يقودهم

فيها شخص معين إلى المفاعل النووي الكندي الجديد الذي بُني في كراتشي، ولم يكن دليلهم في هذه الرحلة أي شخص آخر غير منير خان «الرئيس الجديد لهيئة الطاقة الذرية الباكستانية والرجل الذي عهد إليه بإنتاج القنبلة الإسلامية.

وكانت الرحلة إلى مفاعل كراتشي الوجه الشائع العلني للمصلحة المشتركة والاهتمام المشترك بالتطور النووي. إلا أنه كان هناك جانب سري أيضاً. حيث أنه في أثناء الأسبوع الذي عقد فيه اجتماع القمة الإسلامي في لاهور كان القذافي في النهاية قد تعهد بتمويل صنع القنبلة النووية.

وأحد مصادر هذه الحقيقة هو أحد موظفي بوتو السابقين، الذي ظهر في فيلم مسجل في هيئة الإذاعة البريطانية إلى الكاميرا وكان صوته يتغير بصورة إلكترونية. وكان الرجل قد مات منذ ذلك الوقت على إثر مرض عضال دام طويلاً. وبالإمكان الآن كشف النقاب عن هويته الحقيقة. إنه الصحفي الباكستاني ـ كان أحد الدبلوماسيين يوماً، والمدير السابق الأوروبي لشركة الخطوط الجوية الدولية الباكستانية المستر محمد بيج.

وقد أخبرنا بيج قائلاً «إن المستر بوتو أخبرني بأنه في أثناء القمة الإسلامية في لاهور أجرى عدة مناقشات مع العقيد القذافي حول صناعة القنبلة الذرية من قبل الباكستان. وكان قد وعد المستر بوتو بأنه سيوفر الأموال اللازمة لذلك مهما بلغت قيمتها. وفي مقابل ذلك، طلب من بوتو فيما إذا كان باستطاعة ليبيا الحصول على القنبلة الأولى».

وكان بوتو قد أخبر بيج بخصوص هذا الطلب في وقت ما من عام ١٩٧٥م، عندما طلب من الصحفي تسلم الوظيفة في خطوط الطيران في أوروبا. وفي هذا المركز عمل بيج كوسيط للإسراع في نقل المعلومات والرسائل إلخ... إلى بوتو غير التقليدي وغير مستقيم الرأي، وكان في مركز فريد من نوعه ليعرف ماذا حدث حول العرض المالي الذي قدمه القذافي.

وبحسب ما ذكره بيج، فقد طلب من الخطوط الجوية الدولية الباكستانية توفير احتياطات أمنية خاصة لرحلتين جويتين على الأقل من طرابلس في ديسمبر

١٩٧٥م والثانية في صيف عام ١٩٧٦م. وقد عرف بيج بالرحلتين الجويتين لأنه كان على الخطوط الجوية وضع ترتيبات خاصة مع إيطاليا لحماية الطائرات أثناء توقفها للتزود بالوقود في روما. كما أخبر ملاحو الطائرات بأنهم سيحملون شخصية هامة، ربما معمر القذافي نفسه.

وفي الحقيقة فإن هذه الشخصية الهامة كان مبعوثاً خاصاً مرسلاً من العقيد معمر القذافي. وتبعاً لما ذكره بيج، فقد كان يحمل هدية غير عادية وغير معتادة إطلاقاً إلى بوتو. «حيث كان هذا الساعي يحمل حقائب مليئة بالدولارات الأمريكية». كما ذكر لنا المستر بيج في سلسلة من المقابلات قبل وفاته بوقت قصير» إنه كان يحمل (١٠٠) مئة مليون دولار في كل رحلة جوية، كما أخبرنا بأن الأموال كانت للبرنامج النووي».

«لماذا كان القذافي يكلف نفسه عناء إرسال الأموال بهذه الطريقة؟» ويبدو أنه كان هنا جواب واحد واضح. وهو أن تسلم الأموال على شكل عملة نقدية تدفع نقداً، فإن المبالغ لن تظهر إطلاقاً في الحسابات الرسمية الباكستانية، والتي تفحص وتدقق بصورة دقيقة من قبل كل الدول الغربية العديدة التي أثقلت الباكستان بديونها ويمكن دراستها والإطلاع عليها من قبل صحفيين تواقين إلى ذلك من أمثالنا. كما أنه بهذه الطريقة سوف لا يكون هناك إحصاءات رسمية، ولا أسئلة مزعجة كما يمكن لبوتو أن يستخدم النفوّذ كيفما شاء.

ولم يكن القذافي، بالرغم من كل حماسه، الزعيم الإسلامي الوحيد الذي قدم الأموال الطائلة للبرنامج النووي الباكستاني.

كذلك قام الشاه بدفع مبالغ مماثلة في السنة التالية، وربما كانت أكبر مساهمة إسلامية منفردة لباكستان المستر بوتو، وكان الشاه في غاية القلق والانزعاج من ناحية أن الغليان والجَيَشان الآخذ في الفوران بين القبائل البلوخية في الباكستان قد يفيض على الحدود إلى البلوخيين الإيرانيين، ولذلك فإن كثيراً من الأموال التي كان يعطيها للباكستان كانت موجهة ومعلّمة لمساعدة بوتو على كبت الثورة البلوخية.

فإذا ما جمعنا كافة المساهمات الإسلامية، فإن الرقم يصل إلى عدة بلايين من الدولارات، ولا يوجد هناك دليل أو سبيل يشير إلى أن بالإمكان للبرنامج النووي أن يصرف بأية طريقة من الطرق ما يقارب هذه المبالغ. وحتى لو كان الأمر كذلك فإن الأرقام تشير إلى ن مهارة وبراعة بوتو التي لا تصدق في جمع الأموال الإسلامية على الأقل، بصورة جزئية برفع شعار الوعد بتقديم قنبلة نووية إسلامية.

هل كان بوتو سيرد هذه الأموال عن طريق إعطاء القذافي أو الدول الإسلامية الأخرى القنبلة؟ يمكن أن يكون الجواب مجرد تكهن فقط. فقد تمت الإطاحة بذو الفقار علي بوتو وتم شنقه قبل أن يتم إنتاج قنبلته، موفراً على نفسه اتخاذ القرار بنفسه. ولكن كما علمنا من رواية المستر كي بشأن المفاوضات الأصلية في باريس، فقد كان لدى لليبيين قلقهم بهذا الشأن منذ البداية. كما إنه يبدو سليماً القول بأن أي شخص داهية مثل بوتو كان قد تمسك بشدة بورقته النووية الرابحة بقدر استطاعته حتى ولو كان القذافي يطالب بالقنبلة الأولى.

ولقد كان المستر بوتو سياسياً بارعاً داهية لم يلزم نفسه إطلاقاً بذلك». هذا ما أكده لنا بيج ومضى يقول «ولكنني كنت على تمام اليقين بأن القنبلة الأولى ستبقى دائماً لدى الباكستان».

وقد أصر خالد حسن على: «أنه سوف لا يفعل ذلك إطلاقاً. بل إنه سيستعملها لمصالح دبلوماسية وسياسية وميزة له إزاء العرب بل حتى بالنسبة للدول الغربية. ولكنه لن يعرضها إصلاقاً في المزاد العلني، أعني أنه ليس المستر بوتو الذي يفعل ذلك لأنه ليس من ذلك الطراز من الأشخاص».

وتماماً كما كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أخبر الميجر جلود في زيارته الخاطفة، قبل الرحلة الليبية إلى الصين، بأن الدول عامة لا تبيع القنابل النووية. أو على الأقل إذا لم يكونوا قادرين على صنعها.

أما بالنسبة لبوتو والآن بالنسبة لخلفائه في السلطة. فإن المشكلة هي أن دولة في فقر مدقع مثل الباكستان قد لا تكون قادرة على صنعها. كما هي الحال في عهد بوتو فالبلاد ما زالت بصورة مطلقة معتمدة على أعمال الإحسان والصدقات

من جيرانها المسلمين وكذلك على التحويلات التي يرسلها الباكستانيون الذي يعملون في تلك الدول، وحيث أن حفنة من هؤلاء المحسنين المسلمين يتجمعون ويطالبون بالحصول على «القدرة النووية كاملة» فما الذي يمكن لباكستان الفقيرة أن تفعله؟ ففي الشرق وفي الغرب المثل يقول الذي يدفع عن البوق يبوق. أو الذي يدفع يطلب النغم الذي يريده.



«العلاقة الفرنسية»

(إذا أردت أن تكون شخصاً له كيانه في هذا العالم ينبغي أن يكون لديك قنبلة)

بيرتراند جـول شـميت . هيئة الطاقة الذرية الفرنسية . يناير عام ١٩٨١

لنفرض إنك أنشأت مصنع فولاذ، فهل يمكن إطلاقاً أن تكون على يقين من أن أحداً لن يستخدم هذا الفولاذ لصنع المدافع؟ لقد كان المقصود من هذا المصنع تطوير وقود مشعشع (معالج بالأشعة) ثم أتيت فقلت «آه، ربما يكون باستطاعتهم صنع قنبلة ذرية».

إف إكس بوبننسينت . رئيس الشرف لمؤسسة «إس.جي.إن» (فرنسا) . مايو ١٩٨١

كان علي بوتو قد عثر على مموليه في العالم العربي، ومنذ ذلك «المهرجان» الذي عقد في تلك الخيمة (الشادر) في مولتان، كان لديه ذلك الالتزام إزاء ذلك الكادر الباكستاني التقليدي القوي المتمثل في العلماء والمهندسين من ذوي المهارات العالية. ولكن هؤلاء كانوا عبارة عن أسنان صغيرة في الآلة. «فبوتو من أجل أن يبني قنبلة إسلامية كان لا يزال في حاجة إلى عناصر كبرى في التكنولوجيا النووية والمواد».

ويمكن لهذه الأشياء أن تأتي من الغرب فقط. وكان الكنديون قد سبق لهم وأن باعوا باكستان مفاعل يورانيوم طبيعي. وهو محطة الطاقة النووية في كراتشي الذي كان قد قام بزيارته معمر القذافي أثناء أسبوع انعقاد القمة الإسلامية في لاهور

في شهر فبراير عام ١٩٧٤م وكان المفاعل ينتج طاقة كهربائية تبلغ حوالي ١٣٧ مليون واط لشبكة الطاقة الكهربائية المحلية، وكان قد طلب إرجاعه في أواسط عام ١٩٦٠م، عندما كان بوتو لا يزال وزيراً في مجلس الوزراء الفيلدمارشال أيوب خان. وكان ذلك في وقت كان فيه الكنديون يكافحون بقوة من أجل الفوز بالحصول على «لمبيات تصدير أجهزة نووية، وكانت هيئة الكهرباء العامة الكندية قد قامت بتزويد محطة طاقة كهربائية جاهزة مع تمويل سخي من الحكومة الكندية.

والمفاعل نفسه «الكاندو» بموجب كافة المواصفات المقبولة والمعترف بها هو مفاعل نووي مدني المقاسات والمعايير ويعتبر عموماً آمناً من المفاعلات الأمريكية التي تعمل بالماء الخفيف، كما أنه من نواح كثيرة أسهل تشغيلاً، كما يتمتع هذا المفاعل بثلاث ميزات جذابة مما جعله مغرياً لأية دولة تحاول إنتاج أسلحة نووية خلسة وسراً. فهو يستخدم وقوداً مصنوعاً من اليورانيوم الطبيعي الذي من السهل الحصول عليه. بدون الحاجة إلى المواد المشبعة الباهظة التكاليف، أو أي اعتماد على الموردين الخارجيين والمحتمل أن يكونوا من ذوي العقليات المعارضة لانتشار الأسلحة النووية لوقود اليورانيوم المشبع. فبالإمكان إعادة تزويده بالوقود بصورة متواصلة بدون الحاجة إلى الإغلاق المؤقت للمفاعل. الأمر الذي يجعل من الأصعب على المراقبين الخارجيين معرفة كم من الوقود قد تم إحراقه أو كم استغرق من الوقت. كما أنه ينتج بواسطة استخدام لوقود المستعمل أوالوقود المشعشع كميات كبيرة من عنصر البلوتونيوم المصنوع حديثاً. الذي هو غالباً ما يكون أكثر المتفجرات النووية استعمالاً. وأكثر الأساليب المحتملة أن تتخذها أية دولة جديدة لبناء قنبلتها النووية.

وكما أبلغنا به المسؤول الباكستاني السابق المستر كي، فإن خطة بوتو كانت مبنية على استعمال البلوتونيوم من المفاعل الكندي «كاندو» لصناعة أولى قنابله الذرية، وهذه هي التقنية التي كانت الباكستان قد ناقشتها مع الليبيين - وكذلك مع دول الخليج - أثناء الاجتماعات التي عقدت في باريس في عام ١٩٧٣م. وهذا هو الذي كانت تهدف إليه بصورة أولية المساعدات المالية الليبية والعربية الأخرى.

إذن، فإن ما كان مطلوباً هو الحصول على البلوتونيوم من الوقود المستعمل في المفاعل ـ محطة إعادة تطوير (توضيب). ومن أجل الحصول عليه، التجأ بوتو بحكمة إلى تلك الدول النووية الموردة التي كانت أكثر إحتمالاً بأن تقول نعم ـ فرنسا المتعطشة للتصدير.

ففي المسائل النووية، كان الفرنسيون دائماً يتخذون طريقاً مستقلة بصورة بارعة مهذبة. وهذا تقليد مدهش في منتهى الإبداع عندما يفكر المرء فيه.

فمنذ اكتشاف «الراديوم» من قبل مدام ماري كوري في عام ١٨٩٨م، واكتشاف الاشعاعية الصناعية من قبل ابنتها وزوج ابنتها ايرين وفريدريك جوليه كوري في عام ١٩٣٤م، لعب الفرنسيون أدواراً طليعية في الأبحاث النووية، فأولًا في جامعة «كوليج دي فرانس» في باريس، ومن ثم كلاجئين في أوقات الحرب في جامعة كامبرج في بريطانيا العظمى، وأخيراً الجزء من فريق انجلو- كندي في مونتريال ـ فإن علماء فرنسيين من أمثال بيرتراند جولد شمث، قاموا بالمساهمة في كل من الفيزياء النووية الأساسية وفي العمل في أيام الحرب في مشروع منهاتن الذي طوَّر أولى القنابل الذرية.

وحتى في الأيام الأولى للاكتشافات، وجد الفرنسيون أنفسهم بصورة شاملة مُبْعَدين عن المشاركة التامة في الجهود النووية الانجلو- كندية، حيث خَشي الأمريكيون الواعون تماماً للنواحي الأمنية، إن علماء فرنسا الحرة، الذي يسيرون وراء قيادة الجنرال تشارل دي جول، قد يفشون الأسرار النووية لزملائهم الشيوعيين الفرنسيين، من أمثال الحائز على جائزة نوبل فريدريك جولييه هوري نفسه، أو مباشرة إلى الحليف في زمن الحرب ـ الاتحاد السوفييتي، وفي أكثر من مجرد مزاج جشع، فإن البريطانيين كانوا يخشون أن يحصل الفرنسيون على المعرفة والخبرة لأن يصبحوا منافسين أقوياء في التطوير التجاري والصناعي للطاقة النووية عندما تنتهي الحرب.

وبالرجوع إلى الوراء، فإن هذا التعصب ضد الفرنسيين ربما كان من أولى المحاولات التي بذلت لمنع انتشار المعرفة والتكنولوجيا النووية، واستمرت الجهود بعد

الحرب عن طريق قوانين السرية الذرية المتطرفة في قوميتها ووطنيتها وشدة قبضتها، مثل قانون ماكماهون في الولايات المتحدة الأمريكية والإجراءات المماثلة في بريطانيا. ومن ثم كما هي الحال الآن، فقد فشلت جهود منع انتشار الأسلحة النووية. فالفرنسيون كما كانوا دائماً، فخورين بأنهم قد خرجوا وهم يشعرون بأنهم قد خُدعوا أو أُسيء فهمهم ورأوا أنه لا خيار أمامهم سوى اتخاذ طريقهم الخاصة بهم وبأكثر الطرق طموحاً.

وهذا الاستقلال والاعتماد على النفس هو الذي اتسم به البرنامج النووي الفرنسي دائماً. فقد كان الفرنسيون أول دولة تقيم سلطة نووية مدنية. كوميسيريه «أل إينيرجي اتوميكا (هيئة الطاقة الذرية أو «سي.إي.أيه» والتي أسسوها في اكتوبر عام ١٩٤٥م، فقد وجدوا مصدرهم الخاص بخام اليورانيوم في إقليم «ليموزين» كما طوروا في وقت لاحق مناجم يورانيوم ضخمة في مستعمراتهم السابقة في غرب أفريقيا، الجابون والنايجر، وقد أقاموا مفاعلهم الذري الخاص بهم «ألزو» في فونتيني أوكس روزيز، والذي أقيم على أساس ما توصلت إليه أبحاثهم السابقة فيما يتعلق باليورانيوم الطبيعي. واهتمام خاص بالمستقبل، فقد استخدموا الأساليب التي كانوا قد طوروها عندما كانوا يعملون كجزء من الفريق الانجلو- كندي في مونتريال بالبدء باستخلاص البلوتونيوم من وقودهم من وقود اليورانيوم الطبيعي المشعشع (المعالج الإشعاع).

وما زال الفرنسيون فخورين جداً بدورهم الطليعي الرائد في توضيب واستخلاص البلوتونيوم، كما اكتشفنا ذلك عندما تحدثنا مع قائد الفريق الذي قام بالتقدم المفاجيء العلمي والتقني الأصلي الدكتور بيرنارد جولد شمث.

رجل شهير بارز جذاب يدخل السرور إلى النفس وهو الآن في أواخر الستينات من عمره، وكان جولد شمث قد ذهب لتوه فيما يشبه العزلة والإحالة على التقاعد، يكتب ويشتغل جزءاً من الوقت مستشاراً ومؤرخاً غير رسمي لهيئة الطاقة الذرية الفرنسية «سي.اي.أيه» وجولد شمث كيهودي وأحد لاجئي أيام الحرب الفارين من النازيين كان في السنوات الأخيرة بؤرة المحاولات الإسلامية

والعربية للحصول على القنبلة، في أول الأمر كمدير للعلاقات الدولية لدى هيئة الطاقة الذرية الفرنسية ومن ثم كرئيس لهيئة إدارة وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا.

وكنا قد اجتمعنا بالدكتور جولد شمث في المكتب الرئيسي الحديث لهيئة الطاقة الذرية الفرنسية. الواقع في شارع رو دي لا فيديريشن في باريس، بالقرب من برج إيفل «ومن نافذة المكتب الذي كنا نجري الحديث فيه، كان باستطاعتنا رؤية أسطحة الأبنية الأكثر قدما والتي أنشئت أخيراً في المدينة. باريس الحديثة بأبنيتها الشاهقة على نهر السين بأكشاك مكاتب السياحة الزجاجية. وكانت على وجه العموم عبارة عن رسالة تجمع خليطاً من الماضي والحاضر. تحدثنا مع الدكتور شميث بالإنجليزية وكان متمكناً من ناحية اللغة ويتحدثها بلكنة خفيفة جداً تكاد لا تُلمح تعكس تأثره أيام الحرب باللهجة في الولايات المتحدة وكندا.

وكما تشكى جولد شمث، فإن الصعوبة في تطوير (توضيب) الوقود المشعشع كانت تكمن في العثور على أفضل مذيب لفصل البلوتونيوم الذي تم خلقه حديثاً عن المنتجات الإنشطارية واليورانيوم. وكان هذا هو الشيء الذي سبق له وأن عمل فيه كفرد في أيام الحرب من الفريق الانجلو-كندي في مونتريال. حيث ساعد على إتقان ما أصبح يعرف بأسلوب الاستخلاص المذيب ولدى عودته إلى باريس بعد الحرب، واصل العمل بنفس طريقة التناول.

وقد استعاد إلى الذاكرة ما قام به قائلاً: «لقد طلبت كمية من المذيبات - وليس فقط أفضل المذيبات، بواسطة ممثل الكربون والكربيد في باريس، وفصلنا أول ملغرام من البلوتونيوم في عام ١٩٤٩م. ثم نشرنا نشرة عن عملية التطوير (التوضيب) في عام ١٩٥٥م. وكان كل واحد في منتهى الحماس لدى نشرنا لذلك. ولكن لم يكن لدي أية شكوك حول الموضوع لأنني شعرت بأننا كنا قد ارتدنا هذا الميدان وكنا الطلائع في عمل الاستخلاص ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، انطلق المارد من القمقم.

وكان عمل الدكتور شمث، قد أعطى الفرنسيين قيادة مبكرة على بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية في عمليات تطوير البلوتونيوم، تلك القيادة التي حافظوا عليها وطوروها ووسعوها حتى يومنا الحاضر. ففي عملية التطوير هذه (التوضيب) كانت فرنسا ولا تزال رقم واحد.

وكان هناك رائد مبكر آخر هو الدكتور فرانسيس بيرين، الذي كان على مدى سنين عديدة رئيس هيئة الطاقة الذرية الفرنسية. وهو رجل ذو لحية صغيرة وفي منتهى النشاط والحيوية بالرغم من ثمانينات عمره، وكان بيرين قد استقبلنا في مكتبه المكسو بالكتب في مكتبه في باريس، حيث حاول إعطاءنا شعوراً بالإحساس بالأيام الخوالي للبرنامج النووي الفرنسي.

وقد شرح بيرين لنا الأمر، فان الهدف منذ البداية كان يتمثل في التطور المستقل، وخاصة المستقل على الحلفاء الانجلو- أمريكيين ومن أجل الوصول إلى تلك الغاية كان هو وعلماؤه قد أعطوا «حرية العمل التامة» فقد زودتهم الحكومة بكميات هائلة من الأموال ولم تمارس «أية مراقبة مالية مسبقة» فلم يكن لدى هيئة الطاقة الذرية الفرنسية أية قيود بيروقراطية معيقة لسد الطريق أمام اتخاذ القرارات السريعة. وقد أصر بيرين وأكد على الأبحاث الأساسية والتطبيقية. كما أن العلماء كانوا يشعرون بأن لديهم «تفويضاً مطلقاً» حيث أخبرنا بيرين بأن «الفكرة السائدة كانت إعداد فرنسا للقيام بكافة التطبيقات النووية».

كذلك، فقد كان البرنامج النووي الفرنسي في البداية، مدنياً بصورة أولية بدون أية مقاصد عسكرية صريحة. ولكن لنستخدم عبارة أصبحت فيما بعد «كليشيه» نووية، فالبرنامج لديه دائماً «خيار إنتاج الأسلحة» بسبب عملية المعرفة التكنولوجية والمخزونات المتزايدة من البلوتونيوم الذي ينتظر الاستخلاص، ومن ثم، كما هو الحال الآن، فقد أصبح على بعد خطوة قصيرة جداً من خيار الأسلحة، ويمكن أن يتم اتخاذ القرار بحسب ما يراه الزعماء السياسيون مناسباً وبناء على تمييزهم وإدراكهم.

وقد جاء ذلك القرار في نوفمبر عام ١٩٥٦م كنتيجة لصدمة وطنية. فقد اشتركت القوات الفرنسية مع القوات البريطانية والإسرائيلية للاستيلاء على قنال السويس في محاولة لانتزاع السيطرة من المصريين الذين كانت تغمرهم المشاعر الوطنية والقومية المتزايدة بقيادة جمال عبد الناصر. ولكن تماماً كما كانت القوات الغازية تبدو على تمام اليقين من نجاحها وفوزها العسكري، فإن القوتين النوويتين العظميين، ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ـ تعصبتا معاً لإجبار فرنسا وحلفائها على الانسحاب. وعلى أثر ذلك فإن الصدمة التي وجهت إلى الكبرياء الفرنسية هائلة جداً، وكرد فعل إزاء ذلك فإن حكومة جوفوليه الاشتراكية دفعت بصورة سرية أبحاث الطاقة النووية إلى الأمام. وكان باستطاعة فرنسا إنتاج القنبلة النووية. ولذلك فإنه بعد مضي ثلاث سنوات وثلاثة أشهر، في اليوم الثالث عشر من فبراير عام ١٩٦٠م، في أعماق صحارى ريجان، فيما كان لا يزال الجزائر الفرنسية، دشن الفرنسيون أول تجاربهم النووية.

وكانت هذه بداية إفشاء القوة الضاربة النووية الفرنسية المستقلة، القوة التي قوبلت بالتمجيد (فورس دي فراب) كما تم تشكيلها وأعلن عنها من قبل الجنرال تشارل ديجول الذي كان قد بعث من جديد، حيث أعلن قائلاً: «إنها قنبلتنا التي لا نستغني عنها، إن فرنسا تدافع عن نفسها بنفسها ولنفسها وبطريقتها الخاصة بها». كما أن الزعيم العظيم تشارل دي جول مباشرة بعد عودته إلى السلطة في عام ١٩٥٨م أعلن قائلاً: «إن قاعدة وأساس هذه القوة سيكون مخزن أسلحة ذرية. ذلك الذي نشتريه أو نبنيه بأنفسنا، ولكن ذلك المخزن سيكون ملكاً لنا».

وقد أخبرنا أحد المستشارين الرئيسيين لديجول في السنوات الحرجة للتطور النووي الفرنسي، الدكتور بيرين، كيف كان الجنرال ديجول ينظر إلى الأهمية السياسية الكامنة في الحصول على السلاح العسكري. حيث قال: «لعل من الجدير بالذكر التفكير في أن الدولة الوحيدة التي يتوفر لديها الامكانيات المالية والعسكرية والصناعية في الميدان النووي والتي تملك الآن مستودعات الأسلحة النووية. هي على وجه التحديد الدول الخمس لمجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة». وقال في إحدى

النقاط أثناء اجتماعنا المطول به: «فالأولى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاتحاد السوفييتي ومن ثم بريطانيا والصين وبعد ذلك فرنسا بسبب إصرار ديجول ومطالبته بذلك».

بعد ذلك ابتسم قائلاً: «من وجهة النظر الفرنسية، إنها تشبه قليلاً اجتماع عصابات، حيث أن أول شيء عليك أن تفعله هو أن تضع سلاحك على الطاولة، وكانت الاجتماعات تتم، ولكن حتى عهد ديجول، فإن فرنسا كانت تدخل معهم ولكن بدون سكين».

أو كما وصف الدكتور جولد شمث الوضع عندما قال: «إذا أردت أن تكون شيئاً في هذا العالم، فإنه يتحتم عليك أن تمتلك القنبلة النووية».

الصادرات والقنبلة «وجهة النظر الفرنسية الحقيقية»

لقد كان الجنرال ديجول يفكر في الأمر بعبارات استراتيجية فخمة. ولكن خلفاءه في سبيعينات عام ١٩١٠ تكلموا بعبارات أقل فخامة وجزالة من النوع الاقتصادي ومن وجهة النظر الاقتصادية. ولكن كُلاً من الاستراتيجية والاقتصاد كانا قد أجبرا فرنسا على بذل كل جهد من أجل الحصول على أصدقاء وزبائن في الشرق الاوسط الإسلامي.

والسبب في منتهى الوضوح والجلاء. ويمكن تلخيصه في كلمة واحدة فقط هي «الزيت» فحاجة فرنسا إليه، ولأنه متوفر لدى العرب والطريقة الوحيدة المتاحة لفرنسا من أجل أن تدفع لشرائه هي أن تبيع العرب لحلفائهم المسلمين ما الذي يريدون شراءه.

فلم يكن هناك أي دولة في العالم قد حاولت أكثر منها لتقليل اعتمادها على استيراد الزيت، في غياب أية احتياطات فحم ذات قيمة، أو غاز محلي أو احتياطات بترولية، ولكن المفتاح إلى تلك الجهود والمحاولات. كان كامناً في الالتزام الشديد بالطاقة النووية. ففي عهد الرئس فاليري جيسكار دي ستان كان الهدف النووي

الفرنسي لا يضاهيه أي هدف في أي مكان من أجل توليد ٦٠ في المئة من طاقتها الكهربائية بواسطة محطات الطاقة الذرية بحلول عام ١٩٨٥م.

ولقد كان هذا المنطق ابتدائياً أولياً، كما سمعنا ذلك من رئيس هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، مايكل بيكو، عندما تمت مقابلته لفيلم بانورامي (متعدد الأنواع) هيئة الإذاعة البريطانية في ربيع عام ١٩٨٠م وهو رجل طويل القامة يبدو قوياً، وكان بيكو غير مسرور بأن يتكلم باللغة الانجليزية أمام كامرة التليفزيون وكان يميل إلى أن يبدو وكأنه يجيب على أسئلة موجهة بطريقة الصَّم أو تلاوة المبادىء الفرنسية التي كان قد أعدها من قبل.

وقد أخبرنا بقوله: «إن الهدف الرئيسي لبرنامجنا النووي في فرنسا هو تلبية حاجتنا من الطاقة. إننا بلد ذات مصادر طاقة في غاية الصغر. ولذلك فإن من الضروري أن نطور برنامجنا النووي بغاية السرعة من أجل تقليل اعتمادنا على النفط».

وقد أخبرنا الدكتور شمث نفس الشيء إلى حد بعيد، وبطريقة أكثر دراماتيكية: حيث جادل ضد كافة أنواع الحرب التي تشن ضد كافة أنواع الطاقة حيث قال: «إن الطاقة النووية الحل الوحيد ضد خنق العالم الغربي من قبل الدول العربية. فإذا لم يكن هناك طاقة نووية، فسيكون هناك حرب على نطاق عالمي على موارد الطاقة وربما تكون حرباً نووية». وقد أبلغنا قائلاً: «لا يوجد طاقة أكثر خطراً من الطاقة النووية، ولكن عدم حيازتها أكثر خطورة وأشد هولاً».

وكانت هذه هي الحجج والمجادلات التي سنسمعها المرة تلو المرة داخل الجماعة النووية الفرنسية. ومع هذا وبطريقة يبدو أنه لم يكن هناك أحد يقر بها، فإن صميم الالتزام بالطاقة النووية كان، على الأقل في وقت ما، بصورة فعلية اعتماد فرنسا المتزايد على الذين ينتجون الزيت.

وتستغرق محطات الطاقة النووية وقتاً في بنائها. كما أنها تكلف أموالاً باهظة. وفي الدفع لها، فإن الفرنسيين وجدوا أنفسهم يبحثون عن بيع منتجاتهم الخاصة لمنتجي الزيت الجدد الأغنياء وفي نفس الوقت، وبطبيعة الحال، فإن

استيرادات الزيت كانت متواصلة وكان على الفرنسيين أن يبيعوا أكثر من أجل الحصول على العملة الأجنبية ليدفعوا تلك الاستيرادات.

وفي كلا الحالين ـ الدفع لمحطات الطاقة النووية والدفع لشراء البترول ـ فقد كان التأكيد على الصادرات وخاصة على الصادرات إلى العرب من التكنولوجيا الفرنسية العالية، ابتداء من «قاتلات الجت الميراج» إلى المفاعلات النووية ومحطات التطوير (التوضيب).

ولذلك فقد أخبرنا السيو بيكو قائلاً: «لا يمكننا الاعتماد على تصدير المواد الخام. إننا فقراء في المواد الخام. وليس باستطاعتنا تصدير البضائع العادية، لأن الأجور عالية في فرنسا بالمقارنة مع الدول النامية. ولذلك أن ما باستطاعتنا فعله من أجل تسديد فواتير الزيت هو أن نطور تكنولوجيتنا النووية وصناعتنا النووية».

أما في العلن، فقد اتخذ الفرنسيون موقفاً في غاية الدقة والحذر. فهم مثل الكثيرين من أصدقائهم وعملائهم المحتملين في العالم الثالث، كانوا قد رفضوا التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، محتجين بأن ذلك تمييز غير منصف ولا عادل بين الدول التي سبق لها وأن امتلكت أسلحة نووية وبين أولئك الذين، بحسب نصوص المعاهدة سوف لا يسمح لهم بالوصول إلى ذلك الوضع العالي المتميز. ولكنهم بنوع من الدبلوماسية اللولبية البارعة، تعهدوا في عام ١٩٦٨م بأنهم سيلتزمون بنصوص المعاهدة». التي تدعو إلى المحافظة الدولية على كافة المواد النووية الحساسة

أما في السر، فإن الموقف الفرنسي كان نوعاً ما أكثر شهامة كما علمنا ذلك بطريقة غير مستقيمة وغير مباشرة.

ففي أثناء تحقيقاتنا الأولية في فرنسا، دعانا أحد من كنا نتصل بهم إلى تناول طعام العشاء مع رجل وصفه بانه في مركز بعض المشاريع النووية فيما وراء البحار الذي كنا نبحث عنه. بعد ذلك التقينا بالرجل في أحد مواقف السيارات لأحد المقاهي خارج باريس، وقد قمنا بالذهاب إلى هناك في سيارات منفصلة إلى مطعم صغير في الضواحي بحيث يكون هو ووسيطنا الذي صدف وأن عرفناه لتونا،

وهكذا فقد حشونا أنفسنا واستمتعنا بوجبة من امتع وألذ الوجبات التي تناولناها في حياتنا، وكنا طول الوقت نتحدث عن خطر انتشار الأسلحة النووية وأخطار الحرب الشاملة. وعندما بدأنا في الانصراف سألنا ذلك الرجل - وكان يعدل جلسته أحياناً ولكنه كان حسن الاطلاع بصورة استثنائية- فيما إذا كنا نسمح له للحظة بمجموعة مرتبة أنيقة من الوثائق المصورة. وتحت الأضواء الخلفية لسيارتنا الرينو- ٥، أخذ يمر بسرعة على كل وثيقة من هذه الوثائق المحظورة الواحدة بعد الأخرى، وكانت كلها عن أجزاء الوثائق الحكومية الفرنسية الممنوعة التسرب.

لقد ذهلنا، فما كنا ظنناه وجبة ممتعة كان أكثر قليلاً، فقد ثبت بصورة غير متوقعة أنه اجتماع مع «أنفسنا» ولم يكن ذلك العشاء الفاخر اللذيذ سوى أنه يشير إلى أننا في الاتجاه الصحيح. وكان قد أعطانا الوثائق من أجل أن نثبت ما سبق وإن شككنا فيه. وفجأة، عندما وقفنا هناك على طريق ريفي معزول، جاءت سيارة سيدان سوداء تسير ببطء وأناه، تجمدنا، لقد كانت الشرطة. وكنا متيقنين من ذلك. فقد عثروا علينا متلبسين. ولكن حتى عندما حاولنا التفكير في شرح وتفسير ماذا كنا نفعله بفرنسيتنا المفككة، فان سيارة السيدان واصلت سيرها، ومن الواضح أنها كانت قد ضلت سبيلها أو أنها كانت تبحث عن منزل معين على تلك الطريق.

وفيما بعد، بعد أن كان رجلنا قد ذهب وسقنا سيارتنا عائدين إلى باريس، أخذنا نضحك من أنفسنا وشعورنا المفاجىء بجنون الاضطهاد وأننا قد خدعنا.

وقد سأل أحدنا الآخر قائلاً: «بالمناسبة، ما اسم ذلك الرجل الذي اجتمعنا به؟ لا أعتقد أنني دونت اسمه».

فقال الآخر: «ولا أنا، ولن يعطينا اسمه اطلاقاً».

ويبدو أننا لم نكن الوحيدين من ذوي الشعور بقليل من جنون الاضطهاد المهني. وبعد أن توافرت لنا فرصة دراسة الوثائق التي أعطاها لنا، توصلنا إلى فهم السبب.

وكانت إحدى الوثائق «المتسربة» وقد يقول البعض المسروقة- عبارة عن محضر اجتماع عقد في ٤ يناير عام ١٩٧٣م لهيئة الطاقة الذرية الوزارية، وقد ضم

الاجتماع ممثلين عن هيئة الطاقة الذرية ووزارة الخارجية، ومؤسسة اليكتريسايت دي فرانس (وزارة الكهرباء الفرسية، وكان محضر الاجتماع قد أورد بصورة مفصلة المناقشات التي دارت حول منع انتشار الأسلحة النووية، وقد وضع على هذه الوثائق «أسرار الدفاع» وهي الهيئة لتي علمنا أنها تأتي ثانية في أعلى مراتب السرية والحظر ومنع الاطلاع عليها في فرنسا. وكان تسليم هذه الوثائق انتهاكاً مباشراً لقوانين السرية الذرية الفرنسية وربما تعرض من سربها إلى السجن لأمد طويل.

وكان الدكتور جولد شمث، أبو البلوتونيوم الفرنسي، قد قاد النقاش. وبموجب ما دون في هذ المحضر، فقد كان قد أعطى وجهة النظر الداخلية للمؤسسة النووية الفرنسية لتي تقول بأن انتشار الأسلحة النووية لا يمكن إيقافه.

وكما كان يرى الأمر، فإنه ليس باستطاعة أية دولة أن تبني مستودع أسلحة نووية بصورة سرية. بينما يمكن لأي دولة أن تصنع قنابل قليلة دون أن يعلم بذلك أحد. ولذلك فقد كان مصراً على أن انتشار القنابل النووية «كان بصورة خاصة لا يمكن إيقافه» ولذلك لا معنى لأن تصبح مستغرقاً كما كان الأمريكيون، في البناء السري لقنبلة واحدة، وذلك لأنه لم يكن هناك أية وسيلة لإيقافهم.

وقد كشف محضر الاجتماع قليلاً من عدم الاتفاق مع وجهة نظر التشاؤم الأساسي لدى جولد شمث إزاء انتشار الأسلحة النووية. ومما لاشك فيه أن وجهة النظر هذه قد ثني عليها من قبل رئيس هيئة الطاقة الذرية في ذلك الوقت، المسيو آندريه جيرود.

كذلك كان جيرود الذي كان يعتبر بصورة عامة مهندس البرنامج النووي الفرنسي في سبعينات ١٩٧٠م، قد قال: «ان تطوير الطاقة النووية سيزيد بصورة هامة نوعيات البلوتونيوم التي تتداولها الأيدي في كافة أنحاء العالم». وأضاف يقول «وكنتيجة للإهمال والأخطاء الهامشية التي ارتكبت عمداً ستجعل بالإمكان إخفاء كميات كبيرة من البلوتونيوم. وأُصرّ في هذا المعنى على القول بأن «كفاية التحكم قضية موضع نزاع ونقاش».

وقد تساءل أحد المشتركين في الاجتماع قائلاً هل من السهل صناعة القنبلة النووية؟.

فأجابه جيرود: «إن أداة بدائية لا يمكن استبعادها. حتى ولو جمعت من أجزاء متباينة، على حساب ناتج ضعيف وانفجار غريب عجيب شاذ».

إذن، لقد كان هذا هو ما كان يريده كبار الفرنسيين ويفكرون به. فالمزيد من الطاقة النووية سيجلب المزيد من القنابل. والقليل من القنابل سوف لا يكشف أمرها. حيث أن ضوابط الوقاية لا تعمل في الحقيقة بنجاح. ولا معنى للقيام بإيقاف ما لا يمكن إيقافه.

ومن هناك، لم يكن قد تبقى إلا خطوة قصيرة واحدة نحو ما أصبح يعرف بطريقة التناول الفرنسية الحقيقية لموضوع انتشار الأسلحة النووية، فإذا لم يكن بالامكان إيقافه، فلماذا نكون نحن الوحيدين الذين نقف في الطريق؟ إن الدول الآن تريد شراء محطات تطوير (توضيب) البلوتونيوم والتكنولوجيات النووية الأخرى. وفرنسا في حاجة إلى التصدير لمواجهة أزمة الطاقة إذن أليس من الأفضل والأذكى والأكثر واقعية وأكثر فرنسية مساعدة الشركات الفرنسية على القيام بالمبيعات؟.

وكان الاعتراض الوحيد الممكن الذي أبرزته محاضر الاجتماع إلى هذا الخط من البرهنة والتفكير قد جاء من رجل من وزارة الخارجية رجل يدعى مسيو كورسيل ـ الذين أَصرَّ على ضرورة وجود شيء من الحذر، حيث حذر قائلاً: «إننا لا نريد أن نضع أنفسنا في موضع يمكن أن نتهم فيه بأننا نساعد الدول الأخرى على صناعة الأسلحة النووية».

ومما لا شك فيه أن فرنسا كانت منزعجة وقلقة فيما قد تفكر به الدول الأخرى بشأن فرنسا، وخاصة في موضوع عاطفي حساس مثل انتشار الأسلحة النووية، كما أن الدبلوماسيين كانوا يخشون ـ بأن التصدير الذي غالباً ما يكون متهوراً للتكنولوجيا النووية سينظر إليه على أنه يقود إلى انتشار الأسلحة النووية. ونتيجة لذلك، فقد كان هناك تكرار لحدوث انقسام حول سياسة تصدير الطاقة

النووية، مع الخلافات التي كانت قائمة بين وزارة الخارجية الفرنسية المتعلقة بإصرارها وضغطها بقوة لزيادة الصادرات الفرنسية يقودها في ذلك جيرود مع هيئة الطاقة الذرية الفرنسية.

وفي عام ١٩٧٣م وعلى مدى عدة سنوات لاحقة، كان جيرود وأولوياته - التصدير أولاً، ومنع انتشار الأسلحة النووية أخيراً هي التي كسبت المعركة وشكّلت بصورة فعالة السياسة الفرنسية، أولاً من مركزه كرئيس لهيئة الطاقة الذرية الفرنسية، ومن ثم كوزير قوي للصناعة تحت قيادة جيسكار ديستان.

وقد نضيف، أن المسيو جيرود، كان قد تلقى التكريم والتشريف من قبل الجمعية النووية الأمريكية، و لمنبر الصناعي الذري على أنه رجل الدولة النووي في عام ١٩٨٠م، وذلك للأسباب التي أوضحها مقدم الجائزة في خطابه البليغ الذي قال فيه: «وحتى هذا اليوم، كوزير للصناعة في فرنسا، فإنه يواصل تقديم القيادة والهداية والإلهام لهذا البرنامج النووي، والذي هو بعبارات وضوح الرؤية والهمة والنشاط المتواصل لا يساويه إطلاقاً أي برنامج آخر في أي جزء من أجزاء العالم».

أما وقد رسخ مكانته في عام ١٩٧٥م، فقد كان المقصود من الجائزة «الإعتراف بالخدمة البارزة الرائعة التي أبداها في تطوير وقيادة استخدام الطاقة الذرية في قنوات مبادنه».

الباكستانيون يحضرون إلى باريس

لقد كان الباكستانيون يعرفون الفرنسيين معرفة جيدة، ففي أثناء سعيهم للحصول على محطة تطوير، كانوا قد وجدوهم «متعاطفين» كما أن علي بوتو، زعيم الباكستان، كان من كبار المعجبين بفرنسا، فقد تم تجديد مكتبته بمجموعة من الكتب والمراجع الفرنسية، كما كان يعتبر نفسه تلميذاً لنابليون. والأهم من هذا والأوسع مدى هو أنه كان يرى في فرنسا على أنها تقدم بديلاً سعيداً مبهجاً لاعتماد باكستان السابق على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فبالرغم من أنها لا تزال في حلف الناتو، وغربية بصورة لا مراء فيها ولا جدال، إلّا أن فرنسا كانت

تقدم نفسها بصورة متزايدة على أنها «قوة ثالثة» مستقلة بحلفائها ونصيرة للعرب دون أن يعتريها خجل. وعندما وصل الأمر إلى التعاون النووي، فإن بوتو ومستشاريه كانوا يريدون صراحة «تخليص أنفسهم من اعتمادهم المفرط على بريطانيا العظمى». ورأوا في فرنسا على أنها أفضل رهان لهم.

وقد كان استخلاص البلوتونيوم، أو تطويره وتوضيبه هو الاختصاص الفرنسي. وكان العمل قد أُنيط مبدئياً بشركة هندسية في أرقى مستويات التخصص تدعى «سنيت خوبين مكنيكس نوفيليد» أو «اس. جي.ان» فقط.

وبالرغم من أن شركة «اس.جي.ان» كانت ملكية خاصة حتى أواخر سبعينات عام ١٩٧٠، فقد كانت على صلة وثيقة بهيئة الطاقة الذرية الفرنسية الرسمية منذ عام ١٩٥٢م عندما كان الدكتور شميث قد انتقاها لبناء أول تطوير (توضيب) فرنسية في «كاب.دي.لاهوج) بالقرب من «تشيربورج» وكذلك لتلعب الدور الرئيسي في محطة اليوروكيميك التابعة لثلاث عشر دولة في مول، في بلجيكا. وكانت محطة يوروكيميك في الحقيقة أول محاولة للتحرك والانتقال من أساليب الاستخلاص المختبري الذي كان حول سميث إلى نطاق صناعي وكان الأمل هو أن يتم في النهاية استخدام تجاري للبلوتونيوم المستخلص كجزء من وقود اكسجين مختلط للمفاعلات النووية، وخاصة ما نُطلق عليه المفاعلات المولدة، التي يمكن أن تولد بلوتونيوم أكثر تستهلكه.

وكان لشركة «اس. جي.ان» في وقت لاحق أن تهزم المنافسة البريطانية والأمريكية هزيمة منكرة في بناء محطة التطوير (التوضيب) اليابانية في توكاي مورا، كما استطاعت التفاوض لبناء تجهيزات أصغر في تايوان وكوريا الجنوبية وكذلك في الباكستان. وفي كافة هذه المفاوضات والتعاقدات، فإن «إس.جي.إن» واصلت العمل بصورة وثيقة مع علماء هيئة الطاقة الذرية الفرنسية وأن تشارك هيئة الطاقة الذرية الفرنسية الحقوق التمويلية للتكنولوجيا التي طوراها معاً. وكانت «إس.جي.إن» على العموم، الإدارة الحكومية الفرنسية المختارة في الميدان البالغ الحساسية الخاص بتطوير البلوتونيوم وتوضيبه.

وبناء على ما ورد في إحدى الوثائق التي كان صديقنا مجهول الاسم قد أعطاها لنا في الطريق الريفية المعزولة. وهي عبارة عن «مذكرة» كان قد أعدها قسم الشؤون العلمية في وزارة الخارجية الفرنسية وتاريخها ٢٣ أكتوبر عام ١٩٧٤م - فإن الباكستانيين كانوا فعلاً قد قاموا بأول مفاوضاتهم مع «اس.جي.ان» في أواخر الستينات من عام ١٩٦٠م، ولم تكن الحكومة الفرنسية قد أثارت أي اعتراض في ذلك الوقت لمساعدتهم في بناء محطة تطوير (توضيب). ولكن هذا كان قبل أن يتسلم المستر بوتو السلطة وكان الباكستانيون تنقصهم النواحي المالية للسير قدماً.

وعلى كل حال، ففي هذه المرة، كانت الأموال في أيديهم، وتعهدت شركة «اس.جي.ان» بتنفيذ سلسلة من التعاقدات للتصميم والمساعدات على بناء ليس محطة واحدة فقط، بل محطتين مختلفتين. وأشهر واحد منها. والتي كانت قد أثارت في وقت لاحق معظم المجالات والمنازعات - هي محطة تطوير (توضيب صناعية) كان قد حدد موقعها في موقع صحراوي بالقرب من الامتدادات العليا لنهر الأندروس. في مكان يدعى «تشاشما» وكان من المقرر أن تكون طاقة المحطة على التطوير (والتوضيب) لما يصل إلى (١٠٠) طن سنوياً من وقود المفاعل المستعمل. وكتقدير تقريبي، فإن هذا كان من المفروض أن تنتج حوالي (٨٠٠) كيلوغرام سنوياً من البلوتونيوم. أو ما يكفي لمستودع كامل من الأسلحة النووية.

وبناء على وثيقة أخرى من الوثائق الفرنسية. وهي مفكرة للسفير الفرنسي في إسلام أباد مؤرخة في ١٩٧٥/١/٢٤م - فإن «إس.جي.إن» كانت قد وقعت على الأقل، عقدين منفصلين لمحطة تشاشما. وكانوا قد وقعوا العقد الأول - الخاص «بالتصميم الأساسي». في آذار عام ١٩٧٣م في نفس الوقت تقريباً الذي كانت فيه الباكستان وليبيا تعقدان محادثاتهما النووية السرية في باريس. أما العقد الثاني - الخاص «بالتصميم المفصل» والمساعدة في الأعمال الإنشائية الفعلية - فقد تم توقيعه في أكتوبر عام ١٩٧٤م، وكانت «اس.جي.ان» قد وافقت في العقد الثاني بأن تعمل كمهندسين رئيسيين في المشروع، وإن يزودوا المحطات الأصلية والمواصفات،

وكذلك تزويد بعض المعدات، والمساعدة على شراء بعض المشتروات واللوازم الأخرى من مقاولين من الباطن، وأن يعدوا المحطة للتشغيل، وكل ما هو هام بالنسبة «لانطلاق المشروع» وإظهاره إلى حيز الوجود.

وكان هذا بالضبط أعلى أنواع التكنولوجيا المصدرة التي شجعها أندريه جيرود. وبموجب ما ورد في المفكرة، فإن «اس.جي.ان» نفسها حصلت على ما يدر بـ ٤٠ إلى ٥٠ مليون فرانك، أو حوالي ٨ إلى ١٠ ملايين دولار، بموجب أسعار العملات في ذلك الوقت. كما أن مقاولي الباطن الفرنسيين توقعوا الحصول على ١٢٠ مليون فرنك أخرى أو حوالي ٤٥ مليون دولار، بمساعدة فتح اعتمادات تصدير فرنسية رسمية. كذلك كان الباكستانيون قد وعدوا بأن مساعدة شركة «اس.جي.ان» على بناء محطة تشاسما، ستقود فرنسا إلى الحصول على الجائزة الكبرى - بيع ما قيمته بلايين عديدة من الفرنكات ثمناً لمفاعلات الطاقة الأربعة (٦٠٠) ميجاواط، وطائرات الميراج وغيرها من البضائع الغالية، ليس فقط الباكستان بل لمؤيديها من الأقطار الإسلامية والذين يدعمونها بكافة الوسائل كذلك.

إن العمل هو العمل فقط، وذلك النوع من العمل، قليل من الدول ترفضه عن قصد ومعرفة بأهميته. ومن أجل الحصول على معنى أفضل لهذا النوع الخاص من العمل من الداخل، فقد ذهبنا مباشرة إلى ذلك الرجل الذي كان قد باع الباكستانيين محطة التطوير وتوضيب البلوتونيوم، الرئيس السابق لشركة «إس.جي.إن» المسيو فرانك زافير بوينسيه. المهندس التنفيذي الضخم المرح الكامل المهذب الذي كان قد ترك المنصب بصورة تدعو إلى الدهشة. والرجل الذي يبدو أنه لم يكن باستطاعته مقاومة الاغراء بأن يقول ما يعتقده وكان المسيو بوينسيه قد دعانا لقضاء أمسية في ضيعته الريفية الجميلة في قرية ذات آثار جميلة رائعة. ومن خلال النافذة، كانت البحيرة الصغيرة تلتمع، وكان الوقت ربيع عام ١٩٨٠م.

وكنا قد أخبرنا المسيو بونيسيه. أقل ما يمكن قوله سلفاً، والذي كان يتلخص في أننا نقوم بعملية برنامج تلفزيوني عن الصادرات النووية الفرنسية. وفي تلك

اللحظة، وخاصة بعد أن رأينا ضيعته، هو أن نظهره (ونظهرها) في فيلم وأن نتفق معه على السماح لنا بالعودة مع فريقنا ويكون على الكاميرا المراسل فيليب تيبينهام ليقوم بالمقابلة الرسمية. ولكن كما أوضح المسيو بوينسيت مع بعض الشكوك (وهذا صحيح) كان علينا بدلاً من ذلك أن نوجه وبغاية السرعة المحادثات الأولية والمفروض أن تكون عامة حول مسألة دور شركة «إس.جي.إن» في الباكستان.

ومن الوثائق المحظورة لتي كانت بحوزتنا، والتي لم نعرضها على المسيو بوينسيه، كان السؤال الكبير عن طاقة المحطة. وعلى هذا، فإن محطة تشاشما، عندما تتم إقامتها، فإنها ستنتج وتطور مئة طن سنوياً من الوقود النووي المستعمل، والذي سينتج من البلوتونيوم ما يكفي لإنتاج عشرات من القنابل الذرية. عندها سألناه أليس هذا زائداً على الحاجة؟ وخاصة في الوقت الذي ينتج فيه مفاعل الباكستان الوحيد «كاندو» في كراتشي فقط من ثمانية عشر إلى عشرين طناً من الوقود المستعمل سنوياً. وعندما لا يكون لدى الباكستانيين أنفسهم مفاعلات باستطاعتها إحراق وقود البلوتونيوم المخلوط بالاكسوجين؟.

فأجاب بوينسيه، ليس لأمر كذلك اطلاقاً، فالباكستانيون يريدون «استقلالاً في الطاقة» وهم على وشك شراء المزيد من المفاعلات. كما أنهم يتحدثون عن استخدام القدرة الزائدة من أجل بيع خدمات التطوير والتوضيب لدول أخرى، بالإضافة إلى خدمة أخرى لا يوفرها غيرهم. إطلاقاً. وهو دفن الفضلات النووية المتبقية بعد أن تكون عملية التوضيب قد انتهت. وبناء على ما ذكره بوينسيه، فإنه كان قد سمع عن هذه الخطط مباشرة من رئيس هيئة الطاقة الذرية الباكستانية، منير أحمد خان.

وقد نقل بوينسيه عن مير أنه أخبره قائلاً «إن لدي شيئاً لا يملكه أي شخص آخر في العالم ـ صحراء بدون أن ينزل عليها قطرة واحدة من المطر طيلة السنة برمتها» فإذا عرضت عملية التطوير على دول أخرى، فإن بإمكاني اختزان الفضلات في مكان لا يوجد فيه أي خطر من انتشار أي إشعاع. إنه لعلم في منتهى الجودة».

ويبدو أن هذا الأمر بعيد الاحتمال، خاصة لأن الباكستانيين لا يوجد لديهم الخبرة في إعداد الفضلات النووية لاختزان طويل الأجل والذي هو أمر في منتهى الصعوبة. ولكن على أية حال، ألم يعرف المسيو يونيسيه أن المستر بوتو عقد العزم على إنتاج الأسلحة النووية؟ كما أنه ذهب إلى حد أن أعلن عن نيته للعالم قاطبة قبل أن يتسلم مقاليد السلطة؟».

وكان المسيو بونيسيه قد أجاب على هذا السؤال بكل وضوح من قبل، عندما أجاب بصورة بارعة قائلاً «هذه فكرة أخرى كانت قد انتشرت في كل مكان، بأن الباكستان كانت تريد صنع قنبلة نووية بمساعدة هذه المحطة. وفي رأيي، أن هذا لا أساس له من الصحة إطلاقاً. فأولاً وقبل كل شيء، إذا أردت أن تصنع قنبلة نووية، فإنك ستكون في حاجة إلى اللجوء إلى مثل ذلك الشيء الباهظ التكاليف والبالغ التعقيد وهو محطة التطوير والتوضيب. وهنا طرق أسهل بكثير لصناعة القنبلة أقل تكلفة وأرخص ثمناً».

وقد كان المسيو بونيسيه على صواب جزئياً. فالباكستانيون لم يكونوا حقيقة في حاجة إلى محطة صناعية في تشاشما لبناء قنبلة واحدة. بل إن تشاشما كانت ستتيح لهم بناء مستودع كامل للأسلحة النووية. أما بالنسبة لقنبلة سرية مخفاه في الطابق الأرضي، فهناك طرق أسهل، وأرخص كما سنبين ذلك في الصفحات التالية.

ولكن مهما كانت الطريقة التي سيحصل بواسطتها الباكستانيون على البلوتونيوم، فهل سبق إطلاقاً أن دخل في ذهن المسيو بونيسيه أن الباكستان قد تستعمله لأي شيء غير الأغراض السلمية؟.

ولقد عاد بونيسيه بذاكرته إلى الوراء عندما قال: «من الواضح لا يمكنني أن أقول ذلك. فلنفرض أنك بنيت مصنع فولاذ، فهل يمكنك أن تكون على يقين أن هذا الفولاذ لن يستخدم لإنتاج مدفع؟ وكان المقصود بهذا المصنع إنتاج وتطوير وقوداً غير مشع». ثم مضى يقول، وقد غدا متحمساً أكثر فأكثر «إن لدى الباكستان مصدراً للحصول على الوقود غير المشع. حيث أن لديهم مفاعلاً واحداً،

وهم يخططون لأن يكون لديهم المزيد. ولذلك أقاموا محطة تطوير وانتاج للبلوتونيوم. وهذا شيء طبيعي تماماً. ثم تأتي أنت وتقول «آه، يمكن أن يضعوا قنبلة ذرية. حسناً ربما سيستخدمون الفولاذ لصناعة سلاح ما، مدفع مثلاً أو مسدساً، من يستطيع أن يقول ذلك؟.

إنها لحجج ومجادلات سنسمعها المرة تلو المرة. ولكن جواب رجل الأعمال الجاهز هو «يمكن للصواميل والبراغي أن تعمل قنبلة. إذن أين ستضع الخط الفاصل؟» فكما كان بوينسيه يرى المسألة، فإن رسم الخط الفاصل واتخاذ القرار الحاسم هو عمل الحكومة، وليس لرجل الأعمال. وكما أكد على ذلك، فإن الحكومة الفرنسية هي التي كانت مستغرقة في ذلك وفي كل خطوة من مراحل بناء مشروع التطوير والتوضيب الباكستاني.

فمنذ بداية المفاوضات كانت هيئة الطاقة الذرية الفرنسية (سي.اي.ايه) كانت تعمل بصورة وثيقة مع مهندسي «اسي.جي.ان» ومباشرة مع هيئة الطاقة الذرية الباكستانية. وكان الفرنسيون والباكستانيون في وقت سابق قد وقعوا اتفاقية للتعاون النووي، والتي كان بوتو قد راجعها عندما تسلم السلطة.

وقد غطت هذه الإتفاقية مختلف التبادلات العلمية، مثل الزيارات التي يقوم بها الخبراء الفرنسيون للتجهيزات والمعدات النووية الباكستانية، والمساعدة الفنية في تطوير مفاعل أبحاث صغير أمريكي في المعهد الباكستاني للعلوم النووية والتكنولوجيا من المفاعلات الأصلية التي تصل طاقتها من خمسة إلى ثمانية أو عشرة ميغاوطات حرارية. كذلك وافق الفرنسيون على تدريب حوالي مئة فني باكستاني، كثيرون منهم في لمصنع الذي بنته شركة «اس.جي.ان» في لاهوجو.

هل كان الفرنسيون على علم منذ مراحل مبكرة أن الباكستانيين كانوا يريدون أن يبنوا القنبلة؟ إن محادثتنا مع أحد الباكستانيين الداخليين ـ والذي لا يمكن ذكر اسمه أو التعرف على صورته ـ تبين أن بعض الفرنسيين على الأقل كان لديهم علم بذلك. وهذا الشيء يدعم ادعاءات الباكستانيين بأن العلماء الفرنسيين والفنيين في هيئة الطاقة الذرية لم يكونوا «سذجاً» ومن الضروري أنهم كانوا على

علم بنيات ومقاصد الباكستانيين. لأنه في عام ١٩٧٣م، طلب الباكستانيون من الفرنسيين أنواعاً معينة من تحليلات «الكتلة» أو «الحرجية» التي تكون متصلة فقط بإنتاج السلاح النووي. وبعد أن قام الفرنسيون بالفحص مع مسؤوليهم في داخل هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، رجعوا إلى الباكستانيين بجواب مفاجىء. حيث قالوا، نعم. إن باستطاعتهم إعطاء البيانات، ولكن في مقابل أتعاب تدفع. وحددوا مبلغاً، كان من وجهة النظر الباكستانية «باهظاً بصورة مزرية» ولذلك قرر الباكستانيون والذين كانوا لا يزالوا تحت وطأة ضغط مالي شديد، أن بامكانهم تطوير هذه التحليلات بأنفسهم، وهكذا فقد رفضوا العرض الفرنسي، وقد أخبرنا الباكستانيون ذلك عندما قالوا «إن الفرنسيين كانوا يعرفون بالضبط ماذا كنا نفعل كما أنهم كانوا يعرفون أيضاً ما كانوا يفعلون».

ولذلك فإن الحكومة الفرنسية، الشديدة الشوق إلى بيع معدات تطوير البلوتونيوم والمفاعلات والتي كانت تتوق إلى تأمين شهرة وسمعة حسنة للدبلوماسية الفرنسية شعرت بأن المهمة الرئيسية أمامها هي التفاوض على عقد اتفاقية تحدد كيفية المحافظة على المحطة النووية وسلامتها. ما نوع التفتيش الدولي ووسائل التحكم التي يمكن للباكستانيين قبولها؟ وكان هذا الأمر في منتهى الدقة والحرج. فالباكستانيون لا يريدون أن تربط أيديهم. بينما يتمتع الفرنسيون بالحركة المطلقة الكاملة. وكانت وزارة الخارجية الفرنسية لا تريد أن تظهر في عين حلفائها بأنها تساعد الباكستانيين على إنتاج القنبلة النووية. ولكن إذا كان ذلك ما تريده الباكستان، فإن أندريه جيرود وجماعة الضغط من الخبراء لا يريدون خسارة هذه المبيعات أو احتمال وجود مبيعات أخرى منتظرة.

ولذلك فقد سارت المفاوضات وراء أبواب مغلقة في باريخ وإسلام أباد، ولم يذكر إلا القليل جداً عن هذه الاجتماعات في البيانات العلنية أو في الصحافة. ومع هذا، صدف لنا، في وثائقنا المسروقة، أن نعثر على بعض المراسلات الدبلوماسية التي تظهر وجهة نظر متآمرة في الإدخالات الخاصة بالدبلوماسية النووية التي تطورت حديثاً.

فكما تبين المراسلات، فإن الفرنسيين كانوا يحاولون الالتزام بقاعدة في منتهى الغموض، لقد كانوا على تمام المعرفة بأن الباكستان كانت قد رفضت التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ولا يوجد لديها أية نية في توقيعها في المستقبل. كما كانوا قد أقروا، على الأقل في السهم عن مراسلاتهم المحذورة، التي كان المسيو بونيسيه أنكرها صورة مصطنعة ورابعة، بأن مصنعاً بقوة مئة طن سنوياً مقترح إقامته في تشاشما كان كبيراً جداً بالنسبة لدولة بمفاعل طاقة مفردة صغير، مهما كانت الخطط المدونة على الورق لشراء المفاعلات أو تطوير الخدمات من أجل البيع.

وكان المسؤولون الفرنسيون منذ البداية على تمام اليقين من أن الباكستانيين كانوا في منتهى الكره لإخضاع محطة تشاشما للمراقبة الدولية. وقد أدرج ذلك بكل وضوح في المذكرة التي نوهت بأن رئيس الطاقة النووية الباكستاني منير خان قد أبدى «دهشته» و«عدم رضاه» عن الطلب الفرنسي بغرض «رقابة متعددة الأطراف» عن طريق وكالة الطاقة الذرية الدولية، وكان موقف منير خان المدعو جزئياً من قبل شركة «إس.جي.ان» بكل بساطة: «إترك مسألة الرقابة وأنواع التحكم» إلى أن يبدأ المصنع التشغيل أو على الأقل إلى أن ينتهي العمل من الأعمال الإنشائية».

وكما بينت المذكرة فإن هذا الموقف كان قد نقل حتى إلى الفرنسيين. وقد سمعنا كثيراً نفس الشيء على مستوى شخصي من الدكتور بيرنارد جولد شمث، الذي كان في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات، مدير العلاقات الدولية في هيئة الطاقة الذرية الفرنسية.

وكان جولد شمث قد أفضى لنا عندما تكلمنا معه في مقر وكالة الطاقة الذرية الفرنسية في باريس قائلاً: «إنني لا أصدق إطلاقاً أي شيء قاله منير خان. إذ باستطاعته أن يكون كاذباً وهو في منتهى الجاذبية والإغراء أنني لم أصدق إطلاقاً أية كلمة قالها».

وكانت مذكرة ثانية، أو مذكرة بتاريخ ١٩٧٥/١/٣٠م موجهة إلى جولد شمث قد أظهرت التقدير الفرنسي للخطر المحتمل حتى بعبارات أكثر دراماتيكية: عندما يحصل الباكستانيون على التصميم التفصيلي فإنهم سيكونون قادرين على بناء مصنع تشاشما بدون المزيد من المساعدة الفرنسية، «سواء بوسائله الخاصة، أو بدعوة الموردين غير الفرنسيين لمعدات معينة».

وقد حذرت المذكرة بقولها «أن (اس.جي.ان) متورطة حقيقة مع الباكستانيين». وأضافت تقول والأسوأ من هذا: «أن لدى الباكستانيين العزيمة لإتمام المنشأة بمساعدة الـ«اس.جي.ان» أو بدون مساعدتها.

وقد يثبت هذا التحذير- التأكيد الموجود في الوثيقة- في المستقبل أنه كان نبوئياً. فالبرغم من أنه في الوقت، الذي كان الفرنسيون يعتقدون بأن باستطاعتهم الابقاء على الباكستانيين ضمن الحدود التي يريدونها عن طريق الإصرار على ضرورة وجود المراقبة الدولية، الوقت الذي كان فيه الباكستانيون يجرون أقدامهم جراً فإن القضية التي طال عليها الأمد استمرت في سيرها، وأخيراً في الأشهر الأولى من عام ١٩٧٥م، نشرت الحكومة الفرنسية المسألة وقد كستها بشيء من المكر والخداع الفرنسي.

وكنا قد سمعنا القصة من المسيو بوينسيه، في أول أمسية لنا في منزله، حيث أخبرنا بغمزة من عينه قائلاً: «لقد حصلنا على المعلومات من الحكومة الفرنسية في آذار عام ١٩٧٥م بأن من الأفضل لنا أن نسير وأن نخفف من غلوائنا، لأن الباكستانيين لم يدخلوا في اتفاقات مع هيئة الطاقة الذرية الدولية».

ولكن مجرد وجود أي إبطاء قد يجعل «اس.جي.ان» تبدو رديئة في أعين العملاء الباكستانيين، الأمر الذي كان من وجهة نظر بوينسيه، يريد أن يتجنبه صاحب العمل، ولذلك من أجل تخليص شركته من هذه الورطة، رتَّب لأن تقوم وزارة الخارجية بكتابة خطاب رسمي إلى الشركة، تهدد بصورة شكلية بقطع وإلغاء العقد إذا لم تقبل الباكستان المراقبة، وبكل هدوء وأناة عرض بوينسيه الخطاب على أصدقائه الباكستانيين ولقد كان لذلك تأثيره المرغوب فيه.

وقد أوضح ذلك قائلاً: «لقد أجبر هذا الباكستانيين على الدخول في مفاوضات مع وكالة الصاقة الذرية الدولية (آي.إيه.إي.إيه) وقد استغرقت المفاوضات مدة سنة». وفي نفس الوقت، واصلت «إس.جي.ان»العمل في التصميم، وحمت نفسها تماماً من الجانب الآخر عن طريق الحصول على ضمانات من الباكستان بأنهم سيواصلون الدفع حتى إذا فشلت المفاوضات والعقد، وبناء على ماذكره بوينسيه، فإن «إس.جي.ان» قد توقفت عن القيام بأية أعمال إنشائية إلى ما بعد انتهاء المفاوضات، مع هيئة الطاقة الذرية الدولية ووافقت على المشروع. وقال «ومع ذلك فقد واصلنا عمل المخططات، لأنه يجب أن تكون على يقين أن المسألة ليست مجرد صب إسمنت في اليوم التالي».

وفي النهاية انتهت المفاوضات حول المراقبة في أواخر عام ١٩٧٥م وأعطت وكالة الطاقة الذرية الدولية ،موافقتها في أوائل ١٩٧٦م، مُشاراً إليها على أنها اتفاقية ثلاثية، موقعة من الوكالة، وفرنسا، والباكستانيين. وبموجب معايير وكالة الطاقة الذرية الدولية فإن الضوابط والقيود المفروضة بدت أقرب إلى الصارمة.

وعلى هذا فقد تعهدت باكستان بأن معدات تطوير البلوتونيوم أو المواد المنتجة «سوف لا يستخدم أي منها في صناعة أي سلاح نووي أو توسيع نطاق أية أغراض عسكرية، أخرى أو في تصنيع أية وسائل تفجير نووية أخرى». كذلك وافق الباكستانيون على إخضاع محطة تشاشما للمراقبة الدولية، بما في ذلك الزيارات المنتظمة التي يقوم بها مراقبو وكالة الطاقة الذرية الدولية. ووافقوا أيضاً أن نفس النصوص ستطبق أية معدات مستقبلية مبنية على نفس أسلوب تكنولوجيا تطوير (توضيب) البلوتونيوم، والذي حدد بأنه أي أداة تستخدم أسلوب الاستخلاص بالمذيب. وكان هذا تفاهماً رئيسياً، وربما يعود لينتاب كل من الباكستان ووكالة الطاقة الذرية الدولية بصورة مزعجة ويقض مضجعها.

وبالرغم أنه لم يكن هناك أحد، في ذلك الوقت، يعرف ما الذي يخبئه المستقبل، وكان معظم المراقبين يعتقدون بأن الفرنسيين ووكالة الطاقة الذرية الدولية قد استطاعوا تكبيل أيدي الباكستان على الأقل للعشرين سنة القادمة.

أما الباكستانيون فكانوا في نشوة غامرة، فقد جاءت الموافقة النهائية في مارس عام ١٩٧٦م. وكان بوتو في كندا في زيارة لبرلمانها عندما قام صديقه وسكرتيره الصحفي السابق خالد حسن بإبلاغه النبأ.

وفي أثناء مقابلاتنا التي أجريناها مع خالد حسن في لندن في ربيع عام ١٩٨٠م أبلغنا قائلاً: «وكما تعلمون، فإن وجهه أضاء وتفتحت أساريره وشعر بالارتياح. حيث كان في منتهى السرور. وفي وقت متأخر من ذلك المساء في المؤتمر الصحفي قال: «انظروا، لِما توجهون إلي أسئلة كثيرة عن محطة تطوير وإنتاج البلوتونيوم؟ إن وكالة الطاقة الذرية قد أوضحت المسألة بكل جلاء، إذن ما هي مخاوفكم؟»».

المصنع الدليلي الرائد

لقد كان ذلك هو مصنع تشاشما، الذي سرعان ما سيصبح مركز عاصفة دولية هائلة. ولكن حتى أثناء قيام الباكستانيين بخصوص مصنع تشاشما، كانوا قد بدأوا في إقامة محطة تطوير بلوتونيوم ثانية وأكثر سرية. مصنعاً دليلياً صغيراً رائداً بجانب المعهد الباكستاني للعلوم النووية والتكنولوجيا أو ما يُطلق عليه «بنستيتسن».

وكان قد كتب القليل عن هذا المصنع الدليلي الرائد، وقد أمكن بطريقة ما تجنب حدوث المزيد من المجادلات والنزاعات. ولكن إذا كانت تقديرات الاستخبارات الأمريكية صحيحة، وأتم الباكستانيون أول مصنع نووي لديهم في أوائل ١٩٨٢م، فإن هذا المصنع هو الذي ستأتي منه المواد المتفجرة، والبلوتونيوم القابل للاستعمال في إنتاج الأسلحة النووية».

وكما كان بوينسيه مدير «اس.جي.ان» قد أبلغنا عندما سألناه عن مصنع تشاشما عندما قال: «إذا أردت صنع قنبلة ذرية، فإنك لست بحاجة إلى مثل هذه المتفجرات والأشياء المعقدة كمصنع لتوضيب البلوتونيوم. إذ هناك طرق عديدة أسهل وأيسر لصناعة القنبلة، وأرخص ثمناً».

وكان نوع من الغموض والخفاء ما زال يحوم حول المصنع، وخاصة حول من الذي ساعد الباكستانيين على بنائه، ويبدو أنه لم يكن هناك أحد يريد تصديق وجود قنبلة إسلامية، وليس عندما كان بالإمكان أن يتم الانفجار قريباً، وذلك في الوقت الذي ستختاره الباكستان بنفسها. ولكن الفرنسيين الذين كانوا على ما يبدو أكثر احتمالاً لأن تراودهم الشكوك حول ذلك الموضوع، فقد أصروا على اتهام جيرانهم في بلجيكا، بينما كان البلجيكيون قد ذهبوا بصورة خاصة إلى حد بعيد برد الإتهام ووضع اللوم على الفرنسيين.

ومما لاشك فيه أن كلا الفريقين كان على صواب، فبموجب ما كان باستطاعتنا التوصل إليه في تحقيقاتنا، فإن الشركة الفرنسية «اس.جي.ان» قد قامت هي نفسها بهندسة محطة توضيب البلوتونيوم بينما زميلتهم وأحياناً منافستهم شركة «بلجونكلير» البلجيكية كانت قد صممت البناء العام والذي كان يطلق عليه فقط إسم «المختبرات الجديدة».

ويرجع الأثر الذي كان علينا أن نتتبعه كان قد عاد إلى أوائل عام ١٩٧٠م عندما كان الباكستانيون قد بدأوا عملية التوضيب لأول مرة بمصنع بالغ الصغر، الذي صممه لهم البريطانيون. وبناء على ما ذكره مسؤول كبير في الشركة الحكومية، «بريتيسن نلكيرفيو ز ليمتد، الدكتور دونالد أفيري، فإن المختبر كان من المقرر أن يكون بقدرة قصوى، تبلغ (٣٦٠) غراماً من البلوتونيوم في السنة، وكان التصميم «قد تم إنجازه فعلاً حلول عام ١٩٧١م».

ولكن بموجب ما أخبرنا به الدكتور أفيري، فإن الباكستانيين كانوا يريدون مصنعاً دليلياً أكبر بكثير جداً ولذلك فقد طلبوا من البريطانيين في عام ١٩٧٠م أن يساعدوهم على إنشاء محطة باستطاعتها تطوير ما يصل إلى ثلاثين طناً في السنة من وقود المفاعل المستعمل، الذي قد يعطيهم (٢٤٠) كغم أو أكثر من البلوتونيوم.

وقد تذكر الدكتور أفيري أن البريطانيين كانوا قد رفضوا ذلك الطلب، ولم يكونوا يريدون الذهاب إلى أبعد من إقامة «عمليات على نطاق ضيق» مع الباكستان.

إلا أن الباكستانيين كانوا في نفس الوقت يقومون ببناء محطة كانوا قد ادعوا أن بناءها في التصميم البريطاني الأصلي، وكانت ستقام في الدور التحت أرضي لأحد أجنحة مبنى «بينستيتسن»، وكان قد أخبرنا مهندس أوروبي كان قد عمل في الأعمال الإنشائية للمختبر الذي كان الدور تحت الأرضي غير مناسب له، بأن المكان كان مزدحماً جداً مما جعل تناول الوقود غير المشع في منتهى الصعوبة، عندها ابتسم المهندس قائلاً: «لقد أعطي المصممون البريطانيون الانطباع بأنهم هم الذين يريدون ذلك».

ومن المحتمل أن يكون هذا صحيحاً، وكنتيجة لذلك، فقد استشاط الباكستانيون غضباً من تصرف البريطانيين، وبدأوا مفاتحة الشركة البلجيكية، من بين شركات أخرى، وكانت هذه الشركة البلجيكية المملوكة بصورة جزئية من قبل أقوى المجموعات المالية العالمية وهي شركة «بلجونلكير» التي كانت قد اتخذت مقراً لها في بروكسل وكان يديرها مديرها الإداري البالغ النشاط، جين فان ديفونيت.

وقد أجرينا مكالمة هاتفية من لندن مع فان ديفونيت في نوفمبر عام ١٩٨٠م، آملين في إجراء لقاء معه على الهاتف، والشيء الثاني الذي عرفناه، هو أنه أقنعنا بأن نستقل الطائرة إلى بروكسل في صباح اليوم التالي للتحدث معه شخصياً، لأنه كان يريد إخبارنا عن الموضوع من وجهة نظره هو.

وكان فان ديفونيت رجلاً طويلاً أنيقاً، حسن المظهر، في الأربعينات من عمره، وكان يبدو شبيهاً بمارسيلو ماسترورياني يقوم بدور مدير شاب لمؤسسة بعيدة الطموحات التي مازالت أمامها آفاق جديدة ترتادها. لقد كان سلوك مكشوف خادع، كما كان سريع الضحك، ولكن ليس طويلاً إطلاقاً، ويكرر المزاح وإصدار النكت على حسابه الخاص. ثم روى القصة دون الانتظار منا أن نسأله.

حيث أخبرنا بأن الباكستانيين كانوا قد فاتحوا شركة «بلجونكلير» في ستينات عام ١٩٦٠م، عندما كانوا قد باشروا إنشاء برنامج طاقتهم النووية، وكانوا يريدون بعض البيانات والمعلومات الأساسية، واستجابة لذلك الطلب، أعدت الشركة «دراسة من عشر صفحات» بشأن ما كان باستطاعتها فعله للباكستانيين في

مناطقهم ـ عمليات التطوير والتوضيب، ومعالجة الفضلات المشعة، وتحويل البلوتونيوم الموضب إلى مزيج جديد من وقود المفاعل المؤكسد، وهي عملية يطلق عليها «إعادة تصنيع الوقود».

وفي الوقت الذي كان فيه الباكستانيون يشكون من عدم توفر الأموال اللازمة، ولم تكن شركة «بلجونكلير» قد قدمت أكثر من ذلك. عندها، وفي وقت ما من أوائل عام ١٩٧٠م عاد الباكستانيون للتساؤل فيما إذا كانت شركة «بلجونكلير» ستكون على استعداد لأن تكون المهندس الاستشاري لإقامة مجموعة من المختبرات التي تقوم بالتوضيب والتطوير وكذلك إعادة تصنيع الوقود؟.

وفي منتهى السرعة قبلت شركة «بلجونكلير» الطلب، وأخذ العمل يجري في المشروع. وكما أخبرنا فان ديفونيت، فإن الباكستانيين أنفسهم قاموا بالأعمال الإنشائية.

وكانت المهمة التي نيطت بشركة «بلجونكلير» هي إعداد التصميم ومساعدة الباكستانيين على شراء المعدات اللازمة لذلك. ويشمل هذا القيام بإعداد جداول بالمواصفات الخاصة بمختلف قطع المعدات وتقديم المشورة فيما يتعلق بتقييم العطاءات المقدمة من الموردين المحتملين.

وكانت معدات المختبرات قد خططت بصورة مبدئية لتناسب المكان المخصص في مبنى «بنستيتسن» والذي كما أخبرتنا بذلك «بلجونكلير» ملائماً لما كنا قد سمعناه عن التصميم البريطاني الأصلي. ولكن بناء على ما ذكره فان ديفونيت، فان الباكستانيين كانوا قد نقلوا المعدات إلى مبنى جديد مجاور لبينستيتسن، وكانت شركة بلجونكلير قد منحت المهمة الإضافية الخاصة بتصميم الخدمات الأساسية للمبنى، بما في ذلك التهوية والمياه والتسخين وما شابه ذلك.

وكما كان المستر فان ديفويت قد أبلغنا، فإن المختبرات الجديدة كانت تشمل كُلاً من مختبر إعادة تصنيع الوقود ومصنع تطوير البلوتونيوم الدليلي، وكان التسليم الذي قامت به شركة بلجونكلير المؤرخ في ديسمبر عام ١٩٧٧م بدا أنه كان

ملائماً لكلا الطرفين. ولكن بموجب ما حدثنا به بصورة مطولة فإن المنفذين البلجيكيين كانوا قد أعطوا القصة شيئاً من الإلتواء.

فقد قامت شركة بلجونكلير بتصميم المختبر العام ومختبر إعادة تصنيع الوقود، كما أقر هو بذلك. ولكن ليس مصنع التوضيب الدليلي. وأخبرنا قائلاً: «لقد كنا نريد القيام بصنع معدات تطوير البلوتونيوم كذلك. ولكننا لم نحصل إطلاقاً على فرصة تقديم العطاء. حيث أن الباكستانيين كانوا قد أعطوا تلك المهمة لشركة «اس.جي.ان».

وأصر وهو يحدق فينا مباشرة على القول: «أنه لا علاقة لنا بذلك، لقد كان ذلك كله خاص بشركة «اس.جي.ان».

كان فان ديفويت، رجلاً ديناميكياً وبائعاً مقنعاً، وبسبب اهتمامه الذاتي بأن يروي لنا القصة بطريقته الخاصة، فقد كان يقدم قضية مقنعة. فبعد كل شيء كان الباكستانيون قد أعطوا «اس.جي.ان» العقد الخاص بمصنع توضيب البلوتونيوم الصناعي في تشاشما، ولكن لم يكن هناك أي معنى لإعطاء نفس الشركة عقد إقامة المصنع الدليلي كذلك؟ وزيادة على ذلك، فإن قصة فان ديفويت اختلطت نوعاً ما بتلك الرواية التي استطعنا استخلاصها من الرئيس السابق لـ«اس.جي.ان» المسيو بوينسيه.

وكان قد قال في أول مقابلة لنا معه بعيداً عن الكاميرا قائلاً: «لقد أتتمنا المختبر الذي كانت قد بدأته شركة بريطانية، حيث أن الباكستانيين كانوا قد قرروا أنهم لا يريدون الاستمرار مع البريطانيين، وطلبوا منا استلام العمل. وكان هذا عبارة عن مختبر كيماوي - خاص بالكيمياء النووية. جدد مكانه بجوار «بينستيتسن». وكان البريطانيون قد أوصلوه إلى مرحلة التخطيط ووضع الرسوم، وكان الباكستانيون قد قاموا ببناء الأسوار والمبنى.

وقد أصر بوينسيه على أن المشروع كان عبارة عن مختبر للكيمياء النووية، بالرغم من أنه بموجب التحقيقات التي قمنا بها، فإن أحد مصادرنا كان قد أعطانا نسخة من الخطاب الموجه من «اس.جي.ان» إلى هيئة الطاقة الذرية الباكستانية

وكان هذا الخطاب مؤرخاً في ١٩٧٣/٧/٧م. وكان موجهاً إلى المستر إم أفضل النائب الرئيسي لرئيس هيئة الطاقة الذرية الباكستانية (بي.ايه.اي.سي) منير خان وكانت شركة «اس.جي.ان» قد عرضت على الباكستانيين «وحدة تشغيل آلي عالمية» متعددة الأغراض.

وكانت هذه الوحدة قطعة حساسة جداً لتجهيزات معدات تطوير وتوضيب البلوتونيوم. وكما شرح ذلك خطاب «اس.جي.ان» فإنها ستتيح للباكستانيين أن تقطع وتزيل الغطاء عن قضبان الوقود غير المشع من المفاعل «كاندو» وهذه هي أول خطوة في توضيب الوقود المستعمل لإستخلاص البلوتونيوم.

وبموجب ما ورد في خطاب شركة «اس.جي.ان» فإن هذا هو المقصود صراحة «للمصنع الباكستاني الدليلي لتطوير البلوتونيوم». ولكن مهما كان الاسم - سواء كان الاسم مصنعاً دليلياً، أو مختبراً نووياً كيماوياً- فإن هذه هي المعدات والوسائل التي ستعطي الباكستانيين البلوتونيوم اللازم لأول قنبلة لهم، ولدينا الآن الدليل على أن السلطات الفرنسية كان لديها كل الأسباب التي تدعوها لمعرفة أن هذه هي الطريقة بالضبط التي كان الباكستانيون ينوون استخدام هذه المعدات والتجهيزات بها.

والدليل القاسي نوعاً والذي يدعم هذا الحكم هو أحد وثائقنا الحكومية الفرنسية- وهو تلكس من الهيئة العلمية في وزارة الخارجية في باريس إلى السفارة الفرنسية في بروكسل، وهذ التلكس مؤرخ في ١٩٧٥/٧/٢٨م، الذي يذكر أن الرئيس النووي الباكستاني، منير خان، كان لتوه في زيارة للعاصمة الفرنسية.

وبموجب ما ورد في التلكس، فإن خان كان قد ذكر بأن بلاده من الآن فصاعداً ستكون في مركز يمكنها من تجهيز نفسها بورشة للرسم والتصوير (استوديو) قادرة على تصنيع - باستخدام اليورانيوم الطبيعي غير المشع المنتج من مفاعلهم الكندي - الكيلوغرامات القليلة من البلوتونيوم اللازمة لأداتهم المتفجرة- القنبلة الذرية- ومضى التلكس يقول بأن منير خان كان يشير بذلك إلى «المصنع

الدليلي لتوضيب البلوتونيوم الذي كانت الباكستان قد بنته بمساعدة شركة «بلجونكلير».

وعلى هذا فإن وزارة الخارجية الفرنسية كانت تعرف أن المصنع الدليلي وبيان منير خان بأن ذلك يمكن استخدامه لإعطاء الباكستان القنبلة النووية، والشيء الوحيد الذي يبدو أن وزارة الخارجية لا تعرفه هو أن مصنع التوضيب الدليلي كانت قد بنته شركة بلجونكلير وشركة «اس.جي.ان» الفرنسية. وعلى أي حال، فإن مما لا شك فيه أن وزارة الخارجية الفرنسية كانت تعرف بما فيه الكفاية عن القدرة والنيات المحتملة لدى الباكستانيين لإيقاف مفاعل تشاشما الأكبر كثيراً، وإن ذلك كان شيئاً لم يكونوا، في ذلك الوقت يريدون فعله.

ومما لاشك فيه أن وزارة الخارجية الفرنسية، قد فعلت النقيض فقط، وقد استخدم الدبلوماسيون وجود المصنع الدليلي كتبرير لمضيهم قدماً في بناء مصنع توضيب البلوتونيوم في تشاشما، وبعد كل شيء، كما أوضح ذلك بوينسيه فإنه إذا كان لدى الباكستانيين من السابق مصنعاً دليلياً، فإن في الحقيقة، ليسوا في حاجة إلى مصنع كبير مثل مصنع تشاشما، فقط لصنع قنبلة واحدة، ولذلك لماذا توقفهم عن ذلك؟».

أما من ناحية البلجيكيين، فيبدو أنهم كانوا ليّنين مهملين كذلك. فما لاشك فيه أن شركة بلجونكلير كان لها أكثر من علاقة عابرة بمصنع «اس.جي.ان» الدليلي، كما أن مختبر إعادة تصنيع الوقود نفسه، كان عبارة عن أداة في غاية الحساسية.

فهو ينتج البلوتونيوم الذي تصنع منه القنبلة النووية، ولكن لا شركة بلجونكلير ولا الحكومة البلجيكية طلبتا القيام بأعمال المراقبة أو التفتيش من قبل هيئة الطاقة الذرية الدولية، حيث كان البلجيكيون قانعين بتقديم مساعدتهم بشيء لا يزيد على خطاب من السفير الباكستاني في بروكسل، يطمئنهم فيه بأن المنشآت ستستخدم فقط لأغراض سلمية فقط».

وهذا بدوره أزعج وزارة الخارجية الفرنسية كثيراً، فليس الباكستانيون هم الذين سيقومون بصنع القنبلة، بل أن منافسيهم البلجيكيين لم يصروا حتى على مجرد التظاهر بضرورة وجود الرقابة الدولية، الأمر الذي وضع الفرنسيين الذين كانوا يصرون على ذلك، في وضع غير ملائم بصورة واضحة جلية.



«سري وصامت»

يجب أن يحصل العرب على قنبلة ذرية

نعيم حداد . مجلس قيادة الثورة العراقي - ١٩٧٧

إننا على تمام المعرفة بأن بعض العراقيين كانوا مهتمين بالنواحي العسكرية، المفاعل ذو الإمكانيات العسكرية هو الذي كانوا يريدون الحصول عليه. ولكن أولئك الأشخاص كانوا من الجيش، يجب عليك أن تفهم بأن دولة مثل العراق، إذا كان لديك مصاريف كبيرة في الميزانية، فإن على الجيش أن يوافق عليها. وهذا هو الذي يجعلها تنجح.

بيفيز جيرارد . نائب رئيس هيئة تكنيكاتوم ١٩٨١م

لقد كانت ليبيا والأقطار العربية الأخرى تدفع، وكانت فرنسا تزود والباكستان كانت في طريقها نحو أول قنبلة نووية للعالم الإسلامي.

فقد أبلغ رئيس الوزراء الباكستاني علي بوتو في فبراير عام ١٩٧٤م، المؤتمر الإسلامي في لاهور قائلاً: «لقد ظهرنا الآن وكأننا انحططنا خمسة قرون إلى الوراء».

خمسة قرون من الانحطاط تقريباً، وكان من المقرر أن يعود الإسلام بِدَوِيّ نووي هائل. ومن بين كافة الدول التي يضمها الإسلام. من بين كافة الدول العربية الغنية بالزيت، كان هناك دولة واحدة فقط هي التي من الواضح بأنها لا تتيح لعلي بوتو القيادة النووية غير المنازعة والتي لا تقبل التحدي، ألا وهي العراق.

وكان سكرتيره الصحافي السابق خالد حسن قد أبلغنا أثناء سلسلة المقابلات التي أجريناها معه في لندن، قائلاً: «لقد كانت بغداد إحدى أولى التوقفات في رحلة المستر علي بوتو عام ١٩٧٢م. وكما تعرفون، لم يكن بإمكاننا حتى مجرد الاتفاق على قواعد لإصدار بيان مشترك، فقد كانوا يصارعون حتى في وضع الفواصل بين الكلمات، وقد تأخرت الطائرة عدة ساعات، وفي النهاية كان هناك بيان مقتضب فقط، ولم يكن هناك بيان مشترك».

وأقر خالد حسن، بأن الحادثة كانت تافهة، وأنها ظاهرياً لا علاقة لها بالبرامج النووية لكلا الدولتين. ولكنها مع ذلك ترمز إلى الانقسام العميق بين اتجاه الباكستانيين والسبيل الذي كان العراقيون قد اتخذوه.

فالباكستانيون، حتى تحت القيادة الزمنية لعلي بوتو، كانوا يؤكدون على التضامن الإسلامي، والعراقيون يؤكدون على القيادة التاريخية لبغداد.

ولذلك فان الاختلافات، كانت واضحة جلية حتى في عام ١٩٧٢م، كما أن العراقيين لم يدخلوا في اعتباره حقيقة دعم البرنامج النووي الباكستاني. فلندع الباكستانيين يصنعون قنبلتهم الإسلامية، وسيقوم العراقيون ببناء قنبلتهم الخاصة بهم. أول قنبلة نووية في أيدٍ عربية خالصة. فإن العراقيين سيقومون بشراء وبناء أكبر المجمعات النووية تعقيداً ودَوِياً، والذي في غضون سنوات سيعطيهم أسلحتهم النووية الخاصة بهم.

إن صدام حسين حاكم في الثالثة والأربعين من عمره. وكان قد تسلم تلك السلطة على أثر الثورة البعثية في يوليو عام ١٩٦٨م. أولاً كرجل يقف وراء الرئيس حسن البكر الذي بلغ من العمر عتياً، وابتداء من يوليو عام ١٩٧٩ كرئيس للجمهورية العراقية ورئيساً لأهم مؤسسة في الدولة، مجلس قيادة الثورة.

كذلك فإن صدام هو أبو البرنامج النووي العراقي، كما أنه أكثر من أي شيء آخر، كانت كل مواطن قوته ومواطن ضعفه، كل ذكرياته وأحلامه، كافة نواحي بعد نظره. وقصر نظره، هي التي كانت حتى الآن قد شكلت طريقة صنع القنبلة النووية العراقية.

فمثل الزعيم الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، كان صدام حسين شخصية موضع جدال ونقاش على نطاق واسع. فهو بالنسبة للبعض الزعيم العظيم، أما بالنسبة للبعض الآخر فهو سفاح قاتل، هتلر في تكوينه «إنه جزار تكريت» على اسم المنطقة الفقيرة في شمال العراق التي ظهر منها هو وعصابته السياسية. أما بالنسبة للعالم الخارجي فهو الرجل الذي كان في ١٩٨٠م قد أصدر أوامره للطائرات العراقية والجنود العراقيون بشن الحرب على إيران المجاورة إيران آية الله روح الله الخميني.

ومما لاشك فيه أن التطور العلمي والتكنولوجي أمر ممكن، وذلك لسبب واحد فقط. ألا وهو الزيت. فالعراق يحتل القمة الثانية في أكثر احتياطيات نفطية في الشرق الأوسط برمته، وهو الثاني فقط بعد المملكة العربية السعودية، حيث أن التقديرات الحالية تتحدث عن احتياطات تصل إلى أكثر من (١٠٠) بليون برميل من الزيت. وهكذا أكثر مما يكفي العراق إلى نهاية القرن الحادي والعشرين. أو بعبارات صدام حسين «أن واحداً من آخر برميلين منتجين في العالم لابد أن يأتي من النفط العراقي».

ويقود هذه الزيادة الظاهرية بصورة جزئية إلى أسعار الأوبيك المحلقة. ولكن العراقيين أنفسهم كانوا قد لعبوا دوراً كبيراً داخل منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبيك» «أو بي.اي.سي» وأيضاً في الصراع من أجل الحصول على تحكم أكثر في إنتاجهم من النفط عن طريق تأميم شركات الزيت التي يمتلكها الأجانب في العراق.

«الزيت والتحديث» هذان هما الموضوعان التوأمان للحكم. وليس أكثر دراماتيكية مما هما في مجال البرنامج النووي، حيث استخدموا قوة زيتهم لإرغام مُصَدِري الطاقة النووية على بيعهم التكنولوجيا لتطوير كل من الأبحاث النووية المدنية والقدرة على إنتاج القنبلة النووية العراقية.

وعلى النقيض تماماً من ذو الفقار علي بوتو في الباكستان، فإن صدام لم يكتب أو يتكلم بصورة علنية عن الطموحات على الأقل حتى بعد انفجاره على أثر

القصف الإسرائيلي. كذلك فإن معاونيه قد أمسكوا ألسنتهم كما أن حفنة العلماء الذين قد يراد منهم أن يتكلموا الآن هم الآن في وضع لا يمكنهم من ذلك إطلاقاً.

والتنويه الشفهي الوحيد عن النوايا العراقية، والذي يكنونه فعلاً في أذهانهم، قد جاء في ملاحظات عابرة. وأول هذه التنويهات صدر في المقابلة التي أجرتها صحيفة «الأسبوع العربي» لبيروتية، مع صدام حسين في سبتمبر من عام ١٩٧٥م. عندما وصف سعيه وراء الحصول على ما يفترض أنه مفاعل نووي سلمي، على أنه «جزء من أول محاولة عربية من أجل التسلح النووي».

وجاءت ملاحظة أخرى من عضو كبير في مجلس القيادة الثورية العراقي. نعيم حداد حيث أكد في بيان له في عام ١٩٧٧م قائلاً: «ينبغي أن يمتلك العالم العربي كل ماهو ضروري للدفاع عن أنفسهم».

وعلى هذا فإنه بالنسبة إلى معظم الموضوع، فان إنشاء المفاعل النووي العراقي يبدو أنه كان بريئاً تماماً وخاصة في صميم بدايته، وكان ذلك في أواسط الستينات من عام ١٩٦٠م. وكانت الحكومة في ذلك الوقت تعتمد على الاتحاد السوفييتي لتزويد مختلف وسائل الأبحاث النووية، ويشمل ذلك مفاعلات أبحاث صغيرة قوة (٢) ميغاواط. وقد بدأ تشغيل المفاعل في يناير عام ١٩٦٨م في معهد أبحاث نووي أُنشىء حديثاً في «تويطة». وقد قصر المفاعل والأجهزة المرافقة له عن إعطاء العراقيين القدرة على وضع أيديهم على أية كمية ذات قيمة من المواد المتفجرة النووية، سواء وقود اليورانيوم العالي الإشباع أو البلوتونيوم.

وعلى العموم، فإن السوفييت اتبعوا ولا يزالون يتبعون سياسة في منتهى الصرامة ضد انتشار الأسلحة النووية، فهم لا يرغبون في بيع مفاعل كبير في العالم الثالث. وهم يصرون على ضرورة بقاء كافة أنواع الوقود تحت سيطرة الفنيين السوفييت كما يطالبون بأن يعاد الوقود المستعمل إلى الاتحاد السوفييتي تحت الحراسة السوفييتية.

وقد منع هذا انتشار الأسلحة النووية كما أبقى الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي وغيرهم من الدول التي تتعامل معهم، بعيدة عن أن تصبح مستقلة في تصرفها إلى حد بعيد.

وبتوقيع المعاهدة، وخاصة الموافقة على المادة الثانية فإن العراقيين ألزموا أنفسهم صراحة بألا يصنعوا أو يحصلوا على الأسلحة النووية، أو أية وسائل متفجرة نووية، وأن لا يسعوا وراء أو يتسلموا أية مساعدة لصناعة الأسلحة النووية أو أية وسائل تفجيرية أخرى. كما وافق العراقيون بموجب المعاهدة الاتفاقيات الناتجة عنها، على أن يفتحوا «طويطة» لعمليات تفتيش منتظمة وغيرها من الاجراءات الوقائية التي تقوم بها هيئة الطاقة الذرية الدولية.

وقال العراقيون بأنهم سوف لا يفعلون ما ليس باستطاعتهم عمله في ذلك الوقت وأنهم يوافقون بكل إخلاص على كافة أنواع المراقبة الدولية. ولكن في نفس الوقت تسلم البعث مقاليد السلطة، وكانت عائدات النفط قد بدأت تنصب، وغيَّر العراقيون نياتهم ومثل الباكستانيين، فإنهم التجأوا إلى الدولة الأكثر احتمالاً بأن لديها الرغبة في إعطائهم ما يريدون.

اختبار مفاعل

قام جاك شيراك في ديسمبر عام ١٩٧٤م بالسفر من باريس إلى بغداد.

وكان رئيس وزراء فرنسا المعين حديثاً، المسيو شيراك الوريث السياسي القيادي لشارل ديجول، وكان قد عقد العزم على تمتين الروابط الفرنسية بالعالم العربي، وكان الفرنسيون ما زالوا يعانون من تحليق أسعار دول «الأوبيك» والمقاطعة التي فرضها «العرب على تصدير النفط في عام ١٩٧٣م، وكانوا مندفعين بصورة جنونية من أجل تأمين توريدات النفط والبحث عن أسواق للأسلحة الفرنسية وصادراتهم ذات التكنولوجيا العالية».

وكان مضيف شيراك في العراق نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، وقد مضت الأمور بين الرجلين على أحسن ما يرام بصورة استثنائية. حيث

تحدث شيراك فيما بعد عن صدام بمحبة وود بالغين، وأطلق عليه «صديقاً شخصياً» ومن الواضح أن صدام كان يشعر بنفس الشعور، بالرغم من أنه كان سريعاً في بيان أيدته في العراق على الأقل، الصداقة كانت مُغِلّة ومربحة وتسدد قيمتها في حينها.

وقد شرح ذلك، في شهر مارس التالي، لدى توقفه القصير في باريس حيث قال: «إن أولئك الذين يتظاهرون بأن رحلة المسيو شيراك إلى بغداد لم ينجم عنها نتائج ملموسة هم في منتهى الجهل، سواء في السياسة أو في العلاقة بين المسيو شيراك وبيني، فإذا كانت كافة جولاته أنتجت مثل هذه النتائج، فإن المسيو شيراك كرس وقته في الأقطار الأجنبية».

وتبعاً لما ذكره المسيو شيراك، فإن «النتائج الملموسة، كانت من ناحية، عبارة عن سلسلة من العقود للصناعة الفرنسية تصل قيمتها إلى (١٥) بليون فرنك، بل إنها أكثر «جدية» كما ثبت ذلك فعلاً حيث كانت المحادثات التي أجريت في بغداد تتعلق بالمبيعات الفرنسية النووية للعراق».

ومما لاشك فيه أن العراقيين كانوا قد بدأوا من السابق في التسوق في أماكن أخرى، والتجأوا أول الأمر إى أصدقائهم في الاتحاد السوفييتي، الذي سبق له وأن زوَّدهم بمفاعل أبحاث صغير وغيره من التجهيزات في «طويطة». كما كان السوفييت يُزَوِّدون العراق بطائرات الميج ومعدات عسكرية أخرى، وكذلك المساعدة التكنولوجية لصناعة الزيت المؤممة. كما أن الدولتين في عام ١٩٧٢م وقعتا معاهدة صداقة وتعاون لخمس عشرة سنة، وكنتيجة لذلك، فإن المراقبين في العالم الغربي كانوا في السباق قد كتبوا عن العراق على أنها الدولة التالية بين أسوأ الدول التي تدور في فلك الاتحاد لسوفييتي.

ولكن السوفييت - «صديق العراق رقم واحد» كما دعاه صدام حسين في أحد الأوقات - لم يكونوا راغبين في إعطاء العراقيين المعدات النووية الجديدة التي كانوا يريدونها، انسجاماً مع سياستهم العامة إزاء منع انتشار الأسلحة النووية. ولذلك فإن صدام حسين في وقت لاحق، التجأ إلى الفرنسيين، وإلى صديقه الجديد جاك شيراك. وكرئيس سابق لمجلس «السياسة النووية الأجنبية» فإن المسيو آندريه

جاكونيه فإنه كان قد أخبرنا قائلاً: «إذا جاء العراقيون إلى فرنسا، فإن ذلك يعني أنهم لم يستطيعوا الحصول على ما يريدونه من الروس».

ولكن الفرنسيون لم يكونوا الوحيدين الذين يحاولون بيع ما لم يبيعه الروس. حيث كان هناك منافسة بين باعة الطاقة النووية في عدد من الدول المختلفة البيع إلى رجال الأعمال العراقيين. من بينها ألمانيا، وإيطاليا، وكندا، وكان الفرنسيون يعرفون أن عليهم أن يقدموا للعراقيين أفضل المعدات النووية التي يمكن لفرنسا أن تقدمها من أجل الفوز بعقود مربحة في المستقبل القريب.

وقد ذكر ييفيس جيرارد الذي كان قد رافق شيراك في رحلته إلى بغداد أنه «كان وقتاً يتسم بالغموض والتشويش والارتباك. فكل ما كان موجوداً للبيع استطعنا بيعه. وكنا شديدي الرغبة في البيع. وكنا عاقدي العزم على متابعة تنفيذ هذه العقود في الداخل».

أما الآن فإن نائب رئيس الشركة التي تمتلكها الدولة «تكنيكاتوم» وفي نفس الوقت مستشاراً للمسائل النووية لدى هيئة الطاقة في وزارة الخارجية الفرنسية، جيرارد أعطانا وجهة نظر داخلية للمفاوضات التي كان هو نفسه قد لعب فيها دوراً قيادياً. وكنا قد أجرينا معه مقابلة في ردهة فندق هيلتون الرئيسي في باريس، الواقع مباشرة على الزاوية القريبة من المكتب الرئيسي لهيئة الطاقة الذرية الفرنسية.

فقد أخبرنا قائلاً: «أن لدينا كمية هائلة من المنافسة، وليس فقط في العراق، فكل شخص في ذلك الجزء من العالم يريد شراء الطاقة النووية كما أن كل شخص يريد البيع».

وكما وصف جيرارد الوضع، فإن رائحة الأموال العراقية قد أنعشت أجواء بغداد، وكان السعي للحصول عليها حثيثاً وبلا هوادة، فتجار الطاقة النووية يريدون الحصول على نصيب من العملة في الشرق الأوسط، وليس مهماً نوع النوايا والأهداف النهائية للزبائن. حيث كانت هذه مسألة تخص السياسيين والبنية الكلية للإجراءات الوقائية الدولية وأنواع الرقابة التي تريدها، ولكنها ليست من اختصاص الباعة، وحتى لو كان الأمر كذلك، فقد أقر جيرارد فقد كان في نطاق اختصاص

فن البيع صلاحية بيان فضائل وحسنات المنتج موضوع البحث، بما في ذلك القدرة على إنتاج البلوتونيوم وكان هذا مجرد جزء عادي من عملية البيع.

وبالرغم من أنه كان في وضع حرج إزاء ما فعله الكنديون المنافسون بصورة مفاجئة ومذهلة، حيث قاموا حسب ما روى، بعدد من الرحلات إلى بغداد، حيث جلسوا هناك في فندقهم يتفاخرون بتبجح وغرور عن فضائل مفاعل اليورانيوم الطبيعي «كاندو» أمام زبائنهم المحتملين، منوهين بصورة مفصلة عن نجاحه الباهر الممتاز في إنتاج المادة القاتلة. بل وحتى بصورة أكثر تفصيلاً عن إمكانية إبقاء الإجراءات الوقائية في أدنى مستوى لها، والشيء الذي كان أكثر إزعاجاً لجيرارد بالنسبة لهم، لم يكن هو أنهم حاولوا بيع «كاندو» بتلك الطريقة. بل نفاقهم في الإشارة إلى المبيعات الفرنسية على أنها خطر يهدد بانتشار الأسلحة النووية، بينما كانوا فعلاً وبصورة ملحة يريدون البيع أن يكون من جانبهم أنفسهم، كما أنهم لم يبدوا أي قلق مهما كان نوعه فيما إذا كان العراق سيحصل على القنبلة النووية أم لا.

وعلى هذا فإن الفرنسيين، من أجل ألا تلحق بهم الهزيمة بدأوا في مناقشة إمكانية بيع العراقيين حقيقة قطعة متميزة جداً من المعدات النووية - مفاعل يورانيوم طبيعي قوة (٥٠٠) ميجاواط. يبرد بالغاز، ومن النوع الملطف بالجرافيت مثل ذلك النوع الذي كانت الهيئات لعسكرية الفرنسية قد طورته بصورة خاصة لإنتاج البلوتونيوم لمستودع أسلحتهم النووي المستقل التابع لقواتهم الضاربة.

وكان هذا هو المفاعل الذي يريده العراقيون. والذي سيكون مثالياً لصنع القنبلة الذرية، ولقد وافق شيراك الديجولي على ذلك. ولكن بعض العلماء الفرنسيين وقلة من الفرنسيين الطيبين. وفي وزارة الخارجية الفرنسية ساورتهم المخاوف وأحسوا بوخز الضمير بشأن الصفقة. فمفاعل اليورانيوم الطبيعي مثل المفاعل الملطف بالجرافيت يمكن أن يعطي العراقيين البلوتونيوم وأن ذلك المفاعل بقوة (٥٠٠) ميجاواط يعطيهم كمية هائلة منه.

وفي وقت لاحق كان الدبلوماسيون الفرنسيون سيقولون لنا المرة تلو المرة كدليل على قلقهم بشأن إنتشار الأسلحة النووية، بأن السبب الذي دعا الفرنسيين إلى عدم بيع المفاعل الذي يعمل بالغاز- والجرافيت، هو اعتقادنا أنه سيعطي العراقيين القنبلة الذرية. بل حتى أن العديد منهم بما فيهم الناطقون الرسميون بإسم وزارة الخارجية الفرنسية وهيئة الطاقة الذرية الفرنسية، ذهبوا إلى حد الإيحاء بأن شيراك كان قد وافق بصورة سريعة على المبيعات فقط بسبب جهله في النواحي الفنية. ومع هذا، فإننا أثناء المقابلات التي أجريناها مع بعض الأشخاص الذين كانت لهم فعلاً علاقة بإجراء المناقشات حول البيع، اكتشفنا أن مسألة انتشار الأسلحة النووية حقيقة لم تكن هامة، حيث أن قلق الفرنسيين كان تافهاً ومبتذلاً إلى حد بعيد، وكان بعكس ذلك النوع من الاعتبارات الاقتصادية العملية التي غالباً ما تكمن وراء القرارات السياسية.

وكانت أول المشاكل الكبرى الصعوبة الفعلية في بناء المفاعل. فالفريق الخاص الذي كان قد بنى مفاعل الغاز- جرافيت للقوات المسلحة الفرنسية كان أفراده قد سُرِّحوا منذ أمد طويل، كما أن شركة «فراماتوم» شركة المفاعلات الكبرى، أصبحت الآن مشغولة في بناء مفاعلات الطاقة التي تعمل بالماء الخفيف المضغوط بموجب ترخيص من الشركة الأمريكية العملاقة شركة «واشنطون هاوس» وطلب العراق لمفاعل غاز- جرافيت واحد قد يتطلب أن تقوم شركة «فراماتوم» باعادة تجنيد فريق إنتاج جديد، وقد يعيق العمل الجاري. فمن وجهة نظر «فراماتوم» فإن المسألة لا تستحق هذا العناء مهما كان السعر عالياً.

ولكن فراماتوم لم تكن الوحيدة بأسبابها الخاصة التي تدعوها إلى معارضة بيع مفاعل غاز- جرافيت للعراق، بل أن شركة «إليكتريسايت دي فرانس» التي تمتلكها الدولة عارضت البيع أيضاً، حيث أن «إليكتريسايت دي فرانس» (اي.دي.اف) كانت لتوها قد خرجت من صراع طويل مع هيئة الطاقة الذرية الفرنسية حول انتقاء مفاعل طاقة من النوع المفرد الذي بالإمكان إقامته للإستخدام داخل الوطن وللبيع في الخارج. وفي هذا الصراع كانت «اي.دي.اف» تعارض

مفاعل الغاز- جرافيت لمصلحة مفاعلات الماء الخفيف، وكانوا قد رأوا في توق وحماس هيئة الطاقة الذرية الفرنسية لبناء مفاعل للعراق، على أنها طريقة لإدخالهم من الباب الخلفي.

وأخيراً فإن الرئيس لفرنسي، فاليري جيسكار ديستان تدخل بين الفريقين المتصارعين لمصلحة «اي.د.ي.اف» وقرر عدم بيع العراقيين المفاعل الذي يريدونه، وعلى هذا فإنه باستطاعة الفرنسيين الإدعاء بأنهم عملوا بدافع قلقهم تجاه عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الحقيقة فإنه كان قراراً صعباً، وكان الفرنسيون يخشون أن يقود تراجعهم إلى الإساءة إلى العراقيين وإغضابهم وكانت فرنسا تعتمد اعتماداً شديداً على العراق بخصوص توريداتها من الزيت، كما أن العراقيين كانوا يربطون مصدراً دائماً وهاماً من النفط بحصولهم على العقد النووي. وقد ذهب الدكتور فرانسيس بيرين إلى حد الإيحاء إلينا بأن السبب الرئيسي الذي منع تحقق الإتفاقات النووية الفرنسية العراقية إطلاقاً هو أن هذا الربط قد ذكر بصورة صريحة في العقد بين الدولتين.

وكانت هناك أيضاً صفقات أخرى معلقة، في مناطق تمتد من المعدات العسكرية إلى مصانع البتروكيماويات، إلى تطوير الموانىء، وكان الفرنسيون يريدون بصورة عامة الإبقاء على علاقاتهم التجارية والسياسية مع العراق سليمة. ونتيجة لذلك فان ييفيس جيرارد كان قد أرسل إلى بغداد على عجل لإخبار العراقيين بأن صفقة مفاعل الغاز - جرافت قد أُلغيت ولمحاولة إقناعهم بأن مفاعلاً فرنسياً آخر يمكن أن يفي بالغرض مازالوا يحملونه في أذهانهم.

وكان جيرارد قد أخبرنا، بإقرار مذهل من فرط صراحته وإخلاصه حيث قال: «لقد كنا على تمام المعرفة بأن بعض العراقيين كانوا مهتمين بالنواحي العسكرية، وبصورة قوية تجاه المفاعل الذي كانوا يودون الحصول عليه، ولكن هؤلاء كانوا من القوات المسلحة. ويجب عليك أن تفهم ذلك في بلد مثل العراق. فإذا

كان لديك ميزانية هائلة للمصاريف، فإن الجيش ينبغي أن يصادق عليها. وهذه هي الطريقة التي تجعلها عملية وناجحة».

وقد إقترح الفرنسيون أن يبحث العراقيون مسألة شراء مفاعل أبحاث متقدم. وأن بإمكان العلماء العراقيين بيعه لرؤسائهم في الحكومة وللقوات المسلحة والحصول على الاعتمادات الخاصة بها من الميزانية، وذلك لأنه ذو قدرة على إنتاج البلوتونيوم كما أن باستطاعتهم القول بأنه سيعطي العراقيين «خيار القنبلة النووية».

وبالرغم من رغبة صدام والقوات المسلحة في الحصول على القنبلة بقيت على شدتها فإن المفاوضات الفرنسية استمرت حتى سبتمبر عام ١٩٧٥م، عندما قام صدام حسين بزيارة رسمية إلى باريس، وقد استقبله الفرنسيون بالتكريم الذي يقدم عادة إلى رئيس دولة، كما قاموا بالاحتفاء به على أعلى المستويات. كما أخذوه في زيارة خاصة إلى مركز الأبحاث النووية في «كاداراشي» حيث أبدى اهتماماً بالمفاعلات التجريبية.

وبعد مضي شهرين، في الثامن عشر من نوفمبر التقى ممثلون من الدولتين في بغداد ووقعوا إتفاقية للتعاون النووي. وفي ٢٦ أغسطس عام ١٩٧٦م وقع العراق عقداً بقيمة تزيد على بليون فرنك من اتحاد الشركات النووية الفرنسية لإنشاء مفاعلي أبحاث جديدين، وكان الأول والأهم من هذين المفاعلين ذلك المفاعل التجريبي بقوة سبعين ميجاواط حراري والذي كان في أكثر الحالات أشبه بالمفاعل «أوزيريس» في مركز الأبحاث النووية في ساكلي، خارج باريس مباشرة. أما الثاني فكان صغيراً بقوة (٨٠٠) كيلوواط «تجميع حرج» من نوع ايزيس والذي يحتوي على نفس القلب مثل المفاعل الكبير ويمكن استخدامه في تدريب الفنيين العراقيين.

وكان الفرنسيون قد سموا مفاعلهم «ازيريس» على اسم الإله الفرعوني القديم ملك وقاضي الأمون، كما كان قد سموا المفاعل الجديد باسم اوزرايراك، كما أطلق عليه أحد العلماء «اورتشيراك» ولكن صدام حسين ورفاقه سموه على اسم واحد تموز على اسم الشهر العربي الذي كان نظامهم استلم فيه السلطة عام ١٩٦٨م.

كذلك فإن «ايزيس» التجميع الحرج «الأصغر كان سمي بصورة كلاسيكية على اسم آلهة الإخصاب التي كانت أيضاً أختاً وزوجة لأوزيريس ولكن هذا الاسم بالنسبة للعراقيين بدا وكأنه سيخلق لهم إشكالاً. وقد شرح أحد العلماء الفرنسيين ذلك الإشكال بصورة ملتوية حيث قال: «ان إيزيس لا يمكن أن يدعى بالضبط إسحق، ولذلك فإننا سميناه (٢) تموز فقط».

وكان الأزيرق أو واحد تموز، أصلاً عبارة عن بركة سباحة كبيرة مكشوفة بقلب مفاعل في الوسط، وكان مصمماً بصورة أولية لإجراء تجارب وإختبار المواد المتخصصة وغيرها من المواد تحت ظروف إشعاع مكثفة. ومن أجل اختبار المواد كانت ستوضع في بركة حول قلب المفاعل، حيث يتم اخضاعها لقصف شديد ومتواصل من قبل النيوترونات من سلسلة التفاعلات النووية، وهذا النوع من الاختبارات يتم القيام بها عموماً في تصميم وبناء مفاعلات الطاقة النووية في الدول الأكثر تقدماً صناعياً وعندما يتم إنجازها في المركز النووي العراقي في «طويطة» فإن الأزيرق سبعون ميجاواط ينبغي أن يكون واحداً من أقوى مفاعلات الاختبار وأكثرها تطوراً في أية بقعة من العالم.

وقد شرح بيفيس جيرارد ذلك بقوله: «إن الميزة الكبرى لمفاعل بركة السباحة هي مرونته، إذ بإمكانه اعطاء إختيارات واسعة من التجارب. وكان العراقيون يريدون أن تكون بغداد المركز النووي للعالم العربي. وكانوا يريدون من أي عالِم من أي دولة إسلامية أن يكون سعيداً ومستعداً للقدوم إلى بغداد».

وحتى بالمعايير النووية، فإن هذا المشروع كان بحجم مناسب كما أن الشركات في اتحاد الشركات التي ستبني المفاعلين الاثنين كانت - ولا تزال - هي أقوى شركات الصناعة النووية الفرنسية.

فشركة تكنيكاتوم، التي ستوفر المصممين ومهندسي الإشراف، مملوكة للدولة، حيث تمتلك هيئة الطاقة الذرية الفرنسية ٩٠ في المئة.

أما شركة «كُتشنر اكستر نافاليه اندستري دي لاميديتريك» (سي.ان.آي.ام) التي ستبني قلوب المفاعلات هي شركة قديمة للمباني والصناعات الحديدية وكانت قد زودت عدة مفاعلات فرنسية بعناصر القلوب بما في ذلك اوزيريس.

بينما، كومسيب، التي كانت ستزود الضوابط الأتوماتيكية فهي إسم شهير في أنظمة الاعلام الأليكترونية.

وشركة لاسوسيتي بوجو، التي كانت ستقوم بالاعمال الإنشائية المدنية في طويطة، فهي إحدى الشركات المتخصصة في مشاريع كبرى هندسية وإنشائية مع خبرة واسعة جداً في العراق وغيره من أقطار الشرق الأوسط.

ولكن شركة سينت ـ جوبين تكنيك نوفيليه ـ التي يلجأ إليها في الملمات، والمستعدة دائماً منذ القديم، فكانت ستوفر معدات معالجة النفايات النووية، والمختبر (الحجرة الساخنة) التي يمكن استخدامها للتحليلات والقياسات وكمية محدودة من تطوير (توضيب) الوقود المستعمل.

وكانت هذه الشركات جميعها من أكثر الشركات احتراماً وشهرة. ولكنها لم تكن سريعة بما فيه الكفاية في تعاملها. وخاصة في تلك المسألة التي تهم القوات المسلحة العراقية أكثر من أي شيء آخر. وهو حل يمكن للأزيرق أن ينتج البلوتونيوم للأسلحة النووية، مثل مفاعل الغاز- جرافيت الذي رفض الفرنسيون بيعه؟.

وقد أقر لنا ييسيف جيرارد من تكنيكاتوم قائلاً: «لقد كان بعض العلماء العراقيين قد ضللوا القوات المسلحة العراقية- وخدعوها بالاعتقاد بإمكانية ذلك. من أجل الحصول على معدات أبحاث جيدة، ولكن هذه هي الطريقة التي تنجح في العراق، ثم أسرع يقول: «إن العلماء كانوا حقيقة على علم بأن هذا المفاعل لم يكن أفضل طريقة لصنع القنبلة النووية. ولكن العراقيين كانوا يريدون الأفضل وكان الأزيرق ممتازاً بالنسبة لحاجاتهم».

فتساءلنا فيما إذا كان لدى الفرنسيين أية تحفظات بشأن الطريقة التي كان العلماء العراقيون قد باعوا بها لصدام والجنرالات على أساس قوتها العسكرية.

فادعى جيرارد بقوله: كلا لأنه حتى لو كان للأزيرق قدرة على إنتاج البلوتونيوم فإنه سوف لا ينتجها بكميات كبيرة، ليس بحجمه وشكله الحالي، بل بالحجم والشكل الذي بيع فيه للعراق».

وكان جيرارد يعتقد عتقاداً جازماً أن الأزيرق كان وسيلة أبحاث ممتازة وليس الطريقة اللازمة لبيع قنبلة سريعة وقذرة. وكانت تراوده شكوك فيما إذا كان باستطاعة العلماء العراقيين توجيه البضائع إذا طلب منهم ذلك «ليس في المرحلة الحالية من التطور العلمي في العراق».

عندها ضغطنا عليه بسؤالنا ولكن لماذا قررتم إعطاء العراقيين وقود يورانيوم عالي الإشباع، بكل ما يستتبع ذلك من أخطار.

فأجاب جيرارد «أن ذلك في منتهى البساطة، حيث أن أوزيريس أو الأزيرق، عبارة عن مفاعل أبحاث ذي قوة عالية، وذلك هو النوع من الوقود الذي يستعمله، وعندما بعناه لم يكن هناك بديل، وحتى اليوم إن ذلك هو الوقود الذي يعطي أفضل الأداء في هذا المفاعل.

وبالرغم من أن تفكير جيرارد كان يعود إلى الوراء، إلا أنه كانت لديه أفكار ثابتة حول المبيعات ودوره فيها حيث قال: «مما لاشك فيه أنه كان بإمكاننا أن نقاوم، وكان بإمكاننا أن نقول إن هذه الأداة جيدة جداً، وانظروا في أمر شيء أكثر منطقية، ولكن كل واحد كان على استعداد للبيع - الإيطاليون، بمفاعلاتهم الرديئة، والألمان والكنديون».

إنك لن تقول للزبون أن كمبيوتري ممتاز لا تشتريه ليست هذه هي الطريقة العملية الناجحة. إن من السهل أن تنتقد الصفقة فيما بعد. ولكن لم يكن من السهل في ذلك الوقت أن لا تُعْقَد الصفقة».

أما وقد كان جيرالد وزملاؤه شديدي التوق والحماس للبيع، فقد أقنعوا أنفسهم بأن العراقيين لا يريدون أن يضيعوا القنبلة النووية. فما الفرق فيما إذا كان الجنرالات العراقيون يعتقدون أن الأزيرق سيعطيهم سلاحهم النووي؟ لقد كان العلماء العراقيون يعرفون أفضل وأعمق من ذلك، أو على الأقل فإنهم قالوا ذلك.

وعلى هذا فإن البروفسور يوفال نئيم، الذي كان المدير العلمي السابق لبرنامج إسرائيل النووي كما كان نائب المدير السابق للاستخبارات العسكرية قال لنا: «إن أول ملامح الخطر كان نوع المفاعل الذي اختاروه».

كذلك قال لنا أثناء مقابلة طويلة أجريناها معه في منزله المريح ذي الطابق الواحد في تساهلاً، في إحدى ضواحي تل أبيب وكان ذلك بعد أيام قليلة من الغارة الإسرائيلية، والتي كان نئيم بمركزه العالي يشجع عليها أثناء السنة والنصف الماضية، حيث قال: «إنه مفاعل جيد جداً لصنع القنبلة النووية».

ثم سألنا ذلك العالم الإسرائيلي بأسلوب خطابي «لماذا يحتاج العراقيون لهذا المفاعل الخاص بالذات؟ لماذا سبعون ميجاواط؟ ما نوع التجارب التي سيقومون بها؟ فقال. إن باستطاعة أي إنسان أن يرى ماذا يريد العراقيون فعله. فبالنسبة لنوع التجارب التي سيحتاج إليها العراقيون، فإن باستطاعتهم فعله بمفاعل قوية ميجاواط واحد، وذلك سيكون كافياً لهم على مدى عشرين عاماً. أنني أعرف أن أقطاراً كثيرة تشتري أشياء لا قيمة لها عندها على شكل أبحاث نووية، وفي مناطق أخرى يشترون هذه الأشياء لإظهار الوجاهة والأبهة» ومضى يقول «لكن انظر إلى النماذج التي يضعونها، فقط إنظر إلى تلك النماذج».

لم يكن الفرنسيون مهتمين بصورة مفرطة بشأن النموذج، وذلك في معظمه راجع إلى شكوكهم البالغة فيما يتعلق بالقدرات العراقية. وأكثر وجهات النظر إحساناً فيما يتعلق بكفاءة العراق، كما عبر عنها الفرنسيون، كانت قد جاءت على لسان بيفيش جيرارد الذي أخبرنا قائلاً: «إنه لا يوجد لديهم أي شخص منح جائزة نوبل، ولكن عندهم علماء طبيعة جيدون، إن ما ينقصهم هو العمق ـ السلسلة الكاملة من الفنيين الذين يغذون الصناعة النووية. إنهم سيحتاجون إلى سنوات من التدريب للوصول إلى ذلك الهدف».

ومع هذا، فإن الاهتمام المباشر لم يكن المستوى العلمي العراقي، بل شيء أكثر تحديداً. وقد كان هذا الشيء الذي يستولي على إهتمامهم ويثير قلقهم هو

الوقود النووي الذي كان الفرنسيون قد وافقوا على تزويدهم به، اليورانيوم العالي الإشباع، ٩٣ في المئة الصالح تماماً لصنع الأسلحة النووية.

وكان كل من الأزيرق وإيزيس قد صمما ليأخذا حمل وقود من معدن اليورانيوم على شكل سبيك مع الألومنيوم، والذي سيحتوي على حوالي ثلاثة عشرة كيلوغرام من اليورانيوم عالي الإشباع. وكان الأزيرق سيستخدم حوالي ثلاثة أحمال من الوقود سنوياً، بينما إيزيس الأقل قوة فبإمكانه الإبقاء على حمله بصورة إلى مالا نهاية. وكان الفرنسيون قد وافقوا مبدئياً على تزويد العراق بستة أحمال، أو ما يقارب ثمانية كيلوغرامات بحلول نهاية عام ١٩٨١م، والتي ستعطي العراقيين ما يكفي في أي حال من الأحوال ما بين أربعة إلى تسعة أضعاف القنابل التي أُلقيت على هيروشيما، يعتمد ذلك على الطريقة التي يتم فيها تجميع هذه القنابل.

صحيح إن العراقيين كانوا قد وقعوا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى الأقل من الناحية النظرية أي انحراف خاص بوقود اليورانيوم العالي الإشباع سيصبح واضحاً جلياً للعيان لمراقبي هيئة الطاقة الذرية الدولية، (أي.إيه.أي.إيه)، إلا أن إمكانية انحراف أو تحول اليورانيوم ستبقى، وكلما مضى الوقت، وسيصبح وقود اليورانيوم العالي الإشباع أول ثورة للقلق فيما يتعلق بالمشروع النووي العراقي والمساهمة الفرنسية فيه.

إلى إيطاليا لعملية تطوير البلوتونيوم

لقد أحسن العراقيون الاختيار. فقد التجأوا إلى فرنسا بشأن المفاعلات النووية، وحتى لو أن الفرنسيين كانوا قد رفضوا بيع المفاعل الذي يعمل اليورانيوم الطبيعي الكبير غاز- جرافيت، فإنهم قدموا للعراق الأزيرق وثمانية كيلوغرامات من اليورانيوم العالي الإشباع، وقود اليورانيوم فئة القنبلة النووية. إن البترول يكسب أصدقاء ولم يكن العراقيون فوق استخدام ما لديهم كعتلة أو رافعة ليحصلوا على ما يريدونه.

وكان صدام قد أطلق على هذه «العتلة» أو الرافعة «الثمن الاستراتيجي» إلا أن صدام كان في منتهى الدهاء فيما يتعلق بالنظر إلى نفسه معتمداً على مصدر واحد للإمدادات، وسرعان ما أسرع بإرسال نظراته العاشقة الولهى إلى إيطاليا المتعطشة للتصدير، والتي كانت، مثل فرنسا، تعتمد على العراق لما يصل إلى عشرين في المئة من إمداداتها النفطية.

وفي ذلك الوقت، في منتصف سبعينات عام ١٩٧٠م، كان لدى الإيطاليين برنامجاً نووياً صغيراً ولكن كان آخذاً في النمو والتطور. لقد كان لديهم ثلاثة مفاعلات طاقة نووية على أهبة العمل. وكان رابع على الطريق، كما أنهم كانوا قد باشروا التجارب بمفاعلات مولدة أسرع ومفاعل يورانيوم طبيعي من الطراز الأولي للمفاعل «كاندو» كذلك كانوا قد أعملوا أيديهم في إقامة مصانع توضيب بلوتونيوم دليلية صغيرة، كما كان هناك العديد من الشركات الهندسية الإيطالية القادرة على المنافسة في ميدان المشاريع النووية أي بقعة في العالم.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الإيطاليين كانوا أيضاً قد ضُرِبوا بصورة شديدة ويعانون أشد المعاناة بسبب «أزمة الطاقة» وكانوا أكثر تعطشاً من الفرنسيين إلى تصدير التكنولوجيا العالية، وخاصة إلى منتجي الزيت العربي الذين كانوا يعتمدون عليهم في جزء كبير من إمداداتهم النفطية. ومع حاجتهم الاقتصادية، إلا أن الإيطاليين كانوا في وضع أدنى من مستوى فرنسا يمكنهم من رفض صفقة قد توصل إلى وجود قنبلة نووية لدى العراق.

وعلى هذا فإن أمبيرتو كولومبو اللطيف المدني المهذب المدير الحالي لـ«كوميثاتو نازيونالي بير انييرجيا ناكيري» أو «سي.إن.أي.إن» وكالة الطاقة النووية الإيطالية، في أثناء مقابلة معه في مكتبه الوثير المريح في مقر الـ«سي.إن.أي.إن» في روما كان قد قال «إننا نحاول القضاء على العجز في ميزان مدفوعاتنا. كما أننا نحاول إعطاء صناعاتنا النووية عملاً، وهي في حاجة إلى العمل إذا أردنا تطويرها للمستقبل.

وبخلاف الفرنسيين، فإن الإيطاليين كانوا قد وقعوا معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (إن.إن.تي)، وكانو قد أصرّوا من البداية على أن عملاءهم الذين يقبلون الإجراءات الوقائية الدولية، التي كان العراقيون أيضاً قد وقعوها هم على استعداد لتوقيعها.

وكما كان الإيطاليون ينظرون إلى الوضع، فقد بدا العراقيون وكأنهم يبدأون من الأشياء الصغيرة. حيث كانوا يريدون من إيطاليا أن تبيعهم بعض المختبرات الأساسية والورشات للأبحاث والتدريب في ما يحب النوويون أن يطلقوا عليه دورة الوقود، والتي تشمل كل شيء ابتداء من الاستخراج من مناجم اليورانيوم إلى تطوير الوقود المشعشع (المعالج بالإشعاع) والتخزين الدائم للنفايات المشعة.

عندها شرح الدكتور كولومبو الأمر قائلاً: «كل شيء يشكل خطر انتشار الأسلحة النووية». حتى شراء كتاب، إذا كان لديك النية على زيادة انتشار الأسلحة النووية. فإيطاليا لا تعطي شيئاً غير متوفر في مكان آخر. فإذا انسحبنا فإن آخرون سيحلون محلنا. إننا نواجه منافسة شديدة في هذا المجال، وخاصة من فرنسا».

وسرعان ما وافق على ذلك أحد أعوان كولومبو، وأخبرنا قائلاً إن المشكلة الحقيقية في المبيعات النووية تأتي من الفرنسيين، وخاصة في المبيعات إلى العراق».

ولم يوافق الفرنسيون على ذلك وبصورة ثابتة، حيث رد على ذلك أندريه جاكوميت، السكرتير السابق لمجلس السياسة النووية الأجنبية (اف.إن.بي) في فرنسا، لدى مقابلتنا له في باريس حيث قال: «إن إيطاليا مستعدة لبيع أي شيء وقد عبّرنا للإيطاليين عن قلقنا وانزعاجنا بشأن ما يبيعونه للعراقيين. ولكنهم غير قلقين بصدد انتشار الأسلحة النووية بينما نحن الفرنسيين في غاية القلق».

وقد بدأت عمليات البيع والشراء في بغداد في إبريل عام ١٩٧٥م، عندما قام العراقيون بأول ظهور نووي دولي لهم عن طريق استضافة مؤتمر «للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من أجل التطور العلمي والاقتصادي». وقد علمنا أنه في ذلك المؤتمر، قام العراقيون بالتحدث مع المسؤولين في «سي.إن.أي.إن». وكان لدى

العراقيين غرفتان حوالي ٤٠٠ إلى ٥٠٠ متر مربع في مبنى كان لديهم من السابق مختبرات كيماوية مختلفة، يبدو أن الاتحاد السوفييتي قد زودهم بها.

وكانوا يريدون استخدام تلك الغرف للقيام بالأبحاث والتجارب للتدريب في مجال كيمياء منتجات الإنشطار والأساليب التحليلية بالمواد «الساخنة» أو المشعة. فهل باستطاعة الإيطاليين تقديم اقتراح لتجهيز الغرفتين؟.

لقد كانت الوكالة النووية الإيطالية «سي.إن.أي.إن» راغبة في ذلك، ولذلك فقد لجأت في أغسطس عام ١٩٧٥م إلى شركة إيطالية مشهورة تدعى «إس.أن.آي.إيه.فيسكوزا» وكانت شركة «اس.أن.آي.إيه» قد عملت في مصنعين إيطاليين للتطوير النووي (التوضيب) بلجيكا. كما قاموا ببناء مختبرات «حجيرات ساخنة» للعمل في المواد المشعة، ويمكنها القيام بذلك العمل بكل يسر وسهولة.

وقد أخبرنا مسؤول في الـ«إس.أن.آي.إيه» والذي كان قد طلب منا ألا نعرف اسمه، أن الشركة قدمت اقتراحها في نهاية عام ١٩٧٥م، عارضة القيام بتزويد وتركيب المعدات الخاصة «بمختبر للكيمياء الإشعاعية» وكان هذا العرض سيشمل «حجيرات ساخنة» صغيرة مترابطة به مغطاة بالرصاص (كل واحدة بحجم ٢ X ١,٥ X ١٠٤ أمتار وعشرة صناديق قفازات للتعامل عن بعد مع المواد المشعة، وبعض أحواض البايريكس الخلاطة الصغيرة المزودة بأنابيب من التاخون أو التيفون.

وكان المختبر يتيح تناولاً سهلاً وآمناً في التعامل مع المواد عالية الإشعاع. كما يمكن استخدامه لحل أوكسيد اليورانيوم المشعشع (المعالج بالأشعة) مثل ما هي الحالة في الوقود النووي المستهلك، واستخلاص البلوتونيوم. أو بعبارة أخرى عملية التوضيب أي تطوير البلوتونيوم ـ أحد مفاتيح القنبلة النووية.

ولقد كان سعر وكالة الطاقة النووية الايطالية «إن.إس.آي.إيه» لكل هذا مبلغاً متواضعاً مقداره (٢,٣٠٠,٠٠٠) دولار. قدم العراقيون (١,٦٧٠,٠٠) دولار. وقبلت الـ«إن.اس.آي.إيه» وكان هذا يعني بالنسبة لـ«إس.إن.آي.إيه» وكالة الطاقة النووية الإيطالية العمل بما يقرب من التكلفة وأن يخرجوا من هذه الصفقة لا لهم ولا عليهم. ولكن البرنامج النووي الإيطالي الخاص بهم فكان يمر بإحدى أزماته

الدورية التي تركت الموظفين النووين لدى وكالة الطاقة النووية الإيطالية بدون عمل. ولذلك فإن وكالة الطاقة النووية الإيطالية قررت القيام بالمهمة العراقية» فقط من أجل الإبقاء على موظفيها في العمل».

وفي نفس الوقت، في يناير عام ١٩٧٦م، أرسلت «سي.إن.أي.إن» أحد كبار رجالها المسؤولين، البروفسور اينزيو كليمينتال، إلى بغداد لإجراء المزيد من المناقشات. وقاد هذا إلى اتفاقية لعشر سنوات وعدت بموجبها «سي.إن.أي.إن» أن تساعد هيئة الطاقة الذرية العراقية في التطبيقات السلمية للطاقة الذرية. وكانت الاتفاقية تغطي تشكيلة متنوعة من النواحي، بما في ذلك فيزياء المفاعل ودورة الوقود النووي.

وقد تم توقيع كل من اتفاقية «سي.إن.أي.إن» وعقد «إس.إن.آي.إيه» في إبريل ١٩٧٦م. وقد أتمت «إس.إن.آي.إيه» العمل في مختبر الكيمياء الإشعاعية بعد مضي سنتين، بالرغم من أنه تبعاً لما ذكره المسؤولون في «سي.إن.آي.إن» فإن «الحجيرات الساخنة» لم تكن تعمل بصورة كاملة.

وفي هذا الصدد كان الدكتور إتشيلي البونيتي، المدير النزَّاع إلى الشك في وكالة الطاقة النووية الإيطالية للعلاقات الخارجية، قد أخبرنا في سبتمبر عام ١٩٨٠م قائلاً «لقد كان مختبر [الحجيرات الساخنة] موجوداً منذ عام ١٩٧٨م، ومع ذلك لم يكن صالحاً للتشغيل. إذ أنه كلما لمس العراقيون شيئاً، خسروه ولذلك كان علينا القيام بأعمال الصيانة من مكان يبعد ألفي كيلومتر. إنها الصحراء. بكل ما تعنيه الكلمة من معنى».

وبالرغم من هذا، فإنه في وقت ما من عام ١٩٧٦م، عندما كانت «إس.إن.آي.إيه» لتوها قد بدأت بتشغيل الحجيرات الساخنة، فإن العراقيين كانوا قد طلبوا منهم تقديم اقتراح آخر وكان هذا الاقتراح يقضي بتزويد أربعة مختبرات أخرى للعمل في مناطق أخرى في دورة الوقود.

وكانت هذه المهمة أكبر بكثير من السابقة ولذلك استمرت المفاوضات تسير ببطء. ثم جاءت شركة «إس.إن.آي.إيه» بسعر يزيد على ٦٧ مليون دولار. ولكن

العراقيين تسوقوا من أماكن أخرى، ويبدو أنهم حصلوا على أسعار أفضل من بولندا والهند. عندما نزلت «إس.أن.آي.إيه» أسعارها إلى ٥٥ مليون دولار، وفي النهاية وقعت العقد بحوالي (٥٠) مليون دولار. وكان ذلك في عشرة فبراير عام ١٩٧٨م.

وبموجب ما ذكره مسؤول في «إس.أن.آي.إيه» فإن سعر الـ(٥٠) مليون دولار كان في غاية التخفيض، يكاد يصل إلى العظم. ومع ذلك قبلوه. وبذلك فقد أثبت العراقيون أنهم مساومون بارعون دهاة.

وكانت المختبرات الأربعة جميعها «مختبرات تعمل على البارد» بدون الوقاء اللازم للتعامل مع البلوتونيوم المشعشع (المعالج بالأشعة) أو المواد الأخرى العالية الإشعاع. وتبعاً لما ذكره المسؤول في «إس.إن.آي.إيه» و«سي.أن.آي.إن» فإن العراقيين كانوا يحصلون بذلك على مجموعة كاملة من المعدات والتجهيزات: مختبر تصنيع الوقود، لتحويل اليورانيوم الطبيعي أو المنخفض الإشباع إلى كريات من وقود أوكسيد اليورانيوم، ومختبر هندسة كيماوية، لاختبار المعدات الخاصة بدورة الوقود النووي على نطاق صناعي، ومختبر نظائر إشعاعية يعمل نظائر مشعة للاستخدامات الطبية والصناعية، ومختبر اختبار مواد، لاختبار المواد الانشائية للاستخدام في مفاعلات الطاقة الكهربائية.

وكان من المقرر أن يتم إنجاز هذه المختبرات الأربعة بحلول نهاية عام ١٩٨٠م أو بداية عام ١٩٨٢م، بالرغم من أن هذا كان قد تأخر بسبب الحرب بين العراق وإيران. أما المختبر الخامس - مختبر الكيمياء الإشعاعية ذو الحجيرات الساخنة الثلاث - فكان من المتوقع أيضاً أن يكون في التشغيل قبل نهاية عام ١٩٨١م.

وفي نفس الوقت، كان الإيطاليون قد وافقوا على تدريب حوالي مئة فني وعالِم عراقي، بمعدل عشرين في كل من الأنواع الخمسة من المختبرات التي تكون قد زودت بها العراق. وقد أصرَّ الإيطاليون على أن تكون المختبرات الخمسة جزءاً من البحث النووي العادي وبرنامج الطاقة، وأنهم مستعدون لتدريب العلماء والفنيين العراقيين للمستقبل.

وبموجب ما ذكره المسؤول لدى «إس.إن.آي.إن» بأن المختبرات الخمسة إذا عملت كلها معاً فإنها ستتيح للعراقيين الإنتقال من اليورانيوم الطبيعي إلى كريات الوقود، التي يمكن للعراقيين تشعيعها «معالجتها بالأشعة» في مفاعل مناسب لإنتاج البلوتونيوم ومن ثم يقومون بعملية التوضيب في «حجيراتهم الساخنة».

وبهذه الخطة، فإن أحد أكثر الأجهزة حساسية، سيكون هو مختبر تصنيع الوقود، الذي باستطاعته جعل كريات اليورانيوم الطبيعي يشعشع في المفاعل. وقد لاحظ الإيطاليون هذه الإمكانية في وقت مبكر، ولذلك فقد أصروا على ضرورة قيام العراقيين بإتخاذ إجراءات إضافية وقائية ملموسة مادية لتأمين هذا المختبر ضد السرقة أو التهديد الإرهابي. كما طالبوا بأن يعد العراقيون بالإبقاء على المختبر خاضعاً للإجراءات الوقائية حتى فيما إذا قررت العراق الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي أول الأمر، رفض العراقيون المطالب الجديدة. لقد سبق لهم وأن وقعوا معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (إن.بي.تي). وكانوا قد وافقوا على وجود مراقبين والإجراءات الوقائية التي تتطلبها هيئة الطاقة الذرية الدولية. ولذلك لم يكن باستطاعتهم رؤية وجود أي مبرر لأن يطلب منهم فعل أي شيء آخر. ولكن الايطاليين أصروا على مطالبهم وفي النهاية وافق العراقيون على الإجراءات الإضافية.

وقد شمل هذا الإجراء مختبر تصنيع الوقود. ولكن كان هناك جهاز آخر في منتهى الحساسية. المختبر الكيماوي الإشعاعي الأصلي،أو ما يسمى «الحجيرات الساخنة» حيث يمكن للعرقيين بواسطة توضيب كريات الوقود المشعشع (المعالج بالأشعة) واستخلاص البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة النووية.

وهذا موضع نقاش وجدال بالغ، كما أن المسؤولين لدى «إس.أن.آي.إيه» و«سي.إن.أي.أن» في منتهى الحساسية عندما سألناهم عن ذلك.

وبموجب بيان صادر عن مسؤول في الـ«إس.إن.آي.إيه» فإن المختبر كان فقط للدراسة والتحليل الكيماوي، وإنه يشبه تماماً تلك المختبرات المستخدمة في مختلف الدول في نفس بداية عملهم في ميدان الطاقة النووية.

كذلك أصرَّ المسؤولون في «سي.إن.أي.إيه» على أن المختبر كان في منتهى الصغر، وأنه مجرد مختبر من النوع الجامعي لتدريب العلماء والفنيين العراقيين وأنه «غير مناسب إطلاقاً لإنتاج كميات من البلوتونيوم «هامة».

إذن: كم هي «هامة»؟ ماهي الكميات التي يمكن المختبر ذي الحجيرات الثلاث إنتاجها فعلاً؟.

فمن أجل أن نصنع قنبلة من البلوتونيوم من نوع قنبلة ناجازاكي. قد يحتاج العراقيون إلى ما بين خمسة إلى ثمانية كيلوغرامات من معدن البلوتونيوم. ذلك يمكن أن يكون «كميات هامة» أو «ذات قيمة».

أما بالنسبة للكميَّات التي يمكن للحجيرات الساخنة الثلاث إنتاجها، فإن الإيطاليين كانوا عنيدين في إصرارهم على القول بأن العراقيين لن يستطيعوا إطلاقاً إنتاج ما يقرب الكمية التي تحتاجها القنبلة، وقد أخبرنا مسؤول كبير في «اس.ان.آي.إيه» وإن ما قاله كان مبنياً على أفضل التقديرات التي وضعها الفنيون في وكالة الطاقة النووية «سي.إن.أي.إن» قائلاً «بل وبكل صعوبة من (٣٠٠) إلى حد أقصى مقداره (٥٠٠) جرام من البلوتونيوم في السنة».

وأي شيء يزيد على ذلك فإنه كان سيتطلب معدات إضافية مثل صهاريج متخصصة ومن المحتمل أيضاً آلات تشظيه، والتي يبدو أن الإيطاليين لم يوفروا أي شيء منها. ولكن كما سنبين ذلك في قضية باكستان، والعراقيون قد يواجهون بعض المشاكل لشراء ما يحتاجونه، حتى في إيطاليا نفسها. أو حتى قد يكون باستطاعتهم الإتيان بها من المعدات المستعملة من السابق في صناعتهم البترولية المتقدمة نسبياً.

وكما أخبرنا مسؤول «إس.إن.آي.إيه» فإن العراقيين ربما يقومون بتهيئة مشّظيات أنابيب حقول النفط العادية من أجل تشظية الوقود النووي، كما سيكون باستطاعتهم استخدام الصهاريج والعربات من مصافي نفطهم بعمل مذيب حامض النيتريك من أجل توضيب الوقود المشظي. كذلك فإن مسؤول «إس.إن.آي.إيه» أقر

بأنه كان قد رأى هذا النوع من المعدات والخبرات موجودة من السابق في العراق، ولذلك فإنه على يقين من أنه لا يوجد لدى العراقيين أية نوايا سيئة.

وقد شارك الدكتور كولومبو «سي.إن.آي.إن» نفس الرأي، حيث قال إنه كان في إحدى الجامعات لأميركية هو ونائب الرئيس الحالي لهيئة الطاقة الذرية العراقية الدكتور عبد الرضى الهاشمي. وكانا صديقين حميمين ورفيقين في غرفة واحدة.

كذلك قال الدكتور كولومبو الواثق مما يقوله «ومما لا ريب فيه إن الدكتور الهاشمي كان قد شرح لي أن العراق تريد طاقة نووية سلمية».

فوافقنا على أن هذا قد يكون صحيحاً. ولكن إذا قصرت المختبرات الحالية عن إنتاج تلك الكميات الهامة من البلوتونيوم، فقد أقرَّ الإيطاليون بأن المختبرات ستساعد العراقيين على تعلمه كيف ينتجوها في المستقبل. وعندها تساءلنا. وهل هذا هو ما يريد الايطاليون فعله؟.

فأخبرنا بأن هذا ليس صحيحاً ولا حقيقياً. إن كافة التجهيزات خاضعة للإجراءات الوقائية والمراقبة ولا يمكن استخدامها لصناعة القنبلة. وعلى هذا فقد استنتجنا بأن الزيت شيء مغر ومقنع، والحاجة إليه توصل إلى منافسة هائلة، وكذلك إلى استجابات في غاية السرعة.

عندها شرح الدكتور كولومبو الأمر قائلاً «كل شيء يشكل خطر انتشار الأسلحة النووية». حتى شراء كتاب، إذا كان لديك النية على زيادة انتشار الأسلحة النووية. فإيطاليا لا تعطي شيئاً غير متوفر في مكان آخر. فإذا انسحبنا فإن آخرين سيحلون محلنا. إننا نواجه منافسة شديدة في هذا المجال، وخاصة من فرنسا».

وسرعان ما وافق على ذلك أحد أعوان كولومبو، وأخبرنا قائلاً إن المشكلة الحقيقية في المبيعات النووية تأتي من الفرنسيين، وخاصة في المبيعات إلى العراق».

ولم يوافق الفرنسيون على ذلك وبصورة ثابتة، حيث رد على ذلك أندريه جاكوميت، السكرتير السابق لمجلس السياسة النووية الأجنبية (إف.إن.بي) في فرنسا، لدى مقابلتنا له في باريس حيث قال: «إن إيطاليا مستعدة لبيع أي شيء وقد

عبرنا للايطاليين عن قلقنا وانزعاجنا بشأن ما يبيعونه للعراقيين. ولكنهم غير قلقين بصدد انتشار الأسلحة النووية، بينما نحن الفرنسيين في غاية القلق».



صنع القنبلة النووية الإسرائيلية

«لقد كانت نيتنا دائماً متجهة نحو تطوير إمكانية نووية خاصة بنا. والآن توجد لدينا هذه الإمكانية والقوة الكامنة»

إيفرام كاتزير . الرئيس الإسرائيلي - ديسمبر ١٩٧٤م

«إننا نعتقد أن إسرائيل قد أنتجت ومن السابق أسلحة نووية».

وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة - سبتمبر ١٩٧٤م.

لم يقل صدام حسين الكثير عن القنبلة النووية العراقية، على الأقل ليس بصورة علنية. ولكنه عندما ينوه عما يدور في ذهنه، كان عادة يتحدث عن قنبلة أخرى ليست بعيدة عن ذلك بعداً شاسعاً. ولذلك، وبحسب ما نقلت صحيفة «الثورة» التي تصدر في بغداد، فإنه حذر في ٢٦ أكتوبر عام ١٩٧٩م. قائلاً: «إن صراعنا ضد العدو الصهيوني سيكون قاسياً ومريراً وطويلاً، وسيأتي يوم يقوم فيه العدو الصهيوني باستخدام حتى القنبلة الذرية ضد العالم العربي والأمة العربية. ولذلك فإننا كعرب ينبغي أن نعقد العزم وبكافة الوسائل، و... أن نصر على خلق كافة الأشياء الضرورية المطلوبة لتحقيق الانتصار على أولئك الذين انتزعوا أرضنا المقدسة في فلسطين الحبيبة».

إلا أنه بالرغم من كل هذه العداوة الظاهرة التي يكنها صدام حسين نحو إسرائيل، وكافة المخاوف التي يكنها مناحيم بيجن بشأن صنع القنبلة التي ستمحو إسرائيل من الوجود، فإن الدولة اليهودية لم تكن إلا واحدة فقط من اهتمامات

ومصادر القلق للعراق في بنائها لقنبلتها النووية. فمثل علي بوتو الباكستاني، فإن صدام حسين كان يرى أن انتشار الأسلحة النووية أمرٌ «لا مناص منه» وخاصة في الشرق الأوسط، كما أن وطة انتشار الأسلحة النووية الاقليمي هذا ـ كما أوضحه العراقيون للجامعة العربية في لمذكرة التي سلمت في ١٩٧٧م ـ سيصل إلى ما وراء النزاع العربي الإسرائيلي إلى الخليج والمحيط الهندي.

وبعبارة أخرى، فإن الأسلحة النووية يمكن أن تجعل من العراق القوة السياسية الكبرى في منطقة الخليج العربي وما حولها، بكافة آبار بترولها، وطرق شحنها، ومنافسات القوى العظمى المتزايدة. فإن الطموحات النووية العراقية قد يكون لها علاقة بإسرائيل بصورة أقل مم لها مع إسرائيل والدول العربية ذاتها، على الأقل على المدى القصير.

ولكن مهما كانت الأوليات والتوقيت فإن للعراقيين عينا واحدة على الأقل نحو إسرائيل ـ وعلى مستودع الأسلحة النووية الإسرائيلية التي تتنامى بسرعة كبيرة ـ وهذا يشكل حافزاً للعراق كما يشكل كابحاً. فالمستودع النووي الإسرائيلي يمثل بصورة لا جدال فيها السلاح النووي الأول في الشرق الأوسط وسيكون الوحيد فقط لبعض الوقت.

إن تاريخ القنبلة الصهيونية لم يكتب اطلاقاً بصورة صحيحة. إذ يوجد هناك تنويها وإشارات وتسربات، كثير منها من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكذلك من الإسرائيليين أنفسهم: فإذا كان هناك شيء كان الإسرائيليون قد فعلوه بصورة مناسبة، فهو انهم تركوا كل شخص يحدس ويخمن، وخاصة العرب والأمريكيين. إنه شكل من أشكال الحرب النفسية التي يمكن تلخيصها في العبارة التالية «أُنكر من ناحية وأُعني ضمناً من الناحية الثانية».

ومن أجل أن تكون المسألة رسمية أكثر، فإن السياسة النووية الاسرائيلية، أو ناحية إدارة ـ السياسة الخاصة بها، تتسم «بالغموض المتعمد». كما ذكر لنا مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية فقال «إن الاسرائيليين يريدون أن يعتقد العرب أن لديهم قنبلة نووية. بينما في نفس الوقت يريدون تطمين أصدقائهم في المجتمع

الدولي بأنه لا يوجد لديهم قنبلة ففكرة وجود قنبلة لديهم، من وجهة نظرهم، تبقى على العرب بعيدين عن التفكير في الهجوم على نطاق واسع» ومما لاشك فيه أن الاسرائيليين يعتقدون أن الابقاء على الغموض يساهم في اعطاء تأثير رادع، وفي نفس الوقت يبقى على أيديهم نظيفة دولياً، كما يمكنهم من إتخاذ موقف علني ضد انتشار الأسلحة النووية لأية جهة».

من الناحية الرسمية، فالاسرائيليون لا يملكون القنبلة النووية بحد ذاتها. ففي روايتهم الكلامية المقدرة. أقروا بوجودها. ولكنهم واصلوا تكرار صيغتهم الشعائرية التي يرددونها حتى الآن وهي «ان إسرائيل لن تكون الأولى في إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط».

ولكن المسؤولين الاسرائيليين، كانوا في بعض المناسبات ينوهون بصورة واضحة جلية أن لديهم قنبلة نووية في المخزن. وأول وأهم هذه التنويهات والاشارات جاءت في حفلة استقبال كتاب علميين زائرين لأورشليم في ديسمبر عام ١٩٧٤م. وكان المضيف ـ الرئيس الاسرائيلي إيفرام كاتزير، أحد علماء الفيزياء الطبيعية والعالم الرئيسي السابق في وزارة الدفاع.

وقد أقر كاتزير آنذاك قائلاً «لقد كانت نيتنا دائماً متجهة نحو أن يكون لدينا إمكانية إنتاج الأسلحة النووية. والآن إن لدينا هذه الامكانية».

ولكن كاتزير كان قد أصدر ذلك البيان استجابة للأسئلة المتكررة التي وجهها إليه أولئك الكتاب العلميون. وعندما زاد الضغط عليه، أضاف بأن الامكانية قد تتحول إلى حقيقة «في وقت قصير». حتى ولو أياماً قليلة. فإذا كان لابد من أن يكون لدينا مثل هذه الأسلحة، فإننا سنحصل عليها».

ولقد كان هذا الجد، كاتزير الذي بلغ من العمر عتياً، في منتهى الأسف في اللحظة التي تفوه فيها بتلك العبارة، فبالنسبة لمكانة مركزه العالي، فقد كانت المرة الأولى والوحيدة التي يصدر فيها تصريحات تحتل العناوين الدولية الرئيسية أثناء فترة السنوات الخمس التي كان يعمل فيها كرئيس لإسرائيل.

ربما كانت إسرائيل بحاجة إليها ـ والى الأسلحة ـ في السنة الماضية فقط، في الأيام الأولى من حرب اكتوبر عام ١٩٧٣م، ولذلك فإنه، بناء على ما ذكرته صحيفة «تايم ١٢ أبريل ١٩٧٦م»، فإن رئيسة الوزراء جولدا مائير كانت قد أعطت الأوامر لوضع القنابل على أهبة الاستعداد في الساعات الأولى من يوم ٩ أكتوبر.

فقد كانت الحرب بالنسبة لإسرائيل تسير من سيء إلى أسوأ. حيث إن الهجوم المصري كان قد أخذ إسرائيل على حين غرة، وكان هجومهم المعاكس في صحراء سيناء قد فشل، كما كانت الدبابات السورية تهدد بالانقضاض على مرتفعات الجولان، وقالت صحيفة «تايم» وكان الإسرائيليون على مدى السبع والثمانين ساعة التالية قد تمكنوا من تجميع ثلاث عشرة قنبلة ذرية (٢٠) كيلو طناً في نفق سري تحت الأرض قد أسرعوا بجعلها قريبة من طائرات فانتوم وكفير جت كانت قد جهزت خصيصاً والتي كانت في حالة استعداد لاستخدام هذه القنابل النووية، ولكن قبل أن يقوم الإسرائيليون بإطلاق هذه الأسلحة. كانت المعركة على كلا الجبهتين قد تحولت لصالحهم. وتبعاً لما ذكرته صحيفة تايم فإن هذه القنابل النووية الثلاث عشرة، أرسلت إلى مستودعات الصحراء، حيث بقيت إلى اليوم، ولاتزال جاهزة للاستخدام. «ولقد أنكر الإسرائيليون هذه القصة ولا يوجد هناك بينة مستقلة تشير إلى حدوث ذلك. ومع هذا فقد جاءت القصة من مصادر رسمية، ربما كانت وثيقة الصلة بوزير الدفاع، آنذاك، موشي دايان، وباستطاعتنا أن نذكر بصراحة أن الإسرائيليين قد سربوا هذه القصة عن عمد، إن صدقاً وإن كذباً، من المحتمل أن تكون جزءاً من حربهم النفسية الجارية.

ولكن الحقائق الأساسية تتلاءم مع هذا، حيث أنه في أوقات سابقة تصل إلى عام ١٩٦٨م، كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد أصدرت تقريراً بتقدير استخباري قومي يقول بأن إسرائيل لديها أسلحة نووية من السابق.

وكان تقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية في غاية السرية، وبقي طي الكتمان لسنوات، ولكن كارودوكيت نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا من عام ١٩٦٧م إلى ١٩٧٧م كان قد كشف

النقاب عن تلك المعلومات في تقرير موجز سري موجه إلى الهيئة النووية التنظيمية في فبراير من عام ١٩٧٦م، وأن الهيئة عن طريق الخطأ وضعت جزءاً من تقرير دوكيت ضمن تقرير غير محظور مؤلف من (٥٥٠) صحيفة بعد ذلك الوقت بسنتين.

وكان دوكيت قد ذكر في تقرير إن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لديها دلائل مختلفة وبينات متنوعة تؤيد ما جاء في تقريرها لعام ١٩٦٨م. فمن ناحية كانت طائرات الجت الإسرائيلية إيه ـ ٤ كانت تقوم بتدريبات على أنواع خاصة من القصف «والتي لا معنى لها إلا إذا كانت تطلق قنبلة نووية».

كذلك كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد تتبعت إشاعة مزعجة، حيث كان علماء أمريكيون عائدون من إسرائيل قد رجعوا منزعجين وقلقين بشأن وجود دلائل وإشارات تشير إلى أن إسرائيل فيما يبدو تقوم بالعمل باليورانيوم العالي الإشباع فئة القنبلة النووية، وكان العلماء قد أبلغوا وكالة الاستخبارات كما أن وكالة الاستخبارات المركزية وضعت في العمل معدات بالغة التطور لمراقبة عينات هوائية وترابية من المناطق المجاورة للمعدات النووية الإسرائيلية في «ديمونا». وقد أثبتت أجهزة الشم وغيرها من أجهزة القياس معظم مخاوف وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية «سي.آي.إيه»: إذ يوجد لدى إسرائيل يورانيوم عالي الإشباع كما أن الـ «سي.آي.إيه» استنتجت أن لدى إسرائيل ما يكفي لصنع عدة قنابل نووية.

وكان دوكيت قد أبلغ المنظمين النوويين بأنه كان قد أخذ التقرير إلى مدير الـ «سي.آي.إيه» ريتشارد هيلم، الذي أخذه مباشرة إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون وبناء على ما ذكره دوكيت فإن الرئيس الأمريكي أبلغ رئيس الـ «سي.آي.إيه» بأن يبحث الموضوع ويدرسه.

ونقل دوكيت عن جونسون قوله: «لا تخبر أحداً غيري، حتى ولا دين راسك ولا روبرت ماكنمارا» وكان دين راسك وزير خارجية المستر جونسون وروبرت ماكنمارا وزير دفاعه.

إلا أن المستر هيلم، الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي.آي.إيه» لم يؤكد ولم ينف رواية دوكيت بشأن هذه الأحداث، وأخبر صحيفة «ذي نيويورك تايمز» قائلاً: «إنني لا أقول بأن ذلك لم يحدث. إلا أنني لا أتذكر ذلك».

ولكن في يوليو عام ١٩٧٠م، أبلغ هيلم أيضاً في اجتماع سري للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ «اس.اف.آرسي» بان الـ «سي.آي.إيه» كانت تعتقد بأن إسرائيل كان لديها من السابق القدرة على إنتاج الأسلحة النووية.

استمرت الـ «السي.آي.يه» مراقبة القدرة النووية الإسرائيلية وفي سبتمبر عام ١٩٧٤م حدثت تقديراتها في تقرير ثان، وكان هذا التقرير عبارة عن دراسة واسعة النطاق، وأطلق على ملخصه «احتمالات للمزيد من انتشار الأسلحة النووية». وقد شمل التقرير العالم بأسره، ولس إسرائيل فقط، ووضع الأساس لتفكير أمريكي رسمي حول انتشار الأسلحة لنووية لعدة سنوات قادمة.

وقالت الـ «سي.آي.إيه» «إننا نعتقد بأن إسرائيل أنتجت في السابق أسلحة نووية، وحكمنا هذا مبني على حصول إسرائيل على اليورانيوم، بوسائل سرية بصورة جزئية، والجهود الإسرائيلية ذات الطابع الغامض في حل اليورانيوم المشبع، والاستثمارات الإسرائيلية الضخمة في أنظمة القذائف الباهظة التكاليف المصممة لحمل الرؤوس الحربية النووية.

ولم تكن الـ «سي.آي.إيه» تتوقع أن تقوم إسرائيل بإجراء تجارب نووية أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية «من أجل عدم الوصول إلى إحداث تهديد خطير لوجود الدولة». وبدلاً من ذلك توقعت الوكالة منهم أن يركزا على تحسين تصميم أسلحتهم، وعلى زيادة إتقان الأسلحة لتحملها الطائرات، وعلى بناء قذائف أبعد وأكثر دقة.

وكما هي الحالة بالنسبة لتقرير عام ١٩٦٨م، فإن دراسة عام ١٩٧٤م تم فرض الحظر على الاطلاع عليها. ولكن مرة ثانية حدث خطأ جديد، ولكن هذه المرة من قبل الـ«سي.آي.إيه» نفسها. ففي عام ١٩٧٨م، نشرت الـ «سي.آي.إيه»

ملخصاً بموجب قانون حرية الإعلام لجماعة بيئية، هي مجلس الدفاع عن الموارد الوطنية، فكما أبلغ بذلك أحد مصادر الـ «سي.آي.إيه» زملاء يعملون في فيلم مأخوذ عن قرب تعده هيئة الإذاعة «آي.بي.سي» عن سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، وكان الجواسيس ينوون نشر فقرتين والاحتفاظ بالباقي طي الكتمان. ولكن بعد أن تم وضع علامة على الفقرتين، فإن موظف الـ «سي.آي.إيه» نشر الوثيقة بأكملها مع محو فقط الفقرتين المذكورتين.

وفي نفس الوقت يبدو أن الإسرائيليين غيروا مسارهم على الأقل حسب تقديرات الـ «سي.آي.إيه»، فبينما كان من المعتقد ان القنابل النووية الاسرائيلية تأتي من اليورانيوم عالي الإشباع، إلا أنه بحلول عام ١٩٧٦م، استنتج محللو الـ «سي.آي.إيه» أن الإسرائيليين كانوا يستخدمون البلوتونيوم من مفاعل أبحاث زودتهم به فرنسا في «ديمونا».

ومصدر هذه المعلومات مرة ثانية من تقرير دوكيت الموجه إلى الهيئة التنظيمية النووية في فبراير عام ١٩٧٦م. فبناء على ما ذكره دوكيت، فإن الـ «سي.آي.إيه» لم تعد منزعجة أو قلقة بشأن السرقة المحتملة لليورانيوم لأن الإسرائيليين كانوا من السابق ينتجون الأسلحة من المفاعلات.

وقد جاءت كلمة أخيرة أيضاً من الـ «سي.آي.إيه» عن طريق دوكيت. فقد كانت الغلطة هذه المرة قد تسربت عن طريقه هو نفسه. حيث حدث في أوائل عام ١٩٧٦م، عندما أقامت الـ «سي.آي.إيه» حفلة كوكتيل فاخرة وعشاء بوفيه على شرف (١٥٠) عضو من أعضاء المعهد الأمريكي الواسع النفوذ لعلوم الطيران وعلوم الفضاء، وكجزء من التكريم فإن دوكيت نائب المدير أصدر بياناً «غير محظور النشر والاطلاع» عن الاستخبارات العالمية. وفي أثناء الأسئلة والأجوبة التي تبعت ذلك، سأل أحدهم السؤال الواضح الجلي: «هل الإشاعات القائلة بأن لدى اسرائيل قنبلة نووية صحيحة؟».

فأجاب دوكيت فوراً، وقال: «إن إسرائيل لديها مابين عشر إلى عشرين قنبلة نووية جاهزة ومتاحة للإستعمال».

وكان دوكيت قد قال ذلك داخل مقر الـ «سي.آي.إيه» في المكان الذي كان يعتقد بأنه بعيد عن تسجيل الأحاديث والثرثرات. وبعد أربعة أيام، رأى العالم ما قاله قد طبع في صحيفة «الواشنطن بوست». وقد كان رد الفعل انفجاريا: فالسيناتور فرانك تشارلس، الذي كان في ذلك الوقت رئيس لجنة الانتقاء الخاصة بالاستخبارات، التي اطلقت على هذه المسألة «أكبر حماقة في تاريخ التسرب» كما أن رئيس الـ «سي.آي.إيه» السابق جورج بوش، الآن نائب الرئيس الأمريكي، في منتهى الخوف. وبعد وقت قصير من ذلك الحادث، استقال دوكيت من الـ «سي.آي.إيه» لأسباب صحية، كما قال، إلا أنه لم يقم أي شخص في الـ «سي.آي.إيه» بإنكار الأرقام التي أوردها.

عدة قنابل عام ١٩٦٨م، عشر إلى عشرين قنبلة عام ١٩٧٦م. تلك هي القصة كما جاءت من الـ «سي.آي.إيه» ولكن ما مدى صحة هذه القصة؟.

لقد راودت الشكوك بعض المراقبين. لقد كنا دائماً على شك فيما حصلنا عليه في تحقيقاتنا الخاصة بسبب نقص المعلومات المحددة التي ظهرت فيما يتعلق بالقنبلة الإسرائيلية، وبسبب المدى الذي كانت السلطات الأمريكية تذهب إليه في اعتمادها على الاستنتاج بدلاً من الحقائق الملموسة لوضع تقديراتها. لقد عملت الـ «سي.آي.إيه» مع الإسرائيليين بصورة وثيقة (ولا تزال) فتبادلت معهم المعلومات بل حتى إنه يوجد لديها شعبة خاصة للشؤون الإسرائيلية، التي كان يرأسها وعلى مدى طويل رئيس الاستخبارات المعاكسة، جيمس جسيس انجلتون. ولكن المشاركة وقفت على الباب النووي. حيث أن الجواسيس الأمريكيين في هذا المجال كان عليهم أن يتطفلوا أو يستطلعوا بأنفسهم.

إن معظم التقديرات التي نشرت عن الأسلحة النووية الإسرائيلية كانت مبنية على التقدير الذي أصدره دوكيت عام ١٩٧٦م والقائل بأن لدى إسرائيل مابين عشرة إلى عشرين رأساً نووياً، وهو الرقم الذي أوضح الإسرائيليون أنه مبني على الاستنتاج وليس على الحقائق والاثباتات الملموسة. فقد ادعى أحد العلماء الاسرائيليين في هذه النواحي ولذي كنا قد أجرينا مقابلة معه. ادعى بأن التقديرات

التي نشرتها الـ «سي.آي.إيه» هي تقديرات «سخيفة» مضحكة، وغير مبنية على المعرفة الفعلية للبرنامج النووي الاسرائيلي. حيث بين قائلاً: «يمكن لأي شخص أن يضع الأرقام الحسابية الخاصة بها». ثم بدأ هو نفسه بإجراء العملية الحسابية على محرمة ورقية، وجمع الوقت الأمثل لتشغيل مفاعل ديمونا وكم يمكنه أن ينتج من البلوتونيوم من الناحية النظرية في تلك الفترة.

وبعد أن وصل إلى النتيجة النظرية بأن لدى إسرائيل أكثر من عشرين قنبلة، مزق المحرمة الورقية وأعلن قائلاً أن هذا «سخف» وقال إن اسرائيل لم تقم بصنع القنبلة من «أي نوع من أنواع البلوتونيوم الذي يمكن أن ينتج نظرياً. لا يوجد هناك قنبلة نووية إسرائيلية».

ومع هذا، إذا أخذنا كل شيء في الاعتبار، فإن التسربات من الـ «سي.آي.إيه» مقنعة. وحتى إذا كانت بعض التحديدات قد أثبتت بأنها كشكولية ومرقعة، فإن من الصعب رفض الخط الأساسي القائل بأن لدى الإسرائيليين على الأقل مستودع أسلحة نووية صغيراً. ومع هذا قد لا يكون الأمريكيون و«سي.آي.إيه» أفضل مصدر فيما يتعلق بالقدرة الفعلية للبرنامج النووي الاسرائيلي.

إلا أن الفرنسيين الذين كانوا قد باعوهم مفاعلهم النووي في ديمونا وزودوهم بالمساعدة النووية «يعرفون عن الموضوع أكثر بكثير، على الأقل بالنسبة للمراحل الأولى لسير العمل الذري الاسرائيلي.

وعلى هذا فإن الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية الفرنسية «اف.إيه.آي.سي» الدكتور فرانسيس بيرين، كان قد أخبرنا في المقابلة الواسعة النطاق التي أجريناها معه في مكتبه في باريس في أكتوبر من عام ١٩٨٠م، قائلاً: «إننا على يقين بأن لدى الإسرائيليين أسلحة نووية. أن لديهم تجهيزات ومعدات لإنتاج قنبلة أو قنبلتين سنوياً».

وكان الفرنسيون ـ وليس فقط الدكتور بيرين ـ يعتقدون بأن لدى الإسرائيليين قنبلة نووية. كما أن الأمريكيين يعتقدون ذلك. ومعظم الذين لديهم المعرفة عن

إسرائيل لديهم نفس الإعتقاد، بالرغم من أن المسؤولين الإسرائيليين سوف لا يؤكدون هذا الأمر. وكل عربي تحدثنا معه يعتقد ذلك (وكان من الواضح أن المسربين الاسرائيليين قد قاموا بوظيفتهم خير قيام). وبالرغم من كافة انكاراتهم، فإن الإسرائيليين كانوا قد حركوا الرجال والجبال من أجل حصولهم على المواد النووية اللازمة لقنابلهم الذرية. وفوق كل شيء، فإنهم كانوا قد فعلوا ذلك وهم يرتدون الخوذة ذات حزمة الريش وبمنتهى الجرأة التي قد تشكل نموذجاً يحتذى به من قبل مقلديهم المسلمين.

الإتفاقية الفرنسية

إذا كان هناك إطلاقاً دولة في حاجة ماسة إلى قنبلة نووية لتأمين صميم بقائها، أو باستطاعتها أن تحاجج بذلك، فإن تلك الدولة هي إسرائيل. فالاسرائيليون، والدول العربية محدقة بهم بأراضيها الواسعة والأعداد الهائلة لسكانها، لم يكن باستطاعة لاسرائيليين إطلاقاً الاستمرار في أن يضاهوا أو يناظروا العرب رجلاً لرجل، أو ميلاً لميل، ودولاراً لدولار. إن أملهم الوحيد، كما كانوا يرونه. هو الاعتماد على النوعية، على قوتهم المعنوية، قوتهم العمالية العالية المهارة، وأرقى أنواع الأسلحة المتقدمة، وكان ذلك منذ وقت طويل والذي يشمل ما يجب أن يطلق عليه الاسرائيليون «الخيار النووي».

ومن الظاهر أن الإسرائيليين كانوا قد بحثوا الخيار النووي منذ أوائل عام ١٩٥٢م، عندما أقاموا هيئة الطاقة الذرية الخاصة بهم تحت مظلة مكتب رئيس الوزراء، كما قاموا بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٥م، تنص على تزويد إسرائيل بمفاعل نووي «بيركة سباحة» بقوة خمسة ميجاواط حراري، يقام جنوب تل أبيب، في ناحال سوريك، ووافق الأمريكيون على تزويد المفاعل بكميات صغيرة من وقود اليورانيوم العالي الإشباع، والذي هو من فئة القنبلة النووية، وفي مقابل ذلك أن الاسرائيليين قد أكرهوا على قبول مراقبة خارجية

منتظمة، وفيما بعد إجراءات وقائية تقوم بها «هيئة الطاقة الذرية الدولية (آي.أيه.آي.أيه) على تجهيزات ناحال سوريك.

وكما كان الأمر بالنسبة لعلي بوتو وصدام حسين في السنوات الأخيرة، فإن بن غوريون رأى أن أفضل فرصة متاحة له هي مع فرنسا، التي كانت قد بدأت تعامل إسرائيل كصديق وحليف. وفي الوقت، أواسط الخمسينات، الذي كان فيه الفرنسيون لا يزالون ينظرون إلى إسرائيل كمعين لهم في حربهم ضد إستقلال الجزائر، فإن الإشتراكيين الفرنسيين بزعامة جي موليه شعروا بوجود رباط خاص يربطهم برفاقهم من حزب الماباني بزعامة بن غوريون، كذلك كان هناك في ذلك الوقت في كافة أنحاء فرنسا، شعور عام بالتعاطف مع الدولة اليهودية والتي كان ظهورها إلى حيز الوجود نتيجة للإبادة الجماعية والمحارق الشاملة التي كان يقوم بها النازيون في أوروبا ضد اليهود.

وقد جاء سداد الدين في عام ١٩٥٦م، عندما قامت فرنسا بتزويد الإسرائيليين بالأسلحة والطائرات كجزء من التعزيزات لغزو السويس. وفي نفس الوقت، وبصورة سرية، اتخذت حكومة جي موليه قراراً بتوقيع عقد نووي وبذلك تساعد اسرائيل على السير في الوصول إلى القنبلة النووية. وبناء على ما ذكره بيرتراند جولد شمث من هيئة الطاقة الذرية الفرنسية «اف.ايه.اي.سي» فان قرار الحكومة جاء في سبتمبر والذي كان قد ذهب إلى أبعد مما وصلت إليه طاقة قوتهم الضاربة، ولم تكن هذه الصواريخ متزامنة، مثلما كانت البرامج النووية الاسرائيلية والفرنسية متداخلة في البداية.

كذلك فإن قرار الحكومة الفرنسية في عام ١٩٥٦م قد أعطى الصناعة الفرنسية الضوء الأخضر لتبني الإسرائيليين مفاعل يورانيوم طبيعي بقوة أربعة وعشرين ميجاواط حرارياً، وقد وقعت فرنسا وإسرائيل تلك الاتفاقية في اكتوبر عام ١٩٥٧م. وبدأت الأعمال الإنشائية بعد ذلك بوقت قصير في صحراء النقب على بعد كيلومترات قليلة من المكان الذي كان الاسرائيليون يبنون فيه مدينة جديدة تدعى ديمونا، المشتقة من العالم العبري لقوة الابداع والمعتقدات.

وعلى هذا فان الاسرائيليين والفرنسيين أبقوا على الاتفاقية وعملية بناء المفاعل في ديمونا طي الكتمان بصورة سرية تامة، وعندما سئل بن غوريون ما الذي كان يتم بناؤه هناك، في قلب النقب العزيز على القلب، أجاب «مصنع نسيج».

وفقط في وقت لاحق ستؤكد كذبته هذه، الشيء الواضح الجلي - بأن ذلك هو ما سيكون بصورة أولية مفاعلاً نووياً، مخصصاً لإنتاج البلوتونيوم فئة الأسلحة النووية. والذي لابد أن تكون الورقة الرابحة في يد اسرائيل - والذي كان في نظر بن غوريون الضمان لبقاء الدولة اليهودية على قيد الحياة.

ومن الغريب أنه لا الفرنسيون ولا الإسرائيليون قاموا حتى بالتظاهر بالموافقة على وجود أية أعمال تفتيش أو مراقبة خارجية على تجهيزات ديمونا، حيث كان لدى الإسرائيليين، وربما لدى الفرنسيين كذلك، شيء يريدون اخفاءه، ولكن الاتفاقية الأصلية كانت تعكس المصالح الفرنسية: حيث كان الفرنسيون قد قاوموا وجودهم التحكمات الخارجية وأشكال المراقبة على سعيهم نحو الاستقلال النووي، ولم يكونوا يريدون أن ينظر إليهم وكأنهم يفرضون على المفاعل الاسرائيلي نفس «الإجراءات الوقائية» التي كانوا هم أنفسهم يقاومونها تحت ضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا.

ابتسم بيرتراند جولد شمث أثناء زيارتنا له في مكتبه في باريس التابع لهيئة الطاقة الذرية الفرنسية (أو.ا.ه.اي.سي) وقال: «كنا لا نزال في معسكر اللصوص. وفي الحقيقة كنا في منتهى السرور عندما أصر الإسرائيليون على السرية التامة، لأن الشركات المشتركة يمكن أن تكون عرضة لتدرج في القائمة السوداء العربية. ولذلك فان ذلك يمكن شركاتنا من العمل بحرية».

وكنتيجة لاتفاقية ديمونا، فان الاسرائيليين والفرنسيين تعاونوا في مجالات واسعة من النشاطات النووية، فالبروفسور اسرائيل دوستروفسكي من معهد ويزمان ذي المكانة العالية كان في وقت سابق قد طور باتقان طريقة جديدة لانتاج الماء الخفيف، الضروري جداً لمعظم مفاعلات اليورانيوم الطبيعي، جعلت اسرائيل انجازه هذا متاحا لفرنسا على أسس تجارية. كذلك كان العلماء الاسرائيليون قد أوجدوا

طريقة جديدة لاستخلاص اليورانيوم من رواسب الفوسفات في البحر الميت، وبهذه الطريقة أيضاً امتلك الاسرائيليون امتياز اختراعها وباعوها للفرنسيين.

وقد امتدت المساعدة الإسرائيلية للفرنسيين أيضاً إلى المجال العسكري وإلى التورط الإسرائيلي في انتاج القنبلة الفرنسية «والذي كشف النقاب عن تفاصيله هنا للمرة الأولى، وكانت هذه المساعدة حاسمة، فقد أخبرتنا مصادر في فرنسا والولايات المتحدة، لم نشأ كشف النقاب عن أسمائها في هذا الكتاب، أبغلتنا بأن العسكريين الفرنسيين كانوا قد استخدموا المعونة العسكرية ليتمكنوا من بدء تشغيل برنامجهم. وكانت الاتفاقية مع الإسرائيليين من ناحية قد ساعدت رجال القوات المسلحة الفرنسية على دفع برنامجهم العسكري الخاص بهم داخل المؤسسة السياسية الفرنسية، ومن ناحية أعطت الفرنسيين حرية الوصول إلى بعض أفضل العقول العسكرية والعلمية المتوفرة للعالم العربي.

وكان المفتاح إلى هذه المعونة هو: أن العلماء الإسرائيليين كانوا من السابق قد خطوا خطوات مذهلة إلى الأمام في تطوير الأسلحة وخاصة في قيادة ميكانيكا التحكم التي تم إتقانها في أوائل الستينات في أنظمة القذائف شافيت وجريكو التي اخترعها الإسرائيليون. والآن قام بعض العلماء الإسرائيليين بلفت انتباههم إلى تصميم السلاح النووي الفرنسي، كما قاموا بدور قيادي في تخطيطه وتطويره (وقد كشف لنا النقاب عن هذه المعونة التي أنكرتها كل من أورشليم وباريس كما ينبغي أن نضيف، مصدر أمريكي، ولكننا نعتقد أن ما قاله المصدر الأمريكي صحيح). وذلك هو الذي سيجعل كما كان الفرنسيون ممتنين لأن يقدمو للإسرائيليين تعويضاً سخياً في مقابل تلك المعونة.

فما نوع المساعدة التي حصل عليها الإسرائيليون في مقابل ذلك؟ في المقام الأول تسلموا مفاعلهم الثمين في ديمونا، كما أعطوا حرية الوصول إلى نواح كثيرة جداً في البرنامج النووي الفرنسي، وخاصة إلى البيانات الخاصة في البرنامج النووي للقوات المسلحة الفرنسية والذي لا يستغنى عنه بالنسبة للإسرائيليين في خلق قنبلتهم النووية الخاصة بهم. كما تلقوا أيضاً معلومات تكنولوجية رئيسية كان قد تم

التغاضي عن معظمها. بما في ذلك على الأقل معلومات أولية ضرورية لبناء جهاز صغير لتطوير (توضيب) البلوتونيوم من الوقود المستعمل في المفاعل.

وقد أكد لنا الدور الفرنسي في جهاز تطوير البلوتونيوم الدكتور فرانسيس بيرين، عندما أجرينا مقابلة معه لأول مرة في سبتمبر ١٩٨٠م، عندما قال لنا: «لقد ساعدت فرنسا إسرائيل كثيراً جداً، فبناء المفاعل والأجهزة الأخرة قد تم القيام بها بواسطة المساهمات الهائلة التي قدمتها الحكومة الفرنسية. كما أننا شاركنا في إقامة مصنع استخلاص البلوتونيوم».

وأكد بيرين على أن الحكومة الفرنسية لم تشارك في الاتفاقية من أجل بناء مصنع بلوتونيوم، بل إنها سمحت للصناعة الفرنسية بمساعدة الإسرائيليين في محاولتهم هذه. وكان اسم الشركة التي حاولت القيام بذلك، بناء على ما ذكره مصدر في وكالة الطاقة الذرية الدولية على علم بالمشروع، هو «إس.جي.إن» تلك الشركة الفرنسية الرائدة، صديقتنا القديمة، التي ستكون في وقت لاحق هامة وحاسمة في مساعدة الباكستانيين وغيرهم في تحقيق قدرتهم على توضيب البلوتونيوم.

وقد استمر التعاون مع حكومة تشارل ديجول الجديدة كما أن بن غوريون كان في منتهى السعادة حيث كتب يقول: «لقد كانت وجهة نظري أن هذه أول مرة تتاح لنا فيها الفرصة للحصول على حليف».

لكن موشي دايان نظر إليها من ناحية مختلفة قليلاً، حيث كتب دايان يقول: «عندما أعلن ديجول بصورة روتينية أن إسرائيل كانت حليفاً، فان بن غوريون يمسك بشدة بهذه الكلمات وكأنه هو وديجول قد وقعا نوعاً من الاتفاقيات».

وفي وقت لاحق وصف ديجول التغيير في السياسة الفرنسية في مذكراته حيث قال: «لقد وضعت حد للتعاون العسكري غير الصحيح وغير الملائم الذي كان قد أقيم بين تل أبيب وباريس بعد الحملة على السويس، التي وضعت اسرائيل بصورة دائمة على كافة مستويات الخدمات والمصالح الفرنسية».

ماذا يعني ديجول: «بالتعاون العسكري غير المناسب» مشاركة المعلومات على مستوى الاستخبارات السرية؟ شحنات الأسلحة؟ التدريب المشترك؟ أننا نعتقد أن الأمر يختلف عنه هذا، فالتجربة النووية التي أجرتها فرنسا في عام ١٩٦٠م كان هدفها إقامة دولتين ليست واحدة، كقوتين نوويتين: «وكان جزء من ذلك التبادل في المنافع بين فرنسا وإسرائيل هو أنه في مقابل الدور الذي قاموا به في تصميم القنبلة الفرنسية، فإن الإسرائيليين كانوا قد منحوا حرية الوصول إلى كافة المعلومات الخاصة بالتفجير النووي التجريبي الفرنسي».

ويمكن لهذا أن يوضح إحدى الخفايا الكبرى التي كانت قد أربكت المحققين النووين على مدى العقدين الماضيين - كيف حصلت إسرائيل على القنبلة النووية، ولكنها قررت بصورة علنية بأنها لن تجري تجربتها، إذ لم يتحتم على الاسرائيليين القيام بذلك. حيث كانت لديهم نتائج التجربة الفرنسية ليعملوا على أساسها وإلى حد ما وصلت إليه المعلومات الأساسية فإن الإسرائيليين لم يكونوا حقيقة في حاجة إلى ذلك.

وقد أخبرنا مصدر، يجب أن يظل إسمه طي الكتمان قائلاً: «لقد كانت هناك قصص كثيرة عن إرسال إسرائيل مراقبين لمشاهدة أول تفجير نووي فرنسي. وهذه القصة لا علاقة لها بذلك. إذ لم يكن الإسرائيليون بحاجة إلى أن يكونوا هناك، حيث لم يكن هناك أي سبب علمي يدعو إلى ذلك. فقد أخذ الإسرائيليون نتائج الإختبار النووي من الفرنسيين، وكان ذلك أحد الأسس والمعلومات الرئيسية الأسياسية للبرنامج النووي الإسرائيلي.

ولكن فرنسا أو على الأقل الجنرال العظيم تشارل ديجول كانت لديه أفكار ثابتة حول «التعاون العسكري غير المناسب» عندما دخلت فرنسا النادي النووي. فبعد وقت قصير من إجراء التفجير النووي الفرنسي في فبراير عام ١٩٦٠م، أشار وزير الخارجية الفرنسي إلى التغيير في السياسة عندما استدعى السفير الإسرائيلي إلى مكتبه في وزارة الخارجية، حيث أبلغ السفير الإسرائيلي بأن الفرنسيين قرروا تحديد تعاونهم النووي مع إسرائيل. فلم تعد لديهم الرغبة في تزويد وقود اليورانيوم الطبيعي

للمفاعل الذي كانوا يساعدون الإسرائيليين في بنائه في ديمونا، كما كانوا يريدون من الإسرائيليين التخلي عن السرية ويعلنوا عن عملية البناء، وكان أكثر شيء إزعاجاً بالنسبة للإسرائيليين هو أنهم كانوا يريدون جعل الأجهزة بأكملها مفتوحة للمراقبة والتفتيش الأجنبي - وربما الدولي. ربما كان الإسرائيليون قد تسلموا البيانات ولكنهم لم يكونوا على وشك تسلم البضائع.

ومما لاشك فيه أن هذه القطيعة لم تحدث فجأة كما أن مصنع البلوتونيوم لم يكن هو كل القصة. فبناء على ما ذكره مسؤولون من كلا الجانبين كنا قد أجرينا مقابلات أو تحدثنا معهم، فإن المهندسين النووين الفرنسيين كانوا لا يزالون يعملون لدى إسرائيل حتى أواخر عام ١٩٦٦م، وقد ساعد هذا الإسرائيليين على إتمام مفاعل ديمونا، والذي كان قد تم تشغيله في ديسمبر عام ١٩٦٣م، وكان من المحتمل أن تكون المخططات الفرنسية الأولية والمواصفات الفرنسية، إن لم يكن الإستشارات المستمرة أيضاً. قد ساعدت الإسرائيليين على السير قدماً في إقامة مصنع تطوير (توضيب) البلوتونيوم.

وقد بقي هذا الأمر غامضاً خفياً، وذلك لأنه لم يكن هناك بينه مباشرة أو دليل ملموس على ما أصبح يعرف بالمصنع الأصلي الذي وصفه الدكتور بيرين، حيث أن المسؤولين الفرنسيين لا يريدون التحدث في هذا الموضوع، ربما كان ذلك بسبب الخوف من عداوة أو إغضاب عملائهم الإسلاميين الحاليين. وكان الإسرائيليون لدى حديثهم معنا قد أنكروا أن يكون لديهم مصنع توضيب بلوتونيوم، سواء كان فرنسيا أو غير فرنسي. وقد خرج الزائرون الرسميون لديمونا، مقتنعين بأن الإسرائيليين لم يكونوا يطورون (يوضبون) وقود مفاعلهم النووي المستعمل في تلك المنشأة. وكانت كل المواد التي أتت بها الـ «سي.آي.إيه» لم تكن تحتوي أية إشارة واضحة إلى كيفية أو من أي شيء كان الإسرائيليون يستخلصون منه البلوتونيوم.

وقد جاء البيان الواضح الوحيد من صحيفة «تايم» في عدد المجلة الصادر في ابريل عام ١٩٧٦م في المقال المتعلق بتجميع إسرائيل لثلاث عشر قنبلة في ١٩٧٣م، ولم يشر هذا المقال إطلاقاً إلى المساعدة الفرنسية الأولية.

وادعى المقال أنه في السنوات السابقة لحرب الستة أيام عام ١٩٦٧م، كانت الزعامة الإسرائيلية قد انقسمت على نفسها فيما إذا كانت ستبني أو لا تبني مصنع توضيب البلوتونيوم. فبن غوريون وشيمون بيريز كانا يريدانه، بينما ليفي اشكول وجولدا مائير وإيجال الون لا يريدانه. ولكن التايم قالت بأن القرار الفعلي كان قد اتخذ في أعقاب حرب عام ١٩٦٧م من قبل وزير الدفاع آنذاك موشي دايان الذي أمر بنفسه وعلى مسؤوليته الخاصة بأن تبدأ عملية بناء المصنع.

وكان الأمر الواقع الذي فرضه دايان قد ظن أنه تجاهل وتجاوز الفيتو الحكومي الرسمي للمشروع، وبموجب ما أوردته مجلة تايم فإن المصنع تم إنجازه في عام ١٩٦٩م.

ومما لاشك فيه أن القصة التي أوردتها مجلة تايم تتلاءم مع تقديرات الـ «سي.آي.إيه» القائلة بأن لدى الإسرائيليين قنابل بلوتونيوم منذ عام ١٩٧٦م، إن لم يكن قبل ذلك، ولكن يبدو غريباً أنه كان باستطاعة دايان أو أنه قام فعلاً باتخاذ مثل هذا القرار الاستراتيجي على مسؤوليته الخاصة. كما يبدو حتى أكثر غرابة هو أن يكون الإسرائيليون قد انتظروا إلى ما بعد حرب عام ١٩٦٧م حيث قاموا بإصدار أوامرهم بالسير قدماً في بناء المصنع الفرنسي في عام ١٩٧٥م قبل عشر سنوات.

ولقد كان الهدف الرئيسي للمفاعل الفرنسي في ديمونا، من البداية هو انتاج بلوتونيوم فئة الأسلحة النووية، وهذا هو السبب الذي دعا الفرنسيين إلى تقديم مصنع لاستخلاص البلوتونيوم، وعندما انسحبوا فإن أكثر شيء منطقي بالنسبة لإسرائيل هو أنه كان لزاماً عليها أن تتم المشروع بنفسها وبمجهوداتها الخاصة. إذن لماذا فترة التوقف حتى سنة ١٩٦٧م؟.

ومرة ثانية، فإن هذا لم يكن موضوعاً تشجع إسرائيل التحقيق فيه. ولكن إذا كان هناك فترة توقف (من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٧٥) فإن أحد الأسباب قد يكون الضغط الأمريكي. ففي أواخر عام ١٩٦٠م، في أواخر أيام إدارة إيزنهاور، كانت وكالة الاستخبارات المركزية «سي.آي.إيه» قد اشتمت رائحة «مصنع النسيج» في ديمونا، كماأن صوراً فوتوغرافية جوية التقطتها طائرة تجسس يو ـ ٢ أكدت الشكوك بأن الأعمال الانشائية كانت لمفاعل نووي. وفي ٩ ديسمبر استدعى وزير الخارجية الأمريكي السفير الإسرائيلي لدى واشنطن وعبر له عن قلق أمريكا العميق بهذا الخصوص.

كذلك كان هناك سلسلة من التسربات من الحكومة الأمريكية المحسوبة والمقدرة، كما أن العناوين الرئيسية في الصحافة العالمية أبرزت ولادة القنبلة الإسرائيلية ـ حيث ذكرت صحيفة الواشنطن بوست أن ذلك سيتم في فترة قصيرة، في غضون خمسة أعوام.

ولم يكن بن غوريون بعد قد أصدر تصريحه العلني الذي كان قد وعد به الفرنسيين، كما أن الضجيج الصاخب الجديد أجبر الإسرائيليين على الاشتراك مع الفرنسيين في إصدار بيان مشترك. نعم أنهم يقومون ببناء مفاعل، كلا، للأغراض السلمية المحضة. وفي نفس الوقت كان الرئيس المصري جمال عبد الناصر قد أعلن بأنه سيحشد أربعة ملايين جندي لغزو إسرائيل وتدمير المنشآت النووية. وبتفاقم الأزمة، كان رئيس الوزراء بن غوريون مكرها على الذهاب أمام الكنيست الإسرائيلي، أو البرلمان، حيث أكد على أن المفاعل سيستخدم للأغراض العلمية والطبية والصناعية بصورة شاملة، وكذلك لتدريب العلماء والفنيين الإسرائيليين للبناء المستقبلي لمحطات الطاقة النووية.

وباستعادة الأحداث الماضية، يتبين أن هذا كان أول إنكار إسرائيلي لوجود الأسلحة النووية، أو وجود أية نية للحصول عليها. ولم يكن مستغرباً أنه لا أصدقائهم ولا أعدائهم صدقوا ما قالوه.

وكان الأمريكيون بصورة خاصة أكثر شكاً وريبة. فالرئيس الأمريكي الجديد جون اف كنيدي ضغط بشدة على إسرائيل لتسمح للعلماء الأمريكيين بزيارة ديمونا ليفحصوا ويتأكدوا من أنه لا يوجد هناك أبحاث تتعلق بإنتاج الأسلحة النووية. ولم يعثر العلماء على أي شيء وربما كان ذلك لأن المفاعل لم يبدأ التشغيل إلا في نهاية عام ١٩٦٣م.

كذلك كان الرئيس الأمريكي ليندون جونسون قد أصر بصورة مماثلة على ضرورة وجود زيارات منتظمة إلى ديمونا يقوم بها علماء أمريكيون، كما عرض إعطاء إسرائيل محطة إزالة ملوحة تعمل بالطاقة النووية إذا كانوا سيفككون بصورة تامة أي برنامج أسلحة نووية. ولكنه هو أيضاً كان مفتقراً إلى أية بينة أو دليل ملموس عما يقوم الإسرائيليون بفعله حقيقة ولم يصل هذا العرض إلى أية نتيجة.

ومن الممكن تماماً، أن يكون هذا الضغط قد قوى أيدي أولئك الأشخاص في مجلس الوزراء الإسرائيلي الذين كانوا لا يريدون السير قدماً في إنشاء مصنع توضيب البلوتونيوم، على الأقل إلى ما بعد حرب عام ١٩٦٧م، هذا فيما إذا كانت هناك فترة توقف، كما أوحت بذلك مجلة «تايم» ولكن يبدو أكثر احتمالاً أن الإسرائيليين كانوا قد أتموا فقط المصنع الذي كان الفرنسيون قد بدأوه وبأسرع ما يمكنهم ذلك.

وعلى أي حال، فلربما كان الإسرائيليون قد حصلوا على أول بلوتونيتهم ليس من مصنعهم الخاص بهم لتوضيب البلوتونيوم، بل من جهة أخرى. «حيث أن شحنات البلوتونيوم الموضب إلى إسرائيل كان جزءاً آخر من التبادل ورد الجميل جزاء وفاقاً للمساعدة الإسرائيلية في صناعة القنبلة النووية الفرنسية.

وقد جاء أول دليل على ذلك من بن غوريون نفسه. فبالرجوع إلى شهر يناير عام ١٩٦١م، عندما قام الأمريكيون لأول مرة بالضغط، فإنهم كانوا قد طلبوا الإجابة على خمسة أسئلة، الأول والأهم: كان في منتهى الوضوح والجلاء: ما الذي كانت تخطط إسرائيل أن تفعله بالبلوتونيوم الذي يولده مفاعل ديمونا؟.

وبناء على ماذكره، واضع سيرة حياة بن غوريون الشخصية، ميشيل بارزوهار، فإن جواب رئيس الوزراء كان يتسم بالألغاز والغموض، حيث قال: «إلى حد ما وصل إليه علمنا، فإن أولئك الذين يبيعون اليورانيوم يفعلون ذلك بشرط أن يرد البلوتونيوم إليهم».

وكان الفرنسيون قد وافقوا على تزويد ديمونا بوقود اليورانيوم الطبيعي، وهذا صحيح، كما أن بن غوريون كان صادقاً في إيحائه بأن الوقود المستعمل، البلوتونيوم، كان سيعاد إلى فرنسا، إلا أن بن غوريون الماكر لم يذكر النقطة الرئيسية - وهي أن العقد كان يتطلب من فرنسا أن تقوم بتطوير الوقود وتعيد البلوتونيوم المفصول إلى إسرائيل، حيث سيكون الإستخدام الوحيد الحقيقي له هو صنع الأسلحة النووية.

وقد أكد لنا هذه الحقيقة مصدران في مراكز عالية جداً ورئيسية في مقابلات مغلقة أجريناها معهم في باريس وأورشليم، وكان أحدهما مسؤول أعلى مستوى في البرنامج النووي الفرنسي في أواسط عام ١٩٥٠م، والذي كان يتعامل مباشرة مع الإسرائيليين، أما الثاني فكان مسؤولاً إسرائيلياً كبيراً توفرت لديه أسباب الإطلاع على الموضوع.

فبناء على ما ذكره المصدر الفرنسي، فإن الإسرائيليين كانوا قد أعادوا أربعين طناً من الوقود المشعشع (العالج بالإشعاع) إلى فرنسا. ولكن الفرنسيين أعادوا حوالي نصف البلوتونيوم المطور (الموضب) أو ما يكفي لحوالي خمس عشرة إلى عشرين قنبلة نووية من الحجم الذي دمر نجازاكي.

وكان قد أخبرنا، مستقياً ذلك من معرفته التي حصل عليها من مصدرها الأول قائلاً: «لقد قمنا بالشحن من المواد التي جاءت من العشرين طناً الأولى. ولكننا قررنا عدم إعادة البلوتونيوم المستخرج من العشرين طناً الثانية». وأضاف يقول: «إلا أن الإسرائيليين حتجوا على ذلك، وقالوا إننا نخرق إتفاقية تجارية وقد كنا حقيقة كذلك».

أما بحسب ما ذكره لنا المصدر الإسرائيلي، فإن الفرنسيين لم يعيدوا إطلاقاً أي شيء من البلوتونيوم، الذي كان من المفروض أن يعيدوه. ولكنهم لم يفعلوا ذلك. وقد أخبرنا ذلك الإسرائيلي بصورة مؤكدة قائلاً: «أقسم بسفر التوراة، الكتاب المقدس، أن القصة الفرنسية كاذبة وسخف وهراء، إن ما حدث هو أنه عندما خرق الفرنسيون الاتفاقية، احتفظنا بالخمسة عشر طناً وما يقارب ذلك من اليورانيوم الذي كان لا يزال في إسرائيل، وفي ذلك الوقت، الذي كان في نفس وقت حرب الأيام الستة، قام الفرنسيون بقطع كل شيء».

كذلك أوحى ذلك الإسرائيلي، بأن المصدر الفرنسي كان قد أعطانا نصف الحقيقة، كجزء من الدعاية الفرنسية المعاسكة ضد الحملة الإسرائيلية الصحفية والدبلوماسية على القنبلة العراقية. وقد نظرنا إلى كلامه هذا على أنه لا يتجاوز حدود الاحتمال إذن أي المصار علينا أن نصدقه؟.

إن أفضل البينات والدلائل تأتي من محضر الاجتماع الدفاعي السري الذي عقد في يناير ١٩٧٣م من قبل هيئة الطاقة الفرنسية الذي كان يعتقد أن بلاده كانت تقوم بنشر الأسلحة النووية بصورة متكررة. وإن ما بدأ مع إسرائيل، قد استمر العمل فيه وبصورة أكثر خطورة مع العراق وباكستان، وكما تم تلخيص الموضوع في الوثيقة، فإن آندريه جيرارد الذي كان آنذاك الرئيس النووي ومن ثم وزير الصناعة الفرنسية، كان يتحدث عن انتشار الأسلحة النووية، وقد ذكر كحقيقة واقعة، أن إسرائيل كان لديها من السابق «كميات لا يستهان بها من البلوتونيوم» كما أضاف زميله «الدكتور بيرتراند جولد شمث بأن ذلك كان سيعطي إسرائيل «وسيلة تصنيع عدة قنابل».

كيف يتأتى لهم أن يعرفوا ذلك؟ أما أنهم كانوا يعتقدون بأن مصنع توضيب البلوتونيوم الذي ساعد الفرنسيون في إقامته كان قد تم إنجازه في الوقت المناسب لأداء وظيفته. أو أن يكونوا قد عرفوا بأن فرنسا كانت قد زودت إسرائيل بالبلوتونيوم مباشرة.

وفي كلا الحالتين فإن الفرنسيين كانوا قد أعطوا مساعدة هامة مقابل المساعدة الإسرائيلية، كما خلقوا نموذجاً يحتذى للمشتروات الإسلامية المقبلة من التكنولوجيا النووية الفرنسية. وقد بدأ العلماء والرجال العسكريون في عديد من الدول يعتقدون أن كل شيء ممكن في فرنسا طالما توجد لديك الأموال التي تدفعها ثمناً له أو أي شيء آخر بالنسبة لفرنسا. مثل النفط أو المعرفة. وفي مقابل ذلك يمكنك الحصول على القنبلة الذرية.

أو كما لخص القضية أحد المصادر الأمريكية الذي زودنا وأكد لنا بعض المعلومات الواردة أعلاه. حيث قال: «أن الصناعة النووية الفرنسية أشبه بعذراء فرنسية كانت أغويت فذهبت ونامت مع أحد الأشخاص ووعدته بإعطائه قلبها. ولكن ما لبثت أن اكتشفت أنها أحبت «المسألة» ولذلك صارت تضاجعهم جميعاً.

وسواء كانت إسرائيل أو لم تكن قد جمعت القنبلة فعلاً ـ والإسرائيليون يواصلون إنكار ذلك ـ فإنه يوجد لديهم الجزء الأكبر من «خيارهم النووي» منذ أواسط الستينات، حتى قبل حرب الستة أيام. كما أنهم لم يضيعوا وقتاً في إعداد أو شراء الأنظمة التي تجعل ولادة القنبلة أمراً ممكناً، فبعض هذه الأنظمة جاءت من الخارج وبعضها من صناعة الأسلحة الإسرائيلية، التي هي الآن سابعة أضخم صناعة أسلحة في العالم.

فأنظمة القذائف جيريكو وشافيت بأنظمة التحكم بتوجيهها الرائع والدقيق هي منتجات إسرائيلية طورت محلياً، تم اختبار الأول في أوائل الستينات وهو قادر حمل رؤوس نووية.

كذلك فإن مقاتلات الفانتوم اف ـ ١٥ واف ـ ١٦ التي زودتهم بها الولايات المتحدة الأمريكية قادرة أيضاً على حمل القنابل النووية. وفي عام ١٩٨٠م أعلن الإسرائيليون عن وجود قذيفة لانس، وهو نظام كانوا قد طوروه فعلاً قبل حوالي خمسة عشر عاماً.

وهذه الأنظمة المذكورة أعلاه ما هي إلا جزء من القصة، وذلك لأنها تعكس فقط ما هو معروف ومنشور حول نواح معينة من التكنولوجيا ـ مثل أنظمة

القذائف - والتي يعتبر الإسرائيليون فيها بين القياديين وفي الطليعة العالمية. ويحب الإسرائيليون أن يعلنوا عن الأسلحة «الجديدة» فقط بعد عقد من الزمان أو أكثر بعد أن تكون هذه الأسلحة قد استخدمت فعلاً، كما بإمكاننا فقط التكهن بما في مستودعات أسلحتهم وأنظمتهم الحاملة للرؤوس النووية.

ومع هذا، فإننا، في إحدى النقاط، على يقين: بأن الإسرائيليين لا يبقون قانعين بأسلحة أو مواد عمرها خمسة عشر عاماً سواء في المجال النووي أو خارجه.

مسألة مدينة أبللو

عندما أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي.آي.إيه» أول تقرير لها بأن لدى إسرائيل أسلحة نووية عام ١٩٦٨م، فقد كانوا يعرفون القليل أو لا يعرفون شيئاً عن البلوتونيوم الفرنسي، إن ما كانوا يعرفونه هو أن لدى إسرائيل مادة قنبلة أخرى. قنبلة يورانيوم عالي الإشباع. حيث أن «أجهزة شمهم» وغيرها من أجهزة القياس المبتدعة كانت قد عثرت بصورة صحيحة لاشك فيها ولا لبس آثاراً في نفايات مأخوذة من ديمونا وكان السؤال هو من أين حصلت إسرائيل على ذلك.

عندئذ، كان الافتراض يقول إن إسرائيل كانت قد حصلت على اليورانيوم من الولايات المتحدة الأمريكية، وإن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «سي.آي.إيه» دقة. أنه مصنع صغير لتصنيع الوقود في مدينة أبللو، في بنسلفانيا يدعى شركة المواد والمعدات النووية، نيوميك «ان.يو.ام.إي.سي» (نكلير ماتيريلز أند ايكويمنت كوربوريشن» يديرها كيميائي نووي تربطه بإسرائيل روابط وثيقة، هو الدكتور زالمان شابيرو.

ولم تكن الكميات الصحيحة واضحة إطلاقاً في أي وقت من الأوقات حتى لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية. إلا إن مسؤولي الوكالة «سي.آي.إيه» كانوا مقتنعين بأن شابيروا نيوميك كانوا قد زودوا إسرائيل بأكثر من (٢٠٠) رطل من اليورانيوم العالي الإشباع، أو ما يكفي لإنتاج عدة قنابل نووية.

إلا أن وكالات حكومية أمريكية أخرى كانت أقل يقيناً وعلى العموم فقد كان هناك أكثر من عشرة تحقيقات أجريت مع نيوميك، ولم توصل أي من تلك التحقيقات اطلاقاً إلى إجراء محاكمات جنائية. وكانت الجريمة التي يمكن توجيهها - والتي هي تحويل غير مرخص لليورانيوم إلى حكومة أجنبية - تحمل التهديد بإيقاع عقوبة الموت في ذلك الوقت.

إلا أن الدكتور شابيرو نفسه أنكر كلية التهم الموجهة إليه ووصفها بأنها «سخف محض» كما أن محاميه أخبر ديفيد بارنهام، من صحيفة ذي نيويورك تايمز أن موقف موكله في منتهى البساطة» فهو لم يحول إطلاقاً ميكرو غراماً واحداً من المواد النووية إلى إسرائيل أو أية جهة أخرى كما أنه يعتقد بأنه لم يقم أي شخص آخر في المصنع بذلك العمل.

ولكن حتى بدون وجود قضية جنائية ضد شابيرو، فإن الإشتباه والشك بقي قائماً، كما أن قضية نيوميك والإسرائيليين دخلت مجال المعارف التقليدية كواحدة من أبرز قضايا التآمر التي حدثت حتى الآن في تاريخ التجسس النووي.

وقد جاء الكثير من هذه القصة من كتابات صحفيين أمريكيين - جون فيالكا من صحيفة واشنطن ستار، ودافيد بارنهام من نيويورك تايمز. وكان فيالكا وبارنهام قد تتبعا القصة منذ أواسط سبعينات عام ١٩٧٠م، وكانا قد قدما بصورة مترابطة أفضل تغطية وأفضل غربلة لما ذكرته المصادر الحكومية الرسمية.

ولقد كان الرجل القيدي أو الرئيسي في هذه الدراما هو مؤسس شركة نيوميك ورئيسها، وهو شخصية مشهورة، ومحبوب على نطاق واسع لدى الصناعة النووية الأمريكية، الدكتور زالمان شابيرو.

كان شابيرو قد ولد في كانتون، في أوهايو، قبل حوالي ستين عاماً. وكان ابناً لأحد الأحبار التقليديين من لتوانيا وكان منذ وقت طويل أحد النشيطين العاملين في المنظمات الصهيونية، وكعالم كان باستطاعته الحصول على الأموال، والمعلومات والمعدات للصناعات العلمية في إسرائيل، وكان قد احتفظ بعلاقات وثيقة وإتصال مباشر مع المسؤولين الإسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكحائز على شهادة الدكتوراه في الكيمياء من جامعة جون هوبكنز في عام ١٩٤٨م، فان شابيرو كان قد حصل على حوافزه في شركة ويستنجهاوس، حيث عمل في انتاج المفاعل الخاص بأول غواصة تعمل بالطاقة النووية تابعة للأدميرال هايمان ريك أوفر، «نوتيلوس». وكان هذا العلم هو الذي سيفتح الباب لإنهماك متواصل في برنامج الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية.

وكانت شركة نيوميك هي التي دفعت شابيرو إلى إقامة مشروع خاص به مع برنامجين نووين أمريكيين متمرسين آخرين. وكانوا قد بدأوا العلم في عام ١٩٥٧م، في مصنع قديم في أبللو، وهي مدينة صناعية صغيرة واقعة على بعد حوالي خمسة وثلاثين ميلاً إلى الشرق من بيتسبورج. وكانت فكرتهم تصنيع وقود أوكسيد اليورانيوم لمصانع الطاقة الذرية التجارية، والتي كان من المتوقع أن تظهر في كل مكان على أثر الدعوة الطنانة الرنانة التي أطلقها الرئيس دوايت ايزنهاور لإستخدام الذرات والطاقة الذرية لبرنامج السلام.

وفي السنوات الأولى بدا أن الشركة قد ازدهرت، كما تحدث شابيرو عن الشركة بأنها ستصبح «الشركة الكبرى الرئيسية في صناعة الوقود الذري» ولكن الكثير من الشغل الحقيقي الفعلي جاء من مقاطعة كولومبيا في واشنطن، وقد تضمن هذا العمل عقداً مستمراً لتحويل اليورانيوم فئة القنبلة النووية الذي تمتلكه الحكومة إلى وقود للغواصات التي تعمل بالطاقة النووية التابعة للأدميرال ريكوفير، والصاروخ الذي يطلق بالطاقة النووية «نيرفا».

كذلك كان لدى نيوميك عدة عملاء أجانب. فقد شحنت يورانيوم عالي الإشباع إلى فرنسا، وألمانيا، وهولندا، واليابان. وكلها كانت بترخيص من الحكومة الأمريكية. كما أنها أعدت مخططات لأول مختبر لوقود البلوتونيوم لليابان في توكاي مورا، ولذلك لم يكن من المستغرب أو المفاجىء أن تعمل بصورة وثيقة مع إسرائيل.

وقد ساعدت الشركة، بصورة مبدئية، إسرائيل كوكالة استشارية فنية، تدريبية وشرائية، في الولايات المتحدة الأمريكية. عندها بدأ شابيرو كمساعد أو

كهيئة فرعية في إسرائيل والتي قامت بتشعيع الفراولة وغيرها من الفواكه والخضار ضد التلف أو الفساد. وكانت هذه الهيئة الفرعية تدعى «ايزوراد» أي شركة النظائر الإسرائيلية المشعة مشاريع الإشعاع المحدودة، وكان شريك شابيرو في هذه الشركة هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية.

وقد عينت نيوميك على الأقل إسرائيلياً واحداً، أحد علماء المعادلة، كما استقبلت محطة أبللو زيارات متكررة قام بها مسؤولون اسرائيليون، بما فيهم الملحق العلمي في السفارة الإسرائيلية في واشنطن.

وكجزء من عملها، فإن نيوميك، كانت تتمتع بحرية الوصول إلى العمليات البالغة التطور، كما حصلت أيضاً على كميات كبيرة من البلوتونيوم القابل للإستعمال في الأسلحة النووية بالإضافة إلى اليورانيوم العالي الإشباع، وقد تم كل ذلك بترخيص من هيئة الطاقة الذرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن اجراءات نيوميك الآمنية كانت رخوة بصورة فاضحة، ولذلك فإن مراقبي هيئة الطاقة الذرية عبروا عن قلقسم بهذا الشأن منذ أوائل عام ١٩٦٠م. وبناء على ما ذكره تقرير هيئة الطاقة الذرية في عام ١٩٦٢م. فإن عمليات المراقبة والتفتيش «كانت قد كشفت عن وجود مخالفات أمنية متعددة يمكن أن تعزى إلى عدم قيام إدارة نيوميك ببذل أية جهود في هذه الناحية».

وقد وبخت هيئة الطاقة الذرية شابيرو على التحديد لقيامه بخلط اليورانيوم الذي تمتلكه الحكومة بالمخزونات التجارية ولفشله في الإحتفاظ بسجلات صحيحة، كما عبروا أيضاً عن قلقهم تجاه عدد الزائرين الأجانب وخاصة الزائرين الإسرائيليين بالإضافة إلى تعيين عالم المعدن الإسرائيلي.

وبحلول عام ١٩٦٤م، أصبحت وكالة الاستخبارات المركزية «سي.آي.إيه» قلقة، خاصة بعد أن قامت الصين بتفجير أولى وسائلها النووية وإلى أن استطاعت طائرة التجسس يو - ٢ في النهاية اكتشاف أن لدى الصين مصنع الاشباع الخاص بها في لاتشو، فان بعض مسؤولي الـ «سي.آي.إيه» خشوا من أن الصينيين قد

حصلوا بطريقة ما على يورانيوم فئة القنبلة النووية من محطة نيوميك التابعة لشابيرو في أبللو.

ولكن الخوف الشديد جاء في أعمال التفتيش التي قامت بها هيئة الطاقة الذرية في عام ١٩٦٤ و١٩٦٥ حيث كان لدى المراقبين الرقم الصحيح عن كمية اليورانيوم فئة القنبلة النووية كانت الحكومة قد شحنتها إلى نيوميك، كما عرفو أيضاً بالضبط الكمية التي كانت نيوميك قد أعادت شحنها على شكل وقود نووي وكان باستطاعتهم معرفة كم لا يزال مخزوناً لدى نيوميك. وكان هذا مجرد حسابات أساسية. ولكن هناك فجوة واسعة بين «الوارد» و«الصادر» فعلاً. وفي الحقيقة فإنه اعتباراً من ٣١ اكتوبر ١٩٦٥م كان هناك فرق يبلغ بالضبط (٣٦١,٦) رطلاً، أو ما يكفي لصنع عدد من القنابل النووية. فأين ذهبت.

ولقد كان هذا هو الـ «ام.يو.اف» (أي المواد التي لم تدخل في الحسابات) المشهورة، وكان لدى الدكتور شابيرو جواب جاهز. أن هذه المواد موجودة في النفاية، وأن نيوميك كانت قد دفنتها بطريقة الخطأ مع النفايات المشعة. ولقد انتظرت هيئة الطاقة الذرية بينما أخذ رجال الدكتور شابيرو في الحفر لإخراج النفايات وأخذ عينات منها. وقد أظهر ذلك إلى ما يصل إلى عشرة في المئة من اليورانيوم المفقود فأين الباقي؟.

ولم يكن باستطاعة الدكتور شابيرو إلا التخمين بأن هذه الكميات كانت قد فقدت في أثناء عملية التطوير والتوضيب، أو لصقت بالأنابيب، أو أنها ذابت وضاعت (وكما فسر ذلك في وقت لاحق عندما قال: «إذا كنت تطبخ شيئاً صغيراً في قدر كبير، فإنه سيكون لديك مواد ملتصقة بالقدر».

وقد وافقت هيئة الطاقة الذرية على هذا الرأي بصوة جزئية، وتكرمت بالسماح هذه المرة بهذه المفقودات والتجاوز عنها. ولكنها طلبت أن تعرف بالضبط ما الذي حدث لتلك الكمية التي تبلغ ما يزيد على (٢٠٠) رطل.

إن سرقة تلك الكمية أو «تحويلها» كما قيل بطريقة أكثر تهذيباً، ستكون عبارة عن لعب أطفال، فاليورانيوم العالي الإشباع مشع قليلاً فقط، وهو مكثف

بصورة لا تصدق، بحيث أن مئتي رطل منه يمكن بكل يسر وسهولة أن تحمل إلى الخارج ثم ترسل خارج البلاد في حقيقة دبلوماسية.

لقد كانت المسألة مسألة حياة أو موت بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، فإذا وضعت دولة أجنبية يدها على اليورانيوم، فإن باستطاعتها بكل يسر وسهولة صنع عدة قنابل نووية، فإذا كان الدكتور شابيرو «أو أي شخص آخر في نوميك» قد أعطاهم هذه المواد فإن ذلك الشخص من الممكن أن يواجه حكم الإعدام بموجب قوانين الطاقة الذرية.

ولكن. بطريقة ما، فإن التحقيقات بشأن هذه المفقودات أظهرت أنها بعيدة كل البعد عن التصميم على اكتشاف أين ذهبت كمية الـ «٢٠٠» رطل. وقد أخرت هيئة الطاقة الذرية تحقيقين في عامي ١٩٦٥م و١٩٦٦م. حيث حققت مع موظفي نيوميك أول إفادات خطية. وكان قرار هيئة الطاقة الذرية هو: «إنه لا يوجد دليل على وجود أية نشاطات غير مشروعة أو أن تلك المادة النووية قد تم تحويلها. ومما لا شك فيه أن هيئة الطاقة الذرية كانت مسؤولة عن إعطاء نيوميك الترخيص الذي حصلت عليه والسمح لها بالإستمرار في العمل بالرغم من الانتهاكات الأمنية المستمرة.

كذلك قام الكونجرس الأمريكي بإجراء تحقيقاته الخاصة به، مرسلاً مكتب الحسابات العامة لينظروا ماذا يمكنهم اكتشافه. وقد ذكر تقريرهم: «أنه لا يوجد دليل على التحويل» بالرغم أنهم أضافوا القول بأن نيوميك كانت قد احتفظت بسجلات رديئة كما أن كثيراً من السجلات كانت مفقودة بحيث كان من المستحيل معرفتها حتى حدثت عمليات الفقد بصورة فعلية.

ولكن مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان من المفروض أن يتولى التحقيق في هذه القضية، لم يقم بذلك. حيث من الظاهر أن المكتب بحث القضية على مدى أسبوع من الزمان وقرر بكل بساطة عدم القيام بالتحقيق.

وبعد وقت قصير، في عام ١٩٦٧م، قام الدكتور شابيرو ببيع حصته في شركة نيوميك إلى شركة «أتلنتك رتشفيلد» والتي باعتها في وقت لاحق إلى شركة

الأعمال الهندسية وصانعي المفاعلات» بابكوك اند ويلكوكس» كذلك واصلت محطة نيوميك تهاونها وتراخيها تجاه الاجراءات الأمنية وعدم الاحتفاظ بسجلات، بينما عاد الدكتور شابيرو إلى وظيفته في شركة ويستنجهاوس، بالرغم من عدم حصوله على إبراء ذمته بشأن إجراءاته الأمنية القديمة.

وهكذا أغلقت القضية وكادت تنسى لولا أن وكالة الاستخبارات المركزية عادت إلى فتحها. وقد جاءت هذه العودة في عام ١٩٦٨م، عندما وجد كارل دوكيت محللو وكالة الاستخبارات المركزية، أن إسرائيل كانت بطريقة من الطرق قد حصلت على كمية معينة من يورانيوم فئة القنبلة النووية، وكان ذلك مباشرة بعد أن كانت كمية الـ «٢٠٠» رطل أو أكثر قد فقدت في شركة نيوميك، ومرة أخرى أشارت أصابع الإتهام

ولم يكن من المفروض في وكالة الاستخبارات المركزية «سي.آي.إيه» أن تجري عمليات استخبارات محلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فان مدير الـ «سي.آي.إيه» ريتشارد هيلمز استدعى مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف.بي.آي). عندما قام رامزي كليرك المدعي العام، بتحويل مكتب التحقيقات الفيدرالي يقومون بالنظر والاستماع إلى حركات الدكتور شابيرو.

وقد بدا أن ما عثروا عليه كان مقنعاً، ففي إحدى المناسبات كان الدكتور شابيرو قد عقد اجتماعاً للعلماء اليهود الأمريكيين في منزله في بيتسبورج، والذي كان أحد مسؤولي الاستخبارات الاسرائيلية قد طلب منه الحصول على معلومات محددة لإسرائيل كما أنه قد اجتمع مرة ثانية بذلك المسؤول الاسرائيلي في مطار بيتسبورج.

ومع ذلك فان مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يجد في كافة البينات المتعلقة بظروف القضية أي دليل يثبت أن شابيرو قد حول اليورانيوم أو قام بأية انتهاكات للقانون. ومرة ثانية لم يكن هناك أية محاكمات. وهكذا فقد سقطت القضية إلى أن حل عام ١٩٧٥م. وكانت تلك السنة التي حل فيها الكونجرس هيئة الطاقة

الذرية القديمة وقسم وظائفها بين إدارة أبحاث وتطور الطاقة «إي.آر.دي.إيه» والهيئة التنظيمية النووية «ان.آر.سي».

وبموجب هذا الإجراء فان الهيئة التنظيمية النووية (ان.آر.سي) قررت جمع الدراسة التاريخية الخاصة بالمحاولات التي بذلت لوقاية المواد النووية منذ بداية إنشاء برنامج الإستخدام السلمي للذرة في عام ١٩٥٤م.

وكان الرجل الذي عهد إليه بإعداد هذه الدراسة، مهندس نووي متشدد يبلغ من العمر ثلاثين عاماً يدعى جيمس كونران، والذي بدأ على الفور ينقب في ملفات هيئة الطاقة الذرية القديمة (ايه.اي.سي)، وعندما وصل إلى ملف شركة نيوميك وجد أنها في منتهى السرية بحيث إنه كان قد تم الإحتفاظ بها في مكان آخر. وعندما طلب الإطلاع عليها، أبلغ بإنه «لا حاجة له لمعرفة محتوياتها».

ولكن كونران واصل ضغطه، وبعد أن ضرب رأسه في عدد كبير من جدران الطوب البيروقراطية، استطاع في النهاية الوصول إلى أعضاء الهيئة التنظيمية النووية (ان.آر.سي) ليطلب عقد إجتماع مع وكالة الاستخبارات المركزية (سي.آي.إيه) والتي يوجد لديها معظم ملفات نيوميك، وكانت هذه المعلومات مستقاة من نائب مدير الـ «سي.آي.إيه» لديها «رأي قوي» وثقة تامة بأن شركة نيوميك كانت قد أعطت إسرائيل يورانيوم.

وتبع ذلك تحقيقات متنوعة، سواء من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي «اف.بي.آي» أو من قبل لجان الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن لم يثبت أي من التحقيقات أي شيء حاسم أو مقنع ضد أي من شركة نيوميك أو الدكتور شابيرو الساحر من هذه الإجراءات. لقد كانت شركة نيوميك قد أضاعت يورانيوم فئة القنبلة النووية «ولم يكن باستطاعة أحد إطلاقاً أن يقول بصورة أكيدة أن هذه الكمية قد ذهبت من هنا إلى هناك.

ومع ذلك فإن الخبراء الذين يحتلون القمة في هذا المجال والذين كنا قد تحدثنا معهم في واشنطن كانوا على تمام الاقتناع بأن إسرائيل كما أن نائب مدير الـ «سي.آي.إيه» السابق كرل دوكيت، أكد هذه السياسة في مقابلة وثائقية أجرتها

معه محطة إذاعة المسألة كانوا متفقين معه كل الاتفاق... أعتقد أن الاجماع الذي كان واضحاً في وكالة الاستخبارات المركزية «سي.آي.إيه» يشير إلى ذلك حقيقة. لقد تم تحويل المواد الموجودة لدى نيوميك، كما تم استعمالها أيضاً من قبل الإسرائيليين في تصنيع الأسلحة النووية».

ومما لاشك فيه، فإن هذا الأثر قد أصبح الآن قديماً، ولم يبق وراءه إلا الشكوك فقط، ولكن مهما كان المصدر الذي حصل منه الإسرائيليون على اليورانيوم العالي الاشباع، فإن الـ «سي.آي.إيه» كانت تعتقد بأنه يوجد لديهم ما يحتاجونه من أجل إنتاج القنابل النووية في أوائل عام ١٩٦٨م.

عملية بلومبات

وسرعان ما أصبحت مسألة اليورانيوم عالي الإشباع بالنسبة لوكالة الإستخبارات المركزية من الطراز القديم لا يأويه لها ولا يعيد بها حيث أن الوكالة في عام ١٩٧٦م أصبحت مقتنعة بأن الإسرائيليين يصنعون القنابل من البلوتونيوم الذي يوضبه مفاعل ديمونا ومع ذلك فإنه لا زال هناك سؤال مطروح، سؤال مقلق للصحفيين ويستدعي فضولهم إذا لم يكن أيضاً يثير اهتمام الجواسيس، فإذا كان الإسرائيليون يحصلون على البلوتونيوم من ديمونا، فمن أين أتوا باليورانيوم الطبيعي ليوضع في المفاعل كوقود؟ فالفرنسيون كانوا قد قطعوا امداداتهم في وقت حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧م. وكان الأرجنتينيون وجنوب أفريقيا قد باعوا الإسرائيليين كمية قليلة جداً، وأنتج الإسرائيليون أنفسهم كمية قليلة أخرى، عبارة عن كمية باهظة التكاليف كمنتج جانبي لمنتجاتهم من الفوسفات، ولكن الإسرائيليين كانوا في حاجة إلى كمية أكبر بكثير. كما أن مصادرهم من الإمدادات الأجنبية ـ ليس فقط من اليورانيوم بل وكذلك من الأسلحة العسكرية ـ قد أثبتت بعد حرب الستة أيام بأنها لا يعتمد عليها. وكنتيجة لذلك فإن الإسرائيليين كانوا في حاجة ماسة لإمدادات جديدة من اليورانيوم، وقد حصلوا

عليه - ٢٠٠ - طن منه، بواسطة إحدى أعظم ضرباتهم النووية الناجحة غير المتوقعة، والتي تطلق عليها «عملية بلومبات».

وتستحق قصة بلومبات أن تروى بصورة مطولة، لأنها تعد المسرح للمآثر اللاحقة والتآمرات النووية على أعداء إسرائيل العرب والمسلمين. كما أنها تستحق السرد لأن القصة كانت قد رويت على نطاق واسع ومحفوظة بروايات خيالية تحبس الأنفاس عن كيفية قيام رجال الكوماندو الإسرائيليون بإختطاف سفينة في عرض البحر وأسرعوا بها تحمل خام اليورانيوم اللازم.

مما لاشك فيه أن الإسرائيليين لم يقوموا بسرقة اليورانيوم لقد كانوا من السابق اشتروه ودفعوا ثمنه، مستخدمين غطاءً معقداً ويدعو نوعاً إلى السخرية. كما أنهم لم يخطفوا هذه الباخرة بل إنهم كانوا يمتلكونها برمتها.

حملت ستشيرزيبرج اليورانيوم - وهو عبارة عن (٥٦٠) برميل نفط مختومة بصورة خاصة بعلامة مكونة من كلمة واحدة غامضة هي «بلومبات» - وبعد منتصف الليل مباشرة في ١٧ نوفمبر أبحر الكابتن باررو الغامض متجهاً إلى جنوا.

كلا إن السفينة - و راميل اليورانيوم - لم تصل إلى جنوا إطلاقاً ولن تصل. بدلاً من الذهاب إلى جنوا، توجه باررو مباشرة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط بين قبرص وتركيا، حيث، بناء على ما ذكره كتاب «سي بلومبات أفير» رأى شاهد عيان ستشيرزبيرج تحول حمولة اليورانيوم في البحر إلى سفينة شحن اسرائيلية تحرسها قوارب مسلحة.

لقد امتلك الإسرائيليون يورانيومهم ولم يطلعوا أحداً أبداً على ذلك. وبعد ساعات قليلة، في ٢ ديسمبر، توجهت سفينة ستشيرزبيج إلى داخل الميناء التركي الصغير الاسكندرونة ومن ثم إلى بالرمو، حيث إلتقت بكابتن جديد وبفريق الملاحين الإسبانيين والبرتغاليين والمغاربة القديم. لقد أبحر الإسرائيليون العملية الصحيحة المتقنة، أو هكذا بدا الأمر.

أما الـ «يورأتوم» التي كان من المعتقد أن تقتفي أثر مثل هذه الأشياء لم تبدأ حتى في إتخاذ موقف الشك والريبة في أن اليورانيوم قد يكون مفقوداً - ولم يحدث

ذلك إلا بعد مضي ستة أشهر، في ابريل عام ١٩٦٩م، عندما قام البروفسور اينريكو جاكتشيا من قسم الإجراءات الوقائية برفع سماعة الهاتف وأجرى مكالمة مع «سايكا» تلك الشركة في ميلانو التي كان من المعتقد أنها تسلمت اليورانيوم من أجل تطويره وتوضيبه. لماذا لم تقم شركة سايكا بتقديم الأوراق والمفاعلات الضرورية لدى تسلمها اليورانيوم؟ هذا هو السؤال الذي وجهه البروفسور جاكتشيا. ولكن جواب شركة سايكا كان غامضاً. وبعد ذلك، في شهر يونيو ١٩٦٩م أكدت رسالة من شركة اسمرا اكيمي ما أصبح الآن البروفسور جاكتشيا يشك فيه. حيث لم يذهب اليورانيوم إطلاقاً إلى جنوا وميلانو.

أين ذهب؟ لم يكن باستطاعة ستشولزين أن يخبر أين حيث فسر عدم علمه بأن شركة أسمرا كيمي كانت قد اشترت اليورانيوم «بناء على تعليمات من العميل» الذي كان في أول الأمر يريد أن يتم إرسال الشحنة إلى الشركة «سايكا في ميلانو ولكنه بعد ذلك قرر شيئاً آخر مختلفاً».

إذن من كان عميل شركة أسمرا؟ هذا ما طلبته يورأتوم في خطاب موجز تعقيبي. ولكن الجواب جاء من مؤسسة قانونية ضخمة في بون. يقول بأن اسم عميل اسمرا كان «سراً تجارياً» لا يحق ليورأتوم أن تعرفه.

ومضي الوقت، بعد عام أو ما يقارب ذلك، اعترفت هيئة يورأتوم بالهزيمة. إنهم بكل بساطة لم يعرفوا ماذا حدث لليورانيوم المفقود. كذلك فإن اللجنة الأوروبية، أعلى سلطة في السوق الأوروبية المشترك، تبعها في ذلك، مقرره في جلسة سرية بكل بساطة أن تغلق الملفات وتخرس أي ذكر للقضية، كما أقر بذلك أحد المسؤولين في اللجنة في وقت لاحق. الذي أضاف «بأن ذلك سيجعل من تنظيماتنا الأمنية موضع ازدراء وسخرية».

وقد جاءت القصة في معظمها من كتاب وثائقي أصدره فريق بعيد النظر تابع لصحيفة «صنداي تايمز» في لندن، ويدعى هذا الكتاب «ذي بلومبات أفير» (عملية بلومبات). والمؤلفون هم إيلين دافينبورت، وبول إيدي، وبيتر جيلمان. ومن

بين كافة الكتب التي ادعت أنها تروي القصة، فإن كتابهم هو الكتاب الوحيد غير الخيالي.

وتبدأ القصة بشركة سبق لنا وأن التقينا بها. وهي الشركة الأصلية لشركة بلجونكلير، ذي سوسيايتي جنيرال دي بلجيكو، والتي كانت نشطة على مدى طويل كقوة تقف وراء عرض الكونغو البلجيكي القديم، حيث كانت شركة سوسايتي جنيرال، بسبب «واردها المعدنية، تجلس على جبل حقيقي من أكسيد اليورانيوم، أو الكعك الأصفر، كان قد خبيء بصورة أمينة في صومعة اختزان بالقرب من انتويرب.

وهذا هو اليورانيوم الذي كان الإسرائيليون يريدون شراءه، ولكن لم يكن هناك طريقة يمكنهم بواسطتها الشراء مباشرة. ولم يكن مفاعل ديمونا مفتوحاً للتفتيش الدولي كما أن اليورانيوم، أي الوكالة النووية التابعة للسوق المشتركة، كانت لا تريد إطلاقاً أن تسمح بالبيع.

ولذلك كانت إسرائيل مضطرة لإيجاد «واجهة» لا يمكن لأي جهة أن تشك فيها. وكانت هذه الواجهة شركة كيماوية صغيرة ألمانية غربية تدعى «اسمرا كيمي» والتي كان يديرها أحد طياري اللوفواف في الحرب العالمية الثانية المشهورين المدعو هيربيرت ستشولزين. وقد قال مؤلفو كتاب «ذي بلومبات أفير» إن المجندين الإسرائيليين لهذه المهمة كانوا قد فاتحوا أولاً ستشولزين في عام ١٩٦٤م، عن طريق دعوته لقضاء عطلة مدفوعة النفقات في الأراضي المقدسة وتبع ذلك طلبيات صغيرة من شركته. أما في هذه المرة فإن الإسرائيليين طلبوا من ستشولزين أن يسير خطوة أخرى إلى الأمام. فهل باستطاعته مفاتحة شركة سوسايتي جنيرال وأن يعرض عليها طلبية بـ «٢٠٠» من اكسيد اليورانيوم.

يجب أن نتذكر أن شركة اسمرا كانت شركة صغيرة، كانت تبيع عادة الصابون الصناعي، وتخفيف الأملاح، ومزيلات الأوساخ كما لم تقم إطلاقاً بشراء اليورانيوم من قبل. ولذلك فقد بدت شركة سوسايتي جنيرال غير مهتمة أو حذرة. ومما لاشك فيه، أن الشركة العملاقة كان لديها سؤال واحد: هل يمكن لشركة

اسمرا أن تدفع؟ وقد أجاب ستشولزين على هذا السؤال بإعطاء اسم بنك صغير في زوريخ، الذي كان الإسرائيليون قد وضعوا فيه الأربعة ملايين دولار اللازمة. وسرعان ما أكد البنك أن شركة اسمرا لديها الأموال المسجلة في حسابه.

وهكذا كان الحال، ما عدا وجود حاشية على هامش الكتاب.

ففي يوليو ١٩٧٣م، في مدينة ليللى هامر النرويجية الصغيرة. قام فريق رياضي إسرائيلي مهزوم بقتل عربي من شمال أفريقيا يدعى أحمد بوتشيكي، وكانوا قد أخطأوا في مثل التعس الحظ، بوتشيكي. بدلاً من علي حسن سلامة، أحد قادة منظمة أيلول الأسود الإرهابية الذي كان قد احتجز وقتل أحدى عشر لاعباً إسرائيلياً في الألعاب الأولومبية التي أقيمت في ميونخ عام ١٩٧٢م. بعد ذلك، ومن أجل جعل ذلك العمل الأخرق كاملاً، قامت الشرطة النرويجية باعتقال خمسة من الجواسيس الإسرائيليين، بما فيهم أحد الأفراد الذي لا يحتمل إطلاقاً أن يقوم بأعمال الضرب، ألا وهو ذلك السيء الحظ دان أربيل.

وهو نوع من الأشخاص دون مستوى جيمي بوند الصامت المطبق الشفاه، لقد ولد أربيل في كوبهاجن مباشرة قبل الحرب العالمية الثانية، وكان مضطراً للاختفاء عن أعين النازيين في قبو مزدحم مظلم. مما جعل منه حالة كلاسيكية لإرهاب الإحتجاز، وبعد مضي سنة واحدة فقط في زنزانة السجن النرويجي، إنهار هذا الرجل الذي استولى عليه الرعب بصورة تامة وأبلغ معتقليه النرويجيين كل شيء كان يعرفه عن أعمال القتل التي حدثت في ليللى هامر وعن الشبكة الإسرائيلية في أوروبا. كما أخبرهم أيضاً عن سفينة شحن صغيرة تدعى ستشيرزبيرج.

وقال لهم «إنني أنا الذي امتلك ستشيرزبيرج. وهي التي حملت اليورانيوم إلى إسرائيل».

وكان اعتراف أربيل يعني القليل جداً للشرطي النرويجي الذي كان يحقق معه. ولكن المسؤولين في المراكز العليا في مصلحة الاستخبارات النرويجية سرعان ما فهموا الموضوع فهماً جيداً جداً. فقد كان دان أربيل. العضو في الفريق الرياضي

الإسرائيلي الذي ضرب في ليللي هامر، كان قد استخدم أيضاً ليعمل كغطاء لملكية إسرائيل لسفينة اليورانيوم ستشيرزبيرج.

فباستخدام الإسم المستعار. دان إيرث، المختصر من الإسم الأصلي لعائلته «إيرتستشيك» كان قد تسلم ملكية ستشيرزبيرج من التركي برهام باريسال. وقد تم ذلك في اكتوبر عام ١٠٦٩م، بموجب وثيقة كان قد أعدها كانت عدل في زوريخ. وكان أربيل قد باع السفينة في بيلباو في عام ١٩٧٠م، تاركاً اسمه بدون أي اهتمام في سجلات فندق المدينة، فندق كارلتون.

وبقي هذا الإسم هناك، في انتظار بعض الصحفيين المحققين الجديين لاكتشافه. فقد كان أربيل قد استلم السفينة بعد أن كانت قد أخذت اليورانيوم. ولكن بعد أن أصبح واضحاً أن الإسرائيليين قد أصبحوا يمتلكون السفينة - وأنهم يختطفوها - كان من الأسهل الرجوع وكشف القناع عن عملية الشراء الأولية لليورانيوم من قبل هيربرت ستشولزين وشركة اسمرا كيمي. وبما أن الإسرائيليين أصبحوا يمتلكون السفينة فما كان عليهم إلا الحصول على شخص ما لشراء اليورانيوم لهم ويقوم بتحميلي، وكما أظهر ذلك كتاب «ذي بلومبات أفير» أو عملية بلومبات، فإن ذلك هو ما حدث بالضبط.

ومن أجل تبهير القصة واعطائها نكهة، فقد ثبت في النهاية أن أربيل أيضاً اعترف بأن الاسرائيليين كانوا قد استخدموا ستشيرزبيرج في عملية ثانية عندما كان هو مالك التسجيل. وهي اختطاف خمسة زوارق فرنسية مسلحة، كانت قد اشتريت من السابق ودفع الإسرائيليون ثمنها، من ميناء تشيربورج في يوم رأس السنة عام ١٩٦٩م، وبناء على ما ذكره أربيل، فإن الإسرائيليين كانوا قد استخدموا السفينة إلى عادة تزويد النوارب المسلحة بالوقود لدى مرورها بجانب ساحل الباسك في إسبانيا في رحلهم الطويلة إلى حيفا.

وبالطبع فإن الإسرائيين أنكروا عملية بلومبات برمتها، فقد أخبرنا مسؤول إسرائيلي، وهو يهز رأسه من جانب إلى آخر، قائلاً إن ذلك «محض قصص». ولكن عملية بلومبات كانت قد سجلت ضربة حاسمة، فقد حصلت على اليورانيوم

لتزويد المفاعل النووي الفرنسي في ديمونا بالوقود. وهذا بدوره، مكن من إنتاج البلوتونيوم لصنع القنابل الذرية.

وبذلك كانت إسرائيل هي الأولى التي أظهرت أن بإمكان قوة صغيرة أصلاً أن تبني مستودعاً للقنابل النووية. كما أن العديد من الناس يذهب إلى حد التعاطف مع تلك الجهود والمحاولات. فبعد كل شيء، إن الإسرائيليين بحاجة إلى القنبلة النووية، أليس كذلك؟ وربما لا يستعملونها إطلاقاً إلا إذا اضطروا لذلك.

أما الإسرائيليون فقد استمروا، من جانبهم في إنكار حصولهم على القنبلة النووية. فهم يعلنوا عنها أو يقوموا بتجربتها على رؤوس الأشهاد. وعندما يسألوا، يواصلون تكراراً أنهم لن يكونوا أول من يدخل القنبلة النووية إلى الشرق الأوسط.

قد يكونون على صواب، بالرغم أن ذلك فقط من ناحية التعاليم التلمودية. فالبريطانيون كانوا قد خزنوا قنابل ذرية من السابق في مكان ما بالقرب من قبرص، كما أن سفن الأسطول السادس الأمريكي ترسل دوريات منتظمة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط مسلحة تسليحاً كاملاً بالأسلحة النووية. وعلى هذا فإن الإسرائيليون لا يمكن إطلاقاً أن يكونوا الأولين، أو حتى الثانين، ولكنهم الثالثين.

وهناك أيضاً مسألة فنية. متى تصبح القنبلة قنبلة؟ لقد أوحى لاري كولينز ودومينيكو لابير في روايتهم «الخيال الخامس» (ذي فيفث هوريمان) الذي لاقى رواجاً عظيماً، أوحى بالجواب الإسرائيليون يجمعون القطع المنفصلة لعمل القنابل النووية.

وكتب المؤلفان بهذا الخصوص يقولان «بينما يكون فريق قد أزال «قلوب البلوتونيوم» من الوعاء، يقوم فريق آخر بوضع الغلاف الشديد التفجر، الغلاف الذي سيوضع فيه كل قلب وقد كان فصلهم خدمة حربية، وذلك لأن القنبلة الذرية يكون لها وجود فقط عندما يكون النصفان قد جمعا معاً، ولذلك فإن إسرائيل كانت تصر دوماً على القول على رؤوس الأشهاد بأنها لم تدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط».

وهكذا استمر سباق التسلح النووي. وبالرغم من كافة العواقب التي قد تحل في الشرق الأوسط، فإن القنبلة الإسرائيلية أرسلت هزات عنيفة سرت في كافة أنحاء العالم الأوسع، ربما كان ذلك لأن الإسرائيليون لم يجروا أية تجارب نووية، أو لأن الاستخبارات المركزية الأمريكية أبقت على السر بصورة أمينة لمدة طويلة، بأن القنبلة الإسرائيلية لم تشكل خصراً كبيراً ينذر بانتشار الأسلحة النووية. ولذلك كان لها تأثير قليل جداً على التفكير الجديد المتعلق بهذه المشكلة، وتأثير أقل على الإجراءات الجديدة.

ولقد كان لدولة أخرى أن تفعل ذلك، ولوقت آخر. أما الآن فسيكون إنفجاراً نووياً واحداً.



«بوذا يبتسم»

«آمل أن العلماء الهنود سيستخدمون القوة الذرية لأغراض انشائية بناءة. ولكن إذا هددت الهند، فإنه لا مناص من أن تحاول الدفاع عن نفسها بكافة الوسائل الموجودة تحت تصرفها».

رئيس الوزراء جوارهرلال نهرو يونيو ١٩٤٦م

«لقد أكد لي الكنديون بصورة مستمرة بأن كل شيء على ما يرام في الهند، وأنه لا يوجد هناك مشاكل، وأنه لا يوجد لدينا ما يزعجنا».

الدكتور اشراط عثماني . «الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية الباكستانية إبريل ١٩٨٠».

لقد جاء الإنفجار من أعماق خندق على شكل حرف إل في قفار صحراء راجستان الهندية المتنامية الأطراف. وبينما كانت رئيسة الوزراء انديرا غاندي في سيارتها وبنظارتها الواقية من الشمس، تنظر إلى ذلك المشهد، هز الإنفجار الأراضي المجاورة التي تتناثر في أنحائها الشجيرات القميئة مجبراً تله، على البروز في وقت مبكر من وسط رمال الصحراء. وبناء على ما ذكره العلماء الهنود، فإن المردود سجل خمسة عشر كيلو طن (ما يقرب من حجم انفجار هيروشيما) وكانت قد أنتجتها وسيلة نووية صغيرة مصنوعة من البلوتونيوم.

أما في العاصمة نيودلهي، فقد سجلت محطات قياس الهزات الأرضية وجود هزة أرضية غربية، بينما كانت وزارة الخارجية قد تلقت إشارة لاسلكية مسبقة الإعداد عن النجاح. وكان منطوق هذا التليغراف «إن بوذا يبتسم».

ولقد أصر الهنود على « نه تفجير نووي سلمي، وأنه لا يوجد فيه أي شيء أجنبي».

وبقيادة ذاذا، اهتم الهنـ.د بما لديهم من إمدادات اليورانيوم كما اهتموا بمواردهم الخاصة الأضخم بكثـ.ر جداً من معدن ثان مناسب للتفاعلات النووية، وهو «الثوريوم». وقد قاموا بـ.اء صناعة لإستخراج وتصنيع خامات اليورانيوم والثوريوم، بالإضافة إلى إقامة محطة لتصنيع الوقود، وبعض المصانع الصغيرة للماء الثقيل، ومفاعلين صغيرين للأبـ.حاث خاصين بهم في ترومباي على الساحل على بعد حوالي خمسة وثلاثين ميلاً شمال بومباي.

ولكن أعظم نجاح حققه ذاذا كان في كسبه المساعدة والدعم من مصدري اليورانيوم الثلاثة الكبار في العالم - كندا، والولايات المتحدة، وفرنسا. ومن المحتمل ألا تكون أية دولة أخرى في العـ.لم وبكل تأكيد، أي دولة متخلفة أخرى، قد تلقت مثل هذه المساعدة القلبية في بنا. برنامجها النووي السلمي - أو في بناء قوتها النووية العسكرية المحتملة.

فقد حصل ذاذا، من كـ.ندا على مفاعل أبحاث في غاية الضخامة والتطور والتقدم - سيروس الذي تبلغ قوته أربعين ميجاواط حراري. والذي بدأ العمل في ترومباي في يوليو عام ١٩٦٠م. وكمفاعل مياه ثقيلة الذي يحرق وقود اليورانيوم الطبيعي. كما أنه كان ينتج البـ.وتونيوم الذي استخدمه الهنود في بناء «تفجيرهم النووي السلمي».

وكجزء من مشروع كـ.ولومبو لمساعدة اقتصاديات المستعمرات البريطانية السابقة في جنوب آسيا، فإن لحكومة الكندية دفعت التكاليف النقدية الأجنبية للمفاعل سيروسي. كما امتنعت أوتاوا أيضاً عن المطالبة بضرورة وجود أية مراقبة دولية أو إجراءات احتياطية. وكـ. مافي الأمر هو أن الهنود وعدوا فقط «بأن المفاعل وأية منتجات تنتج عن استخدا.ه ستستخدم لأغراض سلمية فقط».

كذلك ساعد الكنديون الهنود أيضاً في مصنعهم للمياه الثقيلة ومجمع الوقود النووي الذي بدىء في انشائه في راجاستان والمؤلف من مصنعين للطاقة

النووية من طراز «كاندو» واللذين كانا سيستعملان كنماذج أولية لمفاعلين للطاقة قامت الهند بانشائهما في نارورا ومدارس.

وقد جرت التجربة النووية في ١٨ مايو عام ١٩٧٤م في وقت الصباح. أما بالنسبة للهند فقد كان ذلك نقطة هامة في برنامج طويل شاق يرجع إلى حوالي ثلاثة عشر عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية. بينما بالنسبة للعالم فقد كان، بموجب الكلمات التي أصدرها الكاتب الألماني روبر جونج «بداية عصر ذري ثان، عصر انتشار الأسلحة النووية».

وحذر جونج في كتابه (الدولة النووية) قائلاً «لقد انقضت الفترة القصيرة التي كانت أثناءها قلة من القوى النووية توقف الواحدة الأخرى عند حدها، وحل الآن تنافس على نطاق عالمي لا يمكن تقديره في مجال الأسلحة النووية. إن الاحتمال القائل بأنه قبل نهاية هذا القرن فإن القنابل الذرية قد تستخدم في النزاعات الإقليمية والمحلية قد أصبح وشيكاً».

لقد حطمت أمواج الإنفجار المثير كافة التصورات الدارجة، والمعترف بها التي كانت الهند أيضاً بلد الفقراء المدقعين وأعلى نسبة للوفيات وبالرغم من ذلك فإنها، من بين كافة الدول الفقيرة والمتخلفة، هي الدولة التي كانت تعلق آمالها أكثر من أي دولة أخرى فيما يتعلق بالمستقبل، على الطاقة النووية والاستعمالات السلمية للطاقة الذرية الواعدة. أما الآن فإن نفس هذه الهند قد اعتُبرت أيضاً أول الدول الأقل تخلفاً التي تقوم بإجراء تجربة تفجير نووية.

ويعود بدء كل من التجارب النووية و برنامج الطاقة النووية إلى سنوات ما قبل الاستقلال، إلى فترة إيجاد المعهد الخاص للأبحاث الأساسية في عام ١٩٤٥م. وقد جاءت الأموال إلى هذا المعهد من كبار أقطاب الصناعة الهندية، عائلة «تاتا» كما جاءت القيادة العلمية من عالم طبيعي بارز كان قد تعلم في كامبردج الدكتور هومي ذاذا.

وكعالم وزميل لكثيرين من الرواد في علوم الطبيعة النووية في الغرب، فإن «ذاذا» جعل من المعهد مركزاً للأبحاث الأساسية ونقطة إنطلاق لبدء وتشكيل

برنامج نووي شامل للهند المستقلة حديثاً. وعلى مر السنين، كان يترأس الهيئة النووية الكبرى في البلاد وبدعم من نهرو، قام بوضع الهند على طريق نووية طموحة بصورة مدهشة.

أما من الولايات المتحدة، فقد حصل ذاذا، بصورة تكاد أن تكون على شكل بضائع، بما في ذلك العناصر الرئيسية اللازمة للمفاعل الكندي - على حوالي واحد وعشرين طناً من المياه الثقيلة، وأيضاً بدون أية اجراءات وقائية دولية.

كما قام الأمريكيون أيضاً بتزويد المياه الثقيلة لمفاعل تجريبي آخر. ومفاعلين للمياه الخفيفة لمحطة الطاقة الذرية في تارابور، بالقرب من بومباي أيضاً. وقد تمت معايرة كل من هذه المفاعلات على (٢٠٠) ميجاواط من الكهرباء، كما قام ببنائها شركة جنرال إليكتريك في منابل ما ذكر أنه بلغ (١١٨) مليون دولار دفع الكثير منه وكالة الولايات المتحدة للتطور الدولي. وقد شملت الصفقة اتفاقية يسري مفعولها بثلاثين عاماً تقضي بتوفير إمدادات مستمرة من وقود اليورانيوم المنخفض الإشباع لمفاعلات تارابور، وقد كان له أن يصبح مصدر نزاع مستمر.

كذلك كانت واشنطن قد وفرت قروضاً مساعدة كثيرة، ومنح أبحاث، وبرامج تدريب بلغت في مجموعها أكثر من (١٣٠٠) عالم وفني هندي تلقوا تدريباً على الأجهزة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفوق كل شيء. ساعد الأمريكيون في بناء وسيلة أساسية وجوهرية على الطريق المؤدية إلى القنبلة النووية. مصنع تطوير (توضيب) صغير في ترومباي، والذي أتاح للهنود استخلاص البلوتونيوم من وقود سيروس المشعشع (المعالج بالاشعاع). وقد تم بناء المصنع من المخططات المحظور الإطلاع عليها الخاصة بتطوير استخلاص مزيب اليوركس، الذي طورته الولايات المتحدة الأمريكية، كما تلقى الهنود معونات أخرى من شركة أمريكية واحدة على الأقل. كذلك كان الأمريكيون قد دربوا مالا يقل عن أربعة وعشرين هندياً على عمليات تطوير (توضيب البلوتونيوم) بصورة محددة.

أما الفرنسيون فقد ساعدوا كذلك، ففي عام ١٩٥١م، وقعوا مع الهند اتفاقية تعاون نووي، نصت على القيام بتدريب خاص وتبادل الموظفين، وخاصة الكيماويين وعلماء المعادن، فقد أخبرنا الدكتور فرانسيس بيرين عن هذه الناحية التي غالباً ما كان يتم التغاضي عنها والخاصة بالبرنامج النووي الهندي عندما أجرى مقابلة معه في مكتبه في باريس في جامعة كوليج دي فرانس. حيث أكد لنا قائلاً «لقد كنا على صلة وثيقة بالهند منذ البداية، فلم تكن كندا وحدها هي التي ساعدت الهنود. كذلك كان لفرنسا أيضاً مسؤوليتها في هذه المجال. «وأضاف أن الكثير من هذه المسؤولية كانت في «تعليمهم في مجال استخلاص البلوتونيوم من الوقود النووي المستعمل».

وبكل هذه المعونات، قام الدكتور «ذاذا» ببناء برنامج تام كامل للطاقة النووية المدنية. ولكنه كان أيضاً يحبذ بقوة الأسلحة النووية، كما أن اتجاهاته كانت معروفة على نطاق واسع لدى المحسنين إليه ومن يقدمون له الدعم والمعونة. ففي وقت مبكر في عام ١٩٥٨م، كان قد أبلغ ذلك البريطاني الحائز على جائزة نوبل اللوربلاكيت، أنه كان يأمل في تطوير أسلحة نووية، كما كان أصدقاء آخرين بصورة متكررة أنه كان يريد الابقاء على الخيارات النووية مفتوحاً.

وعلى هذا فإن الدكتور بيرتراند جولد سمث، الرئيس السابق للعلاقات الدولية في هيئة الطاقة الذرية الفرنسية وأحد أولئك الأصدقاء، كان قد أبلغنا بصورة صريحة وبلا تردد. أن «ذاذا كان دائماً يريد القنبلة» وكما كان جولد سمث يرى الأمور فإن «الهنود يمكن أن يكونوا قد قاموا بتفجير منذ عام ١٩٦٨م تقريباً».

والذي كان يكبح جماح حماس ذاذا هو رئيس الوزراء جواهر لال نهرو، الذي كان يفخر بنفسه لدوره كصوت قيادي لنزع السلاح النووي. ولكن حتى نهرو، رسول عدم العنف النووي، كان على استعداد للإبقاء على خيار الأسلحة النووية مفتوحاً. ففي وقت مبكر من يونيو عام ١٩٤٦م. كان قد تحرى الإمكانية العسكرية في خطاب عام ألقاه في بومباي، عندما أعلن قائلاً: «إنني آمل أن العلماء

الهنود سيستعملون القوة الذرية للأغراض البناءة. ولكن إذا هددت الهند فإنه لا مناص من أن تحاول الدفاع عن نفسها بكافة الوسائل الموجودة تحت تصرفها».

وبعد مضي عامي، في إبريل ١٩٤٨م ذهب إلى أبعد من ذلك في مناقشة برلمانية بمشروع قانون الطاقة الذرية، عندما جادل قائلاً: «مما لا شك فيه، إنني أعتقد بأنه يجب علينا تطويرها للأغراض السلمية. وبالطبع، إذا أجبرنا كشعب لإستخدامات لأغراض أخرى، فمن المحتمل ألا يكون باستطاعة أي بيان تقي ورع يصدره أي منا إيقاف الشعب عن استخدامها بتلك الطريقة».

أما في السنوات الأخيرة، فإن نهرو مال إلى اتخاذ موقف علني أكثر صراحة ضد استخدام الطاقة الذرية فيما إذا كانت ستستعمل إطلاقاً «للدفاع أو لأغراض تدميرية» ولكن كرئيس للوزراء، فقد استمر في دعمه لقيادة ذاذا الخاصة بالبرنامج النووي، كما كان يتجنب بكل حذر مسألة الإجراءات الوقائية والمراقبة على مفاعل سيروس ومصنع تطوير (توضيب) البلوتونيوم. كما أنه كان قد ترك ثغرات في كافة وعوده بأن البرنامج النووي الهندي سيسعى وراء تحقيق «الأغراض السلمية» فقط.

وكانت تلك الثغرة هي «التفجير النووي السلمي» أو الـ (بي.أن.أي). فمنذ إنتاج القنابل الذرية الأولى، كان العلماء والمهندسون قد نظروا إلى الأمام نحو استخدام طاقة التفجيرالواسعة للذرة في مشاريع إزاحة الأتربة وتسوية الأراضي على نطاق واسع. مثل تعميق الموانىء، وتحويل مجاري الأنهار وحفر خزانات السدود. وقد قام الأمريكيون بإجراء سلسلة من الاختبارات النووية في ستينات عامذ١٩٦٠م لتجربة هذه الفكرة بالتحديد كما ذكر أن الاتحاد السوفييتي، مازال مهتماً بهذه الفكرة في جوهرياتها ونواحيها الأساسية فإن «التفجيرات النووية السلمية، تختلف قليلاً عن القنابل النووية للأغراض العسكرية، كما أن الهنود، في كافة بياناتهم، كانوا شديدي الحرص على الإبقاء على هذا الخيار مفتوحاً، والذي كان «سلمياً» و«تفجيرياً» على حد سواء.

وكما بين ذلك الصحفي الهندي شيام، ذاشيا في دراسته الممتازة التي قام بها فيما يتعلق بالقنبلة النووية الهندية، فإن القرار الذي دفع بشدة إلى السير قدماً نحو مجال الأسلحة النووية، جاء في عام ١٩٦٤م، على أثر أول تجربة نووية صينية في أكتوبر، وكان نهرو قد مات. وكان الهنود لا يزالون يشعرون بالمهانة التي لفتهم على أثر الهزيمة التي ألقت بهم في حرب الحدود عام ١٩٦٢م مع الصين. كما كان العديدون من الزعماء السياسيين، وخاصة داخل حزب المؤتمر الحاكم، يضغطون بقوة من أجل إنتاج قنبلة نووية هندية.

وكانت هذه هي الفرصة الكبرى السانحة للدكتور ذاذا. ففي لندن عندما سمع بأن الصين قد قامت بتجربة قنبلة نووية، سارع إلى عقد مؤتمر صحفي وأعلن على رؤوس الأشهاد أن باستطاعة العلماء الهنود أيضاً إنتاج قنبلة نووية وفي غضون ثمانية عشر شهراً.

وقد وقع هذا الضغط بصورة شديدة على خليفة نهرو، كرئيس للوزراء، ذلك الرجل اللين الحاشية اللطيف، لال باهادور شاستري الذي حاول كبح الجماح طالما كان قادراً على ذلك. ولكن الضغط يتزايد، وفي شهر نوفمبر، أعطي أخيراً ذاذا الضوء الخضر- ليس للإلتزام الكامل بإنتاج الأسلحة النووية، بل لتطوير «متفجر نووي سلمي».

وفي هذا الوقت، كان لدى الهند من السابق مفاعل سيروس، ومصنع تطوير بلوتونيوم في ترومباي. وقد تم تطويرهما بدون فرض أية إجراءات وقائية أو مراقبة دولة، وكلها تحت غطاء البحث النووي السلمي. ولكن تقدير ذاذا بفترة ثمانية عشر شهراً أثبتت أنه متفائل جداً. فقد مات هو وشاسستري كلاهما. واستلمت ابنته نهورا إنديرا غاندي، زمام السلطة، كما أن مشكلة فنية استمرت في تأخير تنفيذ البرنامج، إلى أن تم القيام بالتجربة النووية تحت الأرض في مايو عام ١٩٧٤م.

وقد سار الهنود باندفاع قدماً في عملية البناء النووي على مدى عشر سنوات سراً. ولكنه كان في الحقيقة سراً مفتوحاً وعندما تم في النهاية القيام بالانفجار، كاد ألا يكون مفاجئاً.

فقد كان لدى المستر بوتو، في الباكستان، علم بالمخطط الهندي منذ بدأ تقريباً، حيث بدأ عندما كان وزيراً للخارجية، بالضغط لأول مرة بصورة علنية لبناء أسلحة نووية لمواجهة الخطر الهندي. كذلك بذل الباكستانيون جهوداً كبيرة في محاولة إقناع الدول الأخرى بجسامة ذلك الخطر.

وقد أخبرنا الدكتور إشراط عثماني، الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية الباكستانية، بأنه كان قد عبر عن قلقه في عدة مناسبات للكنديين، الذين زودوا الهنود والباكستانيين بالمفاعلات على حد سواء. كما أنه في إحدى المرات كان قد تكلم مرة واحدة على الأقل مع رئيس الوزراء الكندي بيير ثرودو بهذا الصدد.

وقد شرح العثماني لنا ذلك فقال «في عام ١٩٧١م، كان رئيساً لوزراء ترودو في طريقه إلى مؤتمر دول الكومنولث في سنغافورة، ولكنه حول طريق رحلته بصورة محددة من أجل الإطلاع على البرنامج النووي في كراتشي. وكان ذلك في اليوم التاسع أو العاشر من شهر يناير عام ١٩٧١م».

ثم واصل العثماني حديثه قائلاً عندما دعوته لحفلة غداء، فقال «إنه لا يود أن يجعلها مناسبة رسمية، وكنت في منتهى السرور ولذلك أعددت لوجبة عائلية في فندق الانتركونتينتال.

بعدئذ أخبرنا العثماني قائلاً لقد عبرت له عن قلقي إزاء البرنامج الهندي. إلا أنني فشلت في إقناعه، حيث طمأنني الكنديون بصورة مستمرة، بأن ذلك كله كان ضمن نطاق الهند وأنه شيء ممتاز للهند. وأنه لم يكن هناك أية مشاكل، كما أنه لا يوجد هناك ما يزعجنا أو أن نقلق من أجله».

وفي الحقيقة، وكما أقر بذلك الكنديون في وقت لاحق، فإنهم أصبحوا في منتهى القلق والانزعاج. حيث كان ثرودو قد طلب من السيدة غاندي اعطاءه تأكيدات بأن الهند لم تكن تخطط لاستخدام البلوثونيوم الناتج من المفاعل الكندي لصنع أي نوع من المتفجرات النووية، السلمية أو خلافها. ولكن السيدة الحديدية التي تبدو لطيفة كأم رفضت ذلك رفضاً باتاً. حيث إن الاتفاقية الأصلية بين كندا والهند لم تحرم التفجيرات النووية السلمية، وأصرت على ذلك بتلك القوة. وأن أي

تغيير في الاتفاقية الأصلية بأي شكل من الأشكال سيكون «عملاً تمييزياً» وعملاً غير عادل.

كذلك اتخذ الهنود نفس الموقف في مفاوضاتهم الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (إن.إن.تي) التي كانت تجري في جنيف منذ عام ١٩٦٤م. ولما كانوا من المحبذين أصلاً لمثل هذه المعاهدة، فشنوا هجوماً شديداً على خطرها «للتفجيرات النووية السلمية».

وعلى هذا فإن الوفد الهندي أبلغ المؤتمر المفاوض قائلاً «إن الوفد الهندي لا يستنكر أن التكنولوجيا الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية هي نفس التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج وسائل التفجير النووي السلمي». ولكن الوفد أصر على القول بأن ذلك لم يكن هو المشكلة أو المطروح للمناقشة».

ومضى الوفد في حدده قائلاً «لقد كان الديناميت في الأصل يعني النواحي العسكرية، لذلك فإن هذا لا يعني أن الأقطار الفقيرة والدول النامية فقط ينبغي أن تحرم من كافة أنواع التكنولوجيا خوفاً من أنها قد تستعملها لأغراض عسكرية».

وبعد كافة تلك التحذيرات وأنواع الإنكار والمواربات، كان لابد للتجربة النووية نفسها أن تبدو للمراقبين من الداخل شيئاً تافهاً ونزولاً مفاجئاً في قيمتها، كما أن ردود الفعل من قبل المؤيدين الأجانب للهند لم تصل إلى ما يقرب من صيحات الغضب. أو بالكاد أن تكون كذلك.

فبناء على ما ذكره مصدر عالي المستوى في هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، فإن الفرنسيين أرسلوا برقية تهنئة، تبعها اقتراح بأن تقوم فرنسا بمساعدة الهنود في بناء أول مفاعل توليد سريع، الذي سيزيد بصورة كبيرة إمداد الهند بالبلوتونيوم.

وقد قبل الأمريكيون بصورة رسمية إدعاء الهند بأن وسيلتهم النووية كانت مجرد «متفجر نووية سلمي» وكان الأمل الذي يحد واشنطن هو أن هذا القبول قد يجعل من الأسهل على الهنود الوقوف عند ذلك وألا يذهبوا إلى مدى أبعد على الطريق التي توصل فعلاً إلى الأسلحة النووية. وكان هذا يميل إلى إعطاء الخط الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد رسمته ضد «التفجيرات النووية السلمية» شيئاً

من عدم الوضوح، كما أنه لم يكن من الواضح فيما إذا كان هذا الرد اللين بأي حال من الأحوال قد أثر على القرار الهندي اللاحق الذي اتخذته الهند. ومما لا شك فيه أن الهنود كانوا قد امتنعوا عن بناء مستودع أسلحة نووية، على الأقل في الوقت الحاضر.

كذلك حاول الأمريكيون إخفاء مساعداتهم ومساهماتهم الرئيسية في التفجيرات ـ المياه الثقيلة ،فاعل سيروس والمساعدة في إقامة مصنع توضيب البلوتونيوم. وبدلاً من معاقبة الهنود بأية طريقة، فإن وزير الخارجية هنري كيسنجر أصر على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل شحن الوقود النووي للمفاعلين اللذين أقامتهما شركة جنرال اليكتريك في تاربور حتى بدون أية تأكيدات هندية بأنهم سوف لا يستخدمون أياً من المفاعلات أو الوقود في إنتاج أية وسائل نووية أخرى.

وكان الكنديون وحدهم، والذين كانوا زودوا الهنود بالمفاعل، هم وحدهم الذين بدا عليهم الانزعاج، كما بذلوا كل مافي وسعهم لإعطاء الهنود فرصة ثانية. فهل ستقوم السيدة انديرا غاندي بتوقيع اتفاقية جديدة تقضي بألا تستخدم البلوتونيوم الناتج من مفاعل سيروس في المتفجرات من أي نوع كان؟ استمرت المفاوضات تسير ببطء، واستمر الهنود في الرفض. وأخيراً اتخذ الكنديون الخطوة النهائية وقطعوا أية إمدادات نووية أخرى، الأمر الذي أعاق إكمال واحد من مفاعلات كاندو في راجستان، ولكن بسبب كافة أنواع المساعدات السابقة من الكنديين وغيرهم من الموردين الأجانب فقد كان لدى الهنود من السابق نوع كبير من الاستكفاء الذاتي في الصناعة النووية، وكانوا يبحثون حتى الذهاب إلى حد القيام بأعمال التصدير النووي بأنفسهم.

ولم تكن هذه الإجراءات هي العقوبات الشاملة الكاسحة التي تقنع العالم بأن انتشار الأسلحة النووية سوف لا يستمر. ولم يكن هناك أية محاولة لربط المساعدة المستمرة بتطور الهند العام في المجال النووي، كما أن الدول الغربية

الصناعية أعلنت في غضون شهر واحد من إجراء التجارب النووية أنها ستزيد دعمها للهند بما يبلغ حوالي (٢٠٠) مليون دولار.

وكانت هذه الإجراءات هي الردود الفعل الفورية، أما في المدى البعيد، فإن التفجير النووي الهندي كان علامة على نقطة تحول كبرى. فقد كانت هذه هي أول قنبلة نووية في العالم الثالث، كما أن المعنى الحقيقي التام لها لن ينسى أو يضيع وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة، ففي خلال أسبوعين، كان بعض المفكرين في وضع السياسة الأمريكية يتخذون نظرة جديدة إلى مسألة إنتشار الأسلحة النووية برمتها، وكانت أجوبتهم على أفضل السبل لإيقافها. أو على الأقل لإبطائها، والتخفيف من سرعة انتشارها، هي إخافة ومطاردة القوى النووية الآخذة في التبرعم، وخاصة الباكستانيين، وفي الوقت المناسب، العراقيين كذلك.



«الفرنسيون يقولون لا»

«إذا بنت الهند القنبلة، فإننا سنقتات الأعشاب والأوراق. بل حتى نعاني آلام الجوع، ولكننا سنحصل على قنبلة من صنع أيدينا، أنه ليس لدينا بديل».

ذو الفقار علي بوتو - ١٩٦٥م

«إن الصين والهند، وجمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكية، وكذلك إسرائيل في الشرق الأوسط لديها سلاحها الذري. لا تملك أية دولة إسلامية أي قنبلة، فإذا كان لدى الباكستانيين مثل هذا السلاح، فإن ذلك سيقوي ويعزز قوة العالم الإسلامي».

الجنرال محمد ضياء الحق - ١٩٧٨م

«إنكم تنتهكون نصوص العقد، لم يخطر في بالي إطلاقاً أن الفرنسيين سيفعلون ذلك».

الجنرال محمد ضياء الحق - ١٩٧٨م

منذ الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء علي بوتو قد طلب من علماءه بناء القنبلة الإسلامية، فإن الباكستانيين كان قد شكلوا تهديداً خطيراً لأية آمال في إيقاف انتشار الأسلحة النووية. إذ يوجد لدى الباكستان المهارة العلمية، كما يوجد لديها التمويل من حلفائها العرب. كما أن لديها التصميم - من ناحية لتتمكن

من أن تمشي مرفوعة الرأس في عالم تطغى عليه القوى النووية العظيمة ومن الناحية الأخرى لتقف قوية ضد خصومها ومنافسيها التقليديين، الهنود.

وعلى هذا فإن ذو الفقار علي بوتو كان قد قال منذ وقت طويل يذهب إلى عام ١٩٦٥م «إذا بنت الهند قنبلتها، فإننا سنقتات الحشائش والأوراق، بل حتى قد نتضور جوعاً، ولكننا سنحصل على قنبلة من صنع أيدينا. أنه لا يوجد لدينا بديل».

وعندما أجرى الهنود تجربتهم النووية في مايو ١٩٧٤م، فإنه كان قد قذف بحجر النرد (زهرة الطاولة). وبعد أشهر قليلة فقط، في سبتمبر عام ١٩٧٤م فإن «توقعات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وضعت الباكستانيين على جدول توقعاتها. والاحتمالات المنتظر حدوثها، وقد أوحى التقرير الذي أعدته بأن الباكستان «قد تحتاج على الأقل إلى عقد من السنين لتنفيذ برنامج تطوير أسلحة نووية» والذي سيكون قد وضع تاريخاً نهائياً عام ١٩٨٤م. ولكن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية حذرت بأن الباكستانيين «قد تفجروا وسيلة إثباتية برهانية في وقت أبكر». ربما أبكر بوقت كبير عن طريق استخدام مواد مشتراة، أو عن طريق الحصول على مساعدة أجنبية ضخمة».

وقد جاء تقدير الـ «سي.آي.إيه» بعد سنة من قيام الباكستانيين بتوقيع أول عقد لهم مع شركة «اس.جي.ان» لبناء مصنع تطوير نووي صناعي في تشاشما، وقبل شهر واحد فقط من توقيع العقد النهائي.

إلا أن الأمريكيين واصلوا مراقبة الوضع عن كثب، وفي ديسمبر لفتت السفارة الأمريكية لدى إسلام آباد، نظر واشنطن إلى مقابلتين صحفيتين مع رئيس الوزراء، ذو الفقار علي بوتو. وكان المستر بوتو في كلتا المقابلتين الصحفيتين قد بدا وكأنه ينفي وجود أي رغبة في أن تصبح بلاده نووية. ويبدو أنه كان فقط يريد القيام بالتهديد من أجل جعل الأمريكيين يقومون برفع الحظر عن تصدير الأسلحة الذي كانوا قد فرضوه في أثناء حرب بانجلاديش، ومن أجل أن تتيح للباكستان شراء الأسلحة والمعدات التقليدية كرادع ضد الخطر النووي الهندي.

حيث كان المستر بوتو قد أبلغ الأمريكيين الذين أجروا المقابلة معه قائلاً: يجب أن يكون لدينا رادع نووي كفء وإلا، فإننا عندئذ سنقول بأنه ليس باستطاعتنا عمل أي شيء سوى تفجير نوع ما من الوسائل النووية، إننا لسنا في سباق في سبيل الحصول على القنبلة النووية. ثم أضاف قائلاً «فلو حصلنا حتى على مساهمة متواضعة، فإننا سوف لا نجد ضرورة إلى السير قدماً في هذا الاتجاه».

أما في المقابلة الصحفية الثانية، فإن بوتو قال نفس الشيء إلى حد بعيد، حيث قال: «إذا استطعنا الحصول على الأسلحة التقليدية فإننا سنفضلها على غيرها، ولكن إذا لم يتسنى لنا ذلك، فإننا سنتخذ الخطوة الكبرى إلى الأمام ونركز كافة جهودنا في سبيل الحصول على القدرة النووية».

وكان بوتو قد ذكر بأن مصنع تطوير البلوتونيوم كان لا يزال في «خط الأنابيب» ولكنه نوه بأن «خط الأنابيب يمكن تخفيفه» إذ تم رفع الحظر عن توريد الأسلحة. كما أعلن أيضاً أن الباكستان قد حصلت على «خط دفاع ثان». حوالي (٤٥٠) مليون دولار على شكل قروض للسنة الحالية من إيران والدول العربية والذي قال أنه «مجرد البداية».

ويبدو أن الأمريكيين جعلوا بوتو يجني ثمار شكوكه، وقاموا برفع الحظر في فبراير ١٩٧٥م. كما أنهم وضعوا معظم جهودهم المضادة لإنتشار الأسلحة النووية في «نادي لندن» حيث قاموا بالضغط على الفرنسيين وغيرهم من المصدرين بأن يشددوا مواقفهم الخاصة بفرض الإجراءات الوقائية وأعمال المراقبة، بما في ذلك تلك الإجراءات التي يجب أن تطبق على مصنع تشاشما. وقد أبدى الفرنسيون قبولاً، وعندما وضعت اتفاقية الاجراءات الوقائية النهائية وأعمال المراقبة الخاصة بتشاشما. أما هيئة مدراء وكالة الطاقة الذرية الدولية في فبراير عام ١٩٧٦م، كان الوفد الأمريكي قد صوت مؤيداً لها.

ولكن إدارة فورد ما زالت لديها تحفظات، كما أبلغت بذلك الفرنسيين في الشهر الثاني، كما أن كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية، في يونيو عام ١٩٧٦م، أقر ملحقاً لمشروع قانون مخصصات المعونة الأجنبية يحظر كافة المساعدات

الاقتصادية والعسكرية لأية دولة متورطة في استيراد أو تصدير أو تطوير أو عدم تطبيق الإجراءات الوقائية والمراقبة على مصانع إشباع اليورانيوم. وكان هذا هو تعديل سيمنجتون، الذي سمي باسم واضعه، السنتور الديموقراطي الكبير من ولاية ميسوري، ستيوارت سمنجتون، والذي وضع الأساس لكثير مما سيتبعه من الإجراءات.

وفي نفس الوقت، كان الباكستانيون في منتهى السرعة في الدفاع عن مصنع تشاشما، بقدرته الصناعية على تطوير حوالي مئة طن في السنة من الوقود النووية المستعمل.

وقد أبلغ أحد المهندسين الباكستانيين مجلة «نكليونيك ويك» الموثوقة قائلاً «كل واحد يستطيع صنع قنبلة نووية. إنك لست في حاجة إلى تكنولوجيا متطورة ومتقدمة لصنعها».

وقال باكستاني آخر «لدينا نحن ما يكفي من التكنولوجيا لعمليات تطوير البلوتونيوم لتطوير يمكن أن ينتج بلوتونيوم يكفي لصنع قنبلة نووية ولا شيء سواه».

فبناء قنبلة سيهدد الحصول على المزيد من استيراد المواد اللازمة للصناعة النووية السلمية الباكستانية، كما قال هذا المصدر.

ثم أضاف أحدهما يقول «إننا سوف لا نقايض مستقبلنا، لأن برنامج الطاقة النووية هو مستقبل الباكستان».

ولكن واشنطن بقيت غير مقتنعة، وفي ٨ أغسطس طار وزير الخارجية هنري كيسنجر إلى الباكستان لحسم النزاع مع صديقه القديم علي بوتو. حيث كان الدكتور كيسنجر قد عمل بصورة وثيقة مع بوتو في بناء جسور مع الصين في محاولة لإحتواء أزمة بنجلاديش، وتأسيس الباكستان ذات «المنزلة الرفيعة عالمياً» ولكن كيسنجر في هذه المرة كان قادماً من أجل أن يشجب ويعترض.

وفي تصريح ليس للنشر أدلى به في الطائرة، أبلغ الصحفيين الطائرين معه بأن الولايات المتحدة ستستخدم تعديل سيمينجتون لقطع كافة أنواع المعونة إلى الباكستانيين إذا أصروا على السير قدما في بناء مصنع توضيب البلوتونيوم. كما أنه،

مع بوتو نفسه، قام بالتلويح مهدداً بنفس العصا كما رغب باليد الأخرى بتقديم (١١٠) طائرات مقاتلة طراز إيه ـ ٧ كاملة التجهيز بأنواع مختلفة من القذائف والصواريخ والمدافع. وكانت هذه الطائرات من أكثر الطائرات الحربية الأمريكية مرونة، كما أنها سبق وأن حازت على إعجاب الباكستانيين.

كذلك عرض بوتو نفسه ترجمتين مختلفتين للإجتماع. فقد أثار في إحداهما المسألة النووية بصورة موجزة جداً.

وقد كتب بوتو فيما بعد في آخر بيان سياسي له قائلاً: «إن الدكتور هنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بتمتع بذكاء خارق. فقد أبلغني بألا أهين ذكاء وفهم الولايات المتحدة الأمريكية بالقول بأن الباكستان كانت في حاجة إلى مصنع توضيب البلوتونيوم فقط لحاجتها من الطاقة الكهربائية وقد أخبرته في الرد على ذلك بأنني سوف لا أهين ذكاء ورجاحة عقل الولايات المتحدة الأمريكية ببحث حاجة باكستان إلى الطاقة، بل نفس السبب، وهو أنه ينبغي عليه أن لا يبحث موضوع المصنع على الإطلاق».

وفي نفس هذه الفقرة اعترف بوتو بكل صراحة بأن هدفه كان الحصول على القدرة النووية، وأطلق بيانه الشهير القائل بأن كافة الشعوب المتحضرة ـ الصينيون واليهود والهندوس والشيوعيون ـ لديها هذه القدرة، والآن فإن الشعوب المتحضرة الإسلامية ستكون لديها هذه القدرة أيضاً.

كذلك فإن بوتو قدم ترجمة ثانية أكثر دموية لإجتماعه بـ كيسنجر في خطابه الدراماتيكي الذي وجهه إلى الجمعية الوطنية الباكستانية في إبريل عام ١٩٧٧م. حيث ادعى بوتو بأن كيسنجر كان قد هدده شخصياً. ونقل عن كيسنجر بأنه حذره بأن يسقط من تشاشما وإلا «فإننا سنجعل منك مثلاً مروعاً بغيضاً».

وفي وقت لاحق، بدا هذا التهديد تحقيقاً لنبوءه، وخاصة بعد أن أطاح الجنرال ضياء الحق بعلي بوتو وبعد ذلك شنقه على أنه قاتل سفاح. ولكن بالرغم من كافة التهديدات، فقد بقي بوتو ثابتاً. حيث أن الباكستان لم تكن كوريا. إنها حتى

لم تكن الباكستان القديمة «أكثر حلفاء الغرب ولاء وتحالفاً، كما أن واشنطن لم تعد تسحب الخيوط. وخاصة عندما تتعلق المسألة بالقنبلة الإسلامية».

غادر كيسنجر باكستان، خاوي الوفاض بادي الأنقاض، وطار إلى فرنسا، حيث كان يأمل في قضاء إجازة قصيرة بالقرب من دوفيل. ولكنه وجد وقتاً للضغط على باريس بشأن العقد الباكستاني، ظاهرياً بدون أية تهديدات مباشرة، بل بوعد بأنه إذا تعاون الفرنسيون فإنه سيجد طريقه لجعل القضية تستحق العناء كما أنها قيمة بالنسبة لهم.

ولقد كان رد الفعل الفرنسي حاداً. حيث استدعت وزارة الخارجية الفرنسية القائم بالأعمال الأمريكي وعبرت له عن دهشتها وعدم رضاها عن محاولة كيسنجر تحطيم العقد بين فرنسا والباكستان. وكان جاك شيراك الديجولي لا يزال رئيساً للوزراء، بالرغم من أنه لم يستمر طويلاً، ولكنه أيضاً ثار ضد هذا التدخل.

حيث أعلن قائلاً: إن هذه مسألة سيادة، ولا يحق لدولة ثالثة أن تتدخل، وخاصة الولايات المتحدة، التي وافقت على العقد موضوع البحث في ١٨ آذار عن طريق ممثلها (لدى وكالة الطاقة الذرية الدولية).

ولكن الحظر الامبريالي القديم المفروض على باكستان لم يكن قد انتهى عهده بعد. فالبرغم من الاحتجاجات الفرنسية، فقد بدا أن المحاولات قد آتت أكلها، إذ لم يكن في إجبار باكستان على إلغاء عقدها. فهو على الأقل في إطلاق تغيير بارز في السياسة الفرنسية.

وقد جاء التغيير بسرعة مذهلة، فبعد مضي أقل من ثلاثة أسابيع في ١ سبتمبر، أعلن الرئيس الفرنسي، جيسكار دي ستان بأنه سيرأس شخصياً مجلساً على مستوى عال لوضع السياسة النووية الأجنبية، والتي يقصد بها أن تناقش مسائل أبعد من التوجيهات الخاصة بتحديد وتقييد الصادرات التي تصدرها وزارة الصناعة وهيئة الطاقة الذرية الـ«سي.أي.إيه» بعد ذلك اجتمع كيسنجر شخصياً بجيسكاردي ستان في ٧ سبتمبر، وفي أكتوبر أصدر هذا المجلس الجديد إشارة تفيد بأن فرنسا ستمتنع عن الدخول في مناقشات حادة بعد الآن.

وكما لخص أحد المصادر الوضع لمجلة «نكليونيكس ويك» حيث قال: «إن هذا يعني أنه سوف لا يقول أحد ولا ينبغي له أن يقول اشتروا منا وسنتساهل معكم بشأن الإجراءات الوقائية وأعمال الرقابة، أو اشتروا مفاعلات منا وسنضيف إليكم بصورة مجانية مصنع تطوير بلوتونيوم».

وكان التقرير يتعلق بالدخول إلى إحدى المعارف الكبرى في صميم تكنولوجيا الطرد المركزي، والتي لها تاريخ ساحر وهام وكانت هذه المعرفة تختص بأسلوب الطرد المركزي الرأسي أو العمودي، ويعود تاريخها إلى الأبحاث التي كانت جارية في الحرب العالمية الثانية، عندما كان العلماء النازيون مندفعين بحماس لصناعة السلاح النهائي لهتلر. وقد قام الروس في الآونة الأخيرة باتقان هذا الأسلوب وتحسينه بمساعدة بعض أفراد من هؤلاء العلماء النازيين أنفسهم، والآن عاد السر إلى ألمانيا، حيث قام العلماء بتطويرها بصورة تجريبية. وكانت يورينكو تأمل في إدخال هذا الأسلوب الجديد، وكان هذا التقرير جزءاً من هذه المحاولة.

وبما أنه قد انتدب رسمياً ليورينكو لمساعدتها بالترجمة الفنية. فإن عبد القدير خان عمل في أمليلو لحوالي ستة عشر يوماً في فترة امتدت ما بين ثلاثة إلى أربعة أسابيع. وقد عمل في داخل المجمع نفسه، كما تم اعطاؤه مكتباً في أحد أهم الأقسام وأكثرها حساسية حيث يتم القيام بالتخطيط النهائي وأعمال التصميم. وكان أحرى بهذا المكان، أن يطلق عليه اسم «صندوق الأدمغة» وقد أطلق عليه فعلاً.

وكبناء مؤقت كان قد أقيم بجانب مبنى فرازات الطرد المركزي فإن «صندوق الأدمغة» هذا كان من المفروض فيه أن يحافظ فيه على وجود أشد الإجراءات الأمنية الصارمة. وكانت الأنظمة تقضي بأن تبقى كافة الطاولات والمكاتب مغلقة. حيث ان العمل كان لابد أن يتم ضمن إطار المفكرين بصورة صارمة. وأن كافة المعلومات ينبغي أن تكون مقتصرة فقط على أولئك «الذين تدعو الحاجة إلى أن يطلعوا عليها».

لقد كانت هذه هي الأنظمة والقواعد. ولكن التطبيق كان شيئاً آخر. فبناء على ما جاء في تقرير هولندي رسمي. فإن صندوق الأدمغة كان يتمتع بصورة لا جدال فيها «بجو من الحرية» تماماً كما كان الوضع في «اف.دي.او» حيث لم يكن هناك أحد يعير الناحية الأمنية تأكيداً خاصاً. فالفنيون والعلماء يتكلمون بحرية وبدون أدنى تحفظ. وكان من المفروض أن يكون كل فرد في «صندوق الأدمغة» قد خضع لأشد الإجراءات الأمنية صرامة. وكان الدكتور عبد القدير، ذلك الشاب الباكستاني من «اف.دي.او» مجرد واحد من هؤلاء الأولاد .

لقد كان «صندوق الأدمغة» عبارة عن مبنى مستقل، ولكن التراخي في النواحي الأمنية فاض حتى وصل إلى المصنع الرئيسي، حيث كانت فرازات الطرد المركزي موجودة، وحيث كانت الحمامات وكذلك المطاعم، وهي الأماكن التي يتجمع فيها الأولاد من «صندوق الأدمغة» لتناول وجبات خفيفة ولشرب القهوة.

ولم يكن باستطاعة عبد القدير أن يفعل أفضل منهم. فعلى مدى ستة عشر يوماً كان يتمتع بحرية الوصول إلى كل من «صندوق الأدمغة» وإلى فرازات الطرد المركزي. ولقد كان هذا بالنسبة له فرصة نادرة، ويبدو أن الدكتور عبد القدير خان قد استغلها إلى أبعد مدى، حتى وبموجب شهادة حسن سلوكه الأمنية المحدودة.

وقد جاء هذا في الوقت الذي دعا فيه الرئيس فورد إلى تعليق المزيد من تكنولوجيا تطوير البلوتونيوم، كما أن المسؤولين الفرنسيين في الأسابيع التالية، بدأوا في أول واحدة من تسربات الأنباء إلى صحفيين من ذوي المكانة. فقد همس هؤلاء المسؤولون بأن فرنسا سوف لا تلغي عقدها مع الباكستان، وقد كان لتلك التسربات أن تسبب هياجاً وصيحات غضب من جانب الديجوليين،وخاصة من جانب المسيو شيراك، الذي كان لتوه قد استقال من رئاسة الوزراء نتيجة صراع مع جيسكار دي ستان. ولكن إذا كان الباكستانيون مثل الكوريين الجنوبيين، يريدون الانسحاب من العقد. فإن فرنسا سوف لا تعترض على ذلك.

ولقد كانت هذه مجرد همسات، وليست السياسة الرسمية، وفي ١٦ ديسمبر، أصدر المجلس الخاص بالسياسة الخارجية النووية (سي.ان.اف.بي)

بياناً جديداً. بأن فرنسا ستوافق في النهاية بصورة علنية وصريحة على إيقاف بيع تكنولوجيا تطوير البلوتونيوم إلى الخارج، هذا ما أعلنه المجلس. ولكن المجلس أصر على أن الحظر الجديد «لا» يسري على العقود القديمة، وخاصة على العقد الذي تم توقيعه مع الباكستان والخاص بمصنع تشاشما لتصنيع (لتوضيب) البلوتونيوم.

وفي ٢٠ يناير ١٩٧٧م، أصبح جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وكان أحد أكبر أولوياته إيقاف انتشار التكنولوجيا النووية ولا يستثني من ذلك إطلاقاً الحليف السابق للولايات المتحدة الأمريكية، الباكستان.

ومنذ البداية، كان كارتر ومستشاروه قد فهموا أنه لن يكون باستطاعة الولايات المتحدة القيام بذلك بمفردها.

لذلك فإن الدكتور جوزيف بيني، في رسالة له صدرت في الآونة الأخيرة عن تجاربه في مجال كبح جماح انتشار الأسلحة النووية قال: «لقد كانت فرنسا بصورة خاصة في وضع ممتاز لقيادة إئتلاف يمكن أن يوقع الهزية بآراء الولايات المتحدة الأمريكية. فبرنامجها النووي القوي، وبالتأييد المحلي السياسي، فإن فرنسا كانت الدولة القيادية في الميدان النووي، وستكون الزعامة الفرنسية أساسية وجوهرية في إجراء أي ترميم أو تجديد في النظام الخاص (بعد انتشار الأسلحة النووية). وكان على وجهات نظرنا المتعلقة باستخدام البلوتونيوم أن يتم التعبير عنها بصورة تشجع فرنسا على أن تلعب الدور الرئيسي في دعم نظام منع انتشار الأسلحة النووية».

ولقد كانت فرنسا ذات مركز رئيسي خاصة بالنسبة لمشكلة الباكستان، حيث كانت الشركة الفرنسية «اس.جي.ان» قد وقعت العقد لبناء مصنع التطوير الصناعي وتوضيب البلوتونيوم في تشاشما. وكما كان الأمريكيون ينظرون إلى الموضوع، فإن المصنع لا معنى له من الناحية الاقتصادية بالنسبة لبرنامج الطاقة النووية الباكستاني الذي لا يزال محدوداً، ولكنه يشكل تهديداً عسكرياً واضحاً جلياً.

وعلى هذا فإن الدكتور نبي الحسن الاطلاع كان قد أخبرنا في ابريل عام ١٩٨١م قائلاً: «إن مصنعاً لتطوير البلوتونيوم على نطاق جاري واسع يمكنه أن يوفر كمية كبيرة من المواد الصالحة للإستخدام في إنتاج الأسلحة وبمنتهى السرعة إذا ما تم انتهاك اجراءات الوقاية وأعمال المراقبة، إنه لا خلاف بين الحصول على مستودع كبير للمواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية في غاية السرعة، وبين أن تحصل عليها من استخلاصها من كميات صغيرة في وقت واحد ودفعة واحدة. إنني أتخيل أن المواد التي ستكون متوفرة من هذا المصنع إذا ما انتهكت إجراءات الرقابة ستبلغ ما بين خمس عشرة إلى عشرين قنبلة نووية فوراً وبلا تردد، في مقابل كميات قليلة جداً والتي يمكن الحصول عليها عن طريق وسائل سرية، أو أية وسائل أخرى.

وكما ذكر الدكتور نبي، فإن إدارة كارتر بدأت مناقشة هذا الخطر مع فرنسا في أوائل فبراير من عام ١٩٧٧م، ويبدو أن الفرنسيين كانوا متقبلين ومدركين لما كان يقوله الأمريكيون. ولكن لم يكن باستطاعة الحكومة الفرنسية أن ينظر إليها بأنها مذعنة للضغط الأمريكي وخاصة مع وجود المسيو شيراك والديجوليين في المعارضة.

وعلى هذا فإن رئيس الوزراء الفرنسي الجديد، ريمون بار لخص الموقف في بيان أصدره في فبراير بأن فرنسا ستنفذ العقد مع الباكستان وأعلن قائلاً: «مالم تكن الباكستان غير راغبة في الاستمرار فيه».

وقد عكس الموقف الفرنسي اهتماماً شديداً بمصالحهم الخاصة وإدخالهم في الحساب بصورة قوية، فبيع مصنع تطوير بلوتونيوم لم يكن تلك الصفقة الكبيرة من الناحية المالية. ولكن أهميتها الرئيسية كانت كمسوغ للفوز ببيع مفاعلات نووية والإغراء على شرائها. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المنافسين الرئيسيين سيمتنعون عن تقديم مصانع تطوير البلوتونيوم، فإن باستطاعة فرنسا أن تسير في هذه الطريق وتستمر فيها دون أن تخسر شيئاً على الإطلاق.

لذلك فإن الصحيفة الناطقة باسم هيئة الطاقة الذرية الفرنسية «لا إيكو» شرحت ذلك بقولها «إن بيع مصنع تطوير للبلوتونيوم في حد ذاته ماهو إلا مسألة صغيرة جداً في مجال العقود النووية ومقاييسها، مئات الملايين القليلة من الفرنكات... بينما مصنع طاقة نووية قد يصل رقمه إلى عدة بلايين من الفرنكات، إن مثل هذه الصفة من البيع يمكن أن يفكر فيها بصورة صحيحة ومناسبة فيما إذا كانت ستجعل بالإمكان حدوث البيع بصورة متزامنة مع مفاعلات الطاقة النووية كما كانت الحالة في العقد الألماني البرازيلي الخرافي».

فبدون مفاعلات، لا يوجد هناك فائدة كبيرة في بيع مصانع تطوير البلوتونيوم، وخاصة إذا كان الأمريكيون يعارضون ذلك بهذه الصورة القوية. بهذه الطريقة كان الفرنسيون ينظرون إلى عقدهم مع الباكستان في الأشهر الأولى من عام ١٩٧٧م. لذلك فإن الخبر الذي يصل إليه اهتمامهم بالموضوع، كان متروكاً للباكستانيين.

أما بالنسبة لإدارة كارتر. فقد بدا ذلك بداية طيبة، فقد كانت واشنطن من السابق تقوم ببحث الموضوع مع الباكستان، محتجة بأن بناء الأسلحة النووية يمكن فعلاً أن يضعف أمن الدولة وخاصة إذا ردت الهند على ذلك ببناء مستودعها النووي الخاص بها. كذلك قام الأمريكيون زيادة الضغط على حكومة بوتو، بينما كانوا مبقين الباب مفتوحاً لغرض بيع مقاتلات كورسير ١١٠ إيه ـ ٧ إذا أسقط الباكستانيون من حسابهم مسألة إقامة مصنع لتطوير البلوتونيوم.

وكما شرح ذلك الدكتور نيي، فإن الهدف الأميركي كان ذا شقين: الأول إيقاف بناء مصنع التطوير للبلوتونيوم إن أمكن، وإذا لم يكن هذا الأمر ممكناً عملياً، فإن الأمريكيين كانوا يريدون على الأقل تأخيره على أمل أن يكون بالإمكان إقناع الباكستانيين في الوقت المناسب بتغيير رأيهم.

وقد حصلت إدارة كارتر في ضغطها على الباكستانيين على مساعدة كبيرة من الكنديين الذين كانوا منذ أمد طويل يقومون بمراجعة النفس منذ أن قام الهنود

باستخدام مفاعل «كاندو» الحصول على البلوتونيوم لتجاربهم النووية. وكنتيجة لذلك، فإن الكنديين كانوا في طريقهم لوضع قيود شديدة جديدة على كافة تصديراتهم النووية، وكان من الأمور المحيرة، أن ذلك قد وقع بصورة أشد على المنفذ الرئيسي للهند، الباكستان.

حيث طلبت اوتاوا أن يعد الباكستانيون بألا يقتفوا خطوات الهند في صنع المتفجرات النووية، وأن يوافقوا على وضع كافة الوسائل النووية تحت الرقابة والإجراءات الوقائية. كما طلب الكنديون أن توافق الباكستان على الإجراءات الوقائية طيلة العمر التشغيلي للمفاعل كاندو في كراتشي، حتى فيما لو وضع الكنديون والباكستانيون لعلاقاتهم النووية الثنائية. وقد رفض الباكستانيون ذلك الطلب التنبؤي. واصفينه بأنه «غير منطقي إطلاقاً» وفي أواخر ديسمبر عام ١٩٧٥م قطع الكنديون إرسال كافة قطع الغيار اللازمة لمفاعل كراتشي وكافة شحنات قضبان وقود اليورانيوم الطبيعي.

وقد ألحق هذا العمل ضرراً بالغاً، بالإضافة إلى تقييد تشغيل مفاعل كراتشي، ولكن أكبر الضغوط على حكومة بوتو كان آتياً من داخل البلاد، ولم تكن بالضرورة خاصة بالطاقة النووية.

وكان الباكستانيون قد أجروا إنتخابات وطنية في السابع من آذار عام ١٩٧٧م، وفي حملة انتخابية مريرة، فاز حزب الشعب بزعامة بوتو بانتصار ساحق على التحالف الوطني الباكستاني، وهو عبارة عن تآلف يميني يسيطر عليه حزب جامعات إسلامي الديني المتطرف. وسرعان ما إتهمت المعارضة بوتو بأنه تلاعب بالإنتخابات، كما انطلق مناضلوهم إلى الشوارع وأخذوا يقومون بأعمال الشغب وحرق الباصات ومهاجماً بوتو على أنه سكير عربيد وملحد وأنه رجل لا يجوز أن يحكم دولة إسلامية.

إن معظم المراقبين كانوا يعتقدون بأن الانتخابات لم تكن بذلك المستوى من النزاهة، بالرغم من أن كل شخص كان يوافق على أن حزب بوتو يحوز على أكثرية كبيرة حتى بدون تزوير. ولكن خصومه لم يعودوا يقاتلون ويصارعون من أجل

الانتخابات بل إنهم خرجوا للإطاحة بعلي بوتو ورأى بوتو بأن معارضتهم تحظى بدعم وتأييد خارجي مثلما حصل في الرد على عدم الاستقرار الذي حدث في عهد الرئيس سالفادور الليندي في تشيلي عام ١٩٧٣م، وقد انسجم هذا مع ما كان في ذهنه فيما يتعلق بوكالة الاستخبارات الأمريكية، حيث رأى أن نفس اليد هي التي تعمل في الباكستان.

وكان على يقين من أن هذا هو الإثبات على صحة تهديد كيسنجر له. فقد كان الأمريكيون يستخدمون الجناح اليميني المسلم لصنع «نموذج هائل مرعب» من بوتو، وكان هذا بصورة رئيسية لأنه رفض التخلي عن مصنع تشاشما.

لذلك فإنه حذر الجمعية الوطنية في إبريل، من أن الدولارات تتدفق إلى داخل الباكستان للتحريض ضده، وأن هناك يداً أجنبية تحاول إكراهه على الخروج وترك السلطة حيث قال: «إن كلاب البوليس تقتفي أثر شم دمي».

بل إن المستر بوتو ذهب إلى حد لفت انتباه وزير الخارجية الأمريكي الجديد سايروس فانس إلى تلك الاتهامات، وبناء على ما قال النائب العام الباكستاني في ذلك الوقت، فإن وزير الخارجية الأمريكي، المستر فانس لم يضحض إطلاقاً تلك الاتهامات أو يفندها.

ومهما كانت الحقيقة فإن إدعاءات المستر بوتو لم يقم هؤلا إتباعه حتى بمجرد إبراز أية بينة أو دليل واضح عن تورط وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في هذا الشأن، ويبدو أنه من غير المناسب أو المحتمل أن تكون إدارة كارتر الجديدة قد إلتجأت بسرعة إلى العمل السري أو الإجراء المقنع. ولكن مهما كان وراء ذلك، فإن عدم الإستقرار قد آتى ثماره، وفي الساعات الأولى من ٥ يونيو قام رئيس أركان الجيش، الجنرال محمد ضياء الحق بإنقلاب بدون سفك دماء وأعاد القوات المسلحة إلى سدة الحكم.

ثم جعل الجنرال ضياء الحق أن الجيش سيشرف على إجراء انتخابات جديدة في شهر اكتوبر، وسيكون كل من بوتو وخصومه أحراراً في خوض المعركة الانتخابية، ومع ذلك فإنه قبل أن يكون بالإمكان خوض المعركة الانتخابية، قام

ضياء الحق باعتقال بوتو متهماً إياه بإصدار الأوامر بقتل خصومه السياسيين، وبدلاً من إجراء الانتخابات عوفي الشعب الباكستاني بإجراء محاكمة قتل تم الترويج لها على نطاق شعبي واسع لأفضل زعماء الباكستان المعروفين وأشهرهم.

أما بالنسبة للجنرال ضياء الحق نفسه فقد أثبت أنه «جندي حقيقي من جنود الإسلام» على صلة وثيقة وتحالف تام مع الجناح اليميني «جماعات إسلامي» وبصفته رئيس إدارة الأحكام العرفية والحكم العسكري، فقد عمل بكل جد لجعل الباكستان جمهورية إسلامية نموذجية، بما في ذلك تطبيق القوانين الشرعية الطاهرة النقية وإجراء عمليات الجلد لعلني وضرب «الفلقة».

ولقد كان بوتو مقتنعاً كل الاقتناع بأن المقصد الرئيسي والهدف من الانقلاب هو إيقاف مصنع تشاشما، ربما كان الأمر كذلك، ولكن البينة الواضحة الجلية أشارت إلى أن الزعماء الباكستانيين الجدد لم يجروا أي تغيير في موقف بلادهم التفاوضي حول المصنع، بل إن جدالاً دولياً أخذ في التصاعد حول هذا الموضوع.

فعندما كان الضغط السياسي قد بلغ ذروته في يونيو، كان الفرنسيون قد أعطوا الإنطباع بأنهم يتباطؤون ويحاولون التخلف عن إتمام وتنفيذ عقد تشاشما. وبناء على ما أوردته إحدى القصص، فإنهم أوقفوا شحن المخططات الجوهرية الأسياسية، بما في ذلك المخططات الخاصة بآلات التشظية اللازمة لتحطيم قضبان الوقود المشع (المعالج بالأشعة) قبل أن تتم معالجتها كيميائياً. كما اشارت قصة أخرى إلى أن وكالة الحكومة الفرنسية التي تضمن اعتمادات التصدير أوقفت الاعتمادات والضمانات الخاصة بأية معدات لتشاشما.

ومن الناحية الأخرى فإن رئيس شركة «اس.جي.ان» فرانكو كسافير بوينسية، كان قد أبلغ فيما بعد مجلة نكليونيكس ويك أن شركته كانت قد أرسلت في السابق إلى الباكستان حوالي ٩٥٪ من المخططات» بما في ذلك المخططات الخاصة بآلات التشظية وأن بقية المخططات كانت «غير مهمة» وأصر على ذلك، ولكن الباكستانيين استطاعوا تأمين ما يحتاجون إليه لبناء مصنعهم بأيديهم.

وفي مقابلة لنا معه في وقت لاحق، أكد بونسيه، رقم الـ ٩٥ في المئة، كما أصر على أن الباكستانيين كانوا قد حصلوا على ما يريدونه في السابق، بدون الحاجة إلى مزيد من المساعدة من قبل شركة «اس.جي.ان».

كذلك فإن الرئيس جيسكاردي ستان كان قد أعلن في نفس الوقت مرة ثانية بأن «العقد سيتم الوفاء به» بينما كانت حكومة بوتو، في أحد قراراتها الأخيرة كانت قد خصصت مبلغ (٤٠) مليون دولار لتشاشما في ميزانيتها للسنة القادمة. كما أعلن المستر بوتو، بأن الباكستان ستتخلى عن مصنع توضيب البلوتونيوم. فقط عندما يتم تدمير كافة الأسلحة النووية الموجودة في العالم.

وكان هذا قبل إنقلاب ٥ يوليو، ولكن بعد ذلك فإن المؤامرة اتسعت، ففي نهاية شهر يوليو قام رئيس الهيئة الأمريكية لمنع انتشار الأسلحة النووية، جوزيف برحلة لم يعلن منها إلى الباكستان وسط اتهامات بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قد دعمت إنقلاب الجنرال ضياء الحق. تسربت أنباء زيارة بيي إلى الخارج واستمر علي بوتو الذي أطيح به في الهجوم. وادعى أن زيارة الدكتور بيي قد أثبتت على أنها مؤامرة دولية، وأن كل ذلك كان بسبب رفض حكومة علي بوتو التخلي عن مصنع تشاشما.

إلا أن رئيس الوزراء السابق هذا كان يتعلق بقشة لدعم مركزه السياسي المتضعضع إلا أن الجنرال ضياء، وقد استخدم زيارة بيي لأغراضه الخاصة، أعلن أنه سيواصل العمل فيما يتعلق بتشاشما، وأنه لا يطيق أية تأخيرات من أي نوع في سبيل تحقيق ذلك الهدف وبناء على البيان الرسمي الذي صدر في أعقاب محادثات الدكتور بيي مع الحكومة الجديدة، فإن مواقف باكستان والولايات المتحدة «بقيت مختلفة كالسابقة».

وعلى هذا فإن الأمريكان إذا كانوا قد دعموا الإنقلاب لإيقاف تشاشما، فإنهم بذلك قد راهنوا على الحصان الخاسر. حيث إن الباكستانيين كانوا ملتزمين بذلك العمل، وأياً كان متولياً الحكم في إسلام آباد- بوتو أو ضياء الحق - فإنه سوف لا يكون هناك أي تراجع إطلاقاً عن إقامة مصنع تشاشما، فإن عزة وكرامة الأمة

موضع البحث، ولا يوجد أي زعيم باكستاني باستطاعته الإذعان أو الخضوع لضغط أجنبي، وخاصة لضغط من الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للأمريكيين، فإن الدرس كان لا يزال في حاجة إلى أن يتعلموه. فقد واصلت واشنطن الضغط على الحكومة العسكرية الجديدة، وقطعت في سبتمبر ١٩٧٧م المساعدة الاقتصادية والعسكرية، وهو أول استخدام «لتعديل سيمنجتون». وإذا كان هناك أي إيقاف لمصنع تشاشما الآن، فإن المبادرة لابد أن تأتي من فرنسا.

إلا أنه في شهر سبتمبر. قام دبلوماسي باكستاني كبير، آغا شاهي، بالطيران إلى باريس، وكأرستقراطي عالي الثقافة والتهذيب فقد أثبت شاهي أنه أحد الدهاة الذي بقي طيلة الحروب السياسية الباكستانية وأنها لم تؤثر عليه، والآن وقد حاز على ثقة ضياء الحق، فقد جاء للضغط على الفرنسيين لإيقاف تأخيراتهم واستئناف مواصلة تنفيذ شروط عقد تشاشما.

وكانت أولى إحدى الزيارات التي قام بها شاهي هي لشركة «اس.جي.ان» ولرئيسها في ذلك الوقت ومديرها العام، فرانكو كسافير بونيسيه، الذي كان قد وصف لنا الاجتماع عندما أجرى مقابلة معه في منزله خارج باريس، حيث كان فوق كل شيء قصاصاً بارعاً فوق كل شيء، وكان في أعلى مستويات البهجة والسرور.

فقد أخبرنا بوينسيه قائلاً: «لقد إلتقينا، وقام آغا شاهي على مدى ساعة كاملة بشرح الأسباب التي تدعونا إلى مواصلة العمل مع باكستان، كما أخبرته بأننا متفقون معه كل الاتفاق، ولكنني لست العنوان الصحيح، وأبلغته أن عليه أن يقول نفس الشيء لوزير الخارجية».

وبعد الاجتماع الذي عقداه مع بوينسيه، توجه شاهي فعلاً إلى مقر وزارة الخارجية الفرنسية في كوي دي أورسي، والذي كان هو العنوان الصحيح، وهناك قابل وزير الخارجية لويس جيرينجود، حيث وضع الباكستاني الحاذق القضية على أنها تهدف إلى تعاون فرنسي أفضل فيما يتعلق بمصنع تشاشما. وبخلاف بوينسيه وشركة «اس.جي.ان» فإن المسيو جيرينجود كان لديه من السابق طريقة أخرى في

ذهنه، فقد كان يريد من الباكستان «أن تدرس تعديلاً لعملية تطوير الوقود النووي بحيث لا تنتج البلوتونيوم النقي».

وكانت الفكرة تقضي بتغيير التكنولوجيا في مصنع تشاشما. فالأسلوب الجديد سيستمر في معالجة الوقود المستعمل. ولكن بدلاً من استخلاص البلوتونيوم النقي، فإن المصنع سينتج مزيجاً من البلوتونيوم واليورانيوم والذي لا يمكن أن يستخدم في صنع الأسلحة النووية.

وكان الأمريكيون من السابق يقومون بدراسة هذا التطوير المختلط، كما أن وكالة نزع السلاح ومراقبة الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية «ايه.سي.دي.ايه» كانت قد رأت فيه بديلاً محتملاً لعملية التطوير المعيارية المرعية وإعادة دورة البلوتونيوم. ولكن الفكرة برمتها كانت «مشكوكاً فيها» فلم يسبق لأحد أن جرب وضع هذه العملية المختلطة موضع التنفيذ، وسوف لا يكون الباكستانيون قادرين على استعمال مزيج البلوتونيوم واليورانيوم كوقود نووي إلا في المفاعلات المولدة السريعة، والتي سوف لا يحصلون عليها حتى التسعينات عام ١٩٩٠م، فيما إذا تيسر ذلك لهم.

هذا هو ماكانت وزارة الخارجية الفرنسية تريد من الباكستانيين بحثه، ولكن شاهي لم يكن راغباً فيه إطلاقاً، فمنذ عام ١٩٧٢م، كان هدف البرنامج النووي الباكستاني الحصول على البلوتونيوم للقنبلة الإسلامية، وشاهي، كمبعوث للحكومة الباكستانية العسكرية الجديدة، ما كان له أن يتراجع عن الإلتزام الأصلي.

ولذلك فإن الدبلوماسيين ـ آغا شاهي وجيرينجود ـ وضعا وجهاً لوجه بالنسبة لعدم اتفاقهما بشأن الاقتراح الفرنسي الجديد.

وعلى هذا فقد أعلن جيرينجود قائلاً: «لقد أكدت للمستر شاهي أن فرنسا ستحترم العقد».

وأجاب آغا شاهي قائلاً: «إن التعاون بين بلدينا يسير قدماً بموجب خطة موضوعة» وقال: «إنه كان متأثراً جداً بوعي المسيو دي جيرينجود» وأنه مما لاشك فيه أنه سيكون هناك «توثيق وتعميق لعلاقات الباكستان مع فرنسا».

ولقد خدعت هذه التصريحات المدوية الطنانة الرنانة الصحافة بصورة تامة. ففي نومبر ١٩٧٦م، قبل ذلك بسنة تقريباً، كانت صحيفة النيويورك تايمز قد ذكرت أن المسؤولين الفرنسيين كانوا يريدون قتل عقد تشاشما. أما الآن فإن نفس الصحيفة تقول إن فرنسا قد أعطت لتوها «تعهداً يبدو أنه غير قابل للنقض إطلاقاً» بأنها ستسير قدماً في إقامة مصنع تشاشما.

والحقيقة إن العكس هو الصحيح. ففي السابق كان الفرنسيون قد تركوا إتخاذ القرار للباكستان، أما الآن، ولأول مرة، فإنهم يحاولون قتل العقد، أو على الأقل إعاقته بالإصرار على ضرورة وجود عملية تطوير مختلطة، الأمر الذي سيحرم الباكستانيين من البلوتونيوم الذي يريدونه لصنع أسلحتهم النووية.

لقد كانت هذه هي نقطة التحول الحقيقية في السياسة الفرنسية تجاه محطة تشاشما وإشارة إلى قوة الإتجاه الجديد الذي حدث في هذه السياسة في نوفمبر عام ١٩٧٧م، عندما استلمت الحكومة الفرنسية أمر التحكم في الشركة التي تقوم بالعمل الفعلي شركة المسيو بونيسيه «اس.جي.ان» وقد قامت الحكومة بهذا الإجراء عن طريق تلك الوسيلة البسيطة وهي شراء ٦٦ في المئة من أسهم شركة «اس.جي.ان» من الشركة الرئيسية سينت جو بان، وتحويل هذه الملكية الغالبة على الشركة إلى هيئة الطاقة الذرية الفرنسية عن طريق دعمها الصناعي - كوجيما (كومبني جنرال دي مايتري نكليري).

وقد بقي المسيو بونيسيه الرجل الأول حتى يونيو عام ١٩٧٩م، كما واصل الضغط من أجل إتمام العقد لأساسي والالتزام بشروطه. ولكن سلطته في شركة «اس.جي.ان» الجديدة التي صبحت تعرف الآن باسم «سوسايتي جنرالي بولي تكنيك نوفيللي - اس.جي.تي ان.. والتي أخذت تتناقص في وجه السياسة الفرنسية الرسمية.

وكما كان الدبلوماسيون الأمريكيون في واشنطن ينظرون إليها، فإن الفرنسيين في نهاية الأمر أصبحوا يواكبون الركب كما أن روح التعاون الجديدة كانت واضحة بصورة خاصة عندما طار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى فرنسا

في يناير عام ١٩٧٨م لإجراء محادثات مع الرئيس جيسكار دي ستان، وبناء على البيانات الرسمية فإن الرجلين كانا يدنوان من بعضهما أقرب فأقرب في محادثاتهما حول إنتشار الأسلحة النووية. ولكن المتشككين سرعان ما أوضحوا أنه، بالرغم من أن المستر كارتر كان قد إتخذ خطوات فقط قبل الزيارة بأيام قليلة، بشأن تأمين حق الهبوط في مطار كنيدي في نيويورك للطائرة التي تزيد سرعتها على سرعة الصوت الذي كان موضع نقاش ونزاع، وهي طائرة الكوتكورد، فإن الرجلين استطاعا عقد اتفاقية بارعة تشمل مبادلة مصنع تشاشما بالطائرة الفرنسية الصنع.

وفي غضون أشهر أصبح واضحاً أنه كلما اقتربت باريس إلى واشنطن، فإن توتراتها مع الباكستان كانت تتزايد إلى أن انفجرت في النهاية بصورة علنية. ومرة ثانية وإذا بذلك الصوت ينطلق من آغا شاهي يتحدث إلى الصحافة العالمية من إسلام آباد، حيث أعلن في ٧ يناير عام ١٩٧٨م قائلاً: «إننا لسنا راضين عن سير الشحنات إلى هذا المصنع» وادعى أن الفرنسيين لم يفوا بإلتزاماتهم منذ تسعة أشهر. وأن الباكستانيين كانوا مستائين من ذلك.

بل إن شاهي الرقيق اللطيف، كان أكثر حدة تجاه عملية التطوير المختلطة لليورانيوم والبلوتونيوم، حيث أعلن قائلاً: «إن الباكستان سوف لا تقبل أي تغيير أو تعديل في الاتفاقية التي تم توقيعها مع فرنسا لتوريد مصنع تطوير نووي، كما أن الباكستان قد وفت بكافة الإجراءات الوقائية التي اقترحتها فرنسا، وأننا على استعداد لبحث إجراءات أخرى. ولكننا نعتمد على فرنسا بشأن احترامها لتوقيعها ووفائها بالتزامها».

ولقد كانت فرنسا مستعدة وجاهزة، وفي ٢٠ فبراير، أرسل جيسكار دي ستان مبعوثاً خاصاً إلى الباكستان للإجتماع بالجنرال ضياء الحق نفسه. وكان الرجل الذي وقع عليه الاختيار للقيام بهذه المهمة الحرجة هو سكرتير مجلس السياسة النووية الخارجية «سي.اف.ان.بي»، الموظف المدني السابق البارز ومدير الأعمال البارع، آندريه جاكوميت.

وكنا قد قمنا بزيارة المسيو جاكوميت في شقته الأنيقة في أربع مناسبات مختلفة. وكان قد أخبرنا في إحدى هذه المناسبات بقصة أول رحلة له إلى الباكستان.

حيث حدثنا قائلاً: «لقد كانت رسالتي هي إننا لا نريد الإستمرار في مسألة المصنع كما كانت. وأننا نريد أن نجد حلاً لتغيير المخططات بحيث إن المصنع لا ينتج بلوتونيوماً نقياً».

وعلى هذا فقد قام جاكوميت بمناقشة الموضوع المقترح مع الجنرال ضياء الحق كما ناقشه أيضاً مع منير أحمد خان، الذي استطاع البقاء بعد الإنقلاب العسكري والاستمرار في مركزه كرئيس لهيئة الطاقة الذرية الباكستانية. ولم يكن أي منهما يريد التعديل. وبموجب ما ذكره جاكوميت، فإن أفضل ما استطاع منير خان تقديمه هو اقتراح تعديل مختلف، والذي سيعطي الباكستانيين في النهاية حرية الوصول إلى البلوتونيوم.

ولهذا فإن لحظة اتخاذ القرار بالنسبة للفرنسيين كانت في المتناول، فالباكستانيون كانوا يصرون على البلوتونيوم. والفرنسيون كانوا يعرفون أكثر من غيرهم أن مصنع تشاشما لا مبرر اقتصادي له. كما أن الأمريكيين كانوا قد كدسوا ملفات استخبارات سرية عن نوايا الباكستان، التي رآها الفرنسيون الآن رأي العين.

ولذلك فإن جاكوميت أفضى النبأ قائلاً: «لقد كنا مقتنعين بأن الباكستان تريد القنبلة الذرية، وكان السبيل الوحيد أمامهم هو عدم الاستمرار في تنفيذ العقد» ولذلك كان زملاؤه في مجلس السياسة النووية الخارجية موافقين على ذلك، وهكذا انطلقت فرنسا في سبيل نقض عقد تشاشما.

ولكن ما حدث بعد ذلك لم ينعكس في المراسلات الدبلوماسية السرية التي في حوزتنا. ولكن، بموجب ما ذكره مدير شركة «اس.جي.ان» بوينسيه، فإن الحكومة الفرنسية كانت قد أرسلت إلى الشركة خطاباً في فبراير أو آذار من عام ١٩٧٨م تخبرها فيه بضرورة إيقاف العمل في المشروع.

فقد أبلغنا بوينسيه، قائلاً: «لم يكن لدينا ما يشير إلى أن الحكومة الفرنسية ستذعن لضغوط الحكومة الأمريكية. فبعد أن أثار كيسنجر المشاكل في أغسطس عام ١٩٧٦م، فإن أول رد فعل فرنسي كان يقضي بأن على الفرنسيين أن يحترموا إلتزاماتهم وتعاقداتهم».

وعلى هذا فإن بوينسيه أوحى إلينا بأن اهتمام الأمريكيين بمصنع تشاشما لم يكن بدافع القلق إزاء انتشار الأسلحة النووية، بل بدافع الحسد التجاري. حيث قال متأملاً: «فهذا، كما تعلمون، عمل شيطاني، فالأمريكيون متخلفون في عمليات تطوير البلوتونيوم، ولذلك فإنهم لا يطيقون أن يروا السوق العالمية قد استلمتها دولة أخرى قبل أن يكونوا مستعدين، إنهم يعتقدون أن لهم الحق أن يخبروا الآخرين ماذا عليهم أن يفعلوا.

وسواء بسبب الضغط أو غيره، فإن الحكومة الفرنسية أمرت شركة «اس.جي.ان» المملوكة الآن للدولة، بالتوقف وبموجب ما ذكره بونيسيه «فقد كان علينا أن نشعر الباكستان بذلك. عندها بدأ الباكستانيون بالعمل الدبلوماسي مع الحكومة الفرنسية».

وقد شمل العمل الدبلوماسي التهديد بإيقاف كافة العقود التجارية مع فرنسا. وبموجب تقرير نشر مؤخراً فإن حكومة ضياء الحق أجلت الدفع لمشتريات شاحنات رينو سافيم كما هددت بتعليق المفاوضات الخاصة بشراء عدة طائرات من طراز إيرباص الفرنسية.

وتبعاً لذلك فإن باريس ردت على ذلك بخداع فرنسي نموذجي رفيع المستوى، ففي ١٤ يونيو في مؤتمر صحفي مزدحم في قصر الإليزيه، جل الرئيس فاليري جيسكار دي ستان، العالم يعتقد أن العقد لا يزال ساري المفعول، بالرغم من أنه ما زالت المفاوضات جارية بشأنه.

وهكذا فقد أخبر الصحفيين قائلاً: «إن بيع التكنولوجيا النووية للباكستان لا يوجد فيها أية تطبيقات عسكرية، حيث إن السلطات الباكستانية قد تعهدت مراراً وتكراراً بأن المصنع سوف لا يستخدم إلا للأغراض السلمية. وهذا هو السبب

في أن المفاوضات لا تزال جارية لزيادة الإجراءات الوقائية المتعلقة بالاستخدام السلمي لهذه المنشآت».

وفي وقت لاحق قال لنا جاكوميت إن المسألة كلها كانت مجرد تمثيل وقد بدأ جيسكار إيجابياً «فقط ليعيد خلط أوراق الشدة» حيث أنه في اليوم التالي مباشرة، ١٥ يونيو ١٩٧٨م، قام مجلس السياسة النووية الخارجية باتخاذ قرار رسمي بنقض عقد تشاشما دفعة واحدة وإلى الأبد.

ولكن بموجب محضر الاجتماع السري الذي استطعنا الإطلاع عليه، فإن القرار بدأ حاسماً: «أي صورة حاسمة لتنفيذ العقد الذي تم عقده في ١٨ أكتوبر ١٩٧٤م بين هيئة الطاقة الذرية الباكستانية وشركة سينت جوبين تكنيكو نوفيليه لتصميم وبناء مصنع لتطوير الوقود المشعشع (المعالجة بالأشعة) في باكستان».

وقد ترك هذا مشكلة واحدة فقط. فمن أجل تقليل رد الفعل الصادر عن الباكستانيين إلى أدنى حد ممكن. فإن جيسكار إلتجأ مرة ثانية إلى جاكوميت، حيث أرسله للقيام برحلته الثانية إلى الباكستان في أواسط شهر يوليو.

وفي طريقه إلى هناك، توقف جاكوميت في طهران حيث سعى للحصول على مساعدة حكومة شاه إيران. وقد أبلغه الإيرانيون بأنهم لا يحبذون أن يكون لدى الباكستان قنبلة نووية. وقد أخبرنا قائلاً: «ولكن الحقيقة هي أنهم لم يكونوا على استعداد لفرض أي ضغط حقيقي على الباكستان، وأنهم فقط غير مهتمين بالموضوع».

وكان الجنرال ضياء الحق قد أعلن قائلاً: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تضغط على فرنسا من أجل تسلم إلى إسلام آباد مصانع للاستخدامات السلمية. ولكن الباكستان... دولة حرة. فخورة بتاريخها. وقد جعلت الحكومة الفرنسية على علم بأن عليها أن تحترم الاتفاقيات التي عقدتها».

ومضى يقول: «ولكن فرنسا إلتزمت الصمت، إزاء إمتلاك الصين والهند والإتحاد السوفييتي وإسرائيل في الشرق الأوسط للأسلحة الذرية. بينما لا تمتلك أي

دولة إسلامية شيئاً من هذا. فإذا أصبح لدى الباكستان مثل هذا السلاح، فإنه سيعزز ويقوي قوة العالم الإسلامي».

وقد أبلغنا جاكوميت القصة بعواطف جياشة. حيث كانت هذه إحدى أهم المهام التي قام بها أثناء فترة عمله البارز الطويل الأمد. وكان يود أن يعتقد بأنه قد مثل فرنسا تمثيلاً جيداً، ثم تذكر مبتسماً أنه كان قد اجتمع أولاً بآغا شاهي وفيما بعد بضياء الحق في منزل الجنرال ضياء. وكان كل من شاه ومنير خان هناك. وتذكر جاكوميت بابتهاج وحيوية أنه كانت قدمت له القهوة من قبل خادم «في بزة ملونة بألوان صارخة بالرغم من أنه لم يستطع أن يتذكر لماذا».

وكان جاكوميت يحمل معه رسالة شخصية من جيسكاردي ستان إلى ضياء الحق. وكما ذكر الباكستانيون، فإن الرسالة الفرنسية كانت تحث على ضرورة بذل «جهود جديدة» في مجال التعاون النووي كما عرضت تقديم المساعدة إلى الباكستان «من أجل مساعدتها على تلبية حاجاتها من الطاقة ولتمتلك ناصية التكنولوجية والمعرفة الضرورية لذلك.

لقد كانت الكلمات خادعة ولكن المعنى كان واضحاً. فالفرنسيون كانوا لا يزالون ينتظرون القيام بمساعدة الباكستان فيما تحتاجه، والذي هو الحصول على مفاعلات الطاقة النووية، وكانوا يريدون أن يساعدوا بما هو غير ضروري، والذي هو عبارة عن مصنع تطوير.

وأضاف جاكوميت خطاباً ألقاه علينا من صنعه وإعداده، أصر فيه على أن السياسة الفرنسية الجديدة لم تكن تهدف إلى بيع أية تكنولوجيا تطويرية للبلوتونيوم، وأن باريس لم تكن مميزة بحال من الأحوال ضد الباكستانيين.

وكان جاكوميت يتوقع رد فعل حاد بل عنيفاً. ولكن ضياء كان في منتهى الهدوء والثبات، وكما أخبرنا جاكوميت «فإنه بعد أن فرغت من كلامي، قال ضياء الحق، إنكم تنقضون العقد، ولم يخطر ببالي قط أن الفرنسيين سيفعلون ذلك» وذكر جاكوميت «أنه كان في منتهى الضبط للنفس. مما لاشك فيه أنه لم يكن أذكى رجل في العالم. ولكنه كان دبلوماسياً جيداً وسياسياً بارعاً. ففي أثناء كافة

المفاوضات التي جرت، كان أقرب إلى أن يكون دبلوماسياً إلى مجرد رجل عسكري».

وقد استغرق الإجتماع برمته أربعين دقيقة. وطلب ضياء من جاكوميت البقاء يوماً إضافياً ليمكنه من إعداد خطاب يأخذه معه جاكوميت لدى عودته إلى جيسكار. لقد كان هذا هو الجواب الباكستاني الرسمي، وقد بقي سراً حتى يومنا هذا. ولكن الباكستانيين يتذكرونه باسمين.

وعلى هذا فإن الجنرال ضياء الحق كتب إلى جيسكار يقول «يجب أن أبين بكل صراحة أنا وجدنا من الصعب علينا قبول التبريرات التي قدمتها حكومتكم لهذا الرفض البعيد المدى. وبالأخذ في الحسبان التأثير الشديد المحتمل على مجرى العلاقات في المستقبل بين دولتينا، فإنني أتردد في قبول القرار على أنه آخر كلمة في الموضوع».

وفي الأشهر التي تلت ذلك، كانت كلمات ضياء ستتخذ معنى خفياً. فإذا لم يكن الفرنسيون على استعداد لقول شيء غير هذا، وينفذون شروط العقد، فإن الباكستانيين على استعداد لإتخاذ المبادرة بأنفسهم.



«عطوفة الدكتور خان»

> إن الدكتور عبد القدير خان... أنجح جاسوس نووي منذ كلوز فوش وألان نان فاي الذي نقل أسرارهم إلى الكرملين.

صحيفة الابزيرفر- لندن . ديسمبر ١٩٧٩م

> لقد كان شخصاً ممتعاً ومضحكاً. فعلى سبيل المثال، كان دائماً يقدم الكعك والحلوى لسكرتيراته لأنه يعتقد أن الفتاة ينبغي أن تكون سمينة قليلاً.

الدكتور جورج فان بير . الجامعة الكاثوليكية في ليوفين

إن البلوتونيوم هو أسهل وسيلة للحصول على القنابل النووية وتلك هي القنبلة التي ألقاها الأمريكيون على ناجازاكي، والتي كان الباكستانيون يأملون في الحصول عليها من مصنع تطوير البلوتونيوم في تشاشما. ولكن يوجد هناك طريقة أخرى، هي اليورانيوم عالي الاشباع. وذلك هو المفجر النووي في القنبلة التي دمرت هيروشيما تدميراً شديداً. وكان ذلك هو الذي يتطلع إليه الباكستانيون على أنه أفضل اختيار ثان لهم، حيث عندما كانوا يتجادلون مع فرنسا حول مصير مصنع تشاشما، كانوا يضعون يدهم سراً على آخر التكنولوجيا الأوروبية البالغة السرية ويقومون بكل هدوء بشراء أنقى المكونات الصناعية لبناء مصنع الاشباع الخاص بهم والبالغ التطور والتقدم في تلك القرية الصغيرة كاهوتا، بالقرب من إسلام آباد.

وفي إحدى المناسبات، كان هناك في جوارهم تقام ألعاب الكرة الطائرة، وكان عبد القدير خان لا يزال يذكر في «أسلوبه الخاص، حيث كان يقذف الكرة بعنف من كافة أرجاء الملعب» وقد علق أحد الجيران على ذلك قائلاً: «إن أسلوبه في اللعب لا يتمشى مع القواعد المتبعة، ولكنه فعال لأن ضرباته كانت خطيرة».

لذلك فإنه في العمل وفي اللعب، يبدو أن هذا الأسلوب هو أخطر شيء يمكنه لأي شخص أن يتذكره بالنسبة لهذا الباكستاني الساحر. ولكن الكرة الطائرة لم تكن هي اللعبة الوحيدة التي كان عبد القدير يمارسها.

فلقد كان لدى شركته الجديدة «اف.دي.او» جو لعبة العجلات المطلقة الودية (الدراجات)، وسرعان ما إستلم عبد القدير زمام المبادرة في ذلك المكان. وفي هذا المكان لم يكن عبد القدير يختلف عن أي شخص آخر. ويبدو أنه لم يكن هناك أحد في شركة «اف.دي.او» ينظر إلى الناحية الأمنية نظرة جدية. ويبدو أنه لم يكن هناك أحد في شركة «اف.دي.او» ينظر إلى الناحية الأمنية نظرة جدية، وسرعان ما فتح هذا الباب لعبد القدير للدخول إلى مصنع يورينكو نفسه.

وبناء على ما ذكر التقرير الهولندي الرسمي عن مسألة عبد القدير خان، فإن أول زيارة قام بها إلى المصنع في ألميو كانت في ٨ و٩ مايو من عام ١٩٧٢م. بعد أسبوع واحد فقط من مباشرته العمل. وكانت شركة «اف.دي.او» تريد منه الإطلاع على الإجراءات العامة في الـ «يورينكو» وأن يصبح على علم بالعمليات، وأن يمعن النظر في ناحية مهمة في اختصاصه، ألا وهي تقوية المعادن المستخدمة في فرازات الطرد المركزي عالي السرعة.

ولم يكن في هذا أي ضرر. ولكنه كان أيضاً خرقاً للأنظمة الأمنية، حيث إن عبد القدير خان واصحاب لعمل الذي يعمل فيه كانوا قد خرقوا. ربما بطريقة غير مقصودة. الأنظمة الأمنية المفروض أن تكون في منتهى الصرامة والمتفق عليها من قبل الدول الثلاث. وقد حدث هذا كله حتى قبل أن يكون باستطاعة عبد القدير الاستقرار في عمله الروتيني المعتاد.

وفي الأشهر والسنوات التالية، أصبح عبد القدير مشتركاً بصورة رسمية في أبحاث ميتالوروجية محدودة فقط خاصة بمشروع فرازات الطرد المركزي البالغة السرعة، ولكن بالنظر إلى التراخي في تطبيق الأنظمة والقوانين الأمنية، فيبدو أنه قام بزيارة الميلو بصورة متكررة كما استطاع الوصول إلى المعلومات الخاصة بيورينكو بدون الذهاب إلى المصنع.

وكانت احدى المهام المنوطة به ترجمة الوثائق الفنية، والتي كان عبد القدير يأخذها معه بصورة متكررة الى منزله. وكان كل ذلك يتم باذن من الـ «اف دي أو» وعلى ذلك فقد سنحت له فرصة ذهبية للاطلاع على المخططات التصميمية الكاملة الخاصة بألميلو، والتي كانت متوفرة في قسم آخر في «اف دي او» الشركة الأم، وكانت الاهم من هذا، من نواح كثيرة أخرى، هو أنه اكتسب معرفة داخلية عن الشركات التي تورد المكونات اللازمة لفرازات الطرد المركزي البالغة السرعة.

وبالرجوع الى الوراء، يرى من الواضح الجلي أن هذا الباكستاني كان في مركز مناسب لانتزاع اسرار فرازات الطرد المركزي البالغة السرعة. أو ان الباكستانيين كانوا قد زرعوه عن قصد في «اف دي او» من أجل التسلل الى يورينكو.

وبدلاً من هذا، فقد ظهر أن عبد القدير خان كان قد بدأ العمل لدى الحكومة الباكستانية في وقت متأخر الى عام ١٩٧٤، وربما كان ذلك بعد التجربة النووية الهندية في شهر مايو وقد تذكر الجيران أن سيارات تحمل لوحات دبلوماسية من بلجيكا وفرنسا كانت قد بدأت تحضر في الجزء الاخير من السنة، وغالبا ماكان الزائرون يمكثون عنده حتى الساعات المبكرة من الصباح.

وقد لاحظ الجيران السيارات. إلا انهم نادرا ماكانوا يعيدون التفكير فيهم، فقد كانوا يعتقدون ان عبد القدير خان، كأي محترف اجنبي له أصدقاء حميمون في السفارات المختلفةلدى بلاده، أو على الأقل هذه هي الطريقة التي كانوا ينظرون بها الى المسألة حتى السنوات الخمس الاخيرة، عندما بدأت كافة القطع تتجمع مع بعضها البعض.

وسواء كان عبد القدير خان هو الذي سعى لصالح الباكستانيين ام انهم هم الذين جندوه لهذه المهمة، ما زال أمراً مجهولاً. ولكن يمكن للمرء أن يتوقع من عالم مهاجر من الطراز الاول، أن يلفت انتباه حكومته الى المواد ذات الأهمية، حتى ولو ليضمن الحصول على وظيفة جيدة فيما إذا قرر العودة الى وطنه.

وعلى أي حال، فكان أن يكون من المؤكد أن عبد القدير خان كان يعمل لدى إسلام اباد في خريف عام ١٩٧٤. عندما قام بأهم زيارة له الى مصنع ألميو، حيث كانت يورينكو تريد منه ترجمة جزء من التقرير الفني البالغ السرية من الالمانية الى اللغة الهولندية.

وهذا شيء لم تتوقعه أي من الدول النامية. فقد كانت عملية الاشباع باهظة التكاليف وتكنولوجيا معقدة من الصعب امتلاك ناصيتها، حتى في داخل اكثر الدول الغربية تقدما. وقلة من الدول الصناعية الكبرى التي سبق لها ان قامت ببناء مصانع اشباعها الخاصة بها. كما ان التكنولوجيا والأعمال الإنشائية كانت قد سارت تحت أشد الاجراءات البالغة السرية. فكيف يمكن للباكستان الفقيرة المتخلفة أن تأمل إطلاقا أن تفعل ذلك؟

ومع هذا فقد كانوا يقومون بذلك العمل، وكان معظمه عن طريق التسلل بين مجموعة التنظيمات النووية التي انشئت في الغرب بمنتهى الحذر والدقة والعناية. فقد كانت المكونات الكبرى لمصنع إشباع اليورانيوم محظورة وممنوعة، وخاصة الأنظمة وقوانين التصدير في معظم الدول المعنية، إلا أن الأجزاء المستقلة المنفصلة لم تكن سرية ولا ممنوعة ولذلك فإن الباكستانيين كانوا يتجولون لشراء مصنعهم الإشباعي على طريق الانتقال بصورة منتظمة وشاملة من قطر الى قطر لشراء البنود الرئيسية من مشترواتهم. جزء فجزءاً. من عشرات الشركات فيما لايقل عن خمس دول اوروبية غربية مختلفة.

أما قصة كاهوتا، ومصنعها لإشباع اليورانيوم، فقد بدأت في امستردام في اوائل السبعينات ١٩٧٠، وهي في معظمها قصة رجل واحد ـ أحد المهاجرين الباكستانيين الذي كان يدير جماعات سرية حول الخطط الامنية الغامضة في ثلاث

دول وكان قد ذهب باسرار عملية التطوير النووي وأكثرها سرية في كافة أنحاء أوروبا الغربية. اسمه الدكتور عبد القدير خان.

إنه لأسطورة في عدة لغات، فقد ظهر عبد القدير خان في الصحف والمجلات في كافة انحاء أوروبا على أنه رجل في منتهى الغموض والخفاء. كمزيج من النزعة الاسلامية والجيمس بوندية والدكتوربو، مستخدما سحر الشرق لسرقة أسرار الغرب. فقد كان عبد القدير خان الجاسوس السوبر: «جاسوس القرن» الجاسوس الذي سرق القنبلة الاسلامية، أنجع جاسوس نووي منذ عهد كلوزفوش والان نان ماي الذي نقل اسرارهم الى الكرملين».

أما من وجهة نظرنا فإننا لاننظر اليه بهذه الطريقة، حيث إن الدكتور عبد القدير خان الاسطوري ظهر أنه عالم اكثر منه جاسوساً، إنه رب أسرة بدون اي غموض أو خفاء. وهو مثل الكثيرين الاخرين في وضع حساس مماثل، فقد كان مجرد شاب لامع من العالم الثالث، أحد الذين حصلوا على التعليم في الغرب والذي وجد نفسه في وضع يمكنه أن يفعل فيه مابوسعه لمصلحة وطنه.

وهذه هي أيضاً الصورة التي جاءت من القراءة الممعنة الدقيقة لتقرير البرلمان الهولندي عن عواقب الفضيحة الأمنية والذي صدر في عام ١٩٨٠، ومن سلسلة المقابلات التي اجراها فريق برنامج البانوراما التابع لهيئة الإذاعة البريطانية - والتي كان واحد منا عضواً فيه - مع أشخاص كانوا يعرفون عبد القدير خان في اروربا.

ولد عبد القدير خان في عام ١٩٦٣ في ذوبال، فيما كان يعرف بالهند البريطانية. ثم جاء عبد القدير خان الى أوروبا لاتمام دراسته في اوائل الستينات عام ١٩٦٠.

فذهب أولاً الى المانيا، الى جامعة تكنيشي في برلين الغربية، حيث أصبح يتعلم الالمانية بطلاقة، ثم ذهب الى هولندا حيث حصل على شهادة جامعية في هندسة المعادن في جامعة تكنيكال ذات المكانة العالية في ديلفيت بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٧ . واخيرا ذهب الى بلجيكا. حيث أنهى شهادة الدكتوراه في الجامعة الكاثوليكية في ليوفين عام ١٩٧٢.

وكان من بين الذين عرفوه معرفة جيدة افضل من غيرهم أثناء أيام الدراسة هو استاذه الذي اشرف عليه في ليوفين، البروفسور ام. جي برابيرز. والذي أجرينا مقابلة معه هناك في عام ١٩٨٠، تذكر البروفيسور برابيرز عبد القادر خان كـ «عالم كفؤ» ولو أنه «ليس عبقريا حقيقة». ولكن أفضل ماتذكره البروفيسور برابيرز عن ذلك الشاب الباكستاني هو قدرته على كسب الاصدقاء.

فكان انبساطياً فاتنا، محبوباً جداً، وعلى خلاف الكثيرين من الباكستانيين الذي وجد فيهم البروفيسور برابيرز شديدي الاحساس بوعيهم الطبقي، فإن عبد القدير خان كان باستطاعته ن ينسجم مع اي شخص ابتداء من الاشخاص الذين يقومون بتنظيف الورشة الى اكثر العلماء احتراماً وتقديراً.

وقد تذكر برابيرز قائلا: «انني لاأدري كيف استطاع كسب اصدقاء في كافة أرجاء العالم». فإذا أحب عبد القدير عالماً، أو إذا اراد الحصول على بعض المعلومات، فما كان عليه ألا ان يجلس وبدون مذكرة. وقد أكسبه حماسه ورغبته في طرح الاسئلة امكانية الوصول الى اشياء استطاع قليلون غيره من الدارسين المتخرجين الوصول اليها.

وفي إحدى المراحل عمل الدكتور برابيرز مع عبد القدير خان في تأليف كتاب في فيزياء المعادن، وهي أطروحة لأحد الاساتذة الكبار في جامعة تكنيكال يونيفير ستي في ديلفت. والشيء الذي حير برابيرز هو كيف استطاع الشاب عبد القدير خان الاتصال بكبار لعلماء في كافة انحاء العالم وكيف نجح في اقناعهم بتقديم مقالات وأطروحات لمكتاب.

كذلك تذكر برابيرز، أن خان، كمسلم، كان لايأكل لحم الخنزير او يشرب المواد الكحولية، ولكنه لم يكن باي حال من الاحوال متعصباً متشدداً.

وقد ذكر برابيرز قائلاً: «لقد كان فخوراً ببلاده. كما كان لديه نفس الاتجاه كأي شخص آخر في الباكستان، فانه لايحسن معاملتهم في الدول الاخرى، وخاصة في الأقطار الغربية. ولكن عبد القدير خان لم يكن قومياً. بالمعنى القديم، إنه

لديه تفكيراً عالمياً. حيث كان باستطاعته العيش في اي قطر، وأعتقد ان ذلك هو ماحاول ان يفعله في اي وظيفة أو عمل تحصل عليه».

لقد كان هذا في عام ١٩٧٢، وكان أول وظيفة شغلها في امستردام في شركة هندسية متخصصة. هي «ذي فيزيكال داينمكس ريسيرتش لابوراتوري، أو اختصارا «اف دي أو» ولم يكن قد أعلن عن الوظيفة، فقد كان زميل سابق له من جامعة ديلفت يترأس قسم المعادن في الـ «او دي او» وكان على معرفة بمواهب عبد القدير. ولذلك سارع الى انتهاز الفرصة ووضع عبد القدير على رأس الفريق المنتخب.

وكشركة تابعة للشركة الهولندية الكبرى «مترينج ماتشين فابريكان» فإن شركة «اف دي او» عملت بصورة وثيقة في أحد المشاريع النووية الرئيسية في اوروبا. وكان هذا هو مشروع يورينكو، وهو مشروع مشترك بين حكومات بريطانيا العظمى والمانيا الغربية وهولندا. وبما أن هذه الدول الثلاث لم تعد راغبة في الاعتماد على الولايات المتحدة للحصول على الوقود النووي فإن هذه الدول الثلاث خلقت الـ «يورينكو» في عام ١٩٧٠ لتغذية مصانع طاقتهم النووية. فقد كانوا يقومون ببناء مصنع إشباع يورانيوم مشترك خاص بهم في هولندا في مدينة «الميلو».

وكان على المصنع أن يستخدم تكنولوجيا في منتهى السرية. هي فرازات بالطرد المركزي الفائق السرعة، مصنوعة في النهاية من السبائك الفولاذية العالية القوى المصنوعة آليا، كما أن آلافاً من هذه الفرازات الطاردة الفائقة السرعة، ستدير بسرعة عالية غازاً مكوناً من هيكسافلوريد اليورانيوم على سرعة لاتصدق بسرعة تصل الى (١٠٠،٠٠٠) دورة في الدقيقة. وستفصل هذه بصورة فيزيائية النظيرين المختلفين الموجودين في اليورانيوم الطبيعي ـ تشكيلة اليورانيوم المتنوعة نوع ٢٣٨ والأخف نسبياً، والأندر وجوداً والأكثر شيوعاً من اليورانيوم ٢٣٥. ثم يعود المصنع فيجمع التدفقات المنفصلة لغاز اليورانيوم مع بعضها، ولكن بنسب أعلى من اليورانيوم ٢٣٥.

وقد استدعت هذه العملية وجود اقصى غايات الدقة فالفرق في الثقل بين النظائر هو في منتهى الصغر، كما ان اليورانيوم الطبيعي يحتوي فقط على نسبة قليلة جداً اليورانيوم القيم ٢٣٥ حوالي سبعة أجزاء في الألف، أو ٠.٧٪ في المئة. أما فيما يتعلق بالوقود فإن المفاعلات القياسية التي تعمل بالماء الخفيف فهي تتطلب أن يكون «المزيج» مشبعاً الى حوالي ٣ في المئة من اليورانيوم ٢٣٥ . كذلك فإن العديد من مفاعلات الأبحاث ـ وكذلك الأسلحة النووية ـ تطلب اليورانيوم العالي الإشباع والذي تم اشباعه الى نسبة ٩٣ في المئة من اليورانيوم ٢٣٥ .

أما الآن فإن شركة «اف دي او» وعطوفة الدكتور خان فقد كانوا يعملون كمقاولين من الباطن واستشاريين في عملية الفرز بالطرد المركزي عالي السرعة. وكان هذا بالنسبة للدكتور عبد القدير خان الفرصة الفريدة في نوعها، أو الفرصة الذهبية. إذ بامكانه أن يقوي معرفته وتجاربه في هذا الميدان من التخصص واستخدام المعادن الغريبة للصمود امام التوترات الشديدة التي تسببها السرعة الهائلة بفرازات الطرد المركزي، كما أنه سيكتسب معرفة وخبرة في استخدام فرازات الطرد المركزي الهائلة السرعة والبالغة السرية في إشباع اليورانيوم.

وبسبب السرية التي احاطت بعملية الفرز بالطرد المركزي، فإن الدول الثلاث في «اليورينيكو» اتفقت على فرض السرية الصارمة. وبصفتها مقاولا كبيرا من الباطن، فإن شركة «اف دي او كان عليها الحصول على شهادات حسن سلوك أمنية لموظفيها بما فيهم المهاجر عبد القدير خان. وعلى هذا فإن «اف دي او» اصدرت توصية قوة ودعمت عبد القدير خان لدى ادارة يورينيكو كما أثنت على مواهبه كعالم معادن. كما أشارت الشركة الى أن عبد القدير قد مضى عليه في الغرب أحد عشر عاماً وخطط للاستقرار في هولندا مفضلاً لها على غيرها، كما أنه متزوج «من زوجة هولندية».

عندئذ قامت مصلحة الامن الهولندي «بي في دي» بأخذ هذه المعلومات واجرت عليها فحصاً متعجلاً للتأكد من شخصية الدكتور عبد القدير خان. ولم يعثر الفحص على اية شبهة أو ريبة في سلوكه، وسرعان ماوافقت الـ «بي في دي»

على اصدار شهادة حسن سلوك مؤقتة «سرية تامة» ولكن ماكدّر الـ «بي في دي» فيما بعد هو أنها نسيت عدداً من التفاصيل، مثل حقيقة ان زوجة عبد القدير خان لم تكن هولندية إطلاقاً، ولكنها جنوب افريقية تتكلم الهولندية وتحمل جواز سفر بريطاني.

ولكن وزارة الشؤون الاقتصادية الهولندية أعطت موافقتها. ومما كنا قد علمناه، فإنه كان لديهم انطباع بأن عالم المعادن الباكستاني هذا سوف لا يعمل مباشرة في مشروع فرازات الطرد المركزي العالية السرعة، وأنه سوف يكون له اتصال فقط بالمعلومات الأمنية المتدنية المستوى.

إلا أنه بعد أن رخص له وباشر العمل قام عبد المحبوب بعمله على أتم وجه وكان مناسبا له كل المناسبة.

وقد ذكر عنه صديق قديم آخر، هو الدكتور جورج فان دي بيري قائلا: «لقد كان شخصا ممتعاً. فمثلا كان دائماً يقدم الكعك والحلوى للسكرتيرات لأنه حسب رايه ينبغي على الفتاة ان تكون سمينة قليلاً».

وكان تمكن عبد القدير خان من اللغة الهولندية كافياً، بل إنه جيد. ولكن، كما ذكر الدكتور فان دير بيري. فإن لغته الهولندية كانت تشوبها لكنة باكستانية بحيث «كانت تبدو مضحكة قليلاً».

عندئذ انتقل عبد القدير خان، مع زوجته التي تتكلم الهولندية «هيني» وابنتيه الشابتين الى إحدى الضواحي الجمية في زوانينبرج. في مكان ليس ببعيد جداً عن مطار ستشيبول في امستردام. وقد اختلطت العائلة بكل يسر وسهولة في المجتمع. وكل شيء منزلهم في شارع امستيل ٧١ كان عاديا وسرعان مايمكن نسيانه، بما في تلك الستائر المخرمة المسدلة والنباتات المزروعة في أحواض في النوافذ.

وكان الباكستانيون جيراناً طيبين واصدقاء لطيفين. كما كانوا عائلة صغيرة نموذجية، يذهبون في رحلات الى شاطىء البحر، والى أردينز، وأحيانا الى جامعته القديمة في ليوفين.

وفي أحدى المناسبات، لاحظ أحد زملائه ان عبد القدير خان كان يدون ملحوظات على ورقة خارجية، إلا أن ذلك الشخص اعتقد أن عبد القدير كان يكتب بلغة وطنية وجهله ماذا كان يكتب، فابتسم الباكستاني بأسلوب ودي وقال إنه يرد على رسالة وردته من عائلته في بلاده.

كذلك كان زميل آخر قد لاحظ بصورة متكررة ان عبد القدير خان يحوم حول اجهزة فرازات الطرد المركزي ويجول بينها، وبيده دفتر ملاحظات، إلا أن هذا الزميل لم يطرأ على باله اي شيء حول هذه المسألة وقام فقط بإعداد تقرير عما رآه بعد أن افتضح الأمر.

أما في داخل صندوق الأدمغة، فقد اشترك عبد القدير في مكتب مع فني كان يعمل في نفس مشروع فرازات الطرد المركزي الالماني، ولم يكن هذا الفني بصورة دائمة وراء مكتبه (صاولته) ومن المحتمل أن يكون عبد القدير قد اطلع على الوثائق التي كان يشتغل فيها ذلك الرجل.

وقد أنهى عبد القدير مدة الستة عشر يوما التي انتدب فيها للعمل في الميلو دون إثارة أية شكوك، وعاد لى عمله الروتيني المعتاد في «اف دي او» حيث واصل الوصول الى المعلومات عن فرازات الطرد المركزي البالغ السرية. ولكن في أثناء السنة التالية، اصبح عبد القدير غير مبال ولا مهتم وقد لفتت عدة حوادث نظر السلطات الهولندية اليه. ففي إحدى أكثر هذه الحوادث وضوحاً وبصورة صارخة، كان عبد القدير قد طلب من احد زملائه في ال «اف دي او» المجيء الى منزله ليقوم بتصوير بعض الرسوم الخاصة بفرازات الطرد المركزي البالغ السرعة التي حدث وأن كانت معه.

ولم تبد السلطات المسؤولة أنها قلقة بصورة مفرطة. إلا أنه في اكتوبر ١٩٧٥ ، طلبت وزارة الخارجية من «اف دي او» أن تنقل عبد القدير خان الى وظيفة جديدة حيث لايكون له اية علاقة بمشروع فرازات الطرد المركزي البالغ السرعة. وافقت «اف دي او» وأنهت الاستفادة من عبد القدير خان في امستردام.

على الأقل بالنسبة لأصدقائه الباكستانيين. وكان هذا وقتاً مناسباً لعبد القدير ليدخل من البرد وينجو من الخطر.

أما بقية القصة فهي تفاصيل. فبعد مضي شهرين، في ١٥ اكتوبر، غادر عبد القدير وزوجته وبنتاه للقيام برحلة، وتبعاً لما ذكره أحد الجيران، فإن رحيلهم كان مفاجئاً. وبعد ذلك كانت «هيني» تراسل عدداً من الجيران والاصدقاء. حيث كانت عائلة عبد القدير في الباكستان لقضاء إجازة. وأن زوجها عبد القدير وقع فريسة لمرض الحمى الصفراء، وانهم سيمكثون لمدة ثمانية أسابيع أخرى. وبعد وقت قصير كتب عبد القدير الى ال «اف دي او» بأنه قرر عدم العودة الى هولندا، وأنه يقدم استقالته، على أن تكون سارية المفعول اعتبارا من ١٩٧٦/٣/١ .

وقد اسفت «اف دي او» لخسارتها مثل هذا العالم في المعادن. ولكن السلطات الهولندية المسؤولة لم تعر الامر أي اهتمام. ولم يكن الجيران مندهشين بصورة خاصة. وكان قلقهم الوحيد هو ان «هيني» ستجد من الصعب عليها الانسجام مع المجتمع الباكستاني.

وقد شرح أحد اصدقاء عبد القدير الهولنديون الامر قائلا: لقد كنا نعرف ايضا ان عائلته ولنقل عشيرته، كانت تحثه وتضغط عليه من اجل الرجوع الى الوطن الباكستان، ولقد قلنا، إن هذا لم يكن امراً غريبا، فلا بأس، فإن العشيرة قد استعادت ابنها».

وبدا أن كل شيء يسير بصورة طبيعية. حيث عادت «هيني» الى هولندا لوقت قصير لانهاء المسائل العائلية. كما واصلت ارسال بطاقات اعياد رأس السنة للجيران. كذلك استمر عبد القدير خان في اتصالاته، وأعلم أصدقاءه بأنه حصل على وظيفة جديدة في بلاده، ربما كانت وظيفة سرية مكتومة. ولكن الواضح انها كانت وظيفة كبيرة.

وقد ذكر أحد أوثق زملائه الهولنديين ذلك حث قال «لقد كنا سعداء لأنه حصل على وظيفة في الباكستان لأنني كنت ارى ان مستقبله سيكون في الباكستان افضل مما هو في هولندا».

ولم يعرف أصدقاء عطوفة عبد القدير خان إلا في وقت متأخر ماذا كان عبد القدير يقوم بعمله فعلاً.

فمنذ أن عقد علي بوتو اول اجتماع لكبار علمائه في الخيمة في مولتان عام ١٩٧٢ ، فإن الباكستانيين كانوا يرون في البلوتونيوم أنه أسهل طريقة لهم للوصول الى القنبلة الإسلامية، وكان لديهم مخزون من البلوتونيوم في الوقود المستهلك من مفاعلهم كاندو في كراتشي وكذلك تكنولوجيا تطوير (توضيب) البلوتونيوم اللازمة لاستخلاصه، كل ذلك كان مفهوماً على نطاق واسع وأنه سهل التناول ورخيص نسبياً.

ولكن المستر بوتو وعلماؤه كانوا قد وجهوا اهتماما مبكراً لعمليات الاشباع البالغة الصعوبة والدقيقة التدرج. وقد ذكر المستر لي، المسؤول الباكستاني النشيط في الاجتماعات التي عقدت في باريس مع الليبيين عام ١٩٧٣، في هذا الصدد قائلاً: «لقد ناقشنا هذا الامر على أنه احتمال. وكنا نريد ان نكتشف محتواه، وماذا سيعني بالنسبة لنا من أجل أن نفهم هذا النوع من البرامج».

وقد كان الباكستانيون يسعون لتحقيق مصالحهم بصورة صريحة واضحة جلية، وخاصة في فرنسا، فبموجب احدى المذكرات الداعمة الموجودة الآن في حوزتنا، فإن علماء بوتو كانوا قد طلبوا من هيئة الطاقة الذرية الفرنسية في عام ١٩٧٤ إذا كان بإمكانها القيام بتدريب بعض الباكستانيين على تكنولوجيا عملية الاشباع، بما في ذلك تكنولوجيات الليزر وفرازات الطرد المركزي البالغ السرعة الجديدة. وكان ذلك في الوقت الذي كان الباكستانيون يقومون فيه بعقد مفاوضاتهم مع «اس جي ان» لمصنع تطوير البلوتونيوم في تشاشما. وقد رفض الفرنسيون ذلك. على أن عملية التطوير هذه قد تكون عملية إشباع وذلك لن يكون هو المطلوب إطلاقاً.

وفي هذه المرحلة، كانت حومة بوتو تنظر الى تكنولوجيا الاشباع على أنها مسألة يمكن التفكير فيها ومع ذلك فإنه بحلول صيف عام ١٩٧٥، فإن الباكستانيين كانوا يبدون إشارات أوتلميحات الى وجود التزامات جديدة - اي

السعي وراء الاشباع عن طريق فرازات الطرد المركزي العالي السرعة وكذلك عملية تطوير البلوتونيوم. ولما لم يكن هناك من سيقوم ببناء محطة فرازات طرد مركزي لهم، لذلك فقد انطلقوا لبنائهم بأنفسهم، وشراء المكونات التي يحتاجونها قطعة قطعة.

وقد جاء اول دليل في أغسطس عام ١٩٧٥. في الوقت الذي كان فيه الدكتور عبد القدير خان لايزال يعمل لدى الـ «اف دي او» فقد كتبت السفارة الباكستانية في بروكسل الى شركة في هولندا مستعلمة عن المحولات العالية التردد، أو المقومات العكسية (تحويل التيار المستمر الى تيار متناوب). وهذه عبارة عن أجهزة الكترونية متقدمة لازمة للتحكم بدوران فرازات الطرد المركزي البالغ السرعة، كما ان السعي الحثيث المستمر الذي يقوم به الباكستانيون سيترك اثرا يمتد من هولندا الى مالايقل عن اربع دول أخرى على امتداد السنوات الخمس القادمة.

وعندما عاد الدكتور عبد القدير خان الى الباكستان في خريف عام ١٩٧٥، فإن بوتو وعلماءه كانوا قد انطلقوا في إقامة برنامج هائل. وأنهم سيبدأون بمصنع دليلي صغير من فرازات الطرد المركزي البالغ السرعة في مدينة سيهالا على بعد أميال قليلة جنوب شرق إسلام أباد. وعلى بعد قليل من ذلك المكان على الطريق المؤدية الى القرية الصغيرة كاهوتا، سيقومون ببناء مصنع صناعي هائل، بعشرة آلاف وحدة فرازات طرد مركزي بالغ السرعة.

وفي النهاية فان كلاً من سيهالا وكاهوتا ستكونان في الساحة الخلفية لبيئتين، وهي بمصنعها الدليلي لتطوير البلوتونيوم، ستعطي جمعيها إسلام اباد «منطقة نووية» هائلة واسعة.

وبالعودة الى الوراء، فإن هذه الخطة الجديدة كانت جريئة ومغامرة بصورة مذهلة. وقد كانت بديلاً سيتم العمل بها في حالة انسحاب الفرنسيين من مصنع تشاشما، كما حاولوا فعله في الآونة الاخيرة، كما أنها كانت بشكل وسيلة للحصول على المواد النووية المتفجرة بصورة لاتعوقها أية اتفاقات دولية. فسوف لايطبق اي من الاجراءات الوقائية التي تتطلبها وكالة الطاقة الذرية الدولية (أي ايه

اي ايه) التي قد تطبق على مشروعي سيهالا وكاهوتا، وذلك لأن الباكستانيين لم يعلنوا إطلاقا وجود أية أجهزة خاضعة لوكالة الطاقة الذرية الدولية، وبذلك سوف لايكون بالإمكان وضع أي من معدات الاشباع تحت الرقابة الدولية.

وقد أطلق الباكستانيون على مبادرتهم الجديدة مشروع رقم ٧٠٦ ، وكما حصل بالنسبة لبرنامج تطوير البلوتونيوم، فقد كان المشروع بأكمله تحت إشراف هيئة الطاقة الذرية الباكستانية ورئيسها منير أحمد خان. كما أن بوتو هو الذي أدخل منظمة الأعمال الخاصة العسكرية لتشرف على بناء كاهوتا وتساعد في أعمال الشراء اللازمة. أما الدكتور عبد القدير خان، وقد جاء حديثا من ميدان العمل، فقد عهد اليه بمختبر الأبحاث الهندسية، حيث عمل هناك على تصميم فرازات طرد مركزي بالغ السرعة جديدة كما قام بتجميع قائمة مشتريات للمكونات اللازمة لهذه الفرازات.

والآن وقد أصبح الدكتور عبد القدير لا علاقة له بمديره الجديد، منير خان، فإن هذا هو حلمه الذي اصبح حقيقة، فقد سبق له وأن أظهر أنه سريع المبادرة غزير العلم فياضه. والآن فإنه سيثبت أن باستطاعته إدارة وتطوير واحد من أكثر المشاريع الهندسية طموحاً في العالم الثالث برمته، وذلك ببناء مشروع الميلوصغير في الباكستان.

وقد أوضح استاذه المشرف القديم، البروفيسور برابيرز، الذي قام بزيارة عبد القدير خان في الباكستان قائلا: «لقد كان لديه منشأة جيدة، ومنظمة جيدة، لقد استطاع اختيار الأشخاص الذين يريدهم حقيقة، لأنه كان يعرف أين يمكنه العثور على الاشخاص الجيدين، لقد أعطاهم رواتب جيدة بحيث أنهم سيكونون غير راغبين في ترك العمل».

«كذلك فيما يتعلق بشراءالمعدات، لقد كان يعرف كافة الشركات، ويعرف كثيرا جدا من الاشخاص في الخارج في العديد من الدول» ثم مضى برابيرز قائلا: «وبسبب كونه كان يعرف لغات عديدة، ولكونه كان في منتهى السحر، استطاع شراء أشياء كثيرى لايستطيع باكستاني آخر شراءها».

وقد عهد بعملية الشراء لشبكة يراسها رجل لامع في هذا الميدان، هو المستر اس، ايه بوت. احد الذين شاركوا في الاجتماع الأصلي في مولتان، وكان بوت قد لفت انتباه علي بوتو عندما قفز وصرخ قائلا: إن بامكان صنع القنبلة النووية في غضون ثلاث سنوات. من الواضح انه لم يكن على صواب الا ان حماسه اكسبه الحظوة والتفضيل، ولذلك فانه في يوليو عام ١٩٧٥، تم تعيينه في السفارة الباكتسانية في بروكسل ليتولى الناحية العلمية والتكنولوجية.

وفي بروكسل، ومن ثم في باريس ، امضى بوت الكثير من وقته في العمل في ميدان تطوير البلوتونيوم مع شركة بلنجو نكلز وشركة «اس جي ان» كما أنه اصبح في نفس الوقت رئيس هيئة المشتروات في اوروبا للاشياء الواردة في قائمة المشتروات التي يريد الدكتور عبد القدير خان تسويقها، كما أنه كان وبكل تأكيد هو الرجل المسؤول عن البحث عن المقومات العكسية (لتحويل التيار المستمر الى تيار متناوب) في هولندا في أغسطس عام ١٩٧٥م.

وبما أنهم كانوا بعيدين جداً عن كونهم عصابة من المهربين في منتهى السرية، فإن بوت هو وزملاءه قاموا بالسعي للحصول على مشترواتهم بصورة علنية مدهشة، على الأقل في بداية حملتهم الشرائية. فلقد كان بوت وبعض الآخرين دبلوماسيين معتمدين، حيث انهم كانوا يعملون باعتبارهم تابعين للسفارات الباكستانية أو مكاتب تابعة لها. وقد ابلغوا العديد من الموردين عما يريدون شراءه من هذه المكونات. لم يجعلوا سرا أمر مايبحثون عنه ويريدون شراءه. ولكنهم بعملهم هذا كانوا يعملون بلا مبالاة وبدون اعتبار بصورة صارخة بالنسبة لمختلف الوكالات الوطنية والدولية التي كان من المفروض فيها ان توقف انتشار التكنولوجيا النووية الخطرة.

وقد بدأت عملية الشراء بكل لهفة وحماس في عام ١٩٧٦ ، على أثر الاستطلاعات الأولية التي تم القيام بها قبل سنة، وكان أول الأماكن التي توقف فيها الباكستانيون في سويسرا. وكما علمنا أثناء قيامنا بتحقيقاتنا التي أجريناها في عام ١٩٨٠ ، فإن الباكستانيين كانوا يلقون هناك استقبالاً حارا لامثيل له.

فقد ذهب المشترون ـ ثلاثة منهم باكستانيون لم يكشف النقاب عن اسمائهم بعد ـ أولا الى مدينة «هاج» الصغيرة الواقعة على الحدود مع ليشتبنشاين، الى شركة تدعى «فاكون ابارات تيكنيك» أو اختصارا «في ايه تي» وهي شركة مشهورة على نطاق واسع عالية التخصص في مجال الصمامات، كما أن خبراء شركة في ايه تي، في الحقل النووي والصناعات الأخرى كانوا منتشرين في كافة أرجاء العالم.

ولقد كان الباكستانيون صريحين بصورة مدهشة. فهل ستقوم «في ايه تي» بتزويدهم بصمامات هوائية عالية التفريغ لمصنع إشباع فرازات الطرد المركزي؟

لقد كانت «في ايه تي» في منتهى السعادة لتفي بالتزاماتها. ومع هذا فإنها كشركة سويسرية محترمة، قامت أولاً ببحث الموضوع مع الحكومة في بيرن ليرى فيما إذا كان مثل هذا البيع مصرحا به أم لا. فأجابت بيرن بإرسال كتاب التعليمات، حيث قام الموظفون البيروقراطيون بإرسال قائمة الى شركة «في ايه تي» تحتوي على كافة الانظمة والقوانين بما في ذلك «قائمة المواد المحظورة» أوالخطرة التي أعدتها الدول المصدرة للطاقة النووية ومعداتها في نادي لندن، حيث ضمت القائمة وحدات الطرد المركزي بكافة أجهزتها وأدواتها، وانه يمكن تصديرها فقط بموجب الاجراءات الوقائية. والذي كان مصنع الاشباع الباكستاني غير خاضع لها ولايقوم بتطبيقها. ولكن الصمامات الهوائية لم تكن مدرجة في القائمة، حتى ولو كان المقصود بها أن تستخدم لوحدات إشباع الطرد المركزي.

قد تكون الصمامات ضرورية لفرازات الطرد المركزي. ولكن في منطق قائمة نادي لندن لم تكن هذه الصمامات جزءاً من وحدة فرازات الطرد المركزي نفسها. فلم تكن «حساسة نوويا كما أنها لاتقوم مباشرة بفرز نظيري اليورانيوم المختلفين، اليورانيوم ٢٣٥ واليورانيوم ٢٣٨.

إن القوانين والأنظمة هي قوانين وأنظمة، خاصة بالنسبة للسويسريين، وعلى هذا فقد باعت شركة «في ايه تي» الصمامات للباكستانيين. إنها لم تكن قطع لمعدات فصل النظائر المشعة.

وهكذا فان الباكستانيين، وقد كانوا في منتهى السرور من الموقف القوي ومحبى العمل نحو التجارة الحرة في سويسرا، ذهبوا بعد ذلك الى تشارفالي الرائعة الجمال، حيث وجدوا فيها شركة جديدة تدعى «كورا انجنيرنج» وفي هذه المرة لم يكن الباكستانيون يتحدثون عن القطع الصغيرة. لقد كانوا يريدون مكونات وقطع غيار كبرى - وحدة التحويل الى غاز والتصليد لتغذية غاز هيكسافلوريد اليورانيوم (بواف ٦) في داخل فرزات الطرد المركزي، ومن ثم إعادة تحويله الى حالة الصلابة في نهاية عملية الطرد المركزي.

وقد ابلغ الباكستانيون شركة «كورا» مايريدونه بالضبط، والغرض الذي يريدونه من اجله، ولكن «كورا» بحثت الموضوع مع بيرن. ومرة ثانية فان نادي لندن لم يدرج في قائمته هذا البند على أنه «حساس نوويا» ومرة ثانية لم ترى بيرن أي مشكلة في البيع.

وفي مقابلة أذيعت من محطة الإذاعة البريطانية، أجريناها مع رودولف وولتي من «كورا» أبلغنا قائلاً: «لقد تأكدنا من أننا لم نقم بانتهاك أية اتفاقات أو أنظمة أو قوانين سارية المفعول. كما كنا قد أبلغنا بأن هذا البيع لا يمس من قريب أو بعيد هذه القيود، بل في الحقيقة أن ذلك البيع لا يحتاج إلى تصريح تصدير».

وكان المستر وولتي وكذلك المسؤولون في بيرن، على علم بأن الباكستانيين في حاجة إلى تلك الوحدة التي تنتجها «كورا» لفرزات الطرد المركزي لاشباع اليورانيوم. وبدون هذه الوحدة فإن فرازات الطرد المركزي لن تشتغل. ولكن وولتي لم يكن منزعجاً إزاء هذا الأمر.

حيث قال محاججاً: «إننا لا ننتج مسدسات أو مدافع، كما أننا لا ننتج القنابل، إننا لسنا متورطين في الأسلحة النووية من أي ناحية كانت، لأننا لا نعرف حتى طريقة صنع الأسلحة النووية».

وقد سبق للمسيو بونيسيه، في شركة «اس.جي.ان» في فرنسا أن قال نفس الشيء تقريباً في الدفاع عن بيع مصنع تطوير البلوتونيوم للباكستان. وكان المستر وولتي في «كورا» هو الوحيد الأكثر تأكيداً وصراحة، حيث أصر قائلاً: «لقد

حدثت حقيقة مسألة الصواميل والبراغي. فما الذي يمكن أن يوصل إلى الأسلحة النووية، إذن أين ستضعون الخط الفاصل؟».

أما بالنسبة للمتر وولتي وشركته، فقد كان الجواب في منتهى السهولة، ففي صيف عام ١٩٧٨م أتمت شركة «كورا انجنيرنج» صنع «الصواميل والبراغي» وقد تمت هندستها وتصميمها بكل دقة وعناية. كما كانت وحدات التحويل إلى غاز والتصليب (الإعادة إلى حالة الصلابة) واحدة من أكبر المكونات المفردة التي قام الباكستانيون بطلبها من أوروبا، كما تطلب نقلها إلى الباكستان ثلاث طائرات نقل من طراز هيروكليز مرخصة خصيصاً لنقل المصنع بأكمله إلى الباكستان.

كذلك فإن حملة الشراء الباكستانية قد ظهرت بصورة متحدية وكبيرة ووقحة في هولندا، حيث كان الدكتور عبد القدير خان يعرف العديد من الموردين شخصياً، ومثل ما حدث في سويسرا، يبدو أن المشتروات كانت قد بدأت بصورة جدية عام ١٩٧٦م، على إثر الاستطلاعات والتحريات المبدأية بشأن المقومات العكسية (لتحويل التيار المستمر إلى تيار متناوب) قبل ذلك بعام واحد، كما أن معظم الطلبيات المعروفة كانت للحصول على الأنابيب وأنواع الفولاذ المتخصصة.

وكانت نقطة البداية الواضحة الجلية هي شركة «اف.دي.او» القديمة التي كان الدكتور عبد القدير خان قد عمل موظفاً فيها، بالرغم أن دورها الحقيقي الصحيح بالضبط بقي سراً غامضاً. إننا نعرف أن أحد موظفي «اف.دي.او» كان قد ذهب إلى الباكستان في مهمة في سبتمبر عام ١٩٧٦م، كما قام في شهر يونيو الذي تلا ذلك، اثنان من زملاء الدكتور عبد القدير خان برد الزيارة. وكانا قد حملوا معهم خطاباً من الدكتور خان يطلب فيه قطع غيار وبعض البيانات والمعلومات الخاصة المتعلقة بعملية الفرز بالطرد المركزي البالغ السرعة. ونيابة عن الدكتور عبد القدير خان، فقد اقترح هذان الباكستانيان أو يقوما بالاعداد ووضع الترتيبات لرحلة إلى الباكستان يقوم بها أحد مسؤولي شركة «اف.دي.او» كما أن هذه الرحلة قد تستحق الاهتمام والعناء من الناحية المالية والنفع المادي. كما اقترح الباكستانيون بأن بإمكان زميل سابق آخر من زملاء الدكتور عبد القدير أن يأتي

معه. وفي النهاية يبدو أن «اف.دي.او» لم تشجع هذه الفكرة، ورفض الهولنديان هذا العرض الكريم شاكرين.

إلا أن الباكستانيين حصلوا على تجاوب أفضل بكثير جداً من شركة ثانية، هي شركة «فان دورن ترانسيميسي» وفي عام ١٩٧٦م قدموا طلبية مبدأية للحصول على أنابيب من فولاذ مغشى خصيصاً لأغراضهم. حيث حضر الدكتور عبد القدير خان نفسه إلى شركة فان دورن في السنة التالية ورفع الطلبية إلى (٦٥٠٠) أنبوب خاص. ولقد كانت هذه الكمية مذهلة وبدأ العمال في الشركة يطلقون عليها اسم «خط الأنابيب الباكستاني».

تلقت وزارة الشؤون الصناعية الهولندية معلومات عن الطلبية، وجاء أحد مسؤوليها إلى المصنع. فأخبر بأن الأنابيب هي للإستخدام في عملية فرازات الطرد المركزي في الباكستان، وبخلاف ما فعله السويسريون فإن السلطات الهولندية أبلغت بضرورة ايقاف الطلبية، إلا أنه لم يكن باستطاعة الحكومة استحضار أية أنظمة تصديرية محددة أو قوانين ضد هذه الأنابيب، ولذلك فإن فا دورن مضت قدماً في معظم الطلبية، وقامت بشحن آخر إرسالية في سبتمبر عام ١٩٧٩م، حيث كانت الطلبية من الكبر والضخامة بحيث يصعب رفضها، حتى ولو بالمخاطرة بمعادات الحكومة.

كذلك قدم الباكستانيون طلبيات أخرى إلى شركات هولندية أخرى للحصول على أنابيب ألومنيوم، وفي ربيع عام ١٩٧٧م في اجتماع لوكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا، ذكر أن أحد المهندسين الهولنديين أنه قام بعرض نسخة مصورة على بعض العلماء الهنود الذين ذهلوا لطلبية باكستانية هائلة من الفولاذ المعالج بالمارتينزايت وهي عبارة عن سبائك في منتهى الصلابة والقوة وغلاء الثمن بحيث تكاد أن تستعمل فقط لمحركات طائرات الجيت وفرازات الطرد المركزي الغازية. وكان من الواضح أنها ستسرب سراً للمخططات الباكستانية. ولكن لم يكن أحدـ ولا حتى الهنودـ يعتقد بأن الأمر يستحق إعلام السلطات عنه أو المطالبة بإجراء تحقيق رسمي لإيقافه، وعلى أي حال، فإلى أية جهة يمكن أن يلجأوا إليها في هذا

الشأن؟ لقد كانت تلك إحدى المشاكل. فالوكالات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية الدولية لا توجد لها سلطة حفظ الأمن وضبط النظام الذي تقوم به الشركة. كما أن بيع الفولاذ المعالج بالماراتينزايت لم يكن في حد ذاته غير شرعي لا دولياً ولا في أي من الدول الغربية كدول منفردة.

بل إن حملة الشراء في ألمانيا الغربية كانت أكثر إبهاماً وغموضاً، بالرغم من أن الباكستانيين كانوا يعتقدون أن الأمر في غاية الأهمية بالنسبة لهم مما دعاهم إلى أن يكون لهم مكتب شراء خاص في ألمانيا الغربية. وكان هذا المكتب في قرية صغيرة تدعى ووتشبيرج بيتش. على بعد حوالي عشرين ميلاً من السفارة الباكستانية في بون. وكان يرأسه دبلوماسي باكستاني معتمد يدعى إكرام الحق خان الذي أقام المكتب هناك في يناير عام ١٩٧٧م. وكان هذا السيد إكرام الحق خان من منظمة الأشغال الخاصة العسكرية، وعمل بصورة وثيقة مع وزير في السفارة الباكستانية في بون، هو المستر عبد الوحيد.

وكانت إحدى الجهات الموردة المشهورة في ألمانيا الغربية شركة في هانو هي شركة «ليبولد هيروس». وهي إحدى أقدم الشركات العالمية المصنعة للتكنولوجيا الهوائية، والشركة التي باعت للباكستانيين المضخات الهوائية (التي تعمل بالتفريغ) ومعدات لتنقية الغاز بتكلفة ٦ ملايين مارك ألماني. ولم يتطلب الأمر إصدار ترخيص بتصدير خاص، كما أن الشركة في وقت لاحق أبلغت المجلة الألمانية «دير شبيجل» أن المعدات «يمكن شراؤها من كل مكان».

وهناك شركة أخرى - ألومنيوم وولزويرك التابعة لشركة سينجين - قامت بتوريد ما قيل إن قيمته تبلغ (٤٠) مليون مارك ألماني من المواد، بما في ذلك القضبان المدلفنة وحوالي (١٠٠٠٠) قطعة غيار ألومنيوم صغيرة ملحومة بصورة خاصة بموجب مخططات تفصيلية زودهم الباكستانيون بها. ولم يكن أي من هذه المواد مدرجاً في «أية قائمة معدات نووية محظورة».

وقد أخبر ناطق باسم الشركة مجلة «دير شبيجل» بأن سوء استخدام هذه القطع لا يمكن «منعه» فشركات التصدير ليست مخولة بما يمنع ذلك، كما أوضح

بأن تلك القطع يمكن استخدامها في تشكيلة متباينة ومتنوعة من المواد النووية، ولم تكن وظيفة شركة التحري عن الاستخدامات النهائية للبنود والمواد المعيارية القياسية التي تم بيعها دون فرض أية قيود في كافة أنحاء العالم. كما يعتقد أن هناك عدة شركات ألمانية غربية كانت قد قامت بتجهيز مشروع فرازات الطرد المركزي الباكستاني، ولكن شركة واحدة على الأقل قامت برفضهم. وكانت هذه شركة عملت أيضاً كوكالة لمصلحة إشباع اليورانيوم من الاتحاد السوفييتي هي مصلحة «روستوف اينفوهر».

وكان رئيس هذه الشركة، الفريد هيمبيل، قد قال إن هيئة الطاقة الذرية الباكستانية قد اتصلت به عن طريق التلكس مباشرة من إسلام آباد. وبعد ذلك تابع المستر بوت الأمر بثلاث أو أربعة اتصالات هاتفية، شارحاً بأنه كان يعمل بالنيابة عن وكالة الطاقة الذرية الباكستانية.

ولقد كان الباكستانيون يريدون ما بين عشرة إلى خمسة عشر طناً من كعك اليورانيوم الأصفر، أو كمية معادلة على شكل هيكسا فلوريد الألومنيوم، والذي سيكون لازماً فقط لمصنع إشباع اليورانيوم.

وكان هيمبيل يعرف من أين يمكن الحصول على الكعك الأصفر هذا. أنه موجود في جنوب أفريقيا، فأرسل تلكسات إلى معارفه هناك والمتصلين به ليروا ماهو متيسر من هذه المادة ومتاح لهم. وفي نفس الوقت كان في حاجة إلى الحصول على تصريح ببيع كعك اليورانيوم الأصفر. بخلاف القطع المستعملة المفردة لتكنولوجيا فرازات الطرد المركزي ولذلك قام بالاتصال بالسلطات الحكومية الألمانية في بون ليرى فيما إذا كانت الصفقة على ما يرام.

إلا أن الأمر «لم» يكن كذلك بحال من الأحوال فقد قامت بون بمنع التوريد لأن الباكستان لم يقم إطلاقاً بتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكانت الاتفاقات الدولية الألمانية تتطلب أن تكون كعكة اليورانيوم الصفراء. بخلال القطع المستقلة المنفردة الخاصة بتكنولوجيا فرازات الطرد المركزي ـ خاضعة لمراقبة هيئة الطاقة الذرية الدولية. ولذلك فإن جنوب أفريقيا تراخت متراجعة إلى الوراء وسألت

عن هوية العميل، وعندما أخبرهم هيمبيل أن المشتري هو الباكستان، رفضت حكومة جنوب أفريقيا الطلب.

وقد أفضى إلينا هيمبيل قائلاً: «عندها اتصل بوت بنا وضغط علينا من أجل اتخاذ قرارنا «وكان لابد لقرارنا إلا أن يكون «لا» عندها كان على المستر بوت البحث عن طريقة أخرى لتلبية حاجته المحلة لليورانيوم».

كذلك قام الباكستانيون بإجراء حملتهم الشرائية في فرنسا، حيث انتقل المستر بوت من بلجيكا في فبراير عام ١٩٧٧م، وإلى حد ما وصلت إليه معرفتنا، فإن معظم المشتروات في فرنسا نفسها كانت لعملية تطوير البلوتونيوم، وقليل منها كان لمشروع إشباع اليورانيوم.

وكانت شركة واحدة هي التي أبدت اهتماماً بصورة خاصة، فقد فاتح الباكستانيون شركة مشهورة في شمال فرنسا ووضعت الترتيبات الخاصة بشراء ما يصل إلى «١٠٠٠٠» آلات منفاخ لفرازات الطرد المركزي البالغ السرعة، إلا أن مسؤولي الجمارك الفرنسيين منعوا الصفقة، وبناء على ما ذكره أحد المصادر الدبلوماسية، الذي لا يمكن ذكر اسمه ـ فإن الشركة استطاعت تدبير أمر إرسال جزء من الطلبية بواسطة شركة في بلجيكا، مع قوالب الصوغ لتمكين الباكستانيين من صنع الباقي بأنفسهم.

ولكن المشتروات التي تمت معرفتها أكثر من غيرها فقد كانت في بريطانيا، حيث قدم الباكستانيون ثلاث طلبيات، اثنتان منهما لتلك المقومات الدليلية العسكرية لتيار الضغط العالي، وكانت هذه المقومات العكسية نفس المقومات التي كانت السفارة الباكستانية في بروكسل تسعى للحصول عليها من هولندا في عام ١٩٧٥م، وانتهت الطلبات بإحداث ضجة كبرى بحيث إن أجهزة الصحافة والتلفيزيون في عدد من الدول قامت بتغطية القصة.

وكان الباكستانيون قد عهدوا بمهمة شراء هذه المقومات العسكرية إلى أحد الرعايا البريطانيين من أصل إسلامي هندي يدعى عبد السلام. وليس هذا هو عبد السلام الذي حاز على جائزة في الفيزياء، ولكنه رجل أعمال صغير يعيش في

بحبوحة من العيش في شمال لندن، وقد أبلغنا مسؤول بريطاني كنا قد فحصنا الأمر معه، أن عبد السلام هذا كان أيضاً صديقاً قديماً للدكتور عبد القدير خان.

وعندما بدأ عبد السلام العمل في نهاية عام ١٩٧٧م، أقام سلسلة من الشركات الجديدة من بينها شركة «ويرجيبت المحدودة» ولم تكن هذه الشركات أكثر من مجرد أسماء، وكان عبد السلام قد اتخذ في أربعة منها على الأقل نفس الشريك البريطاني، مهندس من جنوب ويلز يدعى بيتر جريفين.

وكانت أول مرة يظهر فيها عبد السلام وجريفين على الشاشة الباكستانية بطلبية للحصول على ثلاثين «مقوم عكسي». وكان هذا في عام ١٩٧٧م، وقد ذهبت هذه الطلبية إلى شركة تابعة للشركة الأمريكية العملاقة شركة «ايميرسون ايليكتريك» التي قامت بشحن المقومات العكسية إلى منظمة الأشغال الخاصة التابعة للجيش البريطاني في رواندبندي في أغسطس عام ١٩٧٨م. وقد ذهبت الفاتورة إلى شركة ويرجيت في بريطانيا.

ولأسباب لا تزال غير واضحة، فإن الباكستانيين قاموا بتقديم طلبية عبر وكالة كومسيونجية (تعمل بالعمولة) في ليونبيرج في ألمانيا الغربية- هي شركة «تيم اندستريز» وبناء على ما ذكره المستر فيفل من شركة تيم، فإن الباكستانيين في باريس كانوا قد اتصلوا به، وكاد أن يكون من المؤكد أنه كان المستر بوت. الذي كان قد أبلغه بأن الباكستان في حاجة إلى مقومات عسكرية لفرازات الطرد المركزي المستخدمة في مصنع للنسيج.

وعن طريق شركة تيم وشركة ويرجيت، قدم الباكستانيون طلبيتين إضافيتين أخريين إلى ايمرسون في بريطانيا، تتضمن واحداً من حوالي ستين مقوم عكسي عالي التردد كذلك قام الباكستانيون بمفاتحة مصنع لشركة ايميرسون في الولايات المتحدة، وهو قسم وسائل التحكم الصناعي وسانتاآنا، في كليفورنيا، كما أكد لنا ذلك ناطق باسم الشركة في فصل الصيف من عام ١٩٨١م. وقد رفض هذا القسم قبول الطلبية وربما كان ذلك بسبب تدخل الحكومة الأمريكية. ولكن شركة

ايميرسون ايليكتريك البريطانبة قبلتها. فهل كانوا يعرفون لأي شيء كانت هذه المقومات العكسية؟.

لقد أبلغنا مهندس سابق في الشركة البريطانية في سويندون أن أي شخص مهما كان مركزه في الشركة كان يعتبر من المفروغ منه أن تلك المقومات العكسية كانت لعمليات إشباع اليورا يوم. ولكنهم لم يكونوا مهتمين أو قلقين أكثر مما ينبغي لأنهم كانوا مقتنعين بأن البكستانيين لن يستطيعوا معرفة كيفية تشغيل مثل هذه المعدات البالغة التطور والتقدم، وأن كافة هذه المقومات العكسية ستبقى في صناديق تعبئتها إلى أن يأكلها الصدأ ولقد كان هذا هو الاتجاه حتى أيام قليلة بعد وصول أول شحنة إلى الباكستان، عندما تلقت شركة ايميرسون تلكساً يطلب قائمة طويلة من التعديلات البالغة التعقيد. وكما وصفها ذلك المهندس، فإن ذلك كان يعني أن العنعنات الأنجلوكونية ونظرة الحظ من شأن الكفاءة الباكستانية قد ذهبت في مجاري التصريف.

وبينما كانت شركة ايميرسون قد عبأت الطلبيتين الأوليين، وكانت على وشك أن تقوم بتعبئة الطلبية الثالثة، وإذا بتدخل غير متوقع. وقد جاء هذا التدخل في شهر يوليو من عام ١٩٧٨م، عندما قام عضو عمالي قيادي في البرلمان، هو المستر فران أللون بإثارة سؤال مزعج ومربك في مجلس العموم البريطاني.

فقد سأل قائلاً: «هل كانت الحكومة البريطانية على علم بأن شركة إيميرسون إيلكتريك قد زودت الباكستان بكمية من المقومات العكسية لإدارة فرازات الطرد المركزي البالغة السرعة في مصنع لإشباع اليورانيوم؟».

فقد كان يريد معرفة لأي شيء كانت هذه المقومات العكسية ستستعمل؟ وهل تمت عملية التصدير بموافقة الجمارك البريطانية؟

وفي وقت لاحق أخبر أللون برنامج «زد.دي.اف» في التليفزيون الألماني عن أحد الأسباب الذي دعاه إلى القلب فيما يتعلق بهذه المبيعات.

حيث شرح ذلك قائلاً: «إن هذه المقومات العكسية هي من نفس النوع. ولها نفس الذبذبات، التي لدى المقومات العكسية التي طلبتها سلطة الطاقة الذرية البريطانية. إنها لا تصلح لأن تكون أنظمة تحكم في مصنع للنسيج».

وربما كان الجزء الأكثر أهمية، والأقل إطلاعاً عليه ومعرفة به، من القصة هو كيف تسنى لأللون الإطلاع على الطلبيات التي تلقتها شركة ايمرسون. إلا أن أللون سوف لا يقول. ولكن بعض التقارير ذكرت أن أحد العمال في شركة ايميرسون فاتحه في ذلك الموضوع أثناء نقاش عمالي، بينما أوصت صحيفة «لندن اوبزيرفر» بأن المعلومات قد جاءت من الإسرائيليين، بالرغم من أنه لم يوح أحد بالكيفية التي تسنى بها للإسرائيليين معرفة ذلك.

وعلى أي حال، فإن لأللون تاريخ طويل في الاهتمام بنزع السلاح النووي، كما أنه عبر عن الموضوع بنفس أسلوب تفكير وزير الطاقة في ذلك الوقت، المستر توني بين، الذي حث على ضرورة إجراء تحقيق واسع النطاق.

وكان أحد أول الأشياء الذي توصل إليها التحقيق مزعجاً بصورة خاصة، فقد أظهر التحقيق أن تصدير المقومات العسكرية كان في «منتهى المشروعية» كما أن شركة ايميرسون قامت فعلاً بشحن أول شحنة منهم إلى الباكستانيين «بعد» أن كان أللون قد أثار المسألة في مجلس العموم البريطاني. فقد جعلت الأشهر الثلاثة التي استغرقتها الحكومة في بحث وفحص المشكلة، الشحن أمراً ممكناً. إذن فقد قام البريطانيون بإضافة مقومات عكسية عالية التردد إلى قائمة التحكم بالتصدير، والذي أوقف بصورة فعالة شركة ايميرسون عن تزويد باكستان بأية مقومات عسكرية أخرى .

وفي وقت لاحق شرح المستر توني بين لهيئة الإذاعة الكندية الأمر قائلاً: «في النهاية استخدمنا السلطات التجارية التي تقع ضمن إجراءات الحظر المتوافرة لدينا، من أجل إيقاف بيع هذه المقومات العكسية والتي كانت تبدو في منتهى البراءة، ولكن كان من الواضح الجلي أن المقصود منها هو بناء القنبلة النووية الباكستانية. لقد عملنا بطريقة كانت صحيحة ومناسبة» ثم اختتم توني بين قوله «ولكن لدي

نوع من الشعور بأنه لم يكن هذا الإجراء الذي قمنا به فعالا، فما كان الرئيس علي بوتو قد بدأه والذي واصل القيام به ضياء الحق سوف يتحقق، إذا لم يكن قد تحقق، ألا وهو سلاح نووي باكستاني».

من السهل فهم تشاؤم توني بين. فلم يكن التنظيم الجديد سوى علاج بطلقة واحدة. حيث إن الباكستانيين واصلوا التسوق في بريطانيا لأشياء أخرى، بنود غير محظورة ولا ممنوعة لمشروعهم الخاص بفرازات الطرد المركزي، كما كان البريطانيون مضطرين لتوسيع نطاق أنظمة صادراتهم مرتين في الأشهر الأولى من عام ١٩٧٩م أولاً لإيقاف تصدير قطع غيار المقومات العكسية والتجميعات الثانوية ومن ثم منع بين أية قطع أو معدات مصممة خصيصاً لعملية فرازات الطرد المركزي. ولكن الباكستانيين الدهاة كانوا متقدمين خطوة إلى الأمام في اللعبة وذلك بقيامهم بشراء القطع بصورة منفردة ومستقلة والتجميع أكثر فأكثر للمعدات نفسها في الباكستان ذاتها.

وبالرغم من كافة الصعوبات، فإن السؤال الذي طرحه أللون في مجلس العموم البريطاني كان قد بدأ دحرجة الكرة. فقد كشفت تحقيقات توني بين النقاب عن كثير مما كانت تحاول الشبكة الباكستانية شراءه في بريطانيا. وقد تحدث البريطانيون مع شركائهم في يورينكو ونادي لندن الذين قاموا بإجراء تحقيقاتهم الخاصة بهم. وحذت وسائل الإعلام والصحافة حذوها. وفي الوقت المناسب، فإن الاهتمام والقلق الجديد سيشكل أول تحد هام لمشروع الإشباع الباكستاني.

ولكن قضية مقومات إيمرسون العكسية أشارت إلى أول اعتراف علني وعام بأن الباكستانيين منهمكون في أعمال إشباع اليورانيوم وكذلك في الحصول على تطوير البلوتونيوم كطريقة مؤدية إلى الأسلحة النووية. ومع هذا فإن الباكستانيين كانوا يبحثون بصورة علنية وصريحة عن معدات الطرد المركزي منذ عام ١٩٧٥م، قبل ثلاث سنوات تقريباً، وقد فعلت الوكالات الحكومية المختلفة في أوروبا الغربية القليل في إيقافهم أو في نشر الأخبار عما يقومون بعمله.

وباختصار، فإن الإجراءات الأمنية في حالة مروعة كما أن الخطوط الدليلية الإرشادية الدولية لدى نادي لندن غير كافية بصورة مريعة. فيوجد هنا الآن واحدة من أخطر التكنولوجيات النووية، وكان الباكستانيون يقومون بشرائها من السوق المفتوحة العلنية دون أن يكلفوا أنفسهم عناء وضع قناع أو غطاء لما كانوا يفعلون. وآثار أعمالهم موجودة في كل مكان. ولكن لم تبد أية هيئة اهتماماً باقتفاء أثرها.

وقد حدثت أكبر الفضائح في هولندا، حيث الشعبية الجديدة في أوائل عام ١٩٧٩م فتحت في النهاية قصة الدكتور عبد القدير خان. فما هي الأسرار التي تمكن ذلك الباكستاني من الحصول عليها؟ وكيف ذهب بتلك الأسرار بكل يسر وسهولة؟.

هناك كمية هائلة من الإتهامات واللوم منتشرة هنا وهناك. فيورينكو تضع اللوم على شركة «اف.دي.او» فمن استئجارها الدكتور عبد القدير خان. والـ «اف.دي.او» تلوم وزارة الشؤون الاقتصادية التي وافقت على شهادة حسن السلوك الأمنية للدكتور عبد القدير خان. بينما تلوم الوزارة يورينكو بسبب عدم إبلاغها مصلحة الأمن الداخلي بخصوص زيارات عبد القدير خان المتكررة لمصنع الميو. ومصلحة استخبارات ما وراء البحار لعدم قيامها بالتقديرات الصحيحة لنوايا الباكستان منذ البداية.

وقد ذكر أحد أول الصحفيين الهولنديين عن القصة هو أدرسا لومونسون قائلاً: «إن الحقيقة هي أنه في هيج (في هولندا) كانت السلطات المسؤولة نفسها تلقي المسؤولية الواحدة منها على الأخرى. وكان الاتهام متبادلاً بين وزارة التجارة ووزارة الداخلية».

واستمر تبادل الاتهام. وشكل البرلمان الهولندي هيئة تحقيق خاصة أصدرت تقريرها في ربيع عام ١٩٨٠م. وكانت اللغة قد تمت بصورة دقيقة ومنتقاة إلى درجة الاملال. ولكن النتيجة التي تم التوصل إليها كانت في منتهى الوضوح.

فقد ذكرت الهيئة في تقريرها «بالرغم من عدم وجود إثبات قاطع، فإن من الأمور القابلة للتصديق، أن الدكتور عبد القدير خان كان قادراً على مساعدة

باكستان في الحصول على التكنولوجيا الأساسية الجوهرية الخاصة بفرازات الطرد المركزي البالغة السرعة» وعلى هذا، فإن التقرير وبصورة تنبؤية، أو حتى بتشديد الإجراءات الأمنية، وتشديد إجراءات وقوانين وأنظمة التصدير، وإمكانية محاكمة الشركات الهولندية التي سبق لها وأن صدرت إلى الباكستان. وإلى هذا الحد فقد كانت هناك بعض التغييرات في أنظمة التصدير، ولكن لم يكن هناك محاكمات.

وفي نفس الوقت كانت ردود فعل أصدقاء وحلفاء هولندا حادة وقاسية.

فبريطانيا وألمانيا الغربية الشريكان الآخران في يورينكو. كانتا تريدان معرفة السبب الذي دعا هولندا إلى عدم لفت انتباههما إلى مسألة الدكتور عبد القدير خان منذ عام ١٩٧٥م، عندما ثارت أول الشكوك والشبهات. أو في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧م عندما أبلغت «اف.دي.او» وغيرها السلطات الهولندية عن عودة الدكتور عبد القادر خان إلى مشروع فرازات الطرد المركزي في باكستان.

أما إسرائيل فقد كانت حتى أكثر غضباً وهياجاً. ففي يناير عام ١٩٧٩م، أرسل رئيس الوزراء مناحيم بيجين إلى زميله الهولندي رسالة شديدة اللهجة يقول فيها لماذا سمح الهولنديون المبيعات النووية إلى الباكستان؟ وما هي الخطوات التي سيتخذونها الآن لإيقافها؟ ووعد الهولنديون بإجراء تحقيق. وتحت التساؤلات والاحتجاجات الصادرة من بيجن ودول أخرى. أصدر الهولنديون دراستهم الرسمية في ربيع عام ١٩٨٠م، كما سبقت الإشارة إليها.

كذلك فإن بيجن أثار شبحاً أثبت صحته في وقت لاحق - وهو أن الباكستانيين كانوا قد تلقوا أموالاً من أجل مشروعهم النووي من ليبيا معمر القذافي والذي لا تحتاج مواقفه نحو الدولة اليهودية والغرب إلى مزيد من التفاصيل.

وبدا أن الفرنسيين وحدهم الذين كانوا مسرورين سراً بالمحنة التي تعانيها هولندا، فباعتبارهم الرجل لشاذ الخارج على العالم النووي الغربي، لم يكونوا قد دعوا للإشتراك في يورينكو، وأصبحوا الآن في منتهى السعادة لرؤيتهم الهولنديين وشركائهم في يورينكو يحملون الصفيحة لإعطاء الباكستان القنبلة النووية، وكان

الفرنسيون لتوهم قد ذاقوا لسعة الحرارة لدورهم في مصنع تشاشما لتطوير البلوتونيوم. ولذلك فإن موقفهم الآن هو «لا تلومونا. بل لوموهم».

ولكن أقوى ردود الفعل على كل من قضية إيميرسون ومسألة عبد القدير خان جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استلمت إدارة كارتر زمام المبادرة في محاولة إيقاف انتشار الأسلحة النووية.

وكما حدث في بريطانيا، فإن أول مشكلة واجهت واشنطن محاولة تشديد أنظمة التصدير، التي لم تكن سهلة كما تبدو لأول وهلة. فالمصدرون الأمريكيون لا يحبون فرض القيود أو إضافة المزيد من المعاملات الورقية أكثر مما يفعله منافسوهم الأوروبيون، كما أن وزارة التجارة وآخرين من البيروقراطيين من ذوي العقليات التجارية التي يتحلى بها رجال الأعمال، كانوا يجرون أقدامهم جراً قبل إضافة أية بنود جديدة إلى قائمة الأشياء الخاضعة للتحكم والمراقبة، وخاصة فيما يتعلق بالقطع أو المعدات ذات الاستعمال التقليدي والاستعمال النووي.

فمن الناحية النظرية، كان الأمر في منتهى السهولة: مجرد تحديد البنود التي تتطلب تراخيص تصدير خاصة بأشد واقوى الشروط خاصة للمنتجات الصناعية القياسية من النوع الآخر (غير النووي) فإن الأمريكيين بذلك سيكونون قد أخبروا الدول المنتظر أن تكون نووية بالضبط ماهي الأشياء التي يحتاجونها لصنع قنبلتهم.

وقد شرح أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية لنا أن الاستشارات الدولية اللازمة لوضع قائمة بالبنود الممكنة وغير الممكنة خلق بحد ذاته تأخيراً، وبذلك كان من الممكن أن تتخذ بعض المعدات الأساسية الجوهرية طريقها إلى باكستان بما في ذلك بعض المقومات العكسية عالية التردد.

وفي محاولتهم لترتيب أمورهم وتنظيم بيتهم، فإن الأمريكيين حاولوا أيضاً معرفة فقط ما الذي استطاع الباكستانيون شراءه وأين. وكان هذا العمل من ناحية مهمة وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية وكذلك وكالات الأمن والاستخبارات في كافة أنحاء أوروبا الغربية. ولكن الصورة التي استطاع الجواسيس في النهاية تجميعها من كافة النتف والقطع والأجزاء المتناثرة صرعت

وأربكت أكثر المحللين خبرة ومراساً. فبينما كانت واشنطن تضغط على باريس فيما يتعلق بالمساعدة الفرنسية لمصنع تطوير البلوتونيوم في تشاشما. كان الباكستانيون قد اشتروا تشكيلة هائلة من القطع والمعدات لمصنع فرازات الطرد المركزي البالغ السرعة في كاهوتا. وبناء على ما ذكره أحد المطلعين على بواطن الأمور في واشنطن، فإن المستر بوت وشبكته استطاعت الحصول على واحدة على الأقل من كل شيء كانت في حاجة إليه، بينما في الباكستان، كان عطوفة عبد القدير خان يقوم بمنتهى السرعة بتطوير القدرة على إعادة إنتاج مالم يعد بالإمكان شراؤه.

وعلى هذا فإن المشتروات الباكستانية تحدت كل شيء كانت واشنطن تحاول فعله من خلال نادي لندن، وخاصة لأن بعض الحكومات كانت تستخدم الخطوط الإرشادية لنادي لندن كتبرير لبيع للباكستانيين. فإذا لم تكن قطعة خاصة معينة من المعدات مدرجة في جداول النادي، فإن هذه الحكومات ستسمح لشركاتها بالتصدير، وحتى لو كان البيروقراطيون ورجال الأعمال يعرفون تمام المعرفة أنها ذاهبة إلى كاهوتا.

ومن الطبيعي تماماً، أن يتوقع الأمريكيون من كل جهة أخرى أن تسير بحسب روح هذه الخطوط الإرشادية، حتى ولو سار الأمريكيون أنفسهم بحسب النص القانوني فقط وحرفيته.

وكان المخالفون لهذه القوانين في نظر الأمريكيين هم السويسريون، ولذلك فإن واشنطن في أوائل عام ١٩١٩م أرسلت مذكرة دبلوماسية شديدة اللهجة إلى بيرن.

كذلك كان الأميركيون قلقين جداً بشأن شحنتي الصمامات الخوائية عالية الإفراغ من شركة «في.اي.تي» ووحدات التحويل إلى الحالة الغازية وحالة الصلابة من شركة «كور انجنيرنج» حيث كانت كلتا الشركتين محتفظتين بمهندسين مقيمين في الباكستان، يقومون بإسداء المشورة وتوفير الخدمات الشرائية الرئيسية، كما أن واشنطن كانت تخشى من أن «كورا» ستبيع الباكستانيين وحدة تحويل للحالة الغازية وحالة الصلابة ثانية، والتي كانوا لا يزالون بحاجة إليها في كاهوتا. كذلك

كانت المذكرة الأمريكية قد ذكرت أسماء شركات أخرى، من بينها شركة «سولزير بروس» التي كانت توفر تكنولوجيا محدودة للجانب التطويري في البرنامج الباكستاني.

وكانت مذكرة واشنطن إلى بيرن في سياقها العام تحمل في طياتها تهديداً ضمنياً بأن الأمريكيين قد يقطعون شحنات اليورانيوم المشبع عن سويسرا أو يقومون بتأخير الإذن للسويسريين بإرسال أي وقود مستهلك للمفاعل من أصل أمريكي من أجل تطويره.

وقد لاقت هذه المذكرة مقتاً شديداً في بيرن وكذلك التهديد. فقد سبق لسويسرا أن تلاعبت بالقواعد والأنظمة والآن كان الأمريكيون يحاولون التشهير بهم.

وكنا قد حصلنا على القصة مباشرة من الرجل المسؤول، الدكتور كلود زانجر، نائب مدير مكتب الطاقة الفيدرالي ورئيس اللجنة الدولية التي قامت بوضع أول «قائمة المتفجرات» حتى قبل نادي لندن.

فقد أخبرنا الدكتور زانجر قائلاً: في ربيع عام ١٩٧٩م قمنا بإجراء تحريات. ووجدنا أن قائمة استيراده لم تكن مدرجة في القائمة. لقد كان على الحافة. لم يكن هناك أية قاعدة نرتكز عليها لمنع صدور رخصة تصدير».

لقد كانت المشكلة القديمة نفسها. فالصادرات السويسرية لم تكن مدرجة في قائمة المواد المتفجرة كما أنها لم تكن «مصصمة خصيصاً» عملية الإشباع بالطرد المركزي، ولذلك فإن «في.اي.تي» كانت منطقة الريب والشكوك في القائمة النووية. ولذلك فإن زانجر أخبرنا قائلاً «أن شركة» «في.اي.تي» تنتج صمامات. ولديهم كاتالوجات، والقطع الجاهزة تأتيهم من الخارج. كذلك وجد أن شركة كورا «عملية تقليدية» فهم يصنعون هذه الوحدات لشتى الاستعمالات. انها ليست أجزاء من العملية النووية الحساسة».

كذلك فإن زانجر كشف النقاب عن أن بيرن كانت قد أرسلت إيضاحاً إلى واشنطن فوراً. كما كان يعتقد أن واشنطن «قبلت» ذلك لأنه لم يسمع عن أي رد

فوري من واشنطن. ولكن دبلوماسيين أمريكيين أعربوا لنا عن دهشتهم من أن زانجر قد استنتج بأن واشنطن كانت قد «قبلت» ذلك الإيضاح، وأصبحت راضية عن جواب السويسريين، كما أن الأمريكيين يقولون إنهم ما زالوا يواصلون الضغط على السويسريين من أجل تقديم الإيضاحات اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأمريكيين قاموا بالضغط على الباكستانيين مباشرة، وفي هذا الوقت، كان الباكستانيون يحوزون على أهمية جديدة في التفكير الاستراتيجي لدى واشنطن. فالروس بدوا وكأنهم يحرزون نفوذاً جديداً في أفغانستان المجاورة، حيث أتى انقلاب في عام ١٩٧٨م بحكومة شيوعية إلى سدة الحكم، وبالضعف الذي أصاب شاه إيران وسقوطه، فإن الباكستانيين ظهروا على أنهم المعقل الحصين الوحيد المتاح في جنوب آسيا.

ونتيجة لذلك، فقد كان هناك ضغط هائل على واشنطن بألا تواجه الباكستانيين بصورة علنية وصريحة جداً فيما يتعلق ببرنامجهم النووي، بل أن تقوم بدلاً من ذلك بإبعادهم عنه عن طريق تقديم عروض بالمعونات. وعلى هذا فإنه في أكتوبر عام ١٩٧٨م استأنفت واشنطن المساعدة الاقتصادية التي كانت قد قطعتها في السنة السابقة بسبب تشاشما. وفي نوفمبر قدم الأمريكيون خمسين طائرة مقاتلة من طراز نورث روب اف. ٥ مجهزة بقذائف جو أرض. كما كانت هناك تقديمات أخرى بمساعدات نووية مدنية ودعم دبلوماسي لإسلام آباد في تعاملها مع الهند.

لقد كانت النظرية تقول بأن الباكستانيين كانوا يريدون أن يصبحوا قوة نووية بصورة رئيسية بسبب ضعف الضمانات الغربية وعجزها عن الدفاع عنهم ضد القوة العسكرية الهائلة للهنود. ولكن بحلول عام ١٩٧٩م شعر الباكستانيون بأنهم كانوا قد وضعوا عبئاً ثقيلاً وتكلفة باهظة لنجاح برنامجهم النووي، وأن الأمريكيين كانوا يقدمون القليل والقليل جداً من أجل جعلهم يتخلون عن هذا البرنامج.

ولكن الأمريكيين سرعان ما غيروا رأيهم، وقرروا الضغط على الباكستانيين بقطع المعونة. وفي أوائل شهر آذار من عام ١٩٧٩م، قام وكيل وزارة الخارجية،

وارين كريستوفر بزيارة إسلام آباد لتحذير الباكستانيين من عواقب مواصلة سعيهم للحصول على القوة النووية. وفي الشهر التالي في ١٦ أبريل، أعلنت واشنطن بأنها قد قطعت المزيد من المساعدات الاقتصادية إلى باكستان. وقد وصل هذا القطع إلى ما تبلغ قيمته حوالي ٤٩ مليون دولار في السنة الجارية، و٤٥ مليون دولار في السنة التالية.

وفي بيان رسمي أعلن ناطق باسم وزارة الخارجية المريكية، ثوم ريستون قائلاً «إن قوانين الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب من الدول التي تستورد مكونات التسليح اللازمة للمنشآت الذرية التي لا تكون خاضعة للإجراءات الأمنية الوقائية الدولية أن تكون محرومة من الأموال التي تساعدها على التطور والمعلومات المتوفرة لدينا تفيد بأن باكستان تقوم بتطوير فرازات طرد مركزي لإشباع اليورانيوم. وفي الأمد البعيد فإن هذا قد يعطي باكستان قدرة إنتاج الأسلحة النووية. وسيشكل هذا مشكلة صعبة ويجعل الوضع أكثر تفاقماً. وبموجب قوانيننا، قررنا أن نقطع بصورة كبيرة المساعدات التطويرية عن الباكستان».

ولا يمكن للتوقيت أن يكون أكثر دراماتيكية من ذلك. فقد وجدت المحاكم الباكستانية، بصورة تنبؤية، أن رئيس الوزراء السابق ذو الفقار علي بوتو كان مذنباً بارتكابه التآمر على القتل، وفي وجه مناشدات بطلب الرحمة من كل زعماء العالم تقريباً، فإن ضياء الحق كان قد أمر بشنق بوتو في الرابع في إبريل قبل يومين فقط من هذه المناشدة.

وهكذا فإن أبا القنبلة الإسلامية ذو الفقار علي بوتو مات وهو على تمام اليقين بأن الإطاحة به كانت قد دبرتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وأن الاتيان بالجنرال ضياء الحق إلى سدة الحكم قد أوقف البرنامج النووي الباكستاني. وكان يعتقد أن الباكستان من الآن فصاعداً ستصبح عاجزة عن الدفاع عن نفسها أمام الخطر النووي الهندي. وكما كتب في آخر بيان له من السجن فقد قال «ما الفرق الذي تشكله حياتي الآن وباستطاعتي أن أتصور ثمانين مليوناً من أبناء بلدي يقفون عاجزين تحت سماء من السحب النووية؟».

ولكن تقدير بوتو لضياء لم يكن دقيقاً. فقد كان ضياء يواصل برنامج القنبلة النووية. فبعد مضي يومين فقط على وفاة بوتو والتي كان يعتقد أن معظمها راجع إلى إصراره على البرنامج النووي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المعونة عن جلاده والذي أمر بإعدامه لسعيه الحثيث لتحقيق الحصول على القنبلة الإسلامية التي كان ذو الفقار علي بوتو يعتقد أنها قد توقفت بالإطاحة به.

وقد أصر ناطق باسم وزارة الخارجية الباكستانية على الإدعاء بأن الأمريكيين قد أفردوا الباكستان لأنهم كانوا يعتقدون، خطأً أن الباكستانيين قد يطورون وسيلة نووية للعالم الإسلامي لتستخدم ضد إسرائيل.

إلا أن واشنطن استمرت على مدى الأشهر التالية في الضغط وذلك بتعيين قوة ذات مهمة خاصة للبحث في خيارات جديدة لإيقاف البرنامج النووي الباكستاني أو على الأقل ابطائه. وكان يرأس هذه القوة الخاصة السفير جأيرارد.سي.سميث، وقد اقترحت هذه الهيئة الخاصة سلسلة من خيارات الترهيب والترغيب والتي أصبحت علنية وواضحة جلية في أواسط الصيف.

وكان أحد هذه الخيرات المحاولة الثانية لمنع الباكستانيين من إنتاج الأسلحة النووية عن طريق زيادة دفاعاتهم التقليدية، وفي هذه المرة بتقديم المزيد من طائرات اف ١٦ المتقدمة بدلاً من لمقاتلات اف ٥ القديمة.

وخيار ثان كان يتمثل في عصا العقوبات الاقتصادية الصارمة، وتقييد وتحديد الاستثمار الأمريكي في الباكستان وإغلاق البنك الدولي ومنع القروض الدولية الأخرى.

ولكن خياراً ثالثاً كان أكثر إثارة للدهشة وكان سيخلق ضغطاً هائلاً على الباكستانيين ـ وهو استخدام عمليات سرية، بما في ذلك هجوم يقوم به المظليون العسكريون، لإضعاف مصنع الإشباع في كاهوتا واقعاده عن العمل. وعندما تم نشر احتمال القيام بهذا العمل السري، في صحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٧٩م، نفت وزارة الخارجية فوراً أن يكون هذا الأمر قد بحث إطلاقاً.

ولا يوجد هناك أي دليل يشير إلى أن واشنطن بحثت إطلاقاً مثل هذا الهجوم أكثر من أنه أحد الخيارات، أو حتى أن يكون قد نظر إليه بصورة جدية. ولكن مما لاشك فيه أن الباكستانيين نظروا إليه بصورة جدية وحملوه على محمل الجد، واحتجوا رسمياً لدى السفير الأمريكي في إسلام آباد. وفي نفس الوقت تقريباً، قاموا أيضاً بنصب قذائف كروتيل الفرنسية في كاهوتا لردع أية ضربات جوية جراحية يقوم بها الأمريكيون، أو الهنود، أو الاسرائيليون.

وربما يكون أقرب إلى الواقع، أن يكون الباكستانيون قد قاموا أيضاً بإحاطة كاهوتا وغيرها من الأماكن الرئيسية برجال أمن في ثياب مدنية بسيطة، وبزيادة التوتر في كافة أنحاء البلاد، قاد هذا إلى قيام سلسلة من الحوادث المنفرة:

ففي أواخر شهر يوليو، عندما قام السفير الفرنسي وأصر أول السكرتيرين لديه بقيادة سيارتهم على الطريق المؤدية إلى كاهوتا. فقط لمشاهدة أحد الأماكن التاريخية المجاورة، وأصر الرجلان على القول بأنهما عندما مرا بجانب الأسوار العالية لمصنع إشباع اليورانيوم، أحاط الغوغاء بسيارتهم وأوجعا الرجلين، السفير وزميله ضرباً. وقد اعتذرت الحكومة في وقت لاحق عن ذلك الحادث. ولكن الرسالة كانت في منتهى الوضوح. إذ يجب على الأجانب الإبقاء على أنفسهم بعيدين عن أي من الوسائل والتجهيزات النووية لهذه البلاد.

وبعد أيام قلائل، في أغسطس عندما قام شاب صحفي بريطاني يدعى كريسي شيرويل بمحاولة مقابلة عبد القدير خان في منزله في أحد حدائق ضواحي إسلام آباد. هجمت جماعة صغيرة من الرجال على شيرويل ونال على يديها من الضرب ما خبث وطاب. عندئذ هددت الحكومة الباكستانية بأنها ستقوم بمحاكمة ذلك الصحفي وأجبر على مغادرة البلاد.

وبحسب العبارات التي أوردها أحد محرري صحيفة شيرويل «الفاينانشال تايمز» فإنها كانت علقة يقوم بها محترفون متخصصون».

وبالرغم من أنه لم يتم الإبلاغ عنه، فقد علمنا من السفارة البريطانية في إسلام آباد أن ابن أحد الدبلوماسيين البريطانيين كان قد هوجم أيضاً أثناء مروره

بجانب منزل عبد القدير خان وهو في طريقه لحضور حفلة ساهرة، كما كانت هناك قصص عن حوادث مماثلة من تلك التي لم يعلن عنها.

وفي نفس الوقت، بقي عبد القدير نفسه، رجلاً في الخفاء وسراً غامضاً، غير مباح للصحافة الغربية الاتصال به، والتي كانت قد اكتشفت فجأة إحدى أضخم قصص التجسس الخاصة بالعصر النووي. فقد كان بصورة دائمة يحرسه وبصورة صارمة ودقيقة رجال الأمن الباكستانيون.

ومع هذا فإن بعض أولئك الذين كانوا يعرفونه معرفة جيدة استطاعوا مقابلته، وذكروا أن الدكتور عبد القدير بقي نفس الرجل الألوف اللطيف الودود الذي كأنه دائماً.

فقد ذكر استاذه المشرف السابق، البروفسور برابيز، الذي قام بزيارته في إسلام آباد «أن لديه الآن منزل والده العادي. وكان يحب القيام بأعمال الطبخ والعمل في الحديقة. إذ يوجد لديه الطماطم بل وحتى الفول السوداني. وكان يحب العناية بزوجته وطفلتيه الجميلتين».

ولكن كان هناك علاقات تشير إلى أن الدكتور عبد القدير قد أخذ يشعر بمرارة متزايدة تجاه معاملته على أيدي رجال الصحافة الغربية، حيث ظهرت قصص ضخمة في صحيفة «دير شبيجل» تقول أن بطلاً في الباكستان، هو الدكتور عبد القدير خان قد أصبح رمز للنذالة والخسة في أوروبا، وكان يقمت هذا كل المقت.

وعلى هذا فقد كتب في خطاب آسر فاتن بصورة غير متوقعة منه إطلاقاً، إلى المجلة الألمانية «دير شبيجل» محاولاً تبرئة نفسه والدفاع عن أعماله لأولئك الذين سودوا اسمه - بصورة غير منصفة ولا عادلة، حيث قال «إن الشدة والقسوة تزداد عندما يتعلق الأمر بالدول الإسلامية».

ومضى يقول: «إنني أريد أن أسأل عن مواقف أولئك السفاحين والمدعي القداسة والملطخة أيديهم بالدماء، من الأمريكيين والبريطانيين، أولئك اللقطاء (أولاد الزنى) الذين عينهم الله حراساً وأوصياء على العالم لتكديس مئات الآلاف

من الرؤوس النووية وقد منحهم الله سلطة وصلاحية القيام بالتفجيرات النووية في كل شهر. ولكننا إذا بدأنا في برنامج متواضع، فإننا في نظرهم من الشياطين والأبالسة كما أن الصحفيين يعتبرون ذلك حملة صليبية ينشرون عنه قصصاً ملفقة في منتهى الخبث والشر».

ومع ذلك فقد كانت الحقيقة واضحة جلية. فالباكستانيون يعرفون أن هدف الحملات الغربية في الربح عن طريق بيع منتجاتهم. فالسوق لا تطالبهم بتحليل دوافع عملائهم، ولا تقوم بذلك حتى حكوماتهم في معظم الأحوال.

وسرعان ما اكتشفنا في سياق تحرياتنا، بالضبط ماذا رآه الباكستانيون في السابق، فالقوانين والأنظمة والاتفاقات القائمة بين الدول الغربية لمنع بيع «التكنولوجيا النووية الخطرة» بالإمكان الالتفاف حولها بكل يسر وسهولة، فنظام الإجراءات الوقائية وأعمال المراقبة سهلة الإختراق ولا يمكن الدفاع عنها ويسهل تجنبها كما أنها غير محددة بصورة مفرطة. فكثير من القطع اللازمة لمصانع إشباع اليورانيوم يمكن شراؤها منفردة ومستقلة في السوق المفتوحة ولم يتم تطبيق الأنظمة والقوانين عليها.

وأهم شيء هو أن الباكستانيين كانوا يعرفون بأن جعجعات الدبلوماسيين ضد إنتشار الأسلحة النووية كانت جوفاء. فالأنظمة والقوانين غير كافية كما أن قوائم البنود المحظورة أو المراقبة غير واقية ولا توجد جهود مراقبة جدية وشاملة لمنع انتهاك الأنظمة النووية الحالية.

وأياً كان فإن برنامج الباكستان النووي «المتواضع» تقدم بصورة دراماتيكية في الاتجاه غير المتوقف في إشباع اليورانيوم ولم يفعل الغرب إلا القليل جداً لإيقافه. ويرجع هذا، من ناحية إلى جهود ومحاولات عبد القدير الخاصة البارعة في الحصول على المخططات وقوائم الموردين للقطع اللازمة. ومن ناحية أخرى، فإننا نستنتج، أن ذلك كان بسبب أنه لا يوجد لدى المجتمع الدولي نظاماً لمنع انتشار الأسلحة النووية، إذ ينقصه الإرادة المنسقة، والاهتمام بالتفاصيل، والسلطة اللازمة لفرض القانون وتطبيق الأنظمة .

المزيد من الضجيج للدولار

لا يوجد لدينا أية طريقة تمكننا من معرفة فيما إذا كان الباكستانيون قد إلتفوا من وراء ظهورنا واستفادوا بكل الطرق من وثائقنا في التعامل مع الفرنسيين أو الشركات الأجنبية.

اف.اكس.بونيسيت. رئيس شركة اس.جي.ان . ٣١ مايو ١٩٧٩م

إننا نزود الباكستان ببعض الأوعية والأنابيب، ولكنني لا أدري عن استخدامات هذه الأوعية، إنني مجرد جهة صانعة، إنني لا أدرس العمليات وأساليب التطوير.

الدو تورسي. رئيس شركة الكوم . ميلانو. إيطالي مايو ١٩٨٠م

يبدو أن الباكستانيين كانوا معتمدين على أنفسهم متقدمين خطوة إلى الأمام على نحو ما. فإذا رجعنا إلى الوراء إلى شهر يونيو ١٩٧٨م، نجد أن الفرنسيين كانوا قد قرروا رسمياً تعليق العقد مع باكستان الخاص بالمساعدة على بناء مصنع تطوير البلوتونيوم في تشاشما الكبير والذي تبلغ طاقته مئة طن سنوياً. وظهر أن القرار يشير إلى انعطاف كبير في سياسة التصدير النووية الفرنسية. ولقيت ثناء كبيراً خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع هذا، وبينما كان الثناء لا تزال أصداؤه تردد، فإن الأمريكيين، وربما سفارات أخرى في باريس بدأت تلتقط تقارير تفيد أن العمل في العقد كان لا يزال جارياً فعلاً. وبموجب هذه الإشاعات، كما أطلقت عليها وثيقة حكومية فرنسية كنا

قد حصلنا عليها في وقت لاحق. فإن الشركات الفرنسية كانت لا تزال تقدم المعدات والمشورة التكنولوجية لمصنع تشاشما. وكانت الشركة المشبوهة الرئيسية هي التي وقعت العقد الأصلي، والمملوكة الآن للدولة شركة «اس.جي.ان».

وكنا قد حصلنا معلوماتنا السرية عن الموضوع من مسؤول أمريكي، في واشنطن في بداية تحرياتنا التي قمنا بها في يناير عام ١٩٨٠م. فقد أخبرنا أنه حتى ولو أن إفشاء المعلومات المتعلقة بتجسس الدكتور عبد القدير خان في تكنولوجيا إشباع اليورانيوم والمشتروات الباكستانية تشكل العناوين الرئيسية في الصحف الأوروبية، فإن ما ألفت نظركم إليه هو أنه «يجب عليكم أن لا تتجاهلوا تطوير البلوتونيوم، فالباكستانيون لا يزالون في حاجة إلى معدات التطوير الخاصة بهم كما أن الباكستانيين أنفسهم يقومون بعمليات الشراء».

وبالرغم من أنه لم يكن أكثر تحديداً، إلا أن هذا الإيحاء كان مثيراً للإهتمام من ناحية الإعلان الواسع النطاق عن إيقاف العقد الفرنسي الخاص بتطوير البلوتونيوم. وكان الشيء الذي مازال الباكستانيون في حاجة إليه هي المعدات النووية الحساسة التي تجعل عملية التطوير ممكنة. وهي البنود من مثل، أجهزة الخلط والترسيب، والمذيبات والأنابيب والأوعية الحلقية. ولذلك كان علينا أن نكتشف ما الذي يعنيه هذا المسؤول الأمريكي. وفي أثناء سعينا للوصول إلى ذلك، أصبنا نجاحاً عظيماً بصورة استثنائية.

فمن بين الوثائق التي كان قد سلمها إلينا خارج باريس أحد العلماء الفرنسيين، سلسلة من الرسائل التي كانت تشكل جزءاً من مراسلات الحكومة الفرنسية بشأن صلب الموضوع. ولقد كانت المعلومات التي حوتها آسرة ساحرة. فقد أظهرت الإحترام والتقدير الكبير الذي يبديه الفرنسيون نحو الشكل، ومهارة فائقة في الفن القديم المتعلق بالمحافظة على النفس بصورة بيروقراطية، وإظهار الازدراء للسعي وراء معرفة ما يجري حقيقة.

وكانت الرسالة الأولى من مدير هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، مايكل بيكون إلى جورج بيس رئيس شركة «سي.أي.أيه» المنشأة الصناعية التابعة إلى شركة «كوجيما» وكانت مؤرخة في ١٩٧٩/٥/٢٨م.

وقد كتب بيكو في هذه الرسالة يقول: «من مختلف النواحي الفرنسية والأجنبية، هناك شائعات تدور وتعني ضمناً أن شركة «أس.جي.ان» من الممكن أنها تقوم بتشجيع الإستمرار في تحويل التكنولوجيا أو المواد إلى الباكستان، وبذلك فإنها تسهل اتمام وإنجاز مصنع تطوير البلوتونيوم، ويكاد ألا يكون من الضروري التأكيد على جدية مثل هذه الحقائق، فإذا كان لابد من تأكيدها، إن الصفقات والمعاملات من هذا النوع ستضع موضع التساؤل السياسة الوطنية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية التي تقررت على أعلى المستويات».

وكان بيس قد أرسل خطاباً شديد اللهجة إلى رئيس شركة «اس.جي.ان»اف،اكس، بونيسيه يسأله فيه إرسال إيضاحات تفصيلية. وقد أجاب بونيسيه على ذلك فوراً ففي خطابه المؤرخ في ٣١ مايو، نفى نفياً باتاً أن شركة «اس.جي.ان» كانت ترسل أية مواد مهربة أو محظورة قانونياً إلى الباكستان. ومع هذا فقد أقر بأن شركة «اس.جي.ان» لديها بعض العلاقات المستمرة المحدودة في «إعداد الطلبيات» للباكستانيين، بعضها لا تزال «مقيمة» في «اس.جي.ان».

كذلك أقر بونيسيه في أوائل الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٧٩م بأن «اس.جي.ان» مازال لديها أربعة من موظفيها يعملون في إعداد المخططات والتصاميم، وثمانية يعملون في إعداد متطلبات الدعوات إلى تقديم المناقصات وإعداد الطلبيات، واثنان على الأقل في الموقع في تشاشما. وكان هذا حتى الأشهر الثمانية الأولى بعد التعليق المفترض للعقد. ويبدو من الطريقة التي كتب بها بونيسيه الخطاب بصورة واضحة جلية أن المسيو بيكو والمسؤولين النوويين لديه كانوا على علم بأن شركة «اس.جي.ان» قد واصلت احترام عقدها ولو جزئياً على الأقل.

ولكن هذا فقط فيما يتعلق ببادئات التشغيل فقد نوه بونيسيه في خطابه بصورة عامة بأن «اس.جي.ان» كانت تقوم بأعمال أخرى أكثر بكثير.

فكجزء من العقد، كانت شركة «اس.جي.ان» قد اشتغلت كمهندسين كما ساعدت في النواحي الشرائية، حيث كتب يقول «كان علينا أن نعد الوثائق مثل المتطلبات وشروط البيع الخ.. لهيئة المشتروات الباكستانية، والتي علينا أن نوافق عليها ونعتمد شراءها قبل إرسالها إلى الموردين...».

وقد احتفظ الباكستانيون بقوائم الموردين النوويين الفرنسيين، وبحلول عام ١٩٧٩م، كان لديهم معرفة تفصيلية عمن في الصناعة النووية الفرنسية وما الذي باستطاعته عمله. وكان من الأمور المعروفة بصورة عامة، وتم نشره في مجلة التجارة الصناعية النووية «نكليونيكس ويك» وأكده المسيو بونيسيه، هو أن لدى الباكستانيين ٩٥ في المئة من المخططات التصميمية، وهذه المخططات ستمكن الباكستانيين من إنجاز مصنعهم لتطوير البلوتونيوم بجهودهم الخاصة.

فأين كانوا يفعلون ذلك؟ وهل كانت «اس.جي.ان» تساعدهم؟ فبينما كان بونيسيه في خطابه المؤرخ في ٣١ مايو يؤكد بأن شركته لم تعد متورطة في الشراء أو القيام بدور المقاول من الباطن فيما يتعلق بالمعدات النووية للباكستان (والتي قد تكون «مواد مهربة» أو محظورة) إلا أنه أبقى باباً هاماً مفتوحاً. حيث أكد بونيسيه في خطابه قائلاً «لا يوجد لدينا أية طريقة لمعرفة أية استخدامات لوثائقنا في التعامل مع الشركات الفرنسية أو الأجنبية».

ولا يمكن إطلاقاً إغفال هذه الملاحظة. حيث أن بونيسيه كان يقدم الدفاع الحقيقي عن «الاشاعات، والتهمة التي لم يقم أحد بعد بتوجيهها بصورة صريحة. القائلة بأن شركة «اس.جي.ان» كانت تقوم بمساعدة الباكستانيين على إنجاز مصنع تشاشما بجهودهم الخاصة تحدياً للتعليق الذي قامت به الحكومة الفرنسية للعقد. وبنفيه أن يكون لديه أو لشركته أي علم من الأعمال الباكستانية والنشاطات التي يقومون بها، فإن بونيسيه كان يعلن فعلاً أنه هو وشركته بريئون من شيء كان معروفاً لدى الجميع وشائعاً في كل مكان. لأنه سواء كانوا أو لم يكونوا يعملون من وراء ظهر ««اس.جي.ان» فإن الباكستانيين كانوا في الحقيقة والواقع يستخدمون الرسوم والمواصفات في جهود ومحاولات متواصلة لشراء المعدات لمصنع تشاشما

من الشركات الفرنسية والأجنبية، كما أن كل شخص في الصناعة النووية الفرنسية كان يعرف بالضبط أنهم يفعلون ذلك.

وكان المركز الوهمي لجملة الشراء هذه في مكتب صغير متهدم نوعاً ما في ضاحية باريس «كور بوفي» السيئة السمعة، على بعد ثلاث دقائق مشياً من المكتب الرئيسي لشركة «اس.جي.ان» ومن الناحية الرسمية لدى القسم العلمي والتكنولوجي في السفارة الباكستانية، فإن هذا المكتب كان فعلاً مركز هيئة المشتروات الباكستانية المسؤولة عن شراء التكنولوجيا اللازمة لصنع القنبلة النووية. وكانت مسؤولياتها تشمل فرنسا وبقية أوروبا. وكان الباكستانيون قد أقاموا المكتب أصلاً للتنسيق مع «سي.جي.ان» في عقد تشاشما. وخاصة في إرسال المتطلبات ودعوات تقديم العطاءات للموردين المحتملين ومقاولي الباطن. وحتى بعد التعليق الذي كان من المعتقد أنه فرض على العقد في أواسط عام ١٩٧٨م، فإن الباكستانيين أبقوا على المكتب مفتوحاً وكان يرأسه دبلوماسي باكستاني قوي البنية، قصير مكتنز يفيض طاقة ونشاطاً يدعى «اس.ايه.بوت».

وكان هذا هو نفس اس.ايه.بوت الذي لفت نظر علي بوتو في اجتماع عام ١٩٧٢م السري مع العلماء في مولتان، والذي كان قد تم إرساله في الآونة الأخيرة إلى بروكسل ليرأس عمليات الشراء في أوروبا. وكان بوتو قد نقل مكتبه الرئيسي إلى «كوربيفوي» في عام ١٩٧٧م وتم اعتماده رسمياً من قبل الفرنسيين كدبلوماسي في السفارة الباكستانية بمرتبة وزير. وباستخدامه واجهته كدبلوماسي كبير، كان بوتو فعلاً هو الرجل الذي عهد إليه بشراء المكونات اللازمة لكل من اليورانيوم المشبع وناحية تطوير البلوتونيوم في البرنامج النووي الباكستاني.

وبعد تعليق عقد تشاشما، واصل بوتو المتحمس مفاتحة الموردين النوويين بشأن معدات تطوير البلوتونيوم، وقد حصلنا من أحد رجال الأعمال الذين لهم علاقة بهذا الموضوع، على نسخ من الوثائق التي استخدمها بوتو في حملته الشرائية. وإحدى الوثائق «طلب مواد» أدرج فيه مواصفات «اس.جي.ان» الخاصة «بمعدات حساب قياس الطيف» والذي يستخدم عموماً في أجهزة تطوير

البلوتونيوم. وبناء على ماذكره رجل الأعمال هذا، فإن هذه الطلبية كانت من المنوي إرسالها إلى تشاشما بدلاً من المصنع الدليلي المجاور لبينستيش. وكانت الطلبية تطلب من المورد صراحة تحوي لقائمة بالوثائق إلى شركة اس.جي.ان، وأن يسمح لمفتشي ومراقبي شركة اس.جي.ان «بمراقبة النوعية» في الأبنية والأراضي الخ التابعة له. كذلك فإن اس.جي.ان، ستقوم بعد التصنيع بفحص والتأكد من أن المعدات تتمشى مع المتطلبات الواردة في الطلبية المقدمة وكذلك التي أثبتها الصانع في عطائه» بموجب ما ورد في الوثيقة.

وكانت الطلبية تحمل عدة تواريخ، آخرها كان في ١٩٧٨م، والذي كان قبل التعليق الفرنسي للعقد؛ وقد أخبرنا رجل الأعمال أن بوتو كان لا يزال يرسل الوثائق في عام ١٩٧٩م وكذلك في عام ١٩٨٠م، مورداً نفس مواصفات وشروط شركة «اس.جي.ان» ومبيناً أن «اس.جي.ان» ستكون مسؤولة عن مراقبة النوعية.

وقد طلب بوتو أن يكون العطاء تنافسياً فيما يتعلق بمعدات قياس الطيف هذه الخاصة بغرفة التحكم في المصنع، وذلك من شركة، من بين شركات أخرى، تدعى «أريس» والتي يوجد مركزها في باريس. وكانت مواصفات المعدات من إعداد شركة اس.جي.ان، كما اعترف لنا بذلك رئيس شركة «أريس» في مايو من عام ١٩٨٠م، وأقر بأنه كان يقدم عطاءه على أساس ما ورد في الطلبية، ولكنه قال بأن عطاءه لم يكن قد قبل بعد. وادعى بأنه لم يكن يعرف أن الطلبية كانت لمصنع تطوير البلوتونيوم الفرنسي في الباكستان.

وكان هناك شركة أخرى فاتحها بوتو هي روباتيل، في منطقة ليونز، وكانت شركة روباتيل قد تم اختيارها أصلاً لانتاج بعض المعدات النووية الحساسة لمصنع تشاشما. وقد قمنا بزيارة روباتيل، وأقر لنا بأن بوتو كان قد فاتحه. ولكنه أنكر أن شركته قد قبلت الطلبية، التي كانت قد قدمت بعد تعليق مصنع تشاشما. حيث قال لنا «أن ذلك سيكون ضد القانون، ونحن لن نقوم بذلك العمل».

ومع هذا فقد أضاف بأنه وجد أن المشتري الباكستاني، بوتو كان «شخصية جذابة مثل الكثيرين من الباكستانيين، كما أنه مفاوض شديد وقاس» ولم يلمه

لمحاولته الحصول على بقية القطع اللازمة لجعل مصنع تطوير البلوتونيوم يقوم بوظيفته. وأن ذلك كان من حق الباكستانيين، وقال «ولكن من وجهة نظرنا لقد كان هذا العمل ضد القانون».

وكلما واصل بوت حملته الشرائية، بالتعاطف مع ومن قبل العديد من الشركات الصناعية النووية التي كانت تريد مواصلة البيع، فإن القصص كانت تؤكد على أن الفرنسيين كانوا يواصلون تجهيز مصنع التطوير. وقد ظهرت هذه القصص في صحف ونشرات مثل «نكليونيكس ويك» بل حتى في برنامج الشؤون العامة على شاشة تلفزيون ألمانيا الغربية، «زاد.دي.اف.ماجازين» وكان الانطباع، الذي يشارك فيه الكثيرون، هو أن الحكومة الفرنسية أو«اس.جي.ان» كانت تلعب لعبة فرنسية غريبة وشاذة، كما أنها تقوم سراً بمساعدة الباكستانيين للقيام بمهمتهم.

وكان الوضع غريباً وشاذاً، ويمكن الحكم عليه فقط على أساس الحقائق الواضحة الجلية. فبوتو والباكستانيون كانوا يحاولون شراء المعدات اللازمة، وكانوا يقومون بذلك علناً، بل وحتى بصفاقة ووقاحة، سواء في فرنسا وربما في غيرها من الأقطار خارج فرنسا. ولكنهم بفعلهم هذا، كانوا يحاولون إغراء الشركات الفرنسية بانتهاك السياسة الحكومية المعلنة والمفروض أن تكون صارمة. فقد كانوا يخبرون الشركات الفرنسية بضرورة انتهاك السياسة الفرنسية والقوانين.

وقد قاد ذلك إلى إثارة تساؤلات هامة ففي المكان الأول، حيث كان الباكستانيون يحققوا نجاحاً في الحصول على البضائع، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي البضائع التي كانوا يحصلون عليها؟ فهل من الممكن أن تكون الحكومة الفرنسية نفسها تلعب لعبة ميكيافيلية ذات وجهين، بالتظاهر رسمياً بأنها تعلق العقد بينما تسمح لشركة «اس.جي.ان» أو بعض الشركات الأخرى بمواصلة العمل فيه؟ وهل من الممكن أن تكون هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، بولعها وميلها للتصدير، أن تتحدى علناً وزارة الخارجية والسياسة التي كان قد وضعها الرئيس الفرنسي جيسكاردي ستان؟ أم أن الفرنسيين كانوا فقط يعملون بصورة مشوشة عن طريق إغماض أعينهم عن بوتو والباكستانيين، وترك الشظايا تسقط حيث تشاء؟

ولقد كانت الإجابات غامضة مثلما كانت السياسة الفرنسية. والتعليق كان قد أعلن في أغسطس ١٩٧٨م. وفي نفس الوقت ـ كما علمنا من الرجل الذي قام بعملية التعليق، الدبلوماسي النووي الفرنسي، آندريه جاكوفيه ـ فإن الفرنسيين كانوا يتفاوضون مع الباكستانيين حول مسائل أخرى. بما في ذلك بيع طائرات الميراج. حيث كان الفرنسيون يريدون الابقاء على الباكستانيين يتعاملون معهم عن طيب خاطر، وربما كان الهم من ذلك، الإبقاء على العلاقات الطيبة مع أصدقاء الباكستانيين العرب، والإبقاء على ودهم، حيث هم الذين يزودون فرنسا بكمية كبيرة من النفط الذي تحتاجه.

ويكاد يكون من اللحظة التي اتخذوا فيها قرارهم، كان الرئيس الفرنسي جيسكاردي ستان ومسؤولي حكومته قد بدأوا بعمل سلسلة من المهادنات والحلول الوسطى التي تلطف من تأثير ما كانوا يحاولون فعله.

فقد أخبرنا جاكوميه قائلاً: «إن ماكنا نحاوله لم يكن التخاصم مع الباكستان بشأن هذا الموضع. ولكننا شعرنا أن للباكستان وضعاً استراتيجياً هاماً في العالم. ولذلك كنا نريد أن نكون على علاقات طيبة معهم» وقد عكس جيسكاردي ستان هذا الاهتمام في خطابه في يوليو ١٩٧٨م الموجه إلى الرئيس الباكستاني الجنرال ضياء الحق، يخبره فيه عن القرار الفرنسي بتعليق العقد. ولكنه يبقي الباب بكل دقة وعناية مفتوحاً لتعاون نووي مستقبلي. وقد بقيت باريس بصورة خاصة راغبة في السير قدماً بالتطوير التكنولوجي المشترك البديل، والذي سيعالج الوقود المشعشع للمفاعل بطريقة تؤدي إلى استخلاص مزيج من البلوتونيوم واليورانيوم غير المناسب لصنع القنبلة النووية، وبهذه الطريقة التي قام بها الفرنسيون بأداء اللعبة. فإنهم لم يوقفوا العقد فجأة، أو يقولوا «لا» بصورة نهائية. وبدلاً من ذلك فإنهم كانوا يرجعون الكرة إلى الجانب الباكستاني في الملعب. فلم يكن قرار تشاشما إلغاء للعقد. لقد كان مجرد تعليق فقط وكان هناك فرق كبير.

ولذلك فإن المفاتحة كانت استخدام الدبلوماسية الفرنسية بأحلى معانيها. مؤيدة بزيارة جاكوميه شخصياً للجنرال ضياء الحق. ولكن لدهشة الفرنسيين، فإن

ضياء سلك طريقاً أفضل، رافضاً أن يأخذ «لا» جيسكار اللينة الناعمة على أنها الكلمة النهائية حول الموضوع. وقد ظهرت مهارة ضياء على أفضل وجه في خطابه الجوابي إلى جيسكار والذي استطعنا الاطلاع على نسخة منه في إحدى مراحل تحرياتنا.

حيث كتب مظهراً بصورة صريحة حرج وضعف موقفه السياسي بشأن عقد تشاشما، قائلاً: «إن مسألة مصنع تطوير البلوتونيوم قد اتخذت أهمية سياسية أعلى وأبعد بكثير جداً من مضامينها الاقتصادية. إن أملي عظيم في أن تقوم فخامتكم بمراجعة الموقف الذي عرضه علينا مبعوثكم الخاص، وأن تستطلع معنا أساساً مشتركاً مقبولاً لدى الطرفين من أجل التطبيق الأمين للاتفاقية وتنفيذ شروطها».

إن الباب لا يزال مفتوحاً. ولكن الكرة قد تم إرجاعها إلى شبكة الهدف في الجانب الفرنسي من الملعب. فمستقبل الجنرال ضياء السياسي أصبح في الأيدي الفرنسية، أو على الأقل ما كانت تعنيه كلماته ضمناً. كما أنه من الناحية الدبلوماسية، فإن المسؤولين الفرنسيين كانوا قد تركوا في مركز حرج أشبه «بالأعراف»، عاجزين عن الإعلان بصورة علنية وعلى رؤوس الأشهاد، أو للباكستانيين أن «لا». وأن العقد قد أصبح ميتاً.

وقد نجم عن ذلك بعض القرارات الغريبة، التي أشارت إلى أنه حتى التعليق كان موضعاً للتساؤل. وكان القرار الرئيسي هو أن المهندسين الفرنسيين سيواصلون البقاء في الباكستان لإتمام «الأعمال الإنشائية المدنية» للمصنع، الأمر الذي يعني البنية المادية الملموسة للمباني نفسها. ولم يتم الإعلان عن هذا القرار إطلاقاً، كما أخبرنا الدبلوماسيون الفرنسيون أن ذلك قد تم بمعرفة الأمريكيين وموافقتهم. ولأنه كان مغطى بمثل هذه السرية، ولأنه تم في وقت لاحق اكتشاف أن المهندسين الفرنسيين لا يزالون في الباكستان، فقد وفرت هذه الأشياء تغذية لمصنع الاشعاعات وانتشارها على نطاق واسع.

وقد ثبت أن التعليق كان نصف تعليق فقط. فاتمام الأبنية سيوفر خيار إتمام المصنع وتشغيل مصنع البلوتونيوم في مرحلة متأخرة، ولكن الأنماط السياسية تتغير،

وعقد تشاشما قد يعود بصورة دائمة إلى الأفضليات الرسمية والمصالح السياسية، وكان بونيسيه قد أقر في خطابه بأن «اس.جي.ان» كانت لا تزال تقوم بإعداد الطلبيات ومتطلبات المصنع. كما أن مهندسي «اس.جي.ان» المدنيين كانوا لا يزالون في الباكستان على الأقل حتى ديسمبر عام ١٩٧٩م.

وعلى هذا فإن الغموض في الموقف الحكومي قد ترك الشركات الفرنسية التي وقعت عقوداً للقطع الميكانيكية والنووية والحساسة للمصنع في مأزق. فقد سبق لبعض المعدات الميكانيكية أن سلمت وأصبحت في صناديقها بجانب المصنع وبعضها كانت تحت التصنيع أو التصميم في فرنسا. كما أن الشركات ذات العقود السارية المفعول لم تحصل على أية مساعدة من الحكومة لتحديد ما ينبغي عليها أن تفعله إزاء هذه العقود. فيما إذا كان عليها اتمامها، أو أن تشحن البضائع، وفيما إذا كانت أو كيف يمكن التعويض عليها إذا لم تقم بذلك. وأخيراً، في فبراير عام ١٩٧٩م، بعد مضي ستة أشهر بالتمام والكمال، على تعليق العقد حاول وزير الخارجية الفرنسية جين فرانكو بونيسيه توضيح الوضع، وجعل وزير الصناعة، آندريه جيرفرد، يصدر تعليمات رسمية إلى مختلف الشركات المتورطة بأن لا تزود مصنع تشاشما بأي شيء آخر أو إرسال المزيد من الشحنات.

وقد رحب الأمريكيون كل الترحيب بالسياسة الفرنسية، على أنها سياسة تملص وتهرب وغموض ومهادنة. ولم تكن وزارة الخارجية تريد أن تغضب وتحرك شعور الباكستانيين ولا الأمريكيين من ذوي العقليات المضادة لانتشار الأسلحة النووية، كذلك لم تكن هيئة الطاقة الذرية الفرنسية تريد أن تقيد، أكثر مما ينبغي الصناعة النووية الفرنسية، حيث كانت تنظر إلى تطوير البلوتونيوم على أنه أداة نووية، كما أنها كانت لا تزال تشعر بعدم الرضى بشأن المستقبل، لم تكن تريد أن تخسر عميلاً جيداً.

وعلى هذا فإن بونيسيه من اس.جي.ان كان بصورة خاصة يشعر بالمرارة إزاء الطريقة التي استخدمتها حكومته في التعليق. حيث أخبرنا قائلاً «لقد أبلغنا مختلف الأشخاص في الحكومة قائلين لنا «لا» لا تمضوا قدماً وعندما طلبت منهم أن يرسلوا

لي خطاباً بذلك، لم أتلق رداً. فكما تعلمون، لقد كان هناك عقد بين طرفين (اس.جي.ان. والحكومة الباكستانية)، عقد دولي، كما أن هناك محكمة عدل دولية. ولا يمكن لهذه الأشياء أن تقرر بصورة تحكمية، أنها ليست مجرد رغبة لدى بعض المسؤولين الفرنسيين».

لقد قام بونيسيه بمحاربة القرار الحكومي بكل قوة وإصرار، وأخيراً فقد وظيفته بسبب ذلك. ففي ٢٩ يونيو- بعد شهر واحد من كتاب الخطاب إلى بيس - أصبح رئيساً شرفياً لشركة اس.جي.ان ولم يعد المسؤول التنفيذي الرئيسي لها. ومع ذلك واصل الشعور بصورة قوية بأن اس.جي.ان لديها عقد ساري المفعول مع الزبائن الباكستانيين، ليس فقط في جعل المصنع يدور ويؤدي وظيفته، بل أيضاً في الأعمال الاستشارية والشراء والتعاقد من الباطن، والتحكم بالنوعية وكل شيء آخر تنص عليه شروط العقد. حيث قال «إن العقد لا يزال قائماً، إنه عقد دولي، لم يتم إلغاؤه، وبموجبه فإن شركتنا لاتزال تتحمل المسؤولية عن مصنع تشاشما».

ومع هذا، فقد كان غامضاً غموض حكومته في إجابته على سؤالنا التالي «ماذا تفعلون أنتم الآن بالضبط؟».

فأجاب بونيسيه «أن لدينا أصدقاء باكستانيين، كما أنني مستمر في الاتصال بأصدقائي».

فضغطنا عليه ماذا كان يعني بذلك؟ هل كان لا يزال على اتصال بـ «اس.ايه.بوت»؟.

فأجاب بونيسيه قائلاً: «إنني على إتصال بأصدقائي» كما أقر بأنه لا يزال يقدم النصيحة والمشورة للمشترين الباكستانيين. ولكنه لم يكن راغباً في البوح بنوع هذه النصيحة والمشورة.

وهذا بدوره قاد إلى سؤال آخر. هل يعرف بونيسيه أي شيء عن شركته، أو الشركات الأخرى، التي لا تزال تزود الباكستانيين بالمعدات النووية؟.

وفي هذه المرة كان جوابه ثابتاً وأكيداً حيث ذكر بصورة قاطعة بأنه «إنني لا أعرف شيئاً عنها».

وكان هناك ملاحظة خادعة في الخطاب الذي أرسله بيس في مايو عام ١٩٧٩م إلى بونيسيه. وهذه الملاحظة هي إحتمال وجود «علاقة إيطالية» تشير إلى أن الشركات الفرنسية كانت تستخدم شركات فرعية إيطالية أو تابعة إما لصناعة المعدات إلى الباكستانيين، أو كوسائل للإسراع في عمليات الشحن، وبذلك يتجنبون رجال الجمارك في فرنسا ذاتها. فقد كتب بيس بأسلوب بيروقراطي لا يخطيء قائلا: «يدعى بأن بعض الجهات الصانعة قد قامت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتحويل أو بيع مواد حساسة أو غير حساسة إلى جهات صانعة إيطالية. ومن ثم فإن (هذه الجهات الصانعة الإيطالية) قامت بإرسال هذه المواد إلى الباكستان بواسطة مستندات ووثائق عديمة القيمة».

وقد استدعت هذه العلاقة الإيطالية المتابعة، بالرغم من أن المسيو بونيسيه ادعى أنه لا يعلم عنها أي شيء، سواء في جوابه على خطاب بيس أو في المقابلة التي أجراها معنا.

وكنا قد عثرنا على الفرصة السانحة وسعيدة الحظ لنا، من الإشاعات التي كانت تنتشر هنا وهناك. فقد أخبرنا أحد أصدقائنا الذي كانت لديه علاقة وثيقة داخل الصناعة النووية الفرنسية، أن مما يستحق العناء فحص وتحري شركة فرنسية تدعى «بيجنير شميد لورير» أو اختصاراً «بي.اس.ال» فإنها أنتجت بعض المعدات النووية الحساسة لمصنع تطوير البلوتونيوم الذي تمتلكه فرنسا في كاب لاهيج. كما أنها كانت على علاقة بالصفقة الباكستانية، كما أبلغنا أن هذا قد يكون مجرد إشاعة. حيث لم يكن لديه أية وثائق تدعم ما قاله.

وبدا أن للقصة بقية. فالباكستانيون كانوا في أمس الحاجة إلى المعدات النووية الحساسة الجوهرية من أجل استخلاص البلوتونيوم لصنع أسلحتهم النووية. ومن الممكن أن تكون هذه هي الطريقة التي كانوا يحصلون بواسطتها على المعدات. كما أن المعلومات القائلة بأن «بي.اس.ال» لها شركة إيطالية تابعة. والتي سرعان ما ثبتت صحتها. تتلاءم مع الإشاعات التي ذكرت في خطاب بيس إلى بونيسيه. فمن المحتمل أن يكون الباكستانيون يخفون أيديهم وراء سلسلة من

الواجهات والعقود الزائفة. فإذا كان بالإمكان سرد القصة، بصورة كاملة كما يقول المثل «والدخان ما زال منبعثاً من فوهة المسدس» فسيكون من الصعب عندئذ على الباكستانيين اقناع أحد بأنهم يسعون لإقامة مشروع نووي مدني.

بعد ذلك عدنا للتدقيق في القصة مع المسؤول الأمريكي الذي كان أول من أخبرنا قائلاً: «لا تتجاهلوا جانب تطوير البلوتونيوم» في البرنامج الباكستاني. ولم يكن اطلاقاً راغباً في «تقديم» معلومات مجددة، لأن ذلك يمكن أن يكون حنثاً بالقسم الذي أخذه على نفسه كمسؤول في حكومة الولايات المتحدة. إن باستطاعته فقط تأكيد المعلومات. أو أن يخبرنا على الأقل أننا نسير في الطريق الصحيح. فهل كان يستحق العناء أن نسعى وراء «كي.اس.ال» وشركة إلكوم؟ هذا ما سألناه عنه. وكان جوابه مشجعاً.

وقال لنا «قد تصيبوا نجاحاً، لا تتوقفوا».

ألححنا عليه ليكون أكثر تحديداً بسؤالنا «ما نوع المعلومات المتوفرة لدى الحكومة الأمريكية؟ ما نوع الإرشادات الدليلية التي يمكنه تزويدنا بها؟ فكان ما قال هو أن لدى الحكومة الأمريكية مثل هذه المعلومات، وكان «يعتقد أنها دقيقة» ولكنه ما زال غير متأكد مئة في المئة.

وعندما سألنا هل كان الأمريكيون قد لفتوا انتباه الفرنسيين إلى ذلك؟ لم يجب، ولكن ما كان يعنيه ضمناً هو أنهم لم يفعلوا ذلك بعد، وأن الأمريكيين كانوا في خضم بحثهم في الموضوع وتقصي حقائقه. وكان هذا في آذار عام ١٩٨٠م.

وعلى هذا فقد بدأنا تحرياتنا في كل من فرنسا، حيث كانت النتائج في أول الأمر ضئيلة، وفي إيطاليا، حيث استطعنا تكوين بعض الحقائق الأساسية.

وتقع سينث انجيلو لوديجيانو على حوالي ثلاثين ميلاً إلى الشمال من ميلانو، على جانب الطريق العامة السريعة. ويوجد قلعة جميلة من العصور الوسطى، وبيوت ذات الأسطح المغطاة بالقرميد الأحمر، ومجرى مائي ملوث، وشارع رئيسي هادىء يتفرع في النهاية منه شارع فرعي يوصل إلى الأحياء الغربية المشهورة بمعكرونة

السباجيتي. كما يوجد فيها أيضاً مصنع صغير للأعمال المعدنية تمتلكه شركة «بي.اس.ال» تابع لشركة الكوم، يرأسه مهندس قصير، عنيد، أصلع مثير بصورة مدهشة يدعى ألدوتورسي.

وقد قام المهندس تورسي، والذي كان مندهشاً بصورة واضحة من زيارتنا المفاجئة، بإبلاغنا بلغة إنجليزية متقطعة أن شركة الكوم قد قامت بكمية كبيرة من أعمال التصدير إلى العرب وخاصة إلى ليبيا وكذلك إلى الباكستان، كما أقر لنا قائلاً «إننا نقوم بتزويد الباكستان ببعض الأنابيب الحلقية، ولكنني لا أعرف استخدامات هذه الأوعية، ليس مهماً بالنسبة لي أن أعرف ذلك، إنني مجرد صانع ولا أقوم بدراسة العمليات وعقبها».

فسألناه «لمن كانت هذه الأنابيب الحلقية؟».

فأجاب «لقد قمنا بتزويد الباكستان بكمية كبيرة من هذه المادة. وسوف نزودها بالمزيد من هذه المادة، والأمور في هذه الناحية تسير على ما يرام».

فألححنا قائلين ولكن هذه الطلبية الحالية المخصصة للباكستان - لماذا ستستخدم؟.

وأخيراً، وبعد كمية كبيرة من الضغط والإلحاح أجاب، بأنه كان قد أخبر بأن هذه الأوعية أو الأنابيب الحامية للإستخدام في مصنع النترجة، وأن الطلبية كانت قد جاءت عن طريق شركاته في فرنسا شركة «بي.اس.ال» وتحتوي على ست وعشرين قطعة من المعدات.

ثم سألناه المرة تلو المرة ومن هو العميل؟ من هو العميل الباكستاني؟.

فقال لنا أنه شركة «أشياتيك كيميكال اندستريز» وأصر مؤكداً المرة تلو المرة، بأن الطلبية لا علاقة لها بالأسلحة النووية وأنه ليس من شأنه معرفة لماذا تستخدم هذه المعدات، وأنه إذا كان لدينا المزيد من الأسئلة، فإن علينا أن نتحدث مع شركة «بي.اس.ال».

ومن النادر أننا كنا قد رأينا رجلاً يتصرف وكأنه يحس بالذنب، أو يخفي ما بنفسه بهذه الصورة المبالغ فيها. ثم قمنا باستئجار مصلحة مختصة في الشؤون

المالية في لندن لإعداد تقرير كامل عن الشركة الباكستانية التي كان تورسي قد ذكرها لنا وهي شركة «اشياتيك كيميكال اندستريز» وقد أخبرتنا هذه المصلحة المالية بأن الشركة الباكستانية هذه لا يوجد لديها مصنع نترجة وأنه لا يوجد هناك ما يشير إلى أنها تبني مصنعاً لهذا الغرض. ولقد كانت البينة التي حصلنا عليها دقيقة، وكان من المحتمل أن تكون الشركات الإيطالية والفرنسية قد استخدمها الباكستانيون بدون أن تكون على علم ووعي باشتراكها في المكيدة الباكستانية، ولكننا كنا مقتنعين بأن المعلومات كانت صحيحة، كما اكتشفنا «العلاقة الإيطالية» بسعي الباكستان وراء الحصول على القنبلة النووية.

بعد ذلك وجهنا انتباهنا إلى شركة «بي.اس.ال» في باريس، عن طريق القيام باتصالات داخل الشركة. وكواحدة من أشهر الشركات الفرنسية في صناعة الفولاذ الذي لا يصدأ وغيره من المعادن الغريبة، فإن المقر الرئيسي لشركة «بي.اس.ال» كان في آيفري سورسين، في الحزام الشيوعي الذي تطغى عليه الطبقة العاملة في الضواحي المحيطة بباريس. وكان مصنعها الرئيسي على بعد ساعة ونصف بالسيارة إلى الشمال. في مدينة «سويسونز».

وكان لشركة «بي.اس.ال» أيضاً شركات تابعة في الخارج ربما في ذلك حصتها التي تبلغ ٦٠ في المئة من الشركة الإيطالية الكوم مع ما يزيد قليلاً على (٢٠٠٠) موظف في فرنسا والرأس مال المحدود. وبدون إفساح المجال للخيال، فإن شركة «بي.اس.ال» شركة هندسية كبرى من دول عديدة واسعة النفوذ وفي منتهى القوة مثل شركة بونيسيه «اس.جي.ان» وهي أقرب إلى أن تكون شركة عائلية تتبع الخط القديم، واسعة التجربة في الأعمال المعدنية وتتطلع إلى أسواق جديدة، خاصة كمورد ومقاول من الباطن للصناعة النووية، وقد علمنا عن طريق اتصالاتنا خاصة كمورد ومقاول من الباطن للصناعة النووية، وقد علمنا عن طريق اتصالاتنا أن مايكل جابو، نائب رئيس المبيعات كان قد أعطى معلومات سرية للباكستان عن مصنع تشاشما في عام ١٩٧٨م (ولكنه في الآونة الأخيرة أنكر لنا أن هذا كان صحيحاً).

وقد وجدنا في المصنع في سويسونز لافتات كانت قد أقيمت فقط بعد زيارتنا لإيطاليا، تعلن أن كافة أشكال إلتقاط الصور الفوتوغرافية ممنوعة منعاً باتاً. واكتشفنا أن عقداً لمعدات نووية متخصصة. تقرر أصلاً أن يتم انتاجه في مصنع الشركة في سويسونز. قد تم تحويله في الآونة الأخيرة إلى الشركة الإيطالية التابعة، الكوم، بأمر خاص من الإدارة.

وكان هذا في أوائل شهر مايو من عام ١٩٨٠م، وفي نفس الوقت، علمنا أن الحكومة الأمريكية لديها معلومات كافية عن شركة «بي.اس.ال» تضع علامات استفهام حول الفرنسيين وتضعهم موضع الشك والريبة، وعلى هذا فإن دبلوماسياً أمريكياً كان قد غادر واشنطن في أواخر شهر مايو متوجهاً إلى باريس. وكانت الأجوبة التي تلقاها في منتهى الغموض، فقد ادعت الحكومة الفرنسية أنه لا علم لها بتورط شركة «بي.اس.ال» في شحن معدات نووية إلى الباكستان. كذلك كان أمريكي آخر. مقره في باريس. قد أثار المسألة مع زملائه الفرنسيين، وتلقى نفس الإجابات الغامضة فقد أخبر بأن الفرنسيين «سيحققون في الموضوع» وقد أخبرنا دبلوماسي أمريكي في وقت لاحق أنه يعتقد بأن المسؤولين الفرنسيين لا يعلمون بذلك حقيقة، فإذا كان هذا صحيحاً فإنه يدل على أن علاقة الحكومة الفرنسية بصناعتها النووية المنطلقة بحرية علاقة عرضية.

وأخيراً قررنا أن نواجه الشركة بالمعلومات، ولم يكن باستطاعتهم إثبات أو إنكار التهمة. وعلى الهاتف، رفض المسيو جابو، الذي بلغ منه الهياج مبلغه، أن يقول شيئاً على الإطلاق، بينما كان المسيو روبيرت فيتري الرئيس الأرستقراطي لشركة «بي.اس.ال» في منتهى الحنق لتجرؤ أي إنسان مهما كان أن يتصل به هاتفياً في منزله. وفي المكتب الرئيسي لشركة «بي.اس.ال» في آيفري سورسين، أخبرتنا سيدة في أواخر الثلاثينات من عمرها، بكل لطف وبمنتهى الرقة بأن الشركة ليس لديها ما تعلق به على الموضوع.

وباختصار فإن شركة «بي.اس.ال» ليس لديها ما تضيفه.

وكان ذلك في أوائل شهر يونيو من عام ١٩٨٠م. وقد قامت هيئة الإذاعة البريطانية بإذاعة القصة بحذافيرها في ١٦ يونيو، حيث كان واحداً منا مازال يعمل معها في ذلك الوقت. كما تم نشرها بشيء من التفصيل - حسب الحقائق التي كانت معروفة آنذاك - في الصحيفة اليومية الباريسية اليسارية «ليبريتشن» وقد تمت صياغة كلا القصتين بكل دقة وعناية، فقد ذكر الباكستانيون بأنهم حاكوا مكيدة لتوريط «بي.اس.اي» والكوم، حيث قبلت الشركتان، دون أن تراودهما أية شكوك، طلبية بمصنع نترجة، دون التحقق من أن المواد كانت خاصة بمصنع تطوير البلوتونيوم في تشاشما المغلق. ولم يكن هناك أي تحد قانوني - ولا حتى أي تعليق أو إبداء ملاحظات - من أي من الشركتين، كما أن العالم قبل المعلومات على أنها صحيحة، كما كانت.

إلا أن الفرنسيين اتخذوا اجرائين رداً على القصة، أحدهما كان واسع النطاق، والثاني كان محدوداً عاماً.

أما الإجراء الواسع النطاق فكان يتلخص قيام الشرطة بتحقيقات مكثفة لإيقاف وإعتقال المصدر الذي سرب الوثائق الحكومية الفرنسية. وقد أمضى فريق من موظفي الاستخبارات والأمن أياماً في أماكن مثل شركة «كوجيما» «اس.جي.ان» بل حتى هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، حيث قاموا باعتقال مالا يقل عن سبعين شخصاً. وربما أكثر- وغالباً ما كان ذلك بطريقة قاسية، في محاولة للعثور على المسرب للوثائق. ولكنهم لم يعثروا عليه، إلا أنه لم يصل إلى الصحف الفرنسية أي شيء عن التحريات التي قامت بها الشرطة.

ولكن الإجراء الثاني كان على نطاق ضيق وفاتر نسبياً، حيث قام المسؤولون الفرنسيون بالاجتماع بالأعضاء الإداريين والتنفيذيين في شركة «بي.اس.ال» الشركة المتورطة في بيع المكونات النووية الحساسة التي يمكن أن تعطي الباكستان العشرات من القنابل الذرية، إلا أنهم سووا «الأمور» بكل هدوء. فلم يوجهوا أية اتهامات جنائية لمحاكمة شركة كانت قد قامت «بقصد أو بدون قصد» بانتهاك مباشر للسياسة والقوانين الفرنسية. فشركة «بي.اس.ال»- بموجب ما ذكره كل من

الشركة والمسؤولون الحكوميون الذين تحدثنا معهم ـ كانت قد وافقت على تعليق الصفقات مع الباكستانيين.

وعلى هذا فإن «البنية الدامغة» والتفاصيل الكاملة الكافية وراء الصفقة بقيت طي الخفاء حتى نهاية السنة، عندما وصلت سلسلة من الوثائق عن طريق البريد إلى ثلاثة عناوين مختلفة. وزارة الصناعة الفرنسية، برئاسة آندريه جيرو، ورئيس الجمعية الوطنية، وذلك الصحفي في فرنسا الذي كان يغطي بصورة جدية القصة النووية الباكستانية منذ البداية، فبريزيو كالفي، من صحيفة «ليبريتشن» المستقلة، وقد حوت الوثائق ما يوحي أو يفهم منه على أنه العقود السرية الكامنة وراء العلاقة الإيطالية، كما أن هذه الوثائق كانت مصحوبة بتحذير شديد اللهجة من جماعة تطلق على نفسها اسم عصبة حماية شبه القارة (ال.بي.اس.س).

فقد أعلن هؤلاء الذين أطلقوا على أنفسهم اسم حماة شبه القارة قائلين «إننا سوف لا نتردد في استخدام وسائل عنيفة لجعل أولئك المسؤولين عن انتشار الأسلحة النووية يفهمون خطورة أفعالهم. إننا نعتقد أن من الأفضل إبادة أفراد قلائل وتدمير قليل من المصانع بدلاً من المخاطرة بمذبحة شاملة لملايين من الكائنات البشرية».

وهذه الوثائق نفسه. والتي هي عقدان موقعان ومذكرة غير موقعة. بدت لنا أنها صحيحة، وكنا في النهاية قادرين على إثبات صحتها مع مسؤولين في باريس ولندن. وكانت التفاصيل منسجمة مع ما كانت تحرياتنا قد وصلت إليه في السابق، كما كانت تتلاءم مع الأرضية التي كان الباكستانيون يحاولون العمل على أساسها.

وقد أثبتت العقود السرية أن الباكستانيين كانوا قد شكلوا ذريعة دقيقة ذات أبعاد دولية، محاولين دمج سلسلة من الشركات من فرنسا وإيطاليا والباكستان نفسها من أجل الحصول على معداتهم لتطوير البلوتونيوم، ففي العقد، كانت شركة «اس.ب.ال» قد وافقت على تزويد الباكستانيين بقائمة طويلة من المعدات «النووية الحساسة» بما في ذلك مذيبات مصممة خصيصاً، بالإضافة إلى أجهزة تبخير،

وأنابيب حلقية، ومرسبات خلاطة. كما كان على شركة «بي.اس.ال» أن تنتج هذه المعدات بموجب المواصفات التي أعدتها أصلاً شركة «اس.جي.ان» كما تقوم بالتأكد من أنه قد تم تركيبها في الباكستان بصورة صحيحة. كذلك كان على شركة «بي.اس.ال» أن تقوم بتدريب ما بين أربعة إلى ستة مهندسين في ورشة الشركة، وأن تقوم بتنظيم مدرسة خاصة باللحام في الباكستان.

وكان نائب رئيس شركة «بي.اس.ال» للمبيعات المسيو مايكل جابو، قد وقع «اتفاقية بروتوكول» مع رئيس هيئة المشتروات الباكستانية، اس.ايه.بوت. في باريس في ١٥ فبراير ١٩٧٩م، والتي قادت إلى عقد اتفاق نهائي في ١٨ إبريل.

أما الباكستانيون فقد كانوا في حاجة ماسة للبنود الأخيرة الباقية لتشغيل مصنع تشاشما، كما كانت لديهم الرغبة في دفع أسعار عالية لهذه المعدات، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعقد (٣٩) مليون فرنك فرنسي، حوالي ٩ ملايين دولار. وقد اكتشفنا أن المعدات نفسها في السوق المفتوحة تكلف ما قيمته (٣٠) مليون فرنك، الأمر الذي يعني أن شركة «بي.اس.ال» كانت تحصل على مبلغ إضافي قيمته (٩) ملايين فرنك ـ أي أكثر من ٢ مليون دولار ـ فقط من أجل تحمل المخاطرة.

وكانت شركة «بي.اس.ال» قد وقعت الاتفاقية بتزويد المعدات، بعد شهرين من قيام وزارة الصناعة الفرنسية بإصدار تعليماتها النهائية الرسمية إلى الشركات بألا تزود المزيد من أي شيء لمصنع تشاشما. ونتيجة لذلك، فإن المسيو جابو كان شخصياً في منتهى الغضب والعصبية بشأن توقيع العقد، فلو سارت الأمور على ما يرام، وتم انجاز كل شيء، فإن من المحتمل أن يرفع ليصبح المدير الإداري لشركة «بي.اس.ال» أما إذا لم يتم ذلك، فقد يكون مصيره إلى السجن لإنتهاكه الحظر الحكومي والقوانين الفرنسية.

وكان هذا الخوف واضحاً جلياً في الوثائق. فقد كان العقد نفسه موسوماً بالسرية، كما أدرجت فيه نصوص تقضي بإخفاء دور شركة «بي.اس.ال» والغرض من المعدات التي كانت توافق على توريدها. فقد ذكر العقد أن (شركة

«بي.اس.ال» سوف لا تظهر إطلاقاً في المراسلات الرسمية) بينما أوضحت المذكرة المرفقة أن من الأمور الجوهرية الإبقاء على السرية «من أجل تجنب إمكانية التعرف على الوجهة النهائية التي تقصدها المعدات».

ومن أجل الإبقاء على السرية، قام بوت وجابو بخلق قصتهم التي أحسن سبكها. فقد كانت ترويسة العقد هي «معدات المصنع نترجة» فالبضائع التي ستشحن لشركة صغيرة في فيصل أباد في الباكستان - شركة اشياتيك كيميكال اندستريز المحدودة والتي ستعمل كقناة موصلة إلى هيئة الطاقة الذرية الباكستانية. كما أن الشحنات كانت ستظهر على أنها آتية من الشركة الإيطالية التابعة لشركة «بي.اس.ال» وهي شركة الكوم.

بالإضافة إلى ذلك. فإن شركة الكوم كان لديها عقد منفصل مع الشركة المالية أن نفس أسرة محمد التي تملك شركة «استياتيك كيميكال اندستريز» كانت تتحكم بها.

كذلك كان بوت وجابو قد رتبوا لأن تقوم الباكستان بالدفع للمعدات بالفرنكات الفرنسية بواسطة بنك «سويز» الذي يمتلكه الفرنسيون في ميلانو. كما أن كل شيء يجب أن يشحن على سفن شحن باكستانية أو أية سفن أخرى متجهة إلى كراتشي «دون أن تمر بموانيء إسرائيل وجنوب أفريقيا والموانيء الهندية».

كما امتدت القصة أيضاً إلى مناطق أخرى خادعة تتعلق بالتحكم بالنوعية. إذ أن العقود الأصلية الخاصة بمصنع تشاشما، كانت تنص على أن الكلمة الأخيرة ستكون لشركة «اس.جي.ان» فيما يتعلق بمواصفات المعدات، وأن يقوم مراقبو شركة «اس.جي.ان» بعمل الفحوص والإختبارات النهائية. ومع هذا فإن ذلك لم يعد ممكناً. كما أن العقود ذهبت إلى أبعاد أطول إلى حد النص على الكيفية التي سيتم فيها إجراء الاختبارات الضرورية بحيث تكون «متمشية بصورة صارمة مع المتطلبات التي تضعها شركة «اس.جي.ان» دون أن يعرف أحد بأن هذه المعدات يقصد بها الإستخدام للأغراض النووية.

ولكن بتهريب معدات عالية التكنولوجيا، أثبت أنه أمر في منتهى التعقيد.

لقد كانت هذه هي الاتفاقات الأولية، والطرق التي كان من المفروض أن تسير فيها الأمور، وقد تم ترتيبها بصورة أنيقة لتتلاءم مع ما أطلق عليه المستر بوت «الطبيعة الاستثنائية لهذه الترتيبات» ولكن قبل أن يكون بالإمكان تسليم أي من هذه المعدات، تعرض بوت وأصدقاؤه الجدد في شركة «بي.اس.ال» وشركة الكوم إلى هجوم غير متوقع من الصحافة.

فقد أفسدت الاعلانات الأولية عن تورط شركة بي.اس.ال وشركة الكوم في الصفقة النووية المخططات الباكستانية، فقد واصل الفرنسيون ظاهرياً إنكار معرفتهم بالموضوع كما رفضوا التعليق عليه أمام الصحفيين المتسائلين، إلا أن الناطقين الرسميين باسم كل من وزارة الخارجية، وهيئة الطاقة الذرية الفرنسية أقروا لنا بأن الفرنسيين قد اتخذوا إجراء محدوداً لحل المسألة بهدوء مع شركة بي.اس.ال ـ وقد تم ذلك فقط «بعد» أن عرفوا أن في أيدينا العقود الفعلية للصفقة.

وحتى في ذلك الوقت. كانوا يجادلون بأن فرنسا لم تكن مذنبة في هذه «المسألة» وأننا أوقفناها. ولكن ألان فارنيو، الناطق الرسمي باسم وكالة الاستخبارات المركزية الذي كان دائماً على أهبة المساعدة في سياق التحريات التي كنا نقوم بها قال «إننا على تمام اليقين بأن شركة بي.اس.ال قد أوقفت العمل في الطلبية. ولكن يوجد الكثير الذي يمكننا عمله. إلا أنه لا يمكننا التحكم بكل شيء يتم فعله في إيطاليا».

فسألنا هل قام الفرنسيون باستشارة الحكومة الإيطالية حول هذه المسألة؟ فكان جواب فارينو غامضاً، وكان من الواضح أنه لم تكن لديه مناقشتها بصورة تفصيلية.

أما في إيطاليا، فقد حصلنا على وجهات نظر مختلفة. فقد أجرينا محادثة مع مسؤول عالي المستوى في هيئة الطاقة الذرية الإيطالية «سي.ان.اي.ان» الدكتور فابيو بيستيلا، والذي هو معاون رئيس الـ «سي.ان.اي.ان» الدكتور امبيرتو كولومبو حيث أقر لنا قائلاً «لقد سمعنا عن العقود» ولكن ما الذي يمكنكم فعله بشأن الشركة الإيطالية التي تتلقى الأوامر من الشركة الفرنسية الأم؟ كيف أنهم يعارضون

معرفة ما ينتجونه إذا قام الفرنسيون بإعطائهم الطلبية و المخططات؟ أنها لم تكن مسؤوليتهم».

إن الفرنسيين يتهمون الإيطاليين، والإيطاليون يتهمون الفرنسيين. ولكننا تلقينا معظم معلوماتنا عن التخلص الفعلي من العقود عن طريق الرجل الثاني في الشركة الإيطالية، الدكتور ايمانيويل بونسيني، ابن زوجة مدير شركة الكوم آلدو تورسي.

فقد أخبرنا أثناء مقابلتنا له في ردهة فندقنا في ميلانو في نوفمبر ١٩٨٠م قائلاً «في يوليو ١٩٨٠م، قررنا تجميد العقد. وقبل انفاق كميات كبيرة من الأموال. كنا نريد الحصول على بعض التأمينات من الباكستانيين. فإذا حصلنا على هذه الضمانات، فإنه سيكون باستطاعتنا مواصلة العمل. ولكننا كنا نريد أن نكون متأكدين من أن هذه ليست مواد نووية حساسة».

فسألناه هل كان يعتقد بأنه يبيع القنبلة النووية إلى الباكستان؟ فأجاب قائلاً «إطلاقاً لا. إننا مجرد صناع للمواد المعدنية، إننا عبارة عن شركة صغيرة جداً. إنني لا أعرف شيئاً عن صناعة القنبلة الذرية، كما أنني لا أثق بمن يمتلكونها. لقد قرأنا المقالات عن الموضوع في مجلة «ليبرييتش» في شهر يونيو. أما في قضيتنا، فإن كل ما قمنا فعله كان بالتشاور مع شركتنا الأم «بي.اس. ال» إننا فقط نتلقى أوامر».

فسألناه ماذا فعلتم؟ وهل شحنتم أية مواد إلى الباكستان؟.

«كلا».

وهل حصلت حتى لآن على أية تأمينات من الباكستانيين؟.

كلا. ليس بعد، إنها مسألة دقيقة وحساسة. إذ يمكن أن يكون هناك ضغط بصورة دائمة، كلما مضينا قدماً، ونحن لا نريد توقف الطلبية. وقد سمعت أن الأمريكان قاموا في الآونة الأخيرة بالاحتجاج لدى سويسرا. فما الذي سيحدث إذا وقع الضغط على الحكومة الإيطالية من الهنود أو من الأمريكيين أو من الإسرائيليين؟ إننا لا نريد أية مشاكل كما تعلمون. كما يجب أن تتذكروا ما حدث في طولون لقد كانت هناك عملية نسف. إننا لا نريد ذلك النوع من المشاكل والنواحي المزعجة».

أما بالنسبة للتهديد باستخدام العنف. فقد كان لدى الدكتور بونسيني مخاوف حقيقية، وخاصة بظهور (بعد مقابلتنا) العصبية الخاصة «بحماية شبه القارة» ولكن التهديد بتدخل حكومته الإيطالية فيبدو الآن أنه لم يكن محتملاً. فبناء على ما ذكر بونسيني فإنه لا يوجد هناك أي مسؤول إيطالي يقوم بأي «تدخل، مع الكوم. وربما كان على صواب فيما ذهب إليه، وقد تم الإيحاء لنا بالسبب من قبل أحد البرلمانيين الإيطاليين، ماسيمو يتودوري، من الحزب الراديكالي. حيث أشار إلى أنه سيكون في منتهى الصعوبة لأية حكومة إيطالية أن تتدخل في عمل عقد يخص بلدة صغيرة مثل سينت انجلو لورديجيانو، التي تعتمد في معظم عمالتها على شركة بحجم شركة الكوم.

وقد كشفت لنا مكالمة أجريناها مع بونسيني في يوليو عام ١٩٨١م المزيد من المعلومات. فقد قال لنا ألان بأن العقد قد تم إلغاؤه كلية من قبل شركة الكوم بالتشاور مع المسؤولين في شركة «بي.اس.ال» وأن القرار النهائي قد تم اتخاذه قبل نهاية عام ١٩٨٠م. كما قال بأن شركته قد خسرت «مبالغ كبيرة» في الصفقة- حوالي مليون دولار تقريباً- لأن الباكستانيين قد قاموا بسحب الضمانات البنكية والاعتمادات التي وضعوها. وكان لا يزال يدعي أنه لم يتم شحن أية معدات، ولكنه كان غامضاً فيما يتعلق بالتخلص الفعلي من المعدات التي كنا قد اكتشفنا أنها تحت التصنيع والإنتاج في ربيع عام ١٩٨٠م.

وكان يحس بالسعادة. وهو يقول إن شركة الكوم مع ذلك كانت في وضع جيد وأنها تسير كالمعتاد كما أنها عثرت على عمل بديل. ولكنه قال بأن الباكستانيين كانوا في منتهى الغضب منهم، بالرغم من أنه لم يقل مع مَن مِن الباكستانيين كانت شركته تتصل بهم، وهل سبق لهم أن اختاروا زيارة الكوم.

أما مايكل جابو، نائب رئيس بي.اس.ال. الذي لم يكن متوفراً بصورة فورية للتعليق بعد الفضيحة الأصلية، وأخيراً تحدث معنا بالهاتف في يوليو عام ١٩٨١م. وقد طلبنا أن نجتمع به لنسأله عن موضوع الوثائق، إلا أنه رفض ذلك. وذكر بأن شركته كانت قد حصلت على عقد مع الباكستانيين، ولكنها أوقفته. وقال «إن

المسألة أصبحت منتهية» يا سيد. وقال مناقضاً ما قاله بونسيني من شركة الكوم، بأنه لا سلطة له على الشركة الإيطالية ولا يدري عن ماذا تعاقدوا عليه أو قيمة العقد. وأن شركته لم تكن متورطة في ذلك الترتيب.

كذلك فإن جابو ذكر قائلاً «إنني كنت في ذلك الوقت أعاني من مشاكل في القلب، ولم أكن أستطيع العمل على مدى أشهر طويلة». وكانت لهجة حديثه تدعونا للإشفاق عليه. فسألناه فيما إذا كانت شركته قد شحنت أية بضائع، أو أنها خسرت أية مبالغ في الصفقة، إلا أنه كان كارهاً أن يذهب أبعد من ذلك. وقال: «يا سيد هذا كل ما أستطيع قوله فقط».

وبعد وقت قصير من افتضاح الأمر، رأى دبلوماسي أمريكي اس.ايه.بوت في حفلة استقبال للرئيسي الفرنسي جيسكاردي ستان من قصر «بالاس دي كونجرس» في يورث ميلو، في باريس حيث اندفع بوت نحو الرئيس الفرنسي لمصافحته، بينما كان أحد المصورين يقوم بإلتقاط هذه الصورة التذكارية التاريخية. وقد اعتقد هذا الأمريكي بأن باستطاعة بوت استخدام هذه الصورة كإثبات حي للعلاقات الحسنة المستمرة بين الدولتين. وكان بوت قد أربك الحكومة الفرنسية برمتها تقريباً وبالتأكيد الدبلوماسيين في وزارة الخارجية، إلا أن الرئيس الفرنسي الأرستقراطي - الرجل الذي يحتل القمة- كان لا يزال صديقاً له. وكان باستطاعة بوت على الأقل أن يقول أنه كذلك عندما يعرض الصورة على رؤسائه الباكستانيين في إسلام آباد.

وقد اتخذت دول اخرى وجهة نظر أكثر جدية بالنسبة للمسألة، فكما علمنا من دبلوماسي هندي في حفلة غداء في باريس في يوليو عام ١٩٨١ ، حيث قال «إن مسألة المستر بوت قد تمت معالجتها من قبل الفرنسيين بمنتهى اللين والتراخي. وكان سفيرنا قد ناقش الموضوع مرات عديدة مع وزارة الخارجية الفرنسية، وفي كل مرة كنا نثير الموضوع، كانوا يقولون أن المسألة في الحقيقة ليست على هذا النحو».

فسألناهم «على أي نحو؟»

فشرح الدبلوماسي الهندي قائلا: «على النحو الذي نعتقده ونفكر فيه».

كذلك اتخذت اسرائيل موقفاً مماثلاً. فقد اوضح مسؤول في وزارة الخارجية في القدس بأنه لم يعد هناك أي شيء مفاجئاً له فيما يتعلق بالصناعة النووية الفرنسية، كما ان الموقف تجاه بوت كان «فرنسيا نموذجيا»، ولكنه لم يحدد ماذا تعني عبارة «فرنسي نموذجي».

ويبدو ان بيفي دوتؤو، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية، قد عكس الموقف الفرنسي تجاه الدبلوماسي الباكستاني بصورة افضل حيث اكد قائلاً: «إن الاعمال التي قام بها المستر بوت لم تكن غير مشروعة. إن أعمال الشركات الفرنسية هي التي كانت غير مشروعة».

وبمناقشة الأدلة والبيانات بتسليط اقوى الأضواء عليها، فإن الفرنسيين كانوا قد أظهروا نموذجاً غير عادي ـ بل نموذجي الى حد بعيد «من نماذج انعدام الدقة الفرنسية في تطبيق قرارهم الخاص بتعليق عقد تشاشما. فقد اتسمت سياستهم باللامبالاة والخروج عن الخط حيث كان الفرنسيون من السابق على تمام المعرفة بأن الباكستانيين كانوا يريدون عن طريق معدات محددة أن يتم القيام بالمهمة. وكانوا يعرفون ماهي الشركات التي باستطاعتهم تزويد تلك المعدات، كما كانوا على علم بأن الباكستانيين كانوا يفاتحون هذه الشركات. إلا أنهم لم يجروا أعمال استخبارات لإيقاف ذلك، كذلك فإن الجهات الرسمية والشرطة كانت قد ابدت تجاهلا واضحا وصريحاً لما كان يحدث فعلا في الصناعة النووية الفرنسية. بالإضافة الى أنهم كانوا في منتهى الاهمال في رفضهم فرض أية اجراءات صارمة على الدبلوماسي الباكستاني اس . ايه ـ بوت، الذي كان من المحتمل انه كان لايزال يحاول بصورة علنية وصريحة اغراء الشركات الفرنسية بانتهاك القانون الفرنسي. وبعد اكتشاف الصفقة غير المشروعة وغير القانونية ـ تلك الصفقة التي كانت تشمل بيع الباكستان المعدات اللازمة لصنع القنبلة الذرية ـ اختاروا ألا يحاكموا الجهات الصناعية الفرنسية التي عقدت الصفقة. وبدلاً من ذلك فإنهم فضلوا أن يحلوا المسألة بكل هدوء، كأن يقوموا باخبار رجال الاعمال الاخرين بأن بإمكانهم عقد صفقات مماثلة دون ان يحل بهم أي عقاب.

وفي نفس الوقت، كان الباكستانيون لايزالون يريدون اتمام مصنع تطوير البلوتونيوم في تشاشما، والذي اصبح مسألة سياسية وطنية في الباكستان. وعلى هذا فقد واصلوا بذل جهودهم لشراء المكونات اللازمة لبرنامجهم النووي برمته من كافة أنحاء اوروبا، بل الآن من كافة أرجاء العالم. ان تشاشما لم يمت بعد. وما مسألة «بي اس ال» إلا قضية واحدة، ويمكن ان يكون هناك قضايا غيرها.

الاتجاه نحو النيجر

إن باريس مدينة الاشعات. بعضها صحيح، مثل تلك التي تدور حول شركة «بي اس ال» والعلاقة الايطالية، وبعضها غير صحيح، بل حتى القصص غير الصحيحة، غالبا ماكانت تشير الى الطريق نحو قصص اخرى مثل ماحدث بالنسبة لقصة انتشرت على نطاق واسع تروي كيف تم تهريب اليورانيوم من الدولة الغرب افريقية بنيجيريا لمساعدة الباكستانيين على انتاج قنبلتهم الاسلامية.

وأول ماظهرت هذه لقصة في الرسالة الاخبارية الخاصة المعروفة باسم «ليتردي افريكا» وهي صحيفة اخبارية صغيرة تصدر في باريس ومعروفة بممارستها طباعة أنباء سارة، صحيحة وملفقة، مباشرة من اجهزة الدعاية لعدة وكالات استخبارات مختلفة. وكان ذلك في أواخر عام ١٩٧٩ . بعد ذلك سافرت هذه القصة عبر القنال الإنكليزي الى صحيفة مماثلة «فورين ريبورت» التي تصدر في لندن، عن طريق صحيفة «الايكونوميست» الواسعة الانتشار، ومنها الى صحيفة «الصنداي تايمز» حيث نشرت تحت العنوان الآسر «كيف حصل الجنرال ضياء على أدوات صنع قنبلة هايدروجينية من مؤخرة الشاحنة».

وقد سارت رواية القصة على النحو التالي: لقد كانت عصابة من القبائل الرحل قد عثرت على شاحنة مهجورة في رمال الصحراء المنتشرة شمال النايجر، على بعد حوالي (١٥٠) كيلومترا من الحدود الليبية. وكانت حمولة الشاحنة مفقودة ـ وتبلغ حمولتها حوالي (١٠٠) طن من اليورانيوم المكرر من المناجم التي

يشغلها الفرنسيون في «آرليت» في الصحراء. وهناك يتم استخدامها إما لانتاج قنبلة ذرية أو قنبلة هيدروجينية، حسب الكيفية التي يتم فيها غربلة القصة.

مما لاشك فيه ان القصة كانت مجرد خدمة «حيث لم يكن هناك اي دليل او بينة تؤيدها». ولكن كان لها تأثيرها. وتؤدي الغرض التي حيكت من أجله، فالصحفيون في اوروبا على الاقل، تم ارسالهم على جناح السرعة الى أقاصي الأرض بحثا عن الاشاعة الواسعة الانتشار عن العلاقة الليبية بالقنبلة الإسلامية الباكستانية. ومن أجله الاسراع في عملية البحث فإن الخطف الذي اشيع عنه دفع الى اعتراف مذهل من جانب السلطات النووية الفرنسية، التي كانت تقوم حقيقة بتشغيل مناجم اليورانيوم في النيجر وكانت على علم بالقصة الحقيقية منذ البداية.

وعلى هذا فإن رئيس هيئة الطاقة الذرية الفرنسية، مايكل بيكو، أعلن على رؤوس الاشهاد بأن الليبيين لم يقوموا بخطف اي شيء استنادا الى افضل الاسباب المنطقية، إذ أنهم لم يكونوا مضطرين لفعل ذلك. حيث بالمعرفة التامة وبالاطلاع الكامل لشركة «كوجيما» الشركة الصناعية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، والتي تمتلك معظم أسهم المناجم، قامت ببيع الليبيين ٢٥٨ طناً من اليورانيوم المركز، أويسمى الكعك الأصفر، كما باعت أيضاً (١١٠) أطنان الى الباكستانيين.

وفي وقت لاحق قدم مسؤول من النايجر أرقاما تختلف قليلا (٣٠٠) طن لليبيا و (١٥٠) للباكستان (وبموجب ماذكرته صحيفة ليموند، في الربع الأول من ١٩٨١ قام الليبيون بشراء مايزيد على (١٠٠) طن وكان هذا اليورانيوم هو الذي سيساعد الباكستانيين على صنع قنبلتهم الاسلامية، كما كانوا يحلوا عليها بمساعدة الفرنسيين، والليبيين وجمهورية النايجر الاسلامية.

لقد كانت الحقيقة تنبثق من الخيال. فمن الواضح ان الباكستانيين كانوا في حاجة الى اليورانيوم. إذ كان عليهم أن يزودوا مفاعلهم «كندا» بالوقود، سواء لانتاج الطاقة الكهربائية او لانتاج البلوتونيوم والذي سيستخلصونه من الوقود المستعمل إما في مصنع تطوير البلوتونيوم الدليلي في المختبرات الحديثة في

بينستيشن، أو ـ عندما يصبح جاهز ـ في مصنع التطوير في تشاشما . وقد اصبحت هذه الحاجة ملحة منذ أن قطع الكنديون إمدادات قضبان الوقود.

ولكن كانت لدى البكستانيين حاجة أخرى لليورانيوم ـ لمصنع إشباعهم في كاهوتا، حيث يتم تطويره لانتاج اليورانيوم المشبع من فئة القنبلة الذرية. ومن أجل تلبية هذه الحاجة كانت هيئة الطاقة الذرية الباكستانية و اس. ايه. بوت قد فاتحت شركة المانية غربية روستوف اينفوهر، بصورة ملحة جداً ساعين وراء الحصول إما على اليورانيوم الطبيعي المركز او هيكسا فلوريد اليورانيوم (يو اف ٦). ذلك المركب الذي يتم ضخ اليورانيوم فيه عن طريق فرازات الطرد المركزي البالغ السرعة.

أما بالنسبة لليبيين فقد كان لليورانيوم استعمال قليل عندهم. اذ يوجد لديهم فقط مفاعل أبحاث صغير واحد. يحصل على وقوده من الاتحاد السوفيتي ولقد كان موقف النيجر اكثر استقامة وصراحة. فهي تريد البيع. وبما أنها كانت من بين افقر المستعمرات الفرنسية السابقة، فإن هذه الصحراء قد بقيت بل وحتى ازدهرت من بيع مصدرها الطبيعي القيم الوحيد، اليورانيوم الذي يستخرج من مناجمها في شمال البلاد بمساعدة المهندسين والفنيين الفرنسيين.

وبسبب توقه وتلهفه لمعرفة ماذا حدث من مصدره الاصلي، ومن أجل الحصول على فلم رائع جذاب لمناجم اليورانيوم في الصحراء، طار «كريسي أولجياتي» مع فريق بانوراما هيئة الاذاعة البريطانية، الى النايجر في أوائل عام ١٩٨٠ وقام باجراء مقابلة مع حاكم البلاد الكولونيل سني كونتش.

وقد اكد له كونتش قائلاً «إن سياستنا إزاء اليورانيوم في منتهى البساطة. إننا نبيع اليورانيوم لأية دولة، دون النظر الى ايديولوجيتها أو نظامها السياسي، بشرط أن تشارك في تطورنا».

وكان الشرط الآخر الذي تفرضه النايجر هو ان يحظى البيع برضا وبركات وكالة الطاقة الذرية الدولية في فيينا، حيث مضى كونتش يقول «إننا نتوقع أن يخدم يورانيومنا مصالح تطورنا وليس مصالح الحرب. ولذلك فإننا نطلب الحصول على ضمانات وكالة الطاقة الذرية الدولية للبيع. وعلى هذا فإننا لاندري لماذا يوصل البيع

الى دولة معينة الى صدور الشكاوي والتذمرات. إننا نبيع، وسنواصل البيع الى الباكستان فإذا لم تنفذ وكالة الطاقة الذرية الدولية الإشراف الصحيح، فإن ذلك يعود الى ضميرها وضمير الدولة المشترية».

«وكإحدى الدول المشترية» فإن الباكستانيين وافقوا على قبول الاجراءات الوقائية التي تتطلبها وكالة الطاقة الذرية الدولية على اليورانيوم، الأمر الذي يعني ان وكالة الطاقة الذرية الدولية ستقوم بتسجيل هذه الصفقات وتراقب استخدامها في اية دولة يعلن أن لديها أجهزة نووية كذلك فإن الباكستانيين قد تعهدوا بألا يستخدم اي جزء من يورانيوم النيجر في صناعة اية أسلحة نووية أو لأية أغراض عسكرية أخرى، أو صناعة أية وسائل تفجيرية أخرى».

وهذا يعني أنه كان من المعتقد ان تقوم وكالة الطاقة الذرية الدولية بتتبع اثر اليورانيوم التي كانت النيجر تقوم ببيعه الى الباكستانيين. كما ان مسؤولي الوكالة كانوا مقتنعين بأنه سوف يضل اي جزء من اليورانيوم سبيله، على الأقل حتى أواسط عام ١٩٨٠.

وعلى هذا فإن المدير البارز لوكالة الطاقة الذرية الدولية، الدكتور سيجفارد ايكلوند، قال في إحدى المرات «في ذلك الوقت، كان اليورانيوم يختزن فقط في براميل. ولم يكن يتسرب منها».

أما في حالة المبيعات لليبيا، فإن وكالة الطاقة الذرية الدولية لم تكن على تمام الثقة. فقد سبق لليبيين أن وقعوا معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية، إلا أنهم لم يصادقوا عليها بعد، أو يوقعوا اتفاقية الاجراءات الوقائية المتفاوض عليها بصورة مستقلة مع وكالة الطاقة الذرية الدولية (اي ايه آي ايه). كما أن العقيد معمر القذافي كان ولا يزال يرفض السماح لوكالة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش في ليبيا على اليورانيوم الذي سبق ان اشتراه من النيجر.

وقد شرح الدكتور ايكلون الذي كان دبلوماسيا دائما في حديثه قائلاً «ان ليبيا دولة مناهضة لانتشار الأسلحة النووية. ولكنها لم تستطع حتى الآن عقد

اتفاقية بشأن الاجراءات الوقائية واعمال الرقابة الدولية. وهذا يعني أن ليبيا في ذلك الوقت لم تكن ملزمة بإبلاغنا ماذا تفعله باليورانيوم الذي حصلت عليه».

ومع أن ليبيا وقعت اتفاقية الاجراءات الوقائية الدولية في يوليو عام ١٩٨٠. الا ان النايجر من عام ١٩٧٨ لى ١٩٨٠ كانت تبيع لليبيا بدون أية رقابة من هيئة الطاقة الذرية الدولية، وكان هذا هو الذي يخلق اكثر مشكلة ازعاجاً بالنسبة لليورانيوم الباكستاني كذلك. فمع اليورانيوم التي كانت الباكستان تشتريه، كانت النيجر تقوم بإرسال جزء منه بالشاحنات الى ميناء كوتونو في بنين المجاورة ومن هناك ينقل بالسفن الى فرنسا ومن ثم الى الباكستان. أما بقية اليورانيوم فيذهب الى الشمال من المناجم في آرتليت. الى شريحة مطار في الصحراء القاحلة في «أجاديز» حيث يقوم الليبيون بنقله بالطائرة الى طرابلس ومن ثم الى كراتشي. وقد اعطى هذا لليبيين فرصة ليضيفوا الى الشحنات بعض اليورانيوم الذي كانوا قد اشتروه هم أنفسهم، والذي لايمكن اكتشافه ومراقبته من قبل هيئة الطاقة الذرية الدولية.

وبموجب ماذكرته مصدر في النايجر، فإن هذا بالضبط ماكان الليبيون يقومون بفعله.

ومنذ العروض المبكرة لتزويد الأموال للمشروع النووي الباكستاني، التي كان معمر القذافي قدمها فإن القذافي كان قد عبر عن مخاوفه من ان الباكستانيين سيأخذون الأموال فقط ويفرون بها، رافضين الوفاء بما كانوا قد وعدوا به وهو مشاركة ليبيا «حرية الوصول الى التكنولوجيا» وبناء على ماذكره المسؤول الباكستاني السابق المستر «كي» فإن الليبيين كانوا قد عبروا عن هذه المخاوف منذ الاجتماعات الماضية التي عقدت في باريس عام ١٩٧٣ ، كما كان هناك تقارير تحتوي على بيانات مماثلة منذ ذلك الوقت.

وكان الحل بالنسبة للقذافي هو ايجاد نوع مستمر من السيطرة على البرنامج الباكستاني، وافضل أنواع هذه السيطرة التي استطاع العثور عليها كانت السيطرة على حاجتهم من اليورانيوم. فإذا استطاع الليبيون التحكم في امدادات اليورانيوم، فإنه سيكون باستطاعتهم تعزيز مطالبتهم بحرية الوصول الى التكنولوجيا النووية

الباكستانية، ومما لاشك فيه، أنه من المحتمل أن يكون هذا هو الامل الوحيد للقذافي من اجل الحصول على مردود لمئات الملايين من الدولارات التي سبق له وان استثمرها في القنبلة الاسلامية.

ولقد كان هناك نجاحان واعدان لدى الليبيين فيما يتعلق باليورانيوم. إحداهما في تشاد المجاورة حيث كان القذافي يدعم ثورة كانت الآن قد أعطت لليبيين تحكماً باحتياطات اليورانيوم الواسعة، أما الثاني فكان في جمهورية النيجر الاسلامية حيث كان الليبيون قد دعموا انقلاب عام ١٩٧٤ الذي جاء بالكولونيل كاونتشي الى الحكم، وحيث كانوا يشكلون تهديداً دائما لمناطق مناجم اليورانيوم في الاجزاء الشمالية من البلاد.

وقد اختار القذافي النيجر، حيث علمنا عن طريق احد المسؤولين في النيجر ان القذافي ذهب الى حد ارسال معاونه عبد السلام جلود الى النيجر ليبدأ في وضع الترتيبات الخاصة بالمبيعات الى ليبيا والباكستان. كما تحمل الليبيون مسؤولية نقل جزء كبير من اليورانيوم الذي كان الباكستانيون يقومون بشرائه، الأمر الذي أعطى للقذافي الدور النشط الفعال الذي كان يريده فيما يتعلق بالبرنامج النووي الباكستاني، وكذلك الفرصة المستمرة للاشراف على الشحنات من الكعك الأصفر غير الخاضع للاجراءات الوقائية وأعمال الرقابة الدولية التي قامت ليبيا بشرائه.

وعلى هذا فإن علاقات ليبيا مع الباكستان كانت قد وضعت على المحك في الفوضى الشاملة التي أعقبت الانقلاب الذي أطاح بذو الفقار علي بوتو، الذي كان القذافي يعتبره صديقا شخصياً له، وكان الزعيم الليبي في طليعة الجهود الدولية العربية التي بذلت لاقناع الجنرال ضياء الحق بالابقاء على حياة بوتو، بل إن القذافي ذهب الى حد ارسال جلود في مهمة شخصية طلبا للرأفة والرحمة. وقد ذهبت كل هذه الجهود عبثا. ولم يكن مهما فالذي كان يريده القذافي والزعماء العرب الآخرون، حيث أن ضياء الحق لايستطيع المخاطرة بترك بوتو، الزعيم صانع المعجزات في نظر شعبه، على قيد الحياة، وعلى هذا رئيس الوزراء السابق تم اعدامه حسب الاصول في سجن راولبندي في اوائل ابريل عام ١٩٧٩.

من الواضح ان القذافي كان مستاء، حيث خصص الليبيون يوم حداد وطني على موت بوتو، وفي الأشهر التالية كان هناك توترا واضح جداً في العلاقات مع الباكستان، حيث تم طرد عدة دبلوماسيين ليبيين كما هدد القذافي بطرد العمال الباكستانيين من ليبيا. وسرعان ما اسرع مستشار ضياءالحق في السياسة الخارجية أغا شاهي، بالذهاب الى ليبيا تخفيف التوتر، كما ان القذافي قام بسحب التهديد. فمن ناحية كان التوتر بين الدولتين قد عزي الى إعدام بوتو. إلا انه من الناحية الثانية فإنه يعكس عدم رضى القذ في الأوسع والأعمق مع الباكستانيين. فيما يتعلق بحال التعاون التكنولوجي، وخاصة في العلوم النووية والتكنولوجية.

ومع هذا فإن الليبيين الى الحد الذي يمكننا التحدث عنه وإعلانه لم يتدخلوا إطلاقاً في شحنات اليورانيوم من النايجر الى الباكستان، أما بالنسبة لكافة الصعودات والهبوطات والتوترات والارتخاءات في العلاقات بين الدولتين، فإن هذا أعطى لليبيين دوراً مستمراً في صناعة وانتاج القنبلة الإسلامية الباكستانية.

لم يدرك القطار ـ فات الأوان

إن الإعداد لإجراء تجربة نووية تحت الأرض عملية طويلة تتطلب دقة وبراعة، إنها تتطلب العثور على الموقع المناسب، وعمل أنفاق عميقة تحت سطح الأرض، والتأكد من أن الإشعاع النووي يتم احتواؤه، وتفجير المفجرات التقليدية من أجل إعداد مختلف وسائل القيس للتجربة الفعلية. وكل هذه الأشياء من الصعب إخفاؤها، وخاصة عن الأعين المحدقة بإمعان وتطفل للتوابع الفضائية الأمريكية التجسسية، كما أنه في وقت مبكر يذهب إلى اكتوبر عام ١٩٧٨م، كان مراقبو القنبلة النووية في واشنطن يلتقطون علامات تشير إلى أن الباكستان كانت تعد الأرض لأول تجربة نووية لها.

كذلك واصلت تقارير من مصادر مماثلة في الظهور بانتظام مخيف، من كل من واشنطن ومن مصادر داخل باكستان، وقد ذكر خمسة مواقع محتملة لإجراء

التجارب، بما في ذلك موقع في صحراء «تشولستان البعيدة مباشرة عبر الحدود القريبة من المكان الذي سبق للهنود إجراء تجربتهم «التفجيرية النووية السلمية» فيه وهناك موقع آخر في جبال بلوخستان الوعرة على بعد حوالي أربعين ميلاً من أفغانستان التي يحتلها الاتحاد السوفييتي. كذلك كان النقاد سريعين في التنبؤ بالتاريخ المحتمل الأبكر للتفجير الكبير ولكنهم أخذوا في ابتلاع كلماتهم على مهل بعد أن قضى ذلك التاريخ دون إجراء أية تجربة نووية.

وفي الحقيقة، فإن عديدين من النقاد بل حتى محللي وكالات الاستخبارات كانوا يطلقون صرخات كذابة. حيث لم يكن أي خارجي حقيقة يعرف مقدماً متى ـ أو حتى ـ فيما إذا كان الباكستانيون سيجرون تجربة أولى قنابلهم الإسلامية، ذلك القرار الذي لم يكن بعد قد تم اتخاذه. وكان كثيرون من العلماء الذي تحدثنا معهم قد أبلغونا أنه سيكون من الممكن للباكستانيين أن طوروا وسيلة نووية دون الحاجة إلى إجراء تجارب. ولذلك فإن قرار إجراء التجربة أو عدم إجرائها، سيعتمد بصورة على الضرورات العلمية من الاعتماد على العوامل السياسية مثل علاقات الباكستان مع الهند، ومع القوى العظمى، ومع حلفائها الإسلاميين.

بل حتى في غياب التجربة النووية، فإن خطر القنبلة الإسلامية يمكن فقط أن يتزايد ويتفاقم. ففي تشاشما، كان الباكستانيون قد ساروا قدماً في إقامة مصنعهم للتطوير الصناعي، وما زالوا يستخدمون البيانات والرسوم والمواصفات التي تلقوها من الشركة الهندسية الفرنسية «اس.جي.ان» في محاولة لشراء المعدات الباقية التي يحتاجونها. وقد أبلغنا مسؤولون فرنسيون وأمريكيون بأن الباكستانيين كانوا لا يزالون يحاولون الحصول على العديد من نفس القطع للمعدات التي أمسكنا بهم وهم يحاولون شراءها سراً من شركة « بي.اس.ال» والشركة الإيطالية التابعة «الكوم».

وكان الحصول على هذه القطع الصغيرة الأخيرة هي المشكلة الفورية الملحة. وبعد ذلك، فإن مصنع تشاشما سيواجه عائقاً كبيراً، وهو التشغيل، حيث سيكون الباكستانيون في حاجة إلى المساعدة الخارجية في التشغيلات والاختيارات التجريبية

وغيرها من الإجراءات الضرورية لوضع المصنع في التشغيل العملي الفعلي. وكانت شركة «اس.جي.ان» بموجب العقد الأصلي مسؤولة عن هذا. وبالرغم من الحجج التي كان يسوقها المسيو بونييه، بأن العقد كان لا يزال ساري المفعول، فإن المسؤولين الفرنسيين أكدوا لنا بأن شركة «اس.جي. ان» سوف لا تساعد الباكستانيين على القيام بهذه الأعمال. ونظراً لأن كل مصنع تطوير كبير في العالم كان قد واجه مشاكل كبرى أثناء بدء التشغيل، لذلك فإن الباكستانيين سيحتاجون إلى مساعدة الخبراء الأجانب، حيث لا توجد لديهم الخبرة والممارسة الكافية ليقوموا بذلك بأنفسهم.

ولقد كان مصنع الإشباع في كاهوتا أقرب إلى الإنتهاء. وفي أوائل يناير عام ١٩٨٠م، كان مسؤولاً في واشنطن قد أخبرنا بأن الباكستانيين قد حصلوا من السابق على قطعة واحدة على الأقل مما يحتاجون إليه لمصنع كاهوتا وأنهم كانوا يجمعون «نسخاً» من كثير من قطع المعدات. ونتيجة لذلك، فإن المستر بوت وشبكة شرائه قد زادت السعي وراء الحصول على معدات آلية متخصصة، وكذلك مكوِّنات مستقلة من تلك التي يستطيع الدكتور عبد القدير وفريقه أن يجمعها معاً في المعدات الجاهزة وتامة الصنع نفسها .

وبدا أن الباكستانيين كانوا واثقين بصورة خاصة بأن برنامجهم لإشباع اليورانيوم، كما أن رئيس الطاقة النووية الباكستانية، منير أحمد خان أبلغ الرئيس السابق للبرنامج النووي الإيراني، الدكتور أكبر اعتماد، بأنه اعتباراً من ربيع عام ١٩٨٠م كان مصنع كاهوتا على وشك بدء التشغيل وإذا لم يكن منير خان متبجحاً وبدأوا في تشغيل كاهوتا في المستقبل القريب، فإن الباكستانيين سيكون باستطاعتهم الحصول على اليورانيوم العالي الإشباع بما يكفي لصنع قنبلة نووية من نوع هيروشيما بحلول عام ١٩٨٤م.

وكانت المناوشات بين المشترين الباكستانيين وأولئك الذين يحاولون ايقافهم أوضح ما تكون في قضية مصنع كاهوتا لإشباع اليورانيوم. وكما كان قد أدركها من الأصل الدكتور خان فإن المخططات الخاصة بالمعدات كانت تتطلب ما يبلغ

(١٠٠٠) وحدة طرد مركزي مستقلة مع كافة الصمامات الحلقية ذات العلاقة والأنابيب والمحولات إلى الحالة الغازية والحالة الصلبة بالإضافة إلى أجهزة التحكم الإلكترونية، مثل المقومات الكهربائية عالية التردد التي كان الباكستانيون قد حاولوا الحصول عليها من شركة «ايميرسون اليكتريك» في بريطانيا. ومن أجل تشغيل الـ (١٠٠٠٠) وحدة بكاملها، فإن الباكستانيين سيحتاجون إلى كمية كبيرة جداً من المقومات الكهربائية (من المستحيل أن نقول بالضبط كم أو حجم أو كيف سيتم استبدالها، وذلك لأن المسؤولين عن الطاقة النووية في كافة الدول الأوروبية الغربية كانوا في منتهى التكتم والسرية فيما يتعلق بمتطلبات الطاقة الكهربائية بالضبط اللازمة لتكنولوجيا الطرد المركزي، سواء في كاهوتا أو في مصنع يورينكو- في آلميلو، وسيعتمد العدد الصحيح من المقومات الكهربائية اللازمة للطاقة الكهربائية في كاهوتا بصورة كلية على مدى مهارة الفنيين الباكستانيين التي سيثبتوا أنهم حصلوا عليها).

إن التسعين معوقاً كهربائياً التي حاول الباكستانيون أصلاً الحصول عليها من شركة ايميرسون ايليكتريك، كانت مجرد بداية، فقد تسلموا (٣٠) محولاً منها فقط قبل أن يحظر البريطانيون بيع المقومات في اكتوبر ١٩٧٨م، ولذلك فقد كان الباكستانيون مضطرين للبحث عن المزيد من المقومات في مالا يقل عن أربع دول مختلفة، حيث كانت محاولتهم قد ووجهت بمقاومة عنيدة من قبل جماعة غير متوقعة من المسؤولين عن التحكم بالتصدير، ورجال الشرطة والصحفيين ومحطات التليفزيون في العالم.

وبعد وقت قصير من الحظر البريطاني، فإن المشترين الباكستانيين المنتظرين للمقومات الكهربائية ظهروا في منتصف الطريق حول العالم في اليابان، فقد علمنا عن هذه المحاولة في خريف عام ١٩٨٠م، عندما قام زميل لنا من هيئة تليفزيون «ان.اتش.كي» اليابانية بسؤالنا فيما إذا كان باستطاعتنا العمل معهم في سبيل الحصول على القصة بكاملها.

وعلى هذا فقد أظهرت التحريات أن المشترين الباكستانيين كانوا قد زاروا طوكيو في ديسمبر عام ١٩٧٨م، مباشرة بعد أن منعت بريطانيا بيع المزيد من المقومات الكهربائية. وقالوا أنهم كانوا من شركة مصانع الحرير في كراتشي، كما قال أحدهم مازحاً بأن اسمه كان محمد علي. وكان الباكستانيون يريدون شراء مقومات كهربائية عالية التردد «لمصنع منسوجات» كما قالوا لشركة تجارية متخصصة في جنوب آسيا من أجل أن توصلهم بالجهة الصانعة، وهي شركة «ميتسوبيشي ايليكتريك».

وقد كان هذا هو الاخيار الصحيح. فشركة ميتسوبيشي ايليكتريك لا تنتج نوعاً واحداً فقط من المقومات الكهربائية المستخدمة في مصانع النسيج، بل أيضاً إنها تعمل كمقاول من الباطن منتج لنوع آخر من المقومات الكهربائية لمصنع فرازات الطرد المركزي عالية السرعة لإشباع اليورانيوم.

وقال الباكستانيون بأنهم يريدون (٢٠٠) مقوم كهربائي كلها جاهزة في غضون سنة واحدة فقط. ولم تكن ميتسوبيشي متأكدة أن بإمكانها انتاج هذه المقومات بهذه السرعة، كما أنه كان لديها بعض المشاكل مع المواصفات. ولكن قبل أن يتم الاتفاق على الشروط الصحيحة بالضبط، انهارت الصفقة بكاملها.

فقد قال، مسؤولون من الشركة التجارية لزميلنا من هيئة تليفزيون «ان.اتش.كي» أنهم أوقفوا العقد بعد قراءتهم لقصة في الصحف عن البرنامج النووي الباكستاني في ربيع عام ١٩٧٩م، وأنه بكل بساطة لا يريدون أن يكون لهم أية علاقة بالأسلحة النووية، وأنهم على ذلك.

وربما كان من المحتمل أكثر، أن تكون الحكومة اليابانية قد تدخلت في الموضوع كما علمنا بذلك من مسؤول بريطاني في لندن. فقد قام البريطانيون بمناقشة مقومات شركة ايميرسون ومعاملاتهم، التصديرية الجديدة مع اليابانيين كجزء عادي من المناقشات الجارية بين أعضاء من نادي لندي للدول المصدرة للطاقة النووية، وقد قامت السلطات اليابانية آنذاك بمفاتحة ميتسوبيشي ايليكتريك وحذرتهم بضرورة الابتعاد عن تلبية أية طلبية للمقومات الكهربائية من الباكستان.

وكانت الخطوة الباكستانية الثانية هي كندا، حيث وجدوا السلطات ووسائل الإعلام حتى أكثر حساسية فيما يتعلق بالنوايا النووية لإسلام آباد. وقد إلتقط القصة برين ماكينا وغيريك موللينج من البرنامج التليفزيوني الأسبوعي - ذي فيفث ايستيت - لهيئة الإذاعة الكندية. فقد ذكرا أن مسؤولين أثنين من هيئة الطاقة الذرية الباكستانية كانا قد قاما بزيارة مونتريال في شهر يوليو عام ١٩٨٠م. وكانا قد جاءا بتأشيرات سفر دبلوماسية كما أنهما في طلبهما لمنحهما تأشيرات، أعطيا أسماءها على أنهما أنور علي وآي ايه ذاتي. وإدعيا أنهما سيعملان في «الشؤون الداخلية» لدى القنصلية الباكستانية.

وفي مونتريال توقف المسؤولون الباكستانيون في فندق كوين ايليزابيث هوتل الأنيق. وبدلاً من العمل في القنصلية قاموا بالإتصال بثلاثة أشخاص كلهم مواطنون كنديون من جنوب آسيا أو من أصول غربية الذين كان عليهم أن يعملوا كشبكة شراء باكستانية في كندا، وكانت الأولوية القصوى قد أعطيت لشراء المكونات المشتعلة المنفصلة التي يمكن للباكستانيين أن يجمعوها منها مقوماتهم الكهربائية. وكانت هذه المكونات تشتمل على مكثفات متنوعة ومقاومات من شركة جنرال اليكتريك عبر الحدود في شمال نيويورك في مدينة «هودوسن فولز».

وعلى هذا فإن كل ما قام الأشخاص الثلاثة بشحنه على الأقل إحدى عشر شحنة، قيمتها الإجمالية (١٧٠٠٠٠) دولار. وكانت هذه الشحنات موجهة إلى شركة تدعى «تيك ايكونيمنت» في الباكستان.

وقد قامت الشرطة الكندية المنقولة، باقتفاء أثر أحد أفراد هذا الثلاثي، المهندس عبد العزيز خان إلى محطة سكة حديد مونتريال المركزية، حيث كان قد أخذ حقيبة سفر مليئة بالوثائق من داخل أحد المخازن، وحاول رميها في وعاء القمامة، وكانت هذه الوثائق تتعلق بالتكنولوجيا النووية، كذلك قال المحققون في محطة إذاعة كولومبيا أن الوثائق تحتوي على مخططات فعلية ورسوم وبيانات عن كيفية صنع السلاح الذري».

وعندما شعر عبد العزيز خان بأنه متهم، طار بصورة غامضة إلى الباكستان، حيث أسرع بعقد اجتماع فوري لمدة خمس عشر دقيقة في المطار ومن ثم قام فوراً بأخذ الرحلة التالية عائداً إلى أوروبا، وقد أبلغ السلطات الكندية في وقت لاحق، بأنه لم يعد يريد البقاء هناك، إلا أنه كانت هناك بعض المشاكل في جداول خطوط الطيران.

هكذا كان الوضع عتباراً من ٢٩ أغسطس عام ١٩٨٠م، عندما ألقت الشرطة الكندية القبض على آخر الشحنات الإحدى عشرة ما قيمته (٦٥٠٠٠) دولار من المكونات الإلكترونية في مطار ميرابيل في موتريال. كما أنهم قاموا باعتقال ثلاثة أشخاص متهمين بانتهاك الأنظمة الكندية للتصدير. وكان كثير من الأجهزة قد تم استيرادها من شركة جنرال اليكتريك في الولايات المتحدة ولذلك فقد كانت تتطلب تراخيص تصدير خاصة، والتي فشل الثلاثة في الحصول عليها. كذلك تم اتهامهم فيما بعد بموجب قانون مواد ومعدات الطاقة الذرية، الذي كان بموجبه قد نظمت المبيعات النووية وكانت الحكومة من خلاله تمارس سلطاتها لمنع بيع النوويات إلى الباكستان.

وبالعودة إلى الماضي، يبدو أن الشرطة الكندية (آر.سي.ام.بي) كانت على رأس القضية منذ يوليو، كما أخبرنا المسؤولون الأمريكيون في واشنطن أنهم كانوا قد زودوا الشرطة الكندية بالمعلومات لمساعدتهم في تحرياتهم وأبحاثهم. وكانت الشرطة الكندية قد أقامت مراقبة على الزائرين الاثنين الرئيسيين من هيئة الطاقة الذرية الباكستانية، ولكنها اعتقلت الثلاثة بعد أن كانت عدة شحنات قد تم إرسالها.

وقد أصر الأشخاص الثلاثة الذين تم إلقاء القبض عليهم بأنه لا علم لهم عن أية استخدامات نووية محتملة للمكونات التي كانوا يشترونها للباكستانيين.

أما من الناحية الرسمية فإن الباكستانيين اتخذوا نفس الموقف. فإن السفير الباكستاني لدى كندا، ألصاف.ايه.شيخ، أقر في مقابلة لتليفزيون هيئة الإذاعة

الكولومبية، بأن الزائرين الباكستانيين تبين الاثنين ـ أنور علي وآي.ايه.ذاتي ـ قد اشتريا قطعاً للمحولات والمقومات الكهربائية. ولكن ماهو الخطأ في هذا؟.

وعلى هذا فإن السفير أضاف قائلاً «إنها لم تكن مواد نووية إن ما إشتريناه هو ما يمكن لأي إنسان إلتقاطه من الكاتولوجات من المخازن والدكاكين وأن تلك المعدات كانت قد عملت بها طلبيات ولا يوجد أي حظر عليها».

كذلك أصر السفير على أن الرجلين جاءا إلى كندا بصورة علنية ومكشوفة، وأنهما كانا قد أبلغا عن وجودهما للحكومة الكندية وأن المشتروات كانت بصورة عرضية وأنها لازمة «لعملهما كموظفي ارتباط» مع القنصلية في مونتريال.

أما بالنسبة لمعظم أجزاء القصة، فإن العالم الخارجي قد سمع فقط عن الاخفاقات الباكستانية التي نشر عنها الكثير في وسائل الاعلام، ولم يسمع عن النجاحات السرية. ولكن كما أخبرنا المسؤول البريطاني. فإن الباكستانيين ما زالوا يفاتحون الشركات الغربية في محاولة لشراء المقومات الكهربائية، الأمر الذي يوحي بأنهم مازالوا بعيدين عن هدفهم وأن المحاولات الأخيرة لإيقافهم قد أفلحت.

أما الشيء الأقل نجاحاً بكثير فهو الجهود التي بذلت لإيقاف الباكستانيين عن الحصول على المزيد من المكونات الأساسية لبرنامجه لإشباع اليورانيوم ـ إمدادات مستمرة من هيكسا فلوريد اليورانيوم ذلك الشكل من اليورانيوم الذي يضخ فيه عبر فرازات الطرد المركزي على السرعة من أجل فصل نظائر اليورانيوم ٢٣٥ الشديد التفجر. وكان الباكستانيون في أوائل عام ١٩٧٦م قد حاولوا شراء عشرة من أصل خمسة عشرة طناً من اليورانيوم في هذا الشكل من شركة ألمانية غربية، روستوف اينفوهر، التي كانت قد رفضت طلبهم. كذلك فإن الصحفي الباكستاني السابق. محمد بيج، الذي كان أول من أخبرنا عن أن الباكستانيين قد قاموا بإجراء «تشغيل تجريبي» لمصنع كاهوتا في خريف عام ١٩٧٩م. باستخدام هيكسا فلوريد اليورانيوم الذي كان يتدفق إليهم من جمهورية الصين الشعبية. وكان قد علم بذلك من أحد المسؤولين من ذوي العلاقة الذي كان قد أبلغه بأن التجربة قد نتج عنها وقوع حادثة.

وكانت المواد الخاصة بإجراء تلك التجربة عبارة عن كميات صغيرة نسبياً من هيكسا فلوريد اليورانيوم (يو اف ٦) تكفي فقط لاختبار معدات الطرد المركزي. وكان الشيء الذي يحتاجه الباكستانيون هو مصنع «الهيكسا فلوريد» البالغ التعقيد، حيث يمكنهم انتاج مئات الآلاف من الأطنان في كل عام والتي سيحتاجها الدكتور عبد القدير خان وفريقه للإبقاء على فرازاتهم ذات الطرد المركزي العالي السرعة تدور من أجل إمدادات مستمرة من اليورانيوم المشبع فئة القنبلة النووية.

ولقد كان هذا منذ البدية حجر عثرة للباكستانيين، وعلامة استفهام كبرى على نجاح أو فشل برنامج إشباعهم برمته. فبدون مصنع «هيكسا» فإن كاهوتا لن يشتغل، إلا كوسيلة اختبار معتمداً كلية على الإمدادات الخارجية لهيكسا فلوريد اليورانيوم. حيث أنه بدون مصنع «هيكسا» فإن أحلام عبد القدير خان في الحصول على مستودع نووي إسلامي من اليورانيوم المشبع سيكون عبثاً وغير قابل للتحقيق بصورة واضحة جلية. وستضيع جهوده سدى.

وبخلاف المقومات الكهربائية، فإن مصنع هيكسا لم يكن شيئاً يمكن للباكستانيين شراؤه بكل يسر وسهولة، حيث أن تكنولوجيته كانت في منتهى التعقيد والتقدم وتشكل تحدياً مثل مصنع فرازات الطرد المركزي نفسها. كذلك فإن حفنة الشركات في كافة أنحاء العالم التي بإمكانها مساعدتهم في بناء مثل هذا المصنع ستعرف لماذا سيستعمل. فالعمل بغاز الفورين الشديد التطاير والخطر والسام والأكال جداً، سيدفع الباكستنيين إلى أقصى حدودهم وإمكانياتهم.

لقد كانت هذه هي الصورة عندما بدأ لأول مرة تحرياتنا في نهاية عام ١٩٧٩م، وسرعان ماااكتشفنا أنه لم يكن هناك أي محلل حكومي غربي ممن تحدثنا معهم، باستطاعته الإجابة على السؤال الأساسي: أين يوجد مصنع الهيكسا الباكستاني؟.

إلا أن الجواب جاء في أواسط عام ١٩٨١م. حيث تلقى صحفي ألماني، كارل جونثر رابث عن أحد مصادره، مجموعة من الوثائق تبين أن الشركة الهندسية الكيماوية في المدينة الألمانية الغربية فريبورج شركة «سي.اي.اس»

كالثوف.جي.ام.بي.اتش قد قامت بمساعدة الباكستانيين على بناء بعض أجهزة الهيكسا فلورين» والتي تم انجازها وأصبحت تحت التشغيل بحلول شهر إبريل عام ١٩٨٠م.

وكان بارث قد أخذ ذلك على أنه مصنع الهيكسا الذي كان يسعى للحصول عليه منذ أمد طويل، ولذلك فإنه في يوليو ١٩٨١م، نشر مقالة مطولة في مجلة «ستيرن» يقول فيها بأن هذا كان هو الأداة الرئيسية التي تتيح للباكستانيين إنتاج قنبلتهم النووية.

ولقد كان يارث يسير على الطريق الصحيحة. وعلى هذا فقد أجرينا مقابلة مع رئيس الشركة الألمانية التي أقامت تلك الإدارة الرئيسية، الهيرالبيرت ميجول، وكذلك المسؤول الأمريكي الذي كان قد تابع القضية. وقد أكد كلاهما أن لدى الباكستانيين الآن مجموعة من الأجهزة والوسائل القادرة على إنتاج مختلف مركبات الفورين أو تشمل ذلك كافة أنواع الهيكسا فلوريد اليورانيوم الهامة، التي يمكن استخدامها في فرازات الطرد المركزي عالي السرعة لإنتاج اليورانيوم عالي الإشباع للأسلحة النووية.

ولكن ثبت أن القصة أكبر بكثير مما اعتقده بارث في أول الأمر. فالأجهزة والأدوات التي أقامتها شركة سي.اي.اس كانت فقط عبارة عن مصنع دليلي صغير، يستخدمه الباكستانيون كنقطة انتقال ينطلقوا منها إلى إمتلاك ناصية العمليات الكيماوية الصعبة قبل الانتقال إلى مصنع هيكسا صناعي أكبر بكثير جداً من ذلك النوع الذي بإمكانه تزويد مصنع كاهوتا بكمية من هيكسا فلوريد اليورانيوم التي تكفي لإعطاء الباكستانيين المادة اللازمة لبناء مستودع أسلحة نووية كامل.

وقد أقيم المصنع الدليلي في مكان يبعد حوالي أربع ساعات بالسيارة عن مولتان في القرية الصغيرة «ديرا غازي خان. ومن الأرقام التي أعطانا إياها مصمم المصنع البريخت ميجون من شركة سي.اي.اس كالثوف، في مقابلة هاتفية أجريناها معه في أغسطس عام ١٩٨١م، فإن بإمكان المصنع أن ينتج في السنة الواحدة من

هيكسافلوريد اليورانيوم ما يكفي لصنع ثلاثة قنابل من الحجم الذي أسقط على هيروشيما.

وكما شرح ميجول لنا لأمر، فإن بإمكان المصنع أن ينتج كيلوغراماً واحداً من الفلورين في الساعة، الذي يمكن أن ينتج حوالي ثلاثة كيلوغرامات من هكسا فلوريد اليورانيوم فإذا شغل أربع وعشرين ساعة كل يوم خلال ٣٣٦ يوماً في السنة. أي المعدل الأقصى الذي يمكن للمعدات والفنيين أن يصلوا فيه إلى نقطة الإنقطاع - فإن المصنع سيوفر ما يزيد على ستة وعشرين طناً من «الهيكسا» التي تمكن لمصنع فرازاد الطرد المركزي أن تنتج منها من اليورانيوم العالي الإشباع ما يكفي قنبلتين أو ثلاث في لعام الواحد. ولكن إذا شغل المصنع بسرعة معقولة أكبر، فإن بإمكانه انتاج من الهيكسا فلوريد اليورانيوم ما يكفي لصنع قنبلة واحدة كل عام، بموجب الأرقام التي وضعها ميجول.

وتوحي وثائق الصحفي بارث، بأن ميجول قد قلل من قدرة المصنع عندما تحدث معنا، ففي عقد مؤرخ في ١٩٧٧/٧/٣م، وموقع من قبل ميجول، فإن القدرة الانتاجية للمصنع كانت قد أعطيت على أنها تبلغ ١٩٨ طناً في السنة، أو ما يكفي من هيكسا فلوريد اليورانيوم لإنتاج كمية من اليورانيوم العالي الإشباع لما بين ست عشر إلى أربع وعشرون قنبلة نووية.

وقد يكون لدى الهر ميجول من أسباب ما يدعوه إلى التقليل من قدرة مصنعه في حديثه معنا، وخاصة إذا كان الباكستانيون يستخدمونه لإنتاج مادة للأسلحة النووية. ومن الناحية الثانية، فإن عقد عام ١٩٧٧م يعطي أقصى ما يعتبر من أن نتيجة المصنع، وليس تقيماً لما كان ينتجه فعلاً في التطبيق العملي والممارسة الفعلية.

ومهما كانت قدرة المصع الحالي، فإنما هو البداية، فإذا ما نظرنا إلى تعقيدات معالجة مركبات الفلورين، فإن من المعقول أن يبدأ الباكستانيون بمصنع صغيرة، كما فعلوا بالنسبة للمصنع الدليلي لفرازات الطرد المركزي في سيهالا ومختبرهم الأول الخاص بالحجيرات الساخنة للتطوير الذي أقيم في الطابق الأرضي في بينستيتش.

كذلك كان الباكستانيون يحصلون على الفلورين اللازم لصنع الهيكا من مصادرهما الخاصة من معدن الفلورسبار (الفوريت) الذي كان ميجول قد ساعدهم على اكتشافه في الباكستان عام ١٩٦٩م، كما كانوا أيضاً يعملون بجد ونشاط في تطوير احتياطياتهم الخاصة من اليورانيوم بمساعدة من برنامج التطوير التابع للأمم المتحدة (يو.ان.دي.بي) ووكالة الطاقة الذرية الدولية حيث كان خبيران من الوكالة في الباكستان على مدى شهر في ديسمبر عام ١٩٨٠م، واحد كان يساعد في الكشف عن اليورانيوم.

وقد أعطت هذه المصادر المعدنية الباكستان القاعدة الصحيحة المناسبة لإقامة مصنع هيكسا صناعي واسع الانتاج. وتبعاً لما ذكره الهير ميجول، فإنه كان لدى الباكستانيين من السابق مثل هذا المشروع في أذهانهم، على هذا فقد أخبرنا ميجول في مقابلة هاتفية بأنه كان «يأمل كثيراً جداً في الحصول على العقد».

عندئذٍ سألناه «كم سينتج المصنع الجديد؟».

فأجاب قائلاً «حوالي مئة ألف طن هيكسا فلوريد اليورانيوم».

فألححنا عليه بالسؤال قائلين «وكم ستحصل شركتكم فيما إذا حصلتم على العقد؟ فأجاب «حوالي مئة مليون مارك ألماني» أو ما يساوي ٤٠ مليون دولار بحسب أسعار الصرف الحالية. وبناء على ما ذكره ميجول، فإن شركته استلمت (٥) ملايين مارك ألماني لقاء عملها في التجهيزات الحالية.

وفي أثناء محادثتنا المطولة نوعاً معه بأكملها، كان الهير ميجول يصر وبصورة فظة بأنه لا يعرف أي شيء إطلاقاً عن مصنع إشباع اليورانيوم أو عما يريد الباكستانويون استخدام الهيكسا فلوريد اليورانيوم له. كما ادعى أيضاً أنه لا يعرف أي شيء مطلقاً عن أداة خاصة محددة ورد ذكرها وفي الوثائق - وهي مصنع صغير لتحويل وإعادة الهيكسا فلوريد اليورانيوم المشبع إلى ما يقرب من معدن اليورانيوم النقي. وكان هذا سيتم بعد أن يكون الهيكسا قد مر عبر فرازات الطرد المركزي، كما أنه سيوفر اليورانيوم ٢٣٥ فئة القنبلة النووية على شكل قضبان معدنية سهلة الاستخدام.

ومما لاشك فيه، فإنه لم يكن لدى الباكستانيين إطلاقاً حاجة لهيكسا فلوريد اليورانيوم من الهير ميجول إلا للإستعمال في إنتاج اليورانيوم المشبع. ومع هذا فإن الهير ميجول، مثله مثل العديدين من الموردين. الغربيين الذي تحدثنا معهم، كان يدافع عن نفسه بالالتجاء إى الحجج القديمة بأن الباكستانيين لم يكونوا قادرين حقيقة على صنع أي شيء خطر. حيث أخبرنا عندما كلمناه في أغسطس ١٩٨١م قائلاً «إن المعدات قد تلفت من السابق. وأنا متأكد من ذلك. فلماذا ينبغي علينا أن نريهم حتى ولو طريقة صنع مكنسة كهربائية».

وكملاحظة في حاشية القصة، فإننا كنا مهتمين بصور خاصة في السماع من ميجول عن الوسيط الذي استخدمه الباكستانيون في العقد. ولقد كان هذا هو نفس الشركة الواجهة التي وقعت العقد المزيف الخاص بمعدات التطوير من شركة الكوم في إيطاليا شركة ارشد وأمجد عبيد في كراتشي وفيصل آباد.

ونتيجة لذلك فإن ميجول أقر بأن المصنع الدليلي كانت الحكومة تتحكم به، ومنذ ذلك الوقت كنا قد علمنا بأن هذا المصنع تشغله القوات المسلحة الباكستانية، ومن المحتمل أن تكون منظمة الأشغال العامة، والتي كانت تساعد أيضاً في تشغيل مصنع إشباع اليورانيوم في كاهوتا.

وكمعارضين لبذل الجهود من أجل ايقاف الباكستان عن الحصول على المقومات الكهربائية لمصنع كاهوتا، فإن الدول النووية المدرجة كانت بطيئة في اقتفاء أثر مصنع الهيكسا. وقد عبر مسؤولون في كل من لندن وواشنطن عن دهشتهم عندما سألناهم عن اهتمام الباكستانيين بمصنع الهيكسا فلوريد اليورانيوم الواسع الإنتاج وقالوا إن هذه هي أول مرة يسمعون فيها عن ذلك.

وما سبق أن رأيناه من بدء المحاولات لايقاف بيع المقومات يوحي بأن إجراءات مماثلة بل حتى أقوى يمكن أن تستخدم لايقاف الباكستانيين عن الحصول على مصنع هيكسا واسع الإنتاج والمعدات الأخرى لبرنامجهم النووي.

إلا أن البرنامج النووي الباكستاني كان لا يزال يوجد فيه فجوات هامة ينبغي أن تملأ من أجل أن يكون ناجحاً. ويمكن التعرف على معظم هذه الحاجات سلفاً.

كما يمكن لحفنة من الموردين المحتملين والحكومات المعنية أن تتخذ سلسلة كاملة من هذه الأجراءات ـ ابتداء من إصدار قوانين وأنظمة جديدة شاملة مع غرامات مادية وأحكام بالسجن ليضعوا الكلمة الصحيحة في الآذان الصحيحة. ومن أجل إقناع أي مورد منتظر بأن بيع المعدات لمساعدة الباكستان على بناء مستودع نووي يمكن اعتباره من الآن فصاعداً شيئاً يشبه الاتجار مع العدو في وقت الحرب.



الحرب السرية

لا يوجد لدينا أي مصلحة أو إهتمام بالفرنسيين أو الأوروبيين ولكنهم إذا أصروا على مواصلة خدمة الأنظمة الإلحادية والمتعطشة للدماء فإنهم هم وحدهم سيكونوا مسؤولين عن العواقب المترتبة على ذلك.

لجنة حماية الثورة الإسلامية . أغسطس عام ١٩٨٠م

إن الموساد والصهيونية والمتعاونين الصهيونيين معها في أوروبا، يطاردون العلماء العرب بل حتى أنهم يقومون بتصفيتهم جسدياً.

صدام حسين . ١٩٨٣/٧/٢٠م

يقول البعض إن إسرائيل، وبعضهم يقول أن إيران بل حتى باستطاعة شخصين يجلسان في غرفة مع آلات كاتبة أن يفعلا ذلك، إننا حتى هذه اللحظة لا ندري.

يفيس جيرارد . نائب رئيس ـ مجلة التكنكيتم . فبراير ١٩٨١م

دوت الانفجارات في الساعات الباكرة من يوم الجمعة ١٩٧٩/٤/٦م، وقد حدث الانفجار الأول في تمام الساعة الثالثة صباحاً. وبعد دقائق قليلة، مزق انفجاران آخران حجب الظلام.

وكان مسرح الأحداث لهذا الإنفجار المفاجيء للعنف القبل النووي في مدينة عدد سكانها (٥٠٠٠٠) نسمة واقعة على البحر الأبيض المتوسط في الأراضي الفرنسية، أنها تدعى لاسين سور مير، وهي مجاورة لميناء طولون، حيث توجد معظم قطع الأسطول الفرنسي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط.

ومدينة لاسين، كمكان للزيارة، تقع في مكان ناء إلى حد بعيد فإلى أطراف الشرق تقع مدينة كوت دي آزور، ببحرها الأزرق وشواطئها الرملية الملألئة. ويقع إلى الغرب مدينة مرسيليا. أحواض سفنها ومجمعاتها السكنية التابعة للأحواض التي تعج بالعصابات ومحطات الطاقة المتطاولة التي تمج القذارة والتلوث إلى الهواء.

وقد حشرت لاسيم سورمير في الوسط، كما أنها لم تكن منتجعاً عظيماً ولا مركزاً صناعياً كبيراً. إنها مزيج فاتر من كليهما، فالميناء فاتن رائع، مكتظ بمحلات التحف المترفة الصغيرة. ولكن كان هناك مستودعات ومصانع صغيرة. وكانت الاوتوبيسات التي تذهب إلى طولون تتوقف عن السير في الساعة الثامنة مساء. ورئيس البلدية شيوعي، بينما المؤسسات فبورجوازية. فهناك الضرائب والتضخم النقدي، وتلوث لبحر، والهيبيون على البلاجات.

وكان الانفجار قد جاء من المنطقة القريبة من الميناء، من مبنى يشبه الحظيرة (مثل حظيرة الطائرات) تابع لأكبر شركة في لاسين ـ كونستر لشنز نافالي إيت الدستريليه دي لا مبديتيريني أو اختصاراً «سي.ان.آي.ام».

فالاسم لا يوحي إلا القليل بأن له أي علاقة بأي شيء نووي، فمعظم عمل الـ «سي.ان.آي.ام» بحري وانشاءات صناعية لمجموعة كبيرة من العملاء، من الأسطول البحري الفرنسي إلى الجزائر والمملكة العربية السعودية وأي من الدول الأخرى العديدة بما فيها إسرائيل.

ولكن الـ «سي.ان.آي.ام» كانت مصلحة نووية صغيرة في غاية التطور، وكانت لتوها قد أنجزت قطعة من الأجهزة البالغة الحساسية والصعوبة. وهي انشاء

قلوب مفاعلات للمفاعلين العراقيين للأبحاث اللذين باعتهما فرنسا للعراق، وهما مفاعل الأزيرق أو (١) تموز، والمفاعل الأصغر التجميع الدقيق المعروف بمفاعل (٢) تموز. وكان فنيو الـ «سي.ان.آي.ام» قد فرغوا لتوهم من وضع اللمسات الأخيرة على عناصر قلوب المفاعلات. وكانوا جالسين في الهانجر (الحظيرة) رقم ٣ ينتظرون شحن هذه المعدات إلى العراق في وقت ما خلال الثمان والأربعين ساعة القادمة.

تردد صدى الإنفجار الأول في أرجاء مبنى الهانجر (الحظيرة). فاهتز حارسا الأمن اللذان كانا جالسين في كوخ من ألواح الألمنيوم المغضين على بعد (٢٠٠) متر فقط. استدعى إحدهما الشرطة المحلية، التي وصلت في غضون دقائق.

وقد وجدت الشرطة داخل الهانجر الحطام، في أشكال معدنية متشابكة يصعب التعرف عليها. وقد تم نسفها بشحنات متفجرات تم وضعها بكل دقة وعناية. وكان المعدن الملتوي يشتمل على قلوب المفاعل العراقي وكذلك بعض الآلات الخاصة بنقل شحنات الوقود النووي إلى عميل في بلجيكا مع قطع ضخمة من المعدات لمفاعل نووي في ألمانيا الغربية. ومهما كانوا وأياً كانوا هم، فإن هؤلاء المخربين قد قاموا بتدمير الأنظمة النووية بأكملها.

وقد فشلت ثلاثة إنفجارات إضافية أخرى في الإنطلاق. واستدعى خبراء الألغام لتفكيكها وإبطال مفعولها. ولقد كانت المتفجرات شحنات عسكرية ثقيلة، مثل المتفجرات التي تستخدم في نسف الدبابات، والمصفحات، والانشاءات المعدنية الثقيلة.

بعد مضي ساعات قليلة، أصدر رئيس بلدية لاسين سورنير، المسيو موريس بلانك بياناً عاماً يقول فيه «في هذا اليوم الجمعة، في تمام الساعة الثالثة صباحاً انفجرت سلسلة من المتفجرات في ورشة لصناعة المواد النووية في مؤسسة «سي.ان.آي.ام» ولحسن الحظ لم يصب أحد بأذى» وقد طلب رئيس البلدية أيضاً من الحكومة الفرنسية تقديم المساعدة المالية.

وسرعان ما وصلت مصلحة الأمن الداخلي الفرنسي، وهي هيئة مراقبة الأعمال الارهابية، وتولت التحقيق بدلاً من الشرطة، كما أرسل الرئيس الفرنسي، فاليري جيسكاردي ستان مبعوثاً خاصاً من باريس للإشراف على سير التحقيق. ولم يكن للمحققين أنفسهم أن يعلنوا شيئاً على الملأ، من المحتمل لأن ما توصلوا إليه كان ضئيلاً جداً.

فقد وجدوا قليلاً من مفاتيح حل اللغز- مشعل كهربائي، وبعض البطاريات الصغيرة، وقليلاً من أجهزة التفجير، وقفازاً بالياً. لا شيء يشير إلى من وضع المتفجرات أو لماذا.

أما حارسا الأمن فقد قالا بأنهما لم يريا أحداً يقترب من المكان، سواء ماشياً أو في عربة، حتى ولو أن كوخهم يتحكم في الطريق الوحيدة المؤدية إلى المنطقة. وكانت رؤيتهم للميناء أقل تحكماً. ولكنهم قالوا بأنهم لم يروا ولم يسمعوا أي شيء من هناك أيضاً، كما أن الشرطة لم تعثر على بينة تؤكد الاشتباه القائل بأن واضعي القنابل المتفجرة قد يكونوا قد جاءوا من البحر. كذلك لم يسمع الحراس أي صوت ناجم عن فتح أبواب الهنغر الضخمة. ولذلك فقد زعم أن المهاجمين لابد أن يكونوا قد دخلوا عبر أحد لأبواب الجانبية الصغيرة، التي كانت جميعها محكمة الإغلاق.

أما القرار فكان - عملية تخريب قام بها محترفون متخصصون ربما بمساعدة قليل من المعلومات من شخص ما في الداخل.

ولم يكن باستطاعة أحد حتى أن يكون متأكداً من السبب الذي دعا المخربين إلى القيام بضربتهم، بالرغم من أن الـ «سي.ان.آي.ام» عبرت فوراً عن اعتقادها بأن الهدف كان قلوب المفاعل العراقي. وكان هذا المفاعل أعظم مشروع نووي جدير بالتقدير قامت به الـ «سي.ان.آي.ام» كما شرح ذلك فرانكو كانيللا من الشركة، بصورة مطولة قبل الحادث، بيوم واحد فقط، يوم الخميس ٥ إبريل. وكانت الـ «سي.ان.آي.ام» في تزامن نادر الوقوع قد أعطت بياناً موجزاً خاصاً وبعض الصور الفوتوغرافية لأحد مراسلي إحدى الصحف القيادية في المنطقة، فإن ماتبين

ريبلكا وكانت شركة بناء السفن القديمة تريد أن تتباهى وتسعى للفت الأنظار إلى مشروعاتها النووية الجديدة، التي مضت دون أن يعلن عنها أو أن تظهر في الإعلانات وكانت غير معروفة على نطاق واسع حتى في مدينة لاسين الصغيرة.

وكما أبلغ كانيللا الصحفيين ـ جوز لينزيني البالغ من العمر خمسة وثلاثين عاماً والمصور الصحفي مايكل بيلت ـ فإن العقد العراقي كان بقيمة (٧٠) مليون فرنك فرنسي، أو حوالي (١٧) مليون دولار، كما وفر حوالي (٣٠٠٠٠٠) ساعة عمل. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تنتج فيها شركة الـ «سي.ان.آي.ام» جهازاً نووياً كاملاً كما أن المسيو كانيللا كانت لديه آراء كبيرة وآمال عراض بالنسبة للمستقبل.

وقد قال في هذا الصدد مفتخراً «إن هذا أول مفاعل تجريبي فرنسي للتصدير، إنه يبين أن فرنسا، وصناعة التصدير الفرنسية قادرة على القيام بأعمال استثنائية غير عادية. إنه يبرهن على أن الصناعة الفرنسية هي من الطراز الأول».

وكان كانيللا قد أعطى لينزيني بياناً بالتفاصيل التكنيكية للمفاعلات العراقية، والتي كان ذلك المراسل الصحفي الذي هو الآن فضولي وغريب، قد وضع هذه التفاصيل بكل دقة وعناية في ملفات خاصة، ويمكن لهذه المعلومات أن تثبت فائدتها عندما يبدأ في كتابتها.

وفي وقت متأخر من نفس اليوم، دعى لينزيني وبيلت لزيارة المصلحة النووية ذاتها في الهانجر (الحظيرة) رقم ٣ الذي تم تصميمه بصورة خاصة، وهناك أبلغ الصحفيين بأن لدى الشركة عاملاً وأنهم يعملون هنا في ظروف توفرت فيها كافة الشروط الصحية التامة، حيث أبقيت درجة الحرارة على درجة اثنتين وعشرين مئوية.

وقد نظر لينزيني وبيلت حولهم بانتباه وعناية، بحيث من المحتمل أن يكونوا هم أول الخارجين الذين يدخلون الحظيرة بكل تأكيد أول الصحفيين ـ كما أنهم كانوا قد أسروا بروعة مارأوا. فالمشهد كما تذكروه، كان يضم ثلاثة

أقفاص (صناديق) خشبية موضوعة بجوار المدخل، وقد وضعت على كل منها بكل وضوح وجلاء كلمة «العراق».

وكما أبلغنا لينزيني في وقت لاحق قائلاً «إن كل واحد من هذه الصناديق الخشبية كان بطول مترين تقريباً ومتر ونصف إرتفاع. وكنا قد أبلغنا أنها كانت عناصر قلوب مفاعلات نووية، وأنها جاهزة للشحن في غضون يوم أو يومين إلى بغداد، وكانت كلمة «العراق» قد ختم في كل مكان. لا يمكن أن تنسى أو تفقد».

وكان لينزيني، قد رأى في مكان أبعد إلى اليسار مجموعة أخرى من المعدات مازالت تحت الانشاء، وكانت تلك المجموعة الأخرى هي أيضاً للعراق. كما أخبر بذلك. وكانت خاصة بقلب المفاعل الأصغر تموز ٢ .

كما تذكر لينزيني أن لصحفيين كانا قد رأيا آلات نقل الوقود النووي إلى بلجيكا، وكذلك جزء المفاعل المخصص لألمانيا الغربية، والذي كان عبارة عن قطعة يبلغ ارتفاعها حوالي خمسة عشر متراً.

وبعد أن استمتع لينزيني بالقصة، حتى ولو كانت مجرد رفع بشأنه ورفع مكانة الشركة محلياً، فقد التفت إلى بيلت وقال له إنه حان الوقت لأخذ الصور الفوتوغرافية. ولكن أصبح الآن لدى الصحفيين بعض المشاكل. فقد كان بيلت قد جاء مزوداً بصورة تامة بكمرته وعدساته، ولكنه كان قد ترك الفيلم في المكتب.

فقال مضيفوهم، لابأس، بإمكان الصحفي الرجوع وإلتقاط الصور في اليوم التالي - في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الجمعة في ٦ إبريل. وأكد لهما أحد المسؤولين في شركة «سي.ان.آي.ام» قائلاً «سيكون المزيد من الوقت الكافي لإلتقاط الصور، حيث أن المعدات العراقية سوف لا تخرج حتى بعد غد».

ولا حاجة للقول بأن الصحفيين لم ولن يلتقطا الصور التي توقعاها. ففي الساعات الأربع والعشرين التالية، كانت القصة قد تغيرت بصورة درامية، فلينزيني الشديد التشكي والتظلم بصورة طبيعية، وجد نفسه مشتركاً بصورة مباشرة غير متوقعة في قصة دولية كبرى متعلقة بالمكائد النووية.

وقد كان السؤال الكبير، بالنسبة للصحافة العالمية، في منتهى الوضوح: من الذي قام بالعملية؟ من هم المخربون؟.

وقد جاء الجواب الأول في مكالمات هاتفية إلى صحيفة «اللوموند» والصحف الفرنسية الأخرى من هيئة أعلنت عن نفسها قائلة «نحن المجموعة البيئية الفرنسية، قد نجحنا في إبطال مفعول الآلات التي كانت تشكل خطراً على الحياة البشرية الحالية، ومضى المتحدثون في المكالمات الهاتفية يقولون «إن كارثة هايسبورج قد أثبتت مرة ثانية أخطار الصناعة الذرية، لقد قمنا بهذا العمل وسنقوم بأي عمل ضروري للمحافظة على حياة الشعب الفرنسي والجنس البشري من المخاطر النووية المروعة».

وعندما سألت الشرطة، حماة البيئة الفرنسيين، قالوا بأنهم لم يسمعوا إطلاقاً عن وجود مثل هذه الجماعة، كما أنهم يشكون فيما إذا كان باستطاعة البيئيين الفرنسيين القيام بمثل هذه المهمة التخريبية الاحترافية. وقد اتفق معظم المراقبين على ذلك. فالحركة البيئية في فرنسا قد قامت بتنظيم أعنف المظاهرات المعادية للتجارب النووية على مدى سنين طويلة، ولكن التخريب الذي حدث في لاسين، ليس أسلوبهم ولا الطريقة التي يتخذونها لبلوغ أهدافهم.

لقد أصبح هذا يوماً مشهوداً ومجالاً واسعاً للصحافة حيث دأبت على التساؤل «من إذن؟».

فقد نقلت صحيفة «فرانس سوار» أن الشرطة تشتبه «بالمتطرفين اليساريين» كما أوصت «لي تاين» بأن وراء هذا الحادث مجموعة من الفلسطينيين يعملون لدى ليبيا. كما أشارت صحيفة «لي بونيت» بأصابع الاتهام إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. أما صحيفة «انترناشيونال هيرالد تربيون فقد قالت بأن الفرنسيين أنفسهم قد فعلوا ذلك «بإيعاز من شخص ذي مكانة عالية جداً في الحكومة الفرنسية» وذلك في محاولة للانسحاب بلطف ولباقة من صفقة لم يعد يعتقد أن من الحكمة عقدها.

وقد استنتج الصحفي المحلي لينزيني، في إحدى مقالاته العديدة في صحيفة فاز مايتن ريبيليكا منهياً مقاله قائلاً «في هذه العملية التجسسية الجديدة التي نعيشها في لاسين سورمير، نجد أن المصالح الدولية هائلة جداً بحيث تبقى كل هذه الأعمال معقولة ومقبولة بصورة ظاهرية، والشيء الوحيد الأكيد هو أن المخربين «لم يكونوا بيئين مجهولين، بل كانوا كوماندو عالي التخصص والتدريب» على القيام بمثل هذه المهام، وهذا ماذهب إليه لينزيني حيث كان لينزيني يميل إلى القول بأن النظرية القائلة بأن الأشباح الفرنسيين هم الذين قاموا بذلك العمل، في محاولة يائسة غير ناجحة في النهاية للخروج من العقد. ماهو إلا تحزير وتخمين واصر على أن الذي قام بالعملية متآمر في أعلى درجات التآمر ومتخصص في حوك الدسائس.

وكانت معظم التكهنات في الصحف، وفي مختلف وزارات الخارجية قد تركزت على الخيار الواضح الجلي ألا وهو أشهر رجال الكوماندو في العالم، ابطال عنتيبي، وأوغاد ليلليهامر رجال المعطف والخنجر (الغادرون) الموساد الإسرائيلي.

ولقد ذكر رونالد كوفين، في صحيفة «واشنطن بوست» القارئين بقوله «إن هناك أسبقيات كثيرة جداً لأمال رجال الكوماندو الاسرائيليين على التراب الفرنسي. فقبل عشر سنوات، قام رجال التحرية الاسرائيليون بالابحار بخمسة زوارق دورية لاطلاق القذائف، كانت قد ثبتت لحساب إسرائيل في القتال البريطاني، في ميناء تشيروبورغ. وكان تسليم هذه الزاوارق قد قامت الحكومة الفرنسية بفرض الحصار عليها ومنع هذه الزوارق من الخروج.

وقد بدت العملية معقولة ومنطقية إذ كان لدى الإسرائيليين الحافز الذي يدعوهم للقيام بذلك، فمن الواضح أنهم لا يريدون أن يكون لدى العراقيين قنبلتهم أو المفاعل الذي قد يوفرها لهم. كما أنه يوجد لدى الاسرائيليين الوسائل لمنع ذلك: فرجالهم من الكوماندو العالي التخصص كانوا اقدر بكثير جداً على القيام بأعمال التخريب بصورة أفضل بكثير جداً مما قد يتخيل المرء أن البيئيين الفرنسيين قادرون على امتلاكه من وسائل أو التحكم بها. كما أنهم قل أن ينتابهم الخوف من العمل

حتى على تراب أجنبي وأرض أجنبية، عندما يعتقدون أن مصالحهم الحيوية في خطر.

كذلك يوجد لدى الاسرائيليين أصدقاء حميمون في الصناعة النووية الفرنسية، وكثيرون منهم من الأيام الأولى من التعاون النووي الاسرائيلي ـ الفرنسي. فهم (وأية دولة باستخبارات جيدة) استطاعوا الحصول على أية معلومات يريدونها والتي تبين ماهية المعدات ومتى بدأت في عملها في المشروع العراقي. وعلى هذا، فإن ناطقين اسرائيليين، بعد إطلاق المتفجرات كانوا سريعين في الهتاف والترحيب بهذا العمل حيث قال أحد الدبلوماسيين الاسرائيليين «إن هذه العملية ستؤخر العراقيين سنة ونصف السنة».

يبدو أن المسألة قضية اقتناعية. ليستطيع الاسرائيليون كسبها. إنهم يتمنون ويريدون كسبها. وقد يكسبونها. ولكن هل كسبوها؟.

إن الشيء المفقود هو عدم وجود الدليل، ولكن ذلك الدليل لا حاجة إليه، أو حتى أنه مطلوب عندما حاول بعض الصحفيين الأكثر إحساساً إعادة رواية المغامرات التي لا تصدق التي قام بها الأشباح الاسرائيليون المروعون، وكيف أنهم قاموا بعملية التخريب في لاسين سورمير.

إن أفضل عينة عن رواية القصة والتي أصابت الهدف تماماً كانت تلك «الرواية الداخلية» التي رواها ذلك الرجل العالي المكانة في المجلة الألمانية الأسبوعية «ستيرن» إيريك فوللاث. وقد أعدت هذه القصة أنها مستقاة من «مصدر داخلي» يعتقد بأنه مسؤول اسرائيلي له نوع ما من العلاقات التي تربطه بفريق الموساد الذي يعتقد بأنه قام بالعملية. ولقد كانت التفاصيل دقيقة ومحددة بصورة مذهلة. ومن المحتمل أن يكون الكثير منها غير صحيح.

فتبعاً لما قال «المصدر الداخلي» فإن ثلاثة من العملاء الاسرائيليين كانوا قد طاروا إلى طولون في أوائل شهر إبريل الذي سبق الهجوم. وقد وصلوا إلى ثلاثة فنادق مختلفة من الدرجة الثانية وسجلوا أسماءهم فيها. بعد ذلك. وفي تمام الساعة الحادية عشرة مساء التقوا في شارع مظلم وانتظروا سيارة رينو لتأخذهم إلى دار

معزولة في الريف. وهناك قاموا بدراسة تفاصيل مخططات الحوض الصناعي لشركة الـ «سي.إن.آي.ام».

لقد قضينا عدة أيام في لاسيم سورمير، محاولين اكتشاف القصة الصحيحة لما حدث، لقد مشينا في كافة أرجاء المصنع، وتحدثنا مع الحراس وعمال الشركة الآخرين، بل وقمنا بتتبع الطرق والمسارات المحتملة أو الممكنة المؤدية إلى دخول المصنع كان نتيجتها أننا توصلنا إلى استنتاجات محددة أظهرت أن الرواية التي سردها المحترم فوللات لا اساس لها من الصحة.

فأولاً- وقبل كل شيء لم يكن هناك جدار عال أو سور أو سياج لتسلقه بالقرب من الحظيرة النووية.

ثانياً- لم يكن هناك أي جهاز إنذار الكتروني اسكتشافي، كما أوضح ذلك رئيس حراس الأمن في شركة الـ «سي.ان.آي.ام».

ثالثاً- قد يكون كمية لمتفجرات في منتهى الدقة، كما يمكن من المحتمل افتراض - بل بالرغم من أنه لا يزال افتراض - أن هدف الغارة كان قلوب المفاعلات العراقية. إلا أن المخربين قد وضعوا المتفجرات أيضاً على الوحدات البلجيكية والألمانية الغربية، وأتلفوها بصورة تامة.

فقد كان التلف أن يكون متساوياً لكافة العملاء، هذا ما أخبرنا به مدير الـ «سي.ان.آي.ام» الروسي المولد فسيفولد ديمتريف، في وقت لاحق، عندما قمنا بمقابلته في مكتب باريس والذي أضاف يقول «ولكن العملية كانت مهمة ممتازة «في منتهى الإحتراف» (ضربة معلم).

أي أن التخريب، وليس الرواية الصحفية، إذا أردنا أن نكون منصفين أمر ممكن - بل قدنستطيع القول أن من المحتمل - أن يكون الاسرائيليون هم الذين قاموا بالهجوم. كما أن من المحتمل أيضاً أن يكون فوللات ومجلة «ستيرن» قد حصلوا على القصة من أحد الاسرائيليين أو من له علاقة بالمصدر، وسواء قاموا هم بالمهمة أم يقوموا بها، فربما كان الاسرائيليون يريدون للقصة أن تصدق، حتى ولو كانوا قد

قاموا بها فعلاً، لذلك قاموا بتسريب القصة بتفاصيل زائفة من أجل جعل المحققين يضلوا السبيل ويسيروا في طريق أخرى.

لم يعثر على المذنبين إطلاقاً، حيث لم يكن باستطاعة الفرنسيين إطلاقاً العثور على بينة كافية لتوجيه تهمة، حتى إننا علمنا بأن الاسرائيليين غير مهتمين بكونهم المتهمين. وكما أبلغنا أحد موظفي الصحافة الإسرائيليين الذي كان موجوداً في بون وقت وقوع الهجوم في حديث له معنا غير رسمي في أحد المقاهي في القدس حيث قال: «إنني لا أعترض أو أحتج على قصة «ستيرن» لأنفي بكل صراحة، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، أعتقد أنها قصة إيجابية بالنسبة لنا. إنها تبين بأننا قادرون على الوصول إلى أعدائنا أينما كانوا، وبدون أن نقتل أي شخص.

وسواء كان الاسرائيليون قد فعلوا ذلك أو لم يفعلوه، فإن التخريب الذي حدث في لاسين سورمير قد أرسل صدمة تسري في كافة أنحاء العالم وعدم معرفة الفاعل قد أضاف المزيد إلى شدة وقع الصدمة. كما أن الغموض قد أبقى على القصة- وخطر القنبلة العراقية- حية في الصحافة الدولية والتليفزيون وكذلك في أذهان أولئك الذين ساعدوا العراقيين في برنامجهم النووي.

لقد كان تساقط الغبار النووي السيكولوجي واضحاً للعيان لكل من سبق له وأن تحدث مع العلماء الفرنسيين والمهندسين الذين كانوا يعملون في المشروع، ولكن ذلك كان يعمل بصورة غريبة. فلم نجد في أي مكان كان الوقع أشد أثراً مما وجدناه لدى مهندس التقينا به في شركة الـ «سي.إن.آي.إم» والذي سوف لا نكشف النقاب عن اسمه لأن زملاءه أخبرونا في وقت لاحق بأنه قد يفصل من عمله فقط لمجرد الحديث معنا. فبالنسبة له، فإن التخريب قد حطم العمل المتقن الذي كان قد أبدعه هو وزملاؤه، والفخر والإيمان والإخلاص الذي بذلوه في إبداعه وخلقه.

فقد أخبرنا قائلاً: «إنني لست عالماً نووياً، ولست سياسياً كذلك».

ولقد سألناه فيما إذا كان يشعر بالمسؤولية بأية طريقة من الطرق في إمكانية أن العراقيين كانوا يريدون نتاج البلوتونيوم، وبالذات القنبلة النووية، من هذه

المعدات؟ وقد صدمه السؤال كأنه شيء شاذ وغريب. فقال، وهو يردد صدى امتناع عن الإجابة مألوف وشائع «ليس هذا هو الموضوع، إنني أقوم بعملي، إنني لست فنياً، إنني لا أصنع قنابل ذرية. ولكن العمل الذي نقوم به للعراق كان نوعاً من المصنعية البارعة الرائدة، إنه دليل على أن باستطاعة فرنسا إنتاج أعلى نوعيات المعدات النووية في العالم».

والآن لقد ذهب ذلك العمل المدهش.

الدبلوماسية غير المباشرة

لقد فجر التفجير الذي حدث في لاسين سورمير القنبلة النووية العراقية على الصفحات الأولى من الصحفة العالمية والذي كان المخربون بكل تأكيد يهدفون إليه، ولكن حتى قبل أن تبدأ المقاتلات التي تعمل في الخفاء القيام بحربها السرية، فإن الدبلوماسيين في ست دول على الأقل كانوا قد باشروا بشن معركتهم وراء أبوابهم المغلقة ضد بيع الفرنسيين هذه المعدات إلى العراق، والآن، على الأقل لم يعد سراً أن الإسرائيليين كانو يلعبون دوراً قيادياً.

وقد أبلغ الإسرائيليون بصورة رسمية بأنهم قد بدأوا في التعبير عن قلقهم للفرنسيين منذ الرحلة التي قام بها جاك شيراك إلى بغداد في نهاية عام ١٩٧٤م. ولكن قلقهم المبدأي بدا خافتاً قليلاً، على الأقل كما ذكر ذلك إيلي ميسي، المراسل الصحفي البالغ من العمر سبعين عاماً للصحيفة الإسرائيلية القيادية «ها آرتس».

فقد أبلغنا المخضرم بأن «الإسرائيليين كانوا فعلاً متأخرين في تقديرهم لخطر المشتروات العراقية من فرنسا. وقد رأيت في وقت سابق عام ١٩٧٦م مقالة صغيرة حول الإتصالات الفرنسية العراقية كانت قد نشرت في صحيفة فرنسية. ولقد كان رد فعلي عرضي تماماً. فذهبت إلى هيئة الطاقة الذرية الفرنسية لأسأل عن الموضع، فقالوا إنها مجرد صفقة تجارية. ولكن عندما اطلعت على المطبوعات الخاصة بالمفاعل «اوزيريس» التي أعطوها لي، اكتشفت أنها تحتوي على يورانيوم ٩٣ عالي الإشباع أن ذلك كان لإنتاج قنبلة ذرية».

وبهذه الحقائق، قمت بإرسال أول رسالة إلى صحيفتي، وإلى الحد الذي وصل إليه علمي. فقد كانت هذه هي أول القصص الموثوقة حول الإتصالات الفرنسية العراقية. وبعد أيام قليلة نشرت صحيفة «تريبيون جويف في ستراسبورج قصة عن صفقة فرنسية عراقية سرية، وقد خرجت وزارة الخارجية الفرنسية بإنكار صاخب، تقول فيه بأن الصفقة تجارية محضة وليست سرية وذلك لأنه نوه عنها في الجريدة الرسمية «جورنال أفيشال» وبعد التبادل في الاتهام، صدرت التعليمات إلى مستشار السفارة الإسرائيلية بالاستفسار عن الموضوع من وزارة الخارجية الفرنسية، وقد حصلوا على نفس الجواب الذي سبق وأن حصلت عليه، بعد ذلك أخبرني مستشار السفارة الإسرائيلية في مارايل بصورة خاصة وسرية بأن إصراري على خطر وجود المفاعل في أيدي العراقيين كان «جنوناً» من جانبي».

وهكذا فقد أصبح ميس يشكل حملة صليبية على الموضوع. فقد دفع صحيفته والحكومة الإسرائيلية، وخاصة فيما يتعلق بالتسليم المتفرج لوقود اليورانيوم عالي الاشباع من النوع الصالح للقنبلة، ولكنه كان يعتقد أنه لم يكن هناك أحد في إسرائيل بدا أنه يأخذ البرنامج النووي العراقي مأخذ الجد.

وعدم الاهتمام هذا استمر بصورة ظاهرية إلى أواخر عام ١٩٧٧م، عندما بدأت الصفارة الإسرائيلية في باريس بالاحتجاج رسمياً لدى وزارة الخارجية الفرنسية. ولكن أثبتت الاحتجاجات أنها مضيعة للوقت. فقد أدارت الحكومة الفرنسية برئاسة فاليري جيسكاردي ستان أذناً غير صاغية لتلك الاحتجاجات.

ولقد أخبرتنا ميل سايمون هير بلرا، المسؤولة في وزارة الخارجية البلجيكية التي عهد إليها بالمسائل النووية، أثناء مقابلتها في مكتبها في بروكسل، قائلة «لقد كان الوقت عصيباً بالنسبة للإسرائيليين، فالعراق كانت دولة من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بينما لم تقم إسرائيل إطلاقاً بالتوقيع على هذه المعاهدة، وقد جاء أيضاً في نفس الوقت الذي كانت العلاقات قد توترت فيه بشأن «بلومبات»، وكان الإسرائيليون أنفسهم هم الذين ظهروا وكأنهم خارجون عن القانون بخصوص الأسلحة النووية.

وقد اقترح بعض الدبلوماسيين بصورة ودية أن على إسرائيل أولاً أن توقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومن ثم تحتج ولكن الإسرائيليين رفضوا ذلك فوراً. فالمعاهدة لا قيمة لها، وحاججوا بأن إسرائيل تحبذ بطريقة تناول مختلفة، على الأقل دبلوماسياً. خلق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أو اتفاقية إقليمية مثل معاهدة تلاتيلوكو. وعرضت إسرائيل أن تجلس لمناقشة الفكرة مع الدول العربية، بدون شروط مسبقة، ولكن لما كان الإسرائيليون يعلمون علم اليقين أن كثيراً من الدول العربية بما فيهم العراق ـ كانت لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل وأنها لن تجلس معها على نفس الطاولة، فإن ذلك يعني بداية شكل من أشكال الإعتراف الأمر الذي كانت معظم الدول العربية لا ترغب في منحه لإسرائيل.

كذلك فإن العرب أيضاً شكوا في أن الإقتراح الإسرائيلي الخاص بخلق منطقة خالية من الأسلحة النووية كان خدعة، مصمم من أجل ضمان التفوق الإسرائيلي النووي لأنه سوف لا يكون هناك أية طريقة يمكن فيها للعرب أن يتأكدوا من معرفة أن الدولة اليهودية قد دمرت أسلحتها النووية الموجودة سابقاً أو المواد التي يمكن أن تنتج المزيد منها.

وعلى أية حال، فإن الإسرائيليين استمروا في التعبير عن قلقهم بشأن المشتريات العراقية، واستمر الفرنسيون في تجاهلهم، ولقد كان هذا هو موقف التأجيل والمواربة السائد في القاعات المعتمة للدبلوماسية عندما قام المخربون بتفجير أول قنابلهم في لاسين سوزمير.

كذلك هب الأمريكيون للاحتجاج على المبيعات الفرنسية، كما كان تحركهم أسرع من التحرك الإسرائيلي، وقد وقع الفرنسيون العقد مع العراق في أغسطس عام ١٩٧٦م وفي نوفمبر أثارت إدارة فورد المسألة مع باريس بشيء من القوة والهمة، مع دعم من بعض الحلفاء الأوروبيين الغربيين، بما فيهم بريطانيا العظمى.

وكان رد الفعل الفرنسي متوقعاً ويمكن التنبؤ به. ففي الثالث من ديسمبر، صرح وزير الخارجية الديغولي السابق مايكل ديبري، بصورة حادة في البرلمان، بأن

أولئك الذين ينتقدون بيع المفاعلات النووية للعراق كانوا على تمام الخطأ وأضاف متحدياً «لا يمكننا أن ندع حلفاءنا الأمريكيين والغربيين يواصلون هجومهم على صناعتنا النووية».

إن المبيعات النووية هي من شأن فرنسا وليس من شأن أحد غيرها، وبما أن العراق قد وقعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الفرنسيين يعتقدون أن من الخطأ انتقاد الصفقة، وقد بدأ بعض الفرنسيين، الذين كانوا دائماً على استعداد للدفاع عن دوافعهم، بالايحاء بصورة غاضبة بأن الأسباب الأمريكية الحقيقية الكامنة وراء معارضتها للمبيعات هي التي تستحق أن تكون موضع شك واشتباه: فقد كانت أمريكا تخسر في منافسة المبيعات النووية على نطاق عالمي، ولذلك فإن الحسد والغيرة التجارية هي التي أدت إلى الموقف القوي للولايات المتحدة الأمريكية إزاء عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي السنة التالية صعدت إدارة كارتر الضغط. فقد سبق لجيمي كارتر ورجله المعارض لانتشار الأسلحة النووية. الدكتور جوزيف ني الأصغر، إن قاما بحملات ضد المساعدة الفرنسية في منطقة تشاشما للتطوير النووي في الباكستان وعندها بدأ الفرنسيون بالتراجع. أما بالنسبة للعراق فإن الفرنسيين - حتى الفرنسيين «الطيبين» فقد شعروا بالضيق والإنزعاج.

وكان السكرتير السابق لمجلس «السياسة النووية الخارجية. أم. آندريه جاكومييت، قد أخبرنا في إحدى المقابلات المطولة معه في باريس قائلاً «إننا لا نرى أن العراق تريد القنبلة النووية بنفس الطريقة التي تريدها الباكستان. ففي الباكستان، كنا قد تمكنا من الوصول إلى بعض الوثائق التي تبين نواياهم. أما بالنسبة للعراق، فقد توصلنا إلى معرفة ما عرفناه. كما أن العراق كانت قد وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية».

ولذلك تمسك الفرنسيون بموقفهم. كما أن الأمريكيين زادوا في صلابة موقفهم. وعندها ازدادت العلاقات توتراً، وأخيراً في يناير ١٩٧٨م فإن الشقاق والإنقسام بشأن العراق اتخذ منعطفاً جديداً. فقد كان الأمريكيون يقومون بتزويد

اليورانيوم عالي الإشباع للمفاعلات الفرنسية الخاصة بالأبحاث المدنية، وكان الفرنسيون قد فهموا بأن الوقود يمكن أن يستخدم للبيع إلى العراقيين. ومما لاشك فيه أن الفرنسين كانوا قد وضعوا سعراً ووقعوا عقداً مع العراق على أساس أن يبيعوا الوقود الأمريكي. الأرخص سعراً.

والآن فقد أصدر الأمريكيون قراراً تأكيدياً يحرم أية شحنات من اليورانيوم لأي طرف ثالث بدون إذن أمريكي واضح وصريح. فإذا كان الفرنسيون يريدون أن يكون لدى العراقيين يورانيوم عالي الإشباع، والذي يصلح للقنبلة النووية، فإن الأمريكيون يريدون أن يكون مفهوماً بكل وضوح وجلاء بأنهم سوف لا يكونوا قادرين على إعطائهم أي كمية من التي يزود الأمريكيون بها الفرنسيين، أي أنه كان على الأمريكيين أن يعتمدوا فقط على محطتهم للإشباع المحملة فوق طاقتها والموجودة من السابق في بيرتي لاتيه، والتي تنتج بصورة مبدأية للقوات الفرنسية الضاربة. كما أن ناطقاً فرنسياً باسم هيئة الطاقة الذرية الفرنسية أضاف يقول بصورة تنم عن الشعور بعدم الرضى. بأن المحطة الفرنسية تنتج اليورانيوم العالي الإشباع «بسعر يبلغ حوالي أربعة أضعاف السعر الذي يتقاضاه منا الأمريكيون».

ولم يكن باستطاعة الأمريكيين، بكل مالديهم، من قوة ونفوذ، إقناع الفرنسيين بالتوقف عن بيع اليورانيوم العالي الإشباع. ومع هذا، فقد كان للحملة بعض التأثير، ففي آخر المطاف، وافق الفرنسيون على جعل شحنات الوقود الذي يصل إلى مستوى القنابل النووية، على مراحل بحيث أن الكمية الفعلية اللازمة لتشغيل المفاعل ستكون متوفرة ومتاحة للعراقيين في كل مرحلة. وهذا سيجعل من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، على العراقيين أن يحولوا إطلاقاً الوقوف النووي للإستخدامات العسكرية.

مصرع المشد

إن الميريديان فندق مبهرج مكيف الهواء من النوع البالغ الحداثة في بنائه يمكن أن تتوقع رؤيته في دالاس أو لوس أنجلوس، ولكن هذا الفندق في باريس. في

الشارع الجانبي القذر الرديء يقع مباشرة مقابل بالاس دي كونجرس في شارع بالاس ميلو. ويملك هذا الفندق شركة إيرفرانس ويتردد عليه أعضاء الهيئات الإدارية الأغنياء وأحياناً الدبلوماسيين، وكثيرون منهم من الشرق الأوسط. ومن المدهش، أن الميريديان لم يكن مكاناً رديئاً للذهاب إليه في المساء للإستماع إلى موسيقى الجاز التقليدية التي تعزف في النهاية القصوى لقاعة الإنتظار الفسيحة. كما أنه بأروقته الطويلة الغفل من الأسماء وغرفه الحاجبة للصوت، يشكل مكاناً في منتهى الإتقان والصالح تماماً للقيام بأعمال القتل.

لقد كان الوقت ١٤ يونيو عام ١٩٨٠م وكانت لافتة كتب عليها عبارة «لا تزعج» قد علقت على باب الغرفة رقم ٩٠٤١ منذ الليلة الماضية بطولها. وأخيراً دخلت خادمة غرف النوم إلى الغرفة. نظرت في داخل الغرفة وسرعان ما طلبت النجدة، وفي غضون دقائق قليلة وصلت الشرطة.

وكانت جثة رجل في كامل لباسه ومعطفه وربطة عنقه، ما تزال ملقاة على السرير، وكان رأسه قد ضرب ضرباً عنيفاً بشيء مثلم غير حاد وترك ليموت متأثراً بجراحه. لقد كان هناك دماء على السجادة وعلى الجدران، وقد تناثرت الأوراق من محفظة أوراقه بالقرب منه. وكانت نقوده لا تزال في محفظة نقوده، ويبدو أنه لم يفقد إلا دفتر مذكرات شخصية. وكان هناك أيضاً منشفة حمام ملطخة بمساحيق زينة امرأة.

وقد أوحت الشرطة قائلة أن الأمر «علاقة غرامية رومانسية» وكانت الضحية عربياً. مصرياً كان قد جند ليعمل لدى العراقيين. لقد كان عالم ذرة. وكان اسمه الدكتور يحيى المشد.

وكان قد تدرب وتخرج بشهادة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية من الاتحاد السوفييتي، وكان المشد قد عمل لدى هيئة الطاقة الذرية المصرية من عام ١٩٦١م إلى ١٩٦٨م، عندما أصبح بروفوسوراً في الهندسة النووية في جامعة الاسكندرية بعد ذلك جنده العراقيون على أثر انعقاد مؤتمر الطاقة الذرية الكبير في بغداد

عام ١٩٧٥م، وكان يقسم وقته بين جامعة بغداد وهيئة الطاقة الذرية العراقية في بغداد، والتي كانت قد أرسلته إلى فرنسا في مهمة في غاية السرية.

وتدعو العقود المبرمة بين فرنسا والعراق على أن يقوم العراقيون بإجراء فحص نهائي لكافة البضائع قبل شحنها، وهو الاجراء الذي يطلق عليه الفرنسيون «الاجراء الشفهي»، ويشمل هذا الاجراء وقود اليورانيوم العالي الاشباع الذي تدور حوله المنازعات بصورة قوية. وكان المشد قد جاء إلى فرنسا في يونيو عام ١٩٨٠م لإجراء الاختبارات العلمية لتأكد من نوعية أولى شحنات الوقود فئة القنبلة النووية من فرنسا إلى العراق، وقد أكد ناطق رسمي باسم هيئة الطاقة الذرية الفرنسية على أن «مهمته كانت استلام وفحص المواد. وكان زائراً كثير التردد على زيارات في باريس، كما أن علماءنا يعرفونه معرفة جيدة».

وبسبب الجدال والنزاع الذي أحاط بالعقد العراقي، فقد غطيت تفاصيل مهمة المشد بستار من السرية، حيث أن الفرنسيين لم يصرحوا بصورة علنية عنه أو عن خطة رحلته، كما أنهم لم يشتركوا في معلوماتهم مع حلفائهم الأمريكيين. وقد علمنا أنه ذهب أولاً إلى المراكز النووية في كاداراتش وبيريلات، ومن ثم ذهب إلى سالكي وفوتنتيني أوكس روزز.

وفي هذه المراكز الخاصة بالبرنامج النووي الفرنسي قام الدكتور المشد بأعمال الاختبار والفحص والمراقبة. وكان في منتهى الرضى. ولقد كانت لحظة حاسمة عظيمة بالنسبة للبرنامج النووي العراقي، حيث كتب المشد تحت توقيعه أن وقود اليورانيوم عالي الإشباع ٩٣ في المئة قد حاز على رضاه. وأن بالإمكان شحن اليورانيوم دون المزيد من التأخير.

وبما أن عمله قد انتهى. قرر الدكتور المصري الهادىء المتزن البقاء لفترة في باريس، حيث كان يقيم في فندق الميريديان. وكان ذلك في ١٢ يونيو، أما ماالذي فعله بين ذلك الوقت واللحظة التي لقي فيها مصرعه في وقت ما في الليلة الثانية فهو امر مازال موضع الظن والتخمين.

ويوجد لدى الشرطة دليل حقيقي واحد. فمن مستحضرات الميكياج التي تركت أثرها على منشفة الحمام بجوار جثة المشد المهشمة، انطلقوا في فحص العاهرات اللواتي يشغلن الميريديان ، وبعد مضي عدة ايام، على ماكانوا يتوقعونه منذ البداية فعند قدوم الدكتور المشد الى قاعة الانتظار حوالي الساعة ٦،٣٠ من تلك الليلة المهلكة، كانت امرأة قد اقتربت منه وحادثته والتي كان من الظاهر أنها لحقته الى غرفته. هل رأت شيئا؟ هل كانت شاهداً على القتل ، او حتى مشاركة فيه؟

كان اسم هذه المرأة ماري كلود ماجال، احدى المتصيدات والبالغة من العمر اثنين وثلاثين سنة والتي كانت تتردد على ذلك الفندق وعدة نواد ليلية اخرى مجاورة، وقد استجوبتها الشرطة في ١ يونيو، أكثر من اسبوعين بعد القتل، واعترفت بأنها كانت قد تبعت المصري في ردهة الانتظار وأنها لحقته في المصعد وعلى طول الرواق. ولكنها قالت مبتسمة إنها لم تذهب معه الى داخل الغرفة. حيث أنه بالرغم من كافة مفاتنها ومغرياتها فإن الرجل رفضها. وعلى هذا فقد أبلغت المرأة الشرطة قائلة «إن المسألة لم تتم إطلاقا وأنه دخل الى غرفته وحيداً».

ولكن ماري انتظرت في الرواق، على أمل أنه قد يغير رأيه أو أن شيئاً ما قد يحدث، عندها سمعت أصواتاً في داخل الغرفة، لقد كان معه شخص آخر في الداخل. ولكنها اصرت على أنها لم تسمع بصورة محددة اي شيء يوحي بوجود مجادلة أو صراع عنيف. لاشيء على الإطلاق.

لم تكن الشرطة متأكدة الى حد بعيد، وكانوا يعتقدون بأن لدى المرأة شيئا آخر تقوله، وبعد مضي أيام قليلة طلبوا منها العودة الى استجواب ثان. ولكن الشرطة لم تستطع الحصول على المزيد من اي شيء، فيما لو كان موجوداً، يمكن أن تقوله. وفي ١٢ يوليو ضربت سيارة ماري كلود ماجال فأردتها قتيلة.

وبناء على ماذكرته الشرطة، فإنها كانت قد ذهبت الى احدى البارات في شارع بولفارد سينت جيرمان، وهو مكان مألوف على الجانب الأيسر يدعى «ذي أولد نيفي» حيث سكرت هناك أو ربما كانت قد خدرت . ثم تركت البار لاتكاد

تقوى على المشي، تترنح عى الرصيف، حيث دفعت نفسها متخذة طريقها دون أن تدعى الى داخل سيارة بجانب بردورات الرصيف. وقد استشاط السائق وهو موظف محطة بنزين غضباً ، ورمى بها الى الشارع، وفي تلك اللحظة بالضبط كانت سيارة رينو ٥ مسرعة فاصطدمت بماري كلود ماجال.

وقد اعلن ناطق باسم الشرطة المستر بيريه «بأن كافة الافتراضات بأنه عمل جنائي قد استبعدت كليا. وأنها مجرد حادث عادي، مثل كثير من حوادث السيارات» ولكن آخرين كانوا يعتقدون خلاف ذلك. فقد أصرت والدة ماري كلود على أن ابنتها لاتحب المشروب وأنها لا تتعاطى المخدرات. ومع ذلك قد يكون من المحتمل أن يكون هذا مجرد كلام أم عن ابنتها. إلا أنها تذكرت بأنه في الأيام التي سبقت «حادثة» ماري كلود كان هناك عدة مكالمات هاتفية تهديدية، كلها من نفس الغريب الذي لم تعرف هويته.

ليس بالشيء الكثير ن نحاول تشكيل قضية أو حتى الايحاء بأن هناك علامة جواب على سؤال من الذي قتل المشد؟ ولماذا؟

ومرة ثانية فإن الكثير من التكهنات في الصحافة ركزت على الاسرائيليين. ولكن في هذه المرة كان دى المراقبين شكوكهم.

وقد اخبرنا أحد المسؤولين الفرنسيين قائلا «إن الامر ليس هو اسلوبهم، فهم لا يضربون رجلاً على رأسه ويتركونه ليموت».

كما أن الاسرائيليين كانوا بصورة غير معتادة مسارعين بكل قوة لانكار القتل، حيث تذمر احد المسؤولين في وزارة الخارجية الاسرائيلية لنا في اورشليم قائلاً «لقد وصل الأمر الى حد أنه مهما حصل في الشرق الأوسط فإن الاتهام يوجه الينا في الاعمال التي لانقوم بها وكذلك في الاعمال التي نقوم بها. ولكنني اؤكد لكم بأننا لسنا أشخاصاً نضرب الهراوات على الرأس أو بالمطارق ونترك الأشخاص ليموتوا».

إن اسلوبهم هو الخدمة الذاتية، ولكن ربما كان هذا صحيحاً. فالاسرائيليون حتى في أعمال قتلهم المعلن عنها لاعضاء الفصائل الفلسطينية على اثر حادثة ميونخ

الاولومبية، فإن الفريق الاسرائيلي المضروب كان يميل الى أداء عملهم بصورة احترافية بل حتى بطريقة تكاد ان تكون سريرية، تاركين الشخص المصاب بجروح خطيرة ليموت، أو ربما ليعيش، من الصعب ان تكون هي الطريقة التي ينطلق فيها المحترف للقتل.

ومما لاشك فيه، فإن القتل لم يبد بأنه من الطراز الاول الذي تقوم بها الاستخبارات السرية مالم يكن القتل غير مقصود. فمن الشهادة التي ادلت بها ماري كلود الى الشرطة ، وتناثرت الاوراق في أرجاء الغرفة يبدو من المحتمل أن دخيلاً قد اندس الى الغرفة عندما كان المشد في الخارج من أجل الوصول الى وثائقه وربما مذكرات يومياته. عاد المشد الى غرفته. وأمسك بالمقتحم للغرفة يقوم بهذا العمل. كان هناك صراع قصير الأمد، ضرب المقتحم المشد على رأسه، ثم أنزل لافتة «لاتزعج» عن الباب وذهب في طريقه بكل هدوء.

إلا أن كافة هذه الروايات لاتقول من، بل تقول كيف ولماذا؟

كذلك كانت تكهنات اخرى قد تركزت على بعض الذين كانوا من السابق يسفحون الدماء. فمجلة روز اليوسف الاسبوعية المصرية المعروفة أوحت بأن القتلة يمكن أن يكونوا عملاء تدعمهم استخبارات دولة أجنبية. وأن أهدافهم - هي الوصول الى داخل المعلومات الخاصة بسير العمل في البرنامج النووي العراقي.

عندها سافرنا الى الاسكندرية الرطبة الحارة في دلتا النيل للتحدث مع اصدقاء المشد وزملائه السابقين، ومن بينهم الدكتور محمود ناجي البالغ من العمر ثمانية وثلاثين عاما والرئيس الحالي لقسم الهندسة النووية في جامعى الاسكندرية. وقد اخبرنا بأن كلاً من المشد وزين الدين، يعملان معاً ولكنهما كانا أيضاً يتنافسان منذ أمد طويل في الكلية في جامعة الاسكندرية.

وأن الرجلين كانا مختلفين جذريا في طباعهما ووجهات نظرهما السياسية. فالمشد كان «رجل عائلة تماما» وسياسي نوعا ما، بينما كان زين الدين «صريحا متكلماً سياسياً متباهياً، ويساري مثير للمتاعب» وكان المشد قد حصل في اول الأمر على مركز في الجامعة في الوقت الذي كان فيه زين الدين أقدم على الاستقالة

لأسباب سياسية في عالم ١٩٦٨ وكان عليه أن يذهب الى المنفى، وعندما عاد زين الدين في عام ١٩٧١ وقف لمشد في طريقه، وبعد ذهاب المشد مباشرة للعمل في البرنامج النووي العراقي، شغل زين الدين وظيفة مماثلة في إحدى الدول العربية.

وكما هي الحال بالنسبة للتكهنات المتعلقة بالاسرائيليين، فلم يكن هناك اية بينة موثوقة ملموسة تربط الدكتور زين الدين بأية طريقة من الطرق بموت المشد. ومرة ثانية فإن التمثيلية البوليسية «من المجرم» بقيت دون حل، بينما كانت الوطأة على أولئك العاملين في البرنامج النووي العراقي تزداد شدة وضخامة.

وعندما عثر على يحيى المشد مقتولاً في غرفته في فندق الميريديان، اصيب العلماء الفرنسيون والفنيون لذين كانوا يعملون معه بصدمة عنيفة كما اصابهم الذعر. فقد أخذوا يفكرون مندهشين فيمن يقوم بالتصيد خلسة بين صفوفهم؟ ولكن بطريقة غريبة كان الكثيرون منهم أكثر انزعاجاً عندما سمعوا عن امكانية ألا تكون هناك علاقة لموت العهرة ماري كلود بالموضوع.

فقد أبلغنا أحد العلماء الفرنسيين قائلاً «يبدو أنه أياً كان الفاعل، فإنهم سيصلون الى اي مكان، ويذهبون الى ابعد النقاط، فعندما وصلوا الى المرأة تولد عندي شعور بأننا لن نصبح آمنين إطلاقاً. فإذا استطاعوا العثور عليها، حتى الشرطة كانت تعاني أوقاتاً عصيبة، حيث من يعرف ماذا يمكن ان يحدث فيما بعد؟».

اللجنة الإسلامية

روما ١٧ أغسطس عام ١٩٨٠ إنها الساعات المبكرة جداً في وقت مابين الواحدة والنصف والثالثة صباحاً. عندما انفجرت قنبلة صغيرة خارج الباب الامامي لشقة في الدور الثالث في شارع فياديللا لونجارينا ٥٥ . وكان صاحب الشقة خارج المدينة، إنه المهندس مارينو فيوريللي المدير العام لشركى «اس ان آي ايه» تكنيك، تلك الشركة التي تزود الحجيرات الساخنة ومختبرات نووية أخرى للعراق.

وفي نفس الوقت تقريباً اخترقت قنبلتان اخريان الدور الاولى من مبنى في شارع فيا ايه بارجونيا ٣٤ مكاتب شركة انجنير فيوريللي، التابعة لشركة «اس إن آي ايه تكنيك».

وقد ذكرت مذكرة وجدت على مبنى درج شقة المهندس فيوريللي، السبب في وضع القنابل، وما الذي يمكن أن يتوقع حدوثه في المستقبل إذا استمرت المساعدة النووية الايطالية الى العراق. لقد أوكلنا الى اللجنة القيام بالمحافظة على الثورة الإسلامية المجيدة ومحاربة كافة أعدائها، وكافة أولئك الذين يساعدون أعداء الثورة سيكونون أيضاً أعدائنا. «وكانت المذكرة تبدأ بـ «إننا على علم بتعاونكم الشخصي.. إننا نناشدكم فوراً ايقاف نشاطاتكم. التي نرى فيها على أنها أعمال موجهة ضدنا وضد ثورتنا».

واختتمت المذكرة بتهديد يقول «إذا لم تفعلوا هذا، فإننا سنضربكم ونضرب عائلاتكم بلا شفقة ولا رحمة».

وفي وقت متأخر من ذلك الصباح، في وقت مابين السابعة والساعة الثامنة صباحاً، كرر ملقو القنابل تحذيرهم ولكن هذه المرة على الهاتف. وكان المهندس فيوريللي مازال في الخارج، وقد تركت الرسالة على جهاز الاجابة «وهي تقول «نحن لجنة المحافظة على الثورة الإسلامية تحذركم بضرورة التخلي عن مساعدتكم لأعداء الثورة فوراً» وطالب الصوت قائلا «افعلوا هذا قبل فوات الاوان عليكم وعلى اقربائكم جميعاً. عاشت الثورة الاسلامية».

ولقد كان الصوت مدروساً ومروياً فيه ومفرطاً في لهجته الدرامية، بالإيطالية المنتزعة انتزاعاً والنبرة الأجنبية، بحسب ماذكره مسؤول رئيسي في شركة ال «اس ان آي ايه» الذي سمع الشريط.

وبعد دقائق قليلة كان هناك مكالمة هاتفية ثانية. لقد كانت بنفس الصوت تقريباً نفس الرسالة. ولكن هذه المرة لم يعد يقرأ، فقد كانت ايطاليته محملة بالأخطاء النحوية وكان يستخدم الكلمة الأسبانية «فيدا» أي الحياة، بدلا من الكلمة الايطالية «فايتا».

وفي نفس الليلة على بعد حوالي (٣٠٠) ميل في مدينة جنوا، حاول ملقوا القنابل على مايبدو القيام بضربة ثانية. وكان الهدف هذه المرة ـ شريك شركة «اس اي آي ايه» تكنيك في تزويد المختبرات النووية الى العراقيين الشركة العملاقة أنالدو ميكانيكو نوكلير (ايه ام ان).

وبناء على تقرير الشرطة فقد توصلنا الى أن حارس الشركة البالغ من العمر سبعة وعشرين عاما فيتوريو بيكوبو، كان قد رأى شاباً يقترب من المكتب الرئيسي لشركة انالدو في شارع فيا جابرييلا دي انونزيو. وكان الشاب يحمل كيساً بنياً يبدو مشبوهاً، فصاح عليه بيكولو ليتوقف. ولكن الشاب أطلق ساقيه للريح وولى ولم يعقب. عندها سحب بيكولو مسدسه وأطلق النار في الهواء. فتعثر الشاب حول المنعطف واختفى في جنح الظلام.

وسرعان ماعقب القاء القنابل وحادثة جنوا سلسلة من رسائل التهديد وكلها موقعة باسم نفس «لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية» وقد جاءت الرسائل الى الدكتور سيلفا كاو، رئيس قسم دورة الوقود في وكالة الطاقة الذرية «كوميتاتو نازيونالي بير لا اينرجيا نوكلير».

وكان الدكتور كاو الرجل اللطيف قد صدم، شأنه شأن الكثيرين من زملائه. وقد أصرت الحكومة الايطالية على توفير الحماية الكاملة، بما في ذلك عربة ألسيتا مزودة بصورة خاصة بزجاج سميك مقاوم للرصاص، وجهاز لاسلكي مرسل ومستقبل، وصفارة إنذار، ومحرك زيدت قوته، وكانت السيارة على مدى أشهر بعد التهديد، تنقل الدكتور كاو كل صباح من فيلته الجميلة في ضواحي أولجيات، تلك البلدة المماثلة لبيفرلي هيلز في روما، ولكنها محاطة حتى في الأوقات العادية ببوابة حديدية عالية وحراس مستأجرين خصيصا لها. كما ان السيارة تعود بالدكتور كاو الى منزله في الليل. وكان قد نصح بألا يغادر البيت إطلاقا بدون أن يتصل بالشرطة وكانت عيناه بصورة دائمة في حالة تنبه وكذلك زوجته وطفله.

إلا أن المزيد من التهديدات ارسلت الى أنالدو «اس أن آي ايه» وكذلك الى اتحاد النقابات لكلا الشركتين.

وقد أثارت رسائل التهديد والقاء القنابل على «اس اي آي ايه تكنيك» وشقة المهندس فيوريللي القليل جداً من اهتمام الصحافة، ففي خضم حوادث الارهاب، كانت هذه التهديدات والقنابل، أشياء تالفة بالنسبة للفاشيين الجدد والألوية الحمراء، كما أنها كانت سيئة التوقيت، في وقت سابق من نفس الاسبوع كانت جماعة يمينية قد وضعت قنبلة في محطة سكة الحديد في مدينة بولونيا (في ايطاليا) وقتلت أكثر من مئة شخص.

ولم يكن باستطاعة «جمعية المحافظة على الثورة الاسلامية» منافسة هذه الجماعات ماعدا من المحتمل أن يكون ذلك في أذهان اولئك الذين يعملون في المشروع النووي العراقي.

ولكن ايطاليا كانت نصف القصة فقط. فقد قامت «لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية» بالضرب في فرنسا ايضاً، وقاموا بذلك في نفس ليلة أغسطس التي قاموا فيها بضرب أهدافهم في ايطاليا.

وكان الهدف المقصود في فرنسا منزل السيد جين جاك جراف، مسؤول كبير في هيئة الطاقة الذرية الفرنسية (سي اي ايه) مسؤول رئيسي في هيئة الطاقة الذرية الفرنسية (سي اي ايه) وكان جراف البالغ من العمر ٤٨ عاما هو الذي عالج تصميم المفاعل أوزيريس في ساكلي. والآن يقوم بادارة مشروع لدى الشركة التابعة لهيئة الطاقة الذرية الفرنسية شركة نكبكاتوم، وكان لتوه قد منح وسام جوقة الشرف الفرنسي. وكان واضعوا القنابل قد وضعوا عبوة بلاستيكية مباشرة خارج شقة جين جاك جراف، وكانت قد انفجرت في ساعات الصباح المبكرة محدثة قليلا من الأضرار وجارحة واحداً فقط. وقد شرح واضعو المتفجرات عن طريق مكالمة هاتفية لوكالة الصحافة الفرنسية (ايه اف بي) أن «جين جاك جراف» كان قد منح وسام جوقة الشرف لعمله في مجال التسليح النووي وقد منحناه نحن لقاء عمله ضد ثورتنا، وسنكون في اليقظة والانتباه تجاه المتعاونين مع نظام الردة في العراق».

ولقد كان التنسيق بين التفجيرات في ايطاليا وفي فرنسا مؤثراً، ولكن ملقي القنابل في فرنسا قاموا بخطأ بسيط، فقد وصلوا الى المنزل الخاطيء لجين جاك جراف. فبدلا من العالم النووي، وجدوا بطريقة ما رجلاً آخر بنفس الاسم، رجلاً أكبر سناً كان يدير مكتبة صغيرة في ضواحي باريس في سينت جيرمين اين ليه.

ولم يكن لبائع الكتب هذا أية علاقة بـ «التسلح الذري» أو العراق، ولم يكن باستطاعته فهم السبب الذي يدعو اي شخص الى القاء القنابل على منزله. ولكن هذه الغلطة لم تخفف من التهديد السيكولوجي الموجه لجين جاك جراف الحقيقي، الذي كان يترأس مشروع تكنكاتوم، والذي كان في ذلك الوقت في العراق.

أما في إيطاليا، فإن ملقي القنابل أرسلوا أيضاً رسائل تهديد إلى المسؤولين الرئيسيين والفنيين في الشركات الكبرى التي لها علاقة بالمشروع. وقد أظهرت هذه الرسائل أن ملقي القنابل كانوا يعرفون أسماء كثيرة من الشخصيات الرئيسية. فقائمتهم الأولى الخاصة بتكنيكاتوم، التي كانت المقاول الرئيسي والمصمم للأزيرق، كانت كاملة شاملة. كذلك أرسلت رسائل أخرى إلى فنيين. ومهندسين يعملون في العراق في طويطة. وقد أخبرنا أحد المسؤولين الفرنسيين بأن هذه الرسائل كانت قد أرسلت بالبريد داخل العراق وتحمل طوابع بريد عراقية وعلامات بريدية عراقية. وكان أثنان من رجال «اس.جي.ان» في العراق قد تلقوا مثل هذه الرسائل، أحدهما كان الرجل الرئيسي، مدير المشروع، أما الثاني فكان مأمور مخازن، أدنى شخص مرتبة في المشروع. وقد جعلت المعرفة المفصلة والدقيقة عن من كان يعمل في المشروع العراقي كل شخص هناك يخاف بصورة حقيقية.

وكما في إيطاليا، فقد كان هناك أيضاً سلسلة من الرسائل إلى اتحادات الصحف والنقابيين، وكانت معظم الرسائل بخط اليد، وقد حصلنا على نسخ من الرسائل عن طريق مصادرنا الخاصة في المكاتب الرسمية النووية الفرنسية والنقابات.

أما في تكنيكاتوم، فإن الخطاب الموجه إلى العالم أخبرهم بأن الإدارة قد تلقت رسائل تحذيرية «بألا ينفذوا العمل المليء بالعار والأخطار الخاص بالدكتاتور العراقي الملطخ بالدماء».

وقال الخطاب «إننا الآن نحذركم بأنه إذا غادر موظفوا شركتكم إلى بغداد بالرغم من تحذيرنا، فإن دماءهم ستسفك، وسوف لا يصدنا عن ذلك وجود الموظفين الأجانب، كما كنا حتى هذه اللحظة. فإذا أردتم تجنب إراقة دماء موظفيكم يجب عليكم معارضة إرسالهم إلى بغداد بهمة ونشاط».

أما في كومسيب، شركة المراقبة الألكترونية، فإن مسؤولي النقابات تلقوا نسخة أقوى لهجة، حيث طرح خطابهم سؤالاً يقول «هل ما يريده عمالكم هو أكل خبز منقوع في دماء النساء والأطفال؟ يبدو أن مديري شركتكم لا يأبهون بسفك الدماء البريئة بينما هم يملأون جيبوهم بالأموال. ولكن أنتم، أيها العمال، إنكم أنتم أصحاب الضمائر الحية».

وقد ناشد خطاب كومسيب العمال إبداء تعاونهم في هذا المجال حيث قال «إننا نطلب منكم أن توقفوا التآمر الفاشستي العراقي الذي صب أموالاً طائلة في جيوب مدرائكم من أجل الحصول على المواد بطريقة غير شرعية لصناعة القنابل الذرية. إنكم لا تستطيعون تحمل الإبادة الشاملة للجماهير». كما أعلن الخطاب قائلاً «إننا نسألكم باسم الإنسانية ونناشد ضمائركم، لمساعدتنا في حملتنا ضد القنبلة النووية العراقية، إن من الضرورة إثارة همم العمال وإشعال حماسهم. والذين بكل تأكيد سيتحدون ضد المخطط العراقي الفاشستي والفاسد».

وبسبب هذه العبارات الأرجوانية، فقد كان لهذه الرسائل تأثيرها، فقد قام عمال شركة كومسيب بصورة رسمية بلفت انتباه الإدارة إلى مخاوفهم. كما طلبوا من رؤسائهم وضع بعد التساؤلات المطروحة خطياً.

فهل تعتقد الشركة أن التهديدات ستتبعها أفعال؟ إذا هوجم العمال، فهل تتحمل الإدارة المسؤولية؟ هل باستطاعة عامل أن يترك المشروع طوعاً دون أن يفقد وظيفته؟ هل باستطاعة الـ «سي.اي.ايه» وشركة التأمين تطمين العمال بأن العراق سوف لا يقوم بعمل قنبلة نووية إسلامية، سواء بواسطة اليورانيوم المشبع، أو عن طريق وقود آخر غير مشع في المفاعل.

وقد حاولت شركة كومسيب والشركات الفرنسية الأخرى التقليل من أهمية هذه المخاطر. ولكن حملة القنابل ورسائل التهديد كانت قد بدأت تؤتي ثمارها. فالكثيرون من العمال والفنيين كانوا يرتابون فيما إذا كان ضعف أو ثلاثة أضعاف الراتب الذي يدفع لهم في مقابل عملهم في العراق كان حقيقياً يستحق المخاطرة. كما أن بعض مسؤولي النقابات كانوا يتساءلون بصورة علنية وصريحة فيما إذا كانت الشركات حقيقة تساعد العراقيين على صناعة القنبلة النووية. وإذا كانت هذه الشركات تفعل ذلك، فإن قليلين كانوا يقولون صراحة وعلى رؤوس الأشهاد أنهم يريدون جزءاً منه.

إذن من الذي كان مسؤولاً عن تلك الرسائل وإلقاء كل تلك القنابل؟ من الذي كان ينفذ هذه الحملة السيكولوجية ضد الفرنسيين والإيطاليين فيما يتعلق بالعقود العراقية.

وقد تبين أن «لجنة المحافظة على الثورة الإسلامية» لا وجود لها في أي مكان، كما أن المهارة والدقة والقوة التي بدت في حملاتها أبعد مدى ولا تصل إليها الروح القتالية النضالية الصريحة والمكشوفة لدى الإسلاميين الثوريين في إيران والعراق. وبخلاف ضرب المشـ بالهراوة فإن هذا العمل عمل احترافي حقيقي، فالحرب النفسية لا يمكن أن يشنها بهذا الأسلوب إلا من الطراز الأول في مصلحة الاستخبارات.

ذلك على الأقل، كان تفكير الكثيرين من المسؤولين النوويين في كل من فرنسا وإيطاليا، كما أن بعضهم أخبرنا بصراحة أن الاتهام يتجه إلى الإسرائيليين، وقد قال أحد المسؤولين الرئيسيين في «اس.ان.آي.ايه ـ تكنيت» إن الإسرائيليين ليسوا مسؤولين فقط عن هذا العمل، بل عن كثير من المشاكل في الشرق الأوسط. فقد أساءوا معاملة الفلسطينيين والآن يحاولون الإنقضاض علينا بسبب تزويدنا قطعة من المعدات التجارية العادية».

وقد أفضى لنا أحد المسؤولين في هيئة الطاقة الذرية الفرنسية في باريس قائلاً: «إن معرفتنا الصناعية جيدة أيضاً وإلى حد بعيد. ولم يسبق لنا إطلاقاً أن سمعنا عن

هذه اللجنة الإسلامية، وربما لا نسمع عنها إطلاقاً مرة ثانية، لابد أن يكونوا هم الإسرائيليون.

بالطبع لم يكن لديه أي دليل أو إثبات، ولكنه فيما بعد حاول الرجوع إلى الماضي إلى بيانه دون أن يخشى بأننا قد نذكر اسمه، حيث كان يعتقد أن الإسرائيليين في منتهى الدهاء والتفوق في الكفاءة، وأشار إلى الهجوم الخاطيء على جين جاك جراف كمثال على ذلك. فالبنسبة له كان هذا توضيحاً بالغاً للدهاء اليهودي.

وأعلن قائلاً: «منتهى الذكاء والدهاء، دهاء بعيد جداً عن أن يكون ثورياً».

ومرة ثانية، لم يكن هناك دليل أو بينة، الأمر الذي أدى للشعور بالخوف. ولكن كما أوضح أحد المراقبين، فإن حملة التهديديات تذكر بعملية إسرائيلية مشهورة تمت في أوائل عام ١٩٦٠م، وكان هدفها آنذاك برنامج الصواريخ المصري.

ففي يوليو عام ١٩٦٢م أطلقت مصر أربعة صواريخ، اثنان منها بمدى ٣٥٠ كيلومتراً. وكان جمال عبد الناصر قد أعلن بأن باستطاعته الآن ضرب أي هدف «جنوب بيروت».

ومما لاشك فيه أن الرئيس عبد الناصر كان يعني إسرائيل، وكانوا قد أطلقوا صاروخهم الخاص بهم «شافيت» قبل ذلك بعام واحد، ولم يكن لديهم أي نية في فقد ميزتهم على عدو كان يبدو مصمماً آنذاك، كما يبدو العراقيون الآن.

ولكن هذا لم يكن إلا جزءاً مما يثير القلق والإنزعاج. فقد كان المصريون قد قاموا بتجنيد علماء نازيين سابقين لمساعدتهم على بناء صواريخهم. كما كان الإسرائيليون قد سمعوا إشاعات بأن المصريين ومساعديهم النازيين السابقين كانوا يخططون لإستخدام صواريخ لمهاجمة إسرائيل برؤوس نووية من الكوبالت المميت (٦٠) بل وحتى بالأسلحة النووية.

وعلى هذا، فقد انطلقت الموساد الإسرائيلي في سبيل خرق وإغراق البرنامج المصري برمته. وقد فعلوا ذلك عن طريق إستخدام الإرهاب ضد العلماء الألمان.

وشمل ذلك رسائل التهديد، والزيارات الشخصية، والقنابل الصغيرة المرسلة في طرود بريدية.

وقد إحتلت النتائج عناوين الأخبار في كافة أنحاء العالم. فإحدى القنابل التي أرسلت إلى القاهرة انفجرت وأعمت إحدى عيني السكرتير. كما أن قنبلة أخرى قتلت خمسة أشخاص. وفي سويسرا اعتقلت الشرطة مسؤولاً إسرائيلياً والألماني المبلغ عنه بتهمة إدعاء تهديد إبنة أحد العلماء الألمان. وقد نجحت الحملة وأضعفت العديد من العلماء ولكنها أكسبت الإسرائيليين سمعة رديئة.

فالحملة الحالية «للجنة المحافظة على الثورة الإسلامية» تبدو شديدة الشبه بالتكتيك القديم الذي تم تحديثه. وفقط في هذه المرة بدت التحذيرات السرية أنها تتخذ انتباهاً أكبر بكثير بالنسبة لوقاية الأرواح وإحداث العجز والعاهات. وإذا حدث خطأ... حسناً، لقد كان هناك دائماً الاتباع الإسلاميون لآية الله الخميني الذي سيقع عليهم الاتهام.

ولكن لم يكن الإسرائيليون وحدهم هم الذين استطاعوا كتابة الرسائل وإرسال القنابل، كما سارع لعديدون من العلماء الفرنسيين والإيطاليين إلى قبوله.

حيث حذر أحد العلماء الفرنسيين في محادثة عقدت معه في مطعم في باريس. قائلاً. إنه ليس رد فعل عراقياً إتهام الموساد بفعل كل شيء. إننا هنا في فرنسا لا نعتقد بأن العرب قادرين على فعل أي شيء. كما أننا ننسى أن الإيرانيين مدربون بصورة جيدة ولديهم القدرة. وقد تلقى الكثيرون منهم تدريباً من الطراز الأول، ولكن لا أستطيع التقليل من شأنهم.

وقد أضاف بيفيس -جيرارد نائب رئيس شركة تكنيكاتوم قائلاً «لا يوجد هناك دليل إطلاقاً يثبت أي شيء، فالبعض يقول إسرائيل. والبعض يقول إيران. ونحن نسعى سعياً حثيثاً للحصول على إثبات، إلا أننا لم نعثر على شيء بعد. وقد تكون عبارة عن منظمة صغيرة فقط. ان جماعة صغيرة في باريس وبغداد باستطاعتهم القيام بالمهمة، بل حتى إنه باستطاعة شخصين يجلسان في غرفة مع آلة كاتبة أداء تلك المهمة. إننا فقط لا ندري شيئاً».

إنهم فقط لا يدرون، وهذا هو الذي جعل الأمر مخيفاً إلى هذا الحد. إنهم لا يدرون من يقوم بمهاجمتهم. إنهم لا يدرون فيما إذا كان المهاجمون جماعة واحدة، أو عدة جماعات إنهم يدرون فقط أنهم كانوا مستهدفين، الذين هم عرضة للهجوم في حرب تقوم في الشرق الأوسط الأمر الذي يدعون أنهم لا يدرون عنه شيئاً ولا يفهمونه. والذي يعتقدون أنه لم يكن لهم أي دور فيه. إنهم مازالوا غير متيقنين بأنهم بمساعدتهم على تقديم تكنولوجيا صناعة القنبلة لإحدى الدول المتورطة، قد أصبحوا الآن في مرحلة رئيسية وغارقين في صميم الأحداث.



بلبلة التشغيل

لقد كانت دقة الهجوم مذهلة

جاك ريمبود. فني فرنسي . يونيو ١٩٨١م

إن القلق من عمل الأموال... كنا نعرف أن رجالنا كانوا منزعجين، لذلك حاولنا تقليل كربتهم.

مسؤول في شركة تكنيكاتوم . يونيو ١٩٨١م

لن تحدث ثانية، لن تحدث ثانية

مناحيم بيجن - رئيس وزراء إسرائيل . يونيو ١٩٨١م

عندما عثر على الدكتور يحيى المشد ميتاً نتيجة الضرب بالهراوة في غرفة فندقه في باريس في يونيو عام ١٩٨٠م سرت موجات الصد في كيان البرنامج العراقي وبين العلماء الفرنسيين والفنيين الذي يعملون فيه. ولكن أياً كان قاتل العالم العربي، ومهما كان السبب في قتله، فقد كان هناك مكان واحد فقط لم يكن فيه حزن ولا نعي لموته.

لقد أعلنت محطة الإذاعة الرسمية الإسرائيلية «كول إسرائيل» سيكون من الصعب على العراق الإستمرار في محاولاتها إنتاج سلاح نووي. حيث إن موت هذا العالم سيؤخر بدء تشغيل مشروع الدولة لإنتاج السلاح الذري بما لا يقل عن عامين».

وقد تكون إذاعة هذا النبأ دعاية أكثر منها بياناً دقيقاً عن أهمية المشد بالنسبة للجهود العراقية النووية كم أن صدى هذه النبوءة تردد في بيانات مماثلة أصدرها ناطقون اسرائيليون على أثر لقنابل المخربة التي فجرت في لاسين سورمير، والبيانات التي كانوا سيصدرونها بعد هجوم طائرات الفانتوم على موقع المفاعل العراقي في طويطة. وبطريقة ما كان الاسرائيليون يتنبأون دائماً بسنتين من التأخير، سواء كان ذلك تفكيراً غبياً أو محاولة واعية لإضعاف معنويات العدو. وبما أن الإسرائيليين كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم الهدف النهائي للقنبلة العراقية، ولذلك فإنهم لم يكونوا بعيدين عن حساب كافة التأخيرات وعدها ثم ينظرون حولهم ويقومون بصورة فجة بالصياح جاء الدب (القصة المشهورة عن الكذب) لتنبيه العالم إلى الخطر النووي العراقي.

وعلى هذا فإن الناطق الإسرائيلي الجريء الصريح والخبير النووي الإسرائيلي حذر قائلاً: «إن كل ما على العراقيين عمله الآن هو أن يستريحوا أو يقرروا نوع القنبلة التي يفضلونها. إذ أن لديهم الآن كل شيء رهن إشارتهم وطوع بنانهم».

ثم شرح يإسهاب في ١٧ يوليو عام ١٩٨٠م في مقابلة مع صحيفة جروسليم بوست، بأن باستطاعة العراقيين استخدام اليورانيوم مباشرة، أو أن باستطاعتهم استخدامه في مفاعل لإشعاع اليورانيوم الطبيعي وانتاج البلوتونيوم، الذي يمكنهم بعد ذلك استخلاصه في المختبرات الكيماوية التي كانوا قد حصلوا عليها من إيطاليا.

وحذر قائلاً «إن بإمكانهم تجميع أجزاء القنبلة بصورة أسرع عن طريق إشباع اليورانيوم. إلا أن البلوتونيوم سيعطيهم قنابل أكثر. فالمفاعل الفرنسي يمكنه أن ينتج ثلاث أو أربع قنابل سنوياً. (ما قاله حرفياً) كما أن باستطاعتهم بمساعدة العلماء الأجانب، أن يكون لديهم قنبلة جاهزة في غضون عام واحد. إذ أن باستطاعة هؤلاء العلماء الحصول على قنبلة يورانيوم جاهزة للإستعمال في غضون ستة أشهر إلى سنة».

وفي المقابلة التي كانت قد ظهرت قبل ما يقرب من عام قام الإسرائيليون أخيراً بقصف الأزيرق. وكان نييمان ينتقد بقسوة وبصورة خاصة الفكرة القائلة بأن العراقيين كانوا يريدون تطوير مفاعل قوي للأبحاث فقط.

لذلك فقد سخر من ذلك قائلاً: «لا يوجد هناك أي أثر للأبحاث النووية في العراق. فلا يوجد في بغداد إلا فيزيائي نووي واحد فقط، والذي هو ليس باحثاً بحال من الأحوال. وآخر ما سمعت عنه أنه كان في السجن ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه.

وكان الإسرائيليون قد تنبهوا بصورة متأخرة نسبياً إلى ما كانت العراق تقوم به من أعمال، حسب ما اشار إلى ذلك صحفيون إسرائيليون لأول مرة بصورة يائسة، أما الآن، وقد تنبهوا فإن على الإسرائيليين ألا يضيعوا الوقت في محاولة إخراج المشروع النووي العراقي برمته عن الخط، سواء بإحداث ضغط هائل يجبر الحكومتين الفرنسية والإيطالية على إلغاء العقود أو باستخدام وسائل أكثر قوة إذا لزم الأمر.

إن القلق الإسرائيلي، واستعدادها لإتخاذ الإجراءات الفعالة، كانت في منتهى الوضوح والجلاء الذين كانوا يتتبعون الوضع عن كثب، ومن بينهم المحلل الدفاعي الذي اتخذ مقره في واشنطن المدعو باسم ادوارد لوتواك، والذي كنا قد تحدثنا معه في ربيع عام ١٩٨٠م حيث أخبرنا لوتواك بدقة مذهلة قبل ما يزيد على عام عن حدوث القصف الفعلي للأزيرق، قائلاً: «إنني لا أعتقد أن الأمر سوف لا يبقى إلى حين أن يكون العراق قاب قوسين أو أدنى من الحصول على السلاح النووي، لأن الإسرائيليون سيوقفونه. سواء كان ذلك بالذهاب إلى الدول التي تشكل الطرف الثالث ويتدخلوا في مسألة شحن المعدات النووية أو الذهاب مباشرة إلى داخل العراق وقصف المعدات، إن الإسرائيلين سيفعلون ذلك».

فمن ناحية، لقد قام الإسرائيليون بعملهم على أفضل وجه. حيث قاموا بمنتهى السرعة ببث قصص بواسطة صحفيين متعاطفين في الصحافة الغربية، وقد اتخذ هذا العمل أولوية قصوى في صيف عام ١٩٨٠م، عندما ذهب مسؤول

إسرائيلي كبير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأعطى خلفية موجزة لصحفيين معينين منتقين، وكل ذلك بشرط أن لا يذكر الإسرائيليون إطلاقاً على أنهم مصدر هذه القصص، ويوجد لدينا اسم هذا المسؤول ولكن لا يمكننا كشف النقاب عن اسمه بدون أن نضع مصادرنا في مركز صعب.

كذلك قام الإسرائيليون بتوزيع موجز غير موقع من ثلاث صفحات عن «النشاطات النووية العراقية» والذي تكرم محرر صحيفة دورية أمريكية مشهورة لإمراره. وبتأكيد أو بدون تأكيد مصدر مستقل، وجد الكثير من هذه المعلومات طريقه إلى الطباعة، بدون ذكره لأية رعاية أو دعم إسرائيلي له.

إن ما كان يفعله الإسرائيليون هو عبارة عن عمل دعائي روتيني، هو نوع من الأعمال الذي اعتادت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ودائرة المباحث السرية البريطانية الميتة الآن القيام به على نطاق أوسع وأضخم بكثير. وقد استخدم الإسرائيليون هذه الطريقة لإعطاء تأكيد مستقل ظاهرة لبياناتهم الرسمية ولإعطاء مصداقية للمعلومات التي كانت صحيحة عموماً، ولكن قد يرفضها الكثيرون على أساس أنها كاذبة وزائفة أو متحيزة إذا رأوا البطاقة الإسرائيلية ملصقة عليها.

وعلى العموم، فإن الإسرائيليين لم يسبق لهم إطلاقاً إخفاء قلقهم. فقبل هذا بوقت طويل، بحلول شهر يونيو، كان الفرنسيون قد شحنوا أول حمولة من وقود اليورانيوم البالغ الإشباع إلى العراق. وكان الزعماء الإسرائيليون يتكلمون عالياً عن هذا الموضوع بصورة متزايدة، وكان غضبهم في منتهى الوضوح والجلاء، كما كان تحذيرهم كذلك. فالعراقيون كانوا يبنون قنبلتهم النووية. وكانت فرنسا وإيطاليا تساعدهم على ذلك. وكان على الإسرائيليين إتخاذ أية إجراءات يعتقدون أنها ضرورية لإيقاف القنبلة العرقية قبل وقت طويل من إمكانية التفكير في استخدامها.

ولقد كانت التحذيرات الإسرائيلية واضحة لكل من يصغي إليها منذ مالا يقل عن سنة قبل الهجوم على الأزيرق. وكان الشحن الفرنسي لليورانيوم المشبع «تطوراً في غاية الخطورة» حسب إتهامات مناحيم بيجن في يوليو عام ١٩٨٠م لدى مغادرته مستشفى جامعة هداسا على إثر معالجته من سكتة قلبية

كانت تنتابه باستمرار حثّ رئيس الوزراء السابق اسحق رابين قائلاً: «إنها سياسة متوحشة» وكما قال وزير النقل حاييم لاندو «مثل السياسة التي كانت سائدة في أوقات حكومة فيشي».

وفي بيان رسمي موجه إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست حذر أحد كبار ضباط الاستخبارات العسكرية بأن باستطاعة العراقيين الحصول على عدة قنابل نووية في أواسط ثمانينات عام ١٩٨٠م، وسرعان ما دعت لجنة الكنيست إلى «شن هجوم دبلوماسي وإعلامي».

وقال أعضاء اللجنة، كما نقلت ذلك صحيفة جروسليم بوست «عندما يقوم متطرف غير مسؤول ونظام عدواني مثل النظام العراقي، بالحصول على قوة تصنيع نووي بهذه الطريقة، فإن على إسرائيل أن تعتبر ذلك التطور كتهديد لوجودها وأمنها».

بعد ذلك إزداد الخوف والغضب، وفي ١٤ يوليو قاطع المسؤولون الإسرائيليون بصورة واضحة إحتفالات يوم الباستيل في السفارة الفرنسية، وفي ٢٨ يوليو استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي اسحق شامير، القائم بالأعمال الفرنسي وعبر له رسمياً عن «قلق اسرائيل العميق» كما أعلن شامير قائلاً بأن البرنامج النووي العراقي والمساعدة الفرنسية له «يشعل لهيب الصراع في المنطقة».

وبحسب المصطلحات الدبلوماسية، فإن هذا مجرد كلام شديد اللهجة، يتم القيام به عندما يتطلب الأمر ذلك، ولكن مجلة تايم حملت الرسالة بصورة صحيحة وقدرت مراميها بدقة حيث كتبت تقول «لقد كان هذا تحذيراً ضمنياً بأنهم إذا أصبحوا مقتنعين بأن العراق على عتبة الحصول على قدرة ذرية عسكرية، فإن الإسرائيليين سيشنون ضربة وقائية سحيقة ضد منشآت بغداد النووية».

وقد أجاب الفرنسيون بسرعة غير دبلوماسية، وذلك بإعطاء جوابهم في اليوم التالي ٢٩ يوليو، حيث ذكروا بأنهم لا يرون سبباً يمنع العراق من ممارسة «حق الإستخدامات السلمية للطاقة النووية» وأنهم «سيستمرون قدماً كالسابق دون الخضوع لضغط ومناورات».

أما العراقيون الأقل صقلاً، فلم ينتظروا لإصدار أية احتجاجات إسرائيلية رسمية. ولكنهم في غضون شهر يوليو برمته وجدوا أنفسهم تحت وطأة هجوم صحفي مكثف، وخاصة في فرنسا، وفي ٢٥ يوليو أصدرت السفارة العراقية في باريس بياناً إلى «كافة الكتاب الشرفاء والمستقلين».

وبشيء من العدالة والإنصاف، ونقص متميز في الرقة والبراعة، فإن الرسالة الرسمية العراقية وبخت الحملة الصحفية «المتحيزة» وحتى «الخبيثة» التي تتغذى وتنظم في وضح النهار على الموائد الصهيونية» وقد أصر البيان على أن البرنامج العراقي كان لأهداف سلمية محضة، وأن الهدف الرئيسي «للحملة الصحفية الصهيونية هو خلق جو ملائم لشن عدوان عسكري على الأراضي العراقية».

وانتهى البيان العراقي بإقتباس ما قال الرئيس صدام حسين، الذي كان لتوه قد أصدر إتهامات محيرة نوعاً من صنع خياله ضد أعدائه الإسرائيليين وبرنامجهم النووي. وتبعاً لما قال صدام فإن «الكيان الصهيوني يواصل علاقاته النووية مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا. كما قام بإجراء تفجير نووي في «الأراضي المحتلة» في صحراء النقب.

كما أن بغداد حذرت في رسالة منفصلة بأن الاسرائيليين يخططون «لشن عدوان عسكري ضد العراق، وخاصة لأن لدى العدو طائرات أمريكية قاردة على الضرب في عمق العراق.

وقد ورد في البيان أن «الكيان الصهيوني» ربما كان يحضر لشن هجوم جوي على المفاعل النووي العراقي في محاولة لايقاف التطور العلمي والتكنولوجي في العراق ولمنع الأمة العربية من السير قدماً في هذا الميدان. وكان العراقيون يعتقدون جزئياً بأن هذا ماهو إلا دوي دعائي مضاد، ولذلك فقد إتخذوا الخطوات اللازمة لتعزيز إجراءاتهم الأمنية في موقع المفاعل في طويطه، وقد أخبرنا الفنيون الفرنسيون والإيطاليون الذين زاروا العراق في صيف عام ١٩٨٠ إنهم رأوا وجوداً عسكرياً متزايداً. وخاصة في الوقت الذي كان يتم فيه تسليم وقود اليورانيوم العالي الإشباع. كما كان هناك تقارير لم تؤكدها المصادر العراقية تقول بأن صدام قد وضع بصورة

رسمية البرنامج النووي تحت السيطرة المباشرة للقوات المسلحة العراقية، الأمر الذي كما أخبرنا بذلك مدير تكنيكاتوم بيفيس جيرارد، يقود إلى الإعتقاد بأن المفاعل سيعطيهم أسلحة نووية.

هذا هو وضع التوتر في أوائل أغسطس من عام ١٩٨٠م عندما قامت ما أعلنت عن نفسها وبطريقة أخرى المجهولة الهوية «لجنة المحافظة على الثورة الإسلامية» بشن حملة قنابلها الدرامية ورسائلها التهديدية للشركات الفرنسية والإيطالية والأفراد الذين يعملون في المشروع النووي العراقي، وكان ماأطلق عليه المسؤولون النوويون الإيطاليون بالحملة الصحفية قد أفسح الطريق أمام الشيء الحقيقي، حملة إرهابية ولكن قبل أن يكون بامكان الحرب السرية أن تترك أثرها، فإن العراقيين كانوا قد قاموا بشن حرب أكثر جدية وهولاً. ولكن ليس على أعدائهم الاسرائيليين.

فمنذ أن أطاح آية الله الخميني وثوريوه، بالشاه في إيران في أوائل عام ١٩٧٩م، كانوا يحاولون أيضاً إثارة العراقيين للإطاحة بالحكومة البعثية في العراق، ولذلك في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٨٠م، رد الضربة بشن حرب شاملة لسحق إيران وإقامة السيطرة التامة غير المنازعة للعراق لأن يصبحوا سادة الخليج غير المنازعين فيه، والذي لم يكن إسمه الخليج الفارسي، بل إنه الخليج العربي.

ومما لاشك فيه أن صدام حسين كان قد قلل من شأن القدرة الإيرانية وأساء تقدير قوتها. فحتى بعد مرور سنتين على التمزق الثوري وإعدام الكثيرين من ضباط الشاه العسكريين السابقين، أقام الإيرانيون دفاعات قوية بصورة استثنائية. وحتى الدخول في عام ١٩٨٠م، عندما خفت حدة الصراع، لم يكن باستطاعة أي من الفريقين تحقيق نصر حاسم.

ومهما كانت نهاية حرب الخليج ـ كما أن حلاً سياسياً للحرب بدا غير محتمل ـ فإن هذه الحرب تركت أثرها على طموحات صدام حسين النووية. وكان هذا أوضح ما يكون في طويطه حيث أنه في اليوم التاسع من نشوب الحرب، في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠م، قامت طائرات الجت الفانتوم بالهجوم على مفاعل الأزيرق.

وقد شكل الهجوم العناوين الرئيسة في كافة أنحاء العالم. ولكن بموجب أفضل الروايات المتوفرة من جانب المهندسين الفرنسيين فان التلف المادي كان أقل خطورة وجدة مما أوحت به التقارير الصحفية المتعددة، فقد إنفجر فعلاً صاروخ واحد، مدمراً قبة المفاعل ونظام التبريد. وقد أخر هذا بدء تشغيل مفاعل الأزيرق الذي كان متوقعا أن يتم في ديسمبر عام ١٩٨٠م، إلا أنه يبدو بأن المهندسين كانوا على يقين بأنه سيكون باستطاعتهم إصلاح الضرر بدون تأخير طويل الأمد.

لقد كان هذا هو الدمار الواضح للعيان والذي سرعان ما سيتم إصلاحه. أما الشيء الأقل وضوحاً وبروزاً للعيان فهو أن الهجوم كان قد ترك أثراً أعمق، من ذلك النوع الذي من الصعب سبر أغواره وقياس مداه.

فالعلماء والمهندسون في شركة تكنيكاتوم وشركة اس.ان.آي.ايه وغيرها من الشركات التي كانت تعمل منذ السابق في المشروع النووي العراقي، كانوا يعانون من صدمات نفسية حادة. فالخراب الذي لحق بقلب المفاعل في لاسين سورمير، وسجن الشاراستاني، ومقتل المشد وماري كلود ماجال، والقنابل الإرهابية ورسائل التهديد من «لجنة المحافظة على الثورة الإسلامية» كل هذه الأمور كانت قد أثارت التساؤلات، وحطمت الآمال، وأثارت المخاوف. ولكن الهجوم على طويطه أثر على الكثيرين من الفنيين تأثير لم يسبق له مثيل. وقد ظهر هذا بأجلى مايكون على الذين كانوا يعملون فعلاً في العراق في ذلك الوقت الذين إحتجزوا وكأنهم في حرب لا تخصهم ولا علاقة لهم بها، وحرب شنت على قلب واحد من أكثر الأهداف العسكرية حساسية.

ولم يكن هذا جزءاً من العقود التي وقعوها، والتي لم يكن كما رأوا وشاهدوا، لقد كانوا علماء وفنيين ومهندسين وعمال مهرة، انهم لم يوقعوا على العقود ليعملوا في حرب لا تخصهم ولحساب فريق آخر.

وفي الأوقات العادية كان هناك حوالي (٤٠٠) من الفنيين الفرنسيين يعملون في العراق مع حفنة من الإيطاليين. وعندما بدأت الحرب، عاد الفرنسيون جميعاً،

ماعدا سبعين شخصاً، مسرعين إلى أوروبا وبعد الهجوم على طويطه وافق حوالي سبعة على البقاء في العراق.

وقد حدث ضرر أكثر بكثير من ذلك الذي أصاب نظام تبريد المفاعل، ألا وهو الرحيل المفاجىء للفنيين الأجانب الذي هدد بصورة خطيرة البرنامج النووي، مما دعى العراقيين لممارسة ضغط هائل على الحكومة الفرنسية ومختلف الشركات من أجل إعادة رجالهم إلى وظائفهم.

وفي وقت ما ، عندما وضعت الحرب أوزارها، عاد كثير من الفنيين إلى عملهم. وكانوا يحصلون على ضعف أو مايزيد على ضعف رواتبهم العادية، بالإضافة إلى مزايا عدم دفع الضرائب، وكانت على وشك أن تتخذ أكثر من شكل حرب ـ أو حتى قنبلة عراقية. من أجل إبقائهم بعيدين عن العودة. ولكن فنيي الشركة المتعاقدة الرئيسية التي تمتلكها الدولة، تكنيكاتوم، فإن العديد من موظفيها رفضوا العودة وقالوا أنهم سوف لا يذهبون إلى العراق.

كما أبلغنا عالم نووي فرنسي قريب من المنشقين قائلاً «لقد إنتابتهم نوبات من وخز الضمير، وبعضهم كانوا خائفين، وآخرون كانوا خجلين».

ومما زاد في حدة مشاعرهم عودة دفعة جديدة من رسائل التهديد في فبراير عام ١٩٨١م، وكالسابق كانت موقعة من «لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية» ولكن كانت في هذه المرة تحمل إلتواء جديداً. فبعض هذه الرسائل كانت موجهة إلى زوجات الفنيين العلماء كما كانت مصحوبة بصور فوتوغرافية لأطفال مذبوحين. وحذرت هذه الرسائل من أن الفنيين سيكونون مسؤولين عن آلاف من مثل حوادث القتل هذه، وإن عليهم أن يتحملوا العواقب.

وفي رسالة منفصلة موجهة إلى مسؤولين فرنسيين وإلى صحيفة «ليبريتشن» إدعت «اللجنة» مسؤوليتها عن هجوم طائرات الفانتوم على طويطة. وهدد الخطاب قائلاً: «إن القصف الذي قامت به طائراتنا ماهو إلا تحذير إضافي، كما أننا نكرر للمرة الثانية أن الخبراء الفرنسيين من الأفضل أن لا يعودوا إطلاقاً لجعل أقدامهم تطأ أرض العراق».

«لقد حذرنا الشركات الفرنسية سيرباج، و«سي.ان.آي.ام» وتكنيكاتوم بشأن ماقد يحدث، كما كان قد طلبنا منهم بصورة ملحة وعاجلة أن يتركوا العمل ويجلوا كافة موظفيهم».

«إنه لا يوجد لدينا أية مصلحة في قتل الفرنسيين أو الأوروبيين» ثم إختتمت «اللجنة» بقولها «ولكن إذا اصروا على الإستمرار في خدمة ذلك النظام اللاديني والمتعطش للدماء، فإنهم وحدهم سيكونون مسؤولين عن العواقب الناجمة عن إصرارهم».

وكان الكل في وضع شبحي مروع، كما دعت إدارة شركة تكنيكاتوم إلى عقد إجتماع للموظفين المعنيين، وكان معظمهم لا يريد العودة إلى العراق. وقد شرح مسؤولو الشركة أن كافة الشركات الأخرى قد عادت إلى العمل. والذي لم يعودوا هم فقط فنيو تكنيكاتو كذلك حذر المسؤولون بأن أولئك الذين رفضوا العودة إلى العراق قد يجدوا أنفسهم عرضة للطرد من أعمالهم، بينما أولئك الذين ذهبوا فسيحوزون لأنفسهم على المزيد من الأموال.

وقد بدا أن هذه الطريقة آتت أكلها، على الأقل في ذلك الوقت، كما أن مسؤولاً كبيراً في تكنيكاتوم ـ طلب عدم التعريف به ـ أبلغنا قائلاً «أنني شكاك قليلاً» ثم أفضى إلينا قائلاً: «إن الشك والقلق من فعل الأموال. والأموال والقلق لهما علاقة بالوضع، إننا نعرف أن رجالنا كانوا منزعجين، ولذلك حاولنا تخفيف قلقهم وإنزعاجهم».

فسألناه «كم كلفكم ذلك. عشرين في المئة؟ أكثر؟.

فأجاب ضاحكاً «لا، ليس إلى هذا الحد، لم يصل القلق إلى تلك المبالغ».

وبحلول شهر إبريل كان معظم الفنيين في طريق عودتهم إلى العراق. وكانت شركة تكنيكاتوم قد وقعت إتفاقية سرية في عام ١٩٧٩م مع العراقيين على تزويدهم بأعمال الصيانة الإشراف على الأزيرق لمدة عشر سنوات، أو حتى عام ١٩٨٩م، وقد ضمن هذا وجوداً فرنسياً في المشروع بالرغم أنه لا يعني بالضرورة حرية الوصول إلى المفاعل نفسه. ولكن مازالت المخاوف تنتاب الفنيين

والعمال ومع التهديدات المتواصلة وإمكانية حدوث أعمال عنف من قبل «لجنة المحافظة على الثورة الإسلامية، فإن المشروع إستمر جالساً على قنبلة موقوتة من الإرهاب النفساني.

فمن القصف الغامض لقلب المفاعل في لاسين سورمير في إبريل عام ١٩٧٩م إلى هجوم طائرات الفنتوم بالصواريخ على موقع المفاعل في طويطة في سبتمبر ١٩٨٠م، إلى أعمال التخريب والإرهاب بالقنابل، ورسائل التهديد بل حتى القتل الذي أحاق بالبرنامج النووي العراقي، وفي كل مرة كانت تتزايد فيها أعمال العنف، فإن إصبع الشك والإتهام كان يتجه بصورة متزايدة نحو نفس الجهة. أما الآن، بالتدمير التام للأزيرق، فإن أولئك الذين أسقطوا القنابل لم يكونوا في حاجة إلى وقت لإدعاء مسؤوليتهم عما فعلوه.

فقد جاء الإعلان في المساء بعد الهجوم، مباشرة من مكتب رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن حيث كان نص الإعلان يقول «في يوم الأحد، ٧ يونيو عام ١٩٨١م، قام سلاح الجو بشن غارة على مفاعل الأزيرق الذري، بالقرب من بغداد. وقد قام الطيارون بتنفيذ مهمتهم على أكمل وجه. فقد دمر مفاعلهم وعادت كافة طائراتنا إلى قواعدها سالمة».

وقد أشارت هذه الرسالة البسيطة، بالنسبة لبيجن إلى ذروة حملة طويلة، كما كانت بمعنى من المعاني، فشل أعمال العنف السابقة التي أوصلت أورشليم إلى التخطيط للقيام بالهجوم الجوي، فقد رأى الإسرائيليون كيف أن تخريب لاسين كان قد أخر الأزيرق لأشهر قليلة فقط، وكيف أن الفرنسيين كانوا يواصلون مساعدة العراقيين في برنامجهم النووي. وكان السؤال الجدي الخطير الوحيد هو فيما إذا كان الفرنسيون سيتمسكون بإقتراحهم بتوفير فقط كاراميل منخفض الإشباع بدلاً من يورانيوم عالي الإشباع ٩٣ في المئة فئة القنبلة النووية الذي كان قد وعدوا به أصلاً. وبحلول الشهور الأولى من عام ١٩٨٠م، كان الجواب واضحاً جلياً. فقد استسلم الفرنسيون مرة ثانية. حيث سيحصل العراقيون على الوقود فئة القنبلة النووية.

كان هذا هو الوضع ـ في يناير أو فبراير عام ١٩٨٠م ـ عندما بدأ الإسرائيليون إعداد خطة لقصف المفاعل داخل العراق نفسها. وبناء على ما ذكره مصدر مطلع على الخطة، فإن بيجن كان قد طلب من القوات المسلحة تطوير مختلف خطط الطوارىء، بما في ذلك خيار شن هجوم علني وصريح، بحيث لا يمكن التعرف على الطائرات على أنها إسرائيلية.

وقد إستغرق كل هذا أسابيع أو أشهر لإنجازه وفي نفس الوقت كانت الحكومة الإسرائيلية قد أصبحت بصورة متزايدة منزعجة وقلقة بشأن ما يفعله الفرنسيون والعراقيون. إلى أن وصلت هذه المخاوف ذروتها في أوائل الصيف، عندما أرسل الفرنسيون أول شحنة من اليورانيوم عالي الإشباع إلى العراق. ورداً على ذلك، صعد الإسرائيليون دعايتهم وجهودهم الدبلوماسية، بمقاطعة إحتفالات الفرنسيين بيوم الباستيل وقدمو إحتجاجاً رسمياً إلى القائم بالأعمال الفرنسي في إسرائيل. كما كان هناك أيضاً عمل ربما لا يكون مرتبطاً بالموضوع ولكنه أشار إلى التزايد في إتجاه العمل ضد لبرنامج النووي العراقي، وذلك بقتل يحيى المشد المصري المولد في باريس في يونيو وظهور «لجنة المحافظة على الثورة الإسلامية» بقنابلها الإرهابية في فرنسا وإيطاليا في شهر أغسطس.

وبحلول شهر ديسمبر، كان المسرح قد أعد للإسرائيليين للقيام بتحركهم الكبير، ففي ٢٢ سبتمبر شن لعراقيون حرباً واسعة النطاق على إيران، وفي نفس ذلك الأسبوع، من تل أبيب، أصدر مدير الإستخبارات العسكرية الإسرائيلي الجنرال بيهوشو ساجوي بياناً مريباً ومثيراً قال فيه: «لو كنت إيرانياً، سأكون أيضاً منزعجاً إذا عرفت أن العراق ستصبح بلا أدنى شك قوة نووية في نهاية ثمانينات عام ١٩٨٠م».

وبعد أيام قليلة في ٣٠ سبتمبر، كانت طائرتان مقاتلتان جت فانتوم اف ـ ط تنسابان مسرعتين مارتين بموقع الأزيرق منقضتين على طويطة ومرسلتين صواريخهما المدمرة على داخل القبة محدثتين دماراً هائلاً وتلفاً كبيراً لنظام تبريد المفاعل. ومرة

ثانية أعلن الجنرال ساجوي أن القصف سيرجع الخيار الذري العراقي سنتين أو ثلاث.

وقد إتهم المسؤولون العراقيون الإسرائيليين بشن ذلك الهجوم كما سارعت عدة صحف ومجلات عالمية إلى نشر أخبار وقصص داخلية عن الكيفية التي أرسل بها الإسرائيليون الأذكياء الدهاة طائرات فانتوم بدون علامات تدل على هويتها، لتطير على إرتفاع منخفض عبر الصحراء لتهاجم المفاعل العراقي.

وفي غضون يوم أو يومين من حدوث الغارة، فإن الإيرانيين مع ذلك إدعوا المسؤولية عن الهجوم، وبناء على ما ذكره المسؤولون الفرنسيون الذين كانوا قد رأوا الضربة في حينها، فإن طائرات الفانتوم لم تحاول حتى القيام بهجوم كبير، بل إنها عاملت المفاعل على أنه هدف عارض وهي في طريقها عائدة إلى أرض الوطن بعد قصفها محطة طاقة كهربائية في ضواحي بغداد القريبة.

ومما لاشك فيه أن هجوم طائرات الفانتوم على ما يبدو كان هجوماً وقائياً مسبقاً لما كان الإسرائيليون يعدون له من السابق. وكنتيجة لهذه الضربة، قامت الشركات الفرنسية العاملة في العراق باستدعاء فنييها للعودة إلى فرنسا، وبناء على ما ذكره مصدر إسرائيلي كبير، فإن الحكومة الإسرائيلية بدأت تشعر بأن الضغط الفرنسي قد إنتهى. فبدون الفنيين الفرنسيين، لا يمكن للعراقيين إطلاقاً أن يبدأوا تشغيل مفاعل الأزيرق. فما دام الفنيون باقين في فرنسا، فإن الإسرائيليين كانوا يعتبرون بأن بإمكانهم تأخير تنفيذ خطتهم لضرب المفاعل.

ولكن المهلة لم تدم طويلاً. فالبرغم من حملة التخويف المتواصلة التي كانت تقوم بها «لجنة المحافظة على الثورة الإسلامية» فإن الفنيين الفرنسيين بدأوا في العودة إلى العراق بأعداد كبيرة في أوائل عام ١٩٨١م وكان ذلك هو الوقت الذي إتخذت فيه «عملية بابل» قوة عالية.

وهذا التوقيت أكده في وقت لاحق قائد القوات الجوية الإسرائيلية. الجنرال دافيد ايفري، عندما كشف النقاب عن أنه هو وزملاؤه كانوا قد توصلوا إلى وضع الخطة العملية للهجوم قبل حوالي ستة أشهر بصورة مسبقة، والتي كان من المقرر أن

تتم في يناير. وكان في هذه اللحظة بالذات قد بدأ تدريب فريق الطيارين الإسرائيليين الذين تم إنتقاؤهم بكل دقة وعناية، ليتدربوا بكل غيرة وحماسة للقيام بالحادث العظيم، مع القيام بصورة خاصة بإتقان تكتيكات القصف بطريقة الغوص في تدريبات وممارسات فعليا جرت في صحراء سيناء.

وقد جاءت أهم الصور ـ التي أعطيت عن القصف الإسرائيلي للأزيرق ـ وهي الصور التي قرأها العالم كله ـ جاءت من فني شاب فرنسي يدعى جاك ريمبوند، الذي كان قد عاد لتوه من لعراق وهو متلهف ليخبر العالم بالضبط كيف قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف وتدمير مفاعل الأزيرق. لقد كان ذلك في صباح يوم الأربعاء ١٠ يونيو بعد ثلاثة أيام من الهجوم. حيث كان ريمبوند قد طار لتوه على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية العراقية من بغداد إلى مطار أورلي في باريس حيث قام مراسل فرنسي بجهاز إرسال لاسلكي أخذ به بصورة مفاجئة ما الذي كان يريد قوله. وقد ظهر الوصف الذي حصل عليه ريمبوند في الصحف والمجلات في كافة أنحاء العالم على أنه رواية شاهد عيان لما حدث فعلاً.

حيث ذكر ريمبوند قائلاً: «سمعت طائرة تمر على إرتفاع منخفض جداً دون أن تفعل شيئاً، بعد ذلك وبصورة مفاجئة جداً تساقطت اسطوانات بحجم ثلث طول الطائرة تقريباً.

«لقد رأيت قبة المفاعل تطير في الهواء وتنفجر إلى قطع متناثرة، في شكل حركة بطيئة، وبعد الإنفجار، إشتعلت النيران في غاية السرعة، ورأيت في الغبار المتصاعد، القبة الخرسانية للأزيرق تنهال ولم يبق منها على وجه الأرض إلا أمتار قليلة».

ثم أعلن قائلاً: «لقد كانت دقة الهجوم مذهلة. فقد إنهار المبنى المركزي بصورة تامة، كما أصيب المفاعل الذري كما إختفى الغطاء الواقي من الإشعاع».

لقد كانت رواية شاهد عيان كلاسيكي، مليئة بالتفاصيل الجديدة والمناظر والأصوات الإحساس بالحادث، كما أن معظم ما قال ريمبوند أكده في وقت لاحق فنيون فرنسيون آخرون من الذين تحدثنا نحن ومراسلون آخرون معهم. ولكن ليس

المهم كم من الجهد بذل وكم عانينا في سبيل ذلك، ولكن المهم هو أننا لم نستطع العثور على المسيو ريمبوند نفسه. وعندها، بعد جهد جهيد قمنا في النهاية بزيارة الشركة التي كان المراسل الأصلي قد ذكر بأنه يعمل لديها، وهي شركة الإنشاءات. بويجيز.، خارج باريس مباشرة. وجدنا أن قصة ريمبوند قد أثارت سؤالاً هاماً وممتعاً.

فقد أصر الرجل الذي كان مسؤولاً عن عمال شركة بويجيز في العراق المسيو بيرنارد منيترير على القول «ولكن يا سيد، لم يكن يوجد لدينا في الموقع أثناء حدوث القصف أي شخص هناك، حيث أن عملنا كان قد انتهى فعلاً في صيف عام ١٩٧٩م. أما قبل ذلك وفي عنفوان قيام الأعمال الإنشائية، كان لدينا ما يقارب (١٥٠٠) عامل في الموقع. ولم نترك هناك إلا بعض الأشخاص القليلين جداً. فالأعمال الإنشائية كانت قد إنتهت.

فأكدنا عليه متسائلين بإلحاح «ولكن ماذا عن ريمبوند؟».

فكرر منيترير قائلاً: «لا علاقة له إطلاقاً بشركة بويجيز أو بأي عمل من الأعمال في موقع تموز، إطلاقاً إطلاقاً يا سيد. نعم لقد كان قد عمل معنا في تانزانيا، ولكنني لا أدري ماذا كان يفعل في العراق، ربما كان ماراً بها في طريق عودته إلى فرنسا».

ولكننا أصررنا على التساؤل: ولكن كيف تأتي له معرفة ما حدث؟».

عندها أوضح منيترير قائلاً: أوه لقد كنا قد أخبرنا بأنه كان يجلس في ناد إيطالي في بغداد، وربما كان قد سمع القصة هناك، ولكنه ليس عاملاً لدينا، كما أنه لم يرد شيئاً. إنها لقصة في منتهى الإمتاع. أليس كذلك يا سيد؟.

لقد كانت ممتعة ومسلية حقيقة. ولكنها محيرة نوعاً. ولكنها لا تستأهل الوقت الذي يبذل في سبيل المضي في التحقيق إلى مدى أبعد، وخاصة بعد أن عثرنا على فنيين آخرين كانوا في الموقع والذين كانوا أصلاً قد كرروا ما رواه ريمبوند. ومع هذا فإن ضغط المواعيد النهائية والمنافسة الشرسة في سبيل الكشف عن القصة بتفاصيلها. فإن نوع الغموض والخفاء، والناحية الأسطورية والروايات

المتزاحمة التي أحاطت بريمبوند سرعان ما أصبحت الدمغة أو السمة المميزة الصحفية لكثير من الروايات التي تقطع الأنفاس عن قصف الأزيرق وقد استطاع الإسرائيليون القيام بذلك.

بالطبع، لقد أصبح هذا هو التطبيق القياسي المعتاد، عندما يتعلق الأمر بسرد ورواية الإنجازات والمآثر الخفية للإسرائيلين، سواء ثبت ذلك أو عزي إليهم بصورة غامضة، والآن فقط فإن الأكاذيب والتلفيقات أصبحت تحتل الصفحات الأمامية للصحف والأنباء.

حتى الإسم الذي أصبح يعرف به هذا القصف ـ عملية بابل ـ كان مشكوكاً فيه. فمن بين كافة الأسماء الرمزية التي قد يكون الإسرائيليون قد استخدموها. فإن هذا هو الإسم الذي لم يختاروه إطلاقاً. فكما يمكن لأي طالب في مدرسة أن يتذكر، فإن بابل القديمة كانت عاصمة لما هو الآن العراق. حيث أن السرية هي المفتاح، فلا يوجد أحد يمتلك قواه العقلية يخطر له أن يستخدم رمزاً يمكن أن يفشي سر الخطة.

وعلى هذا، فإن أحد الناطقين الرسميين العسكرين الإسرائيليين أخبرنا، حتى بعد أن كان الإسم الرمزي قد طبع في مثل تلك الصحف الأمريكية الكبرى لصحيفة نيوزويك، ونيويورك، قائلاً: «إنني لا أدري شيئاً عن ذلك الإسم. فمن أين سمعت به؟».

كذلك قال مسؤول في مكتب رئيس الوزراء بيجن بأنه هو أيضاً لم يسمع بذلك الإسم. إلا أنه لا إعتراض له إذا أردنا أن نستخدمه وابتسم قائلاً: «إنه جذاب، لم لا؟ إنني أحبه».

أما كوليت إفيتال، أحد مسؤولي الإعلام في وزارة الخارجية الإسرائيلية فقد أضاف يقول: «إنه حسب ذوقي ذو طابع رومنسي، ولكن إذا أردتم إستخدامه، فلماذا أعترض؟».

وأصبح الآن موضوع انتشار الأسلحة النووية في الأنباء، مثلما قام العالم برمته بمناقشة ماهو صحيح وما هو خطأ في «قنبلة عنتيبي النووية» ولكن حتى عندما

كان الإسرائيليون يحتفلون ومعظم بقية العالم يدينون الحادثة، فقد كان من الصعب تجنب الشك والريب المزعجة. وعلى أي حال فمهما كان خوفنا شديداً من انتشار الأسلحة النووية، وخاصة في الشرق الأوسط المتفجر، فهل كان مناحيم بيجن مصيباً عند وصف الوضع كذلك، حتى من وجهة النظر الإسرائيلية؟ فهل كان الأزيرق يشكل حقيقة خطراً جسيماً على بقاء الدولة اليهودية كما كان يدعي؟ وهل كان ذلك الخطر حقيقة من الوضوح والبروز بحيث أصر الإسرائيليين على القيام بالهجوم أولاً ثم طرح التساؤلات فيما بعد؟.

إن ما يظهر من كافة البينات والدلائل، يشير إلى أن العراقيين كانوا يتحركون نحو صنع المتفجرات النووية، بإستخدام الأزيرق، ومختبراتهم الإيطالية ومشترواتهم التي لا تفسير لها من اليورانيوم الطبيعي والمستنزف لإنتاج البلوتونيوم القابل للإستخدام في صنع الأسلحة النووية. ولكنهم كانوا ما يزالون بعيدين لعدة سنوات من أن يكون لديهم حتى أول سلاح نووي. إن الخطر لم يكن داهماً، لذلك كان لدى الإسرائيليين وقت للإنتظار، وقت لإعطاء الرئيس الفرنسي الجديد، فرانسوا ميتران، على الأقل أشهراً قليلة أو حتى مدة سنة لإغلاق الثغرات والمنافذ الموجودة في العقود العراقية.

وبعبارة أخرى، فإنه بينما كانت الأخطار النووية كافية بصورة حقيقة، إلا أن بقاء إسرائيل على قيد الحياة لم يكن بعد في خطر، فالكثير مما كان يقوله بيجن كان عبارة عن عواء ذئب وعويل يدعو بالثبو وعظائم الأمور.

إلا أن اسهل بينة وأوضح دليل جاء من تقديرات رئيس الوزراء المبالغ فيها، والبيانات الخاطئة، والاستشهادات والاقتباسات التي أسيء اقتباسها. فبعض الخدع والتلاعبات كانت كلاسيكية مثل الولع بالقتال الذي سارع بيجن إلى التلاعب به بعيداً عن الحقيقة والواقع من أجل تبرير السير في الطريق الذي سبق له وأن اتخذه. وكان هذا في منتهى الوضوح في قضية المختبر المفقود.

ففي مساء يوم الخميس التالي لعملية القصف، في الاحتفال الوداعي لمغادرة السفير البريطاني لدى إسرائيل، جون روبنسون، أسقط بيجن ما كان يأمل فيه

بصورة واضحة جلية وهو القيام بعملية قصف أخرى. حيث شرح ذلك فيما بعد فقد كانت القصة كما رواها تتلخص في أن الفرنسيين كانوا قد قاموا سراً بإقامة منشأة سرية للعراقيين تحت مفاعل الأزيرق على عمق حوالي أربعين متراً تحت سطح الأرض، أو على عمق ثلاثة عشر طابقاً في الأرض. وكان ذلك هو المكان الذي كان العراقيون يخططون ليصنعوا فيه قنبلتهم الذرية. وكان هذا هو الهدف الحقيقة للهجوم الإسرائيلي.

وسرعان ما ظهر هذا لكشف الجديد لبيجن في برقيات والتقارير لوكالات الأنباء من وكالة الأنباء الدولية رويتر، جاعلة الدبلوماسيين يسرعون بإرسال برقياتهم وكذلك إسراع الصحفيين بالرجوع إلى مصادرهم. فقد أصبح المحررون في كل مكان يريدون معرفة كل شيء عن المختبر الغامض، كما أن أحد أكثر زملائنا إهتماماً صحفي إسرائيلي مشهور، الذي كان يرسل رسائله الصحفية إلى أقاصي الأرض - استطاع الفوز بسبق صحفي وزعه على مجموعات الصحف الدولية في كافة أنحاء العالم برواية مستقاة «مصادر داخلية» تخبر بالضبط كيف قام الإسرائيليون بإرسال قنابلهم تنهمر مخترقة وبكل دقة داخل الأرض لتدمير المختبر السري الموجود «على عمق أربعين متراً تحت سطح الأرض».

كان ذلك في ليلة يوم الخميس. ولكن في صباح يوم الجمعة تغيرت القصة بصورة تكاد تكون سريعة جداً، وذلك لأن مناحيم بيجن الذي كان الإنزعاج قد بلغ منه مبلغه، كان مضطراً لإستدعاء مراسل رويتر في تل أبيب، للقيام بأول التصحيحات العديدة اللازمة، فقد اعترف بيجن، بأنه كان قد أخطأ في قراءة الأرقام. فالمختبر كان على عمق أربعة أمتار فقط عن سطح الأرض وليس أربعين متراً، هذا هو كل مافي الأمر. وهو عبارة عن غلطة بدون قصد وفي منتهى الأمانة - على الأقل من جانب بيجن، إن لم يكن ذلك من قبل صديق الصحفي و«مصدره الداخلي».

لقد كان ذلك مجرد البداية. حيث أنه في الأيام التالية أقر ناطق إسرائيلي بوجود خطأ ثان، فالمختبر السري نفسه كان مجرد أسطورة. إنه لا وجود له. حيث

لم يكن هناك إلا حجيرة صغيرة بعيدة كل البعد عن أن تكون سرية، موجودة مباشرة تحت المفاعل وأن تلك الحجيرة لا أهمية لها إلا بالنسبة لمنع التجارب البالغة التطور والتقدم.

وقد فسر ذلك بيفيس جيرارد الذي كان دائماً مستعداً وجاهزاً تحت الطلب للقيام بمثل هذه المهام حيث قال: «إن هذه الغرفة السرية كانت موجودة تحت القناة رقم واحد، ثم أضاف بيفيس جيرارد، نائب مدير شركة تكنيكاتوم، التي تملكها الدولة والتي قامت بتصميم مفاعل الأزيرق. «لقد كانت هذه الغرفة مخصصة لإعداد مقياس الطيف، وكانت ستكون مفيدة في مراقبة تجارب شعاع النيوترون».

وكان الشيء الأكثر إزعاجاً وإرباكاً سوء الإقتباس الذي أصدره بيجن. ففي إندفاعه للدفاع عن الغارة الإسرائيلية، كان رئيس الوزراء متلهفاً للإنقضاض على أي بيان يصدره صدام حسين، الذي كان من المعتقد أنه سيصدره على إثر وقوع أول هجوم على مفاعل الأزيرق في سبتمبر عام ١٩٨٠م وبناء على ما ذكره بيجن فإن البيان كان قد اقتبس عدد أربعة أكتوبر من الصحيفة البغدادية «الثورة» الصحيفة الرسمية الناطقة باسم حزب البعث الحاكم. وقد إدعى بيجن أن البيان أثبت بمالا يتطرق إليه الشك أن العراقيين كانوا بصورة سرية ينوون استخدام مفاعل الأزيرق لصنع القنابل اليدوية لإستخدامها ضد إسرائيل.

وبموجب الرواية الإسرائيلية، فإن صدام حسين كان قد أعلن قائلاً: «إن الشعب الإيراني ينبغي ألا يخشى المفاعل النووي العراقي، الذي لم يقصد به أن يستخدم ضد إيران، بل ضد العدو الصهيوني».

لقد كان هذا الإقتباس صيداً سميناً يتنزع عصارات دسمة وقد حلب بيجن هذا الصيد إلى آخر قطرة. ولذلك فقد تساءل في مؤتمره الصحفي الذي تمت تلفزته على نطاق عالمي يوم الخميس على إثر الغارة حيث قال «حسناً، ماذا يعني هذا القول (بأنه سيستخدم ضد من؟ هل سيستخدم ذلك المفاعل لأغراض سلمية؟ لنقل إنتاج الطاقة الكهربائية. كيف يمكن للطاقة الكهربائية أن تستخدم ضد أية جهة، سواء كانت إيرانية أو إسرائيلية؟)».

وعلى أي حال، فلم يتسن لأي شخص تتبع أثر المصدر الصحيح لذلك الإقتباس المذنب الخاطيء. لقد حال الصحفيون ذلك دون جدوى. كذلك لم يكن باستطاعة المسؤولين الأمريكيين في بغداد وتل أبيب وواشنطن العثور عليه أيضاً، كما كانت هناك العديد من البرقيات التي كانت ترسل بصورة جنونية حول العالم.

حتى أن أحد الدبلوماسيين الأمريكيين، الذي كنا لتونا قد تناولنا معه طعام الغداء، إتصل بنا هاتفياً ليرى فيما إذا وصلنا في تحقيقاتنا إلى الحقيقة. لقد كان لدينا معرفة عن الاقتباس. هذا كل مافي الأمر. فقد سبق أن حصلنا عليه من أحد المسؤولين الإسرائيليين قبل عدة أشهر. إلا أنه لم يكن باستطاعتنا إطلاقاً اقتفاء أثر المصدر، كما شرحنا ذلك المسؤول الإسرائيلي في ذلك الوقت.

وكان قد قال لنا «خذوا كلامي على أنه ثقة. صدقوني».

ومن الأشياء الأخرى لتي كان هذا الإسرائيلي قد أخبرنا بها والتي بدا أنه لم يقصد بها تضليلنا. حيث أنه، دون أي شك، كان يؤمن بما يقوله لنا، كما فعل بيجن عندما كان يلوح مهدداً بصورة دراماتيكية بمسائل الإتهام النهائي للعراق بمقاصد الطاقة النووية العراقية النهائية.

وفي الحقيقة فإن الاقتباس كان مجرد زيف فصدام حسين لم يسبق له إطلاقاً أن قال مثل ذلك القول. على الأقل في العلن. كما أن صحيفة الثورة لم يسبق لها إطلاقاً أن نشرت ذلك. وأقرب الأشياء إلى المشاعر من هذا النوع كانت قد ظهرت في مقالة افتتاحية في الصحيفة البغدادية الرسمية اليومية «الجمهورية، وكان المعنى يختلف اختلافاً تاماً. فكما فسرها أن المسؤولين الإسرائيليين في وقت لاحق، يبدو أن المترجم في تل أبيب لم يكن ناضجاً، كما أن بيجن وزملائه كانوا متلهفين للدفاع عما فعلوه بحيث أنهم أسرعوا باستخدام ما اعتقد أنه بيان دون أن يتوقف أحدهم للإطلاع عن النص الأصلي.

وربما كان أكثر الأمثلة إزعاجاً وتعبيراً عن الحقد والضغينة في محاولة بيجن تحريف الحقيقة وفسرها قسر على الإنثناء، جاءت في وصفه الإيجابي الصارخ عن السبب الذي دعاه إلى القيام بالضرب قبل أن «نسخن» الأزيرق. حيث شرح قائلاً

بأنه كان يتحتم عليه العمل الآن قبل أن يبدأ تشغيل الأزيرق، لأنه لن يقوم بإصدار الأوامر بتدمير مفاعل نووي شغال ويقوم بالعمل، لأن ذلك سينشر لا محالة السحب المشعة المميتة فوق بغداد، فتقتل وتشوه آلاف المدنيين الأبرياء، وكان قد أفضى إلى الصحفيين المتلهفين بذلك حيث قال: «لقد كان لدينا معلومات موثوقة، من أكثر المصادر الموثوقة بأنه إما في يوليو من هذا العام أو على الأقل في سبتمبر، فإن مفاعل الأزيرق النووي سيكون في التشغيل «وساخناً» كما أن العراقيين، حتى قبل أيام قليلة من تنفيذ العملية، كانوا يضغطون على الخبراء الفرنسيين بأن يعملوا كل ما باستطاعتهم للإسراع لجعلهم يتمكنون من تحويل المفاعل إلى الوضع التشغيلي في شهر يوليو، أو بعبارة أخرى أقل من أسبوعين من اليوم. ولو حصل ذلك. فإنه لن يكون باستطاعتنا عمل أي شيء مهما كان نوعه لمنع الطاغية العراقي من تطويره على الأقل في المستقبل القريب، ما بين ثلاث إلى خمس قنابل نووية من نوع ـ هيروشيما ذات العشرين كيلو طن».

ومضى يقول: «فإذا أصبح المفاعل شغالاً ـ «ساخنا» حسب التعبير الذي يستخدمه المتخصصون ـ فإنه لن يكون باستطاعتنا فعل أي شيء إطلاقاً. لأنه إذا كان «ساخناً» ويتحتم علينا أن نفتحه بالقنابل، من الطائرات، عندئذ فإن موجة من الإشعاعات النووية ستنطلق من المفاعل وتغطي سماء بغداد، ومن ثم فإنه في بغداد نفسها سيتضرر مئات الآلاف من المواطنين الأبرياء ـ أي المقيمين من الرجال والنساء والأطفال».

ولذلك فإنني، كأحد الناس، لن أقترح إطلاقاً على زملائي تحت أية ظروف بأن نرسل قواتنا الجوية ونقصف المفاعل.

وكما بسط بيجن الحقائق. فإن المعضلة بدأت قاسية وفظيعة فخياره كان لا مناص منه، إذ أنه بعد وقت قصير من إحداث الإصابات الرهيبة بين مواطني بغداد، سيكون عليه أن يقوم بتدمير الأزيرق قبل أن يقوم الفرنسيون والعراقيون بتشغيل الأزيرق وعلى هذا وبكل ما تعني الكلمة من معنى فإن القرار لابد أن يكون الآن أو لن يكون إطلاقاً.

واختتم قائلاً: «لذلك، خترنا هذه اللحظة، الآن وليس فيما بعد، إذ أن فيما بعد يكون قد فات الأوان، ربما، إلى الأبد. وعندئذ سنقف عاجزين، أو بعد سنتين، ثلاث أو على الأكثر أربع سنوات، عندها سيكون صدام حسين قد أنتج قنابله الثلاث، الأربع أو الخمس. فما الذي علينا. أو باستطاعتنا أن نفعله آنذاك في وجه هذا الخطر المباشر المرعب؟ لا شيء. لذلك فإن هذه الدولة وهذا الشعب سيكون قد ضاع. وبعد المحرقة الشاملة قد حدثت محرقة أخرى في تاريخ الشعب اليهودي ثم أعلن صارخاً: «لن يحدث هذا ثانية، لن يحدث ثانية».



خطر المحرقة النووية الشاملة

إن هناك طريقة واحدة فقط يمكن بها للهند الإبقاء على خياراتها مفتوحة. ألا وهو ممارسة الخيار النووي.

كي. كي.سبراهمانيان . صحيفة التايمز الهندية. إبريل ١٩٨١م

ينبغي على المرء أن يميز بين الخيار النووي وخيار الأسلحة.

جيمس بامكي - وكيل وزارة الخارجية الأمريكية . يونيو ١٩٨١

إن الطريق إلى المساواة العسكرية هي أولاً عبر إنتشار الأسلحة النووية في دول العالم الثالث والأخرى هي إلغاء الأسلحة النووية لدى كل دولة.

البروفوسور أعلى المزروي . محاضرات عن هيئة الإذاعة البريطانية

بالنسبة لأولئك الناس من أمثالنا الذين جاءوا في ظل هيروشيما وناجازاكي. فإن خطر الحرب النووية قد أصبح وجوداً حقيقياً. إنه ليس مجرد شيء نتحدث عنه أكثر من غيره. إنه موجود هناك تماماً يحذر من أن المستقبل قد لا يأتي إطلاقاً. إنه محض خوف بأن كل ما نعرفه ونحبه أن يختلف ويتلاشى يوماً ما تحت مظلة الغبار النووي وغيومه.

إن امكانية حدوث المحرقة النووية الشاملة هي إحدى حقائق الحياة، ومع أن البقاء على مبعده من النواة بين القوتين العظميين قد تطور، كما أن العالم قد يقي على مدى ستة وثلاثين عاماً مع القنبلة النووية وبقي بطريقة ما على قيد الحياة.

أما الآن فإن النظام النووي العالمي في أزمة. إن إمكانية حرب ذرية تلوح في الأفق - ليس فقط في السباق النووي المنتعش بين القوى العظمى بل خاصة لأن الأسلحة النووية قد انتشرت من حفنة من الدول البالغة التصنيع والوطيدة الأركان إلى مناطق أخرى من العالم بصورة جامحة ومزعجة مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

ولا يعني هذا أن زعماء هذه الأقطار- سواء الجنرال ضياء، أو صدام حسين، أو آية الله الخميني، أو آنديرا غاندي، أو مناحيم بيجن - هم دائماً أقل إحساساً بالمسؤولية من زملائهم الروس أو الأمريكيين، أو إنهم دائماً أقل حذراً. فمنهما قد يقول المرء عن الملات والدكتاتوريين العسكريين بل وحتى عن القتلة بالجملة من أمثال عيدي أمين أو الإمبراطور بوكاسا، فلا ينبغي لأحد أن ينسى أن أوروبياً أيضاً يدعى أدولف هتلر كان قد أطلق أنواعاً من الرعب من ذلك النوع الذي لا يستطيع زملاؤه في العالم الثالث إلا أن يروه في الحلم - أو ينسى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أسقطت القنابل الذرية على اليابان.

حيث أنه لا تزال القوى النووية الجديدة أكثر احتمالاً من القديمة أن تستخدم أسلحتها النووية. فباكستان ضياء الحق هي دولة غير مستقرة، ففرص حدوث إنقلاب أو ثورة أو حرب أهلية عامة شاملة هي فرص قوية جداً، كما أن القادة العسكريين أنفسهم تنقصهم أنظمة التحكم والضبط لمنع الإستخدام الطائش للأسلحة النووية. ويصدق هذا على العراق، أن الدكتاتوريات التي توجد لديها التحديات من الداخل والذي اهتزت قبضته على السلطة بسبب الهجوم غير المنتصر على إيران والهجوم الإسرائيلي على الأزيرق.

بل وحتى الدولتان الديمقراطيتان والمستقرتان داخلياً بخيارهما النووي تشكلان خطراً بسبب الأسلحة النووية التي يملكانها، فالهنود ما زالوا يحلمون في إقامة شبه قارة هندية تحت رعايتهم، كما أنهم في منتهى الهياج والعصبية إزاء الجهود النووية الباكستانية - تماماً كما يخشى الباكستانيون ويحلمون بالنقيض. الإسرائيليون عبارة عن دولة مهددة، بعقليتهم التي تملأها المحارق الجماعية الشاملة،

فقد أظهروا أنفسهم المرة تلو المرة وخاصة في الفترة التي استلم فيها مناحيم بيجن الدفة، أنهم كانوا في منتهى السرعة في إتخاذ القرار بأن صميم بقائهم في خطر.

لذلك فقد تطورت حملة من التهديد والإرهاب ضد البرنامج العراقي، ربما من مصادر مختلفة، ولكنها ذات تأثير زهيد، لقد اتخذت شكل القصد الأخير للأزيرق حيث قامت إسرائيل بهذه المهمة، إلا أن البرنامج كان تحدياً للمجتمع الدولي ونظام الإجراءات الوقائية الدولية ضد إنتشار الأسلحة النووية.

والآن في غياب نظام منع لإنتشار الأسلحة النووية فعال وعملي، فإن دولاً منفردة أو مجموعات من الدول قررت اتخاذ إجراءات مباشرة ضد البرنامج النووي الباكستاني. فهناك حملة من التهديد والزمجرة ـ محدودة النطاق حتى الآن ـ هي الآن جارية ضد الموردين الأوروبيين الذين يبيعون المعدات النووية للباكستان. وحتى تاريخه، لا يوجد هناك دليل يثبت من هو وراء هذه الهجمات، الإسرائيليون، الهنود، مجموعة من المنشقين الباكستانيين، أم من المحتمل في هذه الحالة أن تكون وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

ففي ١٩٨١/٢/٢٠م انفجرت قنبلة في منزل إدوارد جيرمان، المدير الإداري لشركة «كورا انجينيرنج» إحدى الشركات السويسرية التي كانت تقوم ببناء المكونات الرئيسية لمصنع إشباع اليورانيوم الباكستاني في تشاشما. وقد ورد ذكر «كورا» بصورة محددة في مذكرتين أمريكيتين إلى الحكومة السويسرية في يناير ١٩٧٩م وأغسطس عام ١٩٨٠م، كما ظهر بصورة بارزة في فيلم البانوراما في تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية في يونيو الماضي. وقد علمنا أنه بالرغم من كل هذا الإبراز. فإن الشركة قد وقعت عقداً لتزويد الباكستانيين بمصنع ثان للتحويل إلى الحالة الغازية والتحويل إلى حالة الصلابة، وهي وحدة رئيسية في عملية الفرز بالطرد المركزي البالغ السرعة كما أنها جوهرية في صنع قنابل اليورانيوم المشبع.

وقد قام مهاجمو منزل الهيرجيرمان بكل دقة وعناية بوضع المتفجرات بحيث تسبب أدنى حد من الخطر أو الضرر لأي إنسان، وبعد إنفجارها قاموا بمكالمة مكتب كورا هاتفياً، محذرين الشركة من الإستمرار في البيع.

وقد أطلقوا على أنفسهم اسم «جماعة عدم انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا»، وقد أخبرنا ضابط الشرطة الإتحادي الذي عهد إليه بأمر هذه القضية أثناء مكالمة هاتفية من مكان بعيد في مكتبه في بيرن قائلاً «لا يوجد أحد يعرف هذا الإسم، وكل ما يمكننا قوله هو أنه من الصعب جداً محاولة اكتشاف من هم الأشخاص الذين هم وراء هذا الحادث».

كما أبلغنا ضابط الشرطة بأنه كان قد سمع جماعتين متماثلتين من لجنة المحافظة على الثورة الإسلامية» التي كانت قد قادت الحملة الإرهابية ضد المشروع النووي العراقي و«عصبة حماية شبه القارة» التي كشفت النقاب عن العقود السرية لمعدات تطوير البلوتونيوم بين هيئة الطاقة الذرية الباكستانية والشركة الفرنسية بينير شميت لورين. ولكن الجماعة التي ضربت في سويسرا تحمل اسماً مختلفاً، وأنه لا يعرف عن وجود أية علاقة بين هذه المجموعات، كما أبلغنا أيضاً بأن هذه المجموعات لم تقم بإرسال أي خطاب تهديد، وحصرت تهديداتها عن طريق الهاتف.

وقد أبلغتنا الشرطة السويسرية قائلة: «مما لاشك فيه بإمكاننا القول بأنه لم يكن شخصاً يتكلم اللغة الإنجليزية. وأنه ليس إنجليزياً ولا أمريكياً. ولذلك من صوته، أنه رجل باكستاني، يتكلم الإنجليزية كلغة أجنبية».

وفي شركة كورا، تكلمنا مع المستر رودولف وولتي، وهو الرجل الذي سبق وأن أجرينا معه مقابلة، وكان قد أخبرنا بأن نفس الصوت كان قد أعاد المكالمة بعد شهرين من وضع القنابل وحذر شركة كورا من ألا تحاول إرسال الطلبية الجديدة عبر أية قنوات خلفية. وهذا إشارة ضمنية إلى ما كانت شركة كورا بالضبط تنوي أن تفعله، بالرغم من أن وولتي لم يقل ذلك إطلاقاً. بل إن ما قاله هو أنه كان متأثراً كل التأثر ومندهشاً تماماً من لمعلومات الداخلية التي كانت لدى الإرهابيين.

وكان قد تكهن قائلاً: «يمكن أن تكون وكالة الاستخبارات المركزية، لأنه عندما استدعتنا الحكومة السويسرية إلى بيرن بشأن المذكرة التي أرسلها الأمريكيون، وجدنا أن لدى الأمريكيين سجلات بلغت من الجودة والدقة بحيث أنه إذا صدف

وفقدنا ملفاتنا الخاصة فإن باستطاعتنا دائماً أن نذهب ونطلب منهم إذا كان بإمكاننا استخدام ملفاتهم».

وكنتيجة للهجوم، فإن شركة كورا أعلنت بصورة صريحة وعلى رؤوس الأشهاد بأنها قد ألغت العقد وأن المستر وولتي طمأننا بأنه أنهى العمل في الأشغال النووية مع الباكستانيين. لقد كان الدرس واضحاً ومحدداً، فحيثما تكون الدبلوماسية الأمريكية قد فشلت في إيقاف المبيعات السويسرية إلى الباكستان. كانت قنبلة صغيرة ومكالمات هاتفية قليلة تقوم بالخدعة.

وهناك حادثة أخرى يبدو أن لها علاقة بالموضوع. فألكوم الشركة الإيطالية التي كانت قد عملت في العقد السري لبناء أوعية تطوير البلوتونيوم للباكستانيين، أخبرنا المسؤولون فيها أنهم قد ألغوا عقدهم مع الباكستانيين في نهاية ١٩٨٠م، وأنهم خسروا مبالغ ضخمة في الصفقة. بينما نفوا أن تكون المعدات التي صنعوها يمكن أن تستخدم في القنبلة النووية. بل قالوا بأنهم لا يريدون أن يتورطوا في «الصفقات النووية مع الباكستان التي قد توصل الباكستانيين إلى الحصول على الأسلحة النووية».

بعد ذلك فكرنا ملياً في معنى هذا العمل النبيل، وقمنا فوراً بمعاودة الإتصال هاتفياً بذلك الرجل الذي كان قد أعطانا المعلومات وكان مفيداً جداً في شرح موقف شركة الكوم الحرج، وهو المسؤول رقم اثنين في الشركة، الدكتور ايمانويل بونسيني، والذي كان أيضاً زوج ابنة مدير شركة الكوم، الدوتورسي.

وقد رد علينا قائلاً: «نعم، هذا صحيح، حيث تلقى المستر تورسي خطاباً غير موقع يحذرنا بأن لا نستمر في المشروع».

فسألنا بونسيني قائلين «وهل أثر عليكم هذا الخطاب؟».

فأجاب بونسيني قائلاً: «لم يلعب الخطاب دوراً في قرارنا بإلغاء العقد. بل كانت لدينا بعض الشكوك والريب، ولذلك لم نكن نريد الإستمرار فيه. هذا كل مافي الأمر».

لقد كنا نشك في سبب واحد على الأقل من الأسباب التي دعت ألكوم إلى إلغاء العقد مع الباكستانيين (بما أن تحرياتنا لم تكشف عن وجود أي دليل يشير بالعمل كان يسير إما في الكوم أو شركتهم الأم (الرئيسية) «بس.اس.ال» في فرنسا. حيث لم يكن لها علاقة باهتمامات الدكتور بونسيني تورسي والقلق الذي يساورهم فيما إذا كانت معداتهم ستساعد الباكستان على الحصول على قنبلة نووية. لقد كان لها علاقة ما بخطاب التهديد الذي تلقوه.

وفي نفس الوقت، في مدينة ماركدورف في جنوب ألمانيا، كان هجوم مماثل لذلك الذي وقع على كورا قد حدث في ١٨ مايو عام ١٩٨١م. وكان الهدف شركة «هالس وليشميللر. وهي شركة عائلية صغيرة تقوم ببيع الدروع الرصاصية العالية التخصص للوقاية ضد الإشعاع ومعدات التحكم عن بعد الخاصة لتحريك المواد المشعة والتعامل معها. وكلها معدات أساسية وجوهرية «للحجيرات الساخنة» ومصانع تطوير البلوتونيوم.

وقد علمنا أن القنبلة كانت قد ركزت على الجدار الخارجي للمصنع، وانفجرت في ساعات الصباح الباكر. لم تكن هناك نواح أمنية يمكن التحدث عنها، وكان من السهل على واضعي القنبلة الوصول إلى هدفهم. في يوليو عام ١٩٨١م قمنا بالإتصال هاتفياً بالشركة وتكلمنا مع أحد أفراد العائلة الثلاثة الذي يدير الأمور هناك، وهو الإبن البالغ من العمر سبعة وثلاثين عاماً. وولفجانج ويلشميللر. وقد أخبرنا قائلاً: «أعتقد أن الأمر كان عبارة عن ضغط سيكلوجي علينا. إنه لم يؤثر على أية توريدات إلى الباكستان. ولا يوجد لدينا طلبيات مستمرة».

ولدى التحقيق، فإن الهير ويليشميللر أقر بأن الشركة كانت في السابق قد باعت الباكستانيين بعض الدروع الواقية من الإشعاع ووسائل التعامل مع الحجيرات الساخنة. وكانت الطلبية قد جاءت بواسطة شركتين أخرتين، وأوضح أن إحداهما كانت فرنسية والأخرى بلجيكية.

وصدفة قمنا وسألنا «أليستا شركة «اس.جي.ان» وشركة «بلوجو نكلير؟».

فصاح مندهشاً «هذا صحيح، كيف عرفتم؟».

فأخبرنا الهير ويليشميللر بأن لنا أصدقاء قديمين في كلا الشركتين. أشخاص كنا قد أجرينا معهم مقابلات مطولة لكتابنا. مثل الرجل المحتم اف.اكس.بونيست في شركة اسم.جي.ان والرجل الديناميكي جين فان ديفوليه في شركة بلجو نكلير، عندها أصبح الهير ويليشميللر أكثر طلاقة في كلامه بعد أن كشفنا له عن أنه لنا أصدقاء مشتركين، ولذلك روى لنا بعضاً من تاريخ شركته مع الباكستانيين. وقد ثبت من ذلك أن شركته كانت هي الحلقة المفقودة، على الأقل فيما يتعلق بتحرياتنا، بشأن سلسلة أهم المشتروات الباكستانية.

لقد جاءت أول طلبية باكستانية في عام ١٩٧٦م عن طريق شركة بلجونكلير، كما أبلغنا بذلك الهير ويليشميللر، وكانت خاصة بأجهزة نقل تعمل بالهواء المضغوط حيوية في أجهزة تطوير البولتونيوم، وكانت هذه الأجهزة ومواد أخرى صغيرة التي طلبت من الشركة خاصة بالمختبر الجديد الذي أقيم بالقرب من إسلام آباد، والذي علمنا به من مصادر الاستخبارات بأنه سيكون مصنع التطوير الدليلي الذي سيحصل منه الباكستانيون على البلوتونيوم لقنبلتهم النووية كما كانوا يأملون.

وكانت الطلبيات التي قدمت عن طريق شركة اس.جي.ان هي لنفس النوع من المعدات ـ أجهزة المعالجة والنقل الخاصة بالمواد النووية الحساسة داخل معدات تطوير البلوتونيوم. وقد بين الهير وليشميللر أنها كانت لمصنع تطوير البلوتونيوم في تشاشما. وقد روى لنا أنه في كافة الحالات كانت عقود الشركة قد وقعت مباشرة مع السفارة الباكستانية في باريس. والرجل الذي كان يتذكره الهير ويلشميللر أكثر من غيره هو اس.ايه.بات الذي كانت شركته قد أجرت معظم المفاوضات معه.

وكما شرح الهير ويليشميللر الموضوع. فإن الإنفجار الذي كان قد حدث في الساعات المبكرة من صباح ١٨ مايو لم يحدث إلا أضراراً طفيفة لطلبية خاصة بأحد عملائهم الألمان في المواد الطبية. وبعد ذلك تلقى وولفجانج تهديداً هاتفياً، كما تلقى ذلك أيضاً أخاه هاني، والمراسل المحلي لوكالة أنباء رويتر. وكانت المكالمات الهاتفية باللغة الألمانية. وقد عرف الصوت على المهاجمين على أنهم نفس

المجموعة التي قامت بمهاجمة شركة كور الجنيرنج. وكانت ترجمة الاسم تقول «المنظمة المضادة لانتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا».

وأخبرنا قائلاً: «آمل أن يكون لدى الشرطة فكرة عن من قام بهذه الأعمال. إنني لا أعتقد أنها حكومة . ليست الحكومة الإسرائيلية أو الهندية. إنها إحدى الجماعات الخاصة».

ومضى الهير ويلشميلر يقول «لست متأكداً فيما إذا كان هناك أحد يريد تطوير وضع سياسي ضد الباكستان. إلا أنه لم يكن تفجيراً ضدنا وحدنا، إنه ضد الصحافة. في الوقت الذي لا يوجد لدينا فيه عقد مع الباكستان».

وأضاف يشرح أنه «إذا كانت دولة مثل الباكستان، أو أية دولة أخرى، تحصل على التكنولوجيا النووية، فإنه ليس باستطاعتك أن تقول لا فقط بسبب أن من المحتمل أنهم يعملون به عملاً خاطئاً».

فعدم إعطائنا تكنولوجيا نووية لدولة متخلفة ليس منعاً لإنتشار الأسلحة النووية، لأنهم سيبحثون عن وسائل للعثور على التكنولوجيا على أية حالة وبشتى الأساليب».

وبعبارة أخرى، لا توقفهم لأنهم سيريدون فقط الحصول على المعدات النووية حتى بصورة أكثر جدية، إن اعتقادنا الخاص هو أن الشركة ستستمر في البيع للباكستان. ولكن هل لا يزالوا يقومون بالبيع الآن؟ لقد نفى الهير ويلشميللر وجود أي عمل في الوقت الراهن مع الباكستان. ولكن إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تقوم ما يدعى «بالمنظمة المضادة لإنتشار الأسلحة النووية» بإزعاجهم بوضع القنابل؟».

وقد عرفنا السبب بعد مضي حوالي أسبوعين أثناء زيارة لأحد المسؤولين في واشنطن. فقد شرحنا له الأمر إلا أن الجواب كان غامضاً وملغزاً قليلاً. ففي العبارات التي أوردها المسؤول الأمريكي تساءل قائلاً: «لماذا لا تسألوا الهير ويليشميللر من الذي كان من شركته في الآونة الأخيرة في الباكستان وماذا كان يفعل هناك؟».

عندئذ وقد تأثرنا من أن الحكومة الأمريكية كانت على علم بخط الرحلة للمدراء التنفيذيون لشركة صغيرة في إقليم ألماني. رجعنا إلى الهير ويليشميللر لنرى ماذا لديه أن يقوله في هذا الشأن. وسرعان ما ظهرت الحقيقة واضحة بما فيه الكفاية.

حيث أقر وولفجانج ويليشميللر قائلاً «نعم لقد كنت في الباكستان في أبريل. ولكنني لم أحاول إطلاقاً إخفاء ذلك. لقد ذهبت إلى المختبرات الجديدة في إسلام آباد».

فسألناه «هل كنت تفاوض للقيام بعمل جديد؟: فقال ويليشميللر متراجعاً عن موقفه السابق: «كلا لقد كنت أقوم بإجراء فحص لبعض المعدات التي كانت هناك من السابق، وبعض المعدات الأخرى التي كانت في طريقها ولكنها توقفت عن الشحن في كراتشي».

كما كشف الهير ويليشميللر عن أن المعدات كانت عبارة عن آلات التحكم عن بعد للنفايات السائلة المنخفضة الإشعاع، والتي ستكون جزءاً من أنظمة الحجيرات الساخنة ضمن مشروع المختبرات الجديدة، ثم سألنا كيف تسنى لنا معرفة أنه كان في إسلام آباد، وعندما أخبرناه أننا تلقينا هذه المعلومات من «مصادر أمريكية رسمية» شعر بالصدمة نوعاً ما.

عندها أوحى لنا قائلاً: «إنني لم أجعل من ذلك سراً إطلاقاً وربما علموا بأمر الرحلة لأنني كنت استعمل بطاقة مالية من بنك الأميركان اكسبرس، وقد قاموا بفحص السندات «وقال أيضاً أنه كانت لديه تأشيرة في أحد جوازات سفره للسفر إلى الولايات المتحدة ومن المحتمل أن يكون الأمريكيون قد عرفوا عن نشاطاته بتلك الطريقة. ومضى يقول بأن المراقبة «لم تكن تثير شعوراً ساراً، كما أن شركته الآن لا تبحث في القيام بعمل جديد مع الباكستانيين «ليس في هذا الوضع، فقط لأنه غير ممكن».

ومن جل الإنصاف، يجب أن نضيف بأن المسؤول الأمريكي لم يشر ضمناً بأنه في حال من الأحوال إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مسؤولة عن

وضع القنابل أو إرسال خطابات التهديد. وأوحى بأن من المحتمل أن يكون الإسرائيليون هم الذين قاموا بذلك. إلا أنه لم يخبرنا بذلك حيث قال «بكل صراحة، لقد كان لهذه القنابل تأثير في إبطاء برنامج الشراء الباكستاني. وهذا هو ماكنا نحاول فعله في هذه الناحية. والآن يبدو أن هذه الخطة قد نجحت».

ويمكن أن تكون الهند مسؤولة أيضاً، فقد أخبرنا أحد الدبلوماسيين الهنود بصورة صريحة، إذا كنا قد تناولنا معه طعام الغداء في باريس. والذي كان له دور في إرسال التقارير إلى حكومته عن الجهود النووية الباكستانية في أوروبا، أخبرنا بأن بلاده تريد إيقاف الباكستانيين ومنعهم في الحصول على القنبلة النووية. وقال، إذا لم يتم ذلك فإن على الهنود أن يطوروا قنبلة بأنفسهم. وأقر قائلاً: «ذلك هو ما يريد رجال الجيش لدينا فعله».

فسألنا «وماذا عن القنابل؟» وماذا يعرف عنها؟.

فرد متسائلاً «ماذا تعرفون أنتم؟

فرددنا عليه قائلين: «إن ما نعرفه ليس هو السؤال، إن ما نود معرفته هو مالذي تعرفه أنت؟».

فأجاب «إنني لا أعرف شيئاً».

يمكن أيضاً أن يكون الإسرائيليون. فإذا كان الإسرائيليون حقيقة مسؤولين عن بعض أو كل الحوادث ضد البرنامج النووي العراقي، فإن من الممكن أن يكونوا قد أدخلوا تحديثات على تكتيكاتهم القديمة وطبقوها على الباكستان. فقد كان الإسرائيليون قلقين تجاه التقدم النووي الباكستاني كما لخص لنا ذلك البروفسور يوفال نييمان أثناء مقابلة أجريناها معه على إثر قصف مفاعل الأزيرق، عندما قال: «لا يوجد لدي أية اعتراضات على حصول الباكستانيين على الخيار النووي، لأن ذلك يمكن إحتواؤه محلياً. إن مخاوفي ومواطن قلقي وإنزعاجي هي أن تصبح الباكستان مورداً للتكنولوجيا النووية للعرب. «كما أن المسؤولين الإسرائيليين - مثلهم مثل أولئك المسؤولين في الدول الأخرى، الهند والولايات المتحدة الأمريكية- نفوا

وجود أية معرفة لديهم أو تورط من جانبهم في الحملة التي تشن ضد الموردين الغربيين للباكستان.

ومرة ثانية لا يوجد هناك دليل. كما أن هناك إحتمالات إضافية. حيث من الممكن أن تكون هناك جماعة صغيرة من الباكستانيين أو المنشقين الهنود قد شكلوا عصابات معاً من أجل تكوين منظمة صغيرة ضد إنتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا.

وأياً كان المسؤول فإن الأمر ماهو إلا شيء رمزي لفوضى دولية أكبر وأشمل بكل ما فيها من مضامين مأساوية مليئة بالنكبات. ففي غياب نظام فعال عملي لمنع إنتشار الأسلحة النووية، فإن من المنتظر أن تستمر عملية البيع والشراء، وكما حدث فعلاً، كذلك سيستمر العنف وأنواع الخطر والتهديدات، إن احتمالات العنف ستتزايد وتتفاقم إلى أن يتم إفلات الزمام من أعمال التدمير السرية والضربات الوقائية. عندها فإن الباكستان ـ ودول أخرى بعدها ـ سيكون لديها أسلحتها النووية الخاصة بها.

الخطر الأعظم الثاني: التسليح النووي الجاري علناً

إن أول خطر نووي كبير يهدد السلام في الشرق الأوسط وجنوب آسيا هو أن الباكستان والعراق قد تحصلان على القنبلة النووية. أما الخطر الأكبر الثاني فهو أن خصومتهما، الهند وإسرائيلي، قد تمضيا بصورة علنية فيما أعلناه صراحة وعلى رؤوس الأشهاد ألا وهي تنفيذ مادعوه «بإستراتيجية الدفاع النووي» وستشكل هذه السياسة أول الخطوات التي لا مناص بها. وبذلك فإن معركة منع إنتشار الأسلحة النووية ستمنى بالفشل. ومع ذلك فإن كلا الدولتين كانتا تفكران بفعل هذا الأمر بالضبط.

ففي ٢٢ سبتمبر عام ١٩٧٩م وكان الوقت حوالي الثالثة صباحاً بينما كان تتابع أمريكي من الأقمار الصناعية الأمريكية «في.أي.ال.ايه» يحوم في الفضاء فوق جنوب المحيط الهندي، في مكان ما في منطقة جزائر الأمير ادوارد مقابل ساحل

جنوب أفريقيا. وإذا به، وفجأة في غضون جزء من الثانية، يقوم جهاز المراقبة البالغ الحساسية في القمر الصناعي «في.اي.ال.ايه» بتسجيل بريقين متزامنين تقريباً. وهو الأثر الغباري المعتاد الذي يتخف وراء سحابة الغبار النووي الناتج عن إنفجار نووي.

وفي نفس الصباح، في مرصد الولايات المتحدة المقام في أريسيبو في بورتو ريكو، اكتشف تلسكوب ضوئي «نموذجي» في منتهى السرعة عبر الايونوسفير من ذلك النوع الذي يمكن أن يكون ناتجاً عن تفجير نووي في جنوب المحيط الهندي. كذلك فإن مختبر أبحاث الأسطول البحري الأمريكي قام بتسجيل «ازيزين» يتردد صداهما في الرف الجليدي للقطب المتجمد الجنوبي نفسه. ربما يكون نتيجة حدوث تفجير نووي بالقرب من جزر الأمير ادوارد.

فهل كان هناك تفجير نووي؟ إن مختبر أبحاث الأسطول البحري الأمريكي ووكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية كانوا على تمام الإقتناع بأنه كان إنفجاراً نووياً. كذلك فإن هيئة خاصة عينها البيت الأبيض قامت بدراسة البيانات وأعلنت أن البينات والأدلة لم تكن حاسمة إذ أنهم لم يستطيعوا العثور على علامة تشير إلى وجود نشاط إشعاعي ناتج عن تفجيرات نووية، واعتقدوا شيئاً آخر يمكن أن يكون قد أحدث المرئيات التي حددها القمر الصناعي، ربما كانت عبارة عن ذرة غبار مجهرية قد أصابت مجسات الـ «في.اي.ال.ايه».

واستمر النقاش. وبقيت التساؤلات. فإذا لم يكن ذلك انفجاراً نووياً. فما هو؟ وإذا حدث، فمن الذي أحدثه؟

أما فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، فقد كان هناك بعض الدلائل، فقد اكتشفت وكالة الإستخبارات المركزية لأمريكية أن جنوب أفريقيا كانت تقوم بإجراء بعض المناورات البحرية السرية في المنطقة، في نفس الوقت، موضع البحث والتساؤل. كذلك كانت مصلحة المعلومات التكنولوجية الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية قد أبلغت بأن الملحق البحري بجنوب أفريقيا كان في وقت سابق قد طلب كمبيوتر أبحاث للمعلومات الخاصة بالتفجيرات النووية، وإكتشاف إرتجاجاتها والهزات الأرضية الناتجة عنها.

فإذا كان هناك إنفجار نووي، فمن المحتمل أن تكون جنوب أفريقيا متورطة فيه، أما بالنسبة للإسرائيليين. فلم يكن هناك أي شيء يربطهم بصورة واقعية حقيقية بالحادثة بالرغم من الإشاعات التي لم تتوقف والشبهات التي تحوم حولهم. ولم يكن هناك أي شيء من هذا إلى أن حل شهر فبراير من عام ١٩٨٠م، بعد خمسة أشهر من تلك الحادثة الغامضة الخفية عندما حملت محطة إذاعة سي.بي.اس في الولايات المتحدة سبقاً صحفياً من أحد صغار مراسليها في تل أبيب، إسرائيلي ـ أمريكي يدعى دان رافيف. ومن أجل تجنب الرقابة العسكرية الإسرائيلية، طار رافيف إلى روما لإرسال تقريره.

وعلى هذا فقد أبلغ رافيف قائلاً: «لقد علمت هيئة إذاعة الأنباء في محطة «سي.بي.اس» الأمريكية أن إسرائيل قد قامت بتفجير قنبلة نووية في سبتمبر الماضي في المحيط الأطلسي مقابل ساحل جنوب أفريقيا. وقد أكدت مصادر مطلعة (في إسرائيل) أن ذلك كان تجربة نووية إسرائيلية- تم إجراؤها بمساعدة وتعاون حكومة جنوب أفريقيا».

وقد تردد صدى قصة رافيف في كافة أرجاء العالم، مكسبة ذلك المراسل الشاب شهرة سريعة. ولكن كما هي الحال مع الكثير من القصص المتعلقة بالناحية السرية الإسرائيلية، فإن رافيف كان يرتكز في استقاء معلوماته إلى مصادر لم يكشف النقاب عن هويتها وبدون أية دلائل مادية ملموسة تدعمها، كما أن العديدين من زملائه المراسلين الأجانب في إسرائيل عبروا عن شكوكهم بصورة علنية حول مصادره والريب التي تنتابهم إزاء صحة القصة.

وكما أبلغنا رافيف عندما تحدثنا معه في وقت لاحق، حيث يعمل الآن لدى مكتب الـ «سي.بي.اس» فإن كان أصلاً يقوم ببحوث قصة لكتاب كان الرقيب الإسرائيلي يهدد بإخماد صوته ـ وهو كتاب قصصي ولكنه شبه رواية مرتكزة على أبحاث جيدة عن البرنامج النووي والذي يحمل عنوان «سوف لا يبقى بعدنا أحد على قيد الحياة»: «قصة القنبلة الإسرائيلية التي ألفها صحفيان إسرائيليان إيلي تيستشر وآمي دورنون. وقد حوى الكتاب إستعراضاً للعلاقات النووية بين إسرائيل

وجنوب أفريقيا والتي تعود إلى خمسينات عام ١٩٥٠م، عندما وافق الإسرائيليون على تبادل التكنولوجيا بيورانيوم جنوب أفريقيا، وهذا هو الذي جعل رافيف يثرثر مع مصدرين إثنين ـ «جاسوسين» حسبما قال: ـ واللذين كانا قد أخبراه بأن تجربة ٢٢ سبتمبر كانت «تجربتنا» وأنها «قنبلة نووية صهيونية» وكانت قصتهما تقول بأن رئيس الوزراء مناحيم بيجن كان قد أمر بإجراء التجربة للتأكد مئة في المئة بأن الأسلحة النووية الإسرائيلية ناجحة فعلاً.

وقد أفضى إلينا رافيف قائلاً: «لقد بحثت ولم أكن قادراً على العثور على أي شيء يدعم ما قالاه لي. ولكنني كنت واثقاً كل الثقة بما قالاه لي».

وعلى هذا فإن الحكومة نفت بكل غضب وشدة تقرير رافيف، وخاصة الإيحاء بأنهم كانوا يتعاونون عسكرياً مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا. وأصر المسؤولون الإسرائيليون على نه كانت هناك علاقات سابقة، إلا أنهم أوقفوا كافة العقود الخاصة بتزويد بيض جنوب أفريقيا بالمعدات العسكرية وذلك في نوفمبر من عام ١٩٧٧م إستجابة لقرار هيئة الأمم المتحدة، وأنه لا توجد لهم أية علاقات أخرى.

وقد تذمر لنا أحد المسؤولين الإسرائيليين «إن الأمر أشبه ما تكون متهماً بأن لك أخت بغي في الوقت الذي ليس لك أخت إطلاقاً»، فكيف يمكنك نفي أنها عاهرة؟ أو لا يجب أن تثبت أنه ليس لك أخت».

وقد رد مكتب الصحافة في الحكومة الإسرائيلية الضربة بإلغاء أوراق رافيف الصحفية الثبوتية المعتمدة، ظاهرياً بسبب إنتهاكه للرقابة العسكرية، التي أجبرت محطة إذاعة الـ «سي.بي.اس» على نقله إلى مكتبها في لندن. كما ذهب مكتب المراقبة إلى مدى أبعد وحظر ومنع نشر الكتاب الذي تطغى عليه المسحة القصصية الخيالية لمؤلفيه الصحفيين الإسرائيليين، والذي أثارت المسألة برمتها. وكما كان متوقعاً، فإن رد الحكومة المبالغ فيه أضاف وزناً وأهمية لتقرير رافيف عن إمكانية وإحتمال حدوث التجربة النووية الإسرائيلية.

وسواء كان هناك تجربة أم لم تكن، فإن القنبلة الحقيقية في إسرائيل ما زالت تنتظر التفجير. وفي ربيع عام ١٩٨١م - قبل قصف الأزيرق - بدا أنها ستنفجر.

فمنذ المحاولات المبكرة لبناء المجمع النووي في ديمونا بمساعدة الفرنسيين، فإن الإسرائيليين قاموا عن عمد للسعي وراء الحصول على الخيار النووي. ولكن في ظل الأساليب العالية الشريرة القاسية. كان باستطاعتهم الإبقاء على الأعراف الدولية القائلة بأن السير في الطريق النووي كان خاطئاً، وعلى الأقل بالنسبة للدول الصغرى.

ولقد أبقوا على ديمونا سراً. كما نفوا أن يكون لديهم أسلحة نووية. حتى، كما أقروا، إلى حد معين من «القدرة» كما أنهم لم يجعلوا القنبلة النووية جزءاً مفتوحاً لاستراتيجيتهم العسكرية ضد العرب، بالرغم من أنهم تركوا بعض الشك والريب بأنهم سيستخدمون القنبلة النووية كخيار دفاعي إذا شعروا يوماً بأن بقاءهم على قيد الحياة أصبح مهدداً بالخطر. وفي كافة هذه الشكوك وأنواع الغموض المعدة بكل دقة وحساب، استطاعوا الإحتفاظ بحظر وتحريم القنبلة النووية.

وقد كان هذا مجرد تظاهر وإدعاء، أو كما يفضل الأمريكيون أن يطلقوا عليه سيارة «الغموض المقصود» فقد كان كل شخص على تمام الإقتناع واليقين بأن لدى الإسرائيليين القنبلة النووية، وخاصة الأمريكيون بعد أن استشمت ذلك وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية في عام ١٩٦٨م، ولكن طالما بقي كل واحد محافظاً على السرية، فإنه سوف لا يترتب على أحد أن يواجه الحقيقة، سواء بمنافسة القنبلة النووية كما هي الحال مع العرب، أو بفرض عقوبات على الإسرائيليين كما فعلت الولايات المتحدة وغيرها من الدول ضد الهند والباكستان.

ومع ذلك، فإنه في أوائل عام ١٩٨١م، كان هناك دلائل في إسرائيل تشير إلى أن الغموض قد يختفي وأن القنبلة قد تخرج من الطابق الأرضي.

فقد أعلن مراسل الشؤون العسكرية في صحيفة «جروسليم بوست، هيرش جودمان، في مقال له في الثالث من إبريل عام ١٩٨١م قائلاً «إذا استمرت الكميات غير المحدودة من الأسلحة البالغة التقدم في الإنصباب في دول المواجهة،

فإن إسرائيل ستكون مضطرة لاتخاذ موقف عسكري جديد، فمع التكرار المتزايد لما يسمعه المرء عن الرغبة في أن تصبح دولاً نووية. وهو الشيء الذي لم يكن بالإمكان التحدث عنه حتى قبل أشهر قليلة».

وقد وصل هذا الحديث الجديد بصورة لا مناص منها إلى صفحات المجلة الأمريكية الواسعة النفوذ التي تصدر كل ربع سنة «فورين افيرز» في مقال كتبه شاي فيلدمان، أحد كبار المحللين في مركز جامعة تل أبيب للدراسات الإستراتيجية.

وقد حاول فيلدمان بقوله «بحلول نهاية هذا العقد من السنين، فإن التحديات العربية التقليدية ستصبح مدعومة بالأسلحة النووية. فالعراق قد تمتلك ما يكفي من المواد الإنشطارية لإنتاج أسلحة نووية بحلول عام ١٩٨٥م، ومن المحتمل أن يكون لديه قوة إطلاق أولية بحلول عام ١٩٩١م. كما أن الدول العربية ستقتفي أثرها وتنسج على موالها. كما أنه - بإمكانه الحصول على وسائل تختصر الطريق - فقد يكون باستطاعتها أن تسبق العراق في هذا الميدان، وسيوسع هذا بصورة دراماتية منظر ونطاق التهديدات والأخطار التي ستواجهها إسرائيل في السنوات القادمة.

«لذلك فإن على إسرائيل أن تطور القدرة وأن تتبنى إستراتيجية ومبدأ لردع نووي علني وصريح».

وعلى هذا فقد أضاع فيلدمان كلمات قليلة في توضيح ما يعنيه، بالرغم أن لغته كانت تردد صدى الرطانة اللادموية لألعاب الحرب الأكاديمية التي يحلو لإستراتيجيي الطاقة النووية أن يلعبوها.

فكتب يقول: «إن المبدأ المقترح معاكس ومناقض للقيم - أي أنه يهدد بتدمير المدن والموارد. لذلك يجب أن يكون المبدأ مكوناً من إعلان بسيط ولكن دولي يقضي بأن أية محاولة لعبور الحدود الإسرائيلية بقوات عسكرية ذات شأن يجب أن تقابل بمستويات من العقوبة بالغة الحد. إذ يجب أن تكون أهداف الإستراتيجيات ردع الدول العربية عن طريق إفهامهم بأن إسرائيل الآن تمتلك الوسائل القادرة على إيقاع العقوبة المدمرة التي لا تبقي ولا تذر».

ففي الماضي كان الإسرائيليون يسكتون أي حديث علني عن الأسلحة النووية الوطنية، أما الآن، إذا تم السير بموجب هذا المبدأ الجديد، فإن عليهم التلويح بهذه الأسلحة النووية في وجوه العرب.

وقد أخبرنا إستراتيجي آخر يتبنى هذا الخط الجديد، هو البروفوسور شلومو أرونسون، في مقابلة لنا معه في مكتبه في الجامعة العبرية في أورشليم، وهو مستشار وثيق الصلة بوزير الدفاع السابق ووزير الخارجية موشي دايان والذي غالباً ما كان ارونسون يعكس التفكير الإستراتيجي لدايان. أخبر قائلاً: «يجب تطوير توازن في الإرهاب».

كذلك حاول أرونسون اقناعنا قائلاً: «إن هذا المبدأ نجح بالنسبة للقوى العظمى. فلماذا لا ينجح معنا، فإذا ما رسم الخط بصورة صحيحة ومناسبة وفهم فهماً جيداً، فإن حرباً كبرى لن تكون السياسة البديلة في هذه المنطقة».

وهذا يفترض أن زعماء العرب سيستجيبون بصورة منطقية وهذا هو النقيض تماماً لما كان رجال الدعاية الإسرائيليون يوصون به عن «ذلك المجنون» صدام حسين في العراق. ومع هذا فإن ارونسون الإسرائيلي يقول لنا وجهاً لوجه أن العرب ـ والإسرائيليين ـ سيتجاوبون دائماً بأكثر الأساليب منطقية.

وعلى هذا فقد قال لنا: فبدلاً من النظر إلى القنبلة النووية على أنها عامل خاضع وعرضة للإستخدام غير المنطقي وغير المعقول، يجب أن تنظر إليه على أنه إستراتيجي حقيقة. والعرب مثلنا تماماً، يقدّرون الحقيقة والواقع الإستراتيجي حق قدره ـ طالما أنهم يعرفون ماهو».

ومع هذا، فإنه بعد الهجوم على الأزيرق مباشرة، فإن النقاش حول العلن والصراحة في الناحية النووية خبأ وتراجع وواصل الإسرائيليون سياستهم «الغموض المقصود» فقد أبلغنا العالم الفيزيائي الإسرائيلي اليارزيو فال نيمان، عندما أجرينا مقابلة معه في منزله في إحدى ضواحي تل أبيب بعد أسبوع من الغارة على العراق، عن السبب في ذلك حيث قال:

إنني ضد حجج وآراء هؤلاء الأشخاص مثل شلومو ارونسون، وشاي فيلدمان ذلك الشاب، ومضى البروفسور نيمان بكلامه اللين يخبرنا قائلاً: «إنني أعرف أمه وأباه. إنهم ناس في منتهى اللطف كما أنه هو أيضاً في منتهى الطيبة واللطف. وهذا لاشك فيه ولا ريب. ولكنه بهذه المسألة في منتهى البعد عن الصواب».

وقد جادل هذا العالم الإسرائيلي المولد قائلاً: «إن بعض الأنظمة العربية أقرب إلى المنطقية والعقل، ولكن بعضها ليست كذلك. فقد كتب السادات في مذكراته بأنه كان على إستعداد لتقبل عقوبة خسارة (١٠٠٠٠٠) شخص في سبيل عبور القناة.

ومضى يقول غير منتظر منا أن نجيب على سؤاله: «لا يوجد هناك أي تماثل في هذا الصراع. إننا لا نعتقد أن بإمكاننا إبادة عشرين دولة عربية، كما أننا لا نريد ذلك. إنهم يعتقدون إننا سرطان في وسط العالم العربي. والسؤال هو، والمشكلة هي فيما إذا كان هناك وإلى أي مدى سيكون لديهم الإستعداد للتفكير حقيقة أو إعطاء أي إهتمام بهذه العلاقات».

وكان نيماند أحد مستشاري حكومة بيدن في شؤون إنتاج القنابل، وغالباً ما كان يوصف بأنه الرجل وراء مستودع الأسلحة النووية الإسرائيلية، إلا أنه كان يرفض هذا الشرف.

حيث أخبرنا قائلاً: «إنني لست أبا القنبلة الإسرائيلية لأن إسرائيل ليست عضواً في النادي النووي. كان على إسرائيل أن تتخذ خطوات إلى ذلك بحيث إذا تطلب الأمر، يجب أن نكون مستعدين لنخطو إلى داخل النادي النووي، ولقد إتخذنا هذه الخطوات. في أوائل عام ١٩٦٠م».

ثم ابتسم رافضاً أن يخبرنا أين وقال: «ولكننا توقفنا في مكان ما كما أن لدينا رغبة قوية في أن لا نعبر العتبة. وأن نبقى متجنبين إثارة الإهتمام، حيث لا يوجد ما نربحه من وراء «أن نصبح نوويين» إنها فقط مجرد ضغط الزناد لإنطلاق في سباق للتسلح في كافة أنواع الأسلحة حولنا. وماذا سنربح من ذلك؟».

أما بالنسبة للمدافعين عن ضرورة وجود الرادع النووي بصورة علنية شاي فيلدمان وشلوموا ارونسون ـ فإن البروفسور نيما فقد حاول بصورة اقناعية للدفاع بمقالته، وإلى أن ينجلي غبار غارة الأزيرق، فيبدو من المحتمل أن موقفه سيبقى مع السياسة الإسرائيلية الرسمية، وإذا لم يكن هناك أي شيء آخر، فإن عدم إثارة الإنتباه جعل من الأيسر على إدارة ريجن أن تجنب مواجهة الإحتجاجات من جانب العرب وبدون أن يتحتم عليها معالجة مسألة الأسلحة النووية الإسرائيلية كذلك.

إن جدوى الغموض كانت في معظمها مرتكزة على نقطة واحدة: وهي أن بقية العالم ـ وخاصة العالم العربي ـ رأى فرقاً كبيراً بين إسرائيل بقدرة نووية وإسرائيل بدون أسلحة نووية. ولكنه مع ذلك فإن زعماء العرب (أو إدارة ريجن) قد يحاولوا الدفاع عن ذلك التمييز في حالة العراق والباكستان، ولكن بحلول وقت قصف الأزيرق فإن الجميع توصلوا إلى أخذ الموضوع على أنه مسألة اعتقاد بل ويقين بأن لدى إسرائيل قنبلة نووية.

وباختصار، فإن مخاوف البروفسور نيمان بأن «صيرورة إسرائيل نووية» قد تشعل سباق التسلح النووي بدت متأخراً قليلاً بينما حجج شاي فيلدمان وزملائه الذي يشاركونه الرجاء بدا بصورة متزايدة أنها ستفوز بالدعم، لأسباب اقتصادية ان لم يكن لأسباب أخرى. تماماً كما كان «السعي وراء المزيد من الأموال» قد أثبت أنه مقنع في واشنطن أواسط خمسينات ١٩٥٠م، فإن الإسرائيليين الذين كانوا يعانون من الناحية الاقتصادية، سيتمكنوا بكل سهولة من السير وراء الوعد بأن وجود رادع نووي علني سيساعد على تخفيض تكاليف سباق التسلح المتصاعد دوماً في مجال الأسلحة النووية.

أما في أماكن أخرى من العالم، فإن باستطاعة المرء أن يسمع نفس النقاش، وخاصة في الهند. فقد كان الهنود في الماضي يمتنعون، على الأقل علنياً، عن الذهاب إلى وراء تفجيرهم النوزي السلمي عام ١٩٧٤م، قانعين «بالاحتفاظ بالخيار النووي فقط» ولكن كما هي الحال في إسرائيل فإن ربيع عام ١٩٨١م جلب

سلسلة من النداءات العلنية العامة تدعو رئيسة الوزراء آنديرا غاندي إلى ممارسة الخيار وأن تعلن بأن الهند ستستخدم الأسلحة النووية في دفاعاتها العسكرية.

وقد كتب كي.كي بوبراهمانيام في صحيفة «تايمز إف انديا» في أبريل عام ١٩٨١م قائلاً: «إن هناك طريقة وحيدة يمكن بواسطتها للهند الإحتفاظ بخياراتها مفتوحة، ألا وهي ممارسة خيارها النووي».

وكان أحد كبار المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع الهندية والآن مدير المعهد الواسع التأثير للدراسات والتحاليل الدفاعية في نيودلهي، المستر سوبراهيما نيام، كان متجاوباً بصورة رئيسية مع القنبلة النووية الباكستانية التي لا مناص منها والإستحالة الظاهرة لإيقافها. ولكنه هو وكثيرون من زملائه الذين يشاركونه آراءه رأوا أيضاً في وجود دفاع نووي علني وصريح استجابة لازمة ورداً على المساعدة الأمريكية المتحدة للباكستان (بما في ذلك مقاتلات جت أو- ١٦) وكذلك الاهتمام الأمريكي بوجود تحالف يضم الباكستان حول الخليج العربي والاهتمام والتجاهل المتواصل للهند.

فقد حاول سوبراهمانياز قائلاً: إن الولايات المتحدة تنظر باحتقار وازدراء إلى تلك الهند التي يرون فيها دولة لا يوجد لديها رغبة في القوة. فإذا كانت الباكستان ستصبح قوة نووية والهند لا تريد ذلك، فإن ذلك سيؤكد التصور الموجود لدى الولايات المتحدة بأن الهند دولة يجب إهمالها وتجاهلها، ولكن إذا أصبحت الهند قوة نووية، فإن الولايات المتحدة عندئذ ستحقق من أنه ليس بالإمكان تجاهل دولة من (٧٠٠) مليون نسمة. تماماً كما اكتشف نيكسون ذلك فيما يتعلق بالصين عام ١٩٧١م.

وقد عكس نداء سوبراهمانيام إلى أن تصبح الهند قوة نووية علنية وصريحة، عكس الضغط النووي المتزايد في وبالقرب من أعلى المستويات في الحكومة الهندية، وخاصة في القوات الهندية المسلحة، في ربيع عام ١٩٨١م وهكذا فإن الصحف والمجلات الهندية حملت سلسلة من المقالات بتواقيع إستراتيجيين من ذوي التأثير والنفوذ، وكلها تحث على ضرورة وجود الأسلحة النووية، وفي نقاش حول الشؤون

الدفاعية في البرلمان الهندي في ٩ أبريل، بدت رئيسة الوزراء آنديرا غاندي موافقة على ذلك عندما أبلغت أعضاء البرلمان الذين قابلوا ذلك بالهتاف والترحيب، أبلغتهم بأنه إذا فجرت باكستان قنبلة نووية فإن الهند «سترد بطريقة مناسبة».

وكان كل ذلك في الربيع، وبدا كأن الضغط الموالي للقنبلة النووية كان هو السائد، إلا أنه في العاشر من يوليو، بعد شهر واحد من قصف إسرائيل للأزيرق، وضعت السيدة غاندي مثبطاً وكابحاً للمناقشات بإعلانها بأن الهند سوف لا تطور أسلحة نووية حتى ولو فعلت الباكستان ذلك.

حيث أبلغت مؤتمراً صحفياً حاشداً في نيودلهي قائلة: «إننا لا نؤمن بنظرية الرادع النووي». فالهند لا تزال تقوم بالأبحاث النووية السلمية، ولكنها على أنه سوف لا يكون هناك رادع نووي هندي.

ومهما كان نوع الترحيب الذي لقيه بيان السيدة غاندي في شهر يوليو، فإن أربعة عوامل كانت تسبب قلقاً وانزعاجاً.

فأولاً: لم يكن الهنود بحال من الأحوال قد تخلوا عن الخيار النووي التي سبق لحكومة السيدة غاندي أن أعلنته بصورة دراماتيكية في مايو عام ١٩٧٤م. حيث لم يكن هناك حقيقة أية طريق عملية تمكن العلماء الهنود من نسيان أو عدم معرفة ماسبق وأن تعلموه وعرفوه أو إلغاء المخاوف سبق لهم وأن خلقوها. حتى ولو توقفت نيودلهي عن السير في خطها الحالي، فإن الخيار النووي سيظل باقياً.

ثانياً: لقد نقلت مصادر استخبارات الولايات المتحدة أن الهنود كانوا يقومون بحفر قنوات جديدة بالقرب من موقع التجارب النووية الهندية القديم في بوخاران في صحراء راجستان. وكان مسؤولو الاستخبارات يعتقدون بأن العلماء الهنود كانوا قد انتجوا أكثر من وسيلة نووية واحدة في وقت إجراء التجربة النووية في مايو عام ١٩٧٤م. فإذا أرادوا، فإن باستطاعتهم تفجير أداة أخرى حتى قبل أن يقوم الباكستانيون بتفجير أولى وسائلهم النووية.

ثالثاً: إن الهنود كانوا لا يزالون يرفضون توقيع معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية كما كان الباكستانيون أنفسهم أيضاً، كما أن عدة منشآت نووية هندية كانت لا تزال غير خاضعة لأية تفتيشات أو إجراءات وقائية دولية.

رابعاً: كان الهنود يواصلون السير قدماً في عملياتهم في مصنعهم الجديد لتطوير البلوتونيوم في تارابور بالقرب من بومباني. وكان هذا المصنع أكبر من مصنع تطوير البلوتونيوم في بومباي والذي تبلغ طاقته ثلاثين طناً في كل عام، حيث كان الهنود يستخلصون اليورانيوم من هناك «لوسيلتهم النووية السلمية». وكان هذا يتيح للهنود تطوير (٣٠٠) إلى (٤٠٠) طن من الوقود المستعمل من الوقود المستعمل والذي كان تحت تصرفهم من السابق من مفاعلاتهم الأربعة للأبحاث ومفاعلاتهم الأربعة لتطوير البلوتونيوم، الأمر الذي يعطي الهنود المواد اللازمة، بكل ما تعنيه الكلمة لصنع مئات من القنابل الذرية مثل تلك القنبلة التي أسقطها الأمريكيون على ناجازاكي.

وكان هذا الحزن من البلوتونيوم بصورة خاصة مزعجاً لواشنطن، وذلك لأن الولايات المتحدة كانت قد وفرت حوالي (٢٥٠) طناً من الوقود كجزء من إتفاقية لثلاثين عاماً وقعت في عام ١٩٦٣م لتزويد امدادات متواصلة من وقود اليورانيوم المتدني الإشباع لمفاعلي الطاقة النووية اللذين بناهما الأمريكيون في تارابور. وكانت واشنطن بموجب نفس الإتفاقية قد احتفظت أيضاً بحق أن تكون لها الكلمة الأخيرة قبل أن يتم تطوير أي وقود أمريكي.

وكانت هذه الصيغة قاعدة متبعة في كافة عقود تزويد الوقود الأمريكي. وكانت المشاكل النووية بين الدولتين قد بدأت في عام ١٩٧٤م. بعد أن قام الهنود «بتفجيرهم النووي السلمي» وقد استطاع الهنود في ذلك الوقت إقناع واشنطن بأنه لم يكن في الوسيلة النووية أي شيء من البلوتونيوم قد جاء من وقود مفاعل تارابور، الذي كان خاضعاً للإجراءات الوقائية الدولية، وإلى الحد الذي وصلت إليه المعلومات، فإن هذه التأكيدات كانت دقيقة وصحيحة. إلا أن التوتر بقي قائماً ووصل إلى ذروته في عام ١٩٧٨م. عندما أمضى كونجرس الولايات المتحدة

مشروع قانون منع انتشار الأسلحة النووية. الذي فرض القيود على توريد الوقود إلى الدول التي لم توقع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. الذي فرض القيود على توريد الوقود إلى الدول على كافة منشآتها النووية. وكسياسة قائمة، فإن الهنود أصروا على موقفهم فإما أن تقوم الولايات المتحدة بتوريد الوقود بموجب شروط الإتفاقية الحالية أو أن الهنود قد يلجأوا إلى الاتحاد السوفييتي من أجل الحصول على الوقود كما رفضوا إعطاء واشنطن أي رأي أو كلمة إطلاقاً فيما إذا كانوا سيطورون الوقود المستعمل أم لا.

وقد خلق هذا معضلة حقيقية لإدارة كارتر وسياستها المضادة لإنتشار الأسلحة النووية. فإذا طلب المستر كارتر، بموجب قرار منع انتشار الأسلحة النووية، من الكونجرس أن يسمح له بالتنازل عن فرض القيود وأن يقوم بشحن الوقود، فإن الهنود قد يستعملونه لصنع «تفجير نووي سلمي» ثان، كما أن دولاً أخرى من المنتظر أن تكون نووية قد يتأتى لها أن تعتقد أن الولايات المتحدة ستتراجع بالنسبة لهم أيضاً وتتنازل عن فرض هذه القيود، ولكن إذا أبقى كارتر على هذه القيود قائمة ورفض شحن الوقود، فإن الهنود سيقتربون أكثر من الإتحاد السوفييتي ويشعرون بالحرية في تطوير الوقود الأمريكي القديم لتوفير البلوتونيوم لمستودع أسلحة محتمل.

أما الهنود فكانوا جالسين بمنتهى الراحة الإطمئنان. فإذا قرروا العودة إلى البيان الذي أصدرته السيدة غاندي في ١٠ يوليو، ويطوروا رادعاً نووياً، فإن باستطاعتهم بكل يسر وسهولة أن يسبقوا الباكستانيين في بناء مستودع أسلحة ذرية كبير، كما أن مخزونهم الإحتياطي من الوقود المستعمل بكل مافيه من بلوتونيوم سيعطيهم إمكانية أن يصبحوا قوة نووية هامة. وهذا بالضبط ماكان كثيرون من الزعماء الهنود، وخاصة جنرالاتهم العسكريون ومحللوهم الدفاعيون القياديون، يريدونه.

فقد كتب كي.سي.بانت، وزير الطاقة الذرية السابق لدى السيدة غاندي، في مقال نقل على نطاق واسع ونشر في المجلة آي.آي.سي.كوارترلي التي أصدرها

المركز الدولي الهندي في عام ١٩٧٩م. تقول: «إنني واحد من أولئك الذين يشعرون بأن الدخول في إنتاج الأسلحة النووية ليس مسألة أخلاقية بل مسألة عملية، لذلك يجب أن تكون الاعتبارات عملية، وينبغي أن لا نقيد أنفسنا بمواقف ستحد من خياراتنا في تنفيذ أي نوع آخر من التفجيرات التي توصل إلى حصولنا على القدرة لبناء قنبلة نووية».

وقد دعا بانت، بصورة خاصة، إخوانه الهنود إلى منافسة مصنع إشباع اليورانيوم الباكستاني في كهوتاوان «يذهبوا مباشرة وبطريق واسعة نحو إشباع اليورانيوم». وسيوفر هذا العمل وقود اليورانيوم المشبع للمفاعلات الهندية، كما شرح ذلك في مقاله. كما أنه سيكون له منافع أخرى هامة.

ثم مضى شارحاً فقال: «إننا سنحتاج إلى اليورانيوم المشبع ليعمل كزناد لإطلاق الإنشطار النووي الحراري». وكان هذا الوزير السابق يكتب عن مفاعلات إنشطار نووي حراري كان قد تنبأ بأنها ستكون في الاستعمال في القرن الحادي والعشرين. ولكننا عندما قرأنا المقال أثناء رحلة إلى نيودلهي، طرأت على بالنا إمكانية أخرى ورتبنا للتحدث شخصياً مع المستر «بانت» الذي استقبلنا في مكان في منتهى الفخامة والروعة في المرج الخلفي لمقر إقامته البالغ الجمال في إحدى ضواحي نيودلهي التي تغطيها الحدائق الغناء.

سألنا المستر بانت قائلين: «هل كان المستر بانت يفكر أيضاً في الإستخدامات العسكرية لزناد اليورانيوم المشبع»؟.

فأجاب الوزير النووي السابق: «لماذا نعم. إن ذلك سيمكن الهند من الحصول على قنبلة نووية حرارية أو قنبلة هيدروجينية».

وعلى هذا فإنه إذا أصبحت اما الهند أو إسرائيل قوة نووية بصورة علنية في هذه المرحلة فإن ذلك سيزيد. وقوداً فقط إلى سباق التسلح النووي الإقليمي. انه سوف لا يساعد على إستقرار المنطقة. ولا يساعد على أمن أي من الدولتين. فالقنابل الإسلامية والعربية ستصبح لا مناص منها بصورة متزايدة.

التراجع الأمريكي

في ١٩٨١/٧/١٦م، بعد ستة أسابيع من ضرب إسرائيل لمفاعل الأزيرق، اطلع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، رونالد ريجن، العالم عن حقيقة لم يكن الكثيرون من النقاد قد توقعوا منه إطلاقاً أن يتفوه بها. حيث أعلن في بيان نشره مسؤولون في البيت الأبيض يقول: «إن الحاجة إلى منع انتشار المتفجرات النووية إلى المزيد من الدول» أحد أهم وأخطر التحديات التي تواجه الدولة. ومضى يقول: «إن المزيد من انتشار الأسلحة النووية سيشكل تهديداً خطيراً للسلام الدولي والإقليمي، والإستقرار العالمي، والمصالح الأمنية للولايات المتحدة والدول الأخرى».

لقد كانت هذه هي المقدمة لسياسة إدارة ريجن الجديدة تجاه كبح جماح انتشار الأسلحة النووية، وهذا يشكل تغييراً هاماً وتحولاً عن الأسلوب البلاغي المتواضع الذي اتبعه المستر ريجن حول الموضوع عندما كان لا يزال يخوض حملته الإنتخابية للفوز برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي ذلك الوقت - في ١٩٨٠/١/٣١م، كان ريجن قد أعلن أنه لا يعتقد بأن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقف في طريق الدول التي تريد أن تطور أسلحة نووية «إنني لا أعتقد أن هذا من شأننا أن نقوم به». هذا ما أعلنه بكل صراحة ووضوح. كما عبر أيضاً عن شكوكه في قدرة الولايات المتحدة على إيقاف دولة مثل الباكستان المصممة على الحصول على القنبلة النووية.

والآن، بعد مضي أشهر على وجوده في البيت الأبيض، فإن ريجن كان قد غير رأيه حيث قال: «إن منع انتشار الأسلحة النووية سيبقى هدفاً أمنياً أساسياً وسياسة خارجية».

وهكذا فإن الإدارة الجديدة ستواصل معارضة تحويل المعدات النووية الخطرة والتكنولوجيا، وستحث على ضرورة وجود إجراءات وقائية ومراقبة واسعة النطاق كشرط لأية توريدات نووية جديدة. وستواصل الإدارة الأمريكية اللاتينية «تلاتيلوكو» بالإضافة إلى وكالة الطاقة الذرية الدولية وتقوية الإجراءات الوقائية

وأعمال المراقبة. وفي صياغة جديدة للموضوع فإن الإدارة الأمريكية «ستنظر إلى مسألة انتهاك تلك المعاهدات أو اتفاقية الإجراءات الوقائية وأعمال المراقبة والتفتيش الدولية على أنها ذات عواقب وخيمة على النظام الدولي والعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، كما تنظر أيضاً إلى أي تفجير نووي تقوم به أية دولة غير نووية بقلق شديد».

لقد كان هذا هو الخط الأساسي للسياسة الجديدة. وبقى أن يرى ما الذي ستحدده الإدارة الأمريكية على أنه «الإنتهاك المادي» أو الكيفية التي ستعبر بها عن «قلقها الشديد».

إن هناك اختلافات كبيرة عن السياسة التي كانت تتبعها إدارة كارتر. إذن إن السياسة الجديدة لا تحتوي على أية عقوبات قوية، وخاصة فيما يتعلق بالتوريدات الأمريكية للوقود النووي، والوسائل التي كان كارتر يستعملها للضغط على الدول الأخرى لمنعها عن استيراد أو تصدير التكنولوجيات النووية الخطيرة. ولكن إدارة كارتر غالباً ما كانت واكبتها تأخيرات مزعجة وطويلة في إعطاء موافقات وتراخيص التصدير اللازمة من لهيئة التنظيمية النووية، والولايات الفرعية التنفيذية.

أما الآن فان ريجن قد رمى بالعصا بعيداً ووعد بأن الولايات المتحدة ستكون مرة ثانية «شريكاً متوقعاً جاهز ومعتمداً عليه في التعاون النووي».

والتغيير الثاني في الإبتعاد عن سياسة كارتر كانت تتعلق بتطوير البلوتونيوم والمفاعلات المولدة، حيث كان كارتر يعارض تطوير المفاعلات المولدة والتطوير للأغراض المدنية في الخارج وكان قد علق بصورة دراماتيكية التطوير الأمريكي للمفاعل المولد لإثبات إخلاصه في معارضه «الإدخال الفج لإقتصاد البلوتونيوم أي إدخاله قبل أوانه» أما المستر ريجن، الذي سبق له أن أعلن بأنه يحبذ تطوير مفاعل مولد أمريكي، فقد وعد الآن بأن إدارته «بأن إدارته سوف لا تمنع أو تصد التطوير المدني بواسطة تطوير المفاعل المولد في الخارج». ولكن هذه السياسة كانت ستؤثر فقط على «الدول ذات برامج الطاقة النووية المتقدمة، حيث لا تشكل مخاطرة بانتشار الأسلحة النووية».

وكان هذا المعنى ضمن وجود تمييز في المستويات، ولكنه لقى ترحيباً. فالأمريكيون سوف لا يعارضون تطوير البلوتونيوم والمولدات في بريطانيا أو فرنسا أو حتى اليابان وألمانيا، ولكنهم سيعارضون ذلك في الباكستان، وجنوب أفريقيا، وتايوان وأية أمكنة أخرى.

وعلى هذا فقد قام مسؤول حسن الإطلاع في وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح التابعة لوزارة الخارجية، قام بتلخيص هذه السياسة بالعبارات التالية: «إنه سيتخلص من حوالي ٨٠ في المئة من بلاغة المستر كارتر وألفاظه المنمقة، مع الإبقاء على ٨٠ في المئة من سياسة المستر كارتر».

ومع هذا فإن العلامات الدالة على وجود تسربات وتملصات خطرة، كانت واضحة جلية. فحتى بالنسبة لما وعد به الرئيس الأمريكي حديثاً من أنه «سيعطي الأولوية في اهتمامه» لجهود منع انتشار الأسلحة النووية، فإنه كان يفعل العكس تماماً، وخاصة في الأزمتين الكبريين الخاصتين بانتشار الأسلحة النووية اللتين واجهتهما في تلك اللحظة مباشرة. قصف إسرائيل للمفاعل العراقي والنجاح الوشيك السريع الذي حققته الباكستان في الحصول على أول قنبلة إسلامية. ففي تناوله لكلتا الأزمتين فإن الرئيس الجديد قام بتراجع حاد غير معلن عن معظم التفكير الأساسي المضاد لإنتشار الأسلحة النووية الذي كان سائداً في كل من إدارتي فورد وكارتر.

فأكثر من أية حادثة في السنوات الأخيرة، كانت حادثه قيام مناحيم بيجن بقصف الأزيرق، تنطلق «أولوية الاهتمامات» الخاصة بانتشار الأسلحة النووية التي كان يعد بها المستر ريجن. ولكن بدلاً من انتهاز الفرصة، تراجع ريجن عن ماسبق وأن وعد به. لقد أدان الهجوم، وحاول إبعاد الأمريكيين عنه، ولكنه وافق على أن الإسرائيليين «قد اعتقدوا بكل إخلاص وصدق أنه كان إجراءً دفاعياً». وقام بتأخير شحن أربعة طائرات اف ـ ١٦ إلى إسرائيل.

ويعكس تراجع الإدارة التكتيكي فيما يتعلق بمعنى التكوين النووي العراقي، يعكس انسحاباً استراتيجياً للكيفية التي ستحدد بها واشنطن المشكلة برمتها فيما

يتعلق بانتشار الأسلحة النووية. فبموجب ما ذكره وكيل وزارة الخارجية، ستوسيل، فإن الإدارة لم تكن قد وصلت إلى نتائج محددة بأن العراق كانت تهدف إلى الحصول على «قدرة أسلحة نووية» ومع ذلك فإنه في إجابته على أسئلة من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية (او.اي.سي)، فإن وكيل الوزارة وافق على أن العراقيين سيحصلون في النهاية على «خيار نووي»، وأنهم سيحصلون على «قدرة بناء سلاح ذري».

وباختصار، فإن الإدارة الأمريكية كانت الآن توحي بأن الخيار والقدرة شيء وأن الأسلحة شيء آخر. وبحسب العبارات المستخدمة في السياسة الأمريكية النووية، فإن هذا يعني التخلي عن الخط، الذي كانت إدارة فورد وكارتر قد حددته بكل دقة وعناية.

وتحت تأثير البروفسور إلبرت وولستيتر، وأكاديميون آخرون معادون لإنتشار الأسلحة النووية من ذوي النفوذ، فإن كلاً من الإدارتين كانتا قد إتخذتا وجهة النظر القائلة بأنه من الضروري محاولة رسم خط محدد وتوضيح الأمر قبل أن تقوم أية دولة بتطوير خيار نووي، أو بعبارة أخرى، قبل أن يكون لديها إمدادات كافية من البلوتونيوم القابل للإستعمال في الأسلحة النووية، واليورانيوم عالي الإشباع، أو القدرة على إنتاج أي منهما، وإذ بعد ذلك سيكون قد فات الأوان، لأنه عندما تحوز دولة ما على المواد النووية المتفجرة، فإنها ستكون على مدى أسابيع أو أشهر قليلة من الحصول على القنبلة النووية.

ونتيجة لذلك، فقد كان الهدف هو إيقاف أية دول جديدة عن الحصول على القدرة، سواء عبر الحكام الحاليون أم لم يعبرو عن نياتهم تجاه تطوير أسلحة نووية. إلا أن الحكام قد يتغيرون وكذلك قد تتغير النوايا. إلا أن القدرة هي الخطر، وهذا هو الشيء الذي حاوت واشنطن منعه.

أما الضعف الأول، الذي أقر به مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية، فهو أن ارتكاز الجنرال ضياء الحق على القوة كان ضعيفاً وأن المساعدة الأمريكية له ستحول المعارضة بصورة أقوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أقوى معارضة

داخل البلاد تقودها زوجة وابن ذو الفقار علي بوتو، وكلاهما كان الجنرال ضياء الحق قد وضعهما رهن الاعتقال في مايو ١٩٨١م، بينما كان ابن علي بوتو «مرتضى» يقود جماعة «ألذو الفقار»، التي كانت قد اختطفت طائرة تابعة للخطوط الجوية الباكستانية في إبريل وادعت مسؤوليتها عن هجمات أخرى في داخل باكستان. ولكنه من ناحية التطبيق العملي، فإن أي تحرك لمساعدة ضياء سيورط الولايات المتحدة بأن تصبح ملزمة بالإبقاء على البوتويين وكذلك حركاتهم المعارضة بعيدين عن المجيء إطلاقاً إلى سدة الحكم، وهذا يعني مواصلة الإلتزام بدعم النظام الحاكم في الباكستان سواء بزعامة الجنرال ضياء أو شخصية عسكرية أخرى.

أما الضعف الثاني في مساعدة واشنطن للباكستان فهو تأثيرها على الهند. فقد كانت المنافسة بين الدولتين منذ أمد طويل تشكل جرحاً مؤلماً للسياسة الأمريكية، حيث كان الهنود قد شعروا بصورة عامة أن واشنطن قد «مالت» ضدهم، بينما مال الباكستانيون إلى الشعور بأن الأمريكيين، كأحلاف، لم يفعلوا مافيه الكفاية لحمايتهم ضد الهنود في حرب عام ١٩٦٥م وعام ١٩٧١م. وبعروض المساعدة الجديدة، فإن الهنود شكوا من أن الأمريكيين كانوا عن عمد يقومون بتزويد الباكستان بالأسلحة المتقدمة والتي تم تحسينها لتناسب الإستخدام ضد الهند أكثر من أن تكون مناسبة للدفاع عن الحدود مع أفغانستان. وعلى هذا فإن حكومة السيدة آنديرا غاندي في نيودلهي قامت بالإحتجاج بصورة محددة ضد طائرات اف ـ ١٦ البالغة التقدم والبالغة المدى على أنها «جيل متقدم على أي شيء في القوات الجوية الأخرى العاملة في المنطقة». كذلك كانت إدارة ريجن قد زادت الأمور سوءاً برفضها إعطاء أية تأكيدات ثابتة بأنه سوف لا يسمح للطائرات والأسلحة الأخرى بأن تستخدم في صراع بين الهند والباكستان.

ونتيجة لذلك، فقد بدا وكأن إدارة ريجن قد أدرجت اسم الهند كأحد التوابع التي تدور في فلك الإتحاد السوفييتي.

أما الخطر الثالث فقد. كان المهادنة التي ظهرت في الصراع ضد انتشار الأسلحة النووية، وذلك بجعل العالم بأسره يعرف بأن العقوبات الأمريكية ضد انتشار الأسلحة النووية، كانت في أفضل حالاتها، مسألة مؤقتة، فبالرغم من أن خبراء ريجن لم يروا ذلك الرأي. فقد كانوا يجادلون بأن الطريقة الوحيدة لتقليل انتشار الأسلحة النووية هي إعطاء الدول التي من المنتظر أن تصبح نووية إحساساً أكثر بالأمن عن طريق أن نوفر لهم الحماية الأمريكية ومساعدتهم على تحديث أسلحتهم التقليدية. وقد كانت هذه هي الحجج التي سمعناها بصورة في مقابلة سابقة كنا قد أجريناها عام ١٩٧٩م مع الدكتور راي كلين، عميد جامعة جورج تاون الوثيقة الإرتباط بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ونائب المدير السابق لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية.

أما الآن، في العراق، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة فقد عادت إلى التمييز الذي لا يمكن أن يصمد أمام الممارسة الفعلية والتطبيق. فقد كانت تحاول إلغاء كافة ما سبق وأن تعلمه أسلافها في أعقاب التجربة النووية الهندية في مايو عام ١٩٧٤م من أن دولاً مثل العراق والباكستان تستطيع بكل يسر وسهولة أيضاً أن تبني قدرة عسكرية بجانب برنامج نووي عسكري. وباتباع هذا التمييز، فإن الإدارة الأمريكية ستظهر على أنها تعطي العراقيين والباكستانيين نفس حرية العمل والاختيار التي يتمتع بها الإسرائيليون الآن في أن لديهم حالة الخيار فقط وليس الأسلحة نفسها.

وفي نفس الوقت قامت إدارة ريجن بتراجع مماثل إزاء الباكستان. فبموجب القانون الأمريكي، كانت إدارة كارتر قد قطعت المساعدة العسكرية والاقتصادية عن الباكستان في إبريل عام ١٩٧٩م، لأن مسؤولين في واشنطن كانوا على قناعة بأن الباكستانيين كانوا يشترون سراً معدات لمصنع إشباع اليورانيوم في كاهوتا من أجل انتاج اليورانيوم على الإشباع للأسلحة النووية. وكان القانون ـ الذي يطلق عليه تعديل سيمينجتون لقرار المساعدات الأجنبية ـ يمنع المعونة عن أية دولة تحصل (أو أعطيت) تكنولوجيا أو أية وسائل لتطوير البلوتونيوم، أو أية دولة غير نووية قامت بتفجير وسيلة نووية.

ومازال تعديل سيمنيجتون قانوناً، ولكن سياسة الإدارة الأمريكية تجاهلت الحقيقة الواضحة الجلية بأن الباكستانيين مازالوا يسيرون قدماً في مصنعهم لإشباع اليورانيوم في كاهوتا، ومصنع تطوير البلوتونيوم في تشاشما ومصنع التطوير الدليلي، والمختبرات الجديدة.

فمن الناحية السطحية وللوهلة الأولى، يبدو هذا على أنه يجعل من الباكستان الهدف الرئيسي «لأولويات الإهتمام» فيما يتعلق بإنتشار الأسلحة النووية التي وعد المستر ريجن بها، إنها أبعد الدول المرشحة لإستئناف المعونة الأمريكية. فأي معونة لإسلام آباد سينظر إليها على أنها تراجع عن الإلتزامات التي يعهد بها الأمريكيون للمساعدة على إيقاف إنتشار الأسلحة النووية، وإشارة إلى دول أخرى ينتظر أن تصبح نووية، بأن باستطاعتها أيضاً أن تسعى وراء الأسلحة النووية دون أن تخاطر بالتعرض لعقوبات أمريكية تدوم طويلاً.

وبدلاً من هذا، فإن ريجن كان يعرض على الباكستان عقد إتفاقية معونات كبيرة لخمس سنوات، تصل إلى ما مجموعه (٣) بلايين دولار، بما في ذلك (١٠٠) مليون دولار كل عام كمساعدة اقتصادية و(٤٠٠) مليون دولار في العام الواحد كقروض لشراء المعدات العسكرية. وكما حدد ذلك وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، جيمس باكلي، الذي قام بالتفاوض بشأن الإتفاقية النهائية في إسلام آباد في يونيو عام ١٩٨١م، فإن واشنطن ستقوم أيضاً بإتاحة عدد غير محدود من طائرات اف ـ ١٦ البالغة التقدم، المماثلة لتلك التي استخدمها الإسرائيليون في قصف مفاعل الأزيرق. وقد أخبرنا أحد كبار المسؤولين في البيت الأبيض بصورة سرية بأنه يعتقد بأن الباكستانيين كانوا يضغطون للحصول على طائرات اف ـ ١٦ من أجل الحصول على «قدرة إطلاق نووية».

لماذا كل هذه المعونات؟ لماذا التراجع عن منع انتشار الأسلحة النووية؟ وقد تم تلخيص الجواب بصورة تقليدية في عبارة واحدة. «الخطر الروسي». فقد قامت القوات الروسية بغزو أفغانستان المجاورة، وواشنطن تريد بناء باكستان على أنها الحليف الرئيسي المعادي للسوفييت في المنطقة.

حيث أن واشنطن كانت تعتقد أنه بغزو أفغانستان فإن السوفييت قد إتخذوا موقفاً هجومياً كبيراً، كما أن دولاً أخرى في المنطقة من المملكة العربية السعودية إلى جمهورية الصين الشعبية كانت تنتظر لترى كيف سيرد الأمريكيون. وعلى هذا، فإن الباكستان، بالنسبة لإدارة ريجن، كما هي بالنسبة لإدارة كارتر، كانت مكان جيداً لتقف فيه وتتخذ منه قاعدة لها.

وكان هذا هو الأساس الجغرافي السياسي على معظم المستويات فلم يقل أحد ممن تحدثنا معهم في واشنطن بصورة ترفع من شأن الجنرال ضياء الحق ونظامه، أو استقراره أو شعبيته. بل أن كل واحد منهم كان يقر بأنه بدعم الجنرال ضياء الحق فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخاطر بتوجيه المعارضة المعادية للجنرال ضياء الحق ضد الولايات المتحدة. ولكن بالنسبة لواشنطن، فإن الإدخالات والإخراجات في السياسة الباكستانية كانت أمراً ثانوياً. فلأسباب تاريخية وجغرافية وكما إعتاد أن يطلق عليه البريطانيون «اللاعبة العظمى» وأكثر من هذا كله لأن المسؤولين في واشنطن شعروا بأن «على الولايات المتحدة أن تعمل شيئاً ما» فإن الباكستان هي المكان الذي ستعمل هذا الشيء فيه وأن ترى وهي تقوم بفعله.

وكما حاولنا إظهاره في الفصول السابقة من هذا الكتاب، فإن الباكستان أصبحت مركزية بصورة متزايدة بالنسبة للعالم العربي، وخاصة لدول الخليج الغنية بالنفط، حيث يوجد هناك أهم المصالح الأمريكية الأساسية. فالموانيء الباكستانية، سواء في كراتشي أو جوادرد بالقرب من الحدود الإيرانية، كلها تطل على الخليج، ويمكن أن تستخدم كمراكز قوات الإنتشار السريع الأمريكية «آيه.اي.دي.اف».

فإذا كان المستر ذو الفقار علي بوتو قد استطاع أن يرى الباكستان في وسط التحالف الإسلامي ومركزه مع دول النفط العربية في عام ١٩٧٢م. فلم يكن من المدهش أو المفاجيء حقيقة أن يرى مستشارو المستر ريجن نفس الرأي في عام ١٩٨١م.

إلا أنه حتى بحسب مقومات هذه الطريقة، فإن هذه الطريقة الأمريكية الجديدة في تناول مسألة الباكستان فقد كان هناك ثلاث نقاط ضعف.

فقد أخبرنا آنذاك قائلاً: «إن كل ما يريده الباكستانيون ليس سلاحاً نووياً. بل دفاعاً تقليدياً قوياً. وأنه ليس باستطاعتهم عمل أي شيء بالقنبلة النووية بأي شكل من الأشكال، ليس حقيقياً. ولكنهم مهددون حقيقة من الإنقسامات السياسية والاجتماعية في داخل البلاد، ويحتاجون إلى أن يكونوا قادرين على عرض صورة قوية لهم وإظهارها على الشاشة».

وقد اتبع الدكتور هنري كيسنجر نفس المنطق في اغسطس عام ١٩٧٦م، عندما عرض أن يعطي رئيس الوزراء علي بوتو مقاتلات جت ١١٠- ايه -٧ . إذا تخلت الباكستان عن مشروع الأسلحة النووية، ذلك العرض الذي رفضه المستر بوتو فوراً. كذلك كانت إدارة كارتر قد عرضت بصورة مماثلة تقديم خمسين مقاتلة من طراز اف ـ ٥ والتي كان الجنرال ضياء الحق قد رفضها أيضاً.

وكانت إدارة ريجن قد جعلت تلك الحجة جزءاً من سياستها الرسمية. كما أعلن ذلك ناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ديفيد باسيج في شهر يونيو قائلاً: «إن هذه الإدارة تعتقد أن مخاطبة نواحي القلق الأمني التي كانت هي الدافع وراء البرنامج النووي الباكستاني وإعادة تأسيس علاقة وثيقة معها ستوفر أفضل فرصة في المدى البعيد للتعامل بصورة فعالة مع برنامجها النووي».

وقد أخبرنا واحد على الأقل من مخضرمي وزارة الخارجية الأمريكية، على ألا نذيع اسمه، أخبرنا بأنه لا يعتقد بأن هذه الفكرة ستلاقي نجاحاً كما أنها ليست عملية، عندما ابتسم قائلاً: «لا يوجد في الحقيقة خيار الشراء من الشريك. إذ أننا لا نستطيع تقديم تلك الأموال الهائلة من أجل أن نفعل ذلك. إذ أنه سيكون في منتهى الصعوبة بالنسبة لضياء الحق التخلي عن البرنامج النووي. حيث سيكون هناك قواعد قوية للمعارضة بين صفوف النخبة العسكرية».

وكان يأمل في أن واشنطن كانت لا تزال تردع الباكستانيين عن إجراء تجربة على القنبلة النووية. حيث أن الإدارة الأمريكية كانت في السابق مسجلة ضمن من يعارضون إجراء أية تجربة نووية، كما كان ذلك موقف الكونجرس أيضاً. إلا أنه

لا يوجد هناك «ما يشير إلى أنهم كانوا في سبيلهم إلى الإبطاء في تطوير السلاح النووي، وأنه لا يتوقع حقيقة أن تقوموا بذلك.

وعلى أي حال، فإن وكيل وزارة الخارجية جميس بوكلي أثبت هذه النقطة بطريقة عرضية عندما عاد من محادثاته التي أجراها في الباكستان «بتأكيدات مطلقة» وحاسمة من الباكستانيين بأنهم لا يخططون لصنع قنبلة نووية».

وعلى هذا فإن المستر بوكلي أبلغ لجنة فرعية للشؤون الحكومية تابعة لمجلس الشيوخ في ٢٤ يونيو ١٩٨١م قائلاً «لقد أكد لي الوزراء والرئيس الباكستاني أنهم لا ينوون تطوير أسلحة نووية». ولكنه أضاف، بأن الباكستانيين لم يعدوه بالتخلي عن التفجير النووي السلمي، مثل ذلك الذي قامت به الهند في مايو عام ١٩٧٤م، كما أنهم لم يعدوه بأن لا يطوروا القدرة على بناء الأسلحة النووية. ثم أخبر بوكلي السنتورات قائلاً: «ينبغي على المرء أن يميز بين الخيار النووي والأسلحة النووية».

ومرة ثانية، كما حدث مع العراق، فإن الإدارة الأمريكية كانت تميز بين الخيار النووي والأسلحة النووية. وفي حالة الباكستان فإن هذا كان يعني أن إدارة ريجن قد تراجعت وتخلت عن سياستها السابقة. فتبعاً لتقديرات الإستخبارات الأمريكية، فإن الباكستانيين كانوا خلال السنة السابعة أو ما يقارب ذلك تملك الخيار النووي، وكانت واشنطن تقول بأنها لن تقوم بإثارة ضجة حول الموضوع.

ربما كانت واشنطن قادرة على ردع الباكستانيين عن إجراء تجربة التفجير. ولكن بصورة لا تصل إلى ذلك النوع من العمل العسكري الذي قام به الإسرائيليون ضد العراق، فإن كان قد فات الأوان على إيقاف صنع القنبلة النووية الإسلامية.

وفي النهاية فإن كل شيء يعود بنا إلى مسألة الأولويات، أيها أكثر أهمية. إتخاذ موقف ضد انتشار الأسلحة النووية أو إتخاذ موقف ضد السوفييت في أفغانستان؟ وفي ذلك، كان موقف الرئيس ريجن بالضبط نفس الشيء كما كان في ذلك اليوم في جاكسو نسيل، في ولاية فلوريدا، عندما أوحى، كمرشح لرئاسة الولايات المتحدة، بأنه لا يوجد هناك إلا القليل جداً أمام الولايات المتحدة فيما إذا

كان باستطاعتها أو يجب عليها أن توقف انتشار الأسلحة النووية من جانب الباكستان. وكان عندئذ قد قال: «إن الهند المجاورة قد حصلت على هذه الأسلحة النووية، والهند في منتهى العداوة للباكستان».

وكان ريجن مرشح الرئاسة آنذاك أقرب إلى الموضوع عندما لم يكن باستطاعته حقيقة فهم السبب الذي أبقى على المراسلين الصحفيين وواضعي التقارير يواصلون العزف على وتر نشر الباكستان للأسلحة النووية بينما السوفييت كانوا مقيمين في أفغانستان يهددون الخليج العربي.

وفي نفس الوقت الذي كان قد وعد فيه «باعطاء أولوية اهتمامه لإنتشار الأسلحة النووية». فإن المستر ريجن أعطى أولوية أعلى للحاجة إلى تأكيد وجود القوة الأمريكية في الخليج العربي ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان. أما النباح الأمريكي بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية فقد أظهر نفسه أسوأ بكثير من أن يعض عليه بالنواجذ وبتمسك به. بل أن ريجن كان قد قطع أسس سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء منع انتشار الأسلحة النووية حتى قبل أن يقوم بإعلانها.

إزدياد تسارع إنتشار الأسلحة النووية

وهكذا فإن ديناميكية إنتشار الأسلحة النووية إزدادت سرعة. فالشي الذي كان يوماً أمراً لا يفكر فيه أصبح الآن «واقعاً إستراتيجياً» ليس فقط بين القوى العظمى والخمسة الكبار، بل في الأعداد المتزايدة للدول الصغرى، من إسرائيل والهند إلى باكستان والعراق وليبيا وما وراءها. فقد إختفى الخط المواجه والمعارض لإنتشار الأسلحة النووية بمنتهى السرعة كما إزدادت قدرات إنتشار هذه الأسلحة المميتة المهلكة.

ومع هذا فإن إنتشار الأسلحة النووية ليس مجرد مشكلة أخرى. إنها مسألة حياة أو موت تتحدى ثمانينات عام ١٩٨٠م، حيث أن إطلاق العنان للأسلحة النووية في إقليم حساس إستراتيجياً مثل منطقة الشرق الأوسط، فإنه سيعرض فوراً المصالح الغربية في المنطقة للخطر وكذلك السلام العالمي. إن الخيار واضح جلي،

فلو تأتى لواشنطن العزيمة والإدارة، فإن باستطاعة الأمريكيين وحلفائهم من الدول المصدرة للطاقة النووية أن يجعلوا ضغطهم ملموساً حتى في هذه الساعة المتأخرة.

وقد أخبرنا دبلوماسي أمريكي في بداية تحرياتنا هذه قائلاً: «إن باكستان هي الحد الفاصل». ولا يعني هذا أنني ضد الباكستان. ولكنهم إذا حصلوا عليها، فإنها ستؤثر على الشرق الأوسط برمته، وليس على الهند فقط، فيوجد وراءهم ثمانية عشرة دولة أخرى ستحصل عليها، وسوف لا يكون هناك ما يكبح إنتشار الأسلحة النووية».

إن الخط ضد إنتشار الأسلحة النووية ينبغي إعادة إقامته بصورة ثانية وإلا فإن الثمن سيكون باهظاً ولا يمكن تقديره أو حسابه. إن طبيعة الإنسان لم تتغير، وإنتشار الأسلحة النووية يضع وسائل التدمير الجماعي الشامل في أيدي عدد متزايد من الزعماء السياسيين. كما أن فرص سوء التقدير واستخدام الأسلحة، تتزايد في كل لحظة.

كذلك فإن سباق الأسلحة النووية لا يمكن لأحد الفوز فيه. وربما لا يوجد أحد يعرف هذا أفضل من أحد أولئك الذين ساعدوا في إثارة هذا السباق، والذي كانت بلاده الوسيلة الرئيسية في بيع التكنولوجيا لصنع القنبلة النووية. وهو أعظم الزعماء السياسيين الفرنسيين الأخيرين، تشارل ديجول. فقد اعترف مرة لرجل كان قد ساعده على بناء قواته المسلحة الضاربة، رئيس هيئة الطاقة النووية الفرنسية السابق الدكتور فرانسيس بيرن. قائلاً: «كما تعرف، يا بيرين، سيكون هناك حرب ذرية على نطاق العالم بأسره. إنني سوف لا أعيش لأشاهدها. ولكنك ستعيش».

فهل فات الأوان على إيقافها؟ في كل مكان ذهبنا إليه وجدنا قلقاً، ولكن نادراً ما وجدنا العزيمة الصادرة لإتخاذ المسؤولية وتحملها. إن للكائنات البشرية أسبابها في كل حالة. إنهم يريدون الشراء أو البيع أو تحسين وضع بلادهم السياسي - ولكن الإرادة القوية والعزيمة المنسقة لإيقاف انتشار أكثر الأسلحة تدميراً في تاريخ الإنسان تبدو مفقودة. إن البراغي والصواميل قد أضافت قوة للقنابل (أي الأدوات المكونة للقنابل) ومازالت هذه البراغي والصواميل تباع.

فهرس المحتويات

* * *

هذا الكتاب

إن ضخامة الجيش وزيادة القوة البوليسية ضروريتان لإتمام الخطط السابقة الذكر، وإنه لضروري لنا كي نبلغ ذلك، أن لا يكون إلى جوارنا في كل الأقطار شيء بعد إلا طبقة صعاليك ضخمة وكذلك جيش كثير وبوليس مخلص لأغراضنا.

(البروتوكول السابع من بروتوكولات حكماء صهيون)

هذا هو الغرض الحقيقي الذي تسعى إليه إسرائيل... أن تصبح هي القوة الوحيدة المهيمنة على المنطقة والمتحكمة في سلوك دولها شرقاً وغرباً وأن تصبح الدول من حولها ذيول لها... لا يحكمها إلا الصعاليك... ويكون الجيش والبوليس فيها مخلص لأغراض بني صهيون.

هذا هو الغرض ولذلك فلابد من تقييد جميع الدول العربية والإسلامية من أي قوة ومن أي سلاح يستطيعون به أن يرفعوا رؤوسهم ليعلنوا موقفهم تجاه من سلب أرضهم وإغتصب دولتهم... ولتكن الغلبة والقوة لإسرائيل والضعف والذل للعرب والمسلمين... ولكن:

﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾ ويخرج الله من بين عباده من يستطيع أن يقف ويرفع راية القوة في مواجهة القوة والسلاح النووي في مواجهة السلاح النووي...



دار الكتاب العربي /

دمشق: الحلبوني - تلكس ٤١١٥٤١ - هاتف ٢٢٣٥٤٠١
القاهرة: ٥٢ ش عبد الخالق ثروت، شقة ١١
ت + فاكس ٢٦٩٤٤٤٨ - ٣٩١٦١٢٢